منشورات لجنة تاريخ الأردن

سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة

١١

الشريف الحسين بن علي والخلافة

نضال داود المومني

منشورات لجنة تاريخ الأردن

سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة

١١

الشريف الحسين بن علي والخلافة

نضال داود المومني

رقم التصنيف	: ٩٢٣٫١٥٦٠٩
المؤلف ومن هو في حكمه	: السيد نضال داود المومني
عنوان المصنف	: الشريف الحسين بن علي والخلافة
رؤوس الموضوعات	: ١. الحسين بن علي، شريف مكة

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (٥٣٣ / ٤ / ١٩٩٦)

(تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية بمعرفة دائرة المكتبة الوطنية)

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

يسرّ «لجنة تاريخ الأردن» أن تقدّم للقرّاء الكتاب الخمسين من منشوراتها، عن: «الشريف الحسين بن علي والخلافة» الذي أعدّه السيد نضال داود المومني الموظف في دائرة الأراضي والمساحة في عمّان، وهو الحادي عشر في سلسلة «البحوث والدراسات المتخصصة».

وكان قد صدر قبله عشرة كتب في هذه السلسلة، بالإضافة إلى اثنين وثلاثين كتاباً في سلسلة «الكتاب الأم في تاريخ الأردن»، وخمسة كتب في سلسلة «كتب المطالعة»، وكتابين في سلسلة «المصادر والمراجع»، يجد القارئ الكريم ثبتا بها في نهاية هذا الكتاب.

وقد رأينا أن نضع بعد هذا التقديم: مقدمة الكتاب الأول في سلسلة «البحوث والدراسات المتخصصة»، تماما للفائدة.

ونسأل الله جلّت قدرته أن يجد القرّاء في هذه المنشورات الفائدة المرجوّة.

رئيس اللجنة

عمّان في:
ربيع الآخر ١٤١٧هـ
أيلول (سبتمبر) ١٩٩٦م

مقدمة الكتاب الأول
من سلسلة: «البحوث والدراسات المتخصصة»

«لجنة تاريخ الأردن» لجنة مستقلة، تتخذ مقرها في المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت) بعمّان، ألّفها صاحب السمو الملكي الأمير الحسن ولي العهد من رؤساء: المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت)، والجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك، وجامعة مؤتة، وجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، والجمعية العلمية الملكية، بعد أن وجّه صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين رسالة الى سموّه - في العشرين من شوال ١٤٠٧ هـ الموافق ١٦ من حزيران ١٩٨٧ م - طلب جلالته فيها أن يتولّى سموّه تأليف لجنة مستقلّة «من المفكرين والمؤرّخين المرموقين من الجامعات ومراكز البحث العلمي من الذين يواكبون تطوّر بلدنا، ويشاركون في مسيرته المباركة، ليقوموا بوضع خطّة متكاملة المراحل لكتابة تاريخ الأردن المعاصر، في إطار تاريخ أمّته العربية، ونشر بحوث ودراسات ذات مستوى علمي رفيع، ومنهج موضوعي يتوخّى الحقيقة وحدها، ولا يقصد الا وجه الحق، وتستخلص من هذه البحوث والدراسات سلسلة من الكتب لمختلف الفئات من الناشئة إلى جمهرة المثقّفين إلى كبار المتخصّصين: للتعليم والمطالعة والمراجعة».

وقد وضعت اللجنة خطّة متكاملة لحصر المصادر والمراجع والوثائق المتعلقة بتاريخ الأردن، لإنجاز ثلاثة مشروعات - تصدر في ثلاث سلاسل متتابعة★ - هي:

★ أضافت «لجنة تاريخ الأردن» سلسلة رابعة، هي: «سلسلة المصادر والمراجع».

أ - سلسلة الكتاب الأم.

ب - سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة.

ج - سلسلة كتب المطالعة.

واستكتبت ما يزيد على مئة وعشرين من الباحثين المتخصّصين - من داخل الأردن وخارجه - لإعداد تلك البحوث والدراسات والكتب.

ويسر اللجنة أن تقدم للقرّاء هذا الكتاب وهو الأول في «سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة»، وستتابع «لجنة تاريخ الأردن» - بمشيئة الله - إصدار البحوث والدراسات المتخصصة، بالتتابع، فور انجازها، لينتفع بها القراء، ويحدوها الأمل في أن تلقى هذه البحوث والدراسات ما تستحقه من عناية، وأن تحقق ما نتطلع إليه من نفع.

الدكتور ناصر الدين الأسد

رئيس لجنة تاريخ الأردن

رئيس المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية

(مؤسسة آل البيت)

تمهيد:

تأتي أهمية هذه الدراسة، التي تبحث في تاريخ الشريف/ الملك الحسين بن علي (١٨٥٣ - ١٩٣١م)، وتحديداً في موقفه من الخلافة العثمانية، انسجاماً مع أهمية الفترة التي عاشها، والدور الذي قام به على مسرح السياسة العربية والدولية، وبالرغم من كثرة الدراسات عن الحسين، فإنها تفتقر إلى دراسة حول علاقته بالخليفة العثماني، وموقفه من الخلافة بعد إلغائها، فجاءت هذه الدراسة محاولة لإلقاء الضوء على فكر الحسين الديني والسياسي.

ولم يكن من السهل البحث في هذا الموضوع، بسبب قلة المادة المتعلقة به في الكتب المطبوعة، خاصة تلك التي تبحث في علاقة الحسين مع الخليفة العثماني بعد الثورة العربية سنة ١٩١٦م، وفي خلافته التي أُعلنت في الأردن بعد إلغاء الخلافة العثمانية في ٣ آذار ١٩٢٤م، وآثارها على الوجود الهاشمي في الحجاز. فسَعَيْتُ ما استطعت إلى البحث عن المادة التي تذكر هذه الجوانب في الجرائد والمجلات والوثائق الأجنبية، والعربية المعاصرة له، وكانت في معظمها مصورة على الميكروفيلم، فلم يكن الاطلاع عليها ودراستها - على ما أعتقد - بالأمر السهل.

وجاءت هذه الدراسة في أربعة فصول، قُسّمت تقسيماً زمنياً، احتوى الفصل الأول عرضاً لسيرة الحسين قبل توليه الشرافة (١٨٥٣ - ١٩٠٨م)، ثم دراسة علاقة الحسين بالدولة العثمانية والخليفة العثماني، في إمارته على مكة، حتى إعلانه الثورة العربية (١٩٠٨ - ١٩١٦م).

وجاء الفصل الثاني لتوضيح موقف الحسين من الخلافة العثمانية والتطورات التي مرّت بها بعد الثورة العربية حتى إلغائها في ٣ آذار ١٩٢٤م، وقد مرّت الخلافة العثمانية بتحولات سريعة بعد الحرب العالمية الأولى، بدأت بفصل السلطنة عن الخلافة وخلع الخليفة محمد وحيد الدين سنة ١٩٢٢م، ثم إعلان الجمهورية التركية سنة ١٩٢٣م، وأخيراً إلغاء الخلافة، وكان الحسين قد

استضاف السلطان المخلوع في الحجاز في سنة ١٩٢٣م، مدة من الزمن.

واحتوى الفصل الثالث دراسة لظروف إعلان خلافة الحسين، التي تمت في ١١ آذار ١٩٢٤م، في شرقيّ الأردن بعد إلغاء الخلافة العثمانية، وقد كان الحسين في زيارة إلى شرقي الأردن، بدأها في كانون الثاني ١٩٢٤م. وبحث هذا الفصل في الموقف من خلافة الحسين، الذي تمثل في تأييد الأردن والحجاز والعراق وسوريا وفلسطين لها، ومعارضة مصر والهند والدول الأجنبية لها كذلك.

وجاء الفصل الرابع لدراسة خلافة الحسين في الحجاز (نيسان - أيلول ١٩٢٤م)، والأعمال التي قام بها من أجل تدعيم خلافته، وسَعَيْتُ في هذا الفصل إلى توضيح أثر إعلان خلافة الحسين على مملكته في الحجاز، وإلى أي مدى ساهمت في إنهاء الوجود الهاشمي هناك، هذا بالإضافة إلى جمع ردود الفعل المختلفة عن خلافة الحسين، والآراء في خلافته حتى وفاته.

واقتصرت الدراسة على بيان موقف المشرق العربي ومصر من خلافة الحسين وتطوراتها، وآمل - في المستقبل - استكمال دراسة الموقف المغربي في مرحلة الدكتوراه إن شاء الله.

وأخيراً، تأتي هذه الدراسة محاولة متواضعة لتوضيح فترة تاريخية، أعتقد بأهميتها في تاريخ العرب الحديث، وآمل من الله أن أكون قد وُفّقت في إعدادها، وإن كان غير ذلك، فحسبي أنني حاولت وبذلتُ ما استطعت، وما أوتيت من العلم إلّا قليلاً، وحسبي الله ونعم الوكيل.

وقبل أن أحط رحالي إيذاناً بالوصول إلى جانب من شاطيء المعرفة كان لزاماً في عنقي أن أُوفّي كل صاحب حقٍّ حقه، وأن أؤدّي كل أمانة إلى أهلها، ولعل صاحب السبق في الفضل هو أستاذي الفاضل عبد الكريم غرايبة والذي صُنعت هذه الدراسة على عينه، فكانت نعم العين لخير صاحب. وليعذرني أستاذي إذا ما قصّرت في إيفاء حقه إليه، فإن بعض المضامين تُقَزّم حين قولبتها وتأطيرها وهو أهل لكل صفح وعفو.

مدخل:

احتاج المسلمون بعد وفاة الرسول صلى اللّه عليه وسلم إلى رئيس (زعيم)، يتولى أمر الدولة الإسلامية، فرشّحت كل جماعة رئيسها واحتجت كل منها بأفضليّتها، وانتُخب أبو بكر خليفة للرسول صلى الله عليه وسلم، وصار نظام الانتخاب إحدى قواعد الخلافة عند المسلمين فيما بعد. وقد انفردت المدينة بانتخاب أبي بكر. ودُعيت بيعة السقيفة «البيعة الخاصة» والبيعة في المسجد «البيعة العامة» وصار أخذ البيعتين من تقاليد الخلافة فيما بعد.

وعَهِد أبو بكر بالخلافة إلى عمر بن الخطاب، وعَهِد عمر بالخلافة إلى ستة أشخاص ليختاروا أحدهم، وهم: علي بن أبي طالب، وعثمان بن عفان، وسعد ابن أبي وقاص، وعبد الرحمن بن عَوف، وطلحة بن عُبيد الله، وعبد الله بن عمر، وصَعُب التفاهم بين المرشحين الستة؛ فعهدوا إلى عبد الرحمن ليختار أحدهم لأنه تنازل عن رغبته في الخلافة؛ فاختار عثمان بن عفان. وانُتخب علي ابن أبي طالب بعد عثمان.

وجاء معاوية بن أبي سفيان فأدخل مبدأ الوراثة على الخلافة الإسلامية، وكان ذلك بالقوة والقهر؛ واستندت فكرة الخلافة بعد معاوية إلى الإنتخاب نظرياً، وفَقَدت فكرة الانتخاب قيمتها لاعتمادها على القوة. وبرزت فكرة ولاية العهد في العصر الأموي (٤١ - ١٣٢هـ). وأصبح الخليفة بعد ذلك يتولى الحكم بوصية ممن سبقه أو بالقوة، ولم يكن لعامة الناس رأي في اختيار الخليفة في أي وقت من الأوقات.

وازداد تقديس الخلفاء في العصر العباسي (١٣٢ - ٦٥٦هـ)، وكان الناس يعتبرون الخليفة العباسي «ظل الله في الأرض». وكان للأتراك وللبويهيين بعد سنة ٨٦١م، آثار سيئة على الخلافة العباسية، وأصبحو يتدخلون في اختيار الخلفاء، وأصبح الخليفة مجرد رمز أبقاه البويهيون لاعتبارات سياسية، وتلقب السلاطين

البويهيون بألقاب رنانة تُشابه ألقاب الخلفاء العباسيين.

وحدثت التعددية في الخلافة في كل العهود، فقد بويع معاوية في عهد علي والحسين، وبويع السفّاح قبل مقتل مروان، وبويع إدريس في المغرب على الرغم من وجود الخليفة العباسي في بغداد خلال القرن التاسع الميلادي. وقد وُجِد ثلاثة خلفاء في القرن العاشر الميلادي / الرابع الهجري، وهم: عباسي في بغداد، وأموي في قرطبة (عبد الرحمن الناصر الذي خُطب له سنة ٩٢٩م / ٣١٧ هـ)، وفاطمي في القاهرة. وحدث تنافس بين الخلفاء الثلاثة.

وقد غابت الخلافة العباسية، بعد غزو هولاكو بغداد (١٢٥٨م / ٦٥٦هـ) واستمر ذلك حتى سنة ١٢٦٢م، بعد فشل عدة محاولات لإحيائها على أيدي الأيوبيين والمماليك في بغداد والقاهرة. وأخيراً نجح الظاهر بيبرس سنة ١٢٦٢م في إعادة الخلافة العباسية ليس إلى بغداد، ولكن إلى القاهرة. وكان سلطان المماليك في مصر يُنصِّب ويخلع الخلفاء. وكان الخليفة في رأي المقريزي «أحد الأعيان» لا سلطة له.

وجاء العثمانيون وحكموا جزءاً من العالم الإسلامي، وأعلنوا أنفسهم خلفاء منذ عهد السلطان سليم الأول (١٥١٢ - ١٥٢٠م)، ومن جاء بعده، ولم يخترهم أحد، وقد قيل الكثير في ظروف انتقال الخلافة العباسية إلى العثمانيين.

لم يتقبل بعض العرب الحكم العثماني، وقد قاومه اليمانيون الزيديون في القرن السابع عشر الميلادي وكان إمام اليمن يدّعي دوماً أنه «أمير المؤمنين». وحاول السعوديون في القرن التالي (١٧٤٥ - ١٨١٨م) الخروج على الدولة العثمانية، ونادى ابن سعود بنفسه خليفة للمسلمين، ولكنه فشل، واعترف أمراء الدولة السعودية الثانية بخلافة السلطان العثماني، وكانت الحركة الوهابية في القرن الثامن عشر الميلادي، حركة عربية لا تعترف بشرعية الخلافة العثمانية.

وحمل السلطان السعدي العلوي في المغرب (١٥١٠ - ١٦٨٥م) لقب خليفة مدّعياً أنه الخليفة الشرعي منكراً اللقب على السلطان العثماني، وسبقه إلى العمل نفسه الأدارسة والموحدون، وأرسل السلطان السعدي أحمد المنصور الذهبي (١٥٧٨ - ١٦٠٣م)، رُسُلَه إلى المشرق مبشرين بخلافته الهاشمية وإمارته العلوية، وقد يكون ذلك أول طعن صريح بشرعية الخلافة العثمانية. وخبا الأمر بعد ذلك لدرجة أنّ أمير المؤمنين المغربي محمد الثالث (١٧٥٧ - ١٧٩٠م) دعا من على المنبر للخليفة العثماني. ولا يُعرف ماذا قصد بذلك، فهل أراد التخلي عن لقبه؟ أم أراد إجازة وجود أميرين للمؤمنين في وقت واحد؟ أحدهما أصل، وهناك ثانٍ ؟.

وكان سلطان عُمان مستقلاً عن السلطان العثماني وحمل لقب أمير المؤمنين، ثم لُقّب خليفة وإماما، ولكنه لم يتمسك باللقب ولم يسع لإبرازه، ولم يعترف للسلطان العثماني بإمامة أو خلافة.

واكتفى حاكم مكة الهاشمي بلقب ومنصب «شريف مكة»، معترفاً بسيادة السلطان العثماني، الذي مارس حق تنصيب الشريف أو عزله، وتمسك الأشراف بالحقوق والامتيازات التي نالها الشريف أبو نُمي من السلطان العثماني سليم الأول. وتقلد منصب الشرافة خلال العهد العثماني ثمانية وستون شريفاً، كان آخرهم الحسين ابن علي (١٨٥٣ - ١٩٣١م)، الذي غيّر لقبه إلى ملك سنة ١٩١٦م، وأضاف إليه لقب خليفة سنة ١٩٢٤م، بعد إلغاء الخلافة العثمانية.

لم تُتّخذ مكة عاصمة لملك أو خليفة تجاوز في حدوده الحجاز سوى اثنين هما: عبد الله بن الزبير، والحسين بن علي، وعمّرت دولة الزبير تسع سنوات (محرم ٦٤ - جمادى الأولى ٧٣هـ/٦٨٣ - تشرين الأول ٦٩٢م)، وعمّرت دولة الحسين من (٩ شعبان ١٣٣٤هـ/١٠ حزيران ١٩١٦م - ٤ ربيع الأول

١٣٤٣هـ/٣ تشرين الأول ١٩٢٤م).

وربما كانت للحسين بن علي رغبة في الخلافة لأحقيته بها من الخليفة العثماني، وبصرف النظر عن ميول الحسين وطموحاته الشخصية في هذا المجال؛ فإنه لم يُصرح برغبته في الخلافة والتزم الخلافة العثمانية، وبقي أكثر من ثاروا على دولة الخلافة التزاماً بالولاء للخليفة الذي ثار على دولته. وقد يعود ذلك إلى قوة إيمان الحسين وتديّنه، وحسن إدراكه لمصلحة المسلمين.

أمّا فكرة عقد مؤتمر لاختيار خليفة، والتي ظهرت على أثر إلغاء الخلافة العثمانية سنة ١٩٢٤م، فكانت فكرة جديدة، حيث لم يسبق أن عُقد مؤتمر لهذا الغرض في التاريخ الإسلامي، إلا إذا اعتبرنا اجتماع رجال الشورى الستة الذي عيّنهم عمر بن الخطاب مؤتمراً. فليس غريباً أن يوجد بين الفقهاء والكتّاب في القرن العشرين مَن يُعارض فكرة مؤتمر الخلافة الذي عُقد في القاهرة سنة ١٩٢٦م.

ولأول مرة في التاريخ يخطب لزعيم أجنبي (مسيحي) كونه خليفة للمسلمين على أثر إلغاء الخلافة العثمانية، تمّ ذلك في طرابلس (ليبيا)، وقد أُعلنت الخطبة باسم فكتور عمانوئيل ملك إيطاليا (المسيحي).★

★ مراجع رئيسة اعتمدت عليها في التمهيد بالإضافة إلى الرسالة نفسها: الخربوطلي (علي حسني): الإسلام والخلافة، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٦٩م.

الدوري (عبد العزيز): النظم الإسلامية، بيت الحكمة، جامعة بغداد ١٩٨٨م (المقدمة ١٩٥٠م).

غرايبة (عبد الكريم): تاريخ العرب الحديث، ط٢ ، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٧م.

الفصل الأول:

الشريف الحسين بن علي حتى سنة ١٩١٦م

الشريف الحسين بن علي حتى سنة ١٩١٦م

الحسين بن علي قبل توليه الإمارة (١٨٥٣ - ١٩٠٨م):

عندما دخل السلطان سليم العثماني القاهرة سنة ١٥١٧م / ٩٢٣هـ، بعث إليه شريف مكة آنذاك أبو نمي بابنه يحمل بيعته، وخطب باسمه في البيت الحرام. وبقي الحجاز تحت سيادة عثمانية اسمية من ذلك التاريخ.(١) وكان الصراع على شرافة مكة - الإمارة - متمثلاً في فرعين من الأشراف: هما بنو بركات وبنو زيد، واستمر ذلك حتى القرن التاسع عشر الميلادي، حينما برز فرع ثالث تمثّل في بني عون.(٢) وجميع الفروع الثلاثة يجتمعون في الحسين بن أبي نمي من نسل الحسن بن علي رضي الله عنهما(٣) وكانت إمارة مكة المكرمة من الناحية الإدارية مستقلة عن التشكيلات الإدارية العثمانية، وتختص بالأشراف وحدهم.(٤)

بقيت السيادة العثمانية الاسمية في الحجاز حتى ظهور حركة الإصلاح الديني في نجد في القرن الثامن عشر الميلادي، والتي انتهت باستيلاء آل سعود على الحجاز.(٥) وكانت الإمارة آنذاك في بني زيد(٦) وعجزت الدولة العثمانية

---

(١) أمين سعيد، أسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الشريف حسين: ٤٣.

(٢) أنيس صايغ، الهاشميون والثورة العربية الكبرى: ٣٣؛ سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة العربية الكبرى: ١٩ .

(٣) شكيب أرسلان: الارتسامات اللطاف في خاطر الحاج إلى أقدس مطاف: ١٢٦ .

(٤) ساطع الحصري: البلاد العربية والدولة العثمانية: ٢٣٩ .

(٥) أمين سعيد، أسرار الثورة العربية: ٤٣ .

(٦) شكيب أرسلان، الارتسامات اللطاف: ١٢٦؛ نجاة عبد القادر الجاسم، العثمانيون والحجاز في القرن التاسع عشر: ٤٤٩.

عن إخراج السعوديين من الحجاز. فعهدت إلى محمد علي والي مصر بذلك ففعل، ونجح أخيراً في إخراج السعوديين من الحجاز. وعمل محمد علي أثناء الوجود المصري في الحجاز على نقل منصب الشرافة من أبناء زيد إلى أبناء عون ممثلين بمحمد بن عون - جد الحسين - [١]. وأدخل محمد علي إبان وجوده في الحجاز تعديلاً جديداً على نظام الحكم، فأقام ضابطاً عسكرياً مشاركاً للشريف في الحكم، كما أجرى غير ذلك من التعديلات الإدارية. وبعد انتهاء الوجود المصري في الحجاز سنة ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، اتبعت الدولة العثمانية الطريقة المصرية في إدارة الحجاز، فأرسلت والياً إلى مكة، وموظفين إداريين للمدن الصغيرة، وغير ذلك من التنظيمات الإدارية التي لم تكن متبعة في الحجاز من قبل، ولوحظ أيضاً أنهم وضعوا لأول مرة حامية عسكرية في مكة، لضمان سيطرة الدولة على الحجاز، ولتحول دون خروج الأشراف على الدولة.[٢]

أصبحت السلطة ثنائية بين الشريف محمد بن عون والوالي العثماني، وبدأ التنافس بينهما، الأمر الذي أدى إلى تدخل الدولة العثمانية، وعملت على إبعاد محمد بن عون وأبنائه إلى الآستانة سنة ١٢٩٨هـ/١٨٥١م،[٣] «هذا بالإضافة إلى رغبة الشريف محمد بن عون في التوسع خارج الحجاز، الأمر الذي لم تكن الدولة العثمانية توافقه عليه».[٤]

---

(١) حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين: ١٥٢؛ أمين سعيد: أسرار الثورة العربية: ٤٤ ، عن سبب تعيين محمد علي لمحمد بن عون شريفاً على مكة انظر: أحمد زيني دحلان، أمراء البلد الحرام: ٣٥٢ ، شكيب أرسلان، الارتسامات اللطاف: ١٢٦ ؛ سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ٢٠

(٢) أمين سعيد، أسرار الثورة العربية: ٤٤؛ فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب: ٣١٤؛ حافظ وهبة، جزيرة العرب: ١٥٢.

(٣) فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب: ٣١٤ - ٣١٥؛ سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ٢٠؛ نجاة الجاسم، العثمانيون والحجاز: ٤٥٠ .

(٤) عبد الكريم غرايبة، تاريخ العرب الحديث: ٢١٥ - ٢١٦؛ وانظر: نجاة الجاسم، العثمانيون والحجاز: ٤٥١ .

يتصل نسب الحسين بن علي بن محمد بن عبد المعين بن عون بالحسن ابن بنت الرسول صلى الله عليه وسلم [1]، وتفرعت من عون هذا الذي تنتمي إليه الأسرة الهاشمية ثلاثة فروع: «فرع محمد، وهم أهل الإمارة، وفرع هزاع، وفرع ناصر».[2]

وُلِد الشريف محمد بن عون، جد الحسين، سنة ١٢٠٤هـ/١٧٩٠م[3]، وتولّى الإمارة للمرة الأولى بين سنتي ١٢٤٣ - ١٢٦٧هـ/ ١٨٢٧ - ١٨٥١م، وأُبعِدَ إلى الآستانة بين سنتي ١٢٦٧ - ١٢٧٢هـ/ ١٨٥١ - ١٨٥٦م، ثم تسلّم الإمارة للمرة الثانية سنة ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م، وبقي فيها حتى توفي سنة ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٨م[4]، وهو جد ذوي عون من الأشراف[5]. وخلّف الشريف محمد بن عون «ستة من الذكور وهم: عبد الله، وعلي - والد الحسين -، وحسين وعون، وسلطان، وعبد الإله، وأربعة من الإناث».[6]

---

(١) أمين الريحاني، ملوك العرب: ١/٥٥؛ خير الدين الزركلي، الأعلام: ٢/٢٤٩؛ والمؤلف نفسه ما رأيت وما سمعت: ١١١؛ شرف بن عبد المحسن البركاتي، الرحلة اليمانية ص هـ؛ عارف عبد الغني، تاريخ أمراء مكة: ١٨٢؛ الملك عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة: ٣٩؛ قدري قلعجي، الثورة العربية الكبرى: ١٤٠؛ محمد طاهر العمري الموصلي، تاريخ مُقدرات العراق السياسية: ١/١٩٣ - ١٩٤؛ نعوم شقير، تاريخ سيناء: ٦٧٤ .

(٢) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٤٠؛ إسماعيل حقي، أوزون جارشلي: أمراء مكة في العهد العثماني: ١٨٢.

(٣) الزركلي: الأعلام: ٦/٢٤٧.

(٤) المرجع نفسه؛ أحمد دحلان: تاريخ الدول الإسلامية بالجداول المرضية: ١٦٣؛ سيار الجميل، أشراف مكة: ٢٢.

(٥) المرجع السابق: ٢٨٤؛ للمزيد عن حياة الشريف محمد بن عون، انظر: حقي وجارشلي، أمراء مكة: ١٦٤ وما بعدها.

(٦) حقي وجارشلي، أمراء مكة في العهد العثماني: ١٦٦؛ أحمد دحلان، أمراء البلد الحرام: ٣٦٦.

وُلِد عَلي بن محمد، والد الحسين، سنة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م[1]، وتوفي سنة ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م، في الآستانة [2]. وكان عضواً في المجلس الأعلى في الآستانة، ثم مُنِحَ رتبة وزير وعُيِّنَ في مجلس شورى الدولة،[3] وزوجته- والدة الحسين - بزمجهان.[4] وخلّف الشريف علي بن محمد «ابنيه الشريف حسين والشريف ناصر المولود سنة ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م، في الآستانة وأربعة من الإناث».[5]

ووُلِد الحسين بن علي سنة ١٢٧٠هـ/١٨٥٣م، في الآستانة[6] - خلال إمارة الشريف عبد المطلب بن غالب على مكة - حيث كان جده ووالده يقيمان هناك منذ سنة ١٢٦٧هـ/١٨٥١م، بناءً على أمر الدولة العثمانية[7].

ثم انتقل الحسين مع والده إلى مكة عندما كان في الثالثة من عمره[8]، أو

---

(١) أحمد دحلان: أمراء البلد الحرام: ٣٥٠ .

(٢) حسين نصيف: ماضي الحجاز وحاضره، الحسين بن علي: ٤٤/١؛ حقي وجارشلي، أمراء مكة: ١٨٢؛ فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب: ٣١٦؛ أحمد دحلان، أمراء البلد الحرام: ٣٧٣؛ أمين الريحاني، ملوك العرب: ٥٥/١؛ سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ١٧.

(٣) حكمت فريحات: الثورة العربية الكبرى وقضايا العرب المعاصرة: ٥٦؛ الريحاني، ملوك العرب: ٥٥/١؛ قدري قلعجي، الثورة العربية الكبرى: ١٤٠.

(٤) الملك عبد الله: الآثار الكاملة: ٤٣.

(٥) أحمد دحلان، أمراء البلد الحرام: ٣٧٣ .

(٦) فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب: ٣١٦؛ أحمد دحلان، أمراء البلد الحرام: ٣٥٩، ٣٧٣؛ أمين الريحاني، ملوك العرب: ٥٥/١؛ خير الدين الزركلي، الأعلام: ٢٤٩/٢؛ المؤلف نفسه، ما رأيت: ١١١؛ سعيد باوزير، معالم تاريخ الجزيرة العربية: ١١٨؛ عارف عبد الغني، تاريخ أمراء مكة: ٨٢٦؛ حسين نصيف، ماضي الحجاز وحاضره: ٣ .

(٧) فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب: ٣١٦؛ أحمد دحلان، أمراء البلد الحرام: ٣٥٩؛ عارف عبد الغني، تاريخ أمراء مكة: ٨٢٦ .

(٨) الزركلي، الأعلام: ٢٤٩/٢، والمؤلف نفسه، ما رأيت: ١١٢؛ عارف عبد الغني، تاريخ أمراء مكة: ٨٤٢؛ سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ١٧ .

في الثانية[1]، وعلى أي حال فإن السبب الموجب لبقاء والد الحسين في الآستانة قد زال سنة ١٢٧٢هـ/١٨٥٥م حينما تسلّم الشريف محمد بن عون الإمارة للمرة الثانية[2]. «ولما قدم الحسين مكة، وكله أبوه إلى من يعلّمه مبادىء القراءة والكتابة، وشيئاً من المبادىء التحضيرية وسوراً قليلة من القرآن الكريم»[3]. ويضيف الزركلي عن نشأة الحسين في تلك المرحلة قائلاً: «فربّاه في بيته وخالف فيه سنة غيره من الأشراف، فلم يبعث به إلى إحدى القبائل المجاورة لمكة، ولم يربّه تربية بدوية خالصة يتلقن فيها أخلاق البداوة في معايشهم ويتمرّن على ركوب الخيل واحتمال المشاق، فنشأ حضرياً مدنياً، وأولع بالدرس والمطالعة، فحفظ مبادىء العربيّة وتفقّه في شيء من أصول الدين وفروعه...، حفظ القرآن الكريم قبل أن يتجاوز العشرين من سنيّه،...»[4]. ومن الذين أخذ عنهم الحسين ابن علي العلّامة الشيخ محمد محمود التركزي الشنقيطي، والمؤرخ الشيخ أحمد زيني دحلان وغيرهما[5]. «فتأدب وتفقّه ونظم الشعر الملحون «الحميني» ومارس ركوب الخيل وصيد الضواري».[6]

كانت إمارة مكة قد أُسْنِدَتْ بعد وفاة الشريف محمد بن عون سنة ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٨م، إلى ابنه الأكبر الشريف عبد الله بن محمد – عم الحسين –[7]. وأحبّ

---

(١) الريحاني، ملوك العرب: ٥٥/١؛ سعيد باوزير، معالم تاريخ الجزيرة العربية: ١٨.
(٢) أحمد دحلان، أمراء البلد الحرام: ٣٦٣ – ٣٦٥؛ حسين نصيف، ماضي الحجاز وحاضره: ٣.
(٣) حسين نصيف: المرجع نفسه.
(٤) الزركلي، ما رأيت: ١١٢ .
(٥) نفسه.
(٦) الزركلي، الأعلام: ٢٤٩/٢ .
(٧) حقي وجارشلي، أمراء مكة في العهد العثماني: ١٧٧؛ فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب: ٣١٥؛ دحلان: تاريخ الدول الإسلامية: ١٦٤؛ الزركلي، الأعلام: ١٣٢/٤؛ سليمان موسى، الحسين ابن علي والثورة: ٢٠ .

الشريف عبد الله بن أخيه الحسين وقرّبه إليه[1]، «ثم جعل يسيّره في المهمات ويوجّهَهُ لتذليل الصعاب، فسافر في أيامه إلى نجد، وطاف أكثر ما يلي الحجاز من شرقه، وعرف قبائل تلك الأنحاء وعشائرها، واختبر خفاياها وظواهرها. حتى صار الصلة الدائمة بين إمارة مكة والقبائل الحجازية وغيرها»[2].

وأثناء وجود الحسين في مكة كان والده الشريف علي بن محمد في الآستانة، فأصابه مرض هناك، فسافر الحسين إليه وبقي إلى جانبه إلى أن توفي سنة ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م[3]، وعاد الحسين بعد ذلك إلى الحجاز تحت رعاية عمه الشريف عبد الله الذي زوّجه من ابنته (عبدية خانم) سنة ١٨٧٥م، وهي أم أولاده علي وعبد الله وفيصل[4]. واتّهم الشريف عبد الله بأنه أول من فرض الضرائب على الحجاز واتّهم كذلك أنه أول من رتّب جماعة لقطع الطريق من قبيلته نفسها أي العبادلة.[5]

وتوفي الشريف عبد الله بن محمد أمير مكة سنة ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م، وتولّى الإمارة بعده أخوه الشريف حسين باشا الذي قُتِل سنة ١٢٩٧هـ/١٨٨٠م، فتولّى الإمارة بعده الشريف عبد المطلب بن غالب، الذي عُزل بعد سنتين، وخَلَفه الشريف عون الرفيق بن محمد، وكان ذلك سنة ١٢٩٩هـ/١٨٨٢م[6]. وظهر سعي الشريف حسين بن علي للحصول على الإمارة في تلك

---

(١) الزركلي، الأعلام: ٢٤٩/٢، المؤلف نفسه، ما رأيت: ١١٢؛ حسين نصيف: ٤.
(٢) الزركلي، ما رأيت: ١١٢ .
(٣) سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ١٧ .
(٤) أمين الريحاني، ملوك العرب: ٥٥/١؛ خير الدين الزركلي، ما رأيت: ١٢؛ ستورث ارسكين، فيصل ملك العراق: ٣٥؛ طالب وهيم، مملكة الحجاز: ٣١؛ علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ملحق الجزء السادس (قصة الأشراف وابن سعود): ٤٧.
(٥) مصلح بن عبد الله، جريدة الإتحاد العثماني، بيروت، ع ٣٥ ، ٤ تشرين الثاني ١٩٠٨م: ٢ .
(٦) أحمد دحلان: تاريخ الدول الإسلامية: ١٦٤؛ رجب حراز، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب: ١٠٤.

الفترة، ولكن الدولة العثمانية تجاهلته.[1]

وصفت ستورث ارسكين الحسين وهو في الثلاثين من عمره – في بداية إمارة عمه عون الرفيق – بقولها:«كان مِقداماً، طموحاً، تقياً، قليل الاكتراث لألوان الحياة الضاحكة».[2]

وبلغت الإمارة في عهد الشريف عون الرفيق غاية من الضعف، وأهمل البادية، واضطرب حبل الأمن، وانتشرت الفتن وتظاهر بالجنون. «واتّفقت مصلحة الوالي مع مصلحة الشريف فتقاسما المصالح وتقارضا المنافع وأنّت الناس من الجور والظلم»[3]. وعُرِفَ الشريف عون بميوله الوهابية.[4] وقيل الشيعية[5]. وكان «آلة» في أيدي الولاة العثمانيين لا يملك من الأمر شيئاً[6]. وكان متعسّفاً مهملاً شؤون البلاد وأهلها[7]. وتحدثت التقارير القنصلية عن فساده[8]. وضاعف الضرائب عشرين ضعفاً[9]. وذكر علي الوردي أن الشريف عون لم يكن وهابياً ولا شيعياً، ولكنه كان يجاري كل طائفة حتى يستطلع أمرها[10]، ويبدو أن الشريف عون لم يكن يملك من الأمر شيئاً مما جعله متردداً يُنفّذ إيعازات السلطان العثماني دون أن يتمسّك بمبدأ معين.

---

(١) ستورث أرسكين، فيصل ملك العراق: ٣٣؛ رجب حراز، الدولة العثمانية: ١١٦؛ أنيس صايغ، الهاشميون والثورة: ٣٦.

(٢) ستورث أرسكين، فيصل ملك العراق: ٢٥ .

(٣) فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب: ٣٠٥ .

(٤) المرجع السابق؛ وأمين الريحاني، ملوك العرب: ١/٥٥.

(٥) علي الوردي، لمحات اجتماعية: ٤٤ .

(٦) فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب: ٣٠٢.

(٧) المرجع السابق: ٣١٦؛ نجاة الجاسم، العثمانيون والحجاز: ٤٥٧.

(٨) عبد الكريم غرايبة، تاريخ العرب الحديث: ٢١٦.

(٩) مصلح بن عبد الله، جريدة الإتحاد العثماني:ع ٣٥، ص٢.

(١٠) علي الوردي، لمحات اجتماعية، ملحق الجزء السادس: ٤٥.

كان الحسين في إمارة عمّه عون الرفيق على ما وصفه الريحاني قائلاً: «وفي أيام الشريف عون ظهرت مواهب ابن أخيه الحسين فتلألأ ذكاؤه واشتدّ عزمه، وكان في شعوره ومساعيه عربياً كريماً، غيوراً على قومه وبلاده، لجوجاً متهوساً».[1] أراد الحسين أن يعامل الناس على غير النهج الذي سار عليه عمه[2]، فلم يتحمل الشريف تدخُّل ابن أخيه في شؤون الإمارة[3]، وتأليب الناس عليه والكيد له،[4] فنقم الشريف الحاكم على الحسين وسعى إلى إبعاده عن الحجاز.[5]

ووصلت تقاريره إلى السلطان عبد الحميد تصف الحسين بأنه «قوي الإرادة صلب عنيد، وأنّه يخفي آراءه ولا يفصح عنها إلا نادراً، وأن هذه الآراء تدلّ - حين يفصح عنها - على أنه ذو تفكير أصيل مستقل، وهو أمر (خطر)»[6]. فشكّت الدولة في أمره، فاستدعته ليكون «صف (البادشاه) السلطان وأسيره مثل من تقدمه من الاشراف»[7]، وكان ذلك في سنة ١٣٠٩هـ/١٨٩١م[8]، وفيما يلي نص المذكرة المرسلة إلى الحسين بواسطة الوالي العثماني في الحجاز من الدولة العثمانية - وهي مترجمة من التركية إلى العربية - : «بما أن منطوق الإرادة السنية الملوكية التي تشرَّفْتُ بتبليغها تقضي بحركة عطوفتكم بأول واسطة إلى دار السعادة كي تنالوا شرف المثول بين يدي حضرة صاحب الخلافة

---

(١) أمين الريحاني، ملوك العرب: ٥٦/١.
(٢) فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب: ٣١٦.
(٣) الزركلي، الأعلام: ٢٤٩/٢.
(٤) حسين نصيف، ماضي الحجاز: ٤.
(٥) فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب: ٣١٦؛ الزركلي، الأعلام: ٢٤٩/٢.
(٦) جورج أنطونيوس، يقظة العرب: ١٤٠.
(٧) أمين الريحاني، ملوك العرب: ٥٦/١.
(٨) الزركلي، الأعلام: ٢٤٩/٢.

العظمى، أرجو إبلاغ يوم وتاريخ حركتكم إلى هذا المثنى عليكم والأمر والإرادة لحضرة من له الأمر».[1]

أما عن الغرض من إبعاد الحسين، فيقول الأمير عبد الله: «وكان الغرض من ذلك، إخلاء الجو من القائمين معه رحمه الله في استنكار المظالم التي كانت تفدح عواتق الناس بجشع رجال «المابين»، وإن هي إلا بضعة أيام حتى اتبع بصحبه...، فهذه أول قافلة من الحجاز المقدس أنكرت الظلم النازل بالعالم الإسلامي».[2]

وامتثل الحسين لطلب السلطان، ولم يكن حديث العهد بالآستانة، فقد وُلِد فيها، ودرس في بعض مدارسها، وتنقّل بين مكة والآستانة، إلا أنه جاءها هذه المرة مكرهاً[3]. وَذَكَر الزركلي أن الشريف حسين بن علي قال شعراً «حميني» «بدوي» لمّا أُمِر بمغادرة مكة إلى الآستانة سنة ١٣٠٩هـ/١٨٨٩م منه:

نجلي ولا نرضى الهُوينا ولا العار — ونجوز عن ماها ولو كان شهداً[4]

وكان الحسين في ذلك الوقت قرابة الأربعين من عمره، وفي السنة التالية أُلحِق به أولاده الثلاثة علي وعبد الله وفيصل.[5]

وتحدث الأمير عبد الله عن إقامة الحسين في الآستانة، فقال: «وما أن وصل المرحوم الوالد إلى الآستانة حتى قابل السلطان عبد الحميد الذي قال له إنما طَلَبه ليكون إلى جانبه لحاجة ما، وأمر بتعيينه عضواً في «شورى الدولة» ولقد مضى

---

(١) الأمير عبد الله، الملك حسين والنهضة العربية: ٨.
(٢) المرجع نفسه؛ وانظر بنفس المعنى: الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٤٥.
(٣) ستورث أرسكين، فيصل ملك العراق: ٣٢ - ٣٣؛ ٣٥؛ سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ٢٤.
(٤) الزركلي، ما رأيت: ١٨٥.
(٥) سليمان موسى، الحركة العربية: ٤٦.

على ذلك سبعة عشر عاماً، ومنزلنا في الآستانة مأوى أحرار الناس من العثمانيين ومتظلمة العرب للمذاكرة فيما هم فيه...»،[1] ويضيف: «لقد كانت إقامتنا باسطنبول إقامة جبر وإكراه، وإقامة تعلم وعبر»، هذا على الرغم من حسن معاملة السلطان للحسين، الذي أسكنه بيتاً مفروشاً على البوسفور.[2]

كانت تلك سياسة السلطان عبد الحميد مع الأشخاص المعارضين، إذا كان الشخص ذا مكانة سامية يضطره إلى الإقامة في الآستانة، ويتيح له الحياة الرغدة ويكرمه، وفي الوقت نفسه يضعه تحت مراقبته، وكان الشريف حسين أحد هؤلاء الضيوف.[3] وكان كثير من الأشراف والعرب مُبعدين إلى الآستانة، وغير متاح لأي منهم الرجوع إلى وطنه، وكما يقول الأمير عبد الله: «فكانت اسطنبول السجن المحترم، أو منفى العزازة والإكرام لهؤلاء الأشخاص الكرام».[4]

تزوج الحسين في الآستانة مرتين، وكانت زوجته قد توفيت سنة ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٧م، وتزوج سنة ١٣١١هـ/١٨٩٣م، من شركسية اسمها مديحة أنجبت له ابنته صالحة، التي توفيت في عمّان سنة ١٩٩٤م، ولكن هذا الزواج لم يطل، فتزوج سنة ١٣١٥هـ/١٨٩٧م، من عادلة هانم حفيدة رشيد باشا، فأنجبت له ابنه الرابع زيد وابنتين هما فاطمة وسرة.[5]

وقد اهتم الحسين آنذاك بتربية أولاده، علي وعبد الله وفيصل وزيد، وتعليمهم العلوم المختلفة، على أيدي معلمين متخصصين، فتلقوا تعليماً شاملاً.[6]

---

(١) الأمير عبد الله، الملك حسين والنهضة: ٩؛ وانظر: الآثار الكاملة: ٤٥.
(٢) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٤٥؛ وانظر: ٥٢.
(٣) جورج أنطونيوس، يقظة العرب: ١٤٠؛ جيمس موريس، الملوك الهاشميون: ١٩ - ٢٠.
(٤) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٥٢ - ٥٣.
(٥) سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ٢٤.
(٦) لورنس، أعمدة الحكمة السبعة: ١٧؛ سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ٢٤ والمؤلف نفسه، الحركة العربية: ٤٦؛ محمد طاهر العمري الموصلي، تاريخ مقدّرات العراق: ١/١٧٧.

وقربه السلطان إليه؛ فأسند إليه رتبة الوزارة وعضوية مجلس الشورى كتلك التي أُسندَتْ لوالده من قبل[1]، وأدخل أبناءه في مدرسة خاصة بأبناء السلاطين والشخصيات على نفقة السلطان.[2]

وصفت أرسكين الشريف حسين بقولها: «كان قوياً عنيداً جسوراً زاهداً في هذه الحياة المترفة التي كان ينعم بها السلطان، وكانت إقامته في العاصمة التركية...، سبباً في تغذية عواطفه الاستقلالية وحبه للحرية».[3] كما وُصفَ الحسين في تلك الفترة بأنه: «له ارادته الصلبة وتفكيره الرصين، وخطابه المؤثر، وأصالته العربية... جامعاً بتلك الخصال كل ولاءات العرب».[4] ونال الحسين قدراً كبيراً من احترام أهل الآستانة له نظراً لصفاته الحسنة وقوة شخصيته[5]، وتميّز الحسين كذلك بالهدوء والتدين والتأمل، فابتعد عنه جواسيس السلطان عبد الحميد.[6] وأصبح في الآستانة «سيداً للّغة الدبلوماسية الملتوية، ولكنه ظل بالنسبة للأتراك لغزاً لا يُحل».[7] وبسبب منهج الحسين في حياته؛ كانت له علاقات مع كبار رجال الدولة للتشاور في أوضاعها.[8] واستفاد الحسين من تلك العلاقات في فهم الأحداث السياسية التي كانت تمر بها الدولة العثمانية وعرف ميزاتها

---

(١) ستورث أرسكين، فيصل ملك العراق: ٢٨؛ أمين الريحاني، ملوك العرب: ١/٥٦؛ قدري قلعجي، الثورة العربية الكبرى: ١٤١؛ سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ٢٤.

(٢) قدري قلعجي، الثورة العربية الكبرى: ١٤١.

(٣) ستورث أرسكين، فيصل ملك العراق: ٢٩.

(٤) سيار الجميل، تكوين العرب الحديث: ٤٤٦.

(٥) جيمس موريس، الملوك الهاشميون: ٢٢.

(٦) جورج أنطونيوس، يقظة العرب: ٤١؛ سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ٢٣.

(٧) جيمس موريس، الملوك الهاشميون: ٢٢.

(٨) سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ٢٤.

وإشكالياتها المختلفة[1]، ومبادىء السياسة العثمانية.[2]

وخلال إقامة الحسين الطويلة في الآستانة لم يجد السلطان أي مأخذ عليه، وكان مواطناً مثالياً، ولم يُعرف عنه أي تطرف سياسي أو قومي، وربما كان ذلك بسبب شدة تكتمه وحذره،[3] فكان موضع احترام الجميع من عرب وترك[4].

ويُذكر عن الحسين آنذاك سعيه للإتصال بالأوروبيين، ولكن الدولة العثمانية لم تبد اهتماماً لهذا الأمر بسبب المشكلات الكبرى التي كانت تعانيها[5]. وذُكر أيضاً أن بعض الوزراء أشاروا على السلطان عبد الحميد بتعيين الحسين أميراً على مكة بدلاً من الشريف عون الرفيق، ولكن السلطاان رفض قائلاً: «إن الحسين لن يكتفي بالإمارة فحسب بل سيهدد يوماً ما عرشي»،[6] وعلى أي حال استمر الحسين شبه سجين لدى السلطان حتى سنة ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م، حينما عُين أميراً على مكة - كما سيأتي.[7]

بقي الشريف عون الرفيق في االإمارة قرابة ربع قرن (١٨٨٢ - ١٩٠٥م) حتى توفي سنة ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م، فتولى الإمارة الشريف علي باشا، وقبل أن يستقر في منصبه تعرض لمنافسة عدد من الأشراف الذين كان كل منهم يعتقد

---

(١) عبد الجليل التميمي، سياسة الاتحاديين ببلاد الشام والثورة العربية سنة ١٩١٦م: ٧٣؛ انظر:
Gerald de Gaury: Rulers of Mecca, First Published, London, 1973, p 264

(٢) أمين الريحاني، ملوك العرب: ٥٦/١.

(٣) عبد الجليل التميمي، سياسة الاتحاديين ببلاد الشام: ٧٣.

(٤) سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ٢٥.

(٥) حسين نصيف، ماضي الحجاز وحاضره: ٤ - ٥، وانظر:
David George Hogarth: A History of Arabia, Oxford University Press, London, 1921, p 118.

(٦) محمد طاهر العمري الموصلي، تاريخ مقدرات العراق: ١٧٧/١.

(٧) Gaury, p 261.

بأحقّيته بهذا المنصب من الآخر، وهم: الشريف عبد الإله بن محمد أخو الشريف السابق، والشريف حسين بن علي عضو مجلس الشورى، والشريف علي حيدر، وهو من آل عبد المطلب، ذوي زيد. وأبطأ السلطان عبد الحميد في إصدار مرسوم (فرمان) التعيين. إلى أن أصدر مرسوم تعيين الشريف علي باشا في ٣١ كانون الأول ١٩٠٥م/١٣٢٣هـ، أميراً على مكة.[١]

ولكن إمارة الشريف علي لم تطل، حيث عزل بعد إعلان الدستور سنة ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م[٢]، والأرجح أن سبب عزله يعود إلى إبطائه في إعلان الدستور في الحجاز، بالإشتراك مع الوالي العثماني.[٣] فهرب إلى مصر وبقي بها حتى توفي سنة ١٩٤١م[٤]. ووُلّي - بعد عزل الشريف علي - الشريف عبد الإله الذي كان يقيم في الآستانة، ولكن المنية عاجلته بعد أيام، قبل رحيله إلى مكة[٥]. وقد حامت حول وفاته الشكوك وخاصة من المنافسين له من

---

(١) أنيس صايغ، الهاشميون والثورة: ٣٦؛ لجاة الجاسم، العثمانيون والحجاز: ٤٥٧ - ٤٥٨؛ وانظر عن منافسة الشريف عبد الإله للشريف علي وموانع تعيينه في تلك السنة: جريدة الاتحاد العثماني ع ٣٥، الأربعاء، ٤ تشرين الثاني ١٩٠٨م، ص ١، ويذكر نعوم شقير، تاريخ سينا: ٦٤، أن الشريف علي تولى الإمارة في ١٤ جمادى الأولى ١٣٢٣هـ.

(٢) فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب: ٣١٥؛ الأمير عبد الله، الملك حسين والنهضة العربية: ٩؛ حسين نصيف، ماضي الحجاز وحاضره: ٥.

(٣) أحمد السباعي: تاريخ مكة: ٥٦٠/١؛ عبد الكريم غرايبة، تاريخ العرب الحديث: ٢١٦؛ سليمان موسى، الحركة العربية ٤٧؛ ويذكر: Hogarth: Arabia; 118، أن سبب عزل الشريف علي تعاونه مع البدو في تخريب السكة الحديدية.

(٤) أنيس صايغ، الهاشميون والثورة العربية: ٣٦؛ محمد رفيع: مكة في القرن الرابع عشر الهجري: ٢٤٧؛ حسين نصيف، ماضي الحجاز وحاضره: ٥؛ ويُذكر أن سفره إلى مصر كان بإشراف الشريف حسين ووساطة ابنه عبد الله؛ وانظر بنفس المعنى: الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٦١ - ٦٤؛ أمين سعيد، أسرار الثورة العربية: ٤٤.

(٥) أمين سعيد، أسرار الثورة العربية الكبرى: ١١٤/١؛ فؤاد حمزة،قلب جزيرة العرب: ٣١٥ - ٣١٦؛ محمد رفيع، مكة في القرن الرابع عشر: ٢٤٨؛ حسين نصيف، ماضي الحجاز وحاضره: ٥؛ جريدة المؤيد (مصر) ع ٥٦١١، الخميس ٥ كانون الأول ١٩٠٨: ٤.

الأشراف،[1] وكان ذلك في الثالث من شوال ١٣٢٦هـ/تشرين الثاني ١٩٠٨م[2]، فوقع الاختيار حينئذ على الشريف حسين بن علي لتولي الإمارة أو الشرافة في شوال ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م.[3]

وتضاربت الآراء حول تعيين الشريف حسين أميراً على مكة، فهناك من يبرز التنافس على الإمارة بين الحسين والشريف علي حيدر، وبذل كل منهما جهده للحصول على الإمارة،[4] وكان الاتحاديون في البداية يميلون إلى تعيين علي حيدر أميراً على مكة، ولكن ظروفاً خاصة جعلتهم يفضلون الحسين على الرغم من صداقته للسلطان عبد الحميد. أما الظروف فتتمثل في وعود الحسين للدولة بإخماد المعارضين في الجزيرة العربية، وحاجة الاتحاديين إلى أمير قوي يفرض ما يريدون، خاصة لإنجاح مشروع سكة الحجاز وإيصاله إلى مكة [5]. هذا بالإضافة إلى الرأي القائل ان تعيين الحسين كان رغبةً اتحادية بحتة،[6] ويذكر شكيب أرسلان أن الاتحاديين أجبروا السلطان على تعيين الحسين أميراً على مكة، وأن السلطان عبد الحميد قال لهم:«إنني أبرأ من تبعة كل ما سيعمله هذا الرجل لأنني أعرف حقيقته».[7] وثمة رأي آخر يقول إن الاتحاديين سعوا إلى

---

(١) أحمد السباعي، تاريخ مكة: ١/٥٦٠؛ حسين نصيف، ماضي الحجاز وحاضره: ٥.

(٢) الزركلي، ما رأيت: ١١٣.

(٣) أمين سعيد، الثورة العربية: ١/١١٤؛ عارف عبد الغني، تاريخ أمراء مكة: ٨٤٢؛ جريدة الإتحاد العثماني، ع ٣٥، الأربعاء ٤ تشرين الثاني ١٩٠٨: ١؛

Musbah Haidar: Arabesque, Second Impression, London, 1944, p 79.

(٤) أنيس صايغ، الهاشميون والثورة العربية: ٣٧؛ Ernest Dawn: From Ottomanism to Arabism, University of Illinois, 1973, p 4; Haidar, p 80

(٥) رجب حراز، الدولة العثمانية: ١٢٥؛ أنيس صايغ، الهاشميون والثورة: ٣٧.

(٦) أحمد السباعي، تاريخ مكة: ١/٥٦١.

(٧) لوثروب ستودارد: حاضر العالم الإسلامي: ٤/٣٩١.

تعيين علي حيدر ولكنهم فشلوا[١]. وخاصة بعد سعي الشريف حسين بن علي لدى السلطان والباب العالي.[٢] وربما كان تعيين الحسين بترشيح من الصدر الأعظم كامل باشا،[٣] الذي وصفه هوجارث بالتشيع لبريطانيا فأخذ بنصيحتها بتعيين الحسين.[٤]

على أن هناك آراء أكثر تطرفاً، إذ يورد محمد طاهر العمري الموصلي أن الاتحاديين عينوا الحسين بعد خلع السلطان عبد الحميد سنة ١٩٠٩م، وأن السلطان عبد الحميد عندما سمع ذلك قال: «...يا ليته يكتفي بإمارة مكة وباستقلال العرب فقط، ولكنه سوف يعمل بدهائه إلى أن ينال مقام الخلافة العظمى نفسه».[٥] وفسّر آخر هذا القول بأنه دلالة على سعي الحسين - من ذلك التاريخ - للحصول على الخلافة «بسلطانها الروحي والسياسي».[٦]

وعلى أي حال؛ فإن السلطان عبد الحميد هو الذي عين الحسين أميراً على مكة، بعد سعي الحسين لذلك،[٧] وخاصة أن الحسين قد اكتسب سمعة حسنة خلال إقامته في الآستانة، وكان له جماعة من المعجبين المتنفذين لدى الدولة

---

(١) الملك عبد الله: الآثار الكاملة: ٤٦؛ سليمان موسى، الحركة العربية: ٤٧؛

Dawn: p 4; Saleh Muhammad Al-Amr. The Hejaz Under Ottoman Rule (1869 - 1914), Riyad University Publications, 1974, p 135.

(٢) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٤٧؛ سيار الجميل، أشراف مكة: ٢٤.

(٣) سيار الجميل، العثمانيون وتكوين العرب الحديث: ٤٨٦؛ حافظ وهبة، جزيرة العرب: ١٥٢؛

Saleh Al-Amr, p 134; Hogarth: Hejaz Before World War I, Bidwell, Cambridge- 1978, p 50; Dawn, p 56.

(٤) Hogarth: Arabia, p 118.

(٥) محمد طاهر العمري الموصلي، تاريخ مقدرات العراق السياسية: ١/١٧٧.

(٦) إبراهيم عبدة، سيرة من الحرمين: ٢٢.

(٧) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٤٧.

العثمانية،[1] وكان السلطان عبد الحميد يعرف أن الحسين يحترمه ولا يُحب الاتحاديين.[2] فقدم الحسين بواسطة ابنه عبد الله مذكرة إلى السلطان بواسطة الصدر الأعظم كامل باشا، وهذا نصّها: «بناءً على وفاة عمي الشريف عبد الإله ابن محمد أمير مكة، بعد عزل ابن عمي الشريف علي بن عبد الله بن محمد، وخلوّ مقام الإمارة، ولكوني أسنّ العائلة الهاشمية وأحقها بمقام الآباء؛ استرحم جلالة السلطان أن يتكرم بإيصالي إلى حقي الذي لا يخفى على جلالته مع صداقتي وإخلاصي».[3]

سلّم الشريف عبد الله بن الحسين بن علي المذكرة إلى الصدر الأعظم الذي وعده خيراً، ويروي الملك عبد الله عن تلك المقابلة فيقول: «... فقال - أي الصدر الأعظم - لعبد الله: أُقبّلُ أنامل والدك وأطلبُ اليك ان تبلغه بأن حقه لا يضيع إن شاء االله. فخرجت شاكراً وأنا في شك مما قال، وكتبت برقية إلى مقام السلطنة قلت فيها: نظراً لشغور مقام الإمارة الجليلة بمكة المكرمة، ولكوني صاحب الحق فإنني أنتظر من الأعطاف السنية السلطانية، عدم حرماني حقي وتعييني في مقام آبائي» وعنونتها بثلاثة عناوين للعرض على السلطان: بوساطة الصدارة العظمى إلى الأعتاب السنية، وبوساطة مشيخة الإسلام العليا إلى الأعتاب السنية، وبوساطة رئيس كتاب القصر السلطاني إلى الأعتاب السنية، ثم طلب عبد الله من والده إبراق تلك البرقية إلى جلالة السلطان.[4]

---

(١) أحمد السباعي، تاريخ مكة ٥٦١/١؛ سيار الجميل: أشراف مكة: ٢٤؛ ويذكر هوجارث: كان الحسين خلال إقامته في الآستانة ملفتا للأنظار، وكان يتأمل حقوق العرب وحقه في الشرافة، ويُظهر ميلاً إلى القوى الأجنبية، ويُعتقد أنها رشحته للشرافة، وكان قليلاً ما يتوقع ذلك.
Hogarth: Arabia, p 118.

(٢) Al - Amr: p 134.

(٣) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٤٧.

(٤) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٤٧ - ٤٨.

استدعي الشريف حسين بن علي لمقابلة السلطان، وتمت المقابلة التي أدّت إلى تعيينه أميراً على مكة[1]. وأصدر السلطان فرمان تعيينه وأرفقه بفرمان آخر منح الحسين فيه رتبة الوزارة، والإثنين أُرّخا في ٦ شوال ١٣٢٦هـ/تشرين الثاني ١٩٠٨م.[2] الأمر الذي أثار حزب الاتحاد والترقي، فكان بداية الخلاف بين الشريف حسين والاتحاديين.[3]

قُبيل عودة الشريف حسين بن علي إلى الحجاز، قابل السلطان عبد الحميد، الذي أبدى له تخوفه من الانقلابيين (على الدولة والملك) فأجابه الحسين: «إن لذاتكم الملوكية في البلاد العربية الفئة التي إذا تحيزتم لها كان لكم ما تريدون من حفظ الدولة والملك، ومتى شعرتم جلالتكم بذلك، فأول بلد من بلاد العرب تقوم بالواجب المفروض هو الحجاز...، ثم وضع السلطان وسام الافتخار بيده على صدره وودعه». وعندما حضر الحسين إلى الباخرة متوجهاً إلى الحجاز، قابله الصدر الأعظم كامل باشا مودعاً، وقدّم إليه مذكرة جاء فيها: «إن الخطة المباركة الحجازية مربوطة رأساً بمقام الخلافة العظمى، وأنه لا يسري عليها بمناسبة الدستور الجديد ما يخالف الحقوق المقدسة القائمة بين الإمارة الشريفة والسدة السنية السلطانية، وأن اعتماد الحضرة الملوكية والباب العالي على ذاتكم الهاشمية مما لا يحتاج إلى تأكيد، فقوموا بواجباتكم على أساس التعامل القديم، وفقكم الله للخير».[4] «وكأنما كانت رسالة الحسين الأولى هي مقاومة الاتحاديين».[5]

---

(١) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٤٨.

(٢) يشتمل فرمان الإمارة على عدة أمور أهمها: الظروف التي أوجبت توجيه الإمارة إلى الشريف حسين بن علي، وواجبات أمير مكة، وكذلك الفرمان يزخر بالألقاب المفخمة للخلافة العثمانية والخليفة السلطان عبد الحميد. انظر نص الفرمان مُعرباً في الملحق رقم (١).

(٣) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٤٨.

(٤) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٥٤ – ٥٥.

(٥) عبد الكريم غرايبة، مقدمة في تاريخ العرب الحديث: ٣٢٤.

غادر الشريف حسين الآستانة في شوال ١٣٢٦هـ/تشرين الثاني ١٩٠٨م متوجهاً إلى الحجاز، على الباخرة (طنطا)[١]. ولمّا وصل إلى بيروت في الرابع من ذي القعدة ١٣٢٦هـ/تشرين الثاني ١٩٠٨م، أجرت جريدة الاتحاد العثماني لقاءً مع الحسين أعلن فيه عن رغبته في إحلال الأمن في الحجاز،وإجراء الإصلاحات المناسبة، وكذلك أنه سيعمل على إيصال السكة ليس فقط إلى مكة بل إلى اليمن«حتى ترتبط البلاد المحروسة برباط واحد حساً كما ارتبطت بالدستور والعدل معاً، فتستفيد البلاد والدولة من ذلك مادة ومعنى».[٢] وفي المقابلة نفسها أبدى معارضته لفرض الضرائب على القبور واعتبرها استبداداً[٣]. ووصل الحسين إلى جدة يوم الخميس التاسع من ذي القعدة سنة ١٣٢٦هـ/تشرين الثاني ١٩٠٨م[٤]، واستُقبل في جدة استقبالاً عظيماً من الحجازيين عامة والأشراف خاصة.[٥]

ويُذْكر أنّ وفد حزب الإتحاد والترقي كان من ضمن المستقبلين، فتكلّم رئيسه عبد الله قاسم قائلاً: «جئنا نرحب بالأمير الدستوري الذي يؤمل من

---

(١) خير الدين الزركلي، ما رأيت: ١١٣؛ ويذكر أن الحسين غادر الآستانة يوم ٢٨ شوال ١٣٢٦هـ؛ الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٥٤؛ كما يذكر أن الحسين غادر الآستانة بعد اسبوعين من حيازته مقام الإمارة (تشرين الثاني ١٩٠٨م)، تفاصيل رحلة الحسين من الآستانة إلى جدة انظر: المرجع السابق: ٥٤ وما بعدها؛ حسين نصيف، ماضي الحجاز وحاضره: ٦.

(٢) جريدة الاتحاد العثماني (بيروت)، ع ٥٦، السبت ٥ ذي القعدة ١٣٢٦هـ/٢٥ تشرين الثاني ١٩٠٨م: ١.

(٣) نفسه: ٢.

(٤) الزركلي، ما رأيت: ١١٣؛ حسين نصيف، ماضي الحجاز وحاضره: ٦؛ جريدة الاتحاد العثماني، ع ٧١، الأربعاء ١٦ كانون الأول ١٩٠٨م: ١؛ المؤيد، ع ٥٦٤٢ الاثنين ١٤ كانون الأول ١٩٠٨م: ٢.

(٥) سيار الجميل، العثمانيون وتكوين العرب: ٤١٦؛ الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٥٧؛ جيمس موريس، الملوك الهاشميون: ٢٣؛ حسين نصيف، ماضي الحجاز وحاضره: ٦؛ وانظر كذلك عن استقبال الحسين في جدة: جريدة الاتحاد العثماني، العدد السابق: ١؛ وجريدة المؤيد، العدد السابق: ١؛ و ع ٥٦٤٦، السبت ١٩ كانون الأول ١٩٠٨م: ١.

سيادته أن يضرب صفحاً عن الأصول الإدارية القديمة، وعن الظلم الذي كان يرتكبه الشريف عون الرفيق والشريف علي، تبعاً للإدارة المستبدة السابقة وإرضاءً للسلطان، وأن البلاد إذْ تُحيي سيادة الأمير فإنها تُحيي فيه الأمير الذي عَرَف روح العصر والتجدد المطلوب للعمل بموجب الدستور الذي هو نبراس السلامة»، ولقد كان جواب الشريف حسين: «لقد حظيت بمقام أسلافي وآبائي على الشريطة التي بايع بها الشريف أو نمي السلطان سليم الأول، وأن هذه البلاد لا تقوم فيها غير شريعة الله المشتملة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي حريصة على الاحتفاظ بحقها، فليذهب كل منكم يشتغل بما يخصه...، فهذه البلاد ليست بملك لأحد، وأن السلطان الآمر بالدستور، الذي تذكره، والذي أمر بأن يُعمل في بلاده، يفتخر هو وأسلافه بأنهم خدام الحرمين الشريفين، دستور بلاد الله شريعة الله وسنة نبيه».[1]

فكان هذا الرد من قبل الشريف الجديد، دافعاً لهم لأن يكتبوا إلى الآستانة بنبأ هذا الشريف الذي «لا يعبأ بأحد ولا يقر بدستور ولا بتجدد» معلناً بهذا الجواب بداية الحرب ضد الاتحاديين.[2] ويذكر (Dawn) أن الحسين استغل في هذا الجواب الفرصة لتوضيح سياسته.[3] وأعلن الحسين – في نهاية حفل الاستقبال الذي تم لسيادته – أنه سيعمل على إصلاح البلاد بناءً على توجيه من السلطان والصدر الأعظم.[4] وبدأ الحسين في تنفيذ الإصلاحات التي وعد بها أهل جدة، فتبرع لإيجاد الماء والمعارف «بقرشين صاغ» كان يأخذهما أمير مكة على كل جمل يخرج من جدة من قديم الزمان، وعندما ذهب إليه وفد من أهل

---

(١) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٦٠ – ٦١؛ وانظر أيضاً: أمين سعيد، أسرار الثورة العربية: ٤٥ وما بعدها؛ وجاء في جريدة المؤيد (القاهرة) ع ٥٦٤٦، السبت ١٦ كانون الأول ١٩٠٨م: ١: أن الوفد الاتحادي زار الحسين يوم الجمعة ١٠ ذي القعدة/١٥ كانون الثاني ، فأكد لهم أنه أول ناصر للشريعة وأول حريص على حماية القانون فشكروا له موقفه.

(٢) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٦١.

(٣) Dawn, p 6.

(٤) الاتحاد العثماني، ع ٧١، الأربعاء ١٦ كانون الأول ١٩٠٨م: ١.

جدة ليشكروه، تحدّث أحدهم، ودعا في نهاية حديثه للأمير بطول العمر، فأجابه الأمير: «بل ادعوا لجلالة السلطان ووزرائه».(1)

وأقام الشريف حسين ثلاثة أيام في جدة، ثم تابع سيره إلى مكة (2)، فوصلها يوم الأحد ١٢ ذي القعدة ١٣٢٦هـ/٦ كانون الأول ١٩٠٨م، فكانت مظاهر الاستقبال بالغة لم تشهدها مكة من قبل.(3) وحُدِّد يوم الخميس السادس عشر من ذي القعدة ١٣٢٦هـ/١٠ كانون الأول ١٩٠٨م، للاحتفال بقراءة فرمان إمارة مكة للشريف حسين، وكذلك فرمان الوزارة، وجرى ذلك في احتفال رسمي، تم الدُّعاء في نهايته للسلطان بالنصر.(4)

وامتاز الشريف حسين بن علي - عند توليه الإمارة سنة ١٩٠٨م - على من سبقه من الاشراف، بصفات اتصف بها، فوصفه الزركلي بقوله: «كان في خلقه من الطموح والاعتداد بالنفس، وحب البروز ومقارعة الأنداد، ما لم يكن لسلفه الأقرب، ولا لكثير ممن حملوا لقب «شريف مكة وأميرها» فتناقلت البادية بعض أخباره»(5). وقال عنه موريس: «هاشمي ذو خلق حاد كالإبر يخضع لعظمة الأتراك في نفس الوقت الذي يحس فيه بحقوق العرب».(6) وقال عنه طربين: «يعمل من أجل تثبيت دعائم حكمه في الحجاز، ومد نفوذه على سائر الجزيرة العربية».(7)

---

(1) الاتحاد العثماني، ع٧٤، السبت ٩ كانون الأول ١٩٠٨م: ١.
(2) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٥٧؛ وانظر عن رحلته من جدة إلى مكة: ٥٧ - ٥٩.
(3) حسين نصيف، ماضي الحجاز وحاضره: ٧؛ المؤيد ع ٥٦٥٠، الأربعاء ٢٣ كانون الأول ١٩٠٨م: ١، وقيل إنه جاء إلى مكة وهو لا يقول بالقوانين الدستورية، انظر مجلة الزهراء (ربيع الأول ١٣٤٣هـ)، الحسين بن علي كما رأيته في ثلاث سنوات، كيف اعتلى، ولماذا فشل؟. م١ ج٣: ١٩١.
(4) المؤيد ع ٥٦٦١، الخميس ٢٤ كانون الأول ١٩٠٨م: ١، وانظر: ٢.
(5) خير الدين الزركلي، شبه جزيرة العرب في عهد الملك عبد العزيز: ٣٠٦/١.
(6) جيمس موريس، الملوك الهاشميون: ١٩.
(7) أحمد طربين: الوحدة العربية بين (١٩١٦ - ١٩٤٥م): ١١٧.

أشراف مكة والخلافة في العهد الحميدي ١٨٧٦ - ١٩٠٩م

تميز القرن التاسع عشر الميلادي في الجزيرة العربية، ببروز بعض الحركات التي أنكرت حقّ السلطان العثماني في الخلافة، مثل الدولة السعودية في نجد،[١] والإمامة الزيدية في اليمن، الذي اعتبر حاملها نفسه أحياناً أميراً للمؤمنين، وكذلك حمل سلطان عُمان لقب إمام وأحياناً لقب خليفة،[٢] وكانت الدولة العثمانية تخشى مثل هذه الحركات والألقاب التي يدّعيها قادتها «كالإمامة» عند آل سعود المقابلة «للخلافة» في الدولة العثمانية.[٣]

تغيرت علاقة أشراف مكة وأمرائها بالدولة العثمانية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، وأصدر السلطان العثماني مرسوماً (فرمان) بتعيين أمير مكة من بين الأشراف «وكان أمير مكة يتمتع - في التشريفات - بأسمى مقام، في صف «الصدر الأعظم» في الآستانة و «في مصر»[٤]. وكان الشريف المرجع الأول للعربان في الحجاز[٥]، وكان يُنظر إلى أمراء مكة الأشراف، من قبل العالم الإسلامي، نظرة مميزة، فهم الوحيدون الذين يتمتعون بمكانة دينية رفيعة كحماة للأماكن المقدسة.[٦]

---

(١) شكيب أرسلان: حاضر العالم الإسلامي: ٢٦٢/١؛ خير الدين الزركلي، شبه جزيرة العرب: ١/ ١٥٠، سهيلة الريماوي: الاتجاهات الفكرية للثورة العربية الكبرى: ١٤؛ عبد الكريم غرايبة، تاريخ العرب الحديث: ٢١؛ كنث وليمز، ابن سعود سيد نجد وملك الحجاز، تعريب كامل مسيحة: ٦٥.

(٢) سهيلة الريماوي، الاتجاهات الفكرية: ١٣؛ عبد الكريم غرايبة، تاريخ العرب الحديث: ٥٩، ٦٠.

(٣) خير الدين الزركلي، شبه جزيرة العرب: ٣٨/١.

(٤) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية: ٢٤١؛ وأمين سعيد، الثورة العربية: ١٠٣/١.

(٥) أمين سعيد، الثورة العربية: ١٠٤/١.

(٦) أنيس صايغ، الهاشميون والثورة العربية: ٤٣.

ويذكر الملك عبد الله أنه قبيل تسلم السلطان عبد الحميد الثاني الحكم سنة ١٨٧٦م، كانت هناك محاولة للفتك بآل عثمان، ولكنها لم تنجح. وكانت بزعامة الصدر الأعظم أحمد مدحت باشا «وكانوا على عزم أن يُبايعوا الشريف عبد المطلب بن غالب - أمير مكة الأسبق - خليفة للمسلمين لو تم القضاء على آل عثمان»[١]، ويذكر رشيد رضا عن تلك المحاولة أنَّ: «مدحت باشا كان يرى الفصل بين الدولة والخلافة، وكلّم الشريف عبد المطلب في جعله خليفة في مكة تابعاً للدولة في السياسة الخارجية ومحمياً بقوتها، فأبى واحتج بأن مصلحة الدولة والعرب تأبى ذلك»[٢]. وربما كانت تلك المرة الأولى التي وردت فيها الرغبة بتنصيب أحد أشراف مكة خليفة للمسلمين.

والملاحظ أن الأشراف ضعفوا بعد فتح قناة السويس سنة ١٨٦٩م، فقد سهلت وصول الحملات العسكرية إلى الحجاز[٣]، وكانت سلطة الخليفة العثماني في الجزيرة العربية ضئيلة، ولم يكن الأتراك سعداء في الحجاز أو اليمن، واحترم العرب الخليفة، أمّا حكم الولاة فلم يكن مقبولاً لديهم.[٤]

كانت سياسة السلطان عبد الحميد (١٨٧٦ - ١٩٠٩م) في الحجاز لا تليق بمركز الحجاز الإسلامي، وخاصة التعليم، كما لم يهتم أيضاً بالبادية الحجازية التي كانت تمثل مصدر خطر على الحجازيين والدولة العثمانية والحجاج،[٥] فكان كثيراً ما يحدث اعتداء العربان على قوافل الحجاج[٦]. وربما

---

(١) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٤٩.
(٢) رشيد رضا، المنار: ج٤/م٢٥: ٢٧٦.
(٣) عبد الكريم غرايبة، تاريخ العرب الحديث: ٢١٦؛ سليمان موسى: الحركة العربية: ٤٥.
(٤) هارولدف يعقوب، ملوك شبه الجزيرة العربية، ترجمة أحمد المضواحي: ٧٨.
(٥) حسين نصيف، ماضي الحجاز وحاضره: ٣.
(٦) فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب: ٣٠٢.

كان كثير من المشكلات التي تحدث في الحجاز ناجمة عن التداخل في المسؤوليات بين الشريف أمير مكة والوالي العثماني.[1]

ويُذكر أن الضرائب في الحجاز كانت في ارتفاع مستمر منذ إمارة الشريف عبد الله بن محمد بن عون سنة ١٨٥٨م، وحتى عام ١٩٠٨م، وكان معظمها يتقاسمه الأشراف الأمراء والولاة الأتراك[2]. وقد مارس السلطان عبد الحميد تدخله في الحجاز منذ العام الثاني لتوليه العرش سنة ١٨٧٧م بتعيين الشريف حسين بن محمد بن عون أميراً على مكة، وكذلك في سنة ١٨٨٠م، عندما أعاد الشرافة إلى ذوي زيد في شخص الشريف عبد المطلب بن غالب، الذي قد تولى الشرافة قبل ذلك مرتين، الأولى ١٨٢٧ - ١٨٢٨م، والثانية ١٨٥٢ - ١٨٥٦م.[3]

وعلى الرغم من ذلك كلّه، فقد اهتم السلطان عبد الحميد في الحجاز بشكل خاص انسجاماً مع سياسته القائمة على تدعيم الرابطة الإسلامية (الجامعة الإسلامية) نظراً لمكانة الحجاز الدينية.[4] وعلى الرغم من ازدياد نفوذ الدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر في الحجاز، وازدياد تدخل السلطان عبد الحميد في أمور مكة، فيعزل من يشاء ويوّلي من يشاء[5]. - على الرغم من ذلك - كان السلطان عبد الحميد يحاول تجنب الخلاف مع أشراف مكة الهاشميين بسبب مركزهم الديني[6]. كان هذا في وقت وُجد فيه من يدعو إلى خلافة

---

(١) فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب: ٣٠٢؛ عبد الكريم غرايبة: تاريخ العرب الحديث: ٢١٥؛ حسين نصيف، ماضي الحجاز وحاضره: ٨.

(٢) الإتحاد العثماني: ع ٣٥، الأربعاء ٤ تشرين الثاني ١٩٠٨م: ٢.

(٣) رجب حراز، الدولة العثمانية: ١١٤.

(٤) جيمس موريس، الملوك الهاشميون: ١٧؛ قدري قلعجي، الثورة العربية الكبرى: ١٤٠.

(٥) ت. أ. لورنس، أعمدة الحكمة السبعة: ١٧؛ جيمس موريس، الملوك الهاشميون: ١٧.

(٦) بونداريفسكي: سياستان إزاء العالم العربي: ١٢؛ جيمس موريس، الملوك الهاشميون: ١٧.

شريف مكة، خاصة من الذين رأوا أنّ الجامعة الإسلامية لا تستمد قوتها من مركز الخلافة، ولكن من بيت الله الحرام حيث مؤتمر الحج السنوي.[١] وكان الحجاز لا يدفع ضريبة للدولة العثمانية، بينما تقدّم الدولة المصاريف اللازمة لإدارته وحكمه.[٢]

لوحظ خلال حكم السلطان عبد الحميد في القرن التاسع عشر الميلادي، وجود اتجاه لدى عرب سورية لتنصيب أمير مكة خليفة على المسلمين؛ وتبنّى هذا الاتجاه الداعين إلى إحياء حق العرب بالخلافة، وأنّ سلطة هذا الخليفة دينية لا سياسية[٣] وكان هذا التفسير العلماني - الفصل بين السلطة والدين - يعود إلى التأثر بالغرب، وخاصة الإنجليز الذي يُشبّهون الخلافة بالبابوية.[٤] وكان لهذا التفسير الخاطىء للخلافة الإسلامية من ملاحظين غربيين - غير مختصين أو مؤهلين - تأثير في المسلمين الذين تلقوا تعليماً غربياً[٥]. كما برز لدى بعض المثقفين المسلمين في العهد الحميدي.[٦]

وكان للإنجليز دورٌ في إحياء فكرة الخلافة العربية بهدف مواجهة سياسة السلطان عبد الحميد الإسلامية،[٧] مؤملين من ذلك استمالة العربي إلى جانبهم

---

(١) شكيب أرسلان، حاضر العالم الإسلامي: ١/٢٩١.

(٢) ستورث أرسكين، فيصل ملك العراق: ٢٤؛ Hogarth: Hejaz, p. 47

(٣) أنيس صايغ، الهاشميون والثورة: ٤٥، ٤٧ - ٤٨.

(٤) أنيس صايغ، الهاشميون والثورة: ٨٥.

(٥) جورج انطونيوس، يقظة العرب: ١٣١؛

Arlond J. Toynbee, Survey of International Affairs, published under the auspices of the British Institute of International Affairs, London, 1925, V.I, p33.

(٦) Toynbee, Ibid, pp 36 - 37.

(٧) أنور الجندي، العالم الإسلامي والاستعمار السياسي والاجتماعي والثقافي: ١٩٩؛ بونداريفسكي، سياستان إزاء العالم العربي: ٥٢؛ محمد عمر رفيع، مكة في القرن الرابع عشر: ٢٨٥؛ مصطفى كامل، المسألة الشرقية: ١/٢٥.

ضد الدولة العثمانية، ليسهل تقسيمها. وأيضاً ليكون الخليفة المستقبلي تحت سيطرتها.[1] ومحاولات الإنجليز لإحياء الخلافة العربية لم تتوقف، وخاصة من خلال مصر التي كانت نسبياً مستقلة عن الدولة العثمانية. وكانت الفكرة الإنجليزية تقوم على أساس دولة عربية في آسيا ومصر يكون الخليفة فيها شريف مكة، وحاكمها الزمني خديوي مصر[2]. - وذلك انسجاماً مع فكرتهم عن البابوية - ولذلك فقد أُشيع في الصحف الأوروبية سنة ١٨٩٢م عن وجود حركة سياسية سرية بقيادة خديوي مصر لتكوين دولة عربية أو خلافة عربية مستقلة عن الخلافة العثمانية تضمُّ مصر والشام والحجاز[3]. على أن صاحب المؤيد المصرية، الذي كان صديقاً للخديوي نفى وجود مثل هذه الحركة.[4]

وبالإضافة إلى ما سبق، ظهر عدد من الكُتّاب والمفكرين في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، دعوا في مؤلفاتهم إلى إقامة خلافة عربية بزعامة شريف مكة، وكان أوّل أُولئك الداعين عبد الرحمن الكواكبي في كتابه «أم القُرى» الذي ألّفه عام ١٣١٦هـ/١٨٩٨م[5]. وفكرة الكتاب ومحتواه كانا من نسج خيال الكواكبي الذي كنّى نفسه في الكتاب «بالسيد الفراتي» حيث دعا «الفراتي» إلى عقد مؤتمر إسلامي سِرّي في أُم القُرى وتخيّل عقد المؤتمر الذي حضره مندوبون من مختلف الشعوب الإسلامية.[6]

وأبرز ما يعنينا في هذا الكتاب أنه اشتمل على لاحقة نوقش فيها وضع

---

(١) مصطفى كامل، المسألة الشرقية: ١/٢٥ - ٢٦.
(٢) نفسه: ٢٧ - ٢٨.
(٣) عبد العاطي محمد، تطور الفكرة العربية في مصر: ٢٩٩.
(٤) نفسه، نقلاً عن المؤيد بتاريخ ١٨٩٢/١٢/٩م.
(٥) عبد الرحمن الكواكبي، أم القرى: المقدمة.
(٦) نفسه: ١٣ - ١٥.

الخلافة العثمانية.[1] ووصل المندوبون، في نهاية النقاش إلى نتيجة مفادها: «أنّ مؤيدات المُلك عند السلاطين – (في آل عثمان) – مقدمة على الدين. أما صفة خِدْمة الحرمين الشريفين وألفة مسامع العثمانيين للقب الخلافة، فهو كذلك لا يفيد الدين وأهله شيئاً، وليس له ما يتوهم البعض من الإجلال عند الأجانب».[2]

وفي ختام المجلس تم وضع القواعد الأساسية في مسألة الخلافة، والتي اشتملت على ثماني عشرة قاعدة كانت أولاها «إقامة خليفة مستجمع للشرائط في مكة»[3]. كما وصلوا إلى نتيجة مفادها أنّ مصلحة العثمانيين تَرْك الخلافة للعرب،[4] والتأكيد على صفة الخلافة في خليفة قرشي، ترتبط به جميع السلطنات والإمارات الإسلامية ارتباطاً دينياً، والتصدي لمعارضي هذه الفكرة،[5] ويصلون بالتالي إلى أن من مصلحة رجال السياسة الغربيين والديانات الأخرى تأييد الخلافة العربية.[6]

وكان الكاتب الثاني الذي دعا إلى الخلافة العربية وتحديداً خلافة الأشراف هو نجيب عازوري وهو لبناني ماروني، في كتابه «يقظة الأمة العربية» الذي نُشِر في باريس باللُّغة الفرنسية سنة ١٩٠٥م[7]. وقدّم عازوري في كتابه برنامجاً لما سمّاه «جامعة الوطن العربي» الذي يدعو إلى مصلحة الإسلام والأمة العربية – على حد رأي المؤلف – القائم على فصل السلطة المدنية عن السُّلطة الدينية، أو إقامة امبراطورية عربية في آسيا العربية، ويمنح عرشها إلى أمير من العائلة الخديوية

---

(١) عبد الرحمن الكواكبي، أم القرى: ١٦٧ – ١٨١.
(٢) نفسه: ١٧٢.
(٣) نفسه: ١٧٤ – ١٧٥.
(٤) نفسه: ١٧٦ – ١٨١.
(٥) نفسه: ١٧٨.
(٦) نفسه: ١٨٠.
(٧) نجيب عازوري، يقظة الأمة العربية: ٥، ١٧.

المصرية[١]. على الرغم من أنّ عازوري استبعد مصر من الامبراطورية العربية؟!

ودعا عازوري إلى أن «يقدم الوطن العربي الخلافة الإسلامية الدينية العامة للشريف المتحدِّر عن الرسول صلى الله عليه وسلم، والذي ينضم بصراحة إلى حِزبه الذي يكرس نفسه لهذا العمل، وسيكون لهذا الخليفة الديني دولة سياسية مستقلة تماماً، تشمل ولاية الحجاز الحالية ومنطقة «المدينة المنورة» حتى العقبة، ويتمتع الخليفة باحترام الملك، ويملك سلطة روحية فعلية على كافة مسلمي الارض».[٢]

وعلى الرغم من هذه الدعوات إلى الخلافة العربية بزعامة الأشراف أو بزعامة غيرهم، فإن الامور لم تتغير، وبقي السلطان عبد الحميد يتمتع باحترام العرب. أمّا بالنسبة للحجاز فرغم سوء أحواله في عهد الشريف عون الرفيق (١٨٨٢ - ١٩٠٥م)، بقي يحظى بإهتمام خاص من جانب الدولة العثمانية.[٣] ونجح السلطان عبد الحميد في حمل أمراء المسلمين وقادتهم على الاعتراف بسلطته الروحية، فتوافد العظماء عليه لمبايعته بالخلافة.[٤]

وكان من مظاهر اهتمام السلطان عبد الحميد بالحجاز، العمل على إنشاء الخط الحديدي الذي يربط دمشق بها، وكان الغرض الظاهر من مدِّ هذا الخط، هو خدمة الحجّاج، وتسهيل وصولهم إلى الأراضي المقدسة.[٥] أما الغرض الحقيقي فقد تمثّل بأمور سياسية وعسكرية. فمن الناحية السياسية كان يهدف إلى إخضاع رعاياه لحكمه، ويظهر في الوقت نفسه بثوب الخليفة أمام جميع

---

(١) نجيب عازوري، يقظة الأمة العربية: ٢١٩.

(٢) نفسه: ٢٢٠

(٣) رجب حراز، الدولة العثمانية: ١١٧ وما بعدها.

(٤) شكيب أرسلان، حاضر العالم الإسلامي: ١/٣١٠.

(٥) رجب حراز، الدولة العثمانية: ١٢٢.

المسلمين، ونجح في ذلك، وأصبح مُطاعاً من رعاياه الذين عزوا الظلم إلى الموظفين لا إلى الخليفة.[1] أمّا الناحية العسكرية، فتتمثل في نقل الجنود إلى الجزيرة العربية، وخاصة إلى اليمن الثائر المضطرب.[2] وعارضت القبائل الحجازية هذا الخط لأسباب معيشية اقتصادية.[3]

وتقول نجاة الجاسم: إنّه وُجِد اتجاه في الحجاز يدعو إلى عدم البقاء تحت الحكم العثماني لفساده، وكان هذا الشعور يتزايد، منتظرين الوقت الذي تنشغل فيه الدولة العثمانية بحرب خارجية، وكانوا يرون أن كلّ بلاد العرب ستنضم إليهم[4]. ويُذْكر أن بعض خطباء المساجد في الحجاز حذفوا اسم السلطان من خطبة الجمعة معلنين أنّ حاكم الحجاز هو الشريف وحدة.[5] وفي بداية القرن العشرين لوحظ ظهور ميول استقلالية لدى بعض أشراف مكة، خاصة على يد الشريف علي (١٩٠٥ - ١٩٠٨م) الذي أبدى مشاعر ودية تجاه بريطانيا، وكانت السلطات العثمانية تعالج مثل هذا الميل بعزل شريف وتولية آخر.[6] ولوحظ في التقارير البريطانية أن الاتجاهات الاستقلالية لدى أمراء مكة تعززت سنة ١٩٠٥م، أثناء أزمة وراثة العرش.[7]

---

(١) رجب حراز، الدولة العثمانية: ١٢٣؛ جورج أنطونيوس، يقظة العرب: ١٤٢.

(٢) نفسه: ١٢٢ - ١٢٣؛ Hogarth: Arabia, p 117

(٣) جيمس موريس، الملوك الهاشميون: ١٩؛ وليمز، كنث، ابن سعود: ٥٩؛ Hogarth: Ibid, p 118

(٤) نجاة عبد القادر الجاسم، العثمانيون والحجاز: ٤٥٨ - ٤٥٩، انظر حول دور بريطانيا في نشر فكرة الخلافة العربية: بونداريفسكي، سياستان إزاء العالم العربي: ٥٢ - ٥٣، ٨١.

(٥) نجاة عبد القادر الجاسم، العثمانيون والحجاز: ٤٥٩، نقلاً عن المنار السبت ٩ صفر ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م.

(٦) نجاة عبد القادر الجاسم، العثمانيون والحجاز: ٤٥٨.

(٧) نفسه: ٤٥٩.

وكان طرح اسم شريف مكة خليفة غالباً ما يبدأ من مصر، وذلك عائدٌ إلى علاقة الخديوي مع الباب العالي العثماني، فعندما ساءت علاقة الخديوي عباس حلمي الثاني مع الباب العالي، وتحسّنت مع المعتمد البريطاني في مصر، أصبح اسم عباس حلمي مرشحاً كحاكم للدولة العربية الجديدة الموحدة إلى جانب شريف مكة الحسين بن علي كخليفة.[1] وقد سايرت جريدة المؤيّد المصرية – هذه المرة – مثل هذا الأمر، ثم عدلت عن ذلك[2]. وكان ذلك على الأغلب قبل سنة ١٩٠٨م، وكانت تلك المرة الأولى التي يُذكر فيها اسم الشريف حسين بن علي لمنصب الخلافة، مع أنه لم يكن قد تسلم الإمارة بعد؟!.

وبناءً على ما أشرنا إليه، يمكننا التأكيد أنه كان من ضمن الاتجاهات السياسية العربية قبل إعلان الدستور العثماني سنة ١٩٠٨م، اتجاه يسعى لإحياء الخلافة العربية.[3] وكان اسم شريف مكة مرتبطاً بتلك الخلافة المنوي تأسيسها.

---

(١) عبد العاطي محمد، تطور الفكرة العربية في مصر: ٢٩٩.

(٢) نفسه: نقلاً عن المؤيد بتاريخ ٢/٦/١٩٠٧م.

(٣) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية: ١٢٤؛ أحمد طربين، الوحدة العربية: ١٦.

الحسين بن علي والدولة العثمانية (١٩٠٨ - ١٩١٦م)

تسلّم الشريف حسين بن علي إمارة مكة سنة ١٩٠٨م، أي في السنة نفسها التي وصلت فيها سكة حديد الحجاز إلى المدينة المنورة.[١] وأصبحت سلطة الدولة العثمانية في الحجاز بسبب السكة أرسخ من أي فترة ماضية.[٢] وأعلنت الدولة العثمانية عن نيتها في إكمال السكة إلى مكة.[٣] وكان ذلك بعد إعلان الدستور الذي تمّ في تموز سنة ١٩٠٨م، وأصبح الشريف حسين أوّل أمير دستوري على مكة، وكان كاظم باشا أول والٍ دستوري على الحجاز.[٤]

أمَلَ الحجازيون من الأمير الجديد أنْ يعمل على تخفيف معاناتهم نظراً لما يتمتع به من سمعة حسنة،[٥] وأدّى خبر إعلان إمارة الحسين قبيل وصوله إلى انتهاء ما عُرف بحادثة القبوري (فتنة القبوري) التي كانت قد أدّت إلى الفوضى واضطراب الأمن.[٦] ويُذكر أن الشريف الجديد عَامل ابن عمه الشريف المعزول علي بن عبد الله معاملة حسنة، ونقله إلى مصر لا إلى الآستانة، كما طلب الاتحاديون.[٧]

---

(١) عبد الله فيلبي (سانت جون)، الذكرى العربية الذهبية: ٣٨؛

John Philby: Sa'udi Arabia, Librairie du Liban, Beirut, New Impression, 1966, p 257; Gaury, p 261 - 262.

(٢) جورج أنطونيوس، يقظة العرب: ٢٠٣.

(٣) المؤيد ع ٥٦٥٦، الأربعاء ٣٠ كانون الأول ١٩٠٩م: ١

(٤) المؤيد ع ٥٦١١، الخميس ٥ تشرين الثاني ١٩٠٨م: ٤.

(٥) المرجع السابق؛ للمزيد انظر: سعيد باوزير، معالم تاريخ الجزيرة العربية: ١١٨؛ فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب: ٣١٧ - ٣١٨؛ سليمان موسى، الحركة العربية: ٥٢.

(٦) الأمير عبد الله، الملك حسين والنهضة العربية: ١٠؛ للمزيد عن حادثة القبوري انظر أحمد السباعي، تاريخ مكة: ١/٥٦٠؛ المؤيد ع ٥٦٢٦، الثلاثاء ٢٤ تشرين الثاني ١٩٠٨م: ١.

(٧) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٦١ - ٦٤؛ وانظر: المؤيد ع ٥٦٩٧، الاثنين ٢٢ شباط ١٩٠٩م: ١.

وأظهر الشريف حسين في أيامه الأولى في الإمارة، إخلاصه للدولة العثمانية وللدستور. وشارك الحجاز باقي أجزاء الدولة العثمانية في الاحتفال بافتتاح مجلس المبعوثان، وجرى احتفال كبير بهذه المناسبة، حضره الشريف حسين والوالي كاظم باشا، وألقى فيه أعضاء جمعية الاتحاد والترقي الخطب.(١) وذُكر أن الحجاز لم يتغير عليها شيء بمناسبة الدستور الجديد.(٢) وشكا أهل الحجاز من رجال الوالي كاظم باشا الذين يعملون على سلب أموال الناس.(٣) وذكرت المؤيد أن التسجيل في المحاكم في الحجاز كان يصدر باللغة التركية، وفي هذا ما يُلحق الظلم بالناس.(٤)

وتميز الحسين منذ بداية إمارته بالعمل الجاد، ونجح في كسب ودّ الحجازيين،(٥) وعمل على استعادة مكانة الإمارة الحجازية إلى سابق عهدها، وبذل من أجل ذلك الكثير، الأمر الذي كان يؤدي إلى خلافه مع الولاة العثمانيين(٦) - كما سيتضح -، وذلك بسعيه إلى تقليل ارتباط الإمارة بالباب العالي،(٧) ونجح الحسين في إعادة مكانة الإمارة لدى القبائل الحجازية خاصة، وفيما وراء الحجاز في الجزيرة العربية عامة.(٨) وتعهد الحسين بالتعاون مع الوالي

---

(١) المؤيد: ع ٥٦٥٥، الثلاثاء ٢٩ كانون الأول ١٩٠٨م: ٥.
(٢) الاتحاد العثماني: ع ١١٦، الأربعاء ١٠ شباط ١٩٠٩م: ٢.
(٣) المؤيد: ع ٥٧١٧، الأربعاء ١٧ آذار ١٩٠٩م: ١.
(٤) المؤيد: ع ٥٧٠٨، الأحد ٧ آذار ١٩٠٩م: ٢.
(٥) سيار الجميل، أشراف مكة: ٢٥؛
Randel Baker; King Husain and the Kingdom of Hejaz, Oleander Press, Cambridge; 1979, p 24.
(٦) فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب: ٣٠٣؛ قدري قلعجي، الثورة العربية الكبرى: ١٤٤؛ Gaury, p 263.
(٧) Hogarth: Hejaz, p 51.
(٨) جورج أنطونيوس، يقظة العرب: ٢٠٣؛ وانظر: Baker, p 22

كاظم باشا، للعمل معاً من أجل حفظ الأمن وسلامة الحجاج،[1] وسعى الحسين بكل جهده إلى المحافظة على سلامة الحج والحجاج، ليس ذلك لأن المحافظة على الحج من أولى مهامه فحسب، بل لأنه كان شديد التديّن.[2] ويُذكر أن الوالي والأمير كانا يجلسان في دار الإمارة من الصباح إلى المساء لسماع شكاوى الناس.[3]

تأثّر الشريف حسين بالحركة العربية التي انتشرت في الآستانة - حيث كان يقيم - وجلب معه إلى الحجاز الفكرة العربية، ومع ذلك فإن أعماله الأولى تؤكد إخلاصه للدولة العثمانية،[4] على الرغم من أنه وضع حدّاً لتدخل الاتحاديين في شؤونه[5]. ثم وصل إلى الحجاز وفد من الاتحاديين في سلانيك بقصد إدخال الإصلاحات التي يرونها مناسبة إلى الحجاز، بعد التفاوض بشأنها مع الامير والوالي.[6] وعلى الرغم من سعي الشريف حسين إلى إعادة هيبة الإمارة، إلا أنّه حافظ، في الوقت نفسه، على علاقات حسنة مع الدولة العثمانية.[7]

وكانت أولى المشكلات التي واجهت الحسين، في بداية إمارته، حادثة المحمل الشامي، فقد حاول أمير الحج الشامي عبد الرحمن اليوسف، بتوجيه من الاتحاديين إثبات عدم قدرة الأمير الجديد على حفظ الأمن وسلامة الحجاج،

---

(١) المؤيد: ع ٥٦٧١، الخميس ٢١ كانون الثاني ١٩٠٩م:١.

(٢) Baker, p 23.

(٣) المؤيد: ع ٥٦٩٧، الإثنين ٢٢ شباط ١٩٠٩م: ١.

(٤) سانت جون فيلبي، الذكرى العربية الذهبية: ٨؛ محمد جميل بيهم، قوافل العروبة ومواكبها: ٢٠٣/٢ - ٢٠٤؛ محمود الداود، عوامل الوحدة والتجزئة في الجزيرة العربية: ٣٦.

(٥) أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى: ١٠٤/١.

(٦) المؤيد: ع ٥٦٥٨، السبت ٢ كانون الثاني ١٩٠٩م: ٢.

(٧) ت.أ، لورنس، أعمدة الحكمة السبعة: ١٧.

فرفض الرجوع بالحج بطريق البر مُدّعياً عدم الأمان. فرفض الشريف ذلك، لأنه يعني عجزه عن حماية الأمن في الحجاز، الذي يُعدُّ من أولى مهامه،[1] وتولى الحسين بنفسه أمر توصيل المحمل الشامي بطريق البر، وأوكل قيادته إلى شقيقه الشريف ناصر، وولده الشريف عبد الله، وأعلن الحسين مسؤوليته لهذا التدبير، فوصل المحمل إلى الشام بسلام،[2] وأُشيع في الجرائد على أثر ذلك أن عبد الرحمن اليوسف استقال من إمارة الحج لأسباب مجهولة.[3] ويُذْكر أن بعض القبائل القاطنة على طريق الحج الشامي قدّمت ولاءها للشريف ناصر والشريف عبد الله، وأعلنت طاعتها وخضوعها لأوامر جلالة السلطان والحكومة والأمير، وعن استعدادها لحفظ الأمن على الطرق المارة بأراضيهم.[4]

وكان الحسين، بسياسته تلك، كثيراً ما يختلف مع الوالي العثماني، على عكس سابقيه من الأشراف الأمراء، فكان: «أعظمهم استبداداً بالأمر دونه، حتى كان لا يترك واحداً من الأهالي يتقاضى في قليل أو كثير إلا عنده...». الأمر الذي أدى إلى الخلاف بينه وبين الوالي كاظم باشا[5]. هذا بالإضافة إلى سياسة الحسين في إدارة الحجاز، واتصاله الدائم بالناس، وما يُظهره لهم من الخوف على الدولة العثمانية من الاتحاديين،[6] وحرص الحسين على إبعاد الأهالي عن سلطة

---

(١) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٦٥ وما بعدها؛ وانظر: أمين سعيد، الثورة العربية: م١: ١٠٤؛ Dawn, p 7

(٢) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٦٥ - ٦٧؛ وانظر: أمين سعيد، الثورة العربية: ١/١٠٤؛ عبد الكريم غرايبة، مقدمة تاريخ العرب الحديث: ٣٢٤؛
Baker, p 24; Al-Amr, p 140; Dawn, p 7.

(٣) الاتحاد العثماني، ع ١٠٩، الثلاثاء ٢ شباط ١٩٠٩م: ٢.

(٤) المؤيد: ع ٥٦٩٢، ١٦ شباط ١٩٠٩م: ١.

(٥) حسين نصيف، ماضي الحجاز وحاضره: ٨ - ٩.

(٦) أحمد السباعي، تاريخ مكة: ١/٥٦٢.

الوالي وجعل سلطته خاصة بالموظفين الأتراك.[1] وذُكر أن كاظم لم يُظهر كفاءة في منصبه.[2]

واستمر الحسين يعمل من أجل راحة البلاد الحجازية وحجيجها، وأخذ يجتمع مع شيوخ القبائل من أجل نشر الأمن في البلاد.[3] ولم يكن فرض الأمن سهلاً في الحجاز، خاصة على الطريق بين مكة والمدينة، لأن العربان في تلك النواحي اعتادوا الاخلال بالأمن، مما أوجب على الشريف السعي لإرضائهم.[4] وكان من الأسباب التي أدّت إلى اضطراب الأمن في الحجاز، في السنة الأولى من إمارة الحسين (١٣٢٧هـ/١٩٠٩م) وخاصة في موسم الحج؛ تغيير طريق الحج الشامي، مما أدى إلى انقطاع عائدات العربان في الطريق القديم،[5] هذا بالإضافة إلى انقطاع عائدات بعض القبائل بسبب وصول السكة الحجازية إلى المدينة.[6] وعلى الرغم من ذلك كله، ذكرت جريدة الاتحاد العثماني أن الأمن الذي يشهده الحجاز في هذه الفترة (١٩٠٩م) لم يشهده منذ سنين عديدة، وأن ذلك يعود إلى جهود الأمير المتواصلة في مقاومة كل من يسعى للإخلال بالأمن.[7]

وعمل الحسين على التقرب من البادية، بأساليب مختلفة، ونجح تقريباً في ذلك، كما تقرب من العائلة العلوية - عائلة محمد علي في مصر - ومن مبعوثي العرب في الآستانة.[8] وآمن الشريف حسين بسلطة الخليفة وحارب من

---

(١) محمد عمر رفيع، مكة في القرن الرابع عشر: ٢٥٨.
(٢) الاتحاد العثماني: ع ١٠٨، الاثنين ١ شباط ١٩٠٩م: ١.
(٣) الاتحاد العثماني: ع ١٢٨، الأربعاء ٢٤ شباط ١٩٠٩م: ١.
(٤) الاتحاد العثماني: ع ١٣٤، الأربعاء، ٣ آذار ١٩٠٩م: ١.
(٥) الاتحاد العثماني: ع ١٤٧، الأربعاء ١٧ آذار ١٩٠٩م: ١.
(٦) الاتحاد العثماني: ع ١٦٤، الثلاثاء ٩ نيسان ١٩٠٩م: ٢.
(٧) الاتحاد العثماني: ع ٢٦٩، السبت ٧ آب ١٩٠٩م: ١.
(٨) فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب: ٣١٩.

أجلها[1]، وسعى لفرض وجود الدولة العثمانية على القبائل[2]؛ فغزا الحسين بني الحارث ومضارب هذان (جبل بالحرّة) بسبب اعتداءاتهم المستمرة على الحجاج، وعدم دفعهم الزكاة،[3] وأدّب قبيلة مطير التي هجمت على السكة الحجازية، وحاولت التصدي لقوات الوالي كاظم باشا،[4] وذهب الحسين بنفسه وأخضع قبيلتي سبيع والبقوم على حدود الحجاز، وأكدّ نفوذه هناك.[5] وتمكن الشريف من تأديب قبيلة حرب المقيمة على الطريق بين جدة والمدينة، بسبب إخلالها بالأمن، ويُذكر أنّ الأمير اعترض على إرسال قوة عسكرية من الولاية إلى قبيلة حرب، بل رأى أوّلاً أن يرسل إليهم، ثم ينظر فيما يقولون، ولم يرض الحسين عن قبيلة الحرب فلجأ إلى تغيير الطريق المعتاد للحجاج المار بأراضيهم، إلى طريق ينبع، بقصد حرمانهم من منافعها، فَقَدِم شيوخ حرب إلى الامير لإرضائه، ووعدوه بسلامة الحجاج على تلك الطريق، فقبل الأمير، ومرّ الحجاج بسلام.[6]

وكانت الخلافة العثمانية قد فقدت بعضاً من مكانتها، خلال العهد الدستوري - قبل خلع السلطان عبد الحميد - حيث لم يحترمها رجال العهد الدستوري أنفسهم - الاتحاديون - وبلغ الحال أن تجرأ سفير الدولة العثمانية في الولايات المتحدة على شتم الخليفة العثماني على مسمع من الناس جميعاً من عثمانيين وأجانب.[7] وربما كان ذلك من أوائل آثار العهد الدستوري على الخلافة العثمانية.

---

(١) عبد الكريم غرايبة، تاريخ العرب الحديث: ٢١٦.

(٢) كنث وليمز، ابن سعود: ٥٩.

(٣) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٦٨ - ٦٩؛ انظر: Baker, p 22؛ والاتحاد العثماني: ع ٢٦٩، السبت ٧ آب ١٩٠٩م: ١.

(٤) الاتحاد العثماني: ع ٢٦٩، السبت ٧ آب ١٩٠٩م: ١.

(٥) عبد الحميد الخطيب، الامام العادل، صاحب الجلالة الملك عبد العزيز آل سعود: ٣٠/١.

(٦) الاتحاد العثماني: ع ٣٦١، الخميس ٢٥ تشرين الثاني ١٩٠٩م: ١ - ٢؛ انظر: Baker, p 22

(٧) المؤيد: ع ٥٦٤٣، الثلاثاء ١٥ كانون الأول ١٩٠٨م: ١ - ٢.

وعلى أي حال، فإنّ عهد السلطان عبد الحميد الدستوري لم يطل. حيثُ تمكن الاتحاديون من خلعه في نيسان سنة ١٩٠٩م،[١] بناءً على فتوى أصدرها شيخ الإسلام بحجة أنه أسرف في أموال المسلمين، وأن في بقائه في الحكم ضرراً على المسلمين، وتولية ولي عهده محمد رشاد بن عبد المجيد (محمد الخامس) العرش[٢]، وكان السلطان الجديد محمد الخامس، لا يعرف كثيراً عن الحكم «لهذا فإنه ما لبث أن أصبح أُلعوبة في يد لجنة الاتحاد والترقّي التي عيّنته، خاصّة وأن الاتحاديين بادروا بتطهير القصر وتعيين رجالهم في مناصب رئيسة»، ومنذ ذلك التاريخ - نيسان ١٩٠٩م - أصبح الاتحاديون هم سادة الأمور في الدولة،[٣] كما ساد أيضاً مبدأ التسلط التركي بحجة الحفاظ على وحدة الدولة العثمانية والخلافة.[٤] وبرزت الدعوة إلى اعادة مجد الأتراك، على حساب العناصر غير التركية في الدولة كالعرب، وبدأوا التصريح بأن الدولة دولة تركية.[٥] ويُذكر أن سياسة السلطان عبد الحميد كانت سبباً في إضعاف فكرة إحياء الخلافة الإسلامية، وبزواله ازدادت ضعفاً[٦].

وكان من نتائج خلع السلطان عبد الحميد، إعلان وجود حزب الاتحاد

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني: ٢٢٣؛ الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٦٨؛ الاتحاد العثماني: ع ١٨٣، الخميس ١٦ نيسان ١٩٠٩م: ١ - ٢؛ وانظر: Baker: p 31

(٢) الاتحاد العثماني: ع ١٨٨، الأربعاء ٥ أيار ١٩٠٩م: ١؛ وانظر عن السلطان الجديد محمد الخامس: الاتحاد العثماني ع ١٨٧، الثلاثاء ٤ أيار ١٩٠٩م: ١.

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني: ٢٧٣؛ انظر: Toynbee, p 43

(٤) سهيلة الريماوي، الاتجاهات الفكرية: ٤٢.

(٥) أحمد السباعي، تاريخ مكة: ٥٩٨؛ محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربي: ٢٦٧؛ مصطفى الشهابي، محاضرات في الاستعمار: ٢/٢٦ - ٢٧؛ وانظر عن سياسة الاتحاديين تجاه العرب: عبد الكريم غرايبة: الثورة العربية الكبرى: ٢٤٩؛ محمد طلس، تاريخ الأمة العربية (عصر الانبعاث): ٥٤.

(٦) علي الخربوطلي، غروب الخلافة الإسلامية: ١٩٤ - ١٩٥.

والترقي بصورة رسمية، وانتشار فروعه في الحجاز، وأصبحوا يتدخلون في أمور الولاية فيخضع لهم الولاة.[1] لكن الشريف حسين لم يكن يسمح لهم بالتدخل في شؤونه، فتصدى لهم[2]، بما عُرف عنه من صلابة، ولم يهتم بمسايرتهم؛ فأخذوا يستغلون الفرص للقضاء على نفوذه،[3] فلم يأبه بهم فضعفت مكانتهم في الحجاز.[4] ويُذكر أن سبب تأزّم العلاقات بين الحسين والاتحاديين إلى هذا الحد، أنهم خلعوا السلطان عبد الحميد، الذي كان الحسين معجباً به.[5] وأصبح الحسين في تصادم مباشرة مع جمعية الاتحاد والترقي،[6] وأخذ الخلاف يتطور بينهم، الأمر الذي كان يؤدي إلى عزل الوالي العثماني في الحجاز وتولية آخر.[7]

وأدّت سياسة الحسين المتمثلة بمباشرة الأمور بنفسه، ومحاولة تقليص نفوذ الوالي كاظم باشا – كما أشرت – إلى الخلاف بينهما، أدت بالتالي إلى استقالة الوالي. وبعد أن استقرت الأمور بالدولة العثمانية، بعد خلع السلطان عبد الحميد، أرسلت الدولة فؤاد باشا والياً على الحجاز.[8] وكان قد أشيع في الصحف قبل ذلك أن الوالي كاظم باشا سوف يستقيل لأسباب صحية.[9]

كان الوالي فؤاد باشا رجلاً عسكرياً برتبة فريق، وصفه الملك عبد الله «بأنه غبي لا يدري من أين تؤكل الكتف»[10]. وسبب خلافه مع الشريف حسين

---

(١) الأمير عبد الله، الملك حسين والنهضة العربية: ١٠.
(٢) عبد الكريم غرايبة، الثورة العربية: ٢٥١.
(٣) الزركلي، ما رأيت: ١١٣ – ١١٤.
(٤) المرجع السابق: ١١٤، سليمان موسى، الحركة العربية: ٤٩، Dawn, p 8
(٥) خير الدين الزركلي، ما رأيت: ١١٤.
(٦) Baker: p 31.
(٧) أمين سعيد: أسرار الثورة العربية: ٤٦.
(٨) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٦٨.
(٩) الاتحاد العثماني: ع ١٦٤، ٩ نيسان ١٩٠٩م: ٣.
(١٠) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٦٨.

كان نتيجة لسوء إدارة فؤاد باشا، ومحاولته نسبة حركة ثورية إلى الشريف زيد ابن فواز وكيل الإمارة في الطائف. وبعد التحقيق في الأمر تبيّن أن المسألة «افتراء ونذالة»؛ فكتب الأمير إلى الباب العالي بذلك، الأمر الذي أدى إلى عزل فؤاد باشا.[١] وذكرت جريدة الاتحاد العثماني سبباً آخر لعزل فؤاد باشا؛ ذلك أنه أصدر أمراً بإلغاء العبودية، ومنع التعامل بالرقيق، من غير النظر إلى طبيعة البلاد وتقاليدها، فاحتج العربان على ذلك، ورفع الأمير الأمر إلى الدولة فعزلته.[٢] وأرسلت وكيل الولاية أمين بك مستشار البحرية مكانه؛ فوصل إلى مكة في شوال سنة ١٣٢٧هـ/تشرين الأول ١٩٠٩م، واستبشرت الناس منه خيراً.[٣]

وسعى الاتحاديون إلى إبراز فوائد الدستور في الحجاز - بعد خلع السلطان عبد الحميد - رداً على القائلين: إن الحجاز لم يستفد من الدستور. وجاء في مقال حول هذا الموضوع أن فوائد العهد الدستوري في الحجاز تمثلت بانخفاض أجور العمال والضرائب المفروضة على الحجاج، وانتشار الأمن، وأكد المقال أن من الأسباب الرئيسة لانتشار الأمن الأمير الشريف حسين.[٤] ويُذكر أن أهل مكة استغاثوا بالعالم الإسلامي لما لحق بهم من المصائب المتمثلة بالقحط والغلاء والكوارث.[٥]

واستمرّ الشريف حسين عاملاً هاماً في استقرار الأمن في الحجاز، وقيل إنه

---

(١) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٦٩ - ٧٠؛ وانظر عن إدارة فؤاد باشا السيئة: الاتحاد العثماني: ع ٣٨٥، الاثنين ٢٣ كانون الأول ١٩٠٩م: ١.

(٢) الاتحاد العثماني: ع ٣٦١، الخميس ٢٥ تشرين الثاني ١٩٠٩م: ١ - ٢.

(٣) المرجع السابق: ٢.

(٤) الاتحاد العثماني، ع ١٩٢، الاثنين ١٠ أيار ١٩٠٩م: ٤؛ وانظر بالمعنى نفسه: ع ٢١١، الثلاثاء ١ حزيران ١٩٠٩م: ١.

(٥) الاتحاد العثماني: ع ١٩٧، السبت ١٥ أيار ١٩٠٩م: ١.

من أشد أمراء الجزيرة العربية تمسكاً بالدولة العثمانية الدستورية،[1] وأنّ أعماله كلّها في الحجاز وخارجه، كانت برغبة من الدولة العثمانية، وأن ارتباطه بالدولة يعود إلى نشأته[2]. وكانت سياسته بمجملها لصالح الدولة العثمانية، وإنْ سعى إلى تقليل نفوذ الدولة في الحجاز[3]، ونجح الحسين في الحفاظ على رضى الحجازيين وثقتهم بأعماله المختلفة.[4]

نقلت الدولة العثمانية وكيل الولاية أمين بك، وخلفه عبد الله باشا الشركسي، قومندان القوة العثمانية في الحجاز[5]، وكان غير مرغوب فيه من أفراد الجيش في الحجاز، بسبب استئثاره برأيه، حتى فيما لا يفهم فيه. ومات بعد تسلّمه الولاية بفترة وجيزة،[6] فخلفه كامل بك، ولكن ولايته لم تطل، حيث استقال بسبب قيام الحكومة العثمانية، بفصل المدينة المنورة عن ولاية الحجاز، وجعلها مربوطة رأساً بالآستانة دون أخذ رأي الوالي. وكان ذلك أثناء غياب الشريف حسين في نجد عام ١٩١٠م، وكان وكيل الإمارة ابنه الشريف عبد الله، الذي كتب إلى الباب العالي يسأل عن مسؤوليات الإمارة بالنسبة لقوافل الحج في المدينة بعد الفصل، فأجابه الباب العالي أنّ الفصل بسبب سهولة الاتصال بين مركز السلطنة والمدينة بواسطة التلغراف والسكة ممّا يضمن السرعة في المخابرات، ولكن مسؤوليات الإمارة بالنسبة للحج كما هي في الماضي[7].

---

(١) الاتحاد العثماني: ع ٤٠٩، الاثنين ٢٤ كانون الثاني ١٩١٠م: ١؛ وع٥٢٣ الثلاثاء ٧ حزيران ١٩١٠م: ١.

(٢) جريدة المفيد (بيروت) ع ٥٤١، الأحد ١٣ تشرين الثاني ١٩١٠م: ٢.

(٣) م.ف. سيتون وليمز: بريطانيا والدول العربية: ١٨٧.

(٤) المفيد: ع٣٣٣، الاثنين ٧ آذار ١٩١٠م: ٣؛ الاتحاد العثماني: ع٥٢٣: ١؛ وانظر: Dawn, p23

(٥) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٧٧.

(٦) المؤيد: ع ٦٢٩٨، الخميس ٢٣ شباط ١٩١١م:١.

(٧) الملك عبد الله: الآثار الكاملة: ٧١ وما بعدها.

وكانت تلك المسألة قد تركت أثراً سيئاً في نفس الحسين، على الرغم من أنها لم تعن خسارة فورية لسلطته بتأكيد سلطة العاصمة على المدينة، والإشارة إلى التلغراف والسكة.(١)

ووُلّي حازم بك ولاية الحجاز سنة ١٩١١م، قُبيل سفر الشريف حسين إلى عسير، وكان في وداعه يوم السفر.(٢) وقد أعلنت الدولة العثمانية قُبيل ذلك، عزمها القيام بإنشاء سكة حديدية بين مكة وجدة، وأعلن الشريف استعداده للإشراف على العمل فيها، وحفظ الأمن خلال القيام بذلك العمل.(٣) وارتأت الدولة العثمانية، أنه إذا كان في غياب الشريف حسين عن الحجاز، إعاقة لمشروع السكة، فإنها ترى عدم سفره إلى عسير، بسبب أهمية المشروع، واستشارت الحسين بذلك، وأُشيع أنّ الحسين لن يسافر إلى عسير.(٤)

ثم عاد الحسين من عسير، ولما وصل الطائف، استقبله الوالي حازم بك وبمعيته الشريف ناصر بن محسن، الذي أشاع هزيمة جيش الدولة العثمانية وقتل الشريف حسين في عسير؛ فأهانه الحسين ولم يبال بتدخل الوالي لمنع ذلك، قال الوالي: «عفواً يا سيدي فإنه جاء معي.. أجابه (الحسين) صاداً: وإنْ جاء معك؟! فقال الوالي: أنا مُمثّل السلطان، وهذه المعاملة تحقير للسلطان نفسه. فأجابه (الحسين) على الفور: هل تركتم ناحية من السلطان لم تحقروها؟ أنا مُمثل السلطان هنا لا أنتم...»(٥)

وتوترت العلاقات بين الشريف والوالي. وتدخلت الدولة طالبة من

---

(١) Dawn, p 10
(٢) المؤيد: المرجع السابق: ٤٢ و ع ٦٣٢٣، الأحد ٢٦ آذار ١٩١١م: ١.
(٣) المؤيد: ع ٦٣٥٠، الخميس ٢٧ نيسان ١٩١١م: ١.
(٤) المؤيد: ع ٦٣٣٨، الأربعاء ١٢ نيسان ١٩١١م: ١.
(٥) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٨٧؛ وانظر: Baker, p 40

الشريف، إرضاء الشريف ناصر، ولكن الحسين ماطل في الأمر ولم ينفّذ رغبة الدولة.[1] وذُكر أن الوزارة العثمانية آنذاك اتخذت قراراً بعزل الشريف حسين وتعيين الشريف علي حيدر، ولكن معارضة محمود شوكت وزير الحربية حالت دون تنفيذ الأمر.[2] وكانت القطيعة بين الشريف والوالي، استمرت حتى تولى سعيد باشا الصدارة العظمى، فلبى رغبة الحسين، ونقل حازم بك، وعُيّن منيف باشا والياً وقائداً عاماً على الحجاز.[3] ويذكر أن سبب عزل الولاة في الحجاز يعود إلى سياسة الحسين، التي مكنته من الحجازيين؛ فكان يوعز إليهم بالشكاية إلى الدولة من الولاة. هذا بالإضافة إلى ضعف الكثير من الولاة، بالنسبة إلى أهمية المركز الذي يتولونه.[4]

واستعاد الاتحاديون سيطرتهم على الدولة، بعد حرب البلقان ١٩١٣م، فنقلوا منيف باشا، وأرسلوا أحدهم، وهووهيب باشا، والياً وقائداً على الحجاز[5] وكان الوالي السابق منيف باشا رجلاً مستقيماً، ولكنه عُزل لأنه ليس اتحادياً.[6] وأصبحت العلاقة بين الشريف حسين والاتحاديين سيئة، وبدأوا يخططون لمقاومة الحركة العربية عامة، ولذلك سعوا إلى إلغاء شرافة مكة كقوة عربية يخافونها،[7] وسعوا إلى التخلص من الشريف حسين. وأَخذ النفور يزداد تدريجياً بين الطرفين،[8] وتنكر الاتحاديون لجهود الشريف حسين في سبيل توطيد سلطان

---

(١) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٨٧ - ٨٨، ويذكر الملك عبد الله تفاصيل المراسلات بهذا الشأن.

(٢) Dawn: p 12؛ وانظر: حافظ وهبة، جزيرة العرب: ٢٥٣.

(٣) عبد الكريم غرايبة، مقدمة في تاريخ العرب الحديث: ٣٢٦.

(٤) حسين نصيف، ماضي الحجاز وحاضره: ٨ - ٩.

(٥) عبد الكريم غرايبة، مقدمة في تاريخ العرب الحديث: ٣٢٦.

(٦) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٩٤.

(٧) أمين سعيد، الثورة العربية: ١/٥٥.

(٨) محمد طاهر العمري، تاريخ مقدرات العراق السياسية: ١٧٧.

الدولة في نجد وعسير وعزوها لأسباب خاصّة بالشريف حسين.[1]

وأدّت سياسة الاتحاديين المركزية سنة ١٩١٣م، وتقليص نفوذ الشرافة، هذا بالإضافة إلى رغبتهم بإكمال السكة الحجازية من المدينة حتى مكة، أدى كل هذا إلى قلق الحسين الذي أصبح يرى قرب موعد اصطدامه مع الدولة،[2] فسعى إلى مقاومة السكة الحجازية، ومنع إيصالها إلى مكة[3]، ولأنّ ذلك المشروع يؤدي إلى قطع معيشة عدد كبير من الحجازيين الذين يعملون لخدمة الحجاج، ويدفعهم مد الخط إلى الخروج على الحكومة والإخلال بالأمن. وسعى الاتحاديون - ١٩١٣م - إلى تطبيق قانون الولايات في الحجاز، وعارض الشريف ذلك بحجة أن للحجاز وضعاً خاصاً.[4] هذا بالإضافة إلى أنّ قانون الولايات بمجمله يقلل من نفوذ الشرافة، وهذا ما لا يريده الحسين، فلجأ إلى المماطلة في تنفيذه على الحجاز[5]. وتجدر الإشارة إلى أن الحجاز لم تشملها في الأصل الخدمة العسكرية والقوانين الادارية التي تسري على الدولة، بل كان لها نظامها الخاص.[6] وبالإجمال رأى الشريف حسين في إصلاحات الاتحاديين المتمثلة بإكمال مشروع السكة وتطبيق قانون الولايات في الحجاز، محاولة لتقليص نفوذه فعارضها.[7]

وأدى توتر العلاقات بين الشريف حسين والإتحاديين خاصة، وبين الاتحاديين والعرب عامة، خاصة بعد فشل مؤتمر باريس سنة ١٩١٣م في تحسين

---

(١) سليمان موسى، الحركة العربية: ٧٥.
(٢) محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي: ٢٧٧؛ رجب حراز، الدولة العثمانية: ١٢٦.
(٣) عبد الكريم غرايبة، تاريخ العرب الحديث: ٢١٧؛ Hogarth: Hejaz, p 51
(٤) علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن: ٣٧/١؛ سليمان موسى، الحركة العربية: ٧٥.
(٥) فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب: ٣٢٠؛ Hogarth: Hejaz, p 47
(٦) أمين سعيد، الثورة العربية: ٥٥/١.
(٧) حافظ وهبة، جزيرة العرب: ١٥٣.

العلاقات العربية التركية، أدى ذلك إلى أن يرفع النواب العرب في مجلس المبعوثان برقية إلى الشريف حسين يعترفون له فيها بإمارته على مكة، وبالرئاسة الدينية على العرب جميعا، وأنهم مستعدون إلى إعلان هذه البيعة في الوقت المناسب.(١) وأُرسِلت هذه الوثيقة إلى الشريف بوساطة طالب النقيب نائب البصرة في مجلس المبعوثان، والذي أرفقها بكتاب إلى الشريف، أكّد محتوى الوثيقة، بالإضافة إلى اتساع شقة الخلاف بين العرب والاتحاديين.(٢)

جاءت تلك البرقية في الوقت الذي أُشيع فيه أنّ الشريف حسين لا يسعى للإنفصال فحسب، بل يسعى لاستعادة الخلافة من الأتراك.(٣) وفكر الاتحاديون - بعد مؤتمر باريس - بتعيين علي حيدر أميراً على مكة. (٤) ويعلق هوجارث على تغير سياسة الحسين تجاه الدولة العثمانية سنة ١٩١٣م، أنه لا يعني رغبة الحسين بالخلافة وإن كان ابنه عبد الله يطمح لوالده بذلك.(٥)

جاء الوالي الجديد وهيب باشا إلى الحجاز سنة ١٩١٤م، يجمع في يده السلطتين المدنية والعسكرية، ليسعى إلى القضاء على الشرافة.(٦) خاصة بعد

---

(١) عضو جمعية عربية سرية، ثورة العرب الكبرى ١٩١٦: ٣٧، وانظر الملحق رقم (٢)، وهناك اختلاف في تأريخ هذه الوثيقة بين سنة ١٩١٣م، حيث ذكرها: سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ٥١؛ وقدري قلعجي، الثورة العربية الكبرى: ١٤٣ أو سنة ١٩١١م حيث ذكرها: خير الله خير الله: معضلة الشرق، جريدة الحقيقة، بيروت (بدون طبعة وتاريخ): ٢٧ وحدد تاريخها: ١٢ صفر ١٣٢٧ (آذار ١٩١١م)؛ سليمان فيضي: مذكرات سليمان فيضي في غمرة النضال: ٩٠؛ عبد الكريم غرايبة، الثورة العربية: ٦.

(٢) خير الله خير الله، معضلة الشرق: ٢٧.

(٣) حافظ وهبة، جزيرة العرب: ١٥٨.

(٤) عضو جمعية عربية، ثورة العرب الكبرى: ٣٧؛ Haidar, p 80

(٥) Hogarth: Hejaz, p 51

(٦) أحمد قدري: مذكراتي عن الثورة العربية: ٣١؛ محمد أنيس، الدولة العثمانية: ٢٧٧؛ فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب: ٣٢١؛ أحمد السباعي، تاريخ مكة: ٦٠٠؛ أمين سعيد، الثورة العربية: ١/١٢٥.

فشل محاولات الاتحاديين المتكررة لعزل الشريف حسين.[1] وزُوِّد الوالي الجديد بالقوات العسكرية اللازمة، لتنفيذ مخططاتهم في الحجاز - السكة والشرافة وقانون الولايات - [2]، وكان إرسال وهيب باشا والياً على الحجاز بمثابة إعلان بداية سياسة عثمانية جديدة في الحجاز.[3] وأعلن الوالي الجديد، الذي وصل مكة في شباط سنة ١٩١٤م، عزمه على تطبيق قانون الولايات في الحجاز.[4] واعترض أهالي الحجاز على ذلك، وحدثت أزمة هناك، انتشرت على أثرها المجاعة وعمّت الفوضى، وزار الشريف حسين الوالي، وحدّثه بتمسك الشعب الحجازي بحقوقه القديمة، وقال له: «فإن أحببت عدم اعتبار هذا وكانت في يدك أوامر من الدولة بتطبيق قانون الولايات على هذه البلاد وسلخ امتيازاتها، فأرنا هذه الأوامر التي لم تأتني عنها من الباب العالي أي إشارة. وإذا كان المقصود إجراء تبديل في الإمارة فهذا أنا سأبقى هنا إلى حين تأتي الباخرة التي سأسافر بها من جدة، لئلا تقع ما تسند تبعاته إليّ».[5] وأخذ الشريف يستعد لمقاومة الوالي، واهتمت الحكومة بتلك الأزمة بعدما تعددت الإشتباكات بين رجال الوالي

---

(١) وانظر حول محاولات الاتحاديين للتخلص من الشريف حسين: عضو جمعية عربية، ثورة العرب الكبرى: ٣٧؛ مكي شبيكة، العرب والسياسة البريطانية في الحرب العالمية الأولى: ١٥١؛ سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ٤٩؛ Dawn, p 12; Haidar, p 80

(٢) محمد أنيس، الدولة العثمانية: ٢٧٧؛ أمين سعيد، الثورة العربية: ١/١٢٥؛ الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٩٤؛ طالب محمد وهيم، مملكة الحجاز: ٣٨.

(٣) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٩٤ وما بعدها، وانظر حول سياسة وهيب باشا في الحجاز والتي قامت على الشدة والقوة: سليمان موسى، المراسلات التاريخية: ١/١٤ وما بعدها؛ Al-Amr, p 142

(٤) أمين سعيد، الثورة العربية: ١/٥٤؛ المؤلف نفسه، أسرار الثورة العربية: ٤٦؛ سليمان موسى: الحسين بن علي والثورة: ٥١.

(٥) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٩٥ - ٩٦؛ وانظر كذلك عن الأزمة في الحجاز: سليمان موسى، الحركة العربية: ٧٦ - ٧٧.

وأنصار الشريف.[1]

أظهر الصدام بين الشريف والوالي مطامح الشريف حسين، فكان ذلك إيذاناً بعزله من منصبه،[2] وقال موريس إن مطامح الشريف حسين بسبب احترامه للدولة العثمانية لم تتعد أول الأمر الحكم الذاتي، ثم بدأت تتجه نحو الاستقلال.[3]

وزالت الأزمة بعد وصول برقية من الصدر الأعظم إلى الشريف حسين «بأنه لا إخلال بحقوق الإمارة وبامتيازات الحجاز، وأن الدولة في الوقت الحاضر لا تلح في مد الخط الحديدي. وقد تُليت البرقية في المسجد الحرام، وعادت المياه إلى مجاريها».[4] وتوترت العلاقة بين الشريف حسين والوالي وهيب باشا الذي سعى إلى إقناع الحكومة بتوجيه حملة للقضاء على الشريف، ولكن محاولته باءت بالفشل، بسبب معارضة محمود باشا الشركوصلي للفكرة،[5] وسعى الشريف حسين للتفاوض مع الحكومة العثمانية في عزل وهيب باشا، إلا أنّه لم ينجح. وكان ذلك بداية للشك في موقف الحكومة منه وأنها تُدبر له أمراً.[6]

واعتُبر نهاية الأزمة على هذا الشكل نجاحاً للشريف لم يستطع أسلافه تحقيقه، وفرح الحجازيون. وبدأ الأتراك يخشون عرب الحجاز، وبدأ الوالي بالتقرب إلى الشريف.[7]

---

(١) أمين سعيد، أسرار الثورة العربية: ٤٦؛ وانظر: جيمس موريس، الملوك الهاشميون: ٢٦؛ وأحمد السباعي: ٦٠٠ .

(٢) خيرية قاسمية: الحكومة العربية في دمشق (١٩١٨ - ١٩٢٠م): ٢٥؛ جيمس موريس، الملوك الهاشميون: ٢٦ .

(٣) جيمس موريس، الملوك الهاشميون: ٢٧ .

(٤) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٩٦؛ وانظر: أمين سعيد، أسرار الثورة العربية: ١٢٦/١ .

(٥) جمال باشا، مذكرات، تعريب علي أحمد شكري: ٤٠٢؛ علي فؤاد، الحملة المصرية: ٧٤ .

(٦) فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب: ٣٢١ .

(٧) مكي شبيكة، العرب والسياسة البريطانية: ١٥٢ .

حدثت تلك الأزمة في شباط سنة ١٩١٤م، وكان الشريف عبد الله بن الحسين نائب مكة، في القاهرة، في طريقه إلى الآستانة لحضور جلسات مجلس النواب العثماني، وللتباحث مع الحكومة العثمانية حول السكة الحجازية.(١) وقابل الشريف عبد الله في الآستانة الصدر الأعظم سعيد باشا، وتحدثا عما جرى في الحجاز، فقال له الصدر الأعظم «... إن رضا الخليفة الأعظم عن سموه – الشريف حسين – لا يتزلزل».(٢) وقابل الشريف عبد الله أنور باشا وزير الحربية أيضاً، وكذلك طلعت باشا وزير الداخلية، وجرى بين الشريف عبد الله وكل منهما حديث ودي، شرح فيه عبد الله موقف والده من تطبيق قانون الولايات على الحجاز، ومد السكة الحجازية حتى مكة وجدّة.(٣)

وتغيرت لهجة الحكومة مع الشريف عبد الله، في اليوم التالي، إذ أخبره طلعت باشا وزير الداخلية بضرورة إنشاء الخط الحديدي من المدينة إلى مكة، ومن جدة إلى مكة، وأنّ على أمير مكة القيام بمسؤولياته تجاه السكة. وكانت اللهجة تحمل الترغيب والترهيب، وأرسلت الدولة مع الشريف عبد الله شروطاً مغرية للشريف حسين، لضمان إكمال السكة، وهي: ثلث دخل الخط للشريف يصرفه كيف يشاء، وله الإمارة مدى الحياة، ومن بعده لأولاده، وستوضع تحت إمرته القوة الكافية لتأمين التنفيذ، وستصغي الدولة إلى مشاريعه في هذا الباب، وستضع تحت يده ربع مليون ليرة ذهباً ينفقها على العربان.(٤)

عاد الشريف عبد الله إلى الحجاز، حاملاً تلك الشروط إلى والده، الذي اعتبرها رشوة، وأرسل إلى الدولة العثمانية البرقية التالية: «وصل ابني عبد الله،

---

(١) سليمان موسى، الحركة العربية: ٧٨ .
(٢) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٩٧ .
(٣) نفسه: ٩٩ - ١٠١ .
(٤) نفسه: ١٠٢ - ١٠٣ .

ونقل إليّ التنسيبات والمقررات العلية من الصدر الأعظم، بخصوص تمديد الخط الحديدي الحجازي إلى مكة المكرمة. ليس هنالك ما يستحق التفكير في ما يخصني، وأنا متنعم بنعم الخلافة. وأنني سأبعث إليكم مع ابني وفي أول فرصة بما يلوح لي عن إمكان إتمام هذا الغرض السامي دون أن يمس ذلك مدار العشائر وسكان البلاد المقدسة».[1]

عاد عبد الله مرة أخرى إلى الآستانة، وشرح للحكومة موقف والده من تمديد الخط، وأبدت الدولة رضاها عن ذلك، ولكن إعلان الحرب العالمية الأولى وتوقع اشتراك الدولة العثمانية فيها، أدى إلىتأجيل البحث بموضوع السكة، واستبدلته الدولة بالحديث عن متطوعة الحجاز.[2]

وجاءت الحرب العالمية ليصبح الشريف حسين بين أمرين متضادين: الأول، ارتباطه الديني القوي بالخليفة. والثاني، رفضه للسياسة الاتحادية بحق الخليفة والمسلمين والعرب. واتفقت رغبته مع أفكار العرب في بلاد الشام، التي أقنعه رجالها بأن لا فائدة ترجى من صلاح الحكام العثمانيين.[3] وكانت الدولة العثمانية قُبيل الحرب - وخلالها - في غاية الضعف بسبب تسلُّط الاتحاديين واستغلال نفوذهم لدى السلطان الضعيف.[4] «هذه هي الأجواء التي كان على الشريف حسين أن يبلور موقفه بموجبها، فهو يؤمن - دون حد - بوحدة الأمة الإسلامية برئاسة الإمام الخليفة العثماني، وكان له ولأولاده رأي مميّز بالسطان عبد الحميد الثاني».[5] ووُصف الشريف حسين بسبب تمسّكه بالخليفة العثماني

---

(١) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ١٠٣ .
(٢) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ١٠٤ - ١٠٥ .
(٣) عبد الكريم غرايبة، تاريخ العرب الحديث: ٣٠ .
(٤) حسين نصيف، ماضي الحجاز وحاضره: ٥٧ .
(٥) عبد الكريم غرايبة، الثورة العربية: ٢٥٠ ، وانظر رأي الشريف عبد الله بن الحسين في السلطان عبد الحميد، ودفاعه عنه: الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٥٠.

والدولة العثمانية؛ بأنه موظف تركي،[1] وشدّة تديّنه جعلته متردداً في الثورة على الدولة العثمانية.[2] ويلاحظ أن الذين بايعوا الحسين بالزعامة الدينية سنة ١٩١٣م، كانوا حائرين بين القومية والدين، وهذه الازدواجية التي ظهرت نتيجة ثنائية تطبيق القوانين العثمانية المتلاحقة.[3]

علم الحسين بنية الدولة العثمانية دخول الحرب؛ فبعث برسالة إلى السلطان محمد رشاد نصحه فيها بعدم دخول الحرب إلى جانب ألمانيا شارحاً الظروف التي تمر بها الدولة العثمانية، والوضع العسكري الألماني، والوضع العسكري الاستراتيجي في الجزيرة العربية، وجاء في ختام رسالته: «وعليه فإنّني استحلف جلالتكم بالله أن لا تدخلوا الحرب، وأن تعلموا بأنني أعتقد في كل من يرى الحرب إلى جانب الألمان عدم التمييز والخيانة الكبرى»، ووصلت هذه الرسالة قبل إعلان الدولة العثمانية الحرب.[4]

وأكّد الشريف حسين معارضته لدخول الدولة العثمانية الحرب بعد ذلك للوالي وهيب باشا، ثم للصدر الأعظم ووزير الحربية أنور باشا، ولكن الدولة تجاهلت نصائح الشريف، ودخلت الحرب إلى جانب ألمانيا - كما سيأتي -.[5]

وكانت العلاقة مع بداية الحرب غير جيدة بين الحسين والإتحاديين من جهة، وبين العرب والاتحاديين من جهة أخرى، وعلاقة بريطانيا متذبذبة مع الدولة العثمانية، وتتوقع انضمامها إلى جانب ألمانيا، وهي في الوقت نفسه

---

(١) هارولدف يعقوب، ملوك شبه الجزيرة: ١٤٧ .

(٢) عبد الكريم غرايبة: تاريخ العرب الحديث: ٣٠؛ سليمان موسى، لورنس العرب: ٣٢ .

(٣) عبد الكريم غرايبة، الثورة العربية: ٢٥٠ .

(٤) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ١٠٩؛ وانظر: نص من رسالة الشريف حسين إلى السلطان في الملحق رقم (٣).

(٥) نفسه: ١٠٩ - ١١٠ .

تخشى سلطة الخليفة المعنوية والدينية على المسلمين في المناطق الخاضعة لها.[1] وكان موقف بريطانيا من الحجاز غير مستقر؛ فعلى الرغم من أنها أعلنت عدم رضاها عن أي تغيير في الحجاز، إلا أنها لم تعلن تأييدها للشريف، إذا ما عزلته تركيا، ووعدت الشريف - بوساطة ابنه عبد الله - بأنها لا ترضى بمحاولات تركيا ضد السلام في الحجاز.[2]

ودخلت الدولة العثمانية الحرب في تشرين الثاني سنة ١٩١٤م، وبدأ بينها وبين الشريف حسين تنافس سياسي، كان غالباً ينتهي لصالح الشريف.[3] ولم تكن العلاقة بين الشريف حسين والوالي جيدة.[4] وأرسل الشريف حسين إلى السلطان محمد رشاد رسالة مُؤَرّخة في تشرين الثاني ١٩١٤م - الشهر الأول لاشتراك الدولة العثمانية في الحرب - تتضمن الحديث حول انقضاء موسم الحج لسنة ١٣٣٢هـ، على خير وسلام. وخاطب الشريف السلطان الخليفة بألقاب عدة: «ظل الله على الأرض»، و «حامي الإسلام»، وجاء فيها: «ليُبقي الله خلافته إلى الأبد،...، أميناً من شرور الدنيا، وأنه - الله - سوف يدمر أعداءه أعداء الدين، وأولئك الذين تُسوّل لهم أنفسهم بإيقاع الأذى في سلطتكم العليا»، والرسالة موقعة، وعليها خاتم الشريف.[5]

وقف العرب إلى جانب الدولة العثمانية في بداية الحرب بقصد تحرير

---

(١) جيمس موريس، الملوك الهاشميون: ٢٨ وما بعدها؛ وانظر: ستورث أرسكين، فيصل ملك العراق: ٥٧

(٢) عبد الكريم غرايبة، مقدمة تاريخ العرب الحديث: ٣٢٧؛ الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٩٧.

(٣) علي فؤاد، الحملة المصرية: ٧٧.

(٤) نفسه: ٧٢؛ أمين سعيد، أسرار الثورة العربية: ٥٠.

(٥) رسالة باللغة الانجليزية مجهولة المصدر مؤرخة ٢١ - ٢٩، ذو الحجة ١٣٣٢هـ/١٠ - ١٨ تشرين الثاني ١٩١٤م.

الخلافة العثمانية،[1] ثم بدأ موقفهم يتغير، وامتاز بالحيرة، بسبب تمسكهم بالدولة العثمانية دولة الخلافة الإسلامية، ولكن سياسة الاتحاديين الذين اضطّهدوا العرب وسلبوهم حقوقهم دفعت العرب نحو الغرب الذي أعلن أنه لا يريد إلا تحرير العرب من الأتراك.[2]

وبدأت الحرب وعانى الحجاز المصاعب بسبب انقطاع الحجاج، وانقطعت امدادته بالأغذية المستوردة، على اعتبار أن الحجاز بلد معادٍ، وأصبح بإمكان الأتراك فرض الجوع هناك،[3] كما عانى الحجاز من سياسة الاتحاديين في بداية الحرب التي تمثلت بإنشاء المدارس في الحجاز لتتريك العرب،[4] وساوموا الحسين في هذه الظروف على إعلان الجهاد المقدس بعد دخول الدولة العثمانية الحرب.[5] ويُذْكر أن دخول الدولة العثمانية الحرب، لا يؤدي إلى منع المجاعة عن الحجاز، بل يدفعه إلى الثورة، ويجعل تأثير إعلان الجهاد المقدس في الحجاز ضعيفاً.[6]

وأعلنت الدولة العثمانية، في الشهر الأول لدخولها الحرب – تشرين الثاني

---

(١) جمال باشا، مذكرات: ٢٤٩، ٣٤٤. ويّذْكر الموصلي أن هذا الشعور لم يكن موجوداً لدى العربان والعشائر في العراق والخليج العربي، محمد طاهر العمري الموصلي، تاريخ مقدرات العراق السياسية: ١٠١/١.

(٢) محمد سعيد الجزائري، مذكراتي عن القضايا العربية والعالم الإسلامي: ٧٧ – ٧٨.

(٣) ت. أ. لورنس، أعمدة الحكمة السبعة: ١٧ – ١٨، وانظر عن وضع الحجاز السيء خلال الحرب، خير الدين الزركلي، ما رأيت: ١١٤، حيث يذكر «واتسعت فوضى البدو وأكل الناس لحوم ولدانهم»؛ عبد العزيز صبري، تذكار الحجاز: ٨٦، ٨٨؛ علي فؤاد، الحملة المصرية: ٨١، حول سعي بريطانيا للتضييق على الحجاز ليسهل التفاوض مع الشريف، انظر: محمد رفيع، مكة في القرن الرابع عشر: ٢٦١.

(٤) أحمد السباعي، تاريخ مكة: ٥٩٩ – ٦٠٠.

(٥) ت. أ. لورنس، أعمدة الحكمة السبعة: ١٨.

(٦) علي فؤاد، الحملة المصرية: ٨٢.

- الجهاد المقدس على مراحل،[1] وكانت متفائلة بأثر السياسة الدينية في الحرب.[2] وخوف بريطانيا من تأثير إعلان الجهاد، دفعها للسعي إلى إبعاد الشريف عن تأييده،[3] كونه رمز الشرعية الدينية، ولمواجهة الدعاية الألمانية والعثمانية في تفعيل أثر الجهاد.[4] وكان الشريف حسين حذراً على الرغم من عروض بريطانيا بوساطة كتشنر في ٣١ تشرين الأول ١٩١٤م؛[5] وبالتالي فشلت الخطة الألمانية - العثمانية في تفعيل أثر الجهاد على الحلفاء.[6]

وطلبت الدولة العثمانية، باسم السلطان الخليفة، من الشريف حسين، بصفته حامي البلدين المقدسين تأييد الدعوة إلى الجهاد المقدس.[7] فعمد الشريف إلى الحيلة، فجاءت ردوده حماسية طويلة غامضة، ورد بأنه يؤيد الجهاد بقلبه، ويدعو الله أن يباركه، ولكن لا يستطيع إعلانه خشية الوقوع تحت رحمة الأسطول البريطاني الموجود في البحر الأحمر، وبالتالي حدوث المجاعة في الحجاز، وأن الشريف يثق بحكمة السلطان في تقدير الأمر، واستمر الشريف يراوغ الدولة في إعلان الجهاد[8]، وطلب من السلطان إمهاله إلى أن يأتي الوقت

---

(١) جورج أنطونيوس، يقظة العرب: ٢٢٢.

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني: ٢٨٩.

(٣) عبد الجليل التميمي، سياسة الاتحاديين: ٨٣؛ علي سلطان، تاريخ سورية: ١٩٠٨ - ١٩١٨م: ٣٨٢؛ جيمس موريس، الملوك الهاشميون: ٣٨.

(٤) عبد الجليل التميمي، سياسة الاتحاديين: ٨٣؛ جيمس موريس، الملوك الهاشميون: ٣٨.

(٥) جورج انطونيوس، يقظة العرب: ٢٢٣؛ Gaury, p 268

(٦) حافظ وهبة، جزيرة العرب: ١٥٨؛ Toynbee, p 44

(٧) جورج أنطونيوس، يقظة العرب: ٢٢٤؛ انظر كذلك: صلاح الدين المختار: تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها: ٢/١٦٠.

(٨) جورج أنطونيوس، يقظة العرب: ٢٢٤، وانظر أيضا: فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية: ١٦١، جيمس موريس، الملوك الهاشميون: ٣٨، Gaury, p 268، علي الوردي، لمحات اجتماعية: ٦٩.

المناسب.[1] وشكّ الاتحاديون في حركات الشريف واجتماعاته في قصره برجالات العرب، فندبوا أحدهم وهو أحمد جمال باشا لإدارة سوريا، ومنحوه صلاحيات واسعة، تشمل الحجاز، لمراقبة الحسين والسعي لاعتقاله بالاشتراك مع الوالي العثماني في الحجاز.[2]

وصلت إلى الشريف رسالة ثانية من أحمد جمال باشا في سوريا، أرفقها برسالة السلطان – سابقة الذكر – طالباً فيها من الشريف إرسال الراية النبوية إلى دمشق؛ لتكون في مقدمة حملة السويس، وطلب منه أيضاً تجنيد المجاهدين للمشاركة في هذه الحملة.[3] ورد الشريف على جمال باشا أنه سيرسل إليه الراية النبوية، بالإضافة إلى قيامه بتجنيد المتطوعين لحملة السويس، وأنه سيرسل ابنه فيصل إلى جمال باشا حاملاً تفاصيل الأمور.[4] «وغادر المدينة في كانون الأول ١٩١٤م السيد علوي بن الفقيه حاملاً علم النبي صلى الله عليه وسلم إلى دمشق ليرفعه الجيش العثماني الزاحف لتحرير مصر،...، ولكن الحسين لم يحضر هذه الاحتفالات ولم يرسل من يمثله فيها».[5]

امتنع الشريف بذلك عن تأييد الجهاد المقدس.[6] وذلك ما تسعى إليه بريطانيا.[7] واستاءت الحكومة العثمانية من موقف الشريف، على الرغم من قوة

---

(١) صلاح الدين المختار: ١٦١؛ وانظر حول حرج موقف الحسين: خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق: ٢٥.

(٢) أحمد السباعي، تاريخ مكة: ٦٠٠.

(٣) المختار: ١٦٠، Gaury: p 268

(٤) المختار: ١٦١.

(٥) عبد الكريم غرايبة، مقدمة في تاريخ العرب الحديث: ٣٢٩، وانظر: جورج أنطونيوس، يقظة العرب: ٢٢٩ وما بعدها.

(٦) كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية: ٧٢/٥؛ وانظر عن مظهر من مظاهر معارضة الشريف حسين للجهاد، وزجره بعض المتحمسين للدعوة إليه: محمد عمر رفيع، مكة في القرن الرابع عشر: ٢٦٣.

(٧) سعيد عوض باوزير، معالم تاريخ الجزيرة: ١١٩.

حجته؛ فأخذت تخطط لعزله بالتنسيق مع الوالي وهيب باشا، كي يعتقله بطريقة لا تثير القبائل، وفشلت الحملة الإعلامية العثمانية في إعلان تأييد الشريف حسين للجهاد، وكانت المساجد في الشام والعراق تنفي هذا الخبر في خطبة الجمعة مراراً دون تحفظ(١). وحال دون ثورة الشريف حسين على الدولة خلال سنة ١٩١٤م، خشية الشريف من الرأي العام الإسلامي واعترافه بفضل الأسرة المالكة العثمانية عليه، على الرغم من اعتباره أن مقاليد السلطة انتقلت إلى الاتحاديين، وأن في ذلك مبرراً لخروجه على الدولة(٢). وبدأت العلاقات تزداد توتراً بين الحسين والاتحاديين في النصف الأول من سنة ١٩١٥م، في ضوء تفوق عسكري عثماني في الجزيرة العربية، إذا ما قورن بالقوة البريطانية.(٣)

كان الشريف حسين حذراً في تعامله مع الدولة العثمانية، وواليها في الحجاز، وفي شباط سنة ١٩١٥م، بينما كان الوالي وهيب باشا قاصداً المدينة، فُقدت إحدى حقائبه الشخصية، واطلع عليها الشريف حسين، حيث وجد فيها وثائق تشير إلى مؤامرة تُدبَّر ضدّه من الحكومة العثمانية بالاشتراك مع الوالي، الأمر الذي أدى إلى فشل الخُطة الاتحادية في عزل الشريف حسين.(٤) وأدى اكتشاف تلك الوثائق إلى توقُّف حملة متطوعة الحجاز، بقيادة الشريف علي بن الحسين، بناءً على أوامر الحسين.(٥) وكان موقف الشريف حسين في غاية الحرج

---

(١) جورج أنطونيوس، يقظة العرب: ٢٢٦، ٢٢٧؛ وانظر: جيمس موريس، الملوك الهاشميون: ٣٨؛ سليمان موسى، الحركة العربية: ١٢٦؛ المؤلف نفسه: الحسين بن علي والثورة: ٥٤؛ Gaury, p 269

(٢) سليمان موسى، الحركة العربية: ١٤٧ - ١٤٨.

(٣) عبد الكريم غرايبة، مقدمة في تاريخ العرب الحديث: ٣٢٩.

(٤) ستورث أرسكين، فيصل ملك العراق: ٥٤؛ جورج أنطونيوس، يقظة العرب: ٢٣٣؛ وانظر: محمد جميل بيهم، قوافل العروبة: ٢٧/٢؛ أمين سعيد، الثورة العربية: ١٠٥/١؛ قدري قلعجي، الثورة العربية الكبرى: ١٥٤؛ علي الوردي، لمحات اجتماعية: ٧٠؛ Gaury, p 269 حول كيفية اكتشاف الوثائق، انظر: أمين سعيد، المرجع السابق؛ سليمان موسى، الحركة العربية: ١٢٧.

(٥) سليمان موسى، الحركة العربية: ١٢٦.

بسبب أخطار المجاعة التي هددّت الحجاز خلال سنة ١٩١٥م.[١]

أرسل الشريف حسين إلى الصدر الأعظم، يخبره بضرورة عرض أمور خطيرة بواسطة أحد أبنائه، واستجاب الصدر الأعظم لطلب الشريف، واختار الشريف حسين ابنه فيصل لهذه المهمة.[٢] وذكر فيصل موقف والده من محاولة اغتياله، وأنها لم تُغير موقف الشريف حسين من الدولة العثمانية، واستمر يسعى للاتفاق معها، ولذلك أُرسل (فيصل) في ظل العروض البريطانية للعرب، ومعاناة العرب من الظلم الذي لحق بهم في بداية الحرب.[٣]وكان هدف الشريف حسين من ذلك: «إفهام الباب العالي أنه مخلص للسدة الملوكية وللخلافة الإسلامية، وأنه لا ينفك محافظاً على إخلاصه وارتباطه بالعرش العثماني». وأن بقاء الوالي وهيب في الحجاز يعني مؤازرة الباب العالي لأعماله؛ الأمر الذي سيؤدي إلى نتائج سيئة.[٤]

وقيل إن الشريف فيصل كان يشك في نوايا الحلفاء ووعودهم للشريف وللعرب؛ فطلب من والده السفر إلى العاصمة لعله يجد من الدولة ما يضمن إخراج الحجاز من أزمته، ومنح العرب حقوقهم.[٥] وكان في سفر الشريف فيصل غاية ظاهرة وهي: عرض الوثائق التي عُثر عليها مع وهيب باشا، وغاية مبطنة تتمثل بالاتصال بزعماء دمشق واستشارتهم في ما تعرضه بريطانيا على

---

(١) أحمد قدري، مذكراتي عن الثورة العربية: ٤٥؛ وانظر حول حراجة وضع الحجاز العسكري عامة والشريف حسين خاصة: علي فؤاد، الحملة المصرية: ٨١ - ٨٢.

(٢) جورج أنطونيوس، يقظة العرب: ٢٣٤؛ عبد الكريم غرايبة، مقدمة في تاريخ العرب الحديث: ٣٢٩.

(٣) ستورث أرسكين، فيصل ملك العراق: ٥٤؛ وانظر: محمد عمر رفيع، مكة في القرن الرابع عشر: ٢٦٣.

(٤) فايز الغصين، مذكراتي عن الثورة العربية: ٢٠٣.

(٥) أحمد قدري، مذكراتي عن الثورة العربية: ٤٥ وما بعدها.

العرب بواسطة الشريف.[1]

ذهب الشريف فيصل بن الحسين إلى الآستانة ماراً بسوريا.[2] وأكدّ فيصل لجمال باشا في سوريا إخلاص والده وجميع عرب الحجاز للسلطنة العثمانية.[3] ويُذكر أن فيصل تلقى قبل مغادرته دمشق إلى الآستانة، مضبطة سرية باسم علماء الشام، وبينهم كبيرهم الشيخ بدر الدين الحسني، يعترفون فيها بملكية الحسين بن علي على البلاد العربية.[4]

ونجح فيصل في مهمته في الآستانة، وتم نقل وهيب باشا في نيسان سنة ١٩١٥م، وخلفه الوالي غالب باشا[5]، الذي أُعطي تعليمات بالتقرب من الشريف حسين.[6] وأبدى جميع من قابلهم فيصل في العاصمة تعاطفهم مع شكواه، وطلبوا منه أن يقنع والده بإعلان الجهاد، كما كتبوا إلى الشريف حسين

---

(١) ستورث أرسكين، فيصل ملك العراق: ٥٥ وما بعدها؛ جورج أنطونيوس، يقظة العرب: ٢٣٤؛ الأمير مصطفى الشهابي، محاضرات في الاستعمار: ٥٥؛ محمد أسعد طلس، عصر الانبعاث: ٥٥؛ فايز الغصين، مذكراتي عن الثورة: ٢٠٣؛ علي الوردي، لمحات اجتماعية: ٧٠؛ Gaury p 269

(٢) فايز الغصين، مذكراتي عن الثورة: ٢٠٥، إقامة فيصل في سوريا واتصاله بالزعماء العرب والجمعيات العربية، انظر: ستورث ارسكين، فيصل ملك العراق: ٥٧، ٦٠؛ علي سلطان، تاريخ سورية: ٤٢٥ وما بعدها؛ محمد أسعد طلس، عصر الانبعاث: ٥٥؛ عبد الكريم غرايبة، مقدمة في تاريخ العرب الحديث: ٣٣٠؛ أحمد قدري، مذكراتي عن الثورة: ٤٦؛ سليمان موسى، الحركة العربية: ١٢٨.

(٣) فائز الغصين، مذكراتي عن الثورة: ٢٠٥.

(٤) ستورث أرسكين، فيصل ملك العراق: ٦٠.

(٥) ستورث أرسكين، فيصل ملك العراق: ٥٨؛ أمين سعيد، الثورة العربية: ١/١٠٦، الأمير مصطفى الشهابي، محاضرات في الاستعمار: ٥٥؛ فايز الغصين، مذكراتي عن الثورة: ٢٠٤، أحمد قدري: ٤٧؛ سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ٥٣.

(٦) أمين سعيد، الثورة العربية: م ١/١٠٦؛ سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ٥٣.

بذلك.[1] وقابل الشريف فيصل السلطان مرتين.[2] وأعاد (الوردي) سبب تحوّل أسلوب الدولة العثمانية مع الحسين - في تلك الأثناء - إلى اللين، إلى وضعها العسكري بسبب اشتداد حملة الدردنيل وخوفها من سقوط العاصمة.[3]

ثم جرت أحداث كبيرة في سوريا خلال سنة ١٩١٥م وأوئل ١٩١٦م، تمثلت بإعدامات جمال باشا بعد فشل توسط الشريف فيصل لوقفها، وللإفراج عن المعتقلين.[4] وكان جمال باشا قد تفاوض مع الحلفاء في نهاية سنة ١٩١٥م للخروج على الدولة العثمانية، ضمن شروط أهمها، الاعتراف به سلطاناً على الدولة الجديدة، المؤلفة من سورية وفلسطين والعراق وعربستان وكيليكية، وأرمينية وكردستان. وأن تكون السلطنة وراثية في أبنائه، مقابل أن ينادي بأن السلطان الحالي وحكومته أسرى بيد الألمان، ويعلن الحرب عليهم.[5] وجرت تلك المفاوضات برعاية روسيا وبواسطة اثنين من الأرمن.[6] واستمرت تلك المفاوضات من تشرين الثاني ١٩١٥م حتى آذار ١٩١٦م، وانتهت سلسلة الرسائل المتبادلة بهذا الشأن بالفشل بسبب معارضة فرنسا وبريطانيا.[7]

---

(١) سليمان موسى، المرجع السابق؛ المؤلف نفسه، الحركة العربية: ١٢٩؛ وانظر: جورج أنطونيوس: يقظة العرب: ٢٤٢.

(٢) جورج أنطونيوس، يقظة العرب: ٢٤٢.

(٣) علي الوردي، لمحات اجتماعية: ٧١.

(٤) أمين الريحاني، ملوك العرب: ١/٥٩ - ٦٠، عبد الكريم غرايبة، مقدمة في تاريخ العرب الحديث: ٣٤٠ - ٣٤١؛ فايز الغصين، مذكراتي عن الثورة: ٢٠؛ خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق: ٢٣ - ٢٤؛ أحمد قدري، مذكراتي عن الثورة العربية: ٤٧.

(٥) جريدة الأيام، الوثائق والمعاهدات في بلاد العرب: ١٧؛ أمين سعيد، الثورة العربية: ١/١٦٥؛ علي سلطان، تاريخ سوريا: ٣٣٢.

(٦) الأيام: ١٨، وانظر: ١٨ - ٢٥، حول الرسائل المتبادلة بهذا الشأن؛ وانظر: علي سلطان، تاريخ سوريا: ٣٣٢.

(٧) الأيام: ٢٥.

واستمر الشريف حسين يبذل جهده للتفاهم مع الدولة العثمانية،[1] وعندما زار أنور باشا وزير الحربية وجمال باشا المدينة في شباط ١٩١٦م، بصحبة الأمير فيصل، اعتذر الشريف حسين عن الحضور إليهم، وأرسل إليهما الهدايا التي تؤكد إخلاصة للدولة العثمانية.[2]

وقيل إن الاتحاديين كانوا يفكرون بالقبض عليه ونفيه لو حضر.[3] وعلّق الريحاني على موقف الشريف حسين من تلك الزيارة قائلاً: «كان لا يزال محافظاً على ولائه للعرش العثماني، مع أنه لم يحضر إلى المدينة ليسلم على أنور وجمال عندما زاراها في طلائع سنة ١٩١٦م».[4]

بايع اثنان من رجال العرب الشريف حسين بالخلافة الإسلامية بعد أن أعلنوا نفض أيديهم من خلافة السلطان محمد رشاد في ١٢ ربيع الأول ١٣٣٤هـ، الموافق ١٨ كانون الثاني ١٩١٦م، وتمت البيعة بواسطة شريف أفندي العمري في مصر.[5] ولاحظتُ من خلال قراءتي للمذكرة التي رفعها نسيب البكري، عضو جمعية الفتاة، إلى الشريف حسين في ٩ آذار ١٩١٦م، بشأن برنامج الخلافة (العثمانية) وتأسيس دعائمها، أن العرب في سوريا والحجاز، حتى ذلك التاريخ سعوا إلى منح الدولة العثمانية فرصة قبل الخروج عليها إذا استجابت لمطالب العرب.[6] وعليه فمبايعة الشريف حسين بالخلافة قبل ذلك تعد أمراً

---

(١) أحمد قدري، مذكراتي عن الثورة العربية: ٢٨٤.

(٢) جمال باشا، مذكرات: ٣٧٢؛ أمين سعيد، الثورة العربية: ١/١١٠؛ عبد الكريم غرايبة، مقدمة في تاريخ العرب الحديث: ٣٤١؛ علي الوردي، لمحات اجتماعية: ٧٤.

(٣) أمين سعيد، الثورة العربية: ١/١١٠.

(٤) أمين الريحاني، ملوك العرب: ١/٥٩.

(٥) محمد طاهر العمري الموصلي، تاريخ مقدرات العراق: ١/٢٣٧ ويعلق على هذه البيعة: «واعتبر هذان الشخصان أول من بايع الشريف حسين بالخلافة»، المرجع نفسه: انظر: نص البيعة في الملحق رقم (٤).

(٦) نص المذكرة لدى: سليمان موسى، الثورة العربية الكبرى: ٤٨ - ٥١.

استثنائياً.

طالبت الدولة العثمانية في آذار ١٩١٦م الشريف حسين بضرورة إعلان الجهاد المقدس باسم الخليفة العثماني، وإرسال المجاهدين.[١] فاشترط الشريف حسين عدة شروط للقيام بذلك ولضمان وقوفه والعرب عامة إلى جانب الدولة العثمانية في الحرب.[٢] وتمثلت مطالب الحسين: بالعفو عن المجرمين السياسيين، ومنح سورية والعراق إدارة لا مركزية، والاعتراف بشرافة مكة وصبغتها القديمة الوراثية.[٣] وجاء في نهاية برقية الحسين التي عرض بها مطالبه: «وأنه بدون هذا لا يستطيع التقدم بالأمة العربية في حرب نصح أن لا تثار وأن لا تُشهر، بل سيكتفي بوظيفة الدعاء للدولة بالنصر والظفر».[٤]

أجاب أنور باشا الشريف حسين مهدداً إياه بأنه لن يرى ابنه فيصل ثانية – الموجود لدى جمال باشا في سوريا – إذا لم يرسل المجاهدين، وحذّره من التكلم باسم العرب. ولم يصغ أنور باشا إلى مطالب الحسين.[٥] وبعث أنور ببرقية الشريف حسين إلى جمال باشا في سوريا، الذي عرضها بدوره على فيصل،

---

(١) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ١١٤؛ وانظر: علي الوردي، لمحات اجتماعية: ٧٥.

(٢)جمال باشا، مذكرات: ٣٧٣؛ أمين سعيد: الثورة العربية: ١/١١٠؛ عبد الكريم غرايبة، مقدمة في تاريخ العرب الحديث: ٣٤١.

(٣) أمين الريحاني، ملوك العرب: ١/٥٩؛ أحمد السباعي، تاريخ مكة: ٦٠١؛ أمين سعيد، أسرار الثورة العربية: ٥٢؛ المؤلف نفسه، الثورة العربية: م١/١١١؛ محمد أسعد طلس، عصر الانبعاث: ٥٩؛ الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ١١٤؛ عبد الكريم غرايبة، مقدمة في تاريخ العرب الحديث: ٣٤١؛ أحمد قدري، مذكراتي عن الثورة العربية: ٤٧؛ حسين نصيف، ماضي الحجاز وحاضره: ٤١.

(٤) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ١١٤؛ وانظر بنفس المعنى: أمين سعيد، الثورة العربية: ١/١١١.

(٥) أمين سعيد، الثورة العربية: ١/١١١؛ والمؤلف نفسه، أسرار الثورة العربية: ٥٢؛ الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ١١٤؛ عبد الكريم غرايبة، مقدمة في تاريخ العرب الحديث: ٣٤١؛ حسين نصيف، ماضي الحجاز وحاضره: ٤١.

وشكا إليه من سوء تدخل أخيه علي في المدينة،[1] وكان في لهجة جمال باشا التهديد بعزل الشريف من منصبه،[2] واعتذر فيصل عما ورد في برقية والده وعزا ذلك إلى سوء ترجمتها، وكتب لأبيه بالعدول عن نيته تجاه الدولة.[3] وأكد جمال باشا في رده على الشريف حسين عدم إمكانية تنفيذ مطالبه.[4]

ردّ الشريف حسين على جمال باشا بعد شهر، مُظهراً عدم رضاه عن رسالة جمال الأخيرة، وأكد الشريف حسين لجمال: أن هدف مطالبه مصلحة الدولة العثمانية، وشكا في رسالته من حاكم المدينة. وجرى لقاء عقب ذلك بين جمال وفيصل، تذمّر فيه جمال من تدخلات الشريف علي في المدينة.[5]

وتجاهل الشريف حسين في جوابه لأنور باشا أثر وجود فيصل كَرَهينة على تغيير موقفه، ولم يبال بتهديد أنور، فلجأت الدولة إلى مهادنته، ووعدته بأن جمال سيبحث مع الشريف فيصل ما يتعلق بالمجرمين السياسيين.[6] وأصرّ الشريف حسين على عدم إرسال المتطوعين، إلا إذا حضر فيصل ليأخذهم،[7] فسمحت الدولة لفيصل بالسفر إلى المدينة لقيادة المجاهدين.[8]

وازدادت العلاقات توتراً بين الشريف علي وحاكم المدينة الذي شكاه إلى

---

(١) جمال باشا، مذكرات: ٣٧٣.
(٢) نفسه: ٣٧٥.
(٣) نفسه: ٣٧٥ وما بعدها.
(٤) نفسه: ٣٧٦، وانظر: محمد أسعد طلس، عصر الانبعاث: ٥٩؛ حسين نصيف، ماضي الحجاز وحاضره: ٤١.
(٥) جمال باشا، مذكرات: ٣٨٤ - ٣٨٥.
(٦) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ١١٥.
(٧) المرجع نفسه؛ أمين سعيد، الثورة العربية: ١/١١١؛ عبد الكريم غرايبة، مقدمة في تاريخ العرب الحديث: ٣٤١.
(٨) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ١١٥.

جمال باشا،[1] فطلبت الدولة من الشريف حسين مغادرة ابنه المدينة إلى مكة، ووعد الشريف حسين بذلك عند وصول فيصل إليها.[2] وبعد وصول فيصل إلى المدينة ونجاته من قبضة جمال باشا،[3] بعث الشريف حسين إنذاراً إلى جمال باشا في ٨ شعبان ١٣٣٤هـ/٩ حزيران ١٩١٦م، بواسطة ابنه علي، أصرّ فيه على مطالبه الأولى «فإذا لم تنفّذ الشروط المعروضة من شريف مكّة حالاً فلا لزوم لبيان قطع أيّ علاقة بين الأمة العربية والأمة التركية، وأنّه بعد وصول هذا الكتاب بأربع وعشرين ساعة ستكون حالة الحرب قائمة بين الأمتين»[4]، فكانت الثورة العربية في يوم السبت ٩ شعبان ١٣٣٤هـ/١٠ حزيران ١٩١٦م[5]. معلنة بداية مرحلة جديدة من العلاقات العربية التركية عامة، والحجازية التركية خاصة.

وصرّح الشريف حسين أن خروجه لم يكن على دولة الخلافة، بل على الاتحاديين[6]، ولم تُعتبر الثورة العربية حركة دينية، بالرغم من مركز الأشراف

---

(١) عبد الكريم غرايبة: مقدمة في تاريخ العرب الحديث: ٣٤١؛ فايز الغصين، مذكراتي عن الثورة العربية: ٢٠٧.

(٢) الملك عبدالله، الآثار الكاملة: ١١٥.

(٣) المرجع نفسه، عن كيفية نجاة فيصل انظر: أمين سعيد، الثورة العربية: ١/١١٤؛ المؤلف نفسه، أسرار الثورة العربية: ٥٩؛ محمد أسعد طلس، عصر الانبعاث: ٥٩؛ أحمد قدري، مذكراتي عن الثورة العربية: ٤٨.

(٤) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ١١٥ - ١١٦، انظر حول مراسلات الحسين والدولة العثمانية قُبيل الثورة: جمال باشا، مذكرات: ٣٩٤ - ٣٩٦؛ أمين سعيد، أسرار الثورة العربية: ٦٢؛ فايز الغصين، مذكراتي عن الثورة العربية: ٢١٠ وما بعدها؛ حسين نصيف، ماضي الحجاز وحاضره: ٤٣.

(٥) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ١١٦.

(٦) الحاج عبد العزيز صبري، تذكار الحجاز: ٨٦ وما بعدها، وانظر: دفاع الشريف حسين عن نفسه: ٨٨.

الديني.[1] واستجاب الشريف حسين لنداءات العرب لأسباب دينية وقومية[2]. ومما يؤكد أنّ الحسين لم يقصد بخروجه على الأتراك الاتحاديين النيل من الخلافة استغراب ابن سعود عندما علم باتصال الشريف حسين ببريطانيا للخروج على الدولة العثمانية، لأنّ الحسين مرتبط ارتباطاً وثيقاً بقادة الدولة، وهو حليف السلطان وظهير الخليفة المخلص، وأبناؤه نواب في المجلس العثماني.[3]

---

(١) محمود علي الداود، عوامل الوحدة والتجزئة: ٣٧.
(٢) عضو جمعية عربية، ثورة العرب الكبرى: ٨٨ وما بعدها.
(٣) بنو أميشان، عبد العزيز آل سعود: ١١٦، ١٣٥.

سياسة الشريف الحسين الخارجية في الجزيرة العربية والدولة العثمانية:

نجح الشريف حسين في إعادة وضع الشرافة إلى سابق عهدها ومارس نشاطاً عسكرياً وتمسك «بحقوق الشرافة وامتيازاتها واستقلالها».[١] ومارس نشاطه العسكري باتجاه جيرانه في الجزيرة، بقصد توسيع حدود إمارته[٢]، معلناً أنّه يحارب من أجل الدولة العثمانية، وأنه خادم لهذه الدولة[٣]. وكانت وجهته الأولى نجد سنة ١٩١٠م، بهدف منع عبد العزيز بن سعود من أخذ الزكاة من قبائل عتيبة التابعة للشريف والاعتداء عليهم. ورفض الشريف عرض الوالي بأن يأخذ معه العسكر.[٤] وأرادت الدولة العثمانية فرض سيطرتها على ابن سعود مستغلة ظروفه السيئة، فأوعزت إلى الشريف بالزحف عليه.[٥]

وتمكّن الحسين أثناء وجوده في أراضي عتيبة - في نجد - من أسر سعد شقيق الأمير عبد العزيز آل سعود وكان ذلك سنة ١٣٢٨هـ/١٩١٠م[٦]، ويُذكَر

---

(١) عبد الكريم غرايبة، تاريخ العرب الحديث: ٢١٦.

(٢) فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب: ٣١٩؛ Hogarth: Arabia, p 122

(٣) Baker: p 24

(٤) المنار، م ١٣، ج ١: ٧٩٢؛ وتحدثت المنار عن إصلاحات الشريف حسين في الجزيرة لصالح الدولة وهاجمت الرأي القائل بإلغاء إمارة مكة، لا دفعة واحدة ولا على مراحل، وأنكرت علم الدولة بمثل هذا الرأي، المرجع السابق، وانظر حول حملة الشريف إلى نجد؛ حسين نصيف، ماضي الحجاز وحاضره: ١٨؛ Dawn: p 7; Philby: Sa'udi Arabia, p 257

(٥) علي الوردي، لمحات اجتماعية: ٥٦.

(٦) المنار: م ١٣، ج ١٠: ٧٩٣؛ سعيد عوض باوزير، معالم تاريخ الجزيرة العربية: ١١٨؛ حسين نصيف: ١٨، حول أسباب تواجد سعد شقيق ابن سعود عند قبائل عتيبة انظر: خير الدين الزركلي، شبه جزيرة العرب، ٣٠٧/١؛ سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ٣٠؛ م.ف وليمز؛ ابن سعود: ٦٠ وما بعدها؛ Philby: Sa'udi Arabia, p 257

في هذا الصدد توسّط خالد بن لؤي بين الشريف حسين وابن سعود[1]. وأخذ الحسين المواثيق على الأمير عبد العزيز بالولاء للدولة العثمانية، وكتب ابن سعود عهداً بذلك أشهد عليه قومه[2]. وأطلق الشريف حسين سعداً شقيق ابن سعود وعاد معززاً مكرّماً[3]. وجاء في ختام كتاب ابن سعود إلى الشريف حسين «ولنا أمل بالله أن تكونوا واسطة قوية بيننا وبين متبوعنا الحكومة الدستورية وتعرضوا إخلاصنا وخدماتنا الصادرة في مرضاة دولتنا الدستورية، وتروني حاضراً استعداداً مع عموم أهل نجد لكل ما تكلفوننا به، أفدي السدة العثمانية بعزيز روحي».[4]

وقيل إن شروط الحسين لعقد الصلح مع ابن سعود أملتها الدولة العثمانية على لسانه.[5] وأنّ الشريف حسين لم يكن يريد من ابن سعود أكثر من «رفع العلم التركي (العثماني) على إقليم كان تركياً...، وهو كل ما تطلبه تركيا في الصحراء».[6] وأنّ الدولة العثمانية أعانت الحسين في حملته على نجد.[7]

تحسنّت على أثر ذلك علاقات ابن سعود والدولة العثمانية، بعد أن كانت تعكرت بسبب تعرّض بعض قبائل نجد لولاية الاحساء العثمانية.[8] وعادت

---

(١) فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب: ٣١٩؛ وانظر حول مفاوضات الصلح: خير الدين الزركلي، شبه جزيرة العرب: ٣٠٧/١.

(٢) المنار: م ١٣ ج ١: ٧٩٣، وتضيف المنار أن ابن سعود استعد للقتال ولكن خوفه من جيش الشريف وعلى أخيه اضطره إلى إعلان الطاعة، وأنه كان بإمكان الشريف حسين الدخول إلى نجد وأسر الأمير عبد العزيز نفسه، وانظر بنفس المعنى: Philby: Sa'udi Arabia, p 257

(٣) المنار: المرجع السابق.

(٤) حافظ وهبة، جزيرة العرب: ٢٠٨ - ٢٠٩.

(٥) م.ف. وليمز، ابن سعود: ٦٠ - ٦١.

(٦) سانت جون فيلبي، االذكرى العربية الذهبية: ٣٩.

(٧) محمد عمر رفيع، مكة في القرن الرابع عشر: ٢٦٠؛ خير الدين الزركلي، شبه جزيرة العرب: ١٩٣/١، ويذكر الزركلي أن الحادثة كانت سنة ١٣٣٠هـ/١٩١٢م، وبهذا يخالف معظم المصادر، ويذكر Baker أن الوالي رفض مساعدة الحسين في هذه الحملة: Baker, p 24

(٨) محمد عمر رفيع، مكة في القرن الرابع عشر: ٢٦٠.

العلاقات بين الشريف حسين وأمير نجد - مؤقتاً - إلى طبيعتها[1]. وحرص الحسين عل تحسين العلاقات بين ابن سعود والدولة العثمانية بين سنتي ١٩١٠ - ١٩١٣م، واستمر ابن سعود في رسائله للشريف التأكيد على إخلاصه للدولة العثمانية[2]. وكان ابن سعود قد أرسل إلى الشريف حسين سنة ١٩١١م، في موسم الحج، وفداً ومعه الهدايا منه إلى الشريف، والتي تؤكد إخلاصه للدولة العثمانية.[3]

وكانت وجهة الحسين الثانية باتجاه عسير لإخماد ثورة الادريسي على الدولة وفك حصاره لمدينة أبها سنة ١٣٢٩هـ/١٩١١م[4]، بعد فشل الدولة العثمانية في عقد الصلح مع الادريسي بوساطة متصرف عسير سليمان شفيق باشا.[5] واستغلّ الادريسي انشغال الدولة العثمانية بخلافها مع إيطاليا حول

---

(١) حسين نصيف، ماضي الحجاز وحاضره: ١٨.
(٢) سليمان موسى، الحركة العربية: ١٧١ - ١٧٦؛ ويذكر موسى نص رسالة من ابن سعود إلى الشريف سنة ١٩١٣م، يؤكد فيها إخلاصه للدولة العثمانية.
(٣) المؤيد: ع ٦٦٢٧١، الاثنين ٢٣ كانون الثاني ١٩١١م: ١.
(٤) فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب: ٣١٩ - ٣٢٠؛ الأمير عبد الله، الملك حسين والنهضة العربية: ١٠؛ Baker; p 27, Hogarth Arabia, p 121، وانظر عن سفر الشريف إلى عسير: المؤيد: ع ٦٣٥٠، الخميس ٢٧ نيسان ١٩١١م: ١، وتذكر المؤيد في المكان نفسه، أن تاريخ السفر كان يوم الأحد ١٦ ربيع الثاني ١٣٢٩هـ، وتباينت الآراء في سفر الحسين إلى عسير وكيفيته، فبعضها يذكر أن الحسين هو الذي عرض خدماته على الدولة، انظر باوزير: ١١٩؛ فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب: ٣١٩؛ محمد عمر رفيع، مكة في القرن الرابع عشر: ٢٥٩؛ الزهراء، م ١ ج٣: ١٩١، حسين نصيف، ماضي الحجاز وحاضره: ١٩؛ المؤيد: ع ٦٣١٩، الثلاثاء ٢١ آذار ١٩١١م: ٢، والبعض الآخر يذكر أن الدولة العثمانية طلبت من الحسين تولي أمر الحملة، انظر: البركاتي: ١٢؛ الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٧٨؛ سليمان موسى: الحركة العربية: ٥٣، حيث يذكر في حاشية الصفحة نفسها، أن الشريف ناصر - أثناء وجوده في الآستانة، تلقّى رسالة من الشريف بتاريخ ٥ شباط ١٩١١م، جاء فيها: أن الحكومة وجهت إلينا إصلاح سنجق عسير بعد أخذ فكرنا في ذلك. أي أن الدولة استشارت الحسين أولاً فوافق؛ Dawn: p 11
(٥) حسين نصيف، ماضي الحجاز وحاضره: ١٨.

ليبيا[1]، وأيد الحسين محاولة الدولة العثمانية لإخضاع الادريسي، وتولّى قيادة الحملة بنفسه مصطحباً معه ولديه عبد الله وفيصل.[2] وشارك في الحملة الأتراك والعرب، ممثلين بجيش نظامي وجيش من البدو.[3] واختارت الدولة العثمانية الشريف حسين لهذه المهمة بسبب انشغالها في إخماد ثورة اليمن[4]، بالإضافة إلى معرفة الحسين بأساليب إخضاع البادية.[5]

وبرهن الشريف حسين بعمله هذا على إخلاصه للدولة العثمانية وحسن نصحه لها[6]. وأعلنت الدولة العثمانية أنّها تقدر للشريف حسين اهتمامه بمصلحتها،[7] تلبية لرغبة الخليفة، وإنقاذ حصن تابع للسلطان، أخضعه الخارجون عليه[8]. وكان الحسين قد أرسل إلى الادريسي قبل وصوله إلى عسير طالباً منه العدول عن خروجه على الدولة، ولكن الادريسي رفض.[9]

وقد قيل الكثير في أسباب قيام الحسين بهذه المهمة، وسواء أكان ذلك

---

(١) وليمز، ابن سعود: ٥٩.

(٢) عبد الكريم غرايبة، مقدمة في تاريخ العرب الحديث: ٣٢٦؛ سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ٣١.

(٣) محمد عمر رفيع، مكة في القرن الرابع عشر: ٢٥٩؛ حسين نصيف، ماضي الحجاز وحاضره: ١٩.

(٤) انظر الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٧٨؛

Hogarth: Arabia, p 121; Philby: Sa'udi Arabia, p 257

(٥) حسين نصيف، ماضي الحجاز وحاضره: ١٩.

(٦) المؤيد: ع ٦٣٢٧، الخميس ٣٠ آذار ١٩١١م: ١.

(٧) المؤيد: ع ٦٣٣٨، الأربعاء ١٢ نيسان ١٩١١م: ١.

(٨) علي فؤاد، الحملة المصرية: ٨.

(٩) البركاتي: ١١.

لبسط نفوذه في تلك الأنحاء[١]، ونفوذ الدولة العثمانية[٢]، أم الاثنين معاً كما أعتقد، فإن الشريف حسين بهذا العمل آزر الدولة العثمانية «مؤازرة عظيمة»[٣].

وتمكن الحسين من إخضاع كثير من القبائل، خلال ذهابه وإيابه، وكانت القبائل تقدم الطاعة للدولة العثمانية وللخليفة بواسطة الشريف.[٤] وأكدّ الحسين خلال لقائه بالقبائل على الطريق، على طاعة أمير المؤمنين السلطان محمد الخامس وعدم الخروج عليه[٥]. وألقى الحسين خطبة بمناسبة الاحتفال بالمعراج ويوم الدستور في عسير، دعا فيها إلى طاعة أمير المؤمنين، وختمها بالدعاء له (محمد الخامس)، بالبقاء والنصر.[٦]

وكان الشريف حسين قد اختلف مع سليمان شفيق باشا متصرف عسير، ونسب أحدهم سبب الخلاف إلى أن سليمان باشا كان يرى أنّ الحسين لم يهدف من حملته على عسير إلى إعلاء كلمة الدولة العثمانية، بل إلى بسط سلطانه في مناطق عسير، ووصف سليمان باشا الحسين بأنه: «ادريسي مجهز بالبنادق»[٧]. وعلى أيّ حال كان سبب الخلاف أنّ سليمان باشا رفض أن يكون هو والجيش تحت إمرة الحسين، لأنّه لم يتلقّ أمراً من الدولة العثمانية بذلك، وأراد

---

(١) فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب: ٣٢٠؛ محمد رفيع، مكة في القرن الرابع عشر: ٢٥٩؛ علي فؤاد، الحملة المصرية: ٧٤، حسين نصيف، ماضي الحجاز وحاضره: ١٩.

(٢) سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ٣٢.

(٣) وليمز: ابن سعود: ٦٠.

(٤) البركاتي: ١٥، ٢٠ - ٢١، ٢٥، ٢٨، ٤٦، ٦٢، ٨٥، وانظر: المؤيد: ع ٦٣٩٨، السبت ٢٤ حزيران ١٩١١م: ١ - ٢.

(٥) البركاتي: ٢٦، ٤٦.

(٦) البركاتي: ٧٦ وما بعدها؛ وبنفس المعنى انظر: الاحتفال بمناسبة قدوم الأمير علي: ٩٥ وما بعدها.

(٧) علي فؤاد، الحملة المصرية: ٧٤.

أن يأتمر الحسين والجيش بأمره إلى أن يأتي من الدولة ما يخالف ذلك.[١]

أدّى خلاف الحسين وسليمان باشا إلى عودة الشريف حسين إلى الحجاز، هذا بالإضافة إلى عدم رضى الحسين عن أفعال الجند النظامي (الأتراك) من تمثيل في القتلى العرب، ومن أفعال أخرى عظيمة.[٢] وكانت عودة الحسين إلى الحجاز بعد أن تمكن من فك حصار أبها في تموز سنة ١٩١١م، وتقليص نفوذ الادريسي[٣]. وَذُكر أن خلاف الحسين مع سليمان باشا في أبها كان بداية الخلاف بين الحسين والدولة العثمانية.[٤]

وانتشرت الأفراح في الدولة العثمانية بمناسبة فك حصار أبها، وبعثت بهذه المناسبة كتاب شكر لسيادة الشريف حسين[٥]. وأرسل إليه الخليفة العثماني وسام الامتياز المرصع، الذي يُعدّ إعلاءً لمكانة الشريف، وإعلاناً لصداقته للدولة العثمانية، وجرى احتفال كبير في مكّة بمناسبة تقلد الشريف حسين هذا الوسام[٦]. وعلى كل حال قيل إن الحسين بعد حملة عسير - لما شاهده من أفعال الأتراك بالعرب - أصبح غير متمسك بمحض عثمانيته[٧]، واعتبرت أيضاً نقطة تحول في علاقة الشريف بالدولة العثمانية.[٨]

واستعانت الدولة العثمانية بالشريف حسين مرة أخرى عام ١٩١٢م، بعدما ساعدت إيطاليا الادريسي على الخروج على الدولة العثمانية،[٩] فأرسل

---

(١) المرجع السابق؛ الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٨٦.
(٢) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٨٦.
(٣) رفيع: ٢٥٩؛ سليمان موسى؛ الحركة العربية: ٥٤؛ المؤلف نفسه، الحسين بن علي والثورة: ٣١؛ Baker: p 27; Hogarth: Hejaz, p 50; Philby: Sa'udi Arabia, p 257
(٤) علي الوردي، لمحات اجتماعية: ٦١.
(٥) المؤيد: ع ٦٤٧٨، السبت ٣٠ أيلول ١٩١١م: ٢.
(٦) المؤيد: ع ٦٥٤٧، الخميس ١٤ كانون أول ١٩١١م: ٤.
(٧) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٧٨، ٨٥ - ٨٦.
(٨) Baker: p 26.
(٩) سليمان موسى، الحركة العربية: ٥٥؛ Baker: p 28

الشريف حسين حملة إلى عسير بقيادة ابنه فيصل في ربيع سنة ١٩١٢م[١]، ولكنها عادت كسابقتها دون طائل، أو ترجيح طرف على آخر.[٢] هذا بالإضافة إلى امتعاض العرب من مشاركة الحسين في حرب الادريسي.[٣] وأظهر الحسين بأعماله ضدّ الادريسي إخلاصه للدولة العثمانية، أو أنّه أراد إظهار ذلك، بهدف فرض سيطرته على القبائل وتوسيع حدود إمارته باسم الدولة العثمانية.[٤] وَذَكَر الشريف حسين في منشوره الأوّل بعد الثورة عن حملته تلك على عسير بأنه حمل بالعرب على العرب خدمة للدولة العثمانية.[٥]

وبَذل الشريف حسين جهداً كبيراً في الصلح بين الدولة العثمانية والإمام يحيى في اليمن سنة ١٩١١م[٦]. وطلب الشريف حسين من السلطان أحمد، سلطان لحج، وعلاقته مع الإمام يحيى جيدة، التدخل للغاية نفسها[٧]. وكتب الشريف حسين إلى الإمام يحيى ودعاه باسم الإسلام إلى تقوية مركز الخليفة العثماني.[٨] وأدّت محاولات الحسين تلك إلى عقد الصلح بين الإمام يحيى والدولة العثمانية في آب ١٩١١م.[٩] وبقي الإمام يحيى منذ ذلك التاريخ حليفاً للأتراك حتى نهاية الحرب.[١٠]

---

(١) سعيد عوض باوزير، معالم تاريخ الجزيرة: ١١٩؛ فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب: ٣٢٠؛ عبد الكريم غرايبة، مقدمة في تاريخ العرب الحديث: ٣٢٧؛ سليمان موسى، الحركة العربية: ٥٥؛ المؤلف نفسه، الحسين بن علي والثورة: ٣١، Baker, p 28

(٢) سعيد عوض باوزير، معالم تاريخ الجزيرة: ١١٩؛ فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب: ٣٢٠، سليمان موسى، الحركة العربية: ٥٥؛ حسين نصيف، ماضي الحجاز وحاضره: ٢٠.

(٣) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ٧٩.

(٤) الزهراء: م ١ ج٣: ١٩١، وبنفس المعنى انظر: Dawn: p 7

(٥) محمد طاهر العمري الموصلي، تاريخ مقدرات العراق السياسية: ٢٦٩/١.

(٦) هارولدف يعقوب، ملوك شبه الجزيرة: ١٤٥؛ Hogarth: Arabia, p 121

(٧) هارولدف يعقوب: ملوك شبه الجزيرة: ١٤٦.

(٨) المرجع السابق: ١٤٥.

(٩) سليمان موسى، الحركة العربية: ٥٣؛ Hogarth: Arabia,p 121

(١٠) المرجعان السابقان.

سياسة الحسين الخارجية والخلافة:

بدأ البحث في مسألة الخلافة العثمانية، وموقف العرب منها، بعد خلع السلطان عبد الحميد الثاني سنة ١٩٠٩م، وأخذت الجرائد تخوض في هذه المسألة، ونقلت عن أحد مندوبي جمعية الاتحاد والترقي في بغداد قوله: إنّ الجمعية ستفصل الخلافة عن السلطنة، وقامت جريدة الاتحاد العثماني بالردّ عليه قائلة: إنّ ما صدر عن العضو لا يمثل إلا وجهة نظره[١]. وذكرت الجرائد خبر عزم أُمراء الجزيرة العربية، على إنشاء اتحاد يجمعهم؛ وأنهم بنوا ذلك على قاعدتين أساسيتين: «الأولى نصب خليفة من أنفسهم، يخضعون له وينضوون تحت لوائه، والثانية، مناجزة كل من يحاول فض جامعتهم، أو مس استقلالهم، ولو كان المحاول الحكومة العثمانية نفسها، وقد كتبت هذه الجمهرة العربية إلى شريف مكة تخبره بمشروعها وتحسّن له الدخول في أمرها، فما كان من الشريف إلا أن أرسل كتابها إلى رجال االدولة وشفعه بما عنده من المطالعات والآراء». كان ذلك سنة ١٩٠٩م[٢]. وسواء صَحّ القول السابق أم لا فإنّ فيه دليلاً واضحاً على إخلاص الشريف حسين للدولة العثمانية وللخلافة، وأنّه أشد أمراء الجزيرة العربية تمسُّكاً بالخلافة العثمانية.

ثم ردّت الجرائد على تلك المقولة معلنة أن المسلمين في كل العالم متمسكون بالانتساب إلى الخلافة الرشادية كما كانوا يعتزون بالخلافة الحميدية، وحاولت نفي ذلك الخبر. ثم استعرضت أحوال الكيانات السياسية في الجزيرة

---

(١) الاتحاد العثماني: ع ١٨٧، الثلاثاء ٤ أيار ١٩٠٩م: ٣.

(٢) الاتحاد العثماني: ع ٣٢٣، السبت ٩ تشرين الأول ١٩٠٩م: ٤؛ المؤيد: ع ٥٨٨٠، الثلاثاء ٢٨ أيلول ١٩٠٩م: ٢.

العربية، ووصلت إلى نتيجة مفادها: أنّ من مصلحة زعماء الجزيرة عدم البحث في مسألة الخلافة العربية، والوقوف إلى جانب الخلافة العثمانية والتمسك بها. وسعت الجرائد إلى إبراز الدّور البريطاني في إثارة مثل هذه الدسائس. وأنكرت على أي من زعماء الجزيرة حيازة مواصفات الخليفة، كتلك المتوافرة في الخليفة محمد رشاد (محمد الخامس)[1]. وأنكر أحد اليمنيين هذا الأمر، ودعا الكُتّاب إلى عدم الخوض في مسألة الخلافة أو (الخرافة) كما سمّاها، كما أكد على أن جميع أمراء الجزيرة مخلصون للخليفة السلطان محمد رشاد.[2]

وبدأت جمعية الاتحاد العثمانية تأكيد قيام المملكة العثمانية على أساس الخلافة، وجاء ذلك في مقال على لسان أحد كبار الجمعية في جريدة الاتحاد العثماني، وأكد المقال على أن المملكة العثمانية قائمة على أساسين، هما؛ الدين والجيش، وأن المملكة ليست «هي سلطنة فقط، بل فوقها شيء أشمل وأعم هو (الخلافة)»، وأن جميع المسلمين في العالم مرتبطون معنىً وروحاً بالخلافة العظمى.[3] وختم مقالته بعد حديثه عن الجيش قائلا: «إن السلطان...، هو خادم الدستور وحارسه، وعلى هذه الحالة ترتسم خطتنا السياسية بصورة واضحة جليّة. كلّ شيء للخليفة والسلطان، والسلطان والخليفة هو للأمة والوطن والدستور والحرية».[4]

أصبحت الدولة العثمانية تخشى بحث الخلافة العربية، وبرز ذلك خلال سنة ١٩٠٩م/١٣٢٧هـ، بعدما نقل عن رغبة عبد العزيز آل سعود ومبارك

---

(١) الاتحاد العثماني: ع ٣٢٣، السبت ٩ تشرين الأول ١٩٠٩م: ٤؛ المؤيد: ع ٥٨٨٠، الثلاثاء ٢٨ أيلول ١٩٠٩م: ٢.

(٢) أحمد طاهر الهتاري، المؤيد: ع ٥٩٠١، الثلاثاء ٢٦ تشرين الأول ١٩٠٩م: ١، وأكدّت على ذلك جريدة الاتحاد العثماني، انظر: ع ٣٤٠، الاثنين ١ تشرين الثاني ١٩٠٩م: ٣.

(٣) حسين جاهد بك: الاتحاد العثماني، ع ٢٤٣، الخميس، ٨ تموز ١٩٠٩م: ١، نقلاً عن جريدة طنين التركية الاتحادية في عددها ٢٩١.

(٤) المرجع السابق: ٢.

الصباح شيخ الكويت، والإمام يحيى حميد الدين في الحج، واجتماعهم بأمير مكة، في الوقت نفسه الذي يتواجد فيه خديوي مصر في الحجاز لغاية الحج. وتخوفت الحكومة العثمانية من هذا الاجتماع، الذي قد تُفتح فيه مسألة الخلافة. وأشيع أنّ الشريف حسين أمير مكة، قد اتخذ الاحتياطات اللازمة لمنع كل اجتماع يؤدي إلى تلك الشبهة.(١)

وأدّت مثل هذه الدعوات إلى بروز بعض الكتّاب الذين دافعوا عن العرب، وأكدوا أن العرب أشد العناصر العثمانية تمسكاً بالخلافة العثمانية، وأنّهم أكثر إخلاصاً لها من الأتراك أنفسهم، وأن ما ظهر من الأقوال من بعض المغرضين، كمسألة الخلافة أو الانفصال عن الدولة العثمانية، كان من منافقين يريدون الإساءة للدولة العثمانية لا غير.(٢) وبرزت الدعوة إلى ضرورة التمسّك بالخلافة العثمانية، وتأكيد أنّ فكرة الخلافة العربية، التي عرضها الكواكبي عن حسن نيّة، استغلتها بريطانيا لخدمة مصالحها السياسية، ودعت الكتّاب العرب إلى التمسك بخلافة «السلطان الأعظم» العثماني كونه رمز الوحدة الإسلامية.(٣)

وربما كان مصدر ذلك هو ما لحق بالعرب من ظلم في عهد الاتحاديين، بعد خيبة آمالهم في العهد الدستوري الجديد، حتى أصبح كثيرون يعلنون زوال رابطة الخلافة، وأن القضية أصبحت قضية عرب وأتراك.(٤) وأصبحت مسألة

---

(١) الاتحاد العثماني: ع ٣٥٤، الأربعاء ١٧ تشرين الثاني ١٩٠٩م: ٢.

(٢) الاتحاد العثماني: ع ٥٢٦، الجمعة ١٠ حزيران ١٩١٠م: ١.

(٣) علي فهمي: الخلافة الإسلامية والجامعة العثمانية: مجلة المنار، م ١٣، ج ١٢: ٩٣٣ - ٩٣٥، وانظر المكان نفسه حول جهود بريطانيا في التقليل من أهمية الخلافة العثمانية، ودافع علي فهمي في مقالته عن الخلافة العثمانية انظر: المنار م ١٣ ج ٩: ٧١٣ وما بعدها، وأيضاً المنار، م ١٣، ج ١١: ٨٥٧.

(٤) سليمان موسى، الحركة العربية: حاشية: ٢٨، وانظر عن معاناة العرب ومحاولة الاتحاديين ضربهم ببعض بتعيين الشريف علي حيدر ناظراً للأوقاف، وسياسته فيها مع أبناء العرب: جريدة المفيد: ع ٣٦١، الاثنين ١١ نيسان ١٩١٠م: ١ - ٢.

العلاقة بين العرب والأتراك في الدولة العثمانية، على بساط البحث، وخاصة مسألة النسبة العددية وعدد النواب، وكذلك مسألة اللغة.[1]

واستمر البحث في الخلافة العربية في الأعوام التالية، وبرزت الدعوة إلى إقامة خليفة في الحجاز، مستجمع للشروط ينتخب بالأغلبية، وسلخ الخلافة عن آل عثمان.[2] ولم تؤيد جريدة المؤيد مثل هذا الرأي الذي سوف يؤدي إلى ضعف المسلمين عامّة والدولة العثمانية خاصة، وتلاعب الدول الأجنبية بها. وقالت المؤيد أنه إذا كان الهدف إعلاء شأن الإسلام فليس هاماً أن يكون الخليفة مُنتخباً أو غيره؛ فالخلافة الأموية والعباسية كانت وراثية.[3]

وكان للإمام يحيى وجهة نظر معينة وخاصّة به، حول الخلافة عامّة والخلافة العثمانية خاصّة. مجملها: أنّ حق الامتياز بالخلافة محصور على ذريّة علي وفاطمة، وأن الخلافةالعثمانية خلال الفترة القليلة الماضيةكانت ضعيفة.[4] وكان موقف الشريف حسين إلى جانب الخلافة العثمانية، ويتضح ذلك من خلال رسائله إلى الإمام يحيى وإلى سلطان الحج. فقد جاء في كتابه إلى الإمام عندما توسّط للصلح بينه وبين الدولة «وأن واجب كلّ مسلم تقوية خليفة المسلمين (حتى بعقال بعير)»[5]. وجاء في كتابه إلى سلطان لحج للغاية نفسها: «ومن الأهميةبمكان توحيد المسلمين تحت الزعامة التركية بقيادة الخليفة العثماني، وقبل القيام بأي عمل نسعى إليه ينبغي الاهتمام بالوحدة الإسلامية مع الخلافة التركية»[6]. ويُذْكر أن ألقاب سلطان المغرب خلال تلك الفترة – قبل الحرب –

---

(١) الاتحاد العثماني: ع ٤٩٠، الجمعة ٢٩ نيسان ١٩١٠م: ١، و ع ٤٩٢ الاثنين ٢ أيار ١٩١٠م: ١.

(٢) المؤيد: ع ٦٤٧٠، الأحد ١٧ أيلول ١٩١١م: ١، نقلاً عن جريدة الأخبار في ١٣ أيلول ١٩١١م.

(٣) المؤيد: ع ٦٤٧٠: ١ .

(٤) هارولدف يعقوب، ملوك شبه الجزيرة العربية: ١٤٢، ١٤٦.

(٥) نفسه: ١٤٦ .

(٦) نفسه: ١٤٧.

كانت مشابهة لألقاب الخليفة العثماني؛ فكانت ألقاب السلطان أبو المحاسن يوسف بن الحسن، الذي بُويع سنة ١٩١٢م، «جلالة مولانا أمير المؤمنين سلطان الإسلام والمسلمين».[١]

وفي سنة ١٣٣١هـ / ١٩١٣م، ظهر كتاب بالألمانية تحت عنوان «سياسة الأتراك والخلافة» حاول كاتبه الألماني (وايت) استمالة العرب وخاصة مصر إلى جانب الدولة العثمانية، وقال: إن خلاص مصر من الإستعمار البريطاني لا يتمّ إلا بدولة الخلافة، الدولة العثمانية.[٢] وحمل الكتاب آراء متناقضة، حيث ذكر (وايت) أنّ خديوي مصر يسعى لإيجاد دولة خلافة مستقلة به تحت الحماية البريطانية، ولكن بريطانيا لن تسمح بذلك. وأضاف أن هذا الأمر لا يخدم المسلمين ولا الدولة العثمانية أو مصر.[٣] وقال إن من الممكن عقد مؤتمر إسلامي في مصر، يُنتخب فيه خليفة في الحجاز، وسلطان في مصر للدولة الإسلامية الجديدة. ولكنّه حذّر من مثل هذا الأمر وقال: إنه يخالف الدين الإسلامي. ثم عاد وتمنّى لهذا المؤتمر النجاح في عمله.[٤]

وظهر أحد الأتراك، وتصدّى لـ (وايت)، ودافع عن الاتحاديين وموقفهم من الخلافة، ودافع أيضاً عن خديوي مصر. وأوضح أن هدف (وايت) والألمان معارضة المصالح البريطانية فحسب لا مصلحة المسلمين.[٥]

وأدّت سياسة الاتحاديين، وخاصة تجاه الدين إلى تهديم الخلافة الإسلامية والدين الإسلامي.[٦] ووُصف الاتحاديون بأنّهم أبعد الناس عن الدين،[٧] وكانت

---

(١) عبد الكريم غرايبة، تاريخ العرب الحديث: ١٨٦.
(٢) علي الخربوطلي، غروب الخلافة الإسلامية: ١٩٥.
(٣) نفسه: ١٩٦.
(٤) نفسه: ١٩٧.
(٥) نفسه: ١٩٨، وما بعدها.
(٦) محمد عزة دروزة: حول الحركة العربية الحديثة: ١٦/١ وما بعدها.
(٧) الأمير مصطفى الشهابي، محاضرات في الاستعمار: ٧٨.

جمعية الاتحاد والترقي غير مهتمة بمسألة الخلافة، إلّا أنّ الدُّول الأوروبية بقيت تعتبر السلطان العثماني خليفة للمسلمين، يتمتع بسلطة روحية على الرعايا المسلمين داخل الدولة العثمانية وخارجها.[1] وسعى الاتحاديون - على ما يبدو- إلى المحافظة على تبعيّة المسلمين للخلافة العثمانية حتى في الأجزاء التي اقتطعت من الدولة العثمانية، مثل البوسنة وبلغاريا، وليبيا، حيث استمر اسم الخليفة في صلاة الجمعة في هذه المناطق، وبقي رجال الدين الإسلامي مرتبطين بالآستانة من حيث تعيينهم، وتقاضي رواتبهم.[2]

وعلى كل حال استمرت أغلبية العرب بالتمسُّك بالخلافة العثمانية، ولم يطالبوا بأكثر من الاستقلال ضمن التبعية العثمانية[3]، ولكن ذلك لا يعني وجود بعض الذين دعوا إلى إعادة الخلافة إلى العرب خدمة لمصالح الطرفين من عرب وترك.[4]

وسعت بريطانيا للاتصال بالعرب سنة ١٩١٤م، كونهم أكثر عناصر الدولة العثمانية عدداً، ويتمتعون بتقدير أكبر من الأتراك من الناحية الدينية.[5] وتضمنّت الرسالة من بريطانيا إلى الشريف حسين، بتاريخ ٨ آب ١٩١٤م، «شكر الشريف على خدمته الحسنة للأماكن المقدسة، وتقول إنها لا تعارض في إعادة الخلافة إلى العرب».[6] واقترحت السفارة البريطانية بالآستانة في أيلول

---

(١) علي الخربوطلي، غروب الخلافة الإسلامية: ١٩٥.

(٢) المرجع السابق؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني: ٢٧٧، حول تبعية بلغاريا الدينية للآستانة، انظر: المرجع نفسه: ٢٧٩.

(٣) محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة: ٣٢؛ أمين سعيد، الثورة العربية: ٣٤/١؛ أحمد طربين، الوحدة العربية: ١٩.

(٤) أسعد داغر: مذكراتي على هامش القضية العربية: ٦٩.

(٥) سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ١١٢.

(٦) أمين سعيد، الثورة العربية: ١٢٧/١؛ المؤلف نفسه، أسرار الثورة العربية: ٣٦، وانظر: بالمعنى نفسه: الأمير مصطفى الشهابي، محاضرات في الاستعمار: ٥٤.

١٩١٤م، إمكانية خلق خلافة جديدة في الجزيرة العربية، لضرب سلطة السلطان العثماني، إذا ما أعلنت الدولة العثمانية الحرب ضد الحلفاء،[١] ثم عدّلت بريطانيا نظرتها بشأن الخلافة في ١١ تشرين الأوّل ١٩١٤م، واعتبرتها مسألة تخص المسلمين.[٢]

وأكدت بريطانيا خلال اتصالها بالشريف عبد الله بن الحسين بتاريخ ٣١ تشرين الأول ١٩١٤م، على تهميش دور السلطان العثماني في دخول الدولة العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا، وقالت كان ذلك (على غير إرادة السلطان).[٣] وعادت بريطانيا للتدخُّل في مسألة الخلافة، وأشارت إلى الخلافة العربية في الرسالة التي بعثها ستورز المستشار البريطاني في القاهرة، إلى الشريف عبد الله بتاريخ ١ تشرين الثاني ١٩١٤م، وجاء فيها: «وعسى الله أن يمنَّ على المؤمنين بخليفة عربيّ الأصل والحسب والنسب، ويشرف على البقعتين المباركتين، بيت الله الحرام والمدينة المنورة، وبذلك يُبدِّل يومئذ ربّك الشرّ بالخير».[٤] وأرسلت تلك الرسالة بناءً على طلب كتشنر، وزير الحربية البريطاني آنئذ.[٥] واعتُبر ذلك تلميحاً بريطانياً بأنه إذا

---

(١) مكي شبيكة، العرب والسياسة البريطانية: ٢٠.

(٢) نفسه: ٣٠.

(٣) نفسه: ٣٩؛ زين نور الدين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان: ٦٣؛ سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ٦١؛ المؤلف نفسه، المراسلات التاريخية: ١/٢٤؛ Sir Ronald Storrs: The Memoirs, New York, 1972, p 166

(٤) زين، الصراع الدولي: ٦٣، مكي شبيكة، العرب والسياسة البريطانية: ٣٩؛ سليمان موسى، المراسلات التاريخية م١: ٢٨، ويذكر النص كاملاً؛ الوردي: ٦٨.

(٥) سليمان موسى، المراسلات التاريخية، ٢٨/١؛ وأشار السيد سليمان موسى إلى اختلاف في النص الذي بعثه كتشنر إلى ستورز وبين النص المذكور أعلاه فيما يخص الخلافة، حيث جاء في رسالة كتشنر «ومن الممكن أن يتولى شخص عربي من أصل طيب منصب الخلافة في مكة أو المدينة، وبهذا يمكن أن ينشأ الخير من كل الشر الذي يحدث الآن» سليمان موسى، الحركة العربية: ١٤٥ - ١٤٦، وأعتقد أن المعنى في الرسالتين واحد.

أُعلن الشريف حسين خليفة يمكنه الاعتماد على اعتراف بريطانيا[1].

كان موقف الشريف حسين في ذلك الوقت متردداً، وما زال مرتبطاً بالدولة العثمانية، فردّ على تلك الرسالة بالمماطلة والتسويف.[2] وكان الشريف عبد الله قد أكدّ قبل ذلك التاريخ، في رسالة إلى ستورز تمسك العرب في الحجاز بالخلافة العثمانية.[3] وذُكر أنّ الشريف حسين لم يفكر بالخلافة العربية قبل سنة ١٩١٤م[4]. وأنّ وزارة الهند البريطانية كانت تعارض خلافة الشريف حسين، وترى حياد بريطانيا في مسألة الخلافة، وأنّ ذلك لا يتعارض مع العطف البريطاني على الحركة العربية.[5]

كان من أسباب معاودة الاتصال البريطاني بالشريف حسين في تشرين الأول ١٩١٤م، خوف بريطانيا من تأثير الخلافة العثمانية على المسلمين في الهند الذين يدينون روحياً بالولاء للسلطان العثماني، ورأت بريطانيا أن تحول مركز الشرافة إلى خلافة عربية يُحوِّل ولاء مسلمي الهند إلى تلك الخلافة بدلاً من الخلافة العثمانية.[6] فأرادت بريطانيا من اتصالها بالشريف إبطال تأثير الدعوة إلى الجهاد المقدّس التي أعلنها السلطان العثماني، أو على الأقل تخفيف أثرها.[7]

---

(١) جورج أنطونيوس، يقظة العرب: ٢١٣؛ سليمان موسى، الحركة العربية: ١٤٩؛ Gaury: p 267
(٢) سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ٦٠.
(٣) انظر نص الرسالة لدى سليمان موسى، المراسلات التاريخية: ١/٢٥، وهي مؤرخة في تشرين الأول ١٩١٤م، (دون ذكر اليوم)، وحدده سليمان موسى (٢٠) تشرين الأول ١٩١٤م.
(٤) محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي: ٢٧٨.
(٥) مكي شبيكة، العرب والسياسة البريطانية: ٩٦.
(٦) محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي: ٢٧٨ - ٢٧٩؛ وانظر عن مركز الحسين الديني: سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ١١٢؛ وحول كيد بريطانيا للخلافة العثمانية انظر: محمد حبيب العبيدي (الموصلي): حبل الاعتصام: ١٢٠ وما بعدها.
(٧) زين نور الدين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط: ٦٥ وما بعدها؛ أنيس صايغ: الهاشميون والثورة العربية الكبرى: ٦١؛ سليمان موسى، الحركة العربية: ١٤٢.

وشاركت فرنسا بريطانيا هذا الرأي؛ فساندتها في خلق فكرة الخلافة العربية خلال سنة ١٩١٤م، لضرب الخلافة العثمانية.(١) ويُذْكر أن فكرة تنصيب الشريف حسين خليفة فكرة فرنسية بحتة.(٢) وأن خوف الحلفاء من إعلان الجهاد، دفعهم إلى زيادة الاهتمام بالشريف حسين.(٣)

كانت بريطانيا ترغب في نقل الخلافة إلى شخص يكون تحت سيطرتها،(٤) وارتأت سهولة السيطرة على الحسين، إذا ما جُعل خليفة.(٥) ونادت بريطانيا وفرنسا في كانون الأول ١٩١٤م، بإعادة الخلافة إلى الشريف حسين في مكة، ورأت فرنسا بتلك الخطوة إمكانية تحقيق أمن ديني دائم في البلدان الإسلامية التي تستعمرها، على أن تكون خلافة الشريف حسين دينية فقط، وتبقى السلطة السياسية في تركيا.(٦) لكن تلك الفكرة لم تلق التأييد من الخارجية الفرنسية، واعتُبرت مجرد فكرة استثنائية.(٧)

واهتمت فرنسا بمسألة الخلافة في بداية كانون الثاني سنة ١٩١٥م. إذ إنها رأت أمرين في مسألة الخلافة: إما إقامة خلافة في المغرب، أو نقل الخلافة من الآستانة إلى مكة، لمواجهة الرغبة البريطانية في تنصيب خديوي مصر خليفة بدل الخليفة العثماني، وبرز تنافس فرنسي بريطاني حول مسألة الخلافة.(٨) حيث رأت

---

(١) Dan Eldar: French Policy Towards Husayn, Sharif of Mecca, Middle Eastern Studies, Published by Frank Cass, London, Volume 26, July 1990 Number 3. p329.

(٢) Ibid.

(٣) فاسيلييف: ٢٨٠.

(٤) جمال باشا: ١٩٢.

(٥) أميشان: ١٥٧.

(٦) Eldar: p 330.

(٧) Ibid: p 331.

(٨) Ibid: p 331.

فرنسا في خلافة الشريف حسين ترسيخاً للوجود البريطاني، فسعت إلى إيجاد خلافة في شمال افريقيا. ثم عادت فرنسا في نهاية كانون الثاني، وطلبت من الحلفاء الاشتراك في تنصيب شريف مكة خليفة. ولكن الاقتراح بقي نظرياً.(١)

كتب الشيخ محمد الميرغني، الزعيم الديني في السودان، رأيه في مسألة الخلافة، في نيسان ١٩١٥م، تعقيباً على مقال نشرته صحيفة التايمز اللندنية في الخرطوم حول مسألة الخلافة. وركز الشيخ الميرغني في مقالته على شرط القُرشية في الخلافة، وشرح ظروف انتقال الخلافة إلى آل عثمان. وقال الميرغني في نهاية المقالة إن الهدف منها أن يوضّح للسلطات البريطانية المختصة المفهوم الصحيح للخلافة الإسلامية.(٢) وكان موقف بريطانيا أن أعلنت في نيسان ١٩١٥م، حيادها في مسألة الخلافة، وقالت: «إذا ما قرر المسلمون أن يُنشئوا خلافة عربية فمن الطبيعي أن تحترم حكومة جلالته ذلك القرار، ولكن للمسلمين أن يتخذوه».(٣)

وفي ٢ أيار ١٩١٥م، أكّد تقرير سري كتبه رونالد ستورز، المستشار البريطاني في القاهرة، وجوب حياد بريطانيا تجاه المرشح لمنصب الخلافة، وأشار إلى أن بريطانيا لا تعارض وجود خليفتين في العالم الإسلامي بهدف تقسيمه، وأن على شريف مكة أن يُثبت قدرته على حماية الأماكن المقدسة، لأن ذلك يدفعه لأن يُرشح لمنصب الخلافة بسبب حيازته لشروطها. وذكر ستورز، في

---

(١) Eldar: p 331.

(٢) مكي شبيكة، العرب والسياسة البريطانية: ١١٦ - ١١٨؛

Elie Kedourie: The Chatham House, Version and Other, Middle Eastern Studies, Weanfeld and Nicolson, London, 1917. p 180 - 181.

(٣) سليمان موسى، الحركة العربية: ١٥٢ - ١٥٣، بنفس المعنى انظر: مكي شبيكة، العرب والسياسة البريطانية: ١١٨؛ موفق بني المرجة: صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية: ٣٦٥.

نهاية تقريره، أن هدف بريطانيا تقديم المال والطعام للعرب، دون لفت أنظار المسلمين وخاصة المصريين والعالم العربي - للمصلحة بين الطرفين -. وتقوية مركز الشريف في حالة تأسيس خلافة له في مكة.(١)

وكتب السيد الميرغني مذكرة بعث بها إلى الحكومة البريطانية بتاريخ ٦ أيار ١٩١٥م، حول الخلافة، رشّح فيها الشريف حسين لمنصب الخلافة العربية.(٢) ولما رأت روسيا فصل الخلافة عن السلطنة العثمانية، أكدت بريطانيا في ١٩ حزيران ١٩١٥م، موقفها الحيادي من مسألة الخلافة.(٣)

وأكّد تقرير بريطاني في ١٤ تموز ١٩١٥م، أفضلية الشريف حسين لمنصب الخلافة في حالة سقوط الدولة العثمانية، مع عدم بحث مسألة الخلافة مع الشريف حسين، حتى تتضح الأمور بالنسبة للخلافة العثمانية، وأكّد التقرير أيضاً على أن خلافة الحسين يجب أن تكون تحت حماية بريطانيا(٤). وأشار تقرير بريطاني آخر في الشهر نفسه - تموز - إلى رغبة الشريف حسين بالخلافة، في حالة سقوط الدولة العثمانية، وموافقة المسلمين على خلافته، ويشارك الشريف هذا الرأي ابنه الشريف عبد الله.(٥) وأكّد تقرير ثالث في ٢٤ تموز ١٩١٥م، ترشيح الشريف حسين لمنصب الخلافة، ولكن مع ذلك، على بريطانيا أن لا تشير إلى ذلك علناً، لأن حكومة جلالة ملك بريطانيا أعلنت حيادها من مسألة

---

(١) F.O. 882/13, p 383 - 385.

(٢) F.O. 882/13, p 349 - 351 وانظر: الملحق رقم (٥).

(٣) موفق بني المرجة، صحوة الرجل المريض: ٣٦٥؛ مكي شبيكة، العرب والسياسة البريطانية: ١١٨، كان قد أشيع في الآستانة في حزيران سنة ١٩١٥م، أنه في حالة سقوط الدولة العثمانية، سيتم تنصيب نقيب الأشراف مؤقتاً، وكان هذا مجرد أمر افتراضي، انظر: موفق بني مرجة، صحوة الرجل المريض: ٣٦٧؛ مكي شبيكة، العرب والسياسة البريطانية: ١٢٨.

(٤) بتاريخ ١٤ تموز ١٩١٥م و F.O. 882/12, p 107

(٥) بتاريخ ١٩ تموز ١٩١٥م و F.O. 882/12, p 108 - 109

الخلافة، وأضاف أنه على شريف مكة أن لا يُظهر رغبة في الخلافة ما دام المنصب غير شاغر.[1]

وبقي موقف فرنسا من مسألة الخلافة متذبذباً، إلى خريف سنة ١٩١٥م، فحتى ذلك الحين لم تستقر فكرة خلافة الشريف لدى فرنسا. ومع ذلك كانت فرنسا مستعدة للاعتراف بخلافة الحسين، إذا لم تكن هناك رعاية أجنبية لها.[2] وارتأى الفرنسيون أنّ الشريف حسين، إذا أصبح خليفة، لن يرضى بأن يحصر سلطته في الجزيرة العربية، ولذلك تمّ استبعاد فكرة خلافة الحسين خلال مفاوضات فرنسا وبريطانيا في نهاية سنة ١٩١٥م.[3]

ويُذْكر أن بريطانيا، أرادت معرفة موقف أُمراء الجزيرة العربية من الخلافة العثمانية، فعرضت في تشرين الثاني سنة ١٩١٥م، الخلافة على ابن سعود فأعلن عدم رغبته فيها، وقال: «إني لا أرى من هو أجدر بها من الشريف حسين».[4] وكان ابن سعود موافقاً على خلافة الشريف حسين، على أن لا تُحدث أي تغيير في الجزيرة العربية، وأن لا يمارس الحسين سلطته على زعمائها.[5]

وورد ذكر الخلافة في مراسلات الشريف حسين مع بريطانيا أو ما عرف بمراسلات الحسين - مكماهون. ففي رسالة الشريف حسين الأولى إلى مكماهون، بتاريخ ١٤ تموز ١٩١٥م، طلب من بريطانيا المصادقة علىعدة أمور لضمان وقوف العرب بزعامة الشريف إلى جانبها. وجاء في نهاية الأمر الأوّل:

---

(١) بتاريخ ٢٤ تموز ١٩١٥م و F.O. 882/12, p 116 - 117

(٢) Eldar: p 333.

(٣) Eldar, p 333.

(٤) أمين الريحاني: تاريخ نجد الحديث وملحقاته: ٢٣٠؛ سليمان موسى، الحركة العربية: ١٨٢.

(٥) سليمان موسى، الحركة العربية: ١٨٢.

«..، على أن توافق بريطانيا على إعلان خليفة عربي على المسلمين».[1]

وعلّق الدكتور محمد أنيس على ذلك قائلاً: إن هذا الشرط لم يطلبه العرب، بل أضافه الشريف من عنده[2] وذلك لأنه لاحظ رغبة بريطانيا في تحالفها مع العرب، فلم تغب مثل هذه الرغبة عن فطنته، فأخذ يفكر بما يزيد عن شرافة مكة؛ فطالب بدولة عربية مستقلة يكون هو خليفتها.[3] وأُضيف أن تلك الإشارة للخلافة لم تكن شرطاً أساسياً من شروط الحسين للتحالف مع بريطانيا، وإنما جاءت مضافة إلى الشرط المتضمن الاعتراف باستقلال البلاد العربية في آسيا عدا عدن.[4] هذا بالإضافة إلى أنّ اسم الخليفة العربي لم يحدد تماماً.

وردّ مكماهون على الشريف بتاريخ ٣٠ آب ١٩١٥م، فجاء في رسالته حول الخلافة ما يلي: «ولهذه النسبة فنحن نؤكد لكم أقوال فخامة اللورد كتشنر التي وصلت إلى سيادتكم على يد علي أفندي وهي التي كان موضحاً بها رغبتنا في استقلال بلاد العرب وسكانها، مع استصوابنا للخلافة العربية عند إعلانها. وإنا نُصرّح هنا مرة أخرى، أن جلالة ملك بريطانيا العظمى يُرحب باسترداد الخلافة إلى يد عربي صميم من فروع تلك الدوحة النبوية المباركة».[5]

وتضمّنت رسالة الحسين الثانية في ٩ أيلول ١٩١٥م، حول الخلافة ما يلي: «أما الخلافة فإنّ الله يرضى عنها ويُسرّ الناس بها».[6] وبهذه الرسالة انتهى

---

(١) جورج أنطونيوس، يقظة العرب: ٥٤٦؛ وكذلك انظر بالمعنى نفسه، صيغة النص البريطاني الذي نشرته بريطانيا ١٩٣٩م.

Correspondence Between Sir Henry McMahon and the Sharif of Mecca, July 1915, March 1916, Miscellaneous, London, 1939, p2.

(٢) محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي: ٢٨٩.

(٣) نفسه: ٢٧٩.

(٤) انظر نص الرسالة: جورج أنطونيوس، يقظة العرب: ٥٤٥ – ٥٤٧.

(٥) جورج أنطونيوس، يقظة العرب: ٥٤٨ – ٥٤٩؛ والكتاب البريطاني Correspondence, p4

(٦) نفسه: ٥٥١؛ والكتاب البريطاني Correspondence, p6

ذكر الخلافة في المراسلات «وأعرب الحسين عن عدم اهتمامه بالألقاب الرنانة، ولا بالحصول على منصب الخلافة».[1] بعدما أثاره مكماهون الذي كان يضرب على وتر الخلافة كأنها كلّ شيء؛ فاعتبر الحسين الخلافة نظاماً ميتاً.[2] ولم يعد مكماهون إلى ذكر الخلافة مرة أخرى بسبب موقف الشريف حسين الحازم منها، والذي أخرجها من المفاوضات.[3]

ويُذكر أنّ بريطانيا عادت إلى ذكر الخلافة، ووعدت الشريف حسين بها في تشرين الأول سنة ١٩١٥م، مقابل مساعدته ضد تركيا.[4] وأنه جاء في تقرير بريطاني أنّ الشريف حسين كتب إلى الشيخ الميرغني في كانون الأوّل ١٩١٥م، حول الخلافة وأنّه (الشريف) أحقّ من غيره بها، ولكنه يودّ أن يركّز سلطته الزمنية قبل أن يدّعي الخلافة.[5] وفي سنة ١٩١٦م، درست بريطانيا إمكانية تنصيب الشريف حسين خليفة، لتدعيم وجودها في الجزيرة العربية.[6]

---

(١) عبد الكريم غرايبة، مقدمة في تاريخ العرب الحديث: ٣٣٦.

(٢) جورج أنطونيوس، يقظة العرب: ٢٥٦؛ وانظر الكتاب البريطاني Correspondence, p6، مع التعليق في الحاشية.

(٣) نفسه: ٢٦٠.

(٤) زين نور الدين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط، حاشية ٣٣: ٢١٠.

(٥) مكي شبيكة، العرب والسياسة البريطانية: ٢٢٧.

(٦) عبد الجليل التميمي، سياسة الاتحاديين ببلاد الشام: ٨٣.

الفصل الثاني:

الحسين والخلافة العثمانية (١٩١٦ - ١٩٢٤م)

الحسين والخلافة العثمانية (١٩١٦ - ١٩٢٤م)

الحسين والخلافة العثمانية بعد الثورة العربية ١٩١٦م:

بقي الشريف حسين مخلصاً للخلافة العثمانية، حتى بعد إعلانه الثورة على الاتحاديين الأتراك، وذلك على الرغم من وجود اتجاه بين إحدى الجمعيات العربيّة يدعو للاستقلال قُبيْل النهضة العربية، ممثلاً بجمعية عربية سريّة تشكلت من الضباط، وكانت ترمي إلى إنشاء خلافة عربية إسلامية في الجزيرة العربية والعراق وسوريا[1]. وهذا القول يدعم رواية الفاروقي - حسب الوثائق البريطانية - القائلة أنّ جمعية (العربية الفتاة) أعلنتْ بيعتها للشريف حسين بالخلافة (خلال سنة ١٩١٤ - ١٩١٥م)، ونقضت بيعتها للسلطان - الخليفة محمد رشاد، وأنّه كان أوّل أهداف تلك الجمعيّة جعل شريف مكة خليفةً وسلطاناً على الامبراطورية الجديدة[2] - المنوي تأسيسها.

جاءت النهضة العربية لأسباب عدة، أبرزها موقع الحجاز الجغرافي ومرامي العرب القومية، ويضيف علي فؤاد: «فما للأشخاص بين هذه الأسباب الضرورية والطبيعية إلاّ منزلة ثانية»[3]. ومهما اختلف القول في أسباب خروج العرب، بزعامة الشريف حسين، على الدولة العثمانية، فإنه من المؤكد أنّ القضاء على الخلافة العثمانية، وإقامة خلافة عربية هاشمية، لم يكن من بين تلك الأسباب،

---

(١) ارسكين، فيصل ملك العراق: ٧١

(٢)سليمان موسى: المراسلات التاريخية: ١/٢٤؛ نقلاً عن وثيقة بريطانية F.O 882/13، بتاريخ تشرين الثاني ١٩١٨، بعنوان «التزامات بريطانيا للملك حسين».

(٣) علي فؤاد، الحملة المصرية: ٨١.

وإنّما كانت ضدّ الاتحاديين وتسلطهم على الدولة العثمانية[1]. وكان الأتراك أنفسهم قد خرجوا على الخليفة قبل غيرهم، وارتكبوا باسمه المظالم، واحتقروا منصب الخلافة وتجاهلوا دور السلطان العثماني، حتى أصبح المسلمون في الدولة العثمانية يشكّون في خليفتهم ويترددون في الدّعاء له[2].

وأصبحت مراسلات الشريف حسين والدولة العثمانية بعد النهضة العربيّة، تتم بوساطة أمريكا، وكانت أولى تلك المراسلات البرقيّة التي بعثها الشريف حسين بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩١٦م/٢٠ شعبان ١٣٣٤هـ، إلى أنور وطلعت وجمال يحذرهم فيها من الاعتداء على أخيه الشريف ناصر بن علي المقيم في الآستانة[3].

وحرص الحسين، منذ إعلان الثورة على الأتراك، على إعلان تمسّكه بالخلافة الإسلامية العثمانية وإظهار إخلاصه وولائه للسلطان العثماني[4]. ويتضح ذلك من الرسالة التي بعثها إلى السلطان محمد رشاد بتاريخ ١٢ تموز عام ١٩١٦م، أكّد فيها أنّ إعلان استقلال البلاد العربيّة لا يعني إنكار أعمال سلاطين آل عثمان للبلاد الإسلامية، وإنما هذا الإعلان بالعداء كان ضدّ الاتحاديين الذين سعوا إلى إلغاء الامتيازات الدينية للخلفاء العثمانيين، وجاء في نهاية رسالته: (والله يعلم مدى احترامنا وعظيم تقديرنا لشخصكم الهمايوني السامي وللسلطنة العثمانية)[5].

---

(١) انظر عن اسباب الثورة العربية: أحمد عبد الغفور عطار، صقر الجزيرة: ٢/٢٨٠؛ محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة: ١/٥٤، ٥٨؛ أمين سعيد: الثورة العربية: م١ ١٢٠ – ١٢٣؛ الأمير مصطفى الشهابي، محاضرات في الاستعمار:٢/٥٠ – ٥٢؛ قدري قلعجي، الثورة العربية الكبرى: ١٨٩ وما بعدها؛ محمد السوادي: عند مشرق العروبة: ٣٠؛ سليمان موسى: الحسين بن علي والثورة: ١٤٣.

(٢) جريدة القبلة: ع٣، ٢٢شوال ١٣٣٤، ص١؛ وانظر:أحمد عبد الغفور عطار، المرجع السابق.

(٣) محمد طاهر الموصلي، تاريخ مقدرات العراق السياسية: ١/٢٧٧.

(٤) علي محافظة الفكر السياسي في الأردن: ١/٥٧.

(٥) نص الرسالة لدى سليمان موسى، المراسلات التاريخية: ١/ ٧٩، وانظر: الملحق رقم (٨).

عن إمارة مكة، وتعيين الشريف علي حيدر من ذوي زيد أميراً على مكة[1]، وعُرف الشريف الجديد بميوله الاتحاديّة، وكان يعمل قبل تسلّمه الإمارة وكيلاً أول لرئيس مجلس الشيوخ العثماني[2]. فقابل الشريف علي حيدر السلطان الذي أصدر (مرسوم) فرمان تعيينه في منصب الإمارة، ومنحه رتبة الوزارة، والفرمان السلطاني مؤرّخ في ١٨ حزيران ١٣٣٢ رومية/الموافق ٢٠ شعبان ١٣٣٤ هـ/٢١ حزيران ١٩١٦م، وتضمّن الفرمان عزل الشريف حسين عن الإمارة[3]. وهدف الاتحاديون بتعيين الشريف الجديد ضرب العرب بالعرب[4]، واعتُبر قرارُ تعيين علي حيدر اعترافاً رسمياً عثمانياً بعصيان الشريف حسين[5].

وصل الشريف علي حيدر إلى المدينة في أيلول ١٩١٦م/ذي القعدة ١٣٣٤هـ، وبذل جهده لاستمالة بعض قبائل الحجاز[6]، وذلك بتوزيع الألقاب والأموال. وقيل إنه لم ينفق المخصصات التي أعطته إياها الدولة لهذه الغاية، ولم

---

(١) حقي وجارشلي، أمراء مكة: ١٨٤؛ سيار الجميل، أشراف مكة: ٢٦؛ الزركلي، الأعلام: ٤/ ٨٤؛ أحمد السباعي، تاريخ مكة: ١/٦٠٥؛ أمين سعيد: أسرار الثورة العربية: ١٥٥؛ عبد الكريم غرايبه، مقدمة في تاريخ العرب الحديث: ٣٤٢؛ جيمس موريس، الملوك الهاشميون: ٤٨؛ سليمان موسى، الحركة العربية: ٢٨١؛ والمؤلف نفسه، الحسين بن علي والثورة: ١٢٨؛ محمد طاهر العمري الموصلي، تاريخ مقدرات العراق السياسية: ٢/٢٧.

(٢) أحمد السباعي، تاريخ مكة: ٦٠٩؛ أمين سعيد، الثورة العربية: ١/١٥٨؛ سليمان موسى: الحسين بن علي والثورة: ١٢٩؛ محمد طاهر العمري الموصلي، تاريخ مقدرات العراق السياسية: ٢/٢٩.

(٣) حقي وجارشلي، أمراء مكة: حاشية ١٨٤؛ محمد طاهر العمري الموصلي، تاريخ مقدرات العراق السياسية: ٢/٢٨، كيفية عرض منصب الإمارة على الشريف حيدر الذي قبله، والاحتفالات التي أقيمت في الآستانة بهذه المناسبة انظر: Haidar. p82 - 83.

(٤) أمين سعيد، الثورة العربية: ١/١٥٨؛ سليمان موسى، لورنس العرب: ٤٧.

(٥) عبد الكريم غرايبة، مقدمة في تاريخ العرب الحديث: ٣٤٣.

(٦) محمد عمر رفيع، مكة في القرن الرابع عشر الهجري: ٢٦٩؛ أحمد السباعي، تاريخ مكة: ١/ ٦٠٩؛ سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ١٢٩؛ المؤلف نفسه، لورنس العرب: ٤٧؛ محمد طاهر العمري الموصلي، تاريخ مقدرات العراق السياسية: ٢/٤٣.

يستطع الوصول إلى مكة[1]، وفشل في القضاء على الثورة، أو القيام بعمل حاسم ضدّها[2]. واكتفى الشريف علي حيدر بنشر بيان في أوائل شهر أيلول ١٩١٦م، في الحجاز، تضمّن ذمّ الشريف حسين الذي تحالف مع بريطانيا ليضمن استقلال الحجاز، وبرّر البيان تحالف الدولة العثمانية مع ألمانيا، ودعا إلى الوقوف إلى جانب الدولة العثمانية، وتلبية دعوة السلطان ضدّ أعداء الإسلام، وهدّد البيان بمعاقبة الخارجين على الدولة[3]. ونشر جمال باشا بياناً مشابهاً، قلّل فيه من أهمية الثورة العربية ومدى نجاحها[4].

حاولت الدولة العثمانية القضاء على الثورة عسكرياً. وشكّل جمال باشا وفداً من عرب الشام، سافر إلى المدينة، لإقناع شيوخ القبائل بموالاة الدولة. وقصد جمال باشا من إرسال هذا الوفد ضرب العرب ببعضهم، لكن جميع محاولاتهم باءت بالفشل[5]. واعتُبر إرسال وفد من أعيان دمشق إلى الحسين حملة دبلوماسية اتحادية لكسب الرأي العام الإسلامي، ولكن الشريف حسين رفض استقبال الوفد[6]. وقام الاتحاديون بحملة إعلامية واسعة ضد الشريف حسين في العالم الإسلامي[7].

بعث الشريف حيدر بكتاب إلى الشريف علي بن الحسين في المدينة يلومه ووالده لخروجهم على الدولة، فأجابه الشريف حسين بكتاب في محرم

---

(١) محمد طاهر العمري الموصلي، تاريخ مقدرات العراق: م٢/ ٢٩.
(٢) محمد عمر رفيع، مكة في القرن الرابع عشر: ٢٦٩؛ أحمد السباعي، تاريخ مكة: ١/٦٠٩؛ سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ١٢٩.
(٣) محمد طاهر الموصلي، تاريخ مقدرات العراق: ٢/ ٣٠ - ٣٥.
(٤) نفسه: ٣٧ وما بعدها.
(٥) سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ١٢٩.
(٦) عبد الجليل التميمي، سياسة الاتحاديين: ٩٠.
(٧) محمد طاهر العمري الموصلي، تاريخ مقدرات العراق: ٢/٣٩ - ٤٣.

١٣٣٥هـ، قال فيه: إنّ خروج العرب على الإتحاديين أصبح فرضاً على العرب والمسلمين، وأضاف أنّ أسباب خروج العرب أعمال الاتحاديين ضدّ الإسلام والعرب، وأنّ هدف الثورة حفظ استقلال البلاد العربية بعد سقوط الدولة العثمانية الذي أصبح وشيكاً[١]. وعجزت الدولة العثمانية عن إمداد الشريف حيدر بالسلاح والمؤن[٢]، مما دفعه إلى الانسحاب في أيار ١٩١٧م، إلى دمشق ثم إلى لبنان حيث بقي حتى نهاية الحرب[٣]. ومات سنة ١٩٣٥م في بيروت[٤].

كان لأنباء الثورة العربيّة تأثير سيّء في تركيّا، وعزا بعضهم قيامها إلى سوء إدارة الاتحاديين وسلوك جمال باشا، واعتبروا الثورة قاضية على الدولة والخلافة الإسلاميّة، إلّا أنّ أصحاب هذا الرأي كانوا غير متنفذين في الدولة[٥]. وهاجم الإتحاديون الشريف في جرائدهم، وأنكروا قيام ثورة في الحجاز، واعتبروها عصياناً لبعض القبائل. وقالوا: إنّ الشريف مجرّد موظّف حادّ عن أداء واجبه بهدف الحصول على الإمارة أو الخلافة، واعتبروا ثورة الشريف ضدّ الخلافة، ولقّبوه بقاطع طريق مبتذل، وخائن[٦]،وأصدروا الفتاوى بتكفيره[٧]. وسعوا إلى الدفاع عن مركز الدولة في الحجاز حيث المدن المقدسة حتى لا يُعتبر الشريف مُمثّلاً للمسلمين، واستمروا يعلنون تبعية الحجاز للدولة كسابق عهدها، وأنّ

---

(١) فايز الغصين، مذكراتي عن الثورة العربية: ٢٣٦ - ٢٣٧.

(٢) أحمد السباعي، تاريخ مكة: ٦٠٩/١، سليمان موسى، الحركة العربية: ٢٨١.

(٣) خير الدين الزركلي، الاعلام: ٤/ ٢٨٤؛ زين نور الدين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط: ٧٢؛ أحمد السباعي، تاريخ مكة ٦٠٩/١. سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ١٢٩.

(٤) زين نور الدين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط: ٧٢.

(٥) محمد طاهر العمري الموصلي، تاريخ مقدرات العراق: ٢/ ٢٧.

(٦) عبد الجليل التميمي، سياسة الاتحاديين: ٩٠؛ Eldar; p335؛ وانظر: جريدة القبلة ع ١٢١، الخميس غرة محرم ١٣٣٦: ١.

(٧) أمين سعيد: اسرار الثورة العربية: ١٥٥؛ عبد الجليل التميمي، سياسة الاتحاديين: ٩٠.

المظاهر الرسمية في عاصمة الدولة وفي الحجاز تجري على هذا الأساس[1].

ويُذكر أنّ الأتراك خلال سنة ١٩١٦م، أنكروا حقّ انتقال الخلافة إلى العرب، أو رغبتهم في فصل السلطنة عن الخلافة[2]. وحذّر أحد الداعين إلى التمسّك بالخلافة العثمانية من عدم إمكانية قيام خلافة إسلامية إذا ما سقطت الخلافة العثمانية[3]، وتساءل كيف يستطيع المسلمون إنشاء خلافة جديدة إذا عجزوا عن الحفاظ على الخلافة القائمة؟[4]. وقيل إن اسماعيل حقي بك - مكتوبجي ولاية سورية - دعا للشريف حسين بالنصر لأنه يرمي إلى إنشاء حكومة إسلامية[5]. ويقول الملك عبد الله: إن سلب سلطة الخلافة المطلقة بحجة المشروطية هو الذي دفع العرب إلى الخروج على الدولة العثمانية[6].

عارض المسلمون في الهند الثورة العربية، واعتبروها ضد الخلافة واعتبروا الشريف حسين خارجاً على طاعة الخليفة، وأنه بخروجه عرّض الأماكن المقدسة للخطر[7]. وعارض الهنود المسلمون فكرة قيام خليفة عربي، لذلك برّروا إطلاق الأتراك النار على الكعبة بسبب ثورة الحسين، ولذلك فالحسين هو المسؤول عن هذا العمل[8]. وربما يعود ذلك إلى ولاء المسلمين الهنود إلى الخليفة العثماني،

---

(١) جريدة القبلة: ع ١٢١، ٤؛ سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ١٤٥.
(٢) أسعد داغر، مذكرات على هامش القضية العربية: ٨١.
(٣) محمد حبيب الموصلي العبيدي، حبل الاعتصام: ١٠٤ وما بعدها.
(٤) نفسه: ١٠٧.
(٥) فائز الغصين، مذكراتي عن الثورة العربية: ١٩٤.
(٦) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ١٢٦.
(٧) جورج انطونيوس، يقظة العرب: ٣٠١، ٤٤٦ وما بعدها؛ زين نور الدين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط: ٧٢؛ الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ١٢٩؛ أحمد عبد الغفور عطار، صقر الجزيرة: ٢/٢٨٠ ؛ هارولدف يعقوب، ملوك شبه الجزيرة العربية: ٣١٦؛ ١٧ تشرين الثاني ١٩١٦ و F. O 882/12 Not. I, p 14-15.
(٨) هارولدف يعقوب، ملوك شبه الجزيرة العربية: ٣١٦.

بسبب خضوعهم المبكر للإستعمار البريطاني سنة ١٨٥٧م، على أمل أنْ يُخلصهم الخليفة العثماني من الاستعمار[1].

وأصدر علماء الدين في الشام فتوى ضد ثورة الحسين؛ والتي جاءت جواباً على السؤال التالي: «إذا بايع المسلمون إماماً ثم بغى عليه أحد أمرائه المبايعين له واستعان بأعدائه المحاربين، وأنه يترتب على ذلك مفاسد لا يُحصى ضررها..، فهل يجب قتاله حتى يفيء إلى أمر الله ويرجع إلى طاعة إمام المسلمين...؟»، فكان جوابهم: نعم يجب ذلك. ودعا العلماء المسلمون في نص فتواهم إلى نصرة الدولة العلية العثمانية، «بقلوب نقية ونفوس أبية». وجاء فيها: «هذا وإن ما فعله الشريف حسين أمير مكة السابق من الخروج على أمير المؤمنين وإمام المسلمين (محمد رشاد خان)...، مخالف للقرآن العظيم ولسنة النبي الكريم صلى الله عليه وسلم، كما أن التجاءه للإنجليز ألدّ أعداء الدولة والملة ورفعه أعلام ذلك العدو على أرجاء البلد الأمين موجب لسخط الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام ونفرة عموم المسلمين، وهو مخدوع بالمواعيد الكاذبة، والأضاليل الباطلة، فلا حول ولا قوة إلّا بالله العلي العظيم...». ووقّع على الفتوى علماء دمشق، منهم: محمود أبو الشامات، وإبراهيم خليل الأيوبي الأنصاري، ومحمد عطا الله الكسم، ومحمد توفيق السيوطي، وأبو الخير عابدين، ومحمد صالح قطنا. وبلغ عددهم تسعةً وعشرين عالماً. ووقع عليها علماء بيروت وحلب وبقية الألوية في الشام، وبلغ عددهم اثنين وخمسين عالماً؛ منهم: محمد توفيق خالد، ومصطفى الغلاييني، وعبد الرحمن الحوت، وعبد المجيد فاخوري من علماء بيروت. وعلي العالم، وعبد الرحمن الحجار، وعبد السميع الكردي، ومحمد الزرقاء، من علماء حلب. ومحمود اللبابيدي، وعبد الله الجزار، وبدر الدين

---

(١) عبد المنعم النمر: ابو الكلام آزاد: ٨/٢.

الكيلاني، وعبد الحميد كرامة، وطاهر أبو السعود، وكامل الحسيني؛ من علماء الألوية. والفتوى غير مؤرخة، وطبعت في مطبعة الشرق في الشام[1].

وعارض المسلمون السنيون في أنحاء العالم الثورة[2]، كما عارضها العرب في أقطار المغرب العربي، وحملت الصحافة المغربيّة على الشريف حسين حملة قويّة[3]. واعتبروا ثورته على الخلافة العثمانية؛ بهدف حصوله على منصب الخلافة، وأنكروا على الحسين هذا السعي للخلافة - من وجهة نظرهم - وأعلنوا رفضها[4].

ويُذكر تغيّر موقف الألمان من الدولة العثمانية بعد الثورة العربية، وصرّح أحد قادة الألمان العسكريين في دمشق قائلا:«إننا لم نستمل الترك ولم نبذل لهم ما بذلناه ولم نتحمل ما تحملناه إلّا لأنّ الخلافة الإسلامية فيهم ولأنهم موضع احترام مسلمي العالم بسببها، أما وقد أضاعوا وفقدوا هذه المزية بخروج الشريف عليهم وهو أكبر زعيم مسلم وسليل أعظم بيوت في الإسلام فالألمان سيعيدون النظر في موقفهم ويسعون للتخلص من الترك»[5]. كان مركز الحسين في الجزيرة العربية ضعيفاً عند الثورة بسبب ولائه الطويل للدولة العثمانية ضدّ زعماء الجزيرة[6]، على الرغم من ذلك بارك ابن سعود وشيخ الكويت وشيخ المحمرة ثورة الحسين في تشرين الثاني ١٩١٦م[7].

---

(١) مركز الكتب والوثائق، بغداد، وثيقة رقم: ٣١١/٣٦٩٠، و/ص ٢/٢.
(٢) زين نور الدين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط: ٧١.
(٣) محمد الشعبوني: موقف البلدان المغاربية من مسألة الخلافة ١٩١٤ - ١٩٢٦م: ٧٠ - ٧١.
(٤) نفسه: ٧٢ وما بعدها.
(٥) أمين سعيد، الثورة العربية: ١٦٥/١.
(٦) هارولدف يعقوب: ملوك شبة الجزيرة العربية: ٣١٦.
(٧) جورج انطونيوس، يقظة العرب: ٢٣٢؛ عبد الكريم غرايبة، مقدمة ، ٣٤٣؛ وانظر: ابراهيم عبده، انسان الجزيرة: ١٠٤.

أنشأ الشريف حسين جريدة رسميّة ناطقة باسم الحركة العربية، صدر عددها الأول بتاريخ ١٥ شوال ١٣٣٤هـ، بعد مرور أكثر من شهرين على بداية النهضة العربية وهذه هي التسمية الأولى لما عُرفَ فيما بعد بالثورة العربية. وحملت الجريدة اسم القبلة. وبيّنت الجريدة في عددها الأول أسباب قيام الشريف حسين بالنهضة العربية والتي جاءت نتيجة لسياسة الاتحاديين المتمثلة بالخروج على الدين الإسلامي، ودعت العرب إلى الوقوف إلى جانب الشريف خدمة للعرب والدين الإسلامي[١].

وأذاع الشريف حسين بعد النهضة العربية منشوره الأوّل على المسلمين، وهو مؤرخ في ٢٥ شعبان ١٣٣٤هـ/٢٦ حزيران ١٩١٦م، ولم تنشر القبلة هذا المنشور في أعدادها[٢]. وتضمّن هذا المنشور بيان أسباب النهضة العربية، وخروج عرب الحجاز على الدولة العثمانية، وعرض لطبيعة علاقة أشراف مكة وأمرائها بالدولة العثمانية. وركّز المنشور على عدّة أمور منها: أنّ أمراء مكّة كانوا أوّل من اعترف بالسلاطين العثمانيين، كما حافظ أمراء مكة على ولائهم للدولة العثمانية، وأن الشريف حسين بن علي حمل على العرب بالعرب لأجل الدولة العثمانية، إشارة إلى حملة الشريف حسين على عسير[٣]، ثم تسلم إدارة الدولة العثمانية جمعية الاتحاد والترقّي، والتي مارست بسياستها الخروج على الدّين الإسلامي. وجاء في المنشور حول سياسة الاتحاديين تجاه السلطان العثماني والخلافة:«بعد أن ضربت على أيدي شوكة السلطان المعظم وسلبته حتى حق

(١) القبلة العدد الأول، الاثنين ١٥ شوال ١٣٣٤هـ: ١، واعتمدت القبلة التاريخ الهجري في أعدادها حتى عدد ٣١٠، بتأريخ ٢٨ ذو القعدة ٢٥/١٣٣٧ ايلول ١٩١٩، حيث اعتمدت التأريخ الهجري والميلادي المصري معاً. لذلك ساستخدم التاريخ الهجري في التوثيق الذي اعتمدته القبلة نفسها حتى ذلك التاريخ. وبعدها يصبح التوثيق بالميلادي فقط.

(٢) محمد طاهر العمري الموصلي، تاريخ مقدرات العراق: ٢٧٤/١ وانظر: الأعداد الأولى من القبلة.

(٣) نفسه: ٢٦٩/١.

الاقتدار على انتخاب رئيس كُتّاب (ما بين) سلطنته الشريفة أو رئيس خاصته المبجلة فضلاً عن النظر في أمور المسلمين ومصالح البلاد والعباد، وما في هذا من إسقاطهم لشروط الخلافة المطالبين بها المسلمين، ووجوب البراءة منهم...»[١]، واشار المنشور إلى عدم مبالاة الأتراك بالكعبة المشرفة التي رموها بالقنابل[٢]. وجاء في نهاية المنشور:«هذا ما قد قمنا به لأداء الواجب الديني راجين من إخواننا المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها أن يؤدّوا ذلك ما يرونه واجباً عليهم لتحكيم روابط الإخاء الإسلامي...»[٣].

وكانت خطبة السيد رشيد رضا في مكّة بمناسبة الحج الأخير لسنة ١٣٣٤هـ، تحمل إجمالاً الأفكار نفسها التي بحثها الشريف في منشوره الأول للمسلمين. وجاء في خطبة رشيد رضا:«أيّها الحجازيون: إنّ مَنْ يكفر لهذا الرجل المصلح المنقذ هذه النعمة فهو أكفر الناس للنعم. أيّها المسلمون يجب أن تعلموا أنّ هذا العمل أعظم خدمة للإسلام في هذا الزمن»[٤].

أدّت النهضة العربية إلى التأثير على الدعوة إلى الجهاد المقدس في البلاد العربية والهند[٥]، خاصة بعدما أذاع الشريف حسين منشوره الأول المتضمن رمي الأتراك للكعبة بالقنابل.[٦]

---

(١) محمد طاهر العمري الموصلي، تاريخ مقدرات العراق: ١/ ٢٧١.
(٢) نفسه: ١/ ٢٧٢.
(٣) محمد طاهر العمري الموصلي، تاريخ مقدرات العراق: ٢٧٣/١.
(٤) ورد نص الخطبة في القبلة: العدد ١٧، الخميس ١٥ ذي الحجة ١٣٣٤هـ، ص ٣ - ٤، محمد طاهر العمري الموصلي، تاريخ مقدرات العراق: ١/ ٣٢٦ - ٣٣٣؛ وقد اشار إلى هذا التشابه ص ٢٣٤.
(٥) علي الغاياتي: القبلة: ع ٣٠، الاثنين ١ صفر ١٣٣٥: ٣، نقلاً عن جريدة جورنال دي جنيف الأمريكية؛ سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ١٢٧.
(٦) جورج انطونيوس، يقظة العرب ٣٠٥؛ موريس، الملوك الهاشميون: ٤٧.

وكانت مواقف معظم المسلمين في الهند والمغرب العربي ومصر ومركز السلطنة ضد منشور الشريف حسين الأوّل، إذ اعتبرته غير شرعي ويمسّ وَحْدَة العالم الإسلامي(١). وكان شباب البوسنة والهرسك - كانت تابعة للنمسا - المسلمين الدارسين في سويسرا قد بعثوا بمنشور إلى الشريف حسين، أيّدوا فيه عمل الشريف والعرب في الحجاز، والذي جاء خروجاً على الاتحاديين خدمة للدين الإسلامي(٢). وأذاع الشباب هذا المنشور باللغة العربية(٣).

وأيّدتْ بريطانيا وفرنسا الثورة العربية التي جاءت موافقة لمصالحهم، وذكر منشور بريطاني وزعته بريطانيا بالطائرة فوق مدينة جدة أنّ الحركة العربية لم تهدف إلى تأسيس خلافة عربيّة، وأنّ العرب لا يكرهون الترك لأنهم مسلمون مثلهم، وإنما أرادوا بحركتهم التخلص من الحكومة الاتحادية الجائرة(٤). وأكدت جريدة بريطانية أن وظيفة الشريف حسين دينية بالإضافة إلى الزمنية(٥).

وأيّدت فرنسا الثورة العربية، وقامت بإرسال بعثتين سياسية ودينية إلى الحجاز(٦)، وأعلنت فرنسا حق شريف مكة في الاستقلال وحيادها تجاه مسالة الخلافة التي تخّص المسلمين(٧)، وسبب ذلك أن رعايا فرنسا المسلمين يعترفون

---

(١) عبد الجليل التميمي، سياسة الاتحاديين ببلاد الشام: ٩٠.

(٢) القبلة: ع ١٦، الخميس ٨ ذي الحجة ١٣٣٤: ٣.

(٣) عبد الجليل التميمي، سياسة الاتحاديين ببلاد الشام: ٨٧؛ محمد طاهر العمري الموصلي، تاريخ مقدرات العراق السياسية: ١/ ٣٠٩.

(٤) أمين سعيد، الثورة العربية: ١/ ١٤٧ - ١٤٨؛ حسين نصيف، ماضي الحجاز وحاضره: ٥٠ - ٥١.

(٥) عضو جمعية عربية، ثورة العرب الكبرى: ٩٩؛ محمد طاهر العمري الموصلي، تاريخ مقدرات العراق السياسية: ١/ ٣٠٣.

(٦) أمين سعيد، أسرار الثورة العربية: ١٤٣ وما بعدها؛ عبد الكريم غرايبة: مقدمة في تاريخ العرب الحديث: ٣٤٣.

(٧) محمد طاهر العمري الموصلي، تاريخ مقدرات العراق السياسية: ٣٠٨/١.

بالخليفة العثماني، وينظرون إلى الشريف حسين كخائن ثار ضد الخليفة[1]. لذلك كانت مهمة بريموند رئيس البعثة الفرنسية العسكرية، إلى الحجاز، مهمّة سياسية بحتة حتى لا يُفهم منها دعم فرنسا لخلافة الحسين التي تُعارضها[2]. وأكّد قدور بن غبريط رئيس البعثة الدينية الفرنسية إلى الحجاز، وهو جزائري مسلم، أكّد للشريف حسين دعم فرنسا لتأسيس خلافة عربية. على أن فرنسا لم تعتبر إرسال وفد من المسلمين إلى الحجاز بقصد إعطاء صفة دينية للحسين، وإنما يعود ذلك إلى منع دخول غير المسلمين إلى المدن المقدسة[3]. ونشرت جريدة الطان الفرنسية مقالاً عن الحركة العربية، ودورها في إضعاف مركز السلطان العثماني في الحجاز، وحيّت الجريدة باسم فرنسا الشريف حسين «تحية الرئيس الديني والمدني»[4].

وأصبح الشريف حسين بعد النهضة يُنادى من الحجازيين خاصة والعرب عامّة بألقاب عدة:«مولانا، وسيدنا أمير المؤمنين، حامي الحرمين، صاحب الجلالة الإمام الإعظم، عميد المسلمين»[5]، خاصة بعد الهجوم التركي على الكعبة، ولا يُعدّ هذا «إعلاناً للجهاد ضدّ السيادة أو المكانة التي يتمتع بها الخليفة التركي الذي لم يكونوا في خصام معه شخصياً، ولكن إدانة لتركيا التي قامت بدور غير إسلامي»[6]. ولكن الشريف حسين استمر يلّقب نفسه فقط بـ «شريف مكة المكرّمة وأميرها»[7]. وكان الشريف حسين يقول لأهل الحجاز «إنّنا آخر مَنْ

---

(١) Eldar, p336

(٢) Ibid, p337

(٣) Ibid, p338.

(٤) أمين سعيد، الثورة العربية: ١/ ١٦٣ - ١٦٤؛ عبد الكريم غرايبة، المقدمة: ٣٤٣؛ محمد طاهر العمري الموصلي، تاريخ مقدرات العراق السياسية: ١/ ٣٠٧.

(٥) القبلة، أعداد متفرقة، انظر على سبيل المثال: ع٣، ص١، ع٥ ص٤، ع١٨، ع١٩ ص٥٣؛ وانظر هارولدف يعقوب، ملوك شبه الجزيرة العربية: ٣٠٤.

(٦) نفسه: ٣٠٤.

(٧) انظر: توقيع الحسين في منشوره الثاني: القبلة، ع١١، الاثنين ٢١ ذي القعدة ١٣٣٤: ١.

يعصي أمر الخليفة بشرط أنْ لا ينال الاتحاديون من ديننا»[1].

وأكد الشريف حسين في منشوره الثاني إلى المسلمين المؤرخ في ١١ ذي القعدة ١٣٣٤هـ/١٠ ايلول ١٩١٦م، أن نهضته لم تكن ضد الخلافة العثمانية بل ضدّ الاتحاديين. وجاء فيه على لسان الشريف:«نعم إننا قمنا ولا يزال قيامنا ومجاهرتنا بالعداوة والبغضاء مقصوداً بها أنور وجمال وطلعت وشيعتهم. وإنه ليشاركنا في ذلك كل مسلم عاقل حتى أفراد البيت العثماني، ودليلنا مع مشاركة هذا البيت الجليل اغتيال المتغلبة لعميده الشهيد السعيد ولي عهد السلطنة المغفور له المرحوم يوسف عزّ الدّين. وإنّنا نتبرأ منهم ونظْهِر لهم العداوة والبغضاء، ويشترك معنا فيها كل بر وتقي من مسلمي البلاد العثمانية وسائر البلاد الإسلامية بسبب ما أتوه من وبال وما جرّوه على الدولة والإسلام من الاضمحلال حتى جعلوها ضحية لأغراضهم وغاياتهم النفسية»[2].

واستمر الشريف حسين من خلال جريدة القبلة في تأكيد إخلاصه للخليفة العثماني بالإضافة إلى إبراز تسلط الاتحاديين على الدولة، خاصة بعد ازدياد النفوذ الألماني في الدولة العثمانية، حتى أصبح الاتحاديون يجبرون الخليفة على توقيع الأوامر التي يصدرونها[3]. وأظهر الشريف حسين أفعال الاتحاديين المختلفة ضدّ الإسلام والمسلمين عامة[4]، والعرب خاصة[5].

وعرضت القبلة أسباب نهضة الشريف حسين، وأنها كانت لأجل العرب والإسلام. وجاء في مقال كتبه الشيخ حسن الشيبي – عضو مجلس المبعوثان

---

(١) القبلة، ع١١، الاثنين ٢١ ذي القعدة ١٣٣٤: ١.
(٢) نفسه.
(٣) القبلة: ع٣، الاثنين ٢٢ شوال ١٣٣٤هـ: ١.
(٤) القبلة أعداد متفرقة، انظر على سبيل المثال: ع٢، ص٣، ع٤ ص٤، ع٥ ص٤.
(٥) القبلة أعداد متفرقة، انظر على سبيل المثال: ع٦، الخميس ٣ ذي القعدة ١٣٣٤: ١.

العثماني عن مكة سابقاً - عن أسباب نهوض الشريف حسين والعرب، وانفصالهم عن الدولة العثمانية، والتي لم يكن من ضمنها الخروج على الخلافة، وإنما جاءت من أجل الخلافة الإسلامية، وقال:«فإذا كانت هذه نظرة العرب والمسلمين كافة إلى دولة آل عثمان، فإن من الباطل أن يُقال إنّ نهضة ساكني الحجاز بادية وحاضرة يُقصد بها الخروج على الخلافة الإسلامية...، الأمر بعكس ذلك وأن جيران بيت الله الحرام إنما غضبوا لأجل الخلافة الإسلامية، وحملوا السيوف لما رأوا من انسلاب حقوقها...، وصار كلّ منا يعلم بلا انخداع أنّ الإتحاديين سرقوا حقوق الخليفة، وخرجوا على الإسلام والمسلمين مستعملين اسم الخليفة فخاً للنصب والاحتيال»[1]. ونقلت القبلة رأي هندي في الخلافة أعطى الحق فيها إلى الشريف حسين، وقال إنّ الخلافة العثمانية خارج نظام الخلافة الإسلامي، ودعا إلى إقامة دولة عربية إسلامية في الحجاز برئاسة الشريف[2].

---

(١) الشيخ حسن الشيبي: القبلة: ع٩، الاثنين ١٤ ذي القعدة ١٣٣٤هـ، ص١.

(٢) مولوي عبدالعزيز اوزنك: القبلة: ع٢٥، الخميس ١٣ محرم ١٣٣٥: ٤٢ نقلاً عن جريدة مشرق الهندية.

الشريف الحسين ملكاً:

خلال موسم الحج لسنة ١٣٣٤هـ - بعد الثورة بخمسة شهور تقريباً - شرع الحسين بتأسيس مملكة عربية، وأُعلن يوم السبت ١ محرم ١٣٣٥هـ/٢٨ تشرين الأول ١٩١٦م، ملكاً على العرب ومرجعاً دينياً لهم[١]. وتم تأجيل البحث في مسألة الخلافة الإسلامية حتى يجتمع العالم الإسلامي على اتخاذ قرار بشأنها[٢]. واستخدم الحسين فيما بعد لقب ملك البلاد العربية، وكان يحبذ مخاطبته بهذا اللقب - كما سيتضح.

يَروي أمين سعيد، على لسان كامل القصاب، حول بيعة الحسين بالمُلك، أنه في ٨ ذي الحجة ١٣٣٤هـ، يوم عرفة، كان الشريف حسين يحجّ بالناس، وكانت هناك شخصيات معروفة ووفود كثيرة، فجاء الشيخ عبد الملك الخطيب إلى كامل القصاب وأبلغه بضرورة مبايعة الشريف حسين بالخلافة في هذا الموسم، ولكن القصاب عارض الفكرة قائلاً:«إنّ هذا لا يجوز، فالخلافة مُلك العالم الإسلامي» والظروف غير مهيّأة لتلك البيعة، كما أن اعلانها في هذا الوقت سيضرُّ بالقضية العربية[٣]. واجتمع القصاب مع الشريف حسين بعد

---

(١) القبلة: ع٢٢، الاثنين ٣ محرم ١٣٣٥: ٢؛ وانظر: جورج انطونيوس، يقظة العرب ٣١١؛ محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة: ١/ ٦١؛ أمين الريحاني، ملوك العرب: ١/ ٦٣؛ خير الدين الزركلي، ما رأيت: ١٢١؛ أمين سعيد، الثورة العربية: ٣/ ١٣١؛ عبد الكريم غرايبة، الثورة العربية: ٢٥٤؛ حسين نصيف، ماضي الحجاز وحاضره: ٧٣. وكتاب البيعة مؤرخ في غرة المحرم ١٣٣٥هـ، ولكن الاجتماع للبيعة تم في الثاني من محرم. القبلة: المرجع نفسه، وحدد يوم السبت ٨ محرم ١٣٣٥هـ موعداً للبيعة العامة من طبقات الشعب المختلفة. انظر: القبلة ع٢٣، الخميس ٦ محرم ١٣٣٥: ٣.

(٢) القبلة ع٢٣، ص١.

(٣) أمين سعيد، أسرار الثورة العربية: ١٢٨ - ١٢٩.

يومين وأعاد عليه وجهة نظره في مسألة الخلافة، ونفى الشريف أن يكون له أي علم بما نقله عبد الملك الخطيب. وبعد فترة عاد الحسين فقال للقصاب في جلسة خاصّة:«لقد عارضت إعلان الخلافة والمناداة بها، فهل تعارض في إعلان الملكية» فأجابه القصاب: لا أُعارض فأنت الآن ملك البلاد الشرعي والمُلك حقّ من حقوقك وعلى هذا الأساس اختار الشريف حسين لقب المَلك[1].

وركّز كتاب البيعة الذي أعدّه قاضي القضاة عبد الله سِرَاج، على دور قريش في نشر الإسلام، وخاصّة بني هاشم، مستنداً إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم:«إن هذا الأمر في قريش لا يُعاديهم أحد إلّا كبه الله على وجهه ما أقاموا الدّين»[2]. وجاء في كتاب البيعة بالنسبة للخلافة ما يلي:«وإنّنا نبايع جلالة سيدنا ومولانا (الحسين بن علي) ملكاً لنا نحن العرب يعمل بيننا بكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم. ونقسم له على ذلك يمين الطاعة والإخلاص والانقياد في السرّ والعلانية، كما أننا نعتبره مرجعاً دينياً لنا، أجمعنا عليه ريثما يقر قرار العالم الإسلامي على رأي يجمعون عليه في شأن الخلافة الإسلامية»[3].

وجاء في جريدة القبلة مقال حول (معنى البيعة بالملك)، جاء فيه:«وأنّ تقييد الملك بالبلاد العربية ليُقصد به جامعة البلاد العربية بلا تفريق بين المذاهب..»، ودعا المقال العرب إلى مبايعة الشريف حسين بالمُلك حفاظاً على الأمة العربية والإسلام الذي خرج عليه الاتحاديون طلعت وأنور وجمال[4]. وأخذ الأمير فيصل بن الحسين البيعة لوالده بالمُلك ومرجعاً دينياً من القبائل البدوية

---

(١) أمين سعيد، أسرار الثورة العربية: ١٢٩.
(٢) القبلة: ع٢٢، الاثنين ٣ المحرم ١٣٣٥: ١
(٣) نفسه: ٢.
(٤) القبلة: ع٢٥، الخميس ١٣ المحرم ١٣٣٥: ١.

ورؤسائها في ١٧ محرم ١٣٣٥هـ/١٣ تشرين الثاني ١٩١٦م، وجرى احتفال كبير بهذه المناسبة[١].

وأعلن علماء مكّة المكرمة في خطاب موجّه إلى العالم الإسلامي بمناسبة بيعتهم للشريف حسين بالمُلك ومرجعاً دينياً، خروج الاتحاديين على الدين الإسلامي، وأن الغاية من النهضة العربية الحفاظ على الإسلام. وأسقط علماء مكّة في خطابهم صفة الخلافة عن الدّولة العثمانية، بقولهم:«...، ها نحن نرى بأعيننا أن المملكة قد انسلخت عن شكلها الإسلامي الذي نعهده، وصرنا كلما بحثنا عن سبب موجب للطاعة وعن أي شرط من شروط الخلافة وانتظام أمر الجماعة لا نجده»[٢]، وجاء في خطابهم أيضاً أنهم بايعوا الشريف ملكاً على العرب لأنه أصلح الزعماء العرب وأقربهم إلى الدين، «وأمّا بالنسبة للخلافة الإسلامية؛ فمع ما هو معلوم من انحلالها في الوقت الحاضر، لم نحرك في أمرها ساكناً ريثما يقر قرار العالم الإسلامي على أمر يجمعون عليه في شأنها»[٣].

وأكّد الأمير عبد الله بن الحسين موقف الحجاز من الخلافة، في محادثة هاتفية مع الكولونيل ولسون (المعتمد البريطاني في جدة) بتاريخ ١ تشرين الثاني ١٩١٦م، وقال: إن جلالة الحسين ترك موضوع الخلافة إلى العالم الإسلامي، ولكن علماء مكة لم يقبلوا خلافة الأتراك، وأعلن الملك حسين نفسه في محادثة أخرى رفضه للخلافة رسميّاً تاركاً أمرها للمسلمين[٤].

---

(١) فايز الغصين، مذكراتي عن الثورة العربية: ٢٥٤ - ٢٥٥.

(٢) القبلة: ع٢٧، الخميس ٢٠ المحرم ١٣٣٥: ٤؛ وأكّد الخطاب على ذلك في أكثر من موضع وتساءل علماء مكة عن الخلافة وشروطها؟.

(٣) القبلة: ع ٢٧: ٢.

(٤) سليمان موسى، المراسلات التاريخية: ١/ ٢٤١؛ نقلاً عن: بتاريخ تشرين الثاني ١٩١٨م و F.O 882/13.

كان الملك الحسين يرمي من وراء بيعته بالمُلك إلى إعطاء نهضته صفة دولية تُمكنها من إعلان رأيها في العالم، فاتفق عدد من زعماء النهضة وعلى رأسهم الأمير عبد الله بن الحسين وقاضي القضاة عبد الله سِراج، ورئيس الأركان عزيز علي المصري، وغيرهم من السوريين والعراقيين، على إعلان صفة دولية للنهضة، فعرضوا على الشريف حسين المُلك[1]. فتردّد بحجة أنه لا يعمل للمُلك، ولكنه في النهاية لان وقَبِلَ[2].

كان الأمير عبد الله قد دعا ممثلي دول الحلفاء إلى الإحتفال باليوم الأول من محرّم. واعتقد الممثلون أنه احتفال برأس السنة الهجرية، لذلك احتجّت بريطانيا وفرنسا على لقب الحسين الجديد. «وبرزت مشكلة اللقب فقد خشي مكماهون إغضاب سلطان مصر إذا اعترفت بريطانيا للحسين بلقب صاحب الجلالة، لكن بريطانيا وفرنسا وافقتا على تلقيب كل من فيصل وعبد الله بصاحب السمو، وأُضيف إليهما لقب (صاحب السموّ الملكي) آخر عام ١٩١٨م»، فكانت ردّة فعل الحلفاء المباشرة تتمثل بالتهنئة وعدم الاعتراف بناء على رغبة بريطانيا[3]، وأُصيب الملك حسين بخيبة أمل في الحلفاء، حيث لم يعترفوا به إلّا ملكاً على الحجاز فقط، في كانون الثاني ١٩١٧م[4]. واستهجن الحسين عدم اعتراف الحلفاء به ملكاً على العرب، على الرغم من أنهم خاطبوه قبل ذلك بالخلافة العربية وسلطان العرب[5]. وظنّ أهل الحجاز أن الحلفاء

---

(١) الملك عبد الله، الآثار الكاملة: ١٣١؛ عبد الكريم غرايبة، الثورة العربية: ٢٥٤.

(٢) عبد الكريم غرايبة، الثورة العربية: ٢٥٤.

(٣) عبد الكريم غرايبة، الثورة العربية: ٢٥٤ - ٢٥٥.

(٤) جورج انطونيوس، يقظة العرب: ٣١٢؛ كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية: ٥/ ٧٨؛ عبد الجليل التميمي، سياسة الاتحاديين ببلاد الشام: ٩٥؛ عبد الكريم غرايبة، المقدمة في تاريخ العرب الحديث: ٣٤٥؛ فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية: ٢٩٠؛ محمد طاهر العمري الموصلي، تاريخ مقدرات العراق: ١/ ٣٤٨؛ Gaury, p 272.

(٥) محمد طاهر العمري الموصلي، تاريخ مقدرات العراق: ١/٣٣٥.

سيعترفون بالحسين خليفة للمسلمين إذا طلب العرب خلافته[1].

واستمرت جريدة القبلة تبحث في مسألة الخلافة بين الفترة والأُخرى، فجاء فيها عن النهضة العربية ونتائجها، بالإضافة إلى إبطال الدعوة إلى الجهاد المقدس، بإعلان الشريف حسين الجهاد الإسلامي على تركيا نفسها، وقالت: إنّ هناك احتمالاً لعودة الخلافة الإسلامية إلى أمير مكة، «إذا كانت سلطته المستقلة في حالة تُمكّنه من جعل الدّين الإسلامي في مأمن من كل خطر»، كون الملك حسين مؤهلاً لتولي منصب الخليفة، هذا بالإضافة إلى أنّه قد لا يبقى للسلطان العثماني دعوى في الخلافة[2]. وأصبح الشريف حسين، بعد البيعة بالمُلك يُوقِّع باسم «شريف مكة المكرمة وملك البلاد العربية الحسين بن علي»[3]، ونشرت القبلة آراء بعض المسلمين الهنود في الحكومة التركية، والذين وصفوا الأتراك بأنهم كفّار، وأنكروا على السلطان العثماني (محمد رشاد) ادّعاء الخلافة الإسلامية، كونه سكت على طعن النبي صلى الله عليه وسلم في بلاده، ولذلك فهو غير صالح للخلافة[4].

وأبرزت القبلة أيضاً واقع السلطان العثماني السيّء. وعزت سفر السلطان محمد رشاد إلى فينا، إلى رغبة اتحادية، بسبب سيطرة الإتحاديين على أمور الدولة وشؤون الملك العثماني السياسية والدينية[5]. واستمرت القبلة تؤكد مجيء

---

(١) محمد السوادي، عند مشرق العروبة: ٣٥.
(٢) علي الغاياتي، القبلة: ع٣٠، الاثنين ١ صفر ١٣٣٥: ٣، نقلاً عن جريدة جورنال دي جنيف الامريكية.
(٣) انظر: توقيع الشريف الملك على منشوره في القبلة: ع٣١، الخميس ٤ صفر ١٣٣٥: ٢.
(٤) القبلة: ع٤٢، الاثنين ١٣ ربيع الأول ١٣٣٥: ٣؛ نقلاً عن جريدة الكوكب المصرية، والتي نقلت الخبر عن جريدة هندية.
(٥) القبلة: ع٤٦، الاثنين ٢٧ ربيع الأول ١٣٣٥: ٣.

النهضة العربية لتُخلّص السلطان والدولة العثمانية من السيطرة الاتحادية، ونشرت القبلة خبراً عن وجود صورة حديثة للسلطان محمد رشاد وقد علّق على صدره صليبين، وهما الوسامان اللذان أهداهما غليوم لجلالة السلطان[1].

وجاء في منشور الشريف الملك حسين المؤرّخ في ١٠ جمادى الأولى ١٣٣٥هـ/٤ آذار ١٩١٧م، الإشارة إلى تغلّب الاتحاديين على الدولة، وإهمالهم لأمر الدين واعتدائهم على الحجرة النبوية، وأنكر عليهم خلع السلطان عبد الحميد، ودعا المسلمين إلى الخروج على تلك الفئة الطورانية. وجاء في نهاية المنشور حول التبعية للخلافة العثمانية:«وعليه فإنّنا نُعلن لمن بقي من مسلمي الممالك التركية خصوصاً جيشها وقوّاده بأنهم إذا لم ينهضوا لإسقاط حكومة هؤلاء الأغرار التورانيين ويعلنوا براءتهم منهم فإنا نقطع آخر أمل لنا بعودة رونق الإسلام لتلك المملكة ورابطته بأهلها، وتكون فاتحة براءتنا منها طيّ اسم سلطانها من خطب الجمعة التي أبقينا اسمه فيها حتى الآن حرمة لآثار أسلافه وأملاً بقيام من يُنقذ بلاده من أفراد الفئة التورانية المتغلبة عليها. ولله الأمر من قبلُ ومن بعدُ»[2]. وتعتبر هذه أول إشارة لرغبة الشريف العملية في فصل الحجاز من الناحية الدينية عن الخلافة العثمانية. واستمر الحسين يدعو جيش تركيا إلى طرد الاتحاديين الذين تغلّبوا على الدولة العثمانية[3]. واستمرت القبلة تنشر المقالات، حتى من الأتراك أنفسهم التي تصور أعمال الإتحاديين ضد العرب والإسلام وإهمالهم شأن المملكة العثمانية[4] وأُشيع نتيجة للحالة السيئة التي وصلت إليها

---

(١) القبلة: ع٥٧، الخميس ٧ جمادى الأولى ١٣٣٥: ٣.

(٢) القبلة: ع٥٨، الاثنين ١١ جمادى الأولى ١٣٣٥: ٤؛ وانظر الملحق رقم (٧).

(٣) القبلة: ع٦٥، الخميس ٦ جمادى الثانية ١٣٣٥: ١.

(٤) القبلة: ع٧٨، الاثنين ٢٣ رجب ١٣٣٥: ٢، نقلاً عن كتاب (صرائح) لمؤلفه التركي خوجه محمد قدري ناصح.

الدولة العثمانية، عن رغبة الاتحاديين في إعادة السلطان عبد الحميد للحكم[1].

وحافظت القبلة على منهجها في التذكير دائماً، بأعمال الاتحاديين ضدّ الإسلام والمسلمين، والإشارة إلى حقّ قريش في الخلافة وحقّ الشريف حسين، وقولها:«عجباً يا قوم كيف يُحرم ابن رسول الله من عرش جده؟ بل كيف يُحرم العرب من صولجان المُلك والزعامة وقد قال حبيب الخلق (الأئمة من قريش)، بل كيف يُحرم بنو هاشم من حقوق آبائهم وأجدادهم وقد قال فيهم مسلمة بن هلال العبدي: «إنّهم قوم بنور الخلافة يُشرقون وبلسان النبوة ينطقون»؟، واستمرّ الشريف يُخاطَب بألقاب عدّة[2].

وصدر أمر ملكي في القبلة بتاريخ ٤ ربيع الثاني ١٣٣٦هـ/١٧ تشرين الثاني ١٩١٨م، برفع اسم السلطان العثماني من الخطبة الشريفة بناءً على استمرار سيطرة الاتحاديين على الدولة العثمانية[3]. وأصبح الدعاء في خطبة الجمعة باسم «شريف مكة وأميرها وملك البلاد العربية قُرّة كلّ عين، سيّدنا ومولانا الشريف حسين»[4]. وبذلك استمرت الخطبة في الحجاز باسم الخليفة العثماني ما يزيد على سنة ونصف بعد الثورة العربية. ونفّذ الشريف الملك حسين التهديد الذي أعلنه في ٤ آذار ١٩١٧م، وهو طي اسم السلطان العثماني من الخطبة إذا ما بقي الاتحاديون في الحكم، أي بعد مرور أكثر من تسعة أشهر على تاريخ ذلك التحذير أو التهديد.

وجاء في جواب الشريف حسين لأحد المسلمين موضحاً موقفه من الخلافة العثمانية، ومبينا أسباب رفعه اسم السلطان من خطبة الجمعة، قوله:«يرحم الله الخلافة وأحسن المولى عزاء المسلمين فيها»، وقال الشريف:إن الاتحاديين وألمانيا

---

(١) القبلة: ع٩٠، الاثنين ٦ رمضان ١٣٣٥: ٢.
(٢) القبلة: ع١٢١، الخميس غرة المحرم ١٣٣٦: ١.
(٣) القبلة: ع١٤٧، الخميس ٤ ربيع الثاني ١٣٣٦: ٤؛ انظر: الملحق رقم (٨).
(٤) القبلة: ع١٤٨، الاثنين ٨ ربيع الثاني ١٣٣٦: ٢؛ انظر: الملحق رقم (٩).

استغلوا اسم الخلافة في اعلان الجهاد لخدمة مصالحهم وأعلن الشريف بأنه لا يرغب بالخلافة، وأنّه يخشى أن تكون الخلافة آلة حادة يستغلها الإتحاديون والألمان لتقطيع أوصال المسلمين، ودعا الحسين إلى مبايعة من يراه المسلمون مناسباً لمنصب الخلافة وأعلن أنّه أوّل مَنْ يعترف به[1]. وأدّى نجاح الثورة العربية إلى حرمان الخليفة العثماني من أحد الامتيازات التي كانت تلازمه كخليفة وهو سيادته على مكة والمدينة[2].

وسعى الأتراك خلال سنتي ١٩١٧ و ١٩١٨م، إلى عقد صلح منفرد مع العرب بعد فشلهم في القضاء على الثورة العربية، وعندما نشر الروس إثر الثورة البلشفية الاتفاقات السريّة المعقودة بين الحلفاء والمتضمنة تقسيم البلاد العربية، اعتقد الأتراك أن بالامكان عقد ذلك الصلح المنفرد مع العرب[3]؛ فجاءت محاولتهم الأولى على يد أحمد جمال باشا الذي أرسل في تشرين الثاني عام ١٩١٧م كتاباً إلى كلّ من الأمير عبد الله والأمير فيصل عارضاً الصلح، بالإضافة إلى رسالة ثالثة إلى جعفر باشا العسكري. وركّزَ في رسائله على الشعور الديني، والعلاقات الإسلامية بين العرب والترك، عارضاً لاتفاقية سايكس بيكو التي عقدها الحلفاء[4] - والتي تتعارض مع وعود الحلفاء للشريف حسين -؛

---

(١) القبلة: ع ١٤٨، الاثنين ٨ ربيع الثاني ١٣٣٦: ٤؛ انظر: الملحق رقم (١٠).

(٢) جورج انطونيوس، يقظة العرب: ٤٤٦.

(٣) نفسه: ٣٥٨؛ أسعد داغر، مذكرات على هامش الثورة العربية: ٩٢؛ زين نور الدين، الصراع الدولي: ٧٤؛ سليمان موسى: الحسين بن علي والثورة: ١٨٤؛ محمد طاهر العمري الموصلي: تاريخ مقدرات العراق: ١٨٦/١.

(٤) جورج انطونيوس، يقظة العرب: ٣٥٨؛ أسعد داغر، مذكرات على هامش الثورة العربية: ٩٢؛ سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ١٨٤؛ والمؤلف نفسه، الحركة العربية: ٣٧٦؛ وكذلك المؤلف نفسه، المراسلات التاريخية: ١/ ١٥٢ - ١٥٣، حيث يورد موسى في هذه المراسلات رسائل جمال إلى كلّ من الأمير عبد الله فيصل، وأشار زين نور الدين إلى رسائل جمال باشا إلى الأمير فيصل وإلى جعفر باشا العَسكري، ولم يشر إلى رسالة الأمير عبد الله، انظر: زين نور الدين، الصراع الدولي: ٧٤.

فبعث عبد الله وفيصل بالأمر إلى والدهم الحسين، الذي بعث بدوره بالرسائل التي بعثها أحمد جمال باشا إلى المندوب السامي البريطاني في القاهرة، رونالد ونجيت «Ronald Wingate»؛ وأبدت الحكومة البريطانية ارتياحها لموقف الملك حسين المخلص تجاهها[1]؛ وأرسلت وثيقة بواسطة معتمدها في جدّة، إلى الشريف تؤكّد وعودها للعرب والشريف بمنح العرب الاستقلال[2].

وحرصت الحكومة التركية وألمانيا على إنجاح العروض التي قدمتها تركيا للعرب، وعملت على عرضها على الناس؛ وذلك في خطاب ألقاه أحمد جمال باشا - خلال مأدبة رسمية - في بيروت، في كانون الأوّل ١٩١٧م، حيث أشار إلى تلك العروض، وتحدّث عن ثورة العرب وموقف الحسين وما سبّبه من ضرر للدولة العثمانية الإسلامية، وانخداع الشريف ببريطانيا[3]، وجاء في الخطاب:«وعليه فالشريف حسين باشا بنفسه فضلاً عن تسببه بوصول الأعداء إلى أمام قلعة القدس سيشعر بالتعاسة التي جلبها لنفسه بإبدال شرف الإمارة الممنوح له من الخلافة الإسلامية بالعبودية للإنجليز». وأشار في خطابه إلى الكتاب الذي بعثه إلى الشريف حسين طالباً فيه من الشريف كونه مسلماً أن ينقلب على بريطانيا ويعود إلى خليفة الإسلام والمسلمين[4].

عرض جمال باشا الصغير (المرسيني)، الذي خَلَف أحمد جمال باشا الصلح مرة أخرى على الأمير فيصل في آب ١٩١٨م، بوساطة الأمير سعيد

---

(١) جورج انطونيوس، يقظة العرب ٣٦٢؛ زين نور الدين، الصراع الدولي: ٧٤؛ سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ١٨٥؛ المؤلف نفسه، المراسلات التاريخية: ١/ ١٥٤ وما بعدها؛ وكذلك المؤلف نفسه، الحركة العربية: ٣٧٨.

(٢) الأيام: ٣٩.

(٣) جورج انطونيوس، يقظة العرب: ٣٦٠.

(٤) نفسه: ٣٦١.

الجزائري[1]، الذي قبل الفكرة، وذهب لمقابلة الأمير فيصل، ثم عاد الجزائري وأقنع جمال الصغير بضرورة إعلان استقلال العرب، وقَبِل ذلك وكتب به إلى العاصمة التركية[2]؛ فوافق عليه السلطان وكتب بتنفيذه؛ ولكن قادة الاتحاديين طلعت وأنور وجاويد أهملوه، ولم يبعثوا به إلى سورية، غير أن نهاية الحرب فوّتت الفرصة في الصلح[3]. وفشلت المحاولة الأخيرة لعقد الصلح بين الأتراك والعرب، فرفع الأمير فيصل الأمر إلى والده، الذي حاول أن يحصل على وعد جديد من بريطانيا لضمان استقلال العرب، ولكن بريطانيا لجأت إلى المماطلة والتسويف[4]. وروى لورنس أنّ الأتراك عرضوا على الملك حسين الخلافة الإسلامية مقابل الصلح. وأنكر سليمان موسى أن يكون الأتراك قد تقدموا بمثل هذا العرض[5].

واستمر الشريف حسين يُخاطب بألقاب مختلفة بالإضافة إلى ملك البلاد العربية وشريف مكة وأميرها؛ مثل «جلالة المنقذ، وصاحب الشوكة والمهابة المليك المعظم».[6] وخاطبه أبناؤه بألقاب مشابهة؛ فلما دخل الجيش العربي بقيادة الأمير فيصل بن الحسين إلى سورية، أصدر بياناً بتاريخ ٢٧ ذي الحجة ١٣٣٧هـ/

---

(١) محمد سعيد الجزائري، مذكراتي عن القضايا العربية: ٣٩٤؛ أمين سعيد، أسرار الثورة العربية: ٢٢٨؛ علي سلطان، تاريخ سوريا: ٥٢٥؛ سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ١٨٥؛ المؤلف نفسه، الحركة العربية: ١٩٤. وينفرد أحمد قدري برأيه القائل أن فيصل هو الذي أرسل إلى جمال الصغير عارضاً الصلح ضمن شروط: أحمد قدري، مذكراتي عن الثورة العربية: ٦٩.

(٢) محمد سعيد الجزائري، مذكراتي عن القضايا العربية: ١١٨ وما بعدها؛ أمين سعيد، أسرار الثورة العربية: ٢٢٩ وما بعدها؛ علي سلطان، تاريخ سوريا ٥٢٥ وما بعدها.

(٣) محمد سعيد الجزائري، مذكراتي عن القضايا العربية: ١٢٦؛ أمين سعيد، أسرار الثورة العربية: ٢٣١؛ علي سلطان، تاريخ سوريا: ٥٢٧؛ أحمد قدري، مذكراتي عن الثورة العربية: ٦٩.

(٤) أحمد قدري، مذكراتي عن الثورة العربية: ٦٩.

(٥) سليمان موسى، لورنس العرب: ٢٠٧.

(٦) القبلة: ع٢٢٠، الخميس ٤ المحرم ١٣٣٧: ١.

٥ تشرين الأوّل ١٩١٨م، شكر فيه السوريين على استقبالهم للجيش العربي، «والمسارعة للبيعة باسم مولانا السلطان أمير المؤمنين الشريف حسين»[١]. وبعث فيصل إلى والده بذلك وخاطبه بلقب:«مولاي أمير المؤمنين»[٢]. وعمل الحكم العربي في سورية على التأكيد على زعامة الحسين للحركة العربية وللمسلمين، «وأُطلق رسمياً في دمشق على الحسين ألقاب؛ سلطان العرب وخليفة المسلمين، وكذلك ملك العرب، وصدرت الأحكام في محكمة الحقوق الأولى بدمشق باسم الحسين وبألقابه هذه»[٣]. وكتب الأمير عبد الله بن الحسين، قبل ذلك، في شعبان ١٣٣٧هـ/ أيار ١٩١٨م، إلى أمير نجد بصفته «ابن أمير المؤمنين الحسين بن علي»[٤]، وكتب إلى غيره بمثل ذلك[٥].

ورأى الشريف حسين، كثرة مخاطبته بألقاب مشابهة لألقاب الخليفة؛ فأصدر منشوراً ملكياً حول موقفه من تلك الألقاب، خاصّة لقب «أمير المؤمنين»، وطلب من قومه في هذا المنشور عدم مخاطبته بلقب أمير المؤمنين، وطلب من قومه تحرير عناوين رسائلهم باللقب الذي بايعوه فيه، أي ملك البلاد العربية[٦].

واستمر بعض العرب، على الرغم من صدور المنشور السابق، يُخاطبون الحسين بألقاب الخلافة؛ فخاطبه أهل حلب الشام، بصاحب سدة الخلافة العظمى، ملك العرب، الخليفة المقدس[٧]. وأعلن المسلمون في يافا بيعتهم

---

(١) محمد سعيد الجزائري، مذكراتي: ١٤١؛ أمين سعيد، الثورة العربية: ٢/ ٤١؛ أنيس صايغ، الهاشميون والثورة: ٢٣٧؛ أحمد قدري، مذكراتي عن الثورة العربية: ٧٦.
(٢) القبلة: ع ٢٢٠: ٢.
(٣) عبد الكريم رافق، من تاريخ سورية الحديث: ٦٠.
(٤) أمين الريحاني، تاريخ نجد: ٢٤٨.
(٥) نفسه: ٢٥٢.
(٦) القبلة: ع٢٣٧، الاثنين ٥ ربيع الأول ١٣٣٧: ١، انظر الملحق رقم (١١).
(٧) القبلة: ع٢٤٢، الخميس ٢٢ ربيع الأول ١٣٣٧: ١.

الصريحة للملك الحسين بالخلافة الإسلامية الهاشمية، وذلك في برقية بعثوا بها إلى الملك حسين، جاء في نهايتها أن يقبل الحسين«هذه البيعة وقبول عبوديتنا الصادقة»[1]. وخاطبه الدمشقيون: «بصاحب الجلالة العظمى ملك الأمة العربية، وسلطان قلوبها، صاحب الشوكة والجلالة»، منقذ الأمة الأعظم وملكها الأوّل[2]. وبايع أهل العراق الحسين بالخلافة الإسلامية صراحة، وخاطبوه في رسائلهم بألقاب كثيرة:«سيدنا ومولانا الشريف الحسين بن علي أيد الله خلافته»[3].

وأشار عبد الكريم رافق إلى التقارير الأجنبية التي تحدّثت عن عقد اتفاقية سرّية بين الأمير فيصل ومصطفى كمال في حلب، بتاريخ ١٦ حزيران ١٩١٩م، وركّزت بنود الاتفاقية على ارتباط البلاد العربية بالامبراطورية العثمانية وخلافتها، مقابل اعتراف الحكومة العثمانية بسلطة الشريف حسين على البلاد العربية، ضمن الحدود التي نصت عليها الاتفاقية، وتضمن البند الخامس منها أنه: «في المناطق التي يحتلها الشريف سيُذكر اسم السلطان من منابر الجوامع وسيُعترف بخلافة السلطان من جديد ويُعلن ذلك»[4]. وأضاف رافق: ان تقريراً بريطانياً، تحدّث عن وجود اتّصال بين الأمير فيصل والسلطان العثماني خلال شهر تموز ١٩١٩م، بقصد إقامة حلف إسلامي تركي[5]، وأن الملك حسين أرسل وفداً إلى السلطان للمصالحة والاتحاد في ظل الروابط الدينية والسياسية[6].

---

(١) القبلة: ع٢٤٥، الاثنين ٤ ربيع الثاني ١٣٣٧: ١.
(٢) القبلة: ع٢٥٣، الاثنين ٢ جمادى الأولى ١٣٣٧: ٢.
(٣) القبلة: ع٢٦٤، الخميس ١١ جمادى الثانية ١٣٣٧: ١.
(٤) عبد الكريم رافق، من تاريخ سورية الحديث: ٦٠ - ٦١.
(٥) نفسه: ٦٢.
(٦) نفسه: ٦٣.

كَثُر تلقيب الحسين بأمير المؤمنين من العرب في الشام والجزيرة؛ فنشرت القبلة إعلاناً رسمياً جديداً، أكدت فيه عدم الرغبة في تلقيب الملك الحسين «بأمير المؤمنين» لأن هذا اللقب مرادف للخلافة التي تخصّ العالم الإسلامي، وأكدت ما نشرته في عددها رقم (٢٣٧) مئتان وسبعة وثلاثين، وأحالت القُراء عليه[١]★.

وأشارت بعض الجرائد إلى رغبة الملك حسين وأبنائه بالخلافة، وردّت إحدى الجرائد على ذلك بقولها: إن الحسين لا يطمع بالخلافة، إلا إذا أجمع المسلمون عليه، وذكّرت القبلة بموقف الحجاز الواضح من الخلافة العثمانية، وأكدّت من جديد أن الثورة التي أعلنها الحسين كانت ضدّ الاتحاديين، الذين كانوا أول من خرج على الخليفة العثماني. وأحالت القبلة القرّاء إلى المنشور الذي أصدره الحسين حول موقفه من لقب أمير المؤمنين، وقالت إن هذا المنشور دليل واضح على موقف الملك حسين من الخلافة[٢].

ونقلت القبلة عن جريدة البيان مقالاً لأحد المستشرقين، جاء فيه أن سلطان تركيا الذي يدّعي الخلافة، يُنافسه عليها كثير من زعماء المسلمين مثل؛ سلطان مراكش، وشاه العجم، وآغا خان الهندي. وقال المستشرق: إن هؤلاء لديهم الموانع من إقامة الخلافة، ولكن المنافس الحقيقي للسلطان في الخلافة هو ملك الحجاز. ودعا المستشرق ملك الحجاز إلى تقوية مركزه السياسي والعسكري قبل إعلانه الخلافة، وخاصة أنه يتمتع باحترام جميع العرب والمسلمين من مختلف المذاهب، وعطف المستشرق على ذكر الأمير فيصل بن الحسين كأحد المرشحين للخلافة[٣].

---

(١) القبلة: ع٣٠٩، الخميس ٢٤ ذي القعدة ١٣٣٧: ١.

★ ابتداءً من ع٣١٠ بدأت القبلة تعتمد تأريخ أعدادها بالهجري والميلادي، وبناءً على ذلك سأعتمد التاريخ الميلادي في أعداد القبلة التي سترد لاحقاً.

(٢) القبلة: ع٣٢٣، الخميس ١٦ تشرين الأول ١٩١٩: ١ – ٢.

(٣) المستشرق فريدريك بلس: البيان (نيويورك) ع٩٢٢، السبت ٢٧ آذار ١٩٢٠: ٤؛ ونقلته القبلة في عددها ٣٨٦، الاثنين ٢٤ أيار ١٩٢٠: ٢.

ودافعت القبلة عن النهضة العربية، والتي لم تكن ضدّ الخلافة العثمانية، جاء ذلك رداً على مقال للأمير الهندي علي خان نشره في جريدة بريطانية؛ اتهم فيه الحسين بالقيام ضدّ الخلافة، وأعادت القبلة قول الملك حسين في الخلافة «يرحم الله الخلافة وأحسن المولى عزاء المسلمين فيها»، وطالبت القبلة مقارنة العمل الذي قام به مصطفى كمال ضدّ الآستانة «دار الخلافة» بعمل الملك حسين، وتساءلت لماذا يقع اللوم على الشريف بالخروج على الخلافة والخليفة، ويبرأ منه مصطفى كمال؟[1]. وأشار تقرير بريطاني إلى موقف الملك حسين من الخلافة، نقلاً عن الملك حسين نفسه الذي قال: إنه يترفع عن منصب الخلافة؛ لأن أي فكرة في هذه المسألة يجب أن تأتي من العالم الإسلامي، وأضاف: أن الحسين لا يُفكر بادعاء الخلافة قبل أن يحقّق آماله[2].

وجاء في القبلة أنّ فرنسا التي تسعى لتوضيح رعايتها لدولة الخلافة الإسلامية، ليست كذلك إلا إذا وجدت لها مصلحة بذلك. وأضافت القبلة: أن فرنسا لم تكن في يوم من الأيام صديقة للخلافة الإسلامية والمسلمين[3]. وجاء في القبلة خلال سنة ١٩٢٢م، حول موضوع الخلافة، رداً على بعض الجرائد العربية التي نسبت تحريض بريطانيا للملك حسين بادّعاء الخلافة الإسلامية، أنّ موقف الحسين موافق لموقف بريطانيا من الخلافة كونها من حقوق المسلمين. وأضافت القبلة: إن الحسين لا يُريد أن يُلقّب (بأمير المؤمنين) إلّا بإجماع المسلمين، وأن الأمير فيصل بن الحسين أكدّ ذلك في محادثاته بلندن. وتأكيداً لموقف الحسين من الخلافة ورفضه أن يلقّب بأمير المؤمنين أعادت القبلة نشر

(١) القبلة: ع٤٤٤، الاثنين ٢٧ كانون الأول ١٩٢٠م: ١ - ٢.

(٢) Arab Bulletin, V4, 1919, P11 - 12

(٣) القبلة: ع٥٣٣، الخميس ١٠ تشرين الثاني ١٩٢١م: ٣.

البيان الذي نشرته في عدديها (٢٣٧)، (٣٠٩)[١].

واستمرت الجرائد تبحث موضوع الخلافة وتدّعي طمع الحسين بها؛ فأصدر الحسين منشوراً مفصّلاً حول موقفه من بريطانيا عامّة والخلافة خاصّة، أكّد فيه أنّه لا يطمع بالخلافة، وأعلن نيته الاعتزال إذا لم تنفذ بريطانيا العهود التي قطعتها للعرب[٢]. وأشارت القبلة تحت عنوان «رجوع إلى الحقّ» إلى تعاطف جمعية الخلافة الهندية مع القضية العربية ومطالبة العرب بالاستقلال وحقّهم بالخروج على الاتحاديين[٣].

---

(١) القبلة: ع٥٧٢، الاثنين ٢٧ آذار ١٩٢٢م: ٢.

(٢) القبلة: ع٥٧٣، الخميس ٣٠ آذار ١٩٢٢م: ١.

(٣) القبلة: ع٦٠٨، الخميس ١٠ آب ١٩٢٢م: ٢.

تركيا والخلافة ١٩١٨ - ١٩٢٤م:

تسلّم السلطان محمد وحيد الدّين (محمد السادس)، الحكم في تموز سنة ١٩١٨م، أثناء سيطرة الاتحاديين[١]. وانتهت الحرب العالمية في تشرين الأول ١٩١٨م بهزيمة تركيا[٢]، وتشكلت على اثر الهزيمة حكومة جديدة في تركيا برئاسة أحمد عزت باشا، والتي وافقت على قبول شروط هدنة مودروس (Mudros) في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨م[٣]، بناءً على طلب تركيا دون قيد أو شرط[٤]. وتضمّنت الهدنة عدة شروط فرضها الحلفاء، أبرزها: استسلام تركيا والقائها السلاح، واحتلال الحلفاء النقاط التي تراها ضرورية في الدولة التركية، ووقعت الآستانة تحت الاحتلال المشترك للحلفاء، ودخلت القوات اليونانية بمساندة الحلفاء مدينة أزمير، وارتكبت المذابح هناك ضد الأتراك[٥].

وأدّت حالة التشفّي التي صدرت عن الحلفاء والأقليات الدينية إلى نمو روح المقاومة لدى الأتراك منذ كانون الأول ١٩١٨م، وتشكلت الجمعيات الوطنية بهدف مقاومة الاحتلال الأجنبي والسعي إلى الاستقلال[٦]، وكانت النتيجة

---

(١) ابراهيم خليل احمد، وخليل علي مراد: ايران وتركيا: ٢٣١؛ عبد الكريم غرايبة: دراسات في تاريخ افريقيا العربية: ٧/م.

(٢) محمد سعيد الجزائري، مذكراتي عن القضايا العربية: ٢٣٠.

(٣) أحمد ومراد، إيران وتركيا: ٢٢٩؛ سيار الجميل: اتاتورك: الكاريزما والتكوين من العثمنة نحو العلمنة، مجلة دراسات تركية، الموصل، ع١، م١، ١٩٩٠، ص ٧٥؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني: ٩٣.

(٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى: ٩٢.

(٥) أحمد ومراد، إيران وتركيا: ٢٢٩؛ الجزائري، مذكراتي: ٢٣٠؛ سيار الجميل، أتاتورك: ٧٥؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني: ٢٩٣.

(٦) أحمد ومراد، إيران وتركيا: ٣٣٠؛ محمد جميل بيهم: فلسفة التاريخ العثماني: ١٩٢/٢؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني: ٢٩٤.

يقظة الروح القومية التركية لا الطورانية ولا الإسلامية[1].

واهتمت بريطانيا في تلك الأثناء بمحاولة تقليص نفوذ الخليفة العثماني في المناطق العربية الخاضعة لسيطرتها، وتشير رسالة بريطانية إلى وجود اقتراح بريطاني - من سياسي كبير في بغداد - يتضمن في حالة تخلي الحكومة التركية عن سيادتها على العراق، تخليها أيضاً عن جميع مطالبها بالسيادة الروحية هناك. ولكن السير (رونالد ونجت) نصح الخارجية البريطانية بالتزام موقف الحياد من المسائل الدينية؛ وأوضح أن المطالبة بتنازل سلطان تركيا عن سلطته الروحية تعني تخليه عن الخلافة؛ والمطالبة بهذه المسألة تعني مخالفة الموقف البريطاني الحيادي - في مسألة الخلافة -، وأكّد (رونالد ونجت) في الوقت نفسه على مقاومة تدخل الخليفة الإسلامي (العثماني) في الشؤون الدينية لمصر[2].

قضت هدنة مودروس على الاتحاديين، وحاول السلطان محمد السادس استغلال الوضع؛ فعهد السلطان/الخليفة، في آذار ١٩١٩م، إلى الداماد فريد باشا بتشكيل وزارة تستطيع مفاوضة الحلفاء[3]. وأصبح السلطان محمد السادس تحت تأثير الحلفاء وأصدر أوامره بتسريح عدد كبير من القوات التركية، ومنع القوات التركية من التصدي لليونان. ورأت الحكومة التركية بزعامة السلطان أن مصلحتها تقتضي التعاون مع الحلفاء وخاصة بريطانيا؛ فقضت على إصلاحات الاتحاديين، ومارست الضغوط على الشعب، ونفت العديد من المثقفين إلى جزيرة مالطة[4]. وكان السلطان يسعى في تلك الفترة للفوز بثقة الشعب كي يُسانده

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في اصول التاريخ العثماني: ٢٩٤.

(٢) رسالة من وزارة الخارجية إلى السير ونجت F. O 882/13, No 1472, p 217 بتاريخ ٣ كانون الثاني ١٩١٨م، ورسالة أخرى من ونجت إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٧ كانون الثاني ١٩١٨. للمزيد انظر: Ibid: p 217 - 222.

(٣) عبد الكريم غرايبة، دراسات في تاريخ افريقيا: ٧/م.

(٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني: ٢٩٦ وما بعدها؛ Toynbee, p45.

في المستقبل[١]، وسعى إلى تركيز السلطة في يده مستغلاً فرصة الهزيمة في الحرب[٢]. ولكنه أصبح مجرد رمز، والشعب تحت رحمة الحلفاء. والأتراك رفضوا أن يحتل اليونان - الذين كانوا من رعايا الدولة العثمانية - أزمير وقسماً من الأناضول؛ فنهض الشعب بزعامة مصطفى كمال للدفاع عن أراضي الدولة ضد اليونان والحلفاء[٣].

وُلِد مصطفى كمال في مدينة سلانيك سنة ١٨٨١م، من عائلة ألبانية الأصل، وانخرط في المدرسة الرشدية العسكرية، والتحق سنة ١٨٩٩م بالكلية الحربيّة في اسطنبول، وتخرّج منها سنة ١٩٠٥م، وعمل في المجال العسكري، وتعمّق بالسياسة، وشارك في حروب الدولة العثمانية الخارجية قبل الحرب وخلالها[٤].

كان مصطفى كمال باشا على علاقة جيدة مع السلطان محمد السادس، على الرغم من أنّها لم تظهر عليه علامات الفرح عندما تولّى السلطان محمد السادس الحكم، إلّا أنّه بادله التهاني بهذه المناسبة[٥]. وسعى مصطفى كمال إلى الاتصال بالسلطان على أثر دخول قوات الحلفاء إلى تركيا، إلّا أن السلطان أشار في حديثه إلى مصطفى كمال، إلى أنه يبحث أُمور الدولة مع طلعت باشا وأنور باشا - إلتزاماً من السلطان بالدستور - وكان السلطان قد أعلن لمصطفى قبل

---

(١) مصطفى كمال: مذكرات، تعريب عبد العزيز الخانجي: ٦١ - ٦٢.
(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني: ٢٩٨.
(٣) محمد جميل بيهم، فلسفة التاريخ: ٢/ ١٩٢؛ عبد الكريم رافق: من تاريخ سوريا الحديث: ٥٩؛ عبد الكريم غرايبة، دراسات في تاريخ أفريقيا العربية: ٨/م.
(٤) سيار الجميل: أتاتورك: ٧٢ - ٧٣.
(٥) مصطفى كمال، مذكرات: ٥٧ - ٥٨؛ وانظر: عبد الرشيد سالم: دولة الخلافة وشعر الوطنية من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩٣٦م: ١٧٥.

تسلّم السلطان الحكم نفرته من هؤلاء[1]. وكان من الصعب فرض النظام ووجود السّلطنة في تركيا في تلك الأثناء؛ بسبب الفوضى التي سببها دخول قوات الحلفاء وبضمنها اليونان إلى الأراضي التركية[2].

وأرسلت الحكومة التركية - بضغط من الحلفاء - في أيّار ١٩١٩م، مصطفى كمال قائداً عاماً للجيش الثالث في أرضروم وسيواس لحفظ الأمن والنظام، وأعلن مصطفى كمال هناك أنه لا يمكن أن يقبل الهزيمة لتركيا، وصمّم هو وأنصاره على المقاومة، ومعارضة سياسة الحلفاء، التي اعتبروها غير مشروعة، بالإضافة إلى رفض الاحتلال اليوناني لأزمير، وأخذ يُهاجم السلطان وحكومته في العاصمة ويصفها بأنها واقعة في أسر الحلفاء[3]. فوجدت حركة المقاومة الوطنية التركية قائداً لها في شخص مصطفى كمال[4]. وبدأ كمال بتنظيم المظاهرات احتجاجاً على الاحتلال اليوناني لأزمير، وبدأ بتوحيد القوى المناهضة للاحتلال، بدلاً من حلها حسب الأوامر الموجهة إليه[5].

وضغطت بريطانيا على حكومة استانبول للتصدي إلى كمال، فقامت الحكومة بفصله وأمرت الموظفين بعدم طاعته، وكان موقف كمال إعلان استقالته، وأصبح بذلك متمرداً خارجاً على القانون[6]، وأصبح يقول يجب رفع

---

(١) مصطفى كمال، مذكرات: ٦٢ وما بعدها.

(٢) نفسه: ١٢٠.

(٣) أحمد ومراد، إيران وتركيا: ٢٣١؛ وانظر بنفس المعنى: أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني: ٣٠٣؛ عبد الكريم رافق: من تاريخ سورية الحديث: ٥٩؛ عبد الكريم غرايبة: دراسات في تاريخ افريقيا العربية: ٨/م، وعن دور بريطانيا في إرسال كمال، انظر: عبد القديم زلوم: كيف هُدمت الخلافة: ١٢٢ - ١٢٣، ١٣٥؛ الرجل الصنم: تأليف ضابط تركي سابق، ترجمة عبد الله عبد الرحمن: ١٧٣، حيث خالف هذا المؤلف زلوم ووصل إلى نتيجة مفادها أن السلطان هو الذي أرسل كمال.

(٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني: ٣٠٠.

(٥) نفسه: ٣٠٣.

(٦) نفسه: ٣٠٤.

راية العصيان ضدّ الحكومة العثمانية والسلطان الخليفة، وفي الوقت نفسه أعلن اهتمامه بمقام الخلافة والسلطنة[1].

وتمكن مصطفى كمال خلال سنة ١٩١٩م، من عقد عدّة مؤتمرات في الأناضول، داعياً إليها عدداً كبيراً من ضباط تركيا الأحرار والرؤساء الدينيين؛ لدراسة الوضع السياسي والعسكري في البلاد[2]. وأصدر كمال ورفاقه في آب ١٩١٩م، بياناً (بيان أرضروم)، أكّد تقرير المصير، والمحافظة على الحدود التركية، أي المناطق التي تسكنها أغلبية تركية، وجاء في البيان حماية الخلافة والسلطنة، وتشكيل حكومة مؤقتة تتبع القوانين التي تقرّها الحكومة المركزية، على أن تنحل هذه الحكومة المؤقتة بعد أن تتحقّق الأهداف التي نصَّ عليها البيان؛ هذا بالإضافة إلى عدم إطاعة أوامر الحكومة المركزية التي تعارض الإرادة القومية[3]. وأكّد مؤتمر سيواس في أيلول من السنة نفسها، على تلك المبادىء[4]. واتخذ مصطفى كمال أنقرة عاصمة له، وأعلن أن حكومة أنقرة هي الحكومة الشرعية الوحيدة في تركيا، ووضع الأسس اللازمة لإقامة حكومة وبرلمان جديدين في أنقرة، وطلب من السلطان أن يُقرّ سلطتها[5].

ثم انتهت تلك المؤتمرات بعقد (المجلس الوطني الكبير) في ٢٣ نيسان

---

(١) الرجل الصنم: ١٤٣، ١٤٤.

(٢) محمد سعيد الجزائري، مذكراتي عن القضايا العربية: ٢٣٠؛ موريس برنو، مصطفى كمال في الأناضول، ترجمه عن الفرنسية أديب التقي البغدادي (مجلة العرفان، سوريا، صيدا) ١٩٢٣م، م٩ ج١: ٣٣.

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني: ٣٠٤ - ٣٠٥؛ وانظر: موريس برنو، مصطفى كمال في الأناضول: ٣٤؛ سيار الجميل، اتاتورك: ٧٧ وما بعدها؛ الرجل الصنم: ١٥٠.

(٤) سيار الجميل، اتاتورك: ٧٨.

(٥) أحمد ومراد، إيران وتركيا: ٢٣٣؛ موريس برنو، مصطفى كمال في الأناضول: ٣٦؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني: ٣٠٥؛ الرجل الصنم: ١٥٩.

١٩٢٠م في أنقرة، وأعطى المجلس رئيسه مصطفى كمال صلاحيات واسعة لقيادة الجيوش المدافعة عن تركيا ضد الأجانب المحتلين[1]، وسعى السلطان وحكومته بمساندة الحلفاء خاصة بريطانيا إلى مقاومة كمال وحركته والاستخفاف بها[2].

كان شيخ الإسلام في الآستانة، قد أصدر في ١١ نيسان ١٩٢٠م فتوى وقّعها السلطان، تُعلن أنّ قتل المتمردين - طبقاً لأوامر الخليفة - واجب ديني، فردّ كمال على ذلك بفتوى أصدرها مفتي أنقرة وأيدها ١٥٢ مفتياً في الأناضول تُعلن أن الفتوى التي صدرت من الآستانة في ظل الاحتلال الأجنبي، لا قيمة لها، وطلبت الفتوى من المسلمين أن «ينقذوا خليفتهم من الأسر». وأدّت تلك الفتاوى إلى نشوب أعمال تمردٌ ضدّ الوطنيين بسبب فاعلية المؤسسات الدينية في الآستانة[3].

وأعلن الوطنيون المتمردون على حكومة الآستانة، «ولاءهم للسلطان وحيد الدين باعتباره سلطاناً لما تبقى من الامبراطورية العثمانية وخليفة المسلمين، وأجّلوا مصير السلطنة إلى ما بعد الاستقلال». وقد وقّعت حكومة الآستانة معاهدة الصلح (معاهدة سيفر) في ١٠ آب ١٩٢٠م، ولكن حكومة أنقرة أعلنت رفضها لهذه المعاهدة، واتهمت مَنْ وقّعوها بالخيانة، ويُذكر أنّ توقيع معاهدة سيفر كان من العوامل التي أدّت إلى التفاف جماهير الأناضول حول مصطفى كمال

---

(١) أحمد ومراد، إيران وتركيا: ٢٣٢؛ محمد سعيد الجزائري: مذكراتي عن القضايا العربية: ٢٣٠ وما بعدها؛ عبد الرشيد سالم، دولة الخلافة: ١٧٧؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني: ٣٠٥.

(٢) أحمد ومراد، إيران وتركيا: ٢٣٣؛ محمد جميل بيهم، فلسفة التاريخ العثماني ٢/ ١٩٢.

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني: ٣٠٥؛ وانظر: نص الفتوى لدى: برنو: العرفان، م٩ ج١، ص٣٠؛ المنار: م٢٣ ج٩: ٧٠٩.

وحركته[1]، وكان سبب تأخر توقيع تلك المعاهدة إلى آب سنة ١٩٢٠م، يعود إلى تضارب مصالح الحلفاء في تركيا[2].

وتجاذبت حكومة المجلس الوطني النفوذ مع حكومة الخليفة خلال سنة ١٩٢٠م، بحجّة أن حكومة المجلس هي الحكومة الشرعية للشعب التركي، وأن حكومة الخليفة واقعة تحت سلطة الحلفاء[3]. ووصفت الجرائد الحكومة في الآستانة بأنها لا تُمثل الشعب، وأنّ الخليفة ليس برجل حرّ؛ فهو أسير بريطانيا، وحكومته لا تملك السلطة حتى في الآستانة وما يُجاورها، ولذلك فإن عقدها المعاهدة مع بريطانيا ليس له أي تأثير، وصرّح طلعت باشا أن أحد بنود المعاهدة قد قوّض الخلافة وقوتها في العالم الإسلامي. ولكن المسلمين سيدافعون عن حقوق الإسلام ضدّ بريطانيا، وأن الشعب التركي سيستمرّ بالقتال ضدّ بريطانيا واليونان. وأضافت جريدة الفلاح أنّ للخلافة الإسلامية شروطها المعروفة التي يجب أن يحملها الخليفة لا لقب الخليفة وحسب[4].

وذهب وفد من الآستانة لمقابلة مصطفى كمال؛ لتوحيد جهوده مع السلطان وحيد الدين فأجابهم الأول: «إن الأناضول برمته خاضع لجلالته؛ ولكنه لا يقبل بسياسة جعل الآستانة شبه عاصمة يونانية، وأن الواجب على السلطان أن لا يقبل أن يُدير حكومته رجال الحلفاء، وأن الأناضول يعدُّ نفسه مستقلاً في

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني: ٣٠٥؛ وانظر: موريس برنو، العرفان م٩، ج٢: ١٢٠؛ عبد الكريم رافق، من تاريخ سوريا الحديث ٥٩؛ عبد الرشيد سالم، دولة الخلافة: ١٧٧.

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني: ٢٩٤ - ٢٩٥.

(٣) أمين سعيد، ملوك المسلمين المعاصرون ودولهم: ٢٣١.

(٤) جريدة الفلاح (مكة) ع٨، الأحد ٣ تشرين الأول ١٩٢٠م: ٢.

الدفاع تجاه هذه الكوارث، ولا يطلب من السلطان إلا الدعوات الصالحة»[1].

وقال مصطفى كمال في رسالة إلى الصحافة حول شروطه لعقد الصلح: إنّ ذلك يخصُّ مجلس أنقرة، الذي يسعى لضمان الاستقلال القومي ضمن الحدود القومية، والمحافظة على مركز الخلافة والسلطنة[2]. وأقر المجلس الوطني الكبير خلال سنة ١٩٢١م، الدستور الجديد الذي منح المجلس السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتقرّر رفض جميع المعاهدات التي أبرمتها حكومة الآستانة بعد ٦ آذار ١٩٢٠م، وانّ لهذا المجلس وحده حقّ عقد المعاهدات باسم الشعب التركي[3].

وخلال سنة ١٩٢١م، جرى تعاون وثيق بين حكومة أنقرة وحكومة البلاشفة في روسيا مما دعم مركز مصطفى كمال[4]. ونجح نائب مصطفى كمال عصمت في هزيمة اليونان خلال معركتين في كانون الثاني ونيسان ١٩٢١م، ونجح في مهاجمة الأرمن على الحدود مع روسيا[5]. وقاد مصطفى كمال بنفسه القوات التركية في أيلول ١٩٢١م، لمواجهة القوات اليونانية في موقعة سقاريا، وأحرزت القوات التركية نصراً كبيراً في هذه المعركة، أدّى إلى تراجع اليونان، «وعاد كمال المنتصر إلى أنقرة حيث خلع عليه المجلس الوطني

---

(١) الفلاح، ع١١، الأحد ٣١ تشرين الأول ١٩٢٠م: ٢.

(٢) جريدة الكرمل (حيفا) ع ٦٨٥، السبت ١٥ كانون الثاني ١٩٢١م: ١.

(٣) أحمد ومراد، إيران وتركيا: ٢٣٣؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني: ٣٠٦.

(٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني: ٣٠٦، وانظر: علاقات مصطفى كمال مع البلاشفة في روسيا ١٩١٩ - ١٩٢١، موريس برنو: العرفان م٩، ج٣: ٢٢٠ وما بعدها.

(٥) أحمد ومراد: إيران وتركيا: ٢٣٦؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى: ٣٠٧؛ الرجل الصنم: ٢١٢، ٢١٨.

الكبير رتبة مُشير ولقب (غازي)»[1]، وأُشيع أن السلطان محمد السادس تنازل عن العرش بعد هذا الانتصار بسبب استياء الوطنيين منه بعد قبوله معاهدة سيفر التي فرضها الحلفاء[2]. ونجح مصطفى كمال في عقد ما يشبه صلحاً منفرداً مع فرنسا، وأخذت فرنسا تدعم الوطنيين الأتراك[3].

وتلقّى مصطفى كمال برقيات التّهاني من مختلف مناطق العالم وخاصة من البلاد الإسلامية، بما فيها البلاد العربية، فأصبح نموذجاً يُحتذى به لكثير من البلدان الإسلامية، وطلب منه كثيرون أن يتولى زعامة الشرق ضدّ الغرب[4]. لكن مصطفى كمال لم يكن يهتم إلا بتوحيد تركيا والحفاظ عليها[5].

وتعاطف المسلمون مع مصطفى كمال، وأصبح بالنسبة لهم أفضل من الخليفة محمد السادس الخاضع للنفوذ الاجنبي، ولام المسلمون الخليفة ومواقفه ضدّ مصطفى كمال، ومجّد الشعراء كمال في قصائدهم[6]. ورحّب المسلمون بمقاومة الأتراك للاحتلال الأجنبي لبلادهم، وأعلنوا – وخاصة المسلمين في الهند

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني: ٣٠٨، وانظر: موريس برنو، مصطفى كمال في الأناضول: العرفان م٩، ج٦: ٥٠٤، عبد الكريم رافق، من تاريخ سورية الحديث: ٥٩: الرجل الصنم: ٢٢١.

(٢) البيان: ع ١٢٨١، السبت ٣٠ ايلول ١٩٢٢م: ١، وكذبت الجريدة نفسها الخبر في العدد التالي: ١.

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني: ٣٠٨، وانظر: موريس برنو، مصطفى كمال في الأناضول، العرفان م٩ ج٦: ٥٠٤؛ سيار الجميل، اتاتورك: ٨١؛ عبد القديم زلوم، كيف هدمت الخلافة: ١٥٩.

(٤) المراجع نفسها.

(٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني: ٣١٠.

(٦) عبد الرشيد سالم، دولة الخلافة: ١٧٤، ١٧٨، ١٨١؛ محمد محمد حسين: الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر: ٢/٢٠ – ٢١؛ المنار: م٢٣ ج٩: ٧١٦.

- تأييدهم لهذا الجهاد[1]. وآزر الشعراء في مصر مصطفى كمال وصوروا الخليفة محمد السادس على أنه مستسلم للحلفاء خاصة بريطانيا[2].

وفي أوائل تشرين الثاني ١٩٢١م، زارت الآستانة بعثة هندية إسلامية، غايتها مبايعة السلطان وحيد الدّين بالخلافة، وتأييد نفوذ الخلافة، وحملت معها الدعم المالي من مسلمي الهند إلى مسلمي الأناضول[3]. وساهمت مؤتمرات الخلافة الهندية بزعامة الأخوين شوكت علي ومحمد علي وزيارتهما إلى بريطانيا، في التأكيد على التسوية السّلمية في الشرق الأوسط من أجل سلامة الخلافة في تركيا، الأمر الذي لم يكن ينسجم مع مطالب الأتراك القومية[4].

كان لانتصارات الأتراك على اليونان تأثيرات حسنة في البلاد العربية[5]. وكتبت الجرائد المقالات التي أشادت بشخصية مصطفى كمال، ودعت فيها إلى التشبّه به كمسلم غيور على بلاده ودينه ضدّ الأعداء[6].

وكانت الخلافة العثمانية قد فقدت كثيراً من أهميّتها في الفترة الأخيرة قبيل وخلال الحرب، وأساء الخلفاء العثمانيون استعمال لقب الخلافة في كثير من الأحيان، حتى أصبحت الخلافة صورية يقتصر واجب المسلمين نحوها في الدعاء

---

(١) أنور الجندي، العالم الاسلامي: ٢٠٠؛ موريس برنو، مصطفى كمال في الأناضول: العرفان، م٩ ج٦: ٥٠١؛ عبد الرشيد سالم، دولة الخلافة: ١٧٤ - ١٧٥؛ عبد الكريم غرايبة، دراسات في تاريخ أفريقيا: ٩/م؛ وانظر: حول وقوف الهند إلى جانب تركيا من بداية الحرب إلى إلغاء الخلافة سنة ١٩٢٤م؛ عبد المنعم النمر، أبو الكلام ازاد: ١٧/٢، ٢٠ - ٢١، ٥٣، ١٢٨ - ١٥٠؛ Toynbee, p46 - 48.

(٢) عبد الرشيد سالم، دولة الخلافة: ١٧٨ - ١٧٩؛ محمد محمد حسين، الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر: ٢٥/٢.

(٣) الكرمل: ع٧٦١، الاربعاء ٩ تشرين الثاني ١٩٢١م: ٢.

(٤) Toynbee, p 48 - 49

(٥) الكرمل: ع ٨٤٥، الأربعاء ٢٠ أيلول ١٩٢٢، ص١؛ و ع ٨٤٦، السبت ٢٣ أيلول ١٩٢٢م: ٢.

(٦) نفسه: ع ٨٤٥، ص١، و ع ٨٤٦: ١.

التقليدي للخليفة العثماني في خطبة صلاة الجمعة[1]. وكان لمصطفى كمال وجهة نظر في مسألة الخلافة العثمانية، بعد أن أدرك الضعف الذي أصاب مقام الخليفة. وظلت القوى الأجنبية تكيد إلى الدولة العثمانية كونها دولة الخلافة، وأرهقت الدولة بتآمر الغرب عليها[2]. ويقول حسن الشريف: رأى كمال أنّ بقاء الخلافة في تركيا سيجرُّ عليها الويلات، ولا يُفيدها بشيء، خاصة أنّ معظم الأقطار الإسلامية أصبحت مستقلة كايران وأفغانستان. والبعض الآخر محكوم للأجنبي، ويُسايره في سياسته حتى ضدّ الخلافة؛ كما في الهند والمغرب العربي. وبعضها الآخر حارب دولة الخلافة إلى جانب الحلفاء؛ كما هو في آسيا العربية ومصر[3].

وكان انتصار مصطفى كمال على اليونان وطردهم من أزمير، بالإضافة إلى رغبته في مهاجمة الحلفاء في الآستانة والمضائق، قد حمل الحلفاء على قبول مفاوضات الصلح[4]. وأدرك كمال الذي سعى إلى حماية الدولة التركية بما فيها الخلافة والسلطنة، دور السلطان محمد السادس في مواجهة حركته، والإحتماء ببريطانيا التي سلّمها العاصمة[5]، على الرغم من أن الجيوش في الأناضول كانت تسير وتجهز باسم الخليفة لأجل حفظ الدّين والخلافة، وإعلاء شأن الإسلام[6].

وأدّت التطورات السياسية في تركيا (١٩٢١ - ١٩٢٢م) إلى تقوية مركز الحركة الوطنية بزعامة مصطفى كمال، وبدأت المفاوضات بين الحكومة الوطنية

---

(١) حسن الشريف: تركيا المسلمة، مجلة الهلال (عدد خاص) نيسان ١٩٣٩م: ١٣٤.
(٢) نفسه: ١٣٤.
(٣) نفسه: ١٣٥.
(٤) محمد سعيد الجزائري، مذكراتي عن القضايا العربية: ٢٣١.
(٥) حسن الشريف: تركيا المسلمة: ١٣٥؛ عبد الرشيد سالم، دولة الخلافة: ١٧٨ - ١٧٩.
(٦) موريس برنو، مصطفى كمال في الأناضول، العرفان، م٩ ج٦: ٤٩٨.

والحلفاء بشأن عقد معاهدة الصلح[1]، والتي أُجريت في ١٢ تشرين الأول ١٩٢٢م، وبموجبها اعترفت حكومات الحلفاء بعودة السيادة التركية إلى استانبول ومضيق البوسفور والدردنيل وتراقيا الشرقية[2]. وأُجّلت عودة الأتراك إلى هذه المناطق حتى تُوقّع معاهدة الصلح، ولما أصبحت معاهدة سيفر غير مهمة ولاغية؛ استلزم الأمر عقد معاهدة جديدة[3].

والمشكلة الرئيسة التي تلت ذلك الانتصار على الجيش اليوناني، وعقد معاهدة شاملة مع الحلفاء، هذا التحول بدوره طرح سؤالاً عن بُنْية الدولة، من هو الذي سيُمثل تركيا في مباحثات السلام القادمة؟[4]، فطالب السلطان أن يكون هو الممثل لتركيا، مما شجّع مصطفى كمال على إعلان رئاسته وسيطرته على الدولة بالقوّة، وجعل المجلس الوطني الكبير (GNA) هو الممثل للحكومة والشعب[5]. ولما كانت الدعوة إلى مفاوضات الصلح قد وُجّهت إلى حكومتي أنقرة والآستانة، ولمّا أراد المجلس الوطني ان يتفاوض وحده مع الحلفاء - في لوزان - فقد قرّر المجلس فصل السلطنة عن الخلافة[6]. وألقى مصطفى كمال في ٣٠ تشرين الأول خطاباً أمام المجلس، ادّعى فيه أن فصل السلطنة عن الخلافة قد

---

(١) أحمد ومراد: إيران وتركيا: ٢٣٦.

(٢) المرجع نفسه؛ سيار الجميل، أتاتورك، ص ٨٢؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني: ٣١٠.

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني: ٣١٠.

(٤) Halil Inalcik: The Caliphate and Ataturk's Inkilap, Turkish Review, Ankara, Quarterly Digest, Spring 1987, p25

(٥) Inalcik, p 25 - 26

(٦) أحمد ومراد، إيران وتركيا: ٢٣٧؛ سيار الجميل، أتاتورك، ص ٨٢؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني: ٣١٠؛ Inalcik, p. 26, Toynbee, p50، انظر: الف باء (دمشق) ع ٦٥٥ السبت ٤ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ٤؛ المنار: م٢٣، ج١٠: ٧٧٢؛ فلسطين ع ٥٢٩/٧٠ ١٠ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ١.

تمّ في التاريخ الإسلامي من قبل، وحاول تشبيه الخلافة بالبابوية، وهذه الاقتراحات التي قدّمها مصطفى كمال كانت لمصلحة القانون التركي الجديد[1].

وأصدر المجلس الوطني في الأول من تشرين الثاني ١٩٢٢م، قانوناً يقضي بجعله صاحب السلطة العليا في البلاد، وألغى السلطنة وجميع قرارات حكومة الآستانة، منذ آذار ١٩٢٠م[2]، وقرّر المجلس أنه هو الذي يختار الخليفة من آل عثمان[3]. واضطرّ الحلفاء إلى القبول بهذا الوضع والتفاوض مع الحكومة الوطنية باسم تركيا[4].

وانتشرت الشائعات في الثاني من تشرين الثاني ١٩٢٢م، بأن في نيّة حكومة أنقرة تبديل السلطان وحيد الدين، واختيار شخص آخر لمنصب الخلافة. وفرح الناس بذلك؛ بسبب احترامهم لشخص ولي العهد عبد المجيد، ولم ينتظر السلطان وحيد الدين استطلاع ردّ الشعب على قرار حكومة أنقرة، وطلب حماية بريطانية له[5]. وأصبحت العاصمة الآستانة (القسطنطينية - استانبول)، في ٤ تشرين الثاني، تُدار من الجمعية الوطنية، ممثلة بشخص رفعت باشا، وتوقفت الحكومة العثمانية (حكومة الخليفة) عن العمل، وأعلن وكيل الشريعة في الجمعية الوطنية أنّ وحيد الدين ترك منصب الخلافة وأن إعلان البيعة لشخص

---

(١) Toynbee, p55، وانظر: نص الخطبة في المنار م ٢٣ ج ١٠ ص ٧٧٢ وما بعدها.

(٢) أحمد ومراد، إيران وتركيا: ٢٣٧؛ الرجل الصنم: ٢٥٨ وما بعدها؛ المنار م٢٣ ج١٠: ٧٨٧.

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى: في اصول التاريخ العثماني: ٣١٠؛ المنار: المرجع نفسه؛ Toynbee, p50.

(٤) أحمد ومراد، إيران وتركيا: ٢٣٧؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى، في اصول التاريخ العثماني: ٣١٠؛ جريدة الهدى (نيويورك) ع٢١٥، السبت ٤ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ٤؛ ع٢١٧، الاربعاء ٨ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ١.

(٥) Haidar, p 208

آخر ضرورية[1]. وذاع أن السلطان محمد السادس لن يقبل بالخلافة دون السلطنة وأنّه قد يعتزل، وأدّى قرار حكومة أنقرة إلى استقالة معظم وزراء حكومة الآستانة[2].

وفي ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٢م، اتهم المجلس الوطني السلطان محمد السادس بالخيانة، لكنّه هرب إلى مالطة على ظهر سفينة بريطانية، وانفردت حكومة أنقرة بحكم تركيا، وقرّر المجلس خلعه في ١٧ تشرين الثاني[3]. وقبل أن ينتخب النواب الخليفة الجديد عمل مصطفى كمال على أن يُوقع المُرشح للخلافة عبد المجيد بن عبد العزيز، على وثيقة جاء فيها: سوف يحمل الخليفة لقب خليفة كل المسلمين، وأن التعاليم التي سوف ينشرها للمسلمين تأتي من مجلس النواب الذي انتخبه. ووقع الوثيقة باعتباره: خليفة المسلمين وخادم الحرمين الشريفين[4]. وانتُخب عبد المجيد الثاني خليفة بشكل رسمي بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢م، من المجلس الوطني الكبير، خلافة دون سلطة، وأصبح مجرداً من كلّ سلطان[5]. وفي ٢٤ تشرين الثاني جرت المراسيم التقليدية لتقلّد عبد المجيد

---

(١) Toynbee, p 51 - 52

(٢) الهدى: ع ٢١٦، الاثنين ٦ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ٤؛ البيان: ع ١٢٩٦، الخميس ٩ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ١.

(٣) أحمد ومراد، إيران وتركيا: ٢٣٧: سيار الجميل، أتاتورك: ٨٢؛ عبد الرشيد سالم: ١٨٥؛ أمين سعيد: ملوك المسلمين: ٢٣١/١، انظر: الهدى ع ٢١٨، الخميس ٩ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ٤؛ البشير ع٢٩٣٧، الخميس ٩ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ١، وع ٢٩٤٤، السبت ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ١، وانظر: قرار خلع السلطان: البشير ع٢٩٤٤: ٢، البيان: ع١٢٩٦، الخميس ٩ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ١.

(٤) Inalcik, p26

(٥) سيار الجميل، أتاتورك: ٨٢؛ أمين سعيد، ملوك المسلمين: ٢٣١/١؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني: ٣١٠؛ Toynbee, p 51، حول تولي عبد المجيد الخلافة أنظر: فلسطين ٧٤/٥٣٣، ٤ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ٤؛ الهدى ع ٢٣٢، السبت ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ١.

الخلافة[1]. ودخل الكماليون الآستانة - بعد خلع السلطان - مما أدى إلى استقالة وزارة السلطان هناك[2].

وأعلن السلطان المخلوع أنه لم يتنازل عن العرش وأنه هرب بسبب خوفه من الخطر[3].وبرز ترشيح أمير أفغانستان للخلافة بعد فصل السلطنة عن الخلافة في تركيا[4]. وأصبحت خطبة صلاة الجمعة في تركيا تُقرأ باللغة التركية، وكذلك الدُّعاء إلى الخليفة. وقيل أنّ الخلافة أصبحت تركية وليست إسلامية[5].

وطُرح عقب ذلك سؤال من الأحزاب والنواب عن صلاحيات الخليفة؛ وألقى مصطفى كمال خطاباً قال فيه:«إن عهد سيطرة الخليفة على الأمور انتهى، وإنّ الخلافة هي مصدر ديني وروحي فقط، والسلطة بيد نوّاب الأمّة»[6]. وبدأ صراع بين اتجاهين حول سلطة الخليفة: المحافظين - النظام القديم -، والانقلابيين أنصار مصطفى كمال؛ وسارت النتائج لصالح مصطفى كمال خلال سنة ١٩٢٣م، بعد أن أعلن الخليفة المنتخب في رسالة إلى البرلمان موافقته على أن يتم انتخابه وفقاً للدستور[7].

وهكذا أصبحت حكومة أنقرة هي الحكومة الرسمية في تركيا ومثّلتها في معاهدة الصلح في لوزان أمام الحلفاء، وجرى في ٢٤ تموز ١٩٢٣م التوقيع على معاهدة لوزان، التي نصت على عودة السيادة التركية على كل الأراضي التي

---

(١) Toynbee, p52
(٢) البيان: ع١٢٩٦، الخميس ٩ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ١.
(٣) البشير: ع٢٩٤٨: ١.
(٤) الهدى: ع٢١٥، السبت ٤ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ١.
(٥) البشير: ع٢٩٤٨، ٥ كانون الأول ١٩٢٢م: ١.
(٦) Inalcik, p 26
(٧) Ibid, p 27

تشملها تركيا الحالية، وألغت الامتيازات الأجنبية[1]. وهناك مَنْ يقول إن بريطانيا اشترطت مقابل استقلال تركيا إلغاء الخلافة[2] ويُبرز الضابط التركي صاحب كتاب الرجل الصنم، سعي بريطانيا الحثيث خلال مباحثات لوزان، للنيل من الخلافة، وفي رأيه أن بريطانيا نجحت في ذلك بالتنسيق مع مصطفى كمال[3].

وانتهى احتلال الحلفاء للآستانة، فدخلتها القوات التركية في ٦ تشرين الأول ١٩٢٣م، وجُعلت أنقرة العاصمة الرسمية للدولة بدلاً من عاصمة دولة الخلافة والسلطنة السابقة الآستانة، «وفي ٢٩ تشرين أول أقرّ المجلس دستوراً جديداً نصّ على كون تركيا جمهورية تستمدُّ سيادتها من الشعب، وانتُخب مصطفى كمال أول رئيس للجمهورية التركية الجديدة وعصمت أول رئيس لوزرائها»[4]. ويقول بروكلمان: كانت الرغبة تتجه إلى الاحتفاظ بالخلافة مؤقتاً وإبقاء عبد المجيد على كرسي الخلافة، مع أنه لم يُمارس أي سلطة؛ إلا أنّ مصطفى كمال كان يرى فيه زعيماً دينياً للمسلمين الرجعيين[5]. وتوتّرت العلاقات بين الخليفة والحكومة الوطنية، وأحكم مصطفى كمال سيطرته على الناس وزادت قوته، وأصبح الخليفة يسعى لإرضاء أنصاره، وبدا في نظرهم كأنه يُحاول استعادة دور السلطان والخليفة معاً[6].

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني: ٣١٠ - ٣١١؛ وانظر: أحمد ومراد، إيران وتركيا: ٢٣٧؛ كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية: ٥/١٢؛ Haidar p 225.

(٢) عبد القديم زلوم، كيف هدمت الخلافة: ١٧٨.

(٣) الرجل الصنم: ٢٦٣ وما بعدها، كذلك الصفحات ٢٧٦، ٢٧٩، ٢٨٤ - ٢٩٠.

(٤) الرجل الصنم: ٣١٢. أحمد ومراد: إيران وتركيا، ٢٤٣؛ كارل بروكلمان: ٥/١٣؛ محمد سعيد الجزائري، مذكراتي عن القضايا العربية: ٢١٣؛ الرجل الصنم: ٢٩٤ وما بعدها؛ Haidar, p 225 - 226.

(٥) بروكلمان، ٥/١٣.

(٦) Haidar, p 230

وأدّى إعلان الجمهورية التركية إلى سخط المسلمين على مصطفى كمال، والتفافهم حول الخليفة. وتبرأ كثير من المسلمين مما صنعه مصطفى كمال، وذمّه الذين مدحوه سابقاً[1]، وتساءل البعض عن الخلافة الآن وموضوعها، وما وظيفة الذي يدعون له في جوامع المسلمين؛ وإذا ما أخلّ إمام بالدعاء عدّوا ذلك من الضلال المبين؟![2].

وأخذ أنصار مصطفى كمال في الجمعية الوطنية يشنون حملة على الخلافة، ورجال الدين، وأقروا قانوناً يقضي باعتبار كلّ معارضة للجمهورية وميل إلى السلطان المخلوع خيانة يُعاقب عليها بالموت، وألغي كثير من المظاهر التي كان يتمتع بها الخليفة أثناء تأدية الصلاة، وأنذروا أتباع الخليفة بوجوب التخلّي عنه، وقال مصطفى كمال:«إنه لا ينبغي ان يبقى في الآستانة رئيس ديني يتحدى حكومة أنقرة»[3].

أثار مصير الخلافة قلق المسلمين في تركيا وخارجها، وخاصة لدى مسلمي الهند؛ حيث بعث اثنان من أبرز مسلمي الهند: الآغا خان وسيد أمير علي، رسالة إلى الحكومة التركية طلبوا فيها أن تُقر الحكومة الخلافة على أساس يحظى باحترام المسلمين. وردّ الأتراك الوطنيون على هذه الرسالة بالتشهير بأصحابها، وأنهم من صنع بريطانيا[4]. وأدّت رسالة الزعيمين الهنديين ووصولها إلى الصحافة التركية قبل عصمت باشا؛ إلى تفاقم مسألة الخلافة في تركيا، واقترابها من النهاية[5]. وكان سلطان تركيا السابق محمد وحيد الدين، ما زال يُطالب

---

(١) عبد الرشيد سالم، دولة الخلافة: ١٨٩؛ عبد القديم زلوم، كيف هدمت الخلافة: ١٨٣.

(٢) العرفان: م٩ ج٤ ص١٨١.

(٣) عبد الرشيد سالم، دولة الخلافة: ١٩٠.

(٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني: ٣١٣.

(٥) البشير: ع٣١٠٩، السبت ١٥ كانون الأول ١٩٢٣م: ٤؛ البيان ع١٤٦٨، الثلاثاء ١٥ كانون الثاني ١٩٢٤م: ٤؛ انظر: عبد القديم زلوم، كيف هدمت الخلافة: ١٨٤؛ عبد الرشيد سالم، دولة الخلافة: ١٩٠.

لنفسه بالخلافة؛ وامتدح موقف الزعيمين الهنديين من الخلافة وقال: إن الهند كانت على الدوام تدافع عن تركيا دولة الخلافة[١]. واستاء العالم الإسلامي من موقف الجمهورية التركية من الخلافة[٢]. وطالب مصطفى كمال العالم الإسلامي بتحمل نفقات الخليفة وحاشيته[٣].

وانقسم النواب في المجلس الوطني التركي حول مسألة الخلافة انقساماً شديداً[٤]، فظهر بعض المدافعين عن موقف حكومة انقرة ومصطفى كمال من الخلافة، والتي غايتها الحفاظ على الخلافة الإسلامية. وبرروا أعمالهم ضدها بأنها لصالح تركيا والمسلمين[٥]. ودافع آخرون عن أهمية وجودها بالنسبة إلى تركيا خاصة والعالم الإسلامي عامة[٦]. واستمرت الجرائد البريطانية تُعلن حيادها من هذه المسألة الدينية، وتدعو إلى عدم التدخل في النزاع العربي التركي حول مسألة الخلافة، أو تشجيع ودعم فكرة خلافة الحسين[٧].

طالب وصفي بك نائب صاروخان، في ٢٥ شباط ١٩٢٤م، خلال مناقشة ميزانية الدولة التركية بإلغاء الخلافة والمدارس الشرعية. وفي أول آذار ١٩٢٤، أكد كمال رغبات وصفي بك. وفي الثاني من آذار، وفي اجتماع (لأبطال الخلافة) في حزب الشعب، صُوّت على تلك القرارات، من أجل حماية

---

(١) البشير: ع٣١١٦، الخميس ٣ كانون الثاني ١٩٢٤م: ٢.
(٢) المرجع نفسه، البيان: ع١٤٦٨: ١.
(٣) البيان: ع١٤٨٣، الثلاثاء ٢٦ شباط ١٩٢٤م: ١.
(٤) البشير: ع٣١٣٦، ٩ شباط ١٩٢٤: ٤١ انظر: Toynbee, p60.
(٥) ع: سني: الترك وما يقال عنهم: البيان: ع١٤٦٩، الخميس ١٧ كانون الثاني ١٩٢٤م: ٤.
(٦) شكيب ارسلان: الخلافة وتركيا والعالم الإسلامي، البيان: ع١٤٧٦، الخميس ٧ شباط ١٩٢٤م: ١.
(٧) الكرمل: ع٩٨٨، السبت ٢٣ شباط ١٩٢٤م: ٤١ نقلاً عن جريدة الشرق الادنى البريطانية.

الحقوق الوطنية. وفي الثالث من آذار خلال اجتماع في الجمعية الوطنية التركية، تم بحث ثلاثة قوانين؛ تمثلت بإلغاء وزارة الاوقاف والشريعة الإسلامية، وتوحيد الانظمة التعليمية في تركيا، واخيراً إلغاء الخلافة ونفي أعضاء الأسرة العثمانية خارج تركيا. ونُفِّذ القرار الاخير على الفور، وتم تأجيل القانونين الأولين إلى وقت لاحق.[1] ويشير صاحب كتاب الرجل الصنم إلى أن تلك الخطوة كانت تحقيقاً لوعد مصطفى كمال لبريطانيا.[2]

(١) Toynbee, p 61؛ وانظر: زلوم: ١٨٦؛ الرجل الصنم: ٢٩٦ وما بعدها.
(٢) الرجل الصنم: ٢٩٥.

موقف الشريف الحسين من فصل السلطنة عن الخلافة ومن السلطان المخلوع:

نشرت القبلة في ٥ تشرين الأول ١٩٢٢م، خبر تنازل السلطان وحيد الدين عن العرش للأمير عبد المجيد.[1] ونقلت رأي وزير خارجية روسيا (تشيشرين)، الذي أنكر قدرة الجامعة الاسلامية على توحيد المسلمين؛ لأن القرن العشرين عصر القوميات. وجاء في تعليق القبلة على ذلك أن اتحاد المسلمين واجتماعهم فرْضٌ عليهم، ولأجل ذلك وُجِدت الخلافة، التي إذا تحققت شروطها وجب على المسلمين إطاعتها. وتحدثت القبلة أيضاً عن الخليفة الحائز لشروط الخلافة الذي تجب طاعته يجب أن يكون حارساً للشريعة الاسلامية التي نُصِّب لأجلها، وبغير ذلك، أي إذا خرجت الخلافة على الشريعة، فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق. وبحثت القبلة في الحالات التي تسمح بالخروج على الخلافة، وعَرَضت لتطوّر مقام الخلافة بعد رسول الله وواجبات الخليفة، وقارنت ذلك بالخلافة العثمانية القائمة، التي هي خلافة بالاسم فقط؛ واستشهدت بالفتوى التي أصدرتها حكومة الآستانة حول عصيان حكومة أنقرة بزعامة مصطفى كمال، وهي الآن تُفكر بإصدار فتوى جديدة تلغي تلك الفتوى. فأعادت القبلة ما قالته سابقاً في الخلافة (إنا لله وإنا اليه راجعون يرحم الله الخلافة ويُحسن عزاء المسلمين فيها). وقالت القبلة: إذا لم تكن الخلافة التي أوجبها الشرع موجودة، فما هو واجب المسلمين؟ وأجابت بأن ذلك يدفع المسلمين إلى البحث عن الشخص الذي يحوز شروط الخلافة، لتنصيبه بعد الاجماع عليه «وإذا لم يتيسرّ فعلى كل أمّة من الأمم الإسلامية أن تسعى جهدها لتؤَمّن كيانها وتجد فيما

---

(١) القبلة: ع ٦٢٤، الخميس ٥ تشرين الأول ١٩٢٢م: ٢.

يضمن سعادتها الدينية والدنيوية، وليس هنالك داع أنْ ترضخ أُمّة لأُخرى بدعوى ذلك اللقب المجرّد من الشروط الأساسية، ويُحكم عليها (إذا لم ترضخ) بالبغي والخروج والكفر إلى غير ذلك وإلّا فيجب أن يُحكم (مثلاً) بأن (الأفغان) و (إيران) وأمثالهما من الحكومات الإسلامية المستقلة خارجة باغية على الخليفة».(١)

وأشارت القبلة إلى ما نُقِل في الجرائد حول فصل السلطنة عن الخلافة في تركيا، وأنّ المجلس الوطني هو الذي ينتخب الخليفة ويقوم المجلس مقام السلطان. وأجّلت التعليق على هذا العمل إلى وقت لاحق.(٢) ونقلت قول مصطفى كمال أنَّ مُحكم السلطان قد انتهى، وطلب السلطان مع هيئته للمحاكمة، وأنّ الجرائد ثارت على ذلك. وقال مراسل القبلة في لندن إنّ الجرائد هناك كتبت أنّ الأتراك في أسواق الآستانه نادوا بسقوط الخلافة الإسلامية وأنّ السلطان وأعوانه لجأوا إلى السفارة البريطانية.(٣)

وطلب السلطان المخلوع الحماية البريطانية، فأرسل الملك حسين إلى السلطان وحيد الدين يدعوه للقدوم إلى الحجاز، وجاء في القبلة أنّ الحكومة والبلاد الحجازية تُرحب بالسلطان المخلوع.(٤) وامتدحت بعض الجرائد دعوة الملك حسين السلطان الخليفة المخلوع واهتمامه بأمره.(٥) وشكك البعض في نوايا الحسين من وراء هذه الدعوة، وقيل إنَّ الحسين يرمي من وراء تلك الدعوة إلى

---

(١) القبلة: ع ٦٣٠، الخميس ٢٦ تشرين الأول ١٩٢٢م: ١ - ٢.
(٢) القبلة: ع ٦٣٣، الاثنين ٦ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ١.
(٣) القبلة: ع ٦٣٤، الخميس ٩ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ٣، وانظر بنفس المعنى: الأهرام (مصر)، الاثنين ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ٣.
(٤) القبلة: ع٦٣٥، ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ٢، وانظر: البشير: ع٢٩٤٣، الخميس ٢٣ تشرين الثاني، ١٩٢٢م: ٣؛ البيان ع ١٣٠١، الثلاثاء ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ١.
(٥) ألف باء: ع ٦٧٤، الاحد ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ٢.

اعتراف الخليفة المخلوع بخلافته، أو على الأقل استمالة الحسين للعالم الإسلامي حتى تتهيأ الفرصة لخلافته.(١) ودافعت جريدة الف باء عن موقف الحسين.(٢) وقال آخرون إن الملك حسين ليس له من وراء ذلك أي مطلب سياسي، وأنّه غير راغب بالخلافة مستغلاً وجود الخليفة المخلوع في الحجاز.(٣) وشككت جمعية الخلافة في الهند - في تشرين الثاني ١٩٢٢م - في رسالة إلى عصمت باشا، بدعوة الملك حسين للسلطان المخلوع.(٤)

وأشارت القبلة إلى خبر يقول إنّ جزيرة العرب وسورية وافغانستان والهند الإسلامية ترفض الاعتراف بالنظام الجديد في تركيا. هذا بالإضافة إلى معارضة عدد كبير من أعضاء المجلس الوطني التركي لقرار فصل السلطنة عن الخلافة وخلع السلطان؛ إلّا أنّ الدكتور رضا نور ومصطفى كمال متمسكان به ويسعيان إلى تنفيذه بالوسائل كافة.(٥) وذُكر أن مسلمي البلاد الهاشمية لزموا الصمت تجاه الخلافة؛ لأنّ الملك حسين يطمح إليها.(٦) وجاء في مقابلة أجراها مراسل جريدة الأخبار مع الخليفة المُنتخب عبد المجيد، حول ما أُشيع عن رغبة السلطان المخلوع في التنازل عن الخلافة للملك حسين. فأجاب الخليفة عبد المجيد أنْ لاصحّة لما يُشاع حيث إنّ الخليفة المخلوع هنّأ الخليفة عبد المجيد بتقلد مقام الخلافة. وهذا اعتراف منه بخلافة عبد المجيد، إن صحّ ذلك.(٧)

---

(١) ألف باء: ع ٦٧٥، الثلاثاء ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ١، وانظر: ع ٧٤٨، ٢٣ شباط ١٩٢٣م: ٢؛ نصيف، ماضي الحجاز وحاضره: ٧٦ - ٧٧.
(٢) ألف باء: ع ٦٧٥: ١.
(٣) العرفان (١٩٢٣م)، م٨ ج٤: ٢٤١، وج٥: ٣٩٧.
(٤) الاهرام، الاثنين ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ٣.
(٥) القبلة: ع٦٣٥: ٣ - ٤.
(٦) كامل خله: التطور السياسي لشرق الأردن (١٩٢١ - ١٩٤٨م): ١٣٨.
(٧) الف باء ع ٧٥٣، الخميس ١ آذار ١٩٢٣م: ٢.

وزّعت القبلة صباح يوم الأحد، ١٩ تشرين الثاني ١٩٢٢م، ملحقاً خاصاً عن سفر السلطان وحيد الدين على باخرة بريطانية من الآستانة إلى مالطة، وأنّ السلطان لم يتنازل؛ ولكنه خرج مضطراً. واعتقدت الجرائد المصرية بناءً على دعوة الملك حسين أنّ السلطان متوجه إلى الحجاز[١]، وأشار تقرير بريطاني إلى موقف الحجاز مما حدث للخلافة، تضمّن أنّ الرأي العام السائد بين العرب المحليين هو أن مصطفى كمال لا يمكنه ارتكاب أي خطأ، وأن طلب السلطان المخلوع الحماية البريطانية خطأ كبير.[٢] ونشرت القبلة خبر تنصيب عبد المجيد خليفة دون سلطنة وأنه تمّ وفقاً للدستور الذي أقرّته حكومة أنقرة؛ والمتضمّن أنّ الخليفة لا تنتخبه إلا لجنة دينية، وأن من ينتخب الخليفة هو المجلس الوطني، الذي يملك السلطتين التشريعية والتنفيذية.[٣]

وأجاب السلطان المخلوع على دعوة الحسين له بالقدوم إلى الحجاز بالشكر، ولكنه لم يحدد مكان إقامته. فردّ عليه الحسين مكرراً الدعوة له ولعائلته، تاركاً للسلطان اتخاذ القرار بهذا الشأن.[٤] وعاد السلطان المخلوع وقبل دعوة الحسين، وأرسل برقية إلى الحسين بذلك، ولكنه لم يحدد موعداً لسفره.[٥] واستمرّت القبلة ترحّب بقدوم السلطان محمد وحيد الدين.[٦]

ونشرت القبلة رأي سفير الحجاز في لندن، ناجي الأصيل، في الخلافة

---

(١) القبلة: ع٦٣٧، الاثنين ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ٢.

(٢) تقرير جده السري من ١ - ٣٠ تشرين الثاني ١٩٢٢م و Jedda Diaries, p 88.

(٣) القبلة: ع٦٣٨، الخميس ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ٢.

(٤) القبلة: ع ٦٣٩، الاثنين ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ١؛ الاهرام، الاثنين ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٢، ص٣.

(٥) القبلة: ع ٦٤٠، الخميس، ٣٠ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ١.

(٦) القبلة: ع ٦٥٠، الخميس ٤ كانون الثاني ١٩٢٣، ص٣؛ وع ٦٥١ الاثنين ٨ كانون الثاني ١٩٢٣م: ١.

الحاضرة، والذي أعلن عدم قبول الخلافة على هذا الشكل. وأكدت القبلة رأيه، ورأي الملك حسين في الخلافة، وقالت: إنّ الملك حسين أول من يُبايع الخليفة الذي يُجمع عليه العالم الإسلامي بشرط العمل بكتاب الله وسنة رسوله.(١) واستمرت القبلة على موقفها من الخلافة، القائم على رفض الخلافة على هذا الشكل؛ لأنّه لا يمكن فصل الدّين الإسلامي عن الدنيا. واستنكرت القبلة أيضاً هجوم بعض الجرائد على السلطان المخلوع وحيد الدين ضيف الحجاز.(٢) وأكّدت القبلة على موقف الحجاز هذا من الخلافة في أعدادها المتفرقة، والمنسجم مع قول الحسين «يرحم الله الخلافة» وكون الخلافة دون السلطنة غير شرعية.(٣)

وأدّى الانقلاب الأخير في تركيا إلى فرار كثير من المسلمين بعيداً عن تركيا، خاصة إلى مصر، ومنهم شيخ الإسلام السابق في تركيا مصطفى صبري، ورحّب الملك حسين بقدومهم إلى الحجاز، وقبلوا الدّعوة.(٤) واعتقد تقرير بريطاني (تشرين ثاني) بأنّ هؤلاء سوف يوافقون على المجيء إلى مكة بناءً على دعوة الملك حسين لهم.(٥) ولما وصل هؤلاء الأتراك إلى الإسكندرية استقبلوا فيها استقبالا سيئاً. وأشارت إحدى الجرائد المصرية إلى أنّ فرار هؤلاء من تركيّا، بسبب مسألة الخلافة؛ بالإضافة إلى فرار السلطان السابق، يَدلّ على وجود خطّة معينة، وقد يجتمعون جميعاً في مكّة بضيافة الملك حسين.(٦) ووصل في ٥

(١) القبلة: ع٦٥١، الاثنين ٨ كانون الثاني ١٩٢٣م: ٣.
(٢) القبلة: ع ٦٥٦، الخميس ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٣م: ٢.
(٣) انظر مثالين على ذلك في القبلة: ع ٦٥٠، الخميس ٤ كانون الثاني ١٩٢٣م: ٣؛ وع٧١٨، الاثنين ١٠ أيلول ١٩٢٣م: ٣.
(٤) القبلة: ع٦٣٨، الخميس ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ٢؛ الاهرام، الاثنين ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ٣؛ تقرير من ١ - ٣٠ تشرين الثاني ,Jeddah Diaries p88.
Ibid
(٥)
(٦) القبلة: ع٦٣٩، الاثنين ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ٣؛ الاهرام: المرجع نفسه.

كانون الأوّل ١٩٢٢م، إلى الحجاز شيخ الاسلام السابق في تركيا، مصطفى صبري، ومعه رضا توفيق، وعدد آخر من الشخصيات التركية البارزة.(١)

ووصل السلطان وحيد الدين مساء يوم الاربعاء الموافق ١٠ كانون الثاني ١٩٢٣م، إلى بور سعيد، وأُعلن في اليوم التالي عن نيّة الملك حسين التوجّه إلى جدة، يوم السبت الذي يليه لاستقبال السلطان.(٢) وغادر الحسين مكّة فعلاً يوم السبت ٢٣ كانون الثاني، يرافقه ابنه الأمير علي بن الحسين. إضافة إلى حضور بعض ضيوف الحجاز الأتراك إلى جدّة لاستقبال السلطان.(٣)

وصل السلطان وحيد الدين مع ابنه وحاشيته إلى جدّة، يوم الاثنين ١٥ كانون الثاني ١٩٢٣م، فاستقبله الملك حسين في الباخرة التي حملته، وخرجا معاً في زورق خاص إلى الرصيف حيث جرت المراسم الرسمية لاستقبال السلطان بحضور الأشراف وجموع من الناس. وأُعدّ للسلطان دار تليق بضيف الحجاز الأعظم بعد أن جرى له استقبال رسمي مَهيب. ورحّبت القبلة بضيف الحجاز بقولها:«مرحباً بضيفنا الأعظم، مرحباً بالوافد الأكرم، مرحباً بنسل السلالة العثمانية ذات المجد الشامخ والشرف الباذخ، مرحباً وأهلاً، وعلى الرحب والسعة أيّها القادم العظيم والوافد المجيد».(٤) وزار السلطان، في اليوم التالي – الثلاثاء – جلالة الملك حسين، في القصر الهاشمي بجدة. وأُعلن عن نيّة سفر الحسين والسلطان إلى العاصمة يوم السبت الذي يليه.(٥)

---

(١) تقرير من ١ – ٣٠ كانون الأول ١٩٢٢م. Jeddah Diaries, p 94,

(٢) القبلة: ع ٦٥٢، الخميس، ١١ كانون الثاني ١٩٢٣م: ٢.

(٣) القبلة: ع ٦٥٣، الاثنين ١٥ كانون الثاني ١٩٢٣م: ٢.

(٤) القبلة: ع ٦٥٣، الاثنين ١٥ كانون الثاني ١٩٢٣م: ٢؛ وانظر ايضاً: العرفان (شباط ١٩٢٣)، م٨ ج٥: ٣٩٨؛ نصيف: ٤٧٧؛ تقرير من ١ – ٣١ كانون الثاني ١٩٢٣ Jeddah Diaries, p99.

(٥) القبلة: ع ٦٥٤، الخميس ١٨ كانون الثاني ١٩٢٣م: ٣.

غادر الحسين والسلطان جدّة يوم السبت ٢٠ كانون الثاني متوجهين إلى مكة.[١] ووصلوها يوم الاحد صباحاً الموافق ٢١ كانون الثاني، واستقبل السلطان في مكّة استقبالاً كبيراً، وجرت مراسم استقبال تليق بصاحب الشوكة والجلالة السلطان وحيد الدين في بلاد صاحب الجلالة الهاشمية.[٢]

زار السلطان وحيد الدين الملك حسين في قصره في اليوم التالي لوصوله.[٣] ونقلت القبلة أخبار تحرّك السلطان في مكّة باختصار، وكانت تقتصر على أداء العبادات، وزيارة الأماكن المقدسة وزيارة الملك حسين. فزار السلطان الكعبة يوم الاثنين ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٣م،[٤] وأدى صلاة الجمعة في ٢ شباط، في المسجد الحرام بصحبة الملك حسين.[٥] وكذلك في الجمعتين التاليتين،[٦] وزار السلطان الملك حسين في قصره يوم الثلاثاء ٢٠ شباط،[٧] ويوم السبت ٢٤ شباط زار السلطان بعض المآثر الشريفة في مكة.[٨]

وذكر التقرير البريطاني لشهر شباط، أنّ السلطان في صلاة الجمعة كان يسمع اسم الملك حسين وليس اسمه، وتلك تجربة جديدة للسلطان، وأضاف التقرير أن الملك حسين أعلم الوكالة البريطانية سراً، أنّ السلطان وافق على الإقامة في الطائف وقرر العدول عن سفره إلى أي مكان آخر نظراً لما رآه من حسن

---

(١) Jeddah Diaries, op, cit

(٢) Ibid؛ القبلة: ع ٦٥٥، الاثنين ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٣م: ١.

(٣) القبلة: ع ٦٥٦، الخميس ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٣م: ٣.

(٤) القبلة: ع ٦٥٧، الاثنين ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٣م: ٣.

(٥) القبلة: ع ٦٥٩، الاثنين ٥ شباط ١٩٢٣م: ٢.

(٦) القبلة: العددان ٦٦٢، الخميس، ١٥ شباط ١٩٢٣م: ٣؛ وع٦٦٣، الاثنين ١٩ شباط ١٩٢٣م: ٢.

(٧) القبلة: ع٦٦٤، الخميس ٢٢ شباط ١٩٢٣م: ٣.

(٨) القبلة: ع ٦٦٥، الاثنين ٢٦ شباط ١٩٢٣م: ٣.

الضيافة في الحجاز. وأضاف التقرير، أنه كان البعض في الحجاز يعتقد أنّ حضور السلطان المخلوع إلى الحجاز، تم بتدبير بريطاني، وأن الحسين ينوي القيام بشيء ولو بالقوة لانتزاع الخلافة من السلطان المخلوع. وعلق التقرير على ذلك بقوله: وسمعة الحسين في الحجاز جيدة، إذا قورن حكمه مع حكم الخلفاء من آل عثمان.(١)

وغادر السلطان مكة إلى الطائف بتاريخ ٢٦ شباط ١٩٢٣م، بعد أنْ وجد أنّ الجو لا يلائمه في مكة، واختير الأمير علي لمرافقته في رحلته إلى الطائف.(٢) ويشير التقرير البريطاني إلى أن الملك حسين، خلال حديث سري للقنصل البريطاني، كان يبدو عليه الشك، بحجة الصحة المعتلة للسلطان وانعزاله عنه، ولذلك ناقش الملك حسين مع الوكالة البريطانية مسألة مغادرة السلطان السابق، وشكك كاتب التقرير لنفسه بدوافع السلطان للعزلة ووصفها بأنها «مبهمة واقل براءة»، خلال مقابلته للسلطان(٣). وكان قد نُقل تصريح عن السلطان - من مكة بواسطة الهاتف - يتضمن أنّه قد اكتفى بما واجه من متاعب، وأصبح راغباً في قضاء بقية أيامه بهدوء، بضيافة ملك الحجاز، وأنه لن يسعى لاستعادة مركزه، ما لم تأته دعوة من جميع المسلمين(٤).

ووصل السلطان وابنه إلى الطائف، يوم الخميس ١ آذار ١٩٢٣م(٥)، وأقام السلطان في الطائف بجانب قَصْر شُبرة، الذي يخصّ الأشراف ذوي عون، في قصر ملوكي من أفخم قصور الحجاز، بناه الشريف علي باشا، أمير مكّة سابقاً

---

(١) تقرير من ١ - ٢٨ شباط ١٩٢٣م, Jeddah Diaries, p 105.
(٢) Ibid
(٣) Ibid.
(٤) الهدى: ع١٢، الخميس ٨ آذار ١٩٢٣م: ١.
(٥) القبلة: ع٦٦٦، الخميس ١ آذار ١٩٢٣م: ١.

(١٩٠٥ - ١٩٠٨م)[١]. ويبدو أن وسائل الحياة في الطائف لم تُثِر اهتمام السلطان[٢]، وقيل إن مرضاً أصابه في أسنانه هناك، فلم يجد طبيباً يُعالجه مما دعاه إلى مغادرة الطائف وثم الحجاز[٣].

عاد السلطان وحيد الدين من الطائف يوم الاثنين الموافق ١٢ آذار ١٩٢٣م[٤]، ووصل إلى العاصمة، بصحبة الأمير علي، يوم الخميس ليلاً الموافق ١٥ آذار ١٩٢٣م، وأدّى السلطان بصحبة الملك، في اليوم التالي، صلاة الجمعة في المسجد الحرام[٥]، وكذلك أدّى السلطان والملك حسين صلاة الأربع جُمع التالية[٦]. وقيل إن السلطان وحيد الدين سينتقل إلى مصر حيث ينوي الإقامة، وهو أيضاً يُعدُّ منشوراً ليوزّعه على العالم الإسلامي، ينكر فيه تنازله عن الخلافة أو السلطنة، ويذم حكومة أنقرة، ويحضّ المسلمين على طاعة الملك حسين (كهامة الإسلام الشرعي، ولأنّه يحكم الحرمين الشريفين[٧].

وأُعلن عن نيّة السلطان السفر من مكة إلى جدة صباح يوم الثلاثاء ١٨ نيسان ١٩٢٣م، الأول من رمضان ١٣٤١هـ، وذلك لتأثير طقس مكة على صحته، ويرافقه في سفره الملك حسين[٨]، ووصلوا إلى جدة يوم الأربعاء صباحاً، وبناءً على حالة الصوم اكتفى السلطان باستقبال أعيان جدّة عند مدخل مقرّه،

---

(١) ارسلان: الارتسامات اللطاف: ١٢٥.
(٢) تقرير من ١ - ٣١ آذار ١٩٢٣, Jeddah Diaries, p 113.
(٣) رفيع: ٢٧٨.
(٤) القبلة: ع٦٦٩، الاثنين ١٢ آذار ١٩٢٣م: ١.
(٥) القبلة: ع ٦٧١، الاثنين، ١٩ آذار ١٩٢٣م: ١.
(٦) القبلة: الأعداد الأربعة التالية: ع٦٧٣، الاثنين ٢٦ آذار ١٩٢٣م: ٣؛ ع٦٧٥، الاثنين ٢ نيسان ١٩٢٣م: ٢؛ ع٦٧٧، الاثنين ٩ نيسان ١٩٢٣م:٣؛ ع٦٧٩، الاثنين ١٦ نيسان ١٩٢٣م: ٢.
(٧) الهدى: ع٣٣، الأربعاء ٤ نيسان ١٩٢٣م: ١.
(٨) القبلة: ع٦٧٩، الاثنين ١٦ نيسان ١٩٢٣م: ٢.

وجرى للسلطان والملك حسين في جدّة الاستقبال المناسب[1]. كان السلطان السابق قد استلم وهو في مكة من السلطات البريطانية الرفض المؤدّب لاقامته في حيفا؛ بحجة أن السلطات لم تتخذ الإجراءات المناسبة لإقامته في فلسطين، الأمر الذي دفع السلطان إلى إبلاغ الملك حسين ضرورة مغادرته مكة إلى جدة فوراً دون أن يُحدد المكان المتجه اليه[2].

امتعض الملك حسين من مغادرة السلطان الحجاز في أول أيام شهر رمضان، ولكن كثافة الحملة الإعلامية، ضدّ السلطان والملك حسين وتلقيبه بالخليفة جعلت موقفه من مغادرة السلطان غير محدد[3]، وأبدى الحسين للسلطات البريطانية تحفظه على مغادرة السلطان الحجاز، في شهر رمضان، بحجة التقائه بعائلته وترك موسم الحج[4]. وتوقّع القنصل البريطاني أن السلطان سيمكث في الحجاز إلى أن ينتهي موسم الحج ويُقابل آلاف المسلمين خلاله[5].

ويُشير التقرير البريطاني إلى أن صحة السلطان قد بدت سيئة، وأن السلطان قد صرّح للقنصل البريطاني بتاريخ ١٩ نيسان ١٩٢٣م، انزعاجه لعدم إمكانية إقامته في حيفا، وكانت رغبته تتمثّل في الإقامة ببلد مسلم يقع تحت الحماية البريطانية[6]. وخلال إقامة السلطان في جدّة من ١٨ نيسان وحتى ٢ أيار ١٩٢٣م، لم يُحدد مكان إقامته المُستقبلي، ولم يحضر صلاة الجمعة يوم ٢٧ نيسان[7].

---

(١) القبلة: ع٦٨٠، الخميس ١٩ نيسان ١٩٢٣م: ١.

(٢) تقرير: ١ – ٣٠ نيسان ١٩٢٣م و Jeddah Diaries, p119.

(٣) Ibid.

(٤) Ibid, p120.

(٥) Ibid.

(٦) Ibid, p119.

(٧) Ibid, p120.

أذاع السلطان وحيد الدين، قبيل مغادرته الحجاز، منشوراً على العالم الإسلامي؛ جاء فيه عَرْض وضْع تركيا خلال الحرب العالمية، وظروف توليه الخلافة وسيطرة الاتحاديين على الدولة، ودفاع السلطان عن نفسه فيما حدث في تركيا بين سنتي ١٩١٨ - ١٩٢٢م، وإلقاء اللوم على مصطفى كمال، وتحدّث في النهاية عن الخلافة وسعي مصطفى كمال للقضاء عليها، وختم المنشور بشكر جلالة ملك الحجاز على ضيافته وأهله في البلاد المقدسة[١].

وقيل إن هذا المنشور لم يوافق عليه الحسين، وقيل أيضاً إن الحسين - بالتعاون مع شيخ الإسلام السابق في تركيا مصطفى صبري - هو الذي وضع هذا المنشور وكان المنشور قد سُحِب من التداول في الحجاز بعد إصداره بوقت قصير. ويَذكر التقرير البريطاني أن الملك حسين كان يأمل من السلطات البريطانية أن تساعده على إقامة اتحاد الولايات العربية، ويحتفظ لنفسه بـ «المنصب البابوي» لمكة والمدينة، بالإضافة إلى فرض سيطرته على شبه الجزيرة العربية، وفي مثل هذه الحالة؛ فإن الخلافة العربية لن يمكن مقاومتها، وأضاف؛ ومن الممكن تحقيق ذلك[٢].

وغادر السلطان وحاشيته جدة في ٢ رمضان ١٣٤١هـ/٢ أيار ١٩٢٣م، قاصداً سويسرا ماراً بمصر وذلك «لتبديل الهواء»، وقالت القبلة أن السلطان ينوي العودة إلى بلد إسلامي، وجرت مراسيم وداع حافلة للسلطان بحضور الملك حسين[٣]. ويبدو أنه كان لدى السلطان رغبة في الطلب من الحكومة البريطانية السفر إلى قبرص، ولكنه فجأة قرر السفر إلى سويسرا. وسلّم السلطان قبيل

(١) انظر نص المنشور: نصيف، ماضي الحجاز وحاضره: ٧٧ - ٨٥؛ الهدى: ع٧٢، السبت ١٩ أيار ١٩٢٣م: ٥؛ وانظر: Jeddah Diaries, Op. cit

(٢) Jeddah Diaries, p 120.

(٣) القبلة: ع ٦٨٤، الخميس ٣ أيار ١٩٢٣م: ١.

مغادرة الحجاز إلى الملك حسين إقراراً موقّعاً منه، جاء فيه أن قيام فخري باشا بنقل الكنوز (علامات) من قبر النبي (عليه السلام) في المدينة إلى الآستانة تمّ دون أمر منه لا كسلطان ولا كخليفة. وعلّق التقرير البريطاني على ذلك بقوله: ويمكن الاستفادة من هذه الوثيقة لتفنيد ادّعاء المبعوثين الأتراك في لوزان بأن نقل هذه الكنوز هو من الأمور التي تمسّ حقوق وامتيازات الخليفة[1]. وأضاف تقرير شهر آب ١٩٢٣م، أن الملك حسين استاء كثيراً عندما علم بتوقيع معاهدة السلام مع تركيا، وأرسل احتجاجاً إلى الوكالة البريطانية في جدّة يطلب فيه إرسال برقية إلى لندن للاحتجاج على توقيع سلام - مع تركيا - لا يتضمن أية إشارة إلى إعادة الكنوز (العلامات المقدسة) التي أُخذت من قبر النبي خلال الحرب[2].

وقيل إنّ الملك حسين ضغط على السلطان وحيد الدين، ليتنازل له عن الخلافة، ولكنه رفض وأصرّ على المطالبة باسترجاعها لنفسه، وادعى أنه يشعر بألم في أسنانه ليغادر الحجاز[3]. وقيل أيضاً كان سبب سفر السلطان المخلوع من الحجاز؛ خلافاً وقع بينه وبين الملك حسين، وأن الحسين لم يُودّعه بالترحيب الذي استقبله به[4]. وذُكر قبل سفره أن مراسيم وداعه ستكون غير علنية[5]. ولكن ذلك لم يحدث.

ويُذكر أن الحسين اعترض على خطيب الجمعة في المسجد الحرام - سنة ١٩٢٣م - عندما أراد أن يدعو لجلالة الملك؛ فقاطعه الملك بيده قائلا: «أُدع للمسلمين أدع لهم بالخير»[6]. وسُئل الملك حسين عن رأيه في الكماليين -

---

(١) تقرير من ١ - ٢٩ أيار ١٩٢٣م, Jeddah Diaries, p 127.

(٢) تقرير من ٣٠ تموز - ٢٩ آب ١٩٢٣م و Jeddah Diaries, p 147.

(٣) كامل خله، التطور السياسي لشرق الأردن: ١٣٨؛ أنيس صايغ، الهاشميون والثورة: ٢٣٨.

(٤) حسين نصيف، ماضي الحجاز وحاضره: ٧.

(٥) تقرير من ١ - ٣١ آذار ١٩٢٣م. Jeddah Diaries, p 113.

(٦) عبد العزيز صبري، تذكار الحجاز: ٨٠.

١٩٢٣م - وما ألحقوه بالخلافة، فمدحهم لما قاموا به لأجل بلادهم، وأضاف:«ولكنهم لم يحسنوا عملاً بعد خلع الخليفة السابق في حرمان الخليفة الذي بايعوه من حقوقه الشرعية، حقوق الخلافة. ومع ذلك فأنا أقسم بالله الكريم وبيته المحرم على أن لا مطمع لي فيها ولا لأحد من أولادي البتّة، وأنا أوّل من يمد يده بالبيعة لمن يُجمع المسلمون على مبايعته. ولكن الذي يهمنّي كما يهمّ كلّ مسلم غيور على مجد أسلافه القديم أنْ أرى الدولة الإسلامية على مكانتها الأولى من العزّة والمنعة،...»[1].

ويُذكر أن الأمير عبد الله بن الحسين كان يرى في فصل السلطنة عن الخلافة فرصة لجعل والده الملك حسين خليفة، معتمداً على أن تجريد الخليفة العثماني الجديد (عبد المجيد) من السلطة مخالف للإسلام. وأن هناك بريق أمل لتقارب جديد بين الحسين وبريطانيا[2]. ولقَّب الأمير عبد الله والده، في خطاب ألقاه في ١٥ أيار ١٩٢٣م بمناسبة إعلان استقلال شرق الأردن، بلقب:«جلالة أمير المؤمنين مولانا الحسين بن علي»[3]. وأيد مواطنو شرقي الأردن موقف الملك حسين من المحمل المصري، في برقية رفعوها إلى سمو الأمير عبد الله بن الحسين جاء فيها:«نرفع شكرنا لجلالة ملك العرب مولانا السلطان حسين»[4]. وجاء في خطاب الحكومة (شرق الأردن) الذي ألقاه محمد الشريقي، أمام الملك فيصل ضيف شرق الاردن تلقيب الملك حسين بـ:«مولانا ولي النعم أمير المؤمنين»[5].

---

(١) عبد العزيز صبري، تذكار الحجاز: ٨٩.
(٢) سعيد: أسرار الثورة العربية، ٣٥٧.
(٣) عبد الله، الآثار الكاملة: ١٧٢: جريدة الشرق العربي (عمان)، ع١، الاثنين ٢٨ أيار ١٩٢٣م: ٢ - ٣؛ الف باء: ع ٨٢٦، الاربعاء ٣٠ أيار ١٩٢٣م: ٢.
(٤) الشرق العربي: ع ١٠، الاثنين ٣٠ تموز ١٩٢٣م: ٢؛ وانظر كذلك: ع١١، الاثنين ٦ آب ١٩٢٣م: ٣.
(٥) الشرق العربي: ع١١: ١.

الحسين وإعلان الجمهورية التركية (٣٠ تشرين الأول ١٩٢٣م):

نقلت الجرائد خبر إعلان الجمهورية التركية الذي تمّ في ٣٠ تشرين الأول ١٩٢٣م، وتمّ بموجبه تنصيب مصطفى كمال رئيساً للجمهورية التركية الجديدة[١]. وانتشرت إشاعة على أثر ذلك باستقالة الخليفة، وأنها فرصة لتركيا لاستشارة المسلمين في انتخاب خليفة جديد، وعلّقت القبلة على ذلك بقولها:«لا نجد وجهاً للبحث في أساس تلقيب سلاطين آل عثمان بذلك اللقب حتى نبحث في أسباب استقالة مولانا عبد المجيد». وأكّدت القبلة من جديد أن الحجاز لا يُخالف إجماع المسلمين على الخليفة الذي ينتخبوه وفقاً لحيازة الشروط التي أقرها الشرع الإسلامي، وكون الحجاز لا يخرج عن اتفاق كلمة المسلمين في هذا الأمر[٢].

واتسعت شقّة الخلاف في تركيا حول الخلافة والخليفة، بعد إعلان الجمهورية، وبرزت الدعوة إلى خلافة شخص غير تركي، يتنازل عن السلطة، مع مخاوف رفض الأتراك لذلك. بالإضافة إلى رفض المسلمين أن تبقى الخلافة على هذا الشكل. واستمر الخلاف والنقاش في هذه الأمور بين الاتحاديين والكماليين. وعلّقت القبلة على ذلك بأن مركز الخليفة في العالم الإسلامي أصبح في غاية الضعف بسبب خروج الخلافة عن قواعدها الأساسية، والتزمت القبلة الصمت حول ما انتشر من ترشيح ثلاثة أشخاص من العالم الإسلامي – من بينهم الملك حسين – لهذا المنصب[٣].

---

(١) القبلة: ع ٧٣٤، الاثنين ٥ تشرين الثاني ١٩٢٣م: ٢؛ البيان: ع٤٣٩، الخميس ١ تشرين الثاني ١٩٢٣م: ١.

(٢) القبلة: ع٧٣٦، الاثنين ١٢ تشرين الثاني ١٩٢٣م: ٣.

(٣) القبلة: ع ٧٤٠، الاثنين ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٣م: ١ – ٢.

وأعلن المجلس الوطني التركي أن مسألة تعيين الخليفة من حقّه وحدَه، وأن الخلافة غير قابلة للانفصال عن الجمهورية التركية، التي تستمد قوتها من الخلافة، وأضاف أن الجمهورية التركية ليس لها دخل في امور المسلمين الآخرين[1]. وأعلنت الجرائد أن الخلافة اصبحت عرضة للخلاف، وانقسمت الجرائد (الصحافة) التركية بين معارض لها (جريدة أقشام)، ومؤيد لها ومُطالب باعطائها إلى دولة غير تركية، ومستنكر لما حدث، ومشير إلى طمع مصطفى كمال في الخلافة (جريدة توحيد أفكار). وطالبت الجرائد العربية، في ضوء هذا الانقسام، بحق العرب في الخلافة الإسلامية كونهم أصحابها الشرعيين[2].

وبرزت أسماء ثلاثة أشخاص، يستلمون ثلاث إمارات إسلامية، يرون في أنفسهم أهلية لهذا المنصب، وهم: أمير أفغانستان، وملك الحجاز، وإمام اليمن. وعلّقت إحدى الجرائد على ذلك بقولها إن الأولين (أمير أفغانستان وملك الحجاز)، لم يُظهرا حتى الآن رغبة في الخلافة، ولم يدّعياها حرصاً على الوحدة الإسلامية، بينما الثاني (ملك الحجاز) أعلن أنه ينزل على إجماع المسلمين في هذا الرأي، وكان الثالث (الإمام يحيى) يُطالب بها، وقيل إن الإمام يحيى اشترط على أمين الريحاني مبعوث الاتحاد العربي من الحسين، مبايعة الحسين له بالإمامة، مقابل اعتراف الإمام بملكية الحسين على العرب، ولكن الحسين رفض[3].

وردّت القبلة على أقوال الجرائد المختلفة في مسألة الخلافة؛ بإظهار الأسف والامتعاض من التلاعب بمقام الخلافة الإسلامية، وجعله عرضة لحديث أصحاب الآراء المختلفة ومن بينهم الجهلاء بالأسس التي يقوم عليها مقام الخلافة[4].

---

(١) القبلة: ع ٧٤١، الخميس ٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٣م: ٣.
(٢) القبلة: ع ٧٤٤، الاثنين ١٠ كانون الأول ١٩٢٣م: ١.
(٣) القبلة: ع ٧٤٤: ٢.
(٤) المرجع نفسه.

صدى فصل السلطنة عن الخلافة سنة ١٩٢٢م:

تناقلت الجرائد والمجلات في العالم أخبار تركيا باهتمامات متباينة، وكذلك تعاملت مع الحدث البارز والمفاجىء الذي تمثّل في فصل السلطنة عن الخلافة، وتسجيل بعض ردود الفعل حول هذا الحدث، وهو يُمثل ما كان يعاني منه العالم الإسلامي عامة، والعربي خاصة، في تلك الفترة، من التباين والتباعد في وجهات النظر والمواقف. وتعتبر الجرائد والمجلات المعاصرة لذلك الحدث، إحدى المصادر الرئيسية، لتتبع تطورات الأحداث ونتائجها، وذلك بسبب افتقار أغلب المؤلفات المعاصرة والحديثة إلى تسجيل المواقف المختلفة من ذلك الحدث.

تناولت المصادر العربية أخبار تركيا حول السلطنة والخلافة والتي تمثلت بعزل السلطان وحيد الدين والمناداة بالأمير عبد المجيد خليفة ومبايعته بذلك، وأشارت إلى أن الأتراك لم يقلدوه سيف السلطان عثمان قاصدين أن يختاروا غيره للسلطة، وقالت إنه تمّ فصل السلطنة عن الخليفة الجديد ومنحها إلى المجلس الوطني التركي لتكون له الكلمة العليا في البلاد[١]. وذُكِرَ أن مهام الخليفة أصبحت تقتصر على الشكليات، دون وضوح مكانته في العالم الإسلامي وتركيا. وأصدر الخليفة المُنتخب بياناً إلى العالم الإسلامي - تناقلته الجرائد - أبدى فيه سروره لاختياره خليفة من أعضاء المجلس الوطني الكبير، وأنكر فيه سلوك السلطان السابق تجاه الحكومة التركية الجديدة[٢]، وكان مندوب حكومة أنقرة إلى الآستانة قد أكّد احترام سكان الأناضول لشخص الخليفة، وأن ذلك يعني قرب اتفاق السلطان وحكومة أنقرة[٣].

---

(١) مجلة العرفان: (١٩٢٢م) م٨ ج٢: ١٥٨، مجلة المقتطف (مصر) كانون الأول ١٩٢٢، م ٦١ ج٥: ٥٠١؛ البيان: ع ١٣٠١، الثلاثاء ١ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ٤؛ مصطفى: ٣١٢.
(٢) البيان: المرجع نفسه؛ مصطفى: ٣١٢.
(٣) البشير: ع ٢٩٣٥، السبت ٤ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ١.

واستُقبلت أخبار فصل السلطنة عن الخلافة، في العالم الإسلامي، بدهشة وقلق كبير، ولكن بقبول عام[1]. وتضاربت الآراء في البيعة للخليفة الجديد عبد المجيد، وبايعته أغلب الأمم الإسلامية[2]. وكانت ردّة الفعل المباشرة انقسام المسلمين بين مؤيد ومعارض، خاصة في الجرائد والمجلات، وفيما يلي تسجيل لبعض ردود الفعل المختلفة.

أولاً: في تركيا:

ذُكر أنّ الخليفة عبد المجيد لا يُدرك خطورة الموقف السياسي بالنسبة للخلافة، وأنه تحدّى مصطفى كمال، ووقّع البيانات التي كان يُصدرها باعتباره (خليفة رسول الله) و (خادم الحرمين الشريفين). وأن معظم النواب في تركيا - حتى إعلان الجمهورية التركية في ٣٠ تشرين أول ١٩٢٣م - يميلون إلى جعل الخليفة عبد المجيد الرئيس الرسمي للدولة. وأن معظم الأتراك لا يُحبذون الغاء الخلافة؛ بغض النظر عن اللقب الذي يتخذه رئيس الدولة التركية، طالما أنه من أصل تركي[3].

وصرح مصطفى كمال في بداية سنة ١٩٢٣م، أن الخلافة تهم جميع المسلمين، فلا تستطيع تركيا أن تقرر شيئاً في هذه المسألة دون استشارة المسلمين[4]. وتوقعت الجرائد أن مسالة الخلافة ستخضع للبحث في المجلس الوطني فيما بعد؛ خاصّة بعد صدور قانون جعل المطالبة بإعادة السلطنة إلى

---

(١) الشعبوني: ١١٩؛ Toynbee, p 53.
(٢) الخلافة وسلطة الأمة: نقل من التركية بقلم عبد الغني سني بك، مطبعة الهلال - مصر، ١٩٢٤، ص: ج، نقلاً عن الأهرام.
(٣) مصطفى: ٣١٣.
(٤) البشير: ع ٢٩٧٢، الثلاثاء ٣٠ كانون الثاني ١٩٢٣م: ١.

الخلافة خيانة عظمى، وكونها مسألة تهمّ جميع المسلمين في تركيا وخارجها[1]. وبرزت دعوة جمعية الاتحاد والترقي خلال سنة ١٩٢٣ إلى إعادة السلطنة إلى الخلافة[2].

وأحدث القرار التركي رُعباً بين المفكرين الأتراك، لأن هذا سيؤدي إلى زلزلة المركز الأدبي للخليفة لدى المسلمين[3]. وكانت الجرائد قد نقلت عن صدى فصل السلطنة عن الخلافة وما أحدثته من انقسام في تركيا خاصة بين النواب الذين برز من بينهم مَنْ دعا إلى توضيح واجبات الخليفة ووظائفه، وبرز خلاف قوي بين المحافظين على الخلافة وبين المتطرفين الذين أيدوا عمل مجلس أنقرة بفصل السلطنة[4]. وقيل في الجرائد ان كمال يسعى إلى منصب الخلافة[5].

ثانياً: في الهند:

وتناقلت الجرائد استياء المسلمين في الهند من تجريد الخليفة العثماني من سلطته الزمنية، وأن فعل الأتراك هذا سيؤدي إلى العزلة لمركزهم الأدبي لدى مسلمي العالم[6]. وأرسلت جمعية الخلافة في الهند في تشرين الثاني ١٩٢٢م، رسالة إلى عصمت باشا، اعترفوا فيها بجهود «مصطفى كمال ورجال تركيا

---

(١) البشير: ع ٣٠٦١، السبت ٢٥ آب ١٩٢٣م: ١.
(٢) البشير: ع ٣٠٩٥، الثلاثاء ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٣م: ١.
(٣) القبلة: ع ٦٣٣، الاثنين، ٦ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ٤؛ الهدى: ع ٢٣٢، السبت ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ١.
(٤) القبلة: ع ٦٥٧، الاثنين ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٣م: ١؛ البشير: ع ٢٩٣٩، الثلاثاء ١٤ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ١.
(٥) الهدى: ع ٢٣٢، السبت ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ٣.
(٦) القبلة: ع ٦٣٣، الاثنين ٦ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ٤؛ الهدى: ع ٢٣٢، السبت ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ٤.

الجديدة في سبيل القضية الإسلامية» وأعربوا في رسالتهم عن ثقتهم برجال تركيا. وقالوا في رسالتهم:«أصبح الخليفة متنازلاً فعلاً عن الخلافة منذ الساعة التي وضع فيها نفسه تحت الحماية البريطانية. وفقد من جراء ذلك احترام جميع المسلمين»[1].

وسعى الهنود المسلمون إلى التدخل المباشر في مسألة الخلافة، ورأوا أن السلطنة والخلافة يجب أن تكون في شخص واحد[2]، وأنكروا قرار تركيا بشأن الخلافة وانتخاب خليفة جديد، لأن مثل هذه الأمور من اختصاص جميع المسلمين في الأرض[3]. واستنكرت جريدة المشرق الهندية فصل السلطنة عن الخلافة، وقالت ان مصطفى كمال بعمله هذا أساء إلى نفسه وسمعته[4].

ثالثاً: في أفغانستان:

وجاء على لسان سفير أفغانستان في لوندرة (لندن) أن مسألة خلع السلطان هي مسألة تركية محضة، ولكن مسألة الخلافة مسألة إسلامية؛ فمن واجب الكماليين أن يستشيروا نواب الشعوب الإسلامية للبحث في أمر الخليفة، وطلب أن يكون الاجتماع في أنقرة لهذا الموضوع[5]. وأنكر سفير الأفغان في لندن قبول الأفغان للخلافة على هذا الشكل[6].

---

(١) الأهرام: الاثنين، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ٣؛ البيان: ع ١٣١٦، السبت ٣٠ كانون الأول ١٩٢٢م: ٤.

(٢) البشير: ع ٩٣٩، الثلاثاء ١٤ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ١؛ ألف باء: ع ٦٧٤، الأحد ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ١؛ الهدى: ع ٢٥٦، الثلاثاء ٢٦ كانون الأول ١٩٢٢م: ١.

(٣) البشير: ع ٢٩٤٩، الخميس ٧ كانون الأول ١٩٢٢م: ٢؛ ألف باء: ع ٦٨٣، الجمعة ٨ كانون الأول ١٩٢٢م: ٢.

(٤) القبلة: ع ٦٥٦، الخميس ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٣م: ١.

(٥) ألف باء: ع ٦٧٢، الجمعة ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ١ – ٢.

(٦) القبلة: ع ٦٥١، الاثنين ٨ كانون الثاني ١٩٢٣م: ٢ – ٣.

سادساً: في سوريا ولبنان:

قالت جريدة ألف باء، على أثر التجاء السلطان المخلوع إلى بريطانيا إن الخليفة الذي يسيطر دينياً على أربعمائة مليون مسلم أصبح تحت حماية ابناء التايمز (بريطانيا). وصورت الجريدة الأثر السيء الذي أحدثه فعل الكماليين لدى العالم الإسلامي، وقالت: إن وظيفة الخليفة الجديد - عبد المجيد - الذي عينه الكماليون لم تعد تتجاوز حدود الجوامع، وأصبح الخليفة دون رئيس المجلس الوطني في الأمر والنهي، واستنكرت الجرائد العربية والإسلامية ذلك، واستنكرت خطبة مصطفى كمال حول الخلافة والسلطنة وقالت إنها متناقضة[1].

وأيّدت جريدة ألف باء الرأي القائل بعدم رضى العرب بخليفة تركي، كون الأتراك الحاليين غير مهتمين بمسألة الخلافة، وبذلك أتاحت تركيا المجال لبعض ملوك المسلمين المنحدرين من صُلب النبي عليه السلام للمطالبة بحقهم في الخلافة وفق إجماع المسلمين عليه، على أن يكون من قريش كما جاء في الحديث النبوي[2].

وأرسل المسلمون - في سوريا - يُبايعون الخليفة الجديد عبد المجيد، حيث بايعه أساتذة مدرسة دار العلوم في دمشق[3]، واعترض مفتي بيروت على قبول الخلافة على هذا الشكل[4].

خامساً: في العراق:

جاء في حديث لجعفر باشا العسكري حول موقف أهل العراق من الخلافة

---

(١) الف باء: ع ٦٧٤، الأحد ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ١.
(٢) المرجع نفسه: ٢؛ ونسبت الهدى مثل ذلك الرأي إلى شريف مكة الملك حسين، انظر: الهدى: ع ٢٣٢، السبت ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ٣.
(٣) الف باء: ع ٧٠١، ٢٩ كانون الأول ١٩٢٢م: ٣.
(٤) الكرمل: ع ٨٧١، الاربعاء ٢ كانون الأول ١٩٢٢م: ٣.

قوله: الخلافة تهمّ جميع المسلمين، وأنه لو قَدَّر الأتراك عواطف المسلمين نحو الخلافة لما أقدموا على ما أقدموا عليه، فالخلافة بالنسبة للعراقيين موضوع دقيق لا يجب الخوض فيه إلّا بعد أخذ رأي المسلمين كافة في العالم[١].

سادساً: في فلسطين:

انتدب المجلس الإسلامي الأعلى في القدس عبد اللطيف بك صلاح، أحد أعضائه، للسفر إلى الآستانة لتهنئة الخليفة الجديد بالخلافة، ولطلب مساعدته في عمارة المسجد الأقصى، واعترضت جريدة الكرمل على البيعة لأنها لا تُمثل أغلب الفلسطينيين، وخاصة أن العرب بدأوا منذ فصل السلطنة عن الخلافة يميلون إلى استرداد حقهم في الخلافة عملاً بحديث «الخلافة في قريش»، هذا بالإضافة إلى أن إسعاف النشاشيبي خطب قبل سنتين في جمهور من أهل فلسطين، في الحرم الشريف، وطلب البيعة لصاحب الجلالة الهاشمية بالخلافة فبايعوه[٢].

سابعاً: في شرقي الأردن:

دعت جريدة الشرق العربي - الجريدة الرسمية لحكومة شرقي الأردن - العرب إلى التدخُّل في قضية الخلافة، وعدم قبولها بالشكل التي هي عليه الآن في تركيا، لأن للخلافة الإسلامية علاقة كبرى بالعرب، وخاصة قريش، ودعت الجريدة إلى عقد مؤتمر إسلامي في مكة برعاية جلالة الملك حسين حفيد الرسول لبحث مسألة الخلافة الإسلامية ومقرراتها[٣].

---

(١) الف باء: ع ٦٨٢، الأربعاء ٦ كانون الأول ١٩٢٢م: ٢.
(٢) الكرمل: ع ٩٤٩، الاربعاء ٣ تشرين الأول ١٩٢٣م: ١ - ٢.
(٣) محمد الشريقي: الشرق العربي ع ١٤، ٢٧ آب ١٩٢٣م: ٢.

ثامناً: في ليبيا:

أشار السيد السنوسي الأكبر في أيلول ١٩٢٣م، خلال خطاب له في أنقرة، ضرورة اقتداء ليبيا بتركيا وتحريرها من المستعمرين. وآزر السنوسي الخليفة الجديد عبد المجيد، وقال: «ما دامت الخلافة في يد آل عثمان فإن المسلمين كلهم يعترفون بها» وأضاف ذاكراً جلالة الملك حسين «نعم إن الملك حسين من أحفاد النبي عليه السلام، ولكنّه قام بأعمال لا تليق بأحد أفراد هذه الأُسرة الطاهرة، لذلك لا يؤيده سوى بعض أنصاره وصنائعه إذا خطر على باله أن يُطالب بالخلافة». وأضاف: «وإني اعتقد اعتقاداً تاماً بأن نزع السلطة المدنية من يد الخليفة قد عزّز نفوذه في العالم الإسلامي؛ لأنه لم يعد خاصاً بأمّة واحدة بل صار ملكاً مشتركاً للمسلمين كلّهم»[1]

تاسعاً: في مصر:

أنكر الشيخ رشيد رضا صاحب مجلة المنار، فعل الكماليين بالخلافة، وجعْلِها سلطة روحية مجردة وقال: «وهي بدعة جديدة من الجهتين الايجابية والسلبية، لم يرم إلى مثلها أحد من مبتدعة المسلمين إلّا الباطنية»، ومع ذلك فقد نصح الشيخ رضا المسلمين بتأييد الترك وأن لا يجعل المسلمون خطأهم – الترك – في مسألة الخلافة سبباً في إضعافهم أمام الحلفاء، وأن يتم تأجيل الردّ على فعلهم حتى يتم لهم الصلح والاستقلال عن النفوذ الأجنبي[2].

ونشرت الجرائد المصرية المقالات العديدة حول الانقلاب التركي الأخير. منها ما جاء في مقال لطه حسين: إن هذا الشكل من النظام أو الحكم المتمثل

---

(١) الأهرام: ع ١٤١٦٣، الجمعة ٢٨ أيلول ١٩٢٣م: ١.

(٢) المنار: م٢٣ ج٩: ٧١٧ – ٧١٨.

بإيجاد سلطتين دينية ومدنية في دولة الخلافة الإسلامية لم يعتد عليه المسلمون في تاريخهم، وان الخلافة إذا ما أصبحت على هذا الشكل، أي روحية فقط وليست سياسية؛ فليس هناك ما يمنع أن يعود الأمر في الخلافة إلى الشورى بين المسلمين كما كان في السابق، وأن يكون الخليفة عربياً او فارسياً حسب الانتخاب الإسلامي الشوري، بما أن الخلافة التركية الآن لا تمتلك القوة في العالم الإسلامي. إذاً لا بد من هيئة إسلامية منظمة تنتخب الخليفة كلما خلا منصبه، وأن تكون الهيئة تمثل البلاد تمثيلاً دينياً[1].

وجاء في المقطّم المصرية أن ما حدث في تركيا من نقل حكومة أنقرة السلطة من السلطان إلى الشعب وفقاً لما جاء في دستور حكومة أنقرة لسنة ١٩٢٠م، واعتبار المجلس الوطني هو ممثل الشعب، كان بداية الأمر الذي انتهى بسحب السلطة الزمنية من السلطان. والأهم من هذا هي مسألة الخلافة التي سيتولّاها ولي العهد دون سلطنة. وتعرضت في مقال آخر للموضوع ذاته وقالت: إن فصل السلطنة عن الخلافة مستحدث في الشرع الإسلامي، وبعد ذلك تعرّضت لمسألة الخلافة، التي تهمّ جميع المسلمين تاركةً الأمر إلى صدى ما حدث في تركيا لدى المسلمين. ونشرت المقطّم استياء الأتراك أنفسهم من فعلة الوطنيين في الخلافة، وقالت: إن ذلك سيؤدي إلى فقدان شعبيتهم لدى مسلمي الهند الذين أيدوا الحركة الوطنية في تركيا منذ بدايتها، وإنهم بفعلتهم تلك سيقودون الأتراك والمسلمين إلى الانقسام[2].

وصرّح مندوب مصر لمؤتمر الصلح في لوزان أن الأتراك مصيبون في خلع السلطان، وأن مشكلة الخلافة هي: تحريرها من الأجانب غير المسلمين، وأمورها الأخرى تخصُّ المسلمين وحدهم[3].

---

(١) القبلة: ع ٦٣٦، ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ٢؛ نقلاً عن جريدة السياسة المصرية، عدد٦.
(٢) المرجع نفسه، ٣ - ٤.
(٣) البيان: ع ١٢٩٨، الثلاثاء ١٤ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ١.

وأيّد محمد لبيب البتنوني في مقال له بعنوان «الخلافة والسلطان» عمل الكماليين، واستعرض في مقالة سيرة الخلافة الإسلامية ثم قال:«إذا عرفنا ذلك كله وخشينا الفتنة نبذنا كل اعتراض يُعترض به على قرار مجلس أنقرة؛ لأنها أكبر حكومة إسلامية يُمكنها أن تُدافع عن مركز الخلافة وتاجها وكرامتها، ومددنا يدنا بالمبايعة للخليفة عبد المجيد خان حفظه الله. وما دام الخليفة رضي لنفسه بالخلافة وحسب، ورضي بأن تكون السلطة الزمنية في يد المجلس القائم بها الآن، ذلك المجلس الذي برهن للعالم كله بعد نظره وأصالة رأيه وجهاده واجتهاده في مصلحة بلاده، فلا بُد ان نعتبر هذا إقرار مبايعة منه له بذلك»، وأضاف البتنوني:«ومن هنا نرى أن الخليفة إنما هو فرد من أفراد المسلمين له ما لهم وعليه ما عليهم»[1].

وبحثت الأهرام في مسألة الخلافة الإسلامية، وأنها ليست كالبابوية، وأن ما حدث في تركيا من الانقسام بين حكومتي الآستانة وأنقرة، وأدى بالتالي إلى فقدان السلطان لسلطته، وعلّقت الأهرام على ذلك، بقولها ان الأنظمة والقوانين التي توضع الآن لا نستطيع الحكم عليها مباشرة، ولكن بعد التجربة وزوال نشوة الانتصار عن الذين وضعوا هذا القانون يتضح كله بعد عقد الصلح مع الحلفاء[2]. وجاء في الأهرام أيضاً حديث حول الفرق بين الخلافة والبابوية، وأن الخلافة متمثلة في ناحيتين دينية ودنيوية لا فصل بينهما. وقال كاتب المقال: إن ما حدث في تركيا ليس من الإسلام[3].

وجاء في جريدة اللطائف المصرية، عن صدى الانقلاب التركي في العالم

---

(١) الأهرام: ع ١٣٩٠٨، الثلاثاء ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ١.
(٢) القبلة: ع ٦٣٦، مرجع سابق، ص٤ نقلاً عن الأهرام ع ١٣٨٨٩.
(٣) القبلة: ع ٦٣٧، الاثنين ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢م: ٤.

الإسلامي، أن المسلمين ذهلوا، وانقسمت الجرائد الإسلامية في مصر حول الانقلاب التركي، واعترض أمين الرافعي، رئيس تحرير جريدة الأخبار المصرية على فعلة الكماليين[1].

وهاجمت المقطم ما سعى إليه أحد المصريين من تبرير لعمل مصطفى كمال المتمثل في فصل السلطنة عن الخلافة وقوله: إن هذا الأمر ليس حديثاً على المسلمين. وانكرت المقطم معظم ما جاء به حول هذا الموضوع[2].

ونشرت القبلة نقلاً عن الأهرام حول انقسام الناس في تركيا إلى رأيين في موقفهم من الخلافة، وذَكَرت الأهرام أن شعبية مصطفى كمال انخفضت بسبب فصل السلطنة عن الخلافة، وتعرض الكماليون للخليفة في صحافتهم. وأن ذلك كله أدى إلى تقوية نفوذ المسلمين الذين ينتمون إلى شريف مكة الملك حسين[3]. وكتب محب الدين الخطيب مقالاً في الأهرام تعرض فيه لتطور الخلافة العثمانية عبر التاريخ، وضعفها بعد خلع السلطان وحيد الدين، وكونها بحاجة إلى إعادة إصلاح لم يأت الوقت المناسب له. ولكن ذلك لا يعني القيام بفصلها عن السلطنة وأنها بذلك محكوم عليها بالفشل[4].

وبعثت جمعية تضامن العلماء غير المدرسين بمصر كتاباً إلى مصطفى كمال يُعلنون فيه ولاءهم للخليفة الأعظم، عملاً بالواجب الديني، مادحين كمال وانتصاراته لأجل الإسلام والمسلمين[5]. وعلّقت جريدة اللواء المصرية على انتخاب عبد المجيد خليفة بأنه عمل يقضي على الدسائس البريطانية،

---

(١) المرجع نفسه: ٤١ نقلاً عن اللطائف المصرية ع ٤٠٥.
(٢) القبلة: ع ٦٣٧: ٤.
(٣) القبلة: ع ٦٤١، الاثنين ٤ كانون الأول ١٩٢٢: ٣ - ٤.
(٤) القبلة: ع ٦٤٣، الاثنين ١١ كانون الأول ١٩٢٢: ٣ - ٤.
(٥) البيان: ع ١٣٠٧، الخميس ٧ كانون الأول ١٩٢٢: ٤.

واعتبرت فرار السلطان محمد السادس وحمايته من بريطانيا وصمة عار، وقالت: إن هذا الخليفة الذي كان آلة بيد الأعداء لا يستحق الخلافة، وأيّدت الجريدة فعل الجمعية الوطنية بالخلافة[1].

عاشراً: موقف الحلفاء:

ونُقل عن جريدة (الديلي اكسبرس) البريطانية، بأن بريطانيا لا يمكنها الإدعاء بأن لها علاقة بمسألة خلع السلطان، لأن الأمر يخص تركيا، على الرغم من سوء تأثير الحط من مقام الخلافة في البلاد الإسلامية التي تحكمها بريطانيا، ودعت الجريدة الحلفاء وبريطانيا إلى الاعتراف بحكومة انقرة صاحبة السلطة الوحيدة[2]. وكانت فرنسا وبريطانيا تعتبر قيام كمال بفصل السلطنة عن الخلافة خطأً كبيراً، وأنه بذلك فتح المجال أمام ملوك المسلمين للمطالبة بحقهم فيها[3].

وقام معتمدو دول الحلفاء في الآستانة والدول المحايدة، بتهنئة الخليفة الجديد بهذا المنصب[4]، وذُكر أن البلاشفة والألمان كانوا وراء ما حدث للخلافة في تركيا لجعل الخليفة آلة في يد مصطفى كمال[5].

واعترض معظم مسلمي العالم «خارج العالم الإسلامي» على تجريد الخلافة من سلطتها[6]، واستنكرت جريدة البيان حماية بريطانية للخليفة المخلوع، ومحاولة استغلاله لصالحها[7]. ونشرت البيان مقالاً لأحد العرب في أمريكا يؤيد

---

(١) البيان: ع ١٣١٦، السبت ٣٠ كانون الأول ١٩٢٢: ٥؛ نقلاً عن اللواء المصرية.
(٢) الف باء: ع ٦٧٢، الجمعة ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٢: ١.
(٣) البشير: ع ٢٩٣٩، الثلاثاء، ١٤ تشرين الثاني ١٩٢٢: ١.
(٤) الهدى: ع ٢٣٤، الثلاثاء ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٢: ٢.
(٥) القبلة: ع ٦٤٣، الاثنين، ١١ كانون الأول ١٩٢٢: ٤.
(٦) الف باء: ع ٦٧٦، الاربعاء ٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٢: ١؛ وانظر: ع ٦٨٢، الاربعاء ٦ كانون الأول ١٩٢٢: ١.
(٧) البيان: ع ١٣٠١، الثلاثاء ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٢: ٤.

فيه فعل مصطفى كمال والمجلس الوطني، ويدعو المسلمين إلى الإقتداء بالوطنيين الأتراك، وقال: إن الخليفة مجرد رمز ديني[(١)].

ونشر شيخ الإسلام السابق - مصطفى صبري - الذي خرج من تركيا على أثر فصل السلطنة عن الخلافة، نشر مقالاً عن الخلافة، دافع فيه عن نفسه، وتعرض فيه لفعلة الكماليين في الخلافة، وانكر عليهم ذلك وقال: إن الخليفة والسلطان مُتحدان، ولا يمكن فصلهما؛ ولذلك فإن عمل الحكومة التركية الأخير، يعني ارتدادها عن الدين[(٢)].

وقد تضاربت الآراء في البيعة للخليفة الجديد، وتباينت وجهات النظر من الناحية الدينية حول هذا الموضوع[(٣)]، ومهما يكن من أمر فقد اعترف علماء الأزهر بالخليفة الجديد، وبايعوه في كانون الأول سنة ١٩٢٢م، وتوالت بعد ذلك بيعة مسلمي الأقطار المختلفة[(٤)]؛ فبايعه مسلمو يوغسلافيا ورومانيا خلال سنة ١٩٢٣م، ولم يهتم بالبيعة للخليفة الجديد مسلمو البانيا والمسلمون في الصين الذين بعثوا بالتهاني لمصطفى كمال على انتصاراته، ولم يخوضوا في مسألة الخلافة. أما المسلمون في الحجاز والعراق وشرق الأردن وفلسطين فكانوا رعايا للهاشميين، أو كانت عاطفتهم مرتبطة بالمسألة الهاشمية؛ لذلك كان موقفهم يعتمد على الملك حسين الذي لم يعترف بخلافة عبد المجيد، ومنح اللجوء للخليفة المعزول وحيد الدين، لكنه لم يدَّعِ الخلافة لنفسه[(٥)]، وعُقِد مؤتمر

---

(١) البيان: ع ١٢٩٨، الثلاثاء ١٤ تشرين الثاني ١٩٢٢: ٢.

(٢) الأهرام: ع ١٣٩١٢، السبت ٢ كانون الأول ١٩٢٢: ١؛ الف باء: ع ٦٨٥، السبت ٩ كانون الأول ١٩٢٢م: ١؛ القبلة: ع ٦٤٥، ١٨ كانون الأول ١٩٢٢: ٢.

(٣) انظر على سبيل المثال: فلسطين: ع ٥٣٩/٨٠، ١٥ كانون الأول ١٩٢٢؛ وع ٥٤٢/٨٣، ٢٦ كانون الأول ١٩٢٢: ٢؛ الف باء ع ٦٨٣، الخميس ٧ كانون الأول ١٩٢٢: ٢.

(٤) غرايبة: أفريقيا: ص١٠/م؛ Toynbee, p53.

(٥) Ibid, p54

مشتركٌ لجمعية الخلافة وجمعية العلماء في الهند في كانون أول ١٩٢٢م، اقروا خلاله عمل الجمعية الوطنية التركية، المتضمن عزل وحيد الدين ومبايعة عبد المجيد بالخلافة بدلاً منه، ورجا المؤتمر الأتراك التمسك بالسلطة الزمنية للخليفة والحفاظ على مكانة الخليفة كما أوجبتها الشريعة الإسلامية، وعدم اتخاذ قرارات تتعلق بالخلافة دون استشارة العالم الإسلامي[١].

ولقي عمل مصطفى كمال استحساناً من الجرائد المغاربية العربية، خاصة تونس والجزائر، إذ اعتبرته تدعيماً لمركز الخلافة ولصالح المسلمين[٢]. أما المغرب وليبيا، فقد كانت اهتماماتها بهذا الحدث ضئيلة[٣].

وأدّت عملية فصل السلطنة عن الخلافة في تركيا إلى ظهور عدد من المؤلفات، التي تناولت موضوع الخلافة الإسلامية، وفصل السلطنة عن الخلافة. وظهر في الفترة الواقعة بين فصل السلطنة عن الخلافة في ١ تشرين الثاني ١٩٢٢م، وحتى قُبيل الغاء الخلافة العثمانية في ٣ آذار ١٩٢٤م، كتابين بحثا في موضوع الخلافة وتطوّراتها. وسأذكر لمحة عن كل واحد منهما.

كان من آثار فصل السلطنة عن الخلافة ظهور بعض المعارضين في البرلمان التركي، ونشر شكري باشا نائب (قرة حصار) في الجمعية الوطنية التركية، في كانون الثاني ١٩٢٣م، رسالة (كُتيباً) عن الخلافة، قال فيها ان السلطتين الدينية والزمنية لا تنقسمان في الإسلام. وشُكّلت لجنة من قبل الجمعية الوطنية للتحقيق في رسالة شكري، وحاول الوكيل العام عن الجمعية رفع الحصانة البرلمانية عنه،

---

(١) Toynbee, P 53.

(٢) الشعبوني: ١١٩ وما بعدها.

(٣) Toynbee, P 54.

إلا أنه لم ينجح[1]؛ فاتخذ المجلس الوطني الكبير قراراً في نيسان ١٩٢٣م، يُعد بموجبه كل انتقاد لفصل السلطنة عن الخلافة خيانة عظمى[2].

وكان أول الكتب التي ظهرت عقب فصل السلطنة عن الخلافة كتاب «الخلافة والإمامة العظمى» لمؤلفه الشيخ رشيد رضا - صاحب مجلة المنار المصرية، لبناني الأصل -، وظهر الكتاب في أيار سنة ١٩٢٣م. وكانت محتوياته قد نُشرت تباعاً في مجلة المنار إثر فصل السلطنة عن الخلافة، وجاء آخرها في أيّار ١٩٢٣م، ثم جمعت في كتاب مستقل[3].

واحتوى الكتاب على مواضيع عدة؛ أولها دراسة الأحكام الشرعية المتعلقة بالخلافة الإسلامية، ثم تعريف الخلافة الإسلامية، فجاء في تعريف رضا لها:«الخلافة، والإمامة العظمى، وإمارة المؤمنين، ثلاث كلمات معناها واحد، وهو رئاسة الحكومة الإسلامية الجامعة لمصالح الدين والدنيا»[4]. وجاء في دراسة الشروط المعتبرة للخليفة - شرط القُرشية، وأكدَ رضا على شرط النسب القرشي، وأتى بأحاديث عن الرسول عليه السلام، وعن الصحابة تؤكد هذا الشرط، واحتجّ رضا بقوّة حديث «الأئمة من قريش»[5].

وقال رضا: إن وحدة الإمامة (الخلافة) بوحدة الأمة، وتحدث في هذا الباب عن الحكومات الإسلامية المستقلة؛ وهي حكومات الترك والفرس والأفغان ونجد واليمن والحجاز[6]. وجاء في حديثه عن حكومة الحجاز:«فهي جديدة ولا

---

(١) غرايبة، افريقيا: ١١/م: Toynbee, p 55.

(٢) غرايبة، المرجع نفسه: Toynbee, p 56.

(٣) غرايبة، المرجع نفسه: ١٣/م.

(٤) محمد رشيد رضا، الخلافة: ١٧.

(٥) رضا، الخلافة: ٢٧ - ٣٠.

(٦) رضا: الخلافة: ٦٠.

يُعرف لها نظام ثابت، وإنما ملك الحجاز هو هنالك الحكومة، وقد بايعه أهل مكة على أنه ملك العرب، ثم بايعه آخرون من سورية وغيرها بالخلافة وإمارة المؤمنين، على عهد وجود ولده فيصل فيها قبل إعلان استقلال دمشق»[١]. وجاء في حديثه عن تركيا أنها ادعت انتقال الخلافة إليها من آخر الخلفاء العباسيين إلى السلطان سليم العثماني، وأضاف:«ويقال إن السلطان محمد وحيد الدين المخلوع ما زال يدّعي الخلافة التي آلت إليه بنظام الوراثة». وقال: إن الخليفة العباسي أصلاً لم يملك حق التنازل عن الخلافة للسلطان سليم، وإن خلافة الترك العثمانيين بالتغلب، أما عن حكومة أنقرة الجديدة وخلافتها فقال إنها:«اخترعت نوعاً جديداً من الحكومة ونوعاً آخر من الخلافة»[٢].

وضمن حديثه عن الشعوب الإسلامية، تحدث عن الشعوب العربية فقال:«فقد عزّ إلى اليوم التأليف بينها؛ فإذا يسره الله تيسر اتفاقها مع غيرها، وكان ذلك تمهيداً للإمامة العامة التي تجمع كلمتها كلها...»[٣].

وتحدّث عن أهل الحلّ والعقد، فقال: وهم«سراة الأمة وزعماؤها ورؤساؤها، الذين تثق بهم في العلوم والأعمال والمصالح التي بها قيام حياتها، وتتبعهم فيما يقرونه بشأن الديني والدنيوي منها»[٤]. وأعقب ذلك بتقسيم المسلمين إلى ثلاثة أحزاب: حزب الإصلاح الإسلامي المعتدل، وحزب المتفرنجين، وحزب حشوية الفقهاء الجامدين، وساند الشيخ رضا حزب الإصلاح، وحدد له مسارة[٥].

---

(١) رضا: الخلافة: ٦١.
(٢) المرجع نفسه: ٦٣.
(٣) المرجع نفسه: ٦٥.
(٤) المرجع نفسه: ٦٦.
(٥) المرجع نفسه: ٦٩ - ٧٥.

وجاء في حديثه عن مقاصد الناس في الخلافة، وأسباب بيعة المصريين للخليفة الجديد:«باحثت كثيراً من خواص المصريين المعممين وغير المعممين في هذه المسألة، فألفيتهم مُتفقين على أن القصد من تأييد الخلافة الجديدة التي ابتدعتها حكومة انقرة الجمهورية في الآستانة تخذيل الدولة البريطانية في دسائسها...»[١].

وجاء في حديثه عن علاقة الخلافة بالترك والعرب:«ليعلم هذا الحزب (حزب الإصلاح) أن الفوز في هذا يتوقف على التأليف بين العرب والترك، واتفاقهما عليه...»[٢]. ويصل في نهاية الأمر إلى أن كلا الشعبين بانفراد عاجز عن إحياء منصب الخلافة[٣].

وتعرّض رضا إلى موانع جعل مركز الخلافة الإسلامية في الحجاز وذكر عشرة موانع، معظمها تقوم على الإساءة إلى شخص الملك حسين، ومركزه في الجزيرة العربية خاصة، وبين العرب والمسلمين عامة[٤]. وتحدث بعدها عن موانع جعل الخلافة في بلاد الترك، ثم دعا إلى إقامة الخلافة في منطقة وسطى بين العرب والترك[٥].

وتحدث عن الاشتراع الإسلامي الذي هو الاستنباط والاجتهاد أو التشريع[٦]. وقال: ان الدولة العثمانية كانت فاسدة منذ ادعائها الخلافة، وحتى الآن حيث يحكمها أعضاء المجلس الوطني التركي[٧].

---

(١) رضا، الخلافة: ٧٥.
(٢) المرجع نفسه: ٧٧.
(٣) المرجع نفسه: ٨١.
(٤) المرجع نفسه: ٨١ - ٨٣.
(٥) المرجع نفسه: ٨٤ - ٨٥.
(٦) المرجع نفسه: ١٠١.
(٧) المرجع نفسه: ١٠٧.

وجاء في حديثه عن موقف الدول الاستعمارية من الخلافة، وخاصة بريطانيا، التي تسعى إلى منع اقامة الخلافة الإسلامية في أي مكان[1]، لأنها تعتقد أن بالخلافة الإسلامية تتجدّد حياة الإسلام وفكرة الجامعة الإسلامية[2]، وأوضح ان الخلافة الإسلامية ليست كالبابوية، وقال: ليس في الإسلام عبودية لغير الله[3] «ولا يجوز لصحيح النظر أن يخلط الخليفة عند المسلمين بما يسميه الإفرنج (كراتيك) أي سلطان إلهي، فإن ذلك عندهم هو الذي ينفرد بتلقي الشريعة عن الله، وله حق الأثرة بالتشريع، وله في رقاب الناس حق الطاعة، لا بالبيعة، وما تقتضيه من العدل وحماية الحوز، بل بمقتضى الإيمان، فليس للمؤمن ما دام مؤمناً أن يُخالفه، وإنْ اعتقد أنه عدو لدين الله..»[4]★.

وظهر الكتاب الثاني عن الخلافة في كانون الأول ١٩٢٣م، مُترجماً من التركية إلى العربية بعنوان:«الخلافة وسلطة الأمة»، لمُؤلف مجهول نقله إلى العربية عبد الغني سني بك[5]. ويُقال إنّ الكماليين اشرفوا على وضع هذا الكتاب ونَشْرِه، ليبرروا أعمالهم ضد الخلافة[6]. ويبدو من خلال مطالعة الصفحات التمهيدية من الكتاب، التي اضافها المترجم عبد الغني سني بك أنه يؤيد الكماليين في فصل السلطنة عن الخلافة، وهي مجموعة من المقالات كان قد نشرها في جريدة الأهرام. جاء فيها أن فصل السلطنة عن الخلافة، تمّ بعد فرار

---

(١) رضا، الخلافة: ١٢٤ - ١٢٦.
(٢) رضا، الخلافة: ١٢٧.
(٣) المرجع نفسه: ١٣٣ وما بعدها.
(٤) المرجع نفسه: ١٤١.
★ يمكن الاطلاع على ملخص لهذا الكتاب لدى: حسين: الاتجاهات الوطنية: ٢/ ٥١ - ٦٣؛ غرايبة: تاريخ افريقيا: ١٣ - ١٤/م.
(٥) الخلافة وسلطة الأمة: ترجمة عبد الغني سني بك: ٣، وانظر: غرايبة: افريقيا: ١٤/م، حسين: ٢/ ٦٣.
(٦) غرايبة، المرجع نفسه: حسين ٢/٦٤، المنار: م٢٤/ ج٩/ ٦٩٢.

السلطان وحيد الدين، وبعد ذلك قرر المجلس الوطني مبايعة عبد المجيد خليفة على المسلمين، وبايعه أغلب المسلمين. وتحدّث المترجم عن الفرق بين الخلافة العثمانية والخلافة الإسلامية، فقال: الخلافة العثمانية كانت اسمية وقولية، لا يتعدى نفوذها الفعلي حدود السلطنة العثمانية، وبدأ بعد ذلك يُبرر فصل السلطنة عن الخلافة، وأنها لمصلحة عامة المسلمين؛ وبالتالي يوافق عليه ويُقره[1].

وجاء الكتاب في قسمين: الأول تعرض فيه إلى الخلافة، وموقعها من الدين والمسائل المتعلقة بها، من حيث شروطها وأقسامها، والثاني جاء فيه عرض الفكرة التي من أجلها وضع الكتاب، وهي تفريق السلطنة عن الخلافة أو تقييد حقوق الخلافة.

وتضمّن الكتاب في القسم الأول مقدمة، ركزت على كون مسألة الخلافة من المسائل الفرعية، وانها مسألة دنيوية وليست من الدين، ثم قال:«خلاصة القول ان الخلافة هي من الأمور الدنيوية، اكثر كونها من الأمور الدينية، لذا ترك الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم أمرها إلى أمته ولم ينصّب خليفة له ولم يوص به حين ارتحاله ايضاً»[2].

وبدأ الكتاب في تعريف الخلافة وايضاحها؛ فأقر الكتاب أن (الإمامة) و(الحكومة) شيئ واحد. وأن الإمام كونه خلفاً للرسول عليه السلام سُمّي (خليفة)، وأضاف:يجب عدم مقارنة البابا بالإمام لأن ذلك ليس من الإسلام، وقارن الإمام برئيس جمهورية أو ملك[3].

وقسّم الكتاب الخلافة قسمين:خلافة حقيقية، وخلافة صُورية، وقال ان

---

(١) الخلافة وسلطة الأمة: مقدمة المترجم وتمهيد المترجم: ١ - ٣.
(٢) الخلافة وسلطة الأمة: ٤ - ٧.
(٣) المرجع نفسه: ٨ - ١٤.

الخلافة الأموية والعباسية كانت صورية. والخلافة الحقيقية هي خلافة الخلفاء الراشدين فقط. وبحث في شروط الخلافة، واعتبرها مشكلة لصعوبة وجودها، خاصة شرط القُرشية، حيث قال:«فلم تكن هذه الشروط ولا سيما شرط القُرشية سوى أنها أوقعت الأمة الإسلامية في الإثم منذ العصور»، وقال:إذا لم تتوافر شروط الخلافة سقط وجوب تنصيب خليفة، وأن القرشية لا لزوم لها الآن[١].

وبرّر الكتاب انتقال الخلافة إلى الدولة العثمانية، واعتبر الخلافة العثمانية صورية حِكْمية - اقتضتها الحكمة -، وأعاد الكتاب التأكيد على عدم لزوم شرط القرشية، وأشار إلى جلالة ملك الحجاز الحسين بن علي بقوله:«ان الشريف حسيناً، لمّا ادعى الخلافة وأعلن أنه قُرشي وهاشمي، لم يعبأ به أحد لا في العالم الإسلامي ولا في نفس جزيرة العرب. مع أنّه لما أعلن مجلس الأمة الكبيرة إجلاس حضرة عبد المجيد على مقام الخلافة ارتفعت اصوات البيعة والإجابة من جميع أنحاء العالم الإسلامي، إن لم يكن فعلاً فقولاً»[٢]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الملك حسين حتى سنة ١٩٢٣ - لم أجد دليلاً على أنّه أعلن الخلافة أو ادّعاها لنفسه.

وتحدّث الكتاب عن كيفية اكتساب الخلافة، وبيعة الخليفة، فبرر الكتاب بيعة عبد المجيد لأنّه الأعلم والأصلح. وأضاف مقرراً أن الخلافة لا تورث، لأنها وكالة[٣]. وجاء في حديثه عن الخليفة العثماني في السابق وكونه بموجب القانون الأساسي العثماني مقدّس وغير مسؤول، وقال:إن ذلك مخالف للشريعة الإسلامية[٤].

---

(١) الخلافة وسلطة الأمة: مقدمة المترجم وتمهيد المترجم: ١٤ - ٢٢.
(٢) الخلافة وسلطة الأمة: ٢٣.
(٣) المرجع نفسه: ٢٧.
(٤) المرجع نفسه: ٣٢.

وتناول القسم الثاني من الكتاب الحديث عن «تفريق السلطنة عن الخلافة»، وهي غاية ما يُريده واضع الكتاب - كما أشرت سابقاً -. وبدأ هذا القسم بمحاولة تبرير ما فعله الكماليون بفصل السلطنة عن الخلافة فتساءل لأجل هذا الغرض، إذا وجدت حكومة عادلة يجب على الأمة تنصيب إمام؟ أم لا؟ هذا محور القسم الثاني من الكتاب[1]، كما سيتضح.

ووصل الكتاب بالتالي إلى نتيجة مفادها:«أنّ كل ما سُمِّي بـ (الخلافة) منذ عصور خلت لم يكن سوى سلطنة ذميمة وحكومة مردودة شرعاً، وأن الذين كانوا يسمّون بـ (الخلفاء) لم يكونوا غير الملوك والسلاطين، وبعد فلا معنى للتردد أصلاً في جواز تقييد حقوق السلطنة وواجباتها التي لا يعرف سلطانها سوى الظلم والاستبداد»[2]. وانتهى بالتالي إلى ما أراد وهو جواز فصل السلطنة عن الخلافة، ويقوم ذلك على قاعدتين، الأولى:قاعدة دفع الضرر، والثانية: قاعدة الوكالة الفقهية - إذا خالف شروط الوكالة - ثم أتى على حجج من التاريخ الإسلامي كانت فيها الخلافة مفصولة عن السلطنة[3]. وبناءً على تلك القاعدتين؛ فإن ما فعله السلطان (وحيد الدين) من اتخاذ الشريعة الإسلامية آلة للفساد مبرِّر لفصل السلطة عنه[4].

وقرر في الختام أنه «لامعنى للبحث في الخلافة في أيامنا، إذا أنعمنا النظر في مضامين النصوص الصريحة من جهة، ومن جهة ثانية في شروط الخلافة ...، ومسألة الخلافة في أيامنا ليست إلا من المسائل السياسية. والمجلس الوطني الكبير

---

(١) الخلافة وسلطة الأمة: ٣٨ - ٤١.
(٢) المرجع نفسه: ٥١.
(٣) المرجع نفسه: ٥٢ - ٥٤.
(٤) المرجع نفسه: ٦٠.

المِلّي، لعلمه وتقديره هذه السياسة لم يلغ مقام الخلافة بل ردها إلى شكلها الذي كانت عليه في مصر، ووضعها بحال لا تضر فيها الأمة والبلاد بتصرفاتها الاستبدادية، وأبقى السلطنة في يد الأمة التي هي صاحبتها الحقيقية، ورضي بهذا الشكل صاحب الخلافة نفسه واستصوبه، كما جرت الحال قبلاً في مصر وأجازه أكابر الفقهاء يومئذ وفي جملتهم الإمام عز الدين بن عبد السلام»[1]★.

وأعتقد رائحة إلغاء الخلافة تفوح من هذا الكتاب وخاصة من الجملة الأخيرة.

(١) الخلافة وسلطة الأمة: ٦٦.

★ انظر ملخصاً لهذا الكتاب لدى: غرايبه: تاريخ افريقيا: ١٤/م؛ محمد حسين: الاتجاهات الوطنية: ٢/ ٦٣ - ٦٩؛ المنار: م٢٤/ ج٩/ ٦٩٢ - ٦٩٧؛ وكتبت المنار نقداً لهذا الكتاب بعد ملخصها، انظر: ٦٩٨ - ٧٠٦.

الفصل الثالث

خلافة الحسين بن علي (كانون الثاني - آذار ١٩٢٤م)

خلافة الحسين بن علي (كانون الثاني - آذار ١٩٢٤م)

زيارة الملك الحسين إلى الشرق العربي (شرقي الأردن): المقدمات والظروف والأهداف:

برزت فكرة زيارة الحسين إلى الشرق العربي (شرقي الأردن) في مطلع سنة ١٩٢٣م، وجاء في جريدة الكرمل الحيفاوية - في شباط سنة ١٩٢٣م - خبرٌ حول انتشار إشاعة تقول إن الملك حسين ينوي زيارة الشرق العربي. وتمنّت الجريدة على أهل فلسطين التأكد من حقيقة هذه الزيارة وموعدها، وذلك لانتخاب جماعة من أهل البلاد للتباحث مع الملك حسين[١]. وأكدت جريدة القبلة، في آذار سنة ١٩٢٣م، صحة تلك الزيارة. وقالت إنها كانت مقررة منذ الهدنة، ولكن مشاغل جلالة الملك حالت دونها. وأضافت القبلة: إن جلالة الملك يستعد لهذا السفر في أقرب وقت[٢].

وأذاعت حكومة فلسطين في حزيران سنة ١٩٢٣م، مشروع المعاهدة البريطانية الثانية، التي عرضتها على الملك حسين، وفيها مادة تحتوي على الاعتراف بموقف اليهود في فلسطين، الذي رعته الحكومة البريطانية. فأرسل موسى كاظم الحسيني كتاباً إلى الملك حسين حول هذه المادة. فأجابه الملك في الشهر نفسه، وصرّح في جوابه عن رغبته في زيارة المنطقة، حيث قال: «وعلى كل حال فإنني بعد انتهاء أمر المعاهدة سأحضر بنفسي إلى أطراف تلك البلاد، فإذا ورد جواب لندن على مطالبي بالإيجاب استشيركم فيما يجب عمله، وأسير معكم على ما تتفقون عليه، وكونوا على ثقة بأني أنظر إلى أهل فلسطين نظري

---

(١) جريدة الكرمل (حيفا) ع ٨٨٨، الاربعاء ٢٨ شباط ١٩٢٣م: ١.

(٢) القبلة: ع ٦٧١، الاثنين ١٩ آذار ١٩٢٣م: ١.

إلى أولادي ولا أُفرق في ذلك بين مسلم ومسيحي ويهودي وطني، ومن يرجع عن الصهيونية في أطماعها البلفورية...»[1].

وأرسل الملك حسين بتاريخ ٩ آب ١٩٢٣م، كتاباً إلى رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين أمين الحسيني، تحدث فيه عن مساهمة الحجازيين والحجاج في عمارة المسجد الأقصى، وقال فيه: إنه سيرسل السيد عباس المالكي إلى فلسطين، لينقل مشاعر الملك والحجازيين تجاه فلسطين وأهلها ومقدساتها[2]. وبالفعل انتدب الملك حسين عباس المالكي لزيارة فلسطين، وعاد الوفد الفلسطيني، الذي زار الحجاز، لجمع الإعانات لعمارة المسجد الأقصى، بصحبة مندوب الملك. وأكد المالكي لوجهاء فلسطين خلال اجتماعه معهم في القدس، بتاريخ ٢٢ آب ١٩٢٣م، موقف جلالة الحسين من المعاهدة العربية البريطانية، والتعديلات التي أدخلها جلالة الملك على مشروع المعاهدة، والتي تتضمن رفض وعد بلفور، والتمسك بأرض فلسطين كاملة، ودخولها ضمن أراضي الدولة العربية الموحدة، مستنداً في ذلك إلى الوعود البريطانية[3]. وأكد مندوب الحسين رغبة جلالته بزيارة أطراف تلك البلاد سواء عُقدت المعاهدة أمْ لم تعقد، وذلك للتباحث مع أهل فلسطين فيما يرونه مناسباً في كلتا الحالتين. وأظهر أهل فلسطين خلال الاجتماع شكرهم لجلالة الحسين مواقفه تجاههم[4].

---

(١) أمين سعيد، الثورة العربية: ٣/١٧١ - ١٧٢؛ المؤلف نفسه، أسرار الثورة العربية: ٣٤٥ - ٣٥١؛ موسى، الحسين بن علي والثورة: ٢٣٦ - ٢٣٧.

(٢) فلسطين (يافا) ع: ٥٤/٦١٢، الجمعة ١٤ أيلول ١٩٢٣م: ٢؛ والكتاب مؤرخ في ٢٤ ذي الحجة ١٣٤١ هجرية، المرجع نفسه.

(٣) فلسطين: ع ٤١/٦٠٦، الجمعة ٢٤ آب ١٩٢٣م: ١، وانظر: ع٨٦/٦٤٤، الجمعة ٤ كانون الثاني ١٩٢٤م: ٢؛ أمين سعيد، الثورة العربية: ٣/١٧٣؛ المؤلف نفسه، أسرار الثورة العربية: ٣٥١ - ٣٥٢.

(٤) فلسطين: ع٦٠٦: ٣؛ وع ٦٤٤: ٢.

ودعا جلالة الحسين العرب في الجزيرة وسوريا إلى الاتحاد. وقد جاء ذلك الحديث خلال انعقاد مؤتمر الجزيرة في الحجاز، في تشرين الثاني ١٩٢٣م، وتشمل الوحدة التي نادى بها الحسين الجزيرة العربية على أنْ يعود حكامها إلى الحدود التي كانوا عليها قبل الحرب، بالإضافة إلى سوريا بما فيها فلسطين. وقال الحسين: على الجميع الانضمام إلى هذه الوحدة، ومَن يخرج عليها سيعامل معاملة الأعداء[١]. وأشار تقرير أمريكي بعد حديث جلالة الحسين عن الوحدة السابق، إلى أنباء تفيد اقتراب إقامة اتحاد عربي مؤقت - على الأقل - في القريب العاجل، ما لم تقم بريطانيا بعمل ما لمنعه[٢].

وحُدّد يوم الإثنين الموافق ١٧ كانون الأول سنة ١٩٢٣م، موعداً لبداية زيارة الحسين، والتي غايتها أن يتفقد جلالته الموانىء الشمالية الحجازية وداخلية البلاد. ومدتها ما بين الثلاثين إلى الأربعين يوما[٣]. فغادر جلالته مكة في الموعد المعلن عنه - يوم الاثنين - ووصل مساء ذلك اليوم إلى جدة. وأُعلن عن نية جلالته في السفر إلى العقبة ثم معان[٤]. ويبدو أنه حدث تعديل على تلك الخطة. وذهب جلالته قبل السفر إلى العقبة، إلى ينبع يوم الثلاثاء ١٨ كانون أول ليلاً وجرى لجلالته استقبال رسمي هناك صباح الأربعاء[٥]. وزار جلالته بعد ذلك الوجه ثم العلا؛ وذلك لأهمية موقعهما بالنسبة للخط الحجازي، وزار

---

(١) القبلة: ع ٧٣٧، الخميس ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٣م: ١ - ٢.

(٢) Documents on the History of Sa'udi Arabia, VI, 1909 - 1925, Edited by Ibrahim al - Rashid, Salisbury,. N.C. 1976, Printed in America, p 145.

(٣) القبلة: ع ٧٤٤، الاثنين ١٠ كانون الأول ١٩٢٣م: ٣؛ تقرير من ٣٠ تشرين الأول - ٣١ كانون الأول ١٩٢٣م.

Jeddah Diaries, p 184,

(٤) القبلة: ع ٧٤٦، الاثنين ١٧ كانون الأول ١٩٢٣م: ٣؛ Jeddah, Diaries, Ibid

(٥) الشرق العربي: (عمان) ع ٣٠، الاثنين ٢٤ كانون الأول ١٩٢٣م: ١؛ القبلة: ع ٧٤٩، الخميس ٢٧ كانون الأول ١٩٢٣م: ٢.

جلالته المدينة المنورة، ووصلها يوم الخميس ٢٧ كانون الأول وغادرها يوم الأحد ٣٠ كانون الأول إلى العلا[١]، ثم توجه جلالته يوم الأحد ٦ كانون الثاني ١٩٢٤م قاصداً العقبة[٢].

وجرت الاستعدادات اللازمة في شرق الأردن لاستقبال الحسين في العقبة ومعان التابعتين للحجاز آنذاك. وسافر سمو الأمير طلال وسمو الأمير شاكر من الغور إلى العقبة لهذه الغاية[٣]. وصل الملك حسين إلى العقبة يوم الأربعاء ٩ كانون الثاني ١٩٢٤م. وغادرها يوم الجمعة ١١ كانون الثاني قاصداً معان، فوصلها يوم الأحد ١٣ كانون الثاني مساءً. وجرت مراسم الاستقبال المناسبة لجلالته في معان[٤]، بحضور سمو الأمير عبد الله وسمو الأمير نايف ورئيس النظار حسن خالد باشا وموسى كاظم الحسيني، ووفود عربية كثيرة، وكانوا جميعهم في انتظاره في معان[٥].

وكان من ضمن مستقبلي جلالته في العقبة (بيك باشا) قائد الجيش البريطاني في عمان، وبقي مرافقاً لجلالته حتى معان، ثم سبقه إلى عمان؛ حيث التقى في عمان - قبيل وصول الملك إليها - مع أحد الفلسطينيين (الغاضبين)،

---

(١) القبلة: ع ٧٥٠، الاثنين ٣١ كانون الأول ١٩٢٣م: ٢. وانظر: الشرق العربي ع ٣١، الاثنين ٣١ كانون الأول ١٩٢٣م: ١.

(٢) القبلة: ع ٧٥٢، الاثنين ٧ كانون الثاني ١٩٢٤م: ٢.

(٣) الشرق العربي: ع ٣٠: ١ - ٢.

(٤) القبلة: ع ٧٥٤، الاثنين ١٤ كانون الثاني ١٩٢٤م: ٢. انظر: رحلة الملك من العقبة إلى معان.
C. S. Jarvis: Arab Command, Second Impression, London, 1943, p110.

(٥) الشرق العربي: ع ٣٢، الاثنين ٧ كانون الثاني ١٩٢٤م: ٢؛ منيب الماضي - سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين: ٢٢٤. وانظر عن وفد فلسطين.
The Palestine Weekly, English Weekly Edition of the Hebrew Daily "Doar Hayom", Published by Hassolel Ltd. Registered as a Newspaper Enterprising in its Methods and Super in the expression of its views - Sir Herbart Samuel, p 90, ١٨ كانون الثاني ١٩٢٤م

وهو مكلف بدعوة الملك حسين لزيارة القدس. فبحث بيك باشا الأمر، فيما بعد، مع الأمير عبد الله، وكانت الدعوة قد قوبلت بالرفض؛ لأن أهل فلسطين إذا زارهم الحسين سيطلبون منه حلولاً لوعد بلفور، وللوجود الفرنسي في سوريا، وسيكون الوضع محرجاً للملك وللحكومة البريطانية في فلسطين، لذلك تم الإتفاق على أن الملك لن يجتاز حدود نهر الأردن[١]، كما سيتضح لاحقاً.

ثم غادر الملك حسين معان يوم الخميس ١٧ كانون الثاني، قاصداً عمان، حيث وصلها يوم الجمعة ١٨ كانون الثاني. وجرى لجلالته استقبال كبير في عمان[٢]. وذُكر أن موكب جلالته تعرض للغزو أثناء مروره بوادي موسى، من قبل جماعة وهابيّة، ولكن حرس جلالته صدوهم[٣].

ويبدو أن الوضع الأمني في شرق الأردن، وخاصة في عمان، لم يكن مستقراً قبيل قدوم جلالته، وسبق قدومه حدوث اضطرابات في عمان، بدأت بحركة العدوان، وكذلك بسبب إقالة بعض الضباط، الذين كانوا من أعضاء حزب الاستقلال، ولم تكن حكومة شرقي الأردن قادرة على حفظ الاستقرار والأمن في ظل الوجود الفرنسي في سوريا[٤].

وبدأ الحسين زيارته إلى الشرق العربي قبل أن تُلغى الخلافة ويُطرد آل

---

(١) Jarvis, p 110

(٢) القبلة: ع ٧٥٦، الاثنين ٢١ كانون الثاني ١٩٢٤م: ١؛ أمين سعيد: الثورة العربية: ١٧٤/٣، انظر: مظاهر استقبال الحسين في عمان، فلسطين: ع ٨٨/٧٤٦، ١٨ كانون الثاني ١٩٢٤م: ٢. وانظر: العدد الذي يليه: ص ٢ - ٣؛ مجلة العرفان: (كانون الثاني ١٩٢٤م)، م٩ ج٤ ص٣٦٢؛ الماضي وموسى، تاريخ الأردن: ٢٢٤؛ جيمس موريس، الملوك الهاشميون: ٨٠، وانظر: رحلته من العقبة إلى عمان: Jarivs, p 109 - 110 و تقرير الأردن لشهري، كانون الثاني وشباط ١٩٢٤م بتاريخ ١٤ آذار ١٩٢٤م C. O 733/66, p 145,

(٣) ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٤م Palestine Weekly, p 117,

(٤) Jarvis, p 104 - 107؛ انظر حول أسباب حركة العدوان: كامل خله، التطور السياسي: ١٢١.

عثمان من تركيا بما يقارب الثلاثة شهور. وكان إلغاء الخلافة في ٣ آذار ١٩٢٤م. وقد تضاربت الآراء في غاية الحسين من وراء تلك الزيارة، على الرغم من أنّ مندوب الحسين كان قد صرح في آب ١٩٢٣م، أن غاية الزيارة؛ للتباحث مع أهل فلسطين بشأن مشروع المعاهدة العربية البريطانية(١).

وجاء في رسالة بعث بها رشيد رضا إلى شكيب أرسلان في تشرين الثاني ١٩٢٣م، أن سبب زيارة الملك حسين إلى عمان:«لعقد مؤتمر يتشاور به مع أولاده ومع زعماء البلاد في الطريقة التي يجب سلوكها في القضية الوطنية سواء عقدت المعاهدة البريطانية أم لم تعقد...»(٢).

ونُقل عن الجرائد البريطانية قولها: إن غاية الزيارة للبحث في أمر مؤتمر الكويت المنوي عقده لمناقشة الحدود بين الدول العربية. وأشارت الجرائد اليهودية إلى أن غاية الزيارة ليست للوقوف على آراء أهل فلسطين بل للتفاوض مع أولاده بشأن مؤتمر الكويت الحدودي، وأشارت إلى طمع الحسين في الخلافة، والسيطرة على الجزيرة العربية(٣). وربطت جريدة البيان مقاصد الزيارة بعدة أمور منها: البحث في مسألة فلسطين وأهلها، ومسألة الخلافة، بالإضافة إلى مسألة مؤتمر الكويت والحدود مع نجد(٤).

وأما أمين الريحاني فقد ربط زيارة الحسين بمسألة الخلافة، حيث قال:«ولكن مسألة الخلافة بعد ان طرد الترك الكماليون الخليفة والأسرة السلطانية من تركية، شغلت العالم الإسلامي، وكانت يومئذ تشغل أُمراء العرب وخصوصاً الملك حسين. فجاء إلى عمان ليقرب من الأقطار الحية في العالم العربي، وليَجُسّ

---

(١) فلسطين: ع ٨٦/٦٤٤، الجمعة ٤ كانون الثاني ١٩٢٤م: ٢.
(٢) شكيب ارسلان، السيد رشيد رضا او إخاء أربعين سنة: ٣٤٣.
(٣) فلسطين: المرجع السابق: ١.
(٤) البيان: ع ١٤٧٦، الخميس ٧ شباط ١٩٢٤م: ٥.

نبضها في هذه المسألة الإسلامية الكبرى»[1]. ويقول سليمان موسى عن تلك الزيارة:«كانت بمثابة الشروع في مظاهرة سلمية لتهديد الانكليز من وراء الستار، واستعراض مظاهر القومية العربية، ووحدة مشاعرها وإعدادها للنضال»[2].

وأنكر رشيد رضا كل تلك الأمور وعلاقتها بزيارة الحسين؛ حتى تلك التي ذكرها هو نفسه في رسالته المشار اليها سابقاً. وربط زيارة الحسين برغبته باستعراض سلطانه على البلاد السورية، وأنكر أن يكون قد هَدف من وراء تلك الزيارة إلى توحيد كلمة العرب وترقية شؤونهم وقال:«إن الأمر بالضد»[3]. وأضاف رضا – أعاد هنا القول إلى رأي البعض – إن بريطانيا خططت لموعد تلك الزيارة قبيل إلغاء الخلافة في آذار؛ لأنها اتفقت مع عصمت باشا على إلغاء الخلافة في آذار سنة ١٩٢٤م، وخططت كذلك لبقاء الحسين في شرق الأردن إلى أن تُلغى الخلافة، فيكون ذلك سبباً لتأسيس الخلافة العربية[4]. ويُستبعد حدوث هذا، وكان المعتاد نسبة كل شيء إلى بريطانيا.

وجاء في تقرير بريطاني أنّ دافع الزيارة مناقشة القضية العربية بكل طولها وعمقها مع أي شخص يُبدي الاستعداد لمناقشتها مع الملك حسين، وخاصة بهدف دفع السلطات الفرنسية للتشاور مع الحسين بشأن الوضع في سوريا وفلسطين، وعلق التقرير على ذلك بقوله:«ولكن الفرنسيين يمتنعون عن إقامة علاقات مع الملك حسين»[5].

---

(١) الريحاني، تاريخ نجد: ٣٢٤.
(٢) موسى، الحسين بن علي والثورة: ٢٤٩.
(٣) المنار: م ٢٥/ ج٣: ٢٣٠ – ٢٣١.
(٤) المرجع نفسه: ٢٣٣.
(٥) C. O 733/66, p 145, op. cit

وجاء في الاسبوعيات الفلسطينية البريطانية انه لن يتم إجراء مفاوضات رسمية مع الحسين بشأن المعاهدة. وأضافت: إن زيارة الحسين هي محض زيارة غير رسمية إلى ولده عبد الله، وأن العرب لا يستطيعون منع الحسين من توقيع المعاهدة، وأن بريطانيا لن توقع معاهدة مع الحسين ما دام يرفض الاعتراف بالانتداب البريطاني على فلسطين ووعد بلفور، وأن أهمية زيارته شخصية أكثر منها رسمية، وهي أنْ يوضح جلالته لولده موقفه من المعاهده البريطانية العربية[1].

وأشارت الأسبوعيات الفلسطينية إلى أن الحسين خلال زيارته سوف يسعى إلى تمهيد الطريق من أجل انتخابه خليفة. وتوقعت إعلان خلافة الحسين في أول صلاة جمعة يحضرها في عمان، وأضافت: إنّ تلك الزيارة قد تفتح المجال أمام الحجاز وفرنسا لعقد معاهدة بينهما تضمن وحدة سوريا والأردن والحجاز، وعلقت على ذلك بقولها: إنّ الطرفين متلهفان لعقد مثل تلك المعاهدة على أن لا تضر بمصالح فرنسا في المنطقة[2].

وكان جلالة الحسين قد أكدّ غايته من الزيارة بعد وصوله إلى عمان، حيث قال: «إنْ هي إلّا حباً بالوقوف على حالة البلاد والاطلاع على شؤونها ومشاورة ذويها»[3].

---

(١) ١٨ كانون الثاني ١٩٢٤م Palestine Weekly, p 89 - 90.

(٢) Ibid

(٣) فلسطين: ع ٦٤٨/٩٠، الجمعة ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٤م: ١.

الحسين في شرقي الأردن (عمّان):

اجتمعت الوفود العربية وخاصة من سوريا وفلسطين، بجلالة الملك بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٢٤م، ووضعت تلك الوفود تقريراً، بناءً على طلب الحسين، يحتوي على رغبات الأمة بشأن الاستقلال والوحدة، والتفاوض مع بريطانيا. وقُدم التقرير إلى جلالة الملك[1]. ووعد الحسين اللجنة الفلسطينية برئاسة كاظم الحسيني، خلال الإجتماع، بأنه لا يعقد عهداً ولا يُبرم قراراً بشأن فلسطين ومصيرها؛ الّا بعد أخذ رأي أهلها[2]. وأكدّ على ذلك البيان الذي نشره كاظم الحسيني بعد عودته من عمان إلى القدس[3].

وجاء للسلام على الملك حسين، وفد من فلسطين يمثل الحزب الوطني وحزب الزُراع الفلسطيني، وقوبل أعضاء هذا الوفد بالإزدراء من بعض الواقفين من الناس، أثناء خروجهم من عند الملك. فاعتَبر الوفد ذلك إهانة له في بلاد صاحب الجلالة الهاشمية[4]. وانتشرت الأخبار والإشاعات الكثيرة حول تلك

---

(١) انظر عن الاجتماع ونص التقرير: فلسطين، ع ٩٠/٦٤٨: ٣؛ الكرمل ع ٩٨٠، ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٤م: ٣؛ القبلة: ع ٧٦٢، ١١ شباط ١٩٢٤م: ٣ - ٤؛ البيان: ع ١٤٨١، الخميس ٢١ شباط ١٩٢٤م: ١ - ٢؛ ١ شباط ١٩٢٤م، Palestine Weekly, p 139.

(٢) أمين سعيد، الثورة العربية، ١٧٤/٣؛ المؤلف نفسه، أسرار الثورة العربية: ٣٥٢؛ الماضي وموسى، تاريخ الأردن: ٢٢٦.

(٣) فلسطين: ع ٩٢/٦٥٠، الجمعة ١ شباط ١٩٢٤م، القبلة: ع ٧٦٤، الاثنين ١٨ شباط، ١٩٢٤م: ١؛ البيان: ع ٤٨٤، الخميس ٢٨ شباط ١٩٢٤م: ٤.

(٤) انظر البيانات التي أصدرتها الحكومة الأردنية بهذا الشأن الذي اعتبرته نزاعاً داخلياً بين الفلسطينيين، واعتذرت عن الأفعال التي وقعت في أراضيها، ووعدت بالتحقيق في الأمر: الشرق العربي: ع ٣٦، السبت ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٤م: ٣؛ وع ٣٧، الاثنين ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٤: ٢؛ ٨ شباط ١٩٢٤م، Palestine Weekly, p 163

الحادثة وتطوراتها[1]. وجاء في جريدة الكرمل تعليقاً على ما حدث للحزب الوطني وحزب الزُراع في عمان. فقالت: إن ذلك يُعد حرماناً للمخلصين من مقابلة جلالة الملك، وبناءً عليه نشرت مطالب أهل فلسطين المتعلقة ببلادهم. وتأملت الكرمل من صاحب الجلالة أنْ يأخذ بهذه المطالب، والتي جاء فيها: «أن يراعي جلالته شعور العالمين الإسلامي والنصراني فيما يتعلق بفلسطين، فنحن العرب بحاجة كبرى إلى عضد هذين العالمين الأدبي، ولا سيما الإسلامي منهما. وإذا لم يكن من داع لذلك غير مسألة الحرمين الشريفين والحج اليهما ومسألة الخلافة وكفى، ليس فينا أعرف من جلالته بفائدة معاهدة أمراء العرب وملوكهم وعضد جمعيات العلماء لغاياته السامية فجلالته لا يستبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير»[2].

واستبشرت الجرائد العربية بزيارة الحسين، ورَجت منها حل المسألة الفلسطينية وكتبت عبارات الترحيب الكثيرة بجلالته، وأيدت تصريحاته بشأن فلسطين[3].

وزار جلالة الملك في عمان، وفود عديدة تمثل مختلف الطوائف العربية المسيحية، وزاره بطريرك اللاتين في فلسطين (برلاسينا)، وجرى له استقبال ووداع رسمي[4]. وكذلك وفد ممثل للطائفة الكاثوليكية العربية برئاسة المطران

---

(١) انظر حول تلك المسألة: فلسطين: المرجع السابق: ١ - ٢، وانظر: ع ٩٤/٦٥٢، الجمعة ٨ شباط ١٩٢٤م: ٤؛ الكرمل: المرجع السابق: ١ - ٢؛ البشير: (بيروت) ع ٣١٢٨، الخميس ٣١ كانون الثاني ١٩٢٤م: ٣.

(٢) الكرمل: ع ٩٨٢، الأحد ٣ شباط ١٩٢٤م: ١.

(٣) الشرق العربي: ع ٣٥، الاثنين ٢١ كانون الثاني ١٩٢٤م: ٢؛ البيان: ع ١٤٧٤، السبت ٢ شباط ١٩٢٤م: ٥؛ وع ١٤٨٠، الثلاثاء ١٩ شباط ١٩٢٤م: ٢؛ فلسطين ع ٩٤/٦٥٢، الجمعة ٨ شباط ١٩٢٤م: ١.

(٤) الشرق العربي: المرجع نفسه؛ البشير: ع ٣١٢٩، الجمعة ١ شباط ١٩٢٤م: ١؛ القبلة: ع ٧٦٤: ٢.

غريغورس الحجّار. وزاره ايضاً وفد من الأرمن برئاسة قداسة مطران الأرمن وبطريرك الروم الارثوذكس. والقى رؤساء الوفود المسيحية الخُطب بين يدي جلالته[1]. وقلّد جلالته رؤساء الطوائف المسيحية الأوسمة على اختلاف درجاتها[2]، ووَفِدَ على جلالته وفود تمثل المدن السورية المختلفة من حلب والشام وحماه، وبيروت وحمص[3]. وزارته وفود قادمة من مصر[4].

وانتدبت اللجنة التنفيذية الصهيونية وفداً من اليهود، يضم الرئيس دابي جاكوب مير، والكولونيل كيش (Kisch). فحمل الوفد مضبطة إلى الملك. ووصلوا عمان في ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٤م[5]. فأجابهم الحسين حول الشروط التي اقترحها الوفد لحل القضية الفلسطينية بالرفض، لأنها تؤيد وعد بلفور وتُحقّقه[6]. ورفض الحسين إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين مهما كانت الأسباب[7]. وصرّح جلالته باستحالة قبوله بوعد بلفور[8].

وكان من المقرر حضور الملك فيصل بن الحسين إلى عمان لاستقبال والده، ولكنه لم يستطع الحضور. وذهب الناس في ذلك مذاهب مختلفة: منهم من قال

---

(١) الشرق العربي: المرجع نفسه؛ القبلة: المرجع نفسه؛ الكرمل: المرجع السابق: ٢؛ وانظر: ع٩٨٤، السبت ٩ شباط ١٩٢٤م: ٤؛ البيان ع ١٤٨٥، الثلاثاء ٤ آذار ١٩٢٤م: ٥.
(٢) الشرق العربي: ع ٣٦: ٢ - ٣؛ البيان: المرجع نفسه.
(٣) الشرق العربي: ع ٣٥: ٢ - ٣؛ البيان: ع ١٤٧٤: ٥؛ وع ١٤٨٠: ٢.
(٤) الشرق العربي: ع ٣٦: ٢.
(٥) فلسطين: ع ٦٥٠/٩٢: ١؛ ١ شباط ١٩٢٤م، Palestine Weekly, p 138
(٦) فلسطين: المرجع نفسه؛ البيان: ع ١٤٧٥، ٥ شباط ١٩٢٤م: ٥؛ وانظر: أمين سعيد: الثورة العربية، ١٧٥/٣ - ١٧٦.
(٧) الماضي وموسى، تاريخ الأردن: ٢٢٦.
(٨) البشير: ع ٣١٢٨: ١ - ٢؛ وانظر رد الملك حسين على الوفد اليهودي: الكرمل: ع ٩٨٥، الاربعاء ١٣ شباط ١٩٢٤م: ١ - ٢.

إن الحالة الجوية حالت دون وصوله[1]. بينما ذكر الوفد العراقي الذي حضر للسلام على جلالة الحسين: إن الملك فيصل يعتذر عن الحضور بسبب انتخابات نواب للمجلس التأسيسي[2]. وكان وفد من العراقيين قصد عمان للسّلام على جلالته، بعد أن قرّر مجلس الوزراء العراقي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠ كانون ثاني ١٩٢٤م: «إرسال مندوب إلى عمان لعرض احترام الحكومة والشعب العراقي على حضرة صاحب الجلالة الحسين بن علي ملك الحجاز، وأن يرجو جلالته الإذن للعائلة المالكة وسمو الأمير غازي ابن فيصل ولي عهد العراق، بالقدوم إلى العراق عاجلاً». وقع الاختيار على وزير الدفاع نوري سعيد، فغادر بغداد على رأس وفد عراقي في ٧ شباط ١٩٢٤م. وعاد من عمان يوم ٢٢ منه[3].

---

(١) العرفان: كانون الثاني ١٩٢٤م، م٩ ج٤: ٣٦٢؛ البيان: ع ١٤٧٠، السبت ١٩ كانون الثاني ١٩٢٤م: ٦.

(٢) فلسطين: ع ٩٦/٦٥٤، الجمعة ١٥ شباط ١٩٢٤م: ٣.

(٣) عبد الرزاق الحسني: تأريخ الوزارات العراقية: ١/ ١٩٨ - ١٩٩، وانظر: العرفان، شباط ١٩٢٤م، م٩ ج٥: ٤٦٩.

الحسين وبريطانيا:

كانت علاقات الحسين ببريطانيا قد ساءت، قُبيل قدومه إلى عمان. خاصة بعد فشل جهود لورنس في إقناع الحسين بتوقيع مشروع المعاهدة، وتطبيق السياسة البريطانية في فلسطين. واستمر الحسين يطالب بريطانيا بتنفيذ وعودها للعرب[1]. وأصدر الحسين قبل قدومه إلى عمان منشوراً موجهاً إلى الشعب البريطاني، بتاريخ ٢٤ كانون الأول ١٩٢٣م، طالب فيه بريطانيا بالوفاء بعهودها التي قطعتها على نفسها للعرب[2].

وأرسلت بريطانيا فيلبي - المعتمد البريطاني في عمان - للقاء الحسين في العقبة، ويقول فيلبي: إن الحسين بدا أقل حدة وأكثر هدوءاً واستعداداً للتفاوض مع ابن سعود بشأن الحدود. الامر الذي أثار استغراب فيلبي[3]. ونُقل عن جريدة بريطانية خلال شهر كانون الثاني سنة ١٩٢٤م، أن (هربرت صموئيل) «Herbert Samuel» - المندوب السامي في فلسطين -، (وجلبرت كلايتون) «Gilbert Clayton» - السكرتير العام لحكومة فلسطين - سيزوران الملك حسين «زيارة رسمية، ولكنهما يرفضان أن يبحثا مع جلالته في مسألة الخلافة أو في أي أمر مُهم ذي علاقة بالسياسة الخارجية»[4].

---

(١) فاسيلييف، العربية السعودية: ٣١١.

(٢) فلسطين: ع ٨٦/٦٤٤، الجمعة ٤ كانون الثاني ١٩٢٤م: ؛١ القبلة: ع ٧٥٤، الاثنين ١٤ كانون الثاني ١٩٢٤م: ١ - ؛٢ المنار: م٢٥ ج٤: ٣٠٠ - ٣٠٣.

(٣) خيري حماد، أعمدة الاستعمار البريطاني في الوطن العربي، الحلقة الأولى: عبد الله فيلبي (المقدمة): ١٣١؛

Elizabeth Monro: Philby of Arabia, First Published, London, 1973, p 133 - 134.

(٤) البشير: ع ٣١٢٥، الخميس ٢٤ كانون الثاني ١٩٢٤م: ؛١ نقلاً عن جريدة التايمز اللندنية.

وزار الحسين في عمان، بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٢٤م، السيد هربرت صموئيل «Herbert Samuel» وجلبرت كلايتون «Gilbert Clayton» ورونالد ستورز «Ronald Storrs» - حاكم القدس ويافا - وعدد من الموظفين البريطانيين[١]، الذين فاوضوا الملك حسين في الاشتراك في مؤتمر الكويت، والمعاهدة الحجازية، بحضور الأمير عبد الله وفؤاد الخطيب[٢]. فأبدى الملك للوفد البريطاني تحفّظه على عدم استشارته من قِبل بريطانيا حول عقد المؤتمر، وتساءَل عن السبب، وهل هو رغبة بريطانيا بالتخلي عن وعودها المقطوعة للحسين؟ أم أن بريطانيا توقفت عن سياستها السابقة باعتبار الحسين القائد العربي الأول والمتحدث باسم العرب، وأضاف الحسين أنه لو استشير في أمر المؤتمر لَنَصح بعدم عقده لأنه يعرف أن اسباب حالة الاضطراب لا تكمن في الخلاف على الحدود[٣]. ثم وافق الحسين بعد تردد على الاشتراك في مؤتمر الكويت، وانتدب ابنه الأمير زيد لهذه الغاية، بشرط حضور أحد أمراء آل سعود، وعودة الوضع السياسي في الجزيرة إلى ما كان عليه قبل الحرب[٤]. ويقول بيهم: «كانت صلابة الحسين أظهر ما تكون في مؤتمر الكويت»[٥].

وعُقد مؤتمر الكويت لأول مرة في كانون الأول عام ١٩٢٣م، ولم يحضره مندوب عن الحجاز، وفشلت تلك المحاولة لأن مندوبيّ الأردن والعراق

---

(١) فلسطين: ع ٨٩/٦٤٧، الثلاثاء ٢٢ كانون الثاني ١٩٢٤م: ٢؛ الشرق العربي، ع ٣٥: ٢؛ ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٤م، Palestine Weekly, P 124.

(٢) فلسطين: المرجع نفسه؛ C. O 733/66, P149, op cit; Ibid؛ مذكرة للمقابلة مع الملك حسين بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٢٤م, C.O. 733/64, p 235 - 236.

(٣) C. O 733/64, Ibid، وانظر: فلسطين: المرجع السابق: الشرق العربي: المرجع نفسه.

(٤) C. O. 733/66, op. cit وانظر: فلسطين: المرجع نفسه؛ الشرق العربي: المرجع نفسه؛ و;Documents Saudi Arabia, Vl, p 151؛ ١ شباط ١٩٢٤م، Palestine Weekly, p 139؛ تقرير من ١ - ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٤م و Jeddah Diaries, p 187.

(٥) محمد جميل بيهم: قوافل العروبة: ٢/٢٠٥ - ٢٠٦.

اشترطوا اتفاق نجد مع الحجاز[1]. فرفض ابن سعود إرسال أحد أبنائه، واحتج برفض علماء نجد لهذا الاقتراح، بالإضافة إلى ثقته بمندوبه في المؤتمر[2]. وعُقِدَ المؤتمر مرة ثانية في آذار سنة ١٩٢٤م، ولكن دون جدوى[3]. وأعلنت بريطانيا مقدماً قطع معوناتها المالية عن الحسين وابن سعود في آن واحد اعتباراً من ٣١ آذار ١٩٢٤م، ويبدو أن بريطانيا كانت تتوقع فشل المؤتمر قبل انعقاده. ويقول ويليمز «Williams»: بدا الحسين على أثر ذلك مصمّماً على مقاومة بريطانيا، وأخذ يطمح في أن يكون خليفة لكل المسلمين[4]. وفشل المؤتمر بسبب اعتداء قوات تابعة لابن سعود على قبائل عراقية في المناطق الحدودية بينهما[5].

ودعت دار الاعتماد البريطاني في عمان، جلالة الحسين، يوم الاثنين ٢١ كانون الثاني ١٩٢٤م، إلى مأدبة عشاء القى خلالها المعتمد البريطاني - فيلبي - كلمة بهذه المناسبة، أجابه الحسين عليها بقوله: إن العرب ينتظرون نتائج أقوالكم المستحبة[6]. وأبدى الحسين خلال محادثاته العديدة التي أجراها مع الوفد البريطاني، إصراره على تنفيذ بريطانيا للعهود المقطوعة له خلال الحرب والمتضمنة استقلال البلاد العربية، بما فيها فلسطين استقلالاً مطلقاً. وصرّح جلالته أنه سيأخذ رأي الأمة العربية قبل توقيع الاتفاقية مع بريطانيا[7].

وأجرى كلايتون «Clayton» بتاريخ ٢٣ كانون الثاني حديثاً خاصاً مع

---

(١) حسين نصيف، ماضي الحجاز وحاضره: ٩٧.
(٢) أمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية: م٢/ ١٤٢، ١٤٣؛ سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ٢٥٣.
(٣) حسين نصيف، ماضي الحجاز وحاضره: ٩٨.
(٤) ولیمز، ابن سعود: ١٢٧.
(٥) تقرير عن الأردن لشهري آذار ونيسان حتى ١٥ منه، ١٩٢٤م C.o. 773/68, P117.
(٦) الشرق العربي: ع ٣٦، ص٢؛ ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٤م و Palestine Weekly, p 124
(٧) Documents Saudi Arabia, VI, p149 - 150, 159

الحسين بطلب من الحسين بعد عودة الوفد البريطاني إلى فلسطين. أعاد جلالته خلاله عرض القضية العربية عموماً، وتعرض إلى الوضع في الجزيرة. ويَذْكر التقرير البريطاني أن الحسين استعدّ خلال هذا الحديث للتعاون مع الحكومة البريطانية، وطالب بسرية المفاوضات السياسية، كي لا يُؤدي إعلانها إلى مزيد من الانتقاد والمعارضة[١].

وقام المندوب السامي في فلسطين في الثالث من شباط، بزيارة ثانية إلى شرقي الأردن، يرافقه وفد من الحكومة البريطانية في فلسطين، للتباحث مع الحسين، وعاد المندوب والوفد بتاريخ ٥ شباط ١٩٢٤م[٢]. وذَكَر المندوب السامي في رسالة بتاريخ ٦ شباط: أن الحسين أبلغه استعداده لتوقيع المعاهدة، على أن تكون بخطوط معقولة، وطالب الحسين بريطانيا أن لا تضغط عليه لإطلاق المزيد من التصريحات بشأن فلسطين. وذكر المندوب السامي في الرسالة نفسها أنه حتى هذا التاريخ - ٦ شباط - لا توجد أي إشارة إلى قضية الخليفة[٣].

وأصبحت زيارة الحسين حديث أهل فلسطين خاصة في القدس. وكانت الآمال المعلقة على الحسين كبيرة. ويبدو أن الآراء انقسمت حول الموقف من الحسين وعلاقته مع بريطانيا، وآخر أنباء المعاهدة العربية البريطانية[٤]. ووصل الأمير علي إلى عمان يوم ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٤م[٥]. وأشار تقرير أمريكي

---

(١) رسالة من كلايتون إلى المندوب السامي في فلسطين بتاريخ C.O 733/63, P611, ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٤م.

(٢) ٨ شباط ١٩٢٤م Palestine Weekly, p166,.

(٣) رسالة من المندوب السامي في فلسطين إلى وزير الدولة لشؤون المستعمرات بتاريخ ٦ شباط ١٩٢٤م. C.O 733/64, p 259,

(٤) تقرير رونالد ستورز من القدس بتاريخ ٣ آذار ١٩٢٤م C.O. 733/66, p 409 - 411,

(٥) ١ شباط ١٩٢٤م Palestine Weekly, p 141,

إلى احتمال مشاركته - بصفته ولي العهد - في السياسة الأردنية أو الفلسطينية. وأضاف التقرير أن زيارة الحسين إلى عمان جلبت الكثير من السعادة وتطلعات السوريين والفلسطينيين على حد سواء، وذلك عائد لأن الحسين يمثل التطلعات القومية للشعب العربي، ويعمل لصالح العرب[1].

وقد كان الحسين يعتبر شرق الأردن تابعة له، وأخذ يأمر وينهي في جميع الشؤون هناك، فأخذت بريطانيا تخطط لعودته إلى الحجاز[2]. وكان الأمير عبد الله لا يتدخل في شيء من الأمور بوجود والده؛ الأمر الذي لم يكن يوافق السياسة البريطانية التي نصّبته بديلاً عن والده في حكم تلك المنطقة، وليس نائباً عنه أو ضيفاً مؤقتاً، الأمر الذي جعل الوضع حرجاً في شرقي الأردن خلال وجود الحسين فيه[3]. ويصف تقرير بريطاني الوضع بقوله: هجر الوزراء مكاتبهم، وبدأوا يترددون على الدوائر الملكية وفي أيديهم الحقائب، مستعدين للتفتيش، وهم يرتجفون، لأول مرة منذ إعلان استقلال الأردن يشعر الأمير بأن فمه مكمّم، ولأول مرة أيضاً يتنفس البلد بحرية[4].

وذُكر أن الحسين تعامل بجفاء مع البعثة البريطانية في عمان؛ وخاصة لورنس «T. E. Lawrence»، وطلب من ابنه عبد الله التحرر من السيطرة البريطانية[5]. وأعرب المندوب السامي في فلسطين عن قلقه من سير الأحداث خلال وجود الحسين في شرق الأردن، وخشيته من سيطرته على الأمور[6].

---

(١) Documents Saudi Arabia, VI, p 148 -149.

(٢) أنيس صايغ، الهاشميون والثورة: ٢٣٦؛ علي الوردي، لمحات اجتماعية: ٢٠٨؛ Philby: Sa'udi Arabia, p 286,

(٣) Jarvis, P., 109.

(٤) بتاريخ ٤ آذار, C.O 733/66, p 147, OP. Cit

(٥) أميشان، عبد العزيز آل سعود: ١٦٨؛ H.C. Armstrong: Lord of Arabia, Ibn Saud, Khayat's, Beirut, 1966, p 159

(٦) خيري حماد، أعمدة الاستعمار البريطاني: ١٣١؛ فيلبي، تاريخ نجد: ٣٣٤.

وذُكر أن زيارة الحسين باءت بالفشل؛ بسبب عدم التوصل إلى نتيجة حول مشروع المعاهدة العربية البريطانية، خلال المحادثات بين المندوب السامي في فلسطين والحسين، ولم تنجح بريطانيا ولا الصهيونية في ايقاع الحسين والاعتراف بوعد بلفور[١]. وبدا من غير المحتمل أن يوقع الحسين أي إتفاقية مع بريطانيا، ولم يعط الحسين صفة الاستعجال لتوقيع المعاهدة[٢].

وقيل الكثير في مسألة رغبة الحسين إحلال علي مكان عبد الله في حكم الأردن، إذ يروي فيلبي أن مظاهر استقبال الحسين كانت كبيرة؛ لأن الشعب كان يتوقع من الملك عزل عبد الله عن الحكم، وأن الحسين كان يفكر جدّياً بتعيين علي مكان عبد الله[٣]. يُضيف (Jarvis) أن معظم الذين قدِموا لاستقبال الحسين في شرق الأردن، كانوا يحملون الشكاوى على الحكومة القائمة لديهم، ويتأملون من الملك العمل على تحسين الأوضاع في شرق الأردن[٤].

وأشار تقرير بريطاني صدر بتاريخ ٦ شباط (بعد وصول الأمير علي إلى شرق الأردن) إلى أنّه قد يبقى الأمير علي في الأردن مكان عبد الله، لأن الملك حسين تبنى رأياً سلبياً من إدارة عبد الله[٥]. ونفى تقرير آخر بتاريخ ٨ شباط ذلك، وقال: من المستحيل أنْ يجعل الحسين علي مكان عبد الله؛ على الرغم من أنْ الملك أخذ على عاتقه مراقبة أُسلوب الإدارة في الأردن. ويبدو أنه غير راضٍ عنها، خاصة عن الجانب المالي. وأضاف التقرير: إن الملك حسين يقصد بهذا الاستبدال كون علي ولي عهد الملك، فاندماج الحجاز مع الأردن في المستقبل

---

(١) البيان: ع ١٤٨٠، الثلاثاء ١٩ شباط ١٩٢٤م: ٧.

(٢) Documents Sa'udi Arabia, VI, p160

(٣) خيري حماد، أعمدة الاستعمار البريطاني: ١٣١؛ Philby: Sa'udi Arabia, p 286.

(٤) Jarvis, p 109

(٥) C.O. 733/64, op. cit

أمر طبيعي[١]. وتفيد مذكرة بريطانية - بدون تاريخ - أن مشروع استبدال عبد الله بعلي لن يتم، وأنه ليس هناك ما يدعو لاتخاذ إجراء فوري، وأن الحكومة البريطانية لن تعترف بحق الحسين بتنحية عبد الله وتعيين خلف له[٢].

ونشرت الاسبوعيات الفلسطينية البريطانية، في آخر شهر شباط؛ معارضة بريطانيا بشدة لأيّة تغييرات غير مرغوب فيها في الوضع الحالي في الأردن. ووُصفت عملية جعل علي مكان عبد الله بأنها مجرد إشاعة وعلقت على ذلك: إلّا أن هذه مجرد إشاعة، فالملك حسين ليس لديه الحق في التصرف بتاج الأردن، الذي هو ليس مُلكاً له[٣]. وأضافت في عدد آخر: مع أن بريطانيا لم تكن راضية عن سياسة الأمير عبد الله في شرقي الأردن؛ إلا أنها استمرت تُعامله كحليف وليس كمحمي، ورفضت فكرة الحسين بجعل علي مكان عبد الله، وبدا السبب في ذلك أن بريطانيا فضّلت أن تكون لها كلمة الفصل في هذه المسألة[٤].

كان الحسين ينوي زيارة القدس إنْ أمكن، ولكن بريطانيا عارضت ذلك وأبلغت رغبتها تلك إلى الأمير عبد الله[٥] - كما ذكرت سابقاً -، وأبلغت عبد الله أن على الحسين أن يعتذر عن مثل هذه الزيارة، إذا ما وجهت إليه دعوة علنية[٦]. ونقلت الكرمل تصريحاً للحسين مفاده أنه اضطر إلى حرمان نفسه من

---

(١) رسالة من دار الحكومة البريطانية في القدس بتاريخ ٨ شباط ١٩٢٤م و C.O. 733/64, p 493
(٢) مذكرة بريطانية عن شؤون الأردن مرفوعة لمجلس الوزراء البريطاني C.O. 733/67, p 345, C.P 213 (24),
(٣) ٢٩ شباط ١٩٢٤م, Palestine Weekly, p 230.
(٤) ٧ آذار ١٩٢٤م و Ibid, p 257.
(٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية: ١٩٨/١؛ وانظر: Jarvis, p110.
(٦) الماضي وموسى، تاريخ الأردن: ٢٢٦.

زيارة القدس خشية حدوث مشاكل جديدة لأبنائه[1]. وذكر المندوب السامي أن الحسين بالفعل رفض الدعوة لزيارة القدس كي لا يحرج الإدارة البريطانية هناك[2].

وبَعث المندوب السامي في فلسطين رسالة بتاريخ ٨ شباط، بعد زيارته الثانية للحسين في عمان، واحتوت الرسالة على انطباعات جديدة للمندوب السامي، مفادها أن زيارة الحسين للأردن قد تتسبب في إحداث تغيير كبير في الوضع المتعلق بتلك الأقاليم. وأضاف في رسالته أن الملك متحفظ إلى حد كبير على أسباب زيارته حتى على بطانته ومرافقيه؛ ولكن هناك مؤشرات بأن دوافعه الرئيسة هي تقوية علاقات الحجاز مع الأردن[3].

وحدث خلال وجود الحسين في شرق الأردن، أن استقال المعتمد البريطاني في عمان فيلبي (Philby). ويظهر أن استقالته قُدمت في أواخر شهر شباط، فحامت حول أسبابها الشكوك، على الرغم من أنّ الحكومة البريطانية فسّرت الاستقالة على أنها مجرد تغيير إداري. وشككت الأسبوعيات الفلسطينية بهذا التفسير، وقالت: إن الأمر يبدو أكبر من ذلك[4]. ويظهر أن سبب الاستقالة عائد إلى خلاف بين فيلبي وحكومة فلسطين على إدارة الخط الحجازي في شرقي الأردن، حيث عارض فيلبي رغبة حكومة فلسطين في السيطرة الكلية عليها، وأصرّ فيلبي على أن تبقى مستقلة عن حكومة فلسطين؛ الأمر الذي أدى

---

(١) الكرمل: ع ٩٨١، الاربعاء ٣٠ كانون الثاني ١٩٢٤م: ٣.

(٢) C.O 733/64, p260, op cit.

(٣) رسالة من دار الحكومة في القدس إلى وزير الدولة لشؤون المستعمرات بتاريخ ٨ شباط C.O 733/64, p 493

(٤) ٧ آذار ١٩٢٤م Palestine Weekly, p 257

إلى استقالته، هذا بالاضافة إلى شعوره بأن دوره في الأردن قد انتهى، خاصة مع وجود الحسين[١]. وذكر فيلبي سبباً آخر لاستقالته تمثل في عدم استجابة الحكومة البريطانية لذرائعه المتكررة لممارسة الضغوط على الأمير عبد الله ليتوقف عن نهجه[٢]. وقُبلت استقالة فيلبي، وتم تثبيت تاريخ مغادرته شرقي الأردن في ١٨ نيسان، ولم تُعين الحكومة البريطانية خلفاً له حتى ٢٢ نيسان ١٩٢٤م[٣].

(١) خيري حماد، أعمدة الاستعمار البريطاني: ١٣٢ - ١٣٣؛ C.O 733/66, p147, op. cit

(٢) Ibid.

(٣) Ibid; C.O. 733/68, p119, op.cit

الحسين في الشونة:

أذاعت حكومة الشرق العربي بلاغاً عن الرغبة الملكية بالذهاب إلى الشونة، يوم الثلاثاء ١٢ شباط ١٩٢٤م، وجرت الاستعدادات اللازمة لذلك. فتحرك الحسين وحاشيته صباح ذلك اليوم إلى الشونة مارين بالسلط، وجرى لهم استقبال مهيب هناك، وتناولوا وجبة الغداء في السلط، ووصلوا إلى الشونة مساء[١].

وأخذت الوفود تذهب للسّلام على الملك في الشونة[٢]، فاستقبل جلالته في الشونة الوفد العراقي يوم الخميس ٢١ شباط، وبحث معه مسالة الوحدة العربية[٣]، ووفد على جلالته يوم الجمعة ٢٢ شباط وفد اللجنة التنفيذية الفلسطينية، وأعضاء المجلس الإسلامي الأعلى لفلسطين، وأعيان فلسطين، وجرى بحضورهم حفل خطابي كبير[٤]. ألقى جلالته كلاماً على الحاضرين؛ وجاء فيه عرض لخلاصة المسألة العربية، والعهود المقطوعة للعرب، وأضاف عن سبب زيارته قائلاً: «لأتباحث معكم في الطريق التي توصلنا إلى تحقيق أهدافنا وغاياتنا»[٥]. وجاء إلى جلالته في الشونة وفد يمثل الأرمن في فلسطين، ووفد من

---

(١) الشرق العربي: ع ٤٠، الاثنين ١٨ شباط ١٩٢٤م: ٢ - ٤.
(٢) المرجع نفسه.
(٣) ٢٢ شباط ١٩٢٤م Palestine Weekly, p 211,
(٤) الشرق العربي: ع ٤١، الاثنين ٢٥ شباط ١٩٢٤م: ٢؛ فلسطين ع ٦٥٧/٩٩، الثلاثاء ٢٦ شباط ١٩٢٤م: ١.
(٥) فلسطين: المرجع نفسه؛ الكرمل: ع ٩٨٩، آذار ١٩٢٤م: ٢.

الإسكندرية، وآخر من بطريرك الروم، وغيرهم من الوفود العربية[1]. واستعد الحسين للوفود العربية التي قَدِمت اليه في الشونة؛ بأن يبذل أقصى جهوده من أجل تحقيق الإتحاد العربي، وأن يعمل على التفاوض مع حكام الجزيرة لهذه الغاية. وأمر الحسين بتشكيل وفد للسفر على نفقته الخاصة إلى زعماء الجزيرة من أجل عقد حلف مشترك[2]. ثم قام جلالته بزيارة مقام النبي موسى عليه السلام يوم الثلاثاء ١٩ شباط[3]. وزار جلالته يوم الاثنين ٢٥ شباط مقام الصحابي أبي عبيدة الجراح في أراضي الغور الشمالية[4].

وجاء إلى الحسين يوم الخميس ٢١ شباط السير رونالد ستورز؛ لذلك اعتقد البعض بقرب انتهاء المفاوضات بين الحسين وبريطانيا حول المسألة العربية[5]. ووفد على جلالته في أواخر شهر شباط (السير جلبرت كلايتون)[6]. وذُكر خلال إقامة الحسين في الشونة؛ أن تحالفاً عُقد بين ابن سعود والإمام يحيى في اليمن؛ لأجل إزالة الملك حسين؛ لذلك يجب على الحسين أن لا يثير عدة اعتراضات على مشروع المعاهدة مع الحكومة البريطانية[7]. وذكر في أواخر شباط أن رحلة الحسين، التي كان مخططاً لها أن تكون عرضاً للقوة، انتهت إلى أنها اصبحت كلاماً فارغاً متملقاً، تمثّل في مناشدة بريطانيا تجديد

---

(١) الشرق العربي: ع ٤١: ٢ - ٣.

(٢) Palestine Weekly, p211, op. cit

(٣) الشرق العربي: ع ٤١: ٢.

(٤) الشرق العربي: ع ٤٢، الاثنين ٣ آذار ١٩٢٤م: ١.

(٥) Palestine Weekly, p211, op. cit

(٦) الشرق العربي: ع ٤٢: ٣.

(٧) Palestine Weekly, p 204, op. cit

المفاوضات حول المعاهدة القديمة من خلال قنوات جديدة. وبدا أن بريطانيا ترفض التعديلات التي أدخلها الحسين على المعاهدة بخصوص المادة الثانية؛ لأنها تضر بمصالح بريطانيا الخاصة في المنطقة، وفشلت جهود الحسين باستخدام الحركة الوطنية كوسيلة ضغط على بريطانيا لتعديل المعاهدة[1]. وقيل إن الحسين خلال إقامته في الشونة، تخلى عن العقبة - وهي ميناء تابع للحكومة الحجازية - لصالح الحكومة الأردنية[2].

(1) ٢٩ شباط ١٩٢٤م Palestine Weekly, p 229 - 230,

(2) Palestine Weekly, p212, op. cit

مسألة الخلافة وزيارة الحسين إلى الشرق العربي:

كان الحسين يرفض التعرض لمسألة الخلافة بوجود الخليفة العثماني، غير أنه مع ذلك وقبل الغاء الخلافة قيل الكثير في موقف الحسين من الخلافة، وتناقلت الجرائد العربية، نقلاً عن مصادر أجنبية، أسماء الطامعين في الخلافة؛ نقلاً عن جريدة بريطانية ذكرت اسماء ثلاثة أشخاص أحدهم سلطان المغرب، والثاني في آسيا يشجعه البلاشفة، وهو أمير أفغانستان، والثالث الملك حسين، ملك الحجاز، والذي اعتبر ترشيحه موضوع بحث ومناقشة كونه ربح ثلاثة تيجان من الخلفاء له ولأولاده، بالإضافة إلى كونه الحاكم القرشي للمدينتين المقدستين مكة والمدينة، والتي كانت حمايتهما من المزايا الجوهرية للخليفة العثماني، وأنكر الحسين رغبته بالخلافة إلا باجماع المسلمين عليه حيث تصبح واجبة[1]. وذُكر اسم الملك فؤاد - ملك مصر -، كأحد المرشحين للخلافة، وعلقت على ذلك بانهم جميعاً تحت السيطرة البريطانية[2]- أما سلطان المغرب فكان تحت الحماية الفرنسية - وأن الملك فؤاد قد يقوم في سياحة أوروبية من الممكن أن تنجح في ترشيحه للخلافة[3]. وقالت البيان:«ولكن الكلمة الأخيرة الفاصلة هي لمكة، نقطة دائرة العالم الإسلامي، فالدول الأوروبية قد تعترف بمن تشاء، ولكن العالم الإسلامي يلتفت إلى مكة لموافقتها النهائية، ولحِد الآن مكة لم تتكلم بهذا الأمر، ولحد الآن العالم الإسلامي بدون رئيس روحي رسمي»[4].

---

(١) انظر: البشير ع ٣١١٦، الخميس ٣ كانون الثاني ١٩٢٤م: ٤؛ مرآة الشرق (القدس) ع (٢٨٠)، السبت ١٩ كانون الثاني ١٩٢٤م: ٣؛ البيان: ع ١٤٧٥ الثلاثاء ٥ شباط ١٩٢٤م: ٤.

(٢) البيان: ع ١٤٧٢، السبت ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٤م: ٦؛ وانظر: ١٨ كانون الثاني ١٩٢٤م Palestine Weekly, p 84,.

(٣) البيان: المرجع نفسه.

(٤) البيان: المرجع نفسه.

وكتبت جريدة الشرق العربي - مع اقتراب وصول الحسين الأردن - في مسألة الخلافة العثمانية (التركية)، خاصة بعد إعلان الجمهورية التركية. وقالت الجريدة: إن الحزب التركي الحاكم خرج على السياسة الإسلامية باعتباره الخليفة التركي من التقاليد البالية. وأضافت: والظاهر أن برنامج الجمهوريين إزاء الخلافة هو برنامج سلبي محض، بمعنى أنهم لا يريدون أن يكون الخليفة، حتى في قضايا الإسلام إلّا على حدّ قول الشاعر:

خليفة في قفص بين وصيف وبغا
يقول ما قالا له كما تقول الببغا[1].

ونبّه مقال الشرق العربي إلى مكائد الحكومة التركية ضد الخلافة، وضرورة الاهتمام بما يجري في تركيا، «سيّما والأمم الإسلامية والشعب العربي في مقدمتها، ما زالت عازمة على الاحتفاظ بحق الخلافة الإسلامية احتفاظاً شرعياً بحيث تبقى». واعترض المقال على سياسة الجمهورية التركية في إضعاف مركز الخلافة الإسلامية والخليفة العثماني. وتحدّث المقال عن حق العرب في الخلافة الإسلامية «أعظم ميراث تاريخي للإسلام». ودعا إلى بيعة الملك حسين بالخلافة حيث قال:«ها إن حفيد الرسول الأعظم صاحب الأراضي المقدسة الإسلامية، قد قَرُب أن يُشرّف هذه العاصمة (عمان) ومكانته من العالم العربي والإسلامي، وكفاءته في القرشية...؛ فليجهر معشر العرب رسمياً بمكنون الضمائر، ولنعمد إلى بيعة هذا السيد العظيم بخلافة جده الكريم صلى الله عليه وسلم»[2].

---

(١) محمد الشريقي: الخلافة الإسلامية ومتطرفو الترك، الشرق العربي، ع ٣٢، الاثنين ٧ كانون الثاني ١٩٢٤م: ١.

(٢) الشريقي: المرجع نفسه: ٤٢ وانظر: Palestine Weekly, p90, op. cit

وجاء في مقال ثانٍ، في العدد نفسه من جريدة الشرق العربي، بعنوان:«الإمامة في قريش ما بقي اثنان». إشارة إلى دور الحسين في النهضة العربية، والتي جاءت لأجل العرب والإسلام. بالإضافة إلى وقوف قومه إلى جانبه وهم يلاحظون قول النبي صلى الله عليه وسلم: «الإمامة في قريش ما بقي اثنان». ودعا المقال إلى التفاف الأمة حول صاحب الجلالة الهاشمية، والتمسك بهذا البيت الطاهر، ومبايعة الحسين بالإمامة بقوله:«عجباً: إذا تكاتف الحجاز والأردن وسوريا وفلسطين، ونهضوا نهضة رجل واحد للمطالبة بحقوقهم المشروعة؛ هل يستطيع أحد في العالم، بل والعالم كله قتل عواطفهم وإرغامهم على قبول الحيف.؟، إن من حقوق العرب المشروعة حق الإمامة فهلاّ جهدنا ببيعة صاحب الجلالة الهاشمية بالخلافة كما بايعناه بالملك؛ إنّه لأحق الزعماء العاملين بهذه الرئاسة الشرعية، وما أخال شروطها اليوم متوفرة في زعيم مسلم توفرها في حفيد النبي الكريم،...». وأضاف:«لقد كنّا نغالط أنفسنا ونحيد عن الحقيقة الدّينية، ونتعلل تعللاً باطلاً بسلطان الترك وخلافته صيانة لكلمة الإسلام...، ها إن لديكم ملك سليل مجد وعز، وبين جوانحكم قلوب مؤمنة قوية، فانهضوا يا رعاكم الله لتأييده وبايعوه بالخلافة وجاهدوا معه بعد ذلك...»[1].

وألقى الشيخ سعيد الكرمي قاضي قضاة شرقي الأردن قصيدة ترحيبية بجلالة الحسين بعنوان: «آية الترحيب بالملك المهيب»[2]. أو «هول البيد»[3]، مطلعها:

---

(١) محمد حسين الدباغ: الإمامة في قريش ما بقي اثنان، الشرق العربي: ع ٣٢: ٣.
(٢) الشرق العربي: ع ٣٥، الاثنين ٢١ كانون الثاني ١٩٢٤م: ٤.
(٣) ابو سلمى عبد الكريم الكرمي: الشيخ سعيد الكرمي: ٢٥١.

تجشّم هول البيد يقطعها وخرا   ولمّا يجد من خوض دأمائها بُدّا

وقال فيها:

فهذا الذي إن فاح بالندّ ذكره   فلِذكر ابن عون عرفُه يفضح الندّا

حسين أمير المؤمنين وكهفهم   وحصنهم الواقي على رغم من صدّا

الا يا أمير المؤمنين دعاءَ مَنْ   لآل رسول الله قد أخلص الودا[1].

وذُكر أنه خلال استقبال الحسين في عمان، تمّ نصب أقواس النصر، وكُتب عليها: «فليحيا أمير المؤمنين ملك العرب»[2]. وصرح الأمير عبد الله للوفود التي أتت لاستقبال والده بانه: «يجب على المسلمين عامة وعلى العرب خاصة أن يهبوا إلى مبايعة خليفة من قريش؛ ويكون ذلك بانتخابه لمدة ست سنوات، ويجوز أن يُنتخب مرة ثانية، وهذا الرأي أبديه كعربي، لا بصفتي ابن الحسين، وأعني بالانتخاب أن يكون ذلك طبق ما كان في عهد الخلفاء الراشدين، وقد عرضت هذا الرأي على جلالة والدي الملك». وعلّق البستاني على تصريح عبد الله، بأنه يرمي إلى إعادة الخلافة إلى آل البيت، وأن تلك الفكرة قد اختمرَت وليس ببعيد أن تتحقق قريباً[3].

ونَشَرت جريدة الشرق العربي بلاغاً حول الخلافة، صادر عن رئاسة الديوان الملكي الهاشمي، أكدّ البلاغ على موقف الحجاز من الخلافة المتضمن نزوله على ما يجمع عليه المسلمون بشأنها. وجاء في البلاغ: «نصرّح أنه لهدوء اضطراب سائر المسلمين ستبذل كل استطاعة لتعيين الخلافة وصيانة القواعد والحقوق التي أسستها الإسلامية لها على المسلمين وعليها للمسلمين، كما سيثبته المستقبل إن شاء الله تعالى»[4].

---

(١) ابو سلمى عبد الكريم الكرمي: الشيخ سعيد الكرمي: ٢٥١ - ٢٥٣؛ والشرق العربي، نفسه.
(٢) مجلة البيان: ع٥٤، الثلاثاء ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٤م: ١.
(٣) بطرس البستاني: الخلافة في قريش؛ المرجع نفسه: ٢.
(٤) الشرق العربي: ع ٣٦، السبت، ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٤م: ١، انظر الملحق رقم (١٢).

وأكد جلالة الحسين، خلال تصريح له، على ملأ من الناس بأن ليس لزيارته أي علاقة بمسألة الخلافة، ولا يريد بحثها، وأن كلّ ما يقال حول هذا الموضوع هو من قبيل الإساءة فقط. ونقل حديث جرى بين الملك حسين والسيد لطفي مندوب جمعية الخلافة، الذي سأل الحسين عن رأيه بالخلافة فأجابه: «إن منصب الخلافة خطير وهو حق للعالم الإسلامي؛ فضلاً عن أنه لا يوجد رجل يستطيع القيام بأعباء الخلافة، وفقاً للشرع الشريف والسنة المحمدية. وأما إذا كان منصب الخلافة كما نراه الآن، فكل رجل يستطيع أن يرشح نفسه لهذا المنصب...، فمن شروط الخلافة الأساسية إجماع المسلمين على رجل ينتخبونه وفقاً للشريعة السمحاء، ومتى أجمع المسلمون على رجل فهو الخليفة فقط»[1]. وأقسم الحسين - للسيد محمد سليمان بزفتي - بأنه لا يقبل الخلافة، ولا يرغب بها أحد من أهل بيته، وأضاف جلالته: أنّ لا خليفة للمسلمين الآن[2].

ويبدو أن تصريحات الحسين السابقة، والمتضمنة رفضه للخلافة، جاءت رداً على ما كتبته جريدة (لندن تايمز)، والتي قالت: إن إعلان الحسين خليفة هو خطوة غير حكيمة. وكان تقرير امريكي قد نفى ذلك الخبر، وأكّد عدم رغبة الحسين بالخلافة ونزوله عند رغبة العالم الإسلامي بشأن حل قضية الخلافة[3]. وجاء في الأسبوعيات الفلسطينية تأكيد لموقف الحسين السابق من الخلافة[4].

وأشارت جريدة فلسطينية، على أثر قدوم الحسين إلى شرقي الأردن، إلى موقف أهل فلسطين المتذبذب من الخلافة العثمانية؛ ذلك أن المجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين، بعث أحد أعضائه، وهو عبد اللطيف صلاح؛ لمبايعة الخليفة

(١) البستاني: المرجع السابق؛ الهدى (نيويورك) ع١٤، الاربعاء ٢٧ شباط، ١٩٢٤م: ٧.
(٢) الكرمل: ع ٩٨٤، السبت ٩ شباط ١٩٢٤م: ٢.
(٣) Documents Sa'udi Arabia, VI, p157.
(٤) ١ شباط ١٩٢٤م Palestine Weekly, p141.

عبد المجيد، ومباركة أهل فلسطين خلافته، ولمّا استنكر دعاة الخلافة العربية هذه البيعة، تنصّل المجلس الإسلامي من انتدابه لعبد اللطيف، وصرّح سكرتير البعثة الفلسطينية إلى الهند: أن المجلس الإسلامي الفلسطيني بايع الخليفة العثماني؛ وذلك لاسترضاء الهنود كي يتبرعوا لعمارة المسجد الأقصى. وتساءل كاتب المقال عن موقف أهل فلسطين الجديد من الخلافة وقال:«ولا ندري ماذا يكون موقف المجلس الإسلامي الجديد إزاء الخلافة، وقد أصبح جلالة الملك حسين في دارنا وجوارنا، وهو أولى من سواه وهو من قريش، وسيد العرب اليوم وصاحب الفضل الأكبر في إعانة المسجد الأقصى أولى القبلتين»[١]. وقيل بعدئذٍ إن الدعاء على المنابر في فلسطين أصبح للخليفة دون ذكر اسمه[٢].

وعلّق بطرس البستاني على تصريحات الحسين بشأن الخلافة، وقال إن ذلك لا يعني أن الحسين لا يطمع بالخلافة خاصة بعد تجريد الخليفة العثماني من سلطته الزمنية، الأمر الذي يتنافى مع شروط الخلافة. وأضاف:«وإن نزع السلطة الزمنية من يد الخليفة في تركيا كان أكبر مساعد للحسين على تحقيق أمانيه، لأن معظم العالم الإسلامي قد استنكر عمل الأتراك، ونفر عنهم، وبات يبحث عن رجل كفؤ يُبايعه بالخلافة التي أصبح منصبها في نظره فارغاً، وليس أولى من الحسين بهذا المنصب؛ فهو المليك الهاشمي القرشي الذي يستطيع أن يجمع بين السلطتين الدينية والزمنية في مملكة مستقلة»[٣].

ولما تناولت الجرائد موضوع الخلافة، أشارت إلى رغبة الأمير عبد الله

---

(١) أحد الفضلاء: الخلافة في فلسطين، مرآة الشرق، ع ٢٨٠، السبت ١٩ كانون الثاني ١٩٢٤م: ١ – ٢.

(٢) فلسطين، ع ٦٤٨/٩٠، الجمعة ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٤م: ٣.

(٣) البستاني: الخلافة في قريش: ٢.

بالعدول عن خطته التي سلكها في مسألة الخلافة بسبب إصرار الحسين على عدم البحث في هذه المسألة. ونشر الديوان الأميري العالي بلاغاً رسمياً عن الخلافة، جاء فيه: إن سمو الأمير عبد الله منذ وصوله سنّ التكليف الشرعي، لم يعترف في مسألة الخلافة قط لسلطان أعجمي، وكذلك أنه يرى لزوم طلب العرب لحقوقهم الضائعة، وأهمها الخلافة، وإصرار الملك حسين على عدم البحث في مسألة الخلافة لا يستوجب سلب هذا الحق من العرب، ولا يُفهم منه سخطه إذا طالب العرب باسترجاع حقهم في الخلافة، وكان البلاغ مؤرخاً في ١٨ شباط ١٩٢٤م[1].

(١) الشرق العربي، ع ٤٠، الاثنين ١٨ شباط ١٩٢٤م: ١.

خلافة الحسين بن علي:

أصبحت الخلافة حديث الجرائد في أواخر سنة ١٩٢٣م، وأوائل سنة ١٩٢٤م، وانقسمت الجرائد في تركيا بين مؤيد للخلافة ومعارض لها، وكتب صاحب جريدة (إقدام التركية) - أحمد جودت بك - المدافعة عن الخلافة؛ مقالة له موضحاً فيها أهمية الخلافة بالنسبة للمسلمين، وأشار فيها إلى جهود الحسين في الحصول على الخلافة، وأضاف:«فإذا وُفّق - الحسين - إلى تحقيق اتحاد الشعوب العربية؛ فلا يشك أحد في أن الخلافة تأتيه من وراء ذلك مُنقادة»، وأبدى الكاتب تخوّفه من حدوث هذا الأمر(١).

وعقب إلغاء الخلافة العثمانية وطرد آل عثمان من تركيا في ٣ آذار ١٩٢٤م، أعاد الحجاز توضيح موقف الحسين من الخلافة القائم على عدم انتحاله لهذا المنصب ما دامت الخلافة العثمانية قائمة(٢). وكان الحسين مؤمناً بوحدة الأمة الإسلامية إلى أن ألغى الأتراك الخلافة(٣).

ودعت الحجاز بمناسبة إلغاء الخلافة إلى استعادة حق العرب بها، والتأكيد على حق قريش فيها، مستندة بذلك إلى السنة النبوية، وتأكيد علماء الشرع الشريف على ذلك. وقالت القبلة، الجريدة الناطقة باسم الحسين: إن قيام دولة عربية مستقلة في الجزيرة العربية أمر ضروري لحفظ كيان الإسلام. وأعادت القبلة استعراض موقف الحسين من الخلافة منذ إعلان النهضة العربية، عندما بايعه أهل الحل والعقد في الحجاز بالخلافة، وكذلك بعض أهل سوريا، ومنهم أهل

---

(١) البيان: ع ١٤٧٥، الثلاثاء ٥ شباط ١٩٢٤م: ٤٤ نقلاً عن جريدة إقدام في كانون الأول ١٩٢٣م.

(٢) القبلة: ع ٧٦٩، الخميس ٦ آذار ١٩٢٤م: ١.

(٣) عبد الكريم غرايبة: الثورة العربية: ٢٥٥.

فلسطين، وكذلك أهل العراق، وبعض وفود اليمن؛ وغيرهم من العرب في الأقطار الأخرى؛ وعلى الرغم من أن هذه البيعة حائزة لشروطها، كما أوردت القبلة، إلا أن جلالته لم يقبل هذه البيعة في حينها، وتنصل منها تحاشياً للتشويش في هذه المسألة الإسلامية الكبرى تاركاً أمرها للعالم الإسلامي، ولكن المسلمين تركوا هذا الأمر عُرضة للعبث، فكانت النتيجة ما حدث للخلافة في تركيا[١].

وتحدّثت القبلة عن كيفية اختيار الحسين للخلافة على أثر إلغائها في تركيا، فقالت: اندفع الناس بدافع من غيرتهم الدينية على منصب الخلافة، الذي هو من تراثهم، وحقوقهم، وهم أجدر بالمحافظة عليه«ورأوا أن من واجبهم أن لا يتركوه هدفاً للفوضى والعبث به؛ فخفّ أهل العقد في فلسطين وشرقي الأردن، وبقية الأنحاء السورية لمبايعة صاحب الجلالة الهاشمية بالخلافة، مصرّين عليه في قبولها، لاستجماعه شروطها، وحفظاً لها من العبث والفوضى التي وصلت إلى حدّ يُعد السكوت عنه جريمة اسلامية»[٢].

وكتبت الجرائد الهاشمية في الحجاز وشرقي الأردن عن خلافة الحسين بن علي، وأنها عادت إلى اصحابها، واستبشرت بفجر جديد بعودة «الخلافة القرشية الهاشمية». وصوّرت جريدة «الشرق العربي» تسابق العرب إلى بيعة الحسين بالخلافة بأنّه:«ضربة لازب». ووصفت قيام الترك بإلغاء الخلافة بأنه إسراف في الخروج على الماضي الإسلامي. وأعلنت الجرائد الهاشمية أنّ العرب بعودة الخلافة اليهم، استأنفوا حمل تعاليم الإسلام ورفع رايته، وجعل مقر الخلافة الإسلامية البلاد المقدسة، وأخذت تنشر أنباء بيعة الحسين بالخلافة الإسلامية[٣].

---

(١) القبلة:ع ٧٦٩: ١.

(٢) المرجع نفسه: ٢.

(٣) محمد الشريقي: الإمامة الكبرى، الشرق العربي، ع٤٣، الاثنين ١٠ آذار ١٩٢٤م: ٤؛ وانظر ملحق ع ٤٢، جريدة الشرق العربي، الذي صدر في ٥ آذار بمناسبة إلغاء الخلافة العثمانية وإعلان خلافة الحسين، ونشر في ع ٤٣: ٣؛ وانظر بنفس المعنى: القبلة: ع ٧٦٩: ١ - ٢.

وأيّد أمين الريحاني خلافة الحسين وشبهها بالبابوية في روما. وكان الريحاني مؤيداً للأتراك في فصلهم السلطنة عن الخلافة، وقال:إن إلغاء الخلافة العثمانية جعل من الممكن احتمالية تفاهم ملوك العرب؛ وذلك بتكوين كيانين سياسيين في الجزيرة العربية في الجزأين الشرقي والغربي، وأضاف رأيه في الخلافة:«أما رأيي فها أنا أعرضه على أسيادي ملوك العرب، الخلافة يا أسيادي في قريش - حديث شريف - ومن في قريش أصلح وأشرف من جلالة الملك حسين؟ أفلا يجدر بالعرب إذاً أن يخطوا هذه الخطوة إلى الأمام فيقبلوا من مصطفى كمال نصف برنامج إصلاحه؟ وهم إذا بايعوا حسيناً بن علي على الخلافة فيجعلوا مقره مكة أي كالبابا في روما ويقيمون بعدئذ ملكاً غيره منهم»[1].

ولعب الأمير عبد الله دوراً بارزاً في إعلان خلافة الحسين، ويذكر رشيد رضا أن عبد الله منذ قدومه إلى شرقي الأردن، أخذ يبث الدعوة لوالده بالخلافة في سوريا وفلسطين، حتى وضع على باب مسجد عمان، عند ترميمه - الجامع العمري - حجراً نُقش فيه أبيات نظمها له قاضي القضاة سعيد الكرمي قال فيها:

حسين بن عون من بني مجد عدنان ... فأضحى أمير المؤمنين بلا ثاني

أعاد له عرش الخلافة بعدما ... ثوت زمناً بالغصب في آل عثمان[2]

وسعى الأمير عبد الله على أثر إلغاء الخلافة العثمانية لأخذ البيعة لوالده،

---

(١) الريحاني: ملوك العرب، ٤١٣/٢ - ٤١٤. خلاصة مشروع الريحاني ان يكون الحسين رئيساً دينياً في الحجاز. وابن سعود ملكاً على الجزء الشرقي من الجزيرة، والإمام يحيى على الجزء الغربي، وتحدث عن عقبات ذلك المشروع، وكيفية تحقيقه، المرجع نفسه.

(٢) المنار: م ٢٥، ج ٥: ٣٩٣ - ٣٩٤، وانظر أبيات الشعر لدى عبد الكريم الكرمي، الشيخ سعيد الكرمي: ٢٥٨، مع العلم أن الحجر مازال موجوداً في أعلى المسجد الحسيني الحالي، وقد كتبت أبيات الشعر عليه كتابة غير منظمة، بحيث تبدو نثراً أكثر منها شعراً...(الباحث).

وتم له ما أراد[1]. ويُقال: إن عبد الله صاحب الفكرة في خلافة الحسين، وإنه حرّض والده على تقلد الخلافة[2]. وقيل: إن عبد الله حمل الكثيرين من رجال سوريا وفلسطين على مبايعته.[3] وكان عبد الله يرى أن فشل والده في حمل بريطانيا على تنفيذ مطالبه، لا يمنعه من الخلافة وفيه شروطها.[4]

وصَف (Randel Baker) دور عبد الله في خلافة الحسين، وموقف الحسين منها بقوله: كان عملاً غير متعقل من عبد الله، وانتحاراً سياسياً للحسين في ٦ آذار، عندما أخذ الهاشميون عباءة الخلافة من الأتراك.[5] وقال بروكلمان: «نستطيع أن نُدرك إلى أيّ حدّ كان الحسين لا يزلا يُخطئ في تقدير مركزه، إذا علمنا أنه نزل نصف كارِه عند رغبة ابنه عبد الله.... فارتضى خلال زيارة قام بها إلى ابنه هذا في الشونة لقب خليفة...»[6].

ويصف الريحاني الظروف التي أُعلنت فيها خلافة الحسين قائلاً: إن

---

(١) أمين سعيد: أسرار الثورة العربية: ١٧٦/٣.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية: ١٩٩/١؛ عبد الحميد الخطيب: الإمام العادل، ١/ ٤٤؛ أمين سعيد: المرجع السابق، ملوك المسلمين: ٣٢٣/٢؛ عبد الكريم غرايبة، الثورة العربية: ٢٥٥؛ الماضي وموسى: ٢٧٨، صلاح الدين المختار، تاريخ السعودية: ٢٦٩/٢٦٨/٢؛ سليمان موسى: الحسين بن علي: ٢٥٠؛ وليمز، ابن سعود: ١٣٠؛ مديحة درويش، الخلافة وإحياؤها في القرن العشرين، بحث منشور باللغة الانجليزية، مجلة الدارة (السعودية) ع١ السنة السابعة ١٩٨١م: ٤٥؛

Baker Cary Troller: The Birth of Saudi Arabia, House of Sa'ud, Frank Cass, London, p 209; pp. 209, 185, 187.

(٣) أمين سعيد، ملوك المسلمين: ٣٢٣/١. وخالفه سليمان موسى حيث قال: «ولمّا فاتح الأمير عبد الله بعض زعماء الأقطار المجاورة وجد منهم تحبيذاً وتشجيعاً»: سليمان موسى، الحسين بن علي: ٢٥٠.

(٤) وليمز، ابن سعود: ١٣٠.

(٥) Baker, p 187

(٦) بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية: ٨٠/٥.

تصريحات الحسين المتكررة عن تمسكه بمبادئ النهضة العربية، وحقوق أهل فلسطين ورفض المعاهدة القائمة على التجزئة والانتدابات في الشرق العربي، أدت إلى بيعته بالخلافة: ويُضيف: «ولا عجب بعد هذه التصريحات المدهشة إذا تمت المبايعة بالخلافة» بعد المآدب والاجتماعات العامة والخاصة المتعددة، كان منها (اجتماعات) مع كبار موظفي بريطانيا.(١)

ووُصفت خطوة الأتراك بإلغائهم الخلافة، وأثرها على الحسين بأنها «حادث غير منتظر ذو أهمية تاريخية كبيرة أتى لمساعدة الملك (الحسين) ولو في الظاهر فقط».(٢) وقال نصيف: إن إلغاء الخلافة العثمانية، أثناء وجود الحسين في شرقي الأردن، كان من حسن حظ الحسين، حيث وصل إلى هدفه بمبايعته بالخلافة، وكان قبل ذلك يسعى إلى نشر الدعوة إلى خلافته سراً، وأرسل الرسل في مختلف الجهات لهذه الغاية.(٣)

وجاء إعلان خلافة الحسين في وقت كانت علاقاته سيئة مع المصريين والهنود وبريطانيا(٤)، وكذلك مع عبد العزيز آل سعود في نجد.(٥) وَوَصف مصدر فرنسي كيفية إعلان خلافة الحسين، فقال: «نظر المسلمون إلى الحسين، ولو كانوا غير مسرورين من أعماله، وتشاوروا فيما بينهم. وأخيراً تمّ الأمر على جعله خليفة للمسلين في كافة الأقطار؛ وذلك لأنه كان يملك الأراضي الحجازية المقدسة؛ ولأن العقائد الدينية عند علماء المسلمين لا تدعهم أن يبقوا ثلاثة أيام

---

(١) الريحاني، تاريخ نجد: ٣٢٥.

(٢) كيف تنازل السلطان حسين عن عرش الحجاز، معربة عن الفرنسية، تعريب فؤاد منيف عسيران، العرفان: م١١، ج٩/٩٤٢.

(٣) حسين نصيف، ماضي الحجاز وحاضره: ٩٨ - ٩٩.

(٤) وهبة، جزيرة العرب: ٢٦٦.

(٥) Gaury, p 275

دون خليفة، ولأن الحسين كان من السلالة القرشية».[١] ووُصفت طموحات الحسين الشخصية بالخلافة قبل سنة ١٩٢٤م، بأنها لم تكن أكثر من نشاط مباشر في سبيل اكتساب اللّقب.[٢]

وقَبِل الحسين بن علي بالخلافة الإسلامية، وأذاع منشوراً بهذه المناسبة، مؤرخاً في ١١ آذار ١٩٢٤م (٥ شعبان ١٣٤٢هـ). تضمّن الأسباب التي جعلت: «أولي الرأي والحل والعقد من علماء الدين في الحرمين الشريفين والمسجد الأقصى، وما جاورها من البلدان والأمصار يُفاجئوننا ويلزموننا ببيعتهم بالإمامة الكبرى والخلافة العظمى». وذلك حرصاً على إقامة شعائر الدين، وتنفيذاً لوصية عمر بن الخطاب رضي الله عنه «عدم جواز بقاء المسلمين أكثر من ثلاثة أيام بلا إمام»؛ هذا بالإضافة إلى: «انطباق حكم البيعة المشروعة من المُبايع والمُبايَع له انطباقاً لا يتصور حصوله في أي مملكة أُخرى في الوقت الحاضر». هذه الأمور دعت الحسين إلى قبول البيعة بالإمامة، مع أنه لم يتعرض للخلافة قبل ذلك «حذراً من توسع شقة الخلاف». ودعا الحسين علماء الأقطار الإسلامية إلى القيام بما أوجبه عليهم الشرع الشريف. واعترف الخليفة في منشوره بخدمات العائلة العثمانية للإسلام والمسلمين. ودعا المسلمين إلى مساعدتهم، وتوفير الظروف المناسبة لمعيشتهم، وقال الحسين: إن غايته الوحيدة، التي يعلمها الله هي: «خدمة الإسلام وأقوامي أبناء الجزيرة خصوصاً والمسلمين عموماً،...».[٣]

---

(١) عسيران، (مُعرّب) المرجع السابق: ٤٩٣.

(٢) Baker, p 186.

(٣) الشرق العربي، ع٤٤، الخميس ١٣ آذار ١٩٢٤م: ١ - ٢؛ الكرمل، ع ٩٩٥، السبت ٢٢ آذار ١٩٢٤م: ٢-٣، القبلة ع ٧٧٥، الخميس ٢٧ آذار ١٩٢٤م: ١؛ المنار، م ٢٥ ج ٦/ ٤٦٧ - ٤٦٨، وانظر نقد المنار لمنشور الشريف: المرجع نفسه؛ مصطفى وهبي التل، الأئمة من قريش (المقدمة): ١٩ - ٢١؛ أمين سعيد، أسرار الثورة العربية: ٣٥٨. انظر نص المنشور: في الملحق رقم (١٣)؛ ترجم المنشور إلى اللغة الانجليزية في الوثيقة رقم: C.O. 733/67, p 313-314

الأقطار التي بايعت الحسين بالخلافة:

أعلنت شرقي الأردن والحجاز والعراق بيعتها للحسين بالخلافة الإسلامية، وأرسلت تلك البلاد برقيات التهنئة والمبايعة للحسين بهذه المناسبة - كما سيتضح لاحقاً - ، وبايع الحسين بالخلافة أهل فلسطين وسوريا، وكانت بيعة كل بلد من هذه البلاد، تتم بعد اجتماعات عديدة، خاصة وعامة، ومشاورات بين زعماء تلك الأقطار وعلمائها، وفيما يلي عرض لموقف تلك الأقطار من خلافة الحسين:

أولاً: بيعة فلسطين:

استاء المسلمون في فلسطين كغيرهم من إلغاء الخلافة الإسلامية في تركيا، ودعت جريدة فلسطين إلى بيعة صاحبة الجلالة الهاشمية بالخلافة، وذلك لتوافر شروطها بشخصه، وذكّرت القرّاء بأن أهل يافا فلسطين بايعوا الحسين بالخلافة سنة ١٩١٩م. ولكن الحسين أجابهم في حينها، بأن الوقت لم يحن بعد.(١)

وكانت يافا أولى المدن الفلسطينية التي أعلنت بيعتها لجلالة الحسين بالخلافة سنة ١٩٢٤م، إذ اجتمع المسلمون في يافا بتاريخ ٧ آذار، بوجود فريق من العلماء، واتفقوا على مبايعة الحسين بالخلافة بعد صلاة الجمعة، وبعد الصلاة وقف الشيخ عيسى أفندي أبو الجبين خطيباً، فتحدث عن عمل الأتراك وإلغائهم الخلافة؛ ثم تحدث عن صفات الملك حسين، والتي تؤهله للخلافة، وطلب من الحضور مبايعة الحسين؛ فأعلنها الجميع، وذهب وفد من العلماء، بعد البيعة، إلى

---

(١) فلسطين: ع ٣/٦٦١، الثلاثاء ١١ آذار ١٩٢٤م: ٢.

مركز الجمعية الإسلامية المسيحية؛ وأعلموا نائب رئيسها السيد سعيد أبو خضرة بما تمّ. وأرسلوا برقية المبايعة لجلالة الحسين بالخلافة، والتي جاءت تأكيداً للبيعة التي تمت سنة ١٩١٩م. فأجابهم جلالة الخليفة عليها بالشكر.(١) وأرسل القاضي الشرعي دعوة لجميع وجوه يافا، يوم السبت ٨ آذار، لعقد اجتماع في دار الكتب الإسلامية الأهلية؛ فتم الاجتماع، وقرر المجتمعون مبايعة الملك حسين بالخلافة الإسلامية.(٢)

ودعت جريدة الكرمل أمراء المسلمين إلى عقد مؤتمر اسلامي للبحث في مسألة الخلافة، خوفاً من تعدّد الخلفاء في البلاد العربية والإسلامية، وتمنّت الكرمل لو كانت أمور العرب منظمّة وكلمتهم في الجزيرة العربية مجتمعة حول زعيم واحد يتمكن من صيانة حقوق المُلك والخلافة. وكذلك لو كانت علاقات العرب في الجزيرة حسنة مع مصر والهند، واضافت: «لما خفنا من مزاحم لاتجاه أنظار المسلمين إلى قريش ولضرورة قيام الخليفة على خدمة الحرمين الشريفين، لكنا نلاقي عضداً وتأييداً من أكثرية المسلمين».(٣) وقالت الكرمل، على أثر انتشار أخبار بيعة أهل العراق والأردن والحجاز للملك حسين بالخلافة: إن ما يهمنا من أمر الخلافة عودتها إلى العرب أصحابها الشرعيين، وإلى زعيم مستكمل للشروط قادر على حماية الأماكن المقدسة، وتمنت الكرمل على أهل الحل والعقد من كبار الزعماء والعلماء، تدارك أمر الخلافة، قبل أن يقع النزاع بين المسلمين، وتتدخل الأيدي الأجنبية في هذا الأمر.(٤)

---

(١) فلسطين: ع ٣/٦٦١، الثلاثاء ١١ آذار ١٩٢٤م: ٢؛ ١٤ آذار ١٩٢٤م و
Palestine Weekly, p 285.

(٢) فلسطين: ع ٣/٦٦١: ٢.

(٣) الكرمل: ع ٩٩١، السبت ٨ آذار ١٩٢٤م: ١.

(٤) الكرمل: ع ٩٩٢، الأربعاء ١٢ آذار ١٩٢٤م: ٣.

وعُقد الاجتماع العام لأهل فلسطين، يوم الاثنين ١٠ آذار ١٩٢٤م، (٤ شعبان، ١٣٤٢هـ)، في المجلس الإسلامي الأعلى،[١] برئاسة الحاج أمين الحسيني رئيس المجلس، وانتُخب شكري أفندي التاجي الفاروقي مندوب الرّملة، كاتباً لضبط مقررات الجلسة[٢]. وحضر الاجتماع ممثلون مُنتخبون عن المدن والقرى الفلسطينية، من علماء وأشراف وقضاة ورجال فتوى وأصحاب الحل والعقد.[٣] وقُدّمت في الاجتماع ثلاثة اقتراحات، حول بيعة أهل فلسطين للحسين بالخلافة: الأول، يتضمن البيعة بدون قيد ولا شرط على سنة الله ورسوله، الثاني، مبايعته على أن يجعل الأمر شورى بين المسلمين، وتأليف مجلس للخلافة في مكة، وأن يهتم بأمر فلسطين، والثالث مبايعة جلالة الحسين، وعدم إعلان ذلك، حتى يتم عقد المؤتمر الإسلامي بمشاركة جميع المسلمين على أن يعقد المؤتمر في القدس بعد شهرين، ورُفعت الجلسة إلى ما بعد الظهر، للتصويت على أحد الاقتراحات[٤]. في حين يقول رشيد رضا إنه تم البحث في مشاركة أهل نابلس لتكون بيعة أهل فلسطين كاملة؛ ولذلك أجلت الجلسة إلى ما بعد الظهر، ومع ذلك لم يشارك وفد نابلس، الذي كان يرى ضرورة عقد مؤتمر إسلامي لبحث المسألة أو الانتظار لمعرفة موقف بقية الأقطار. وعلق رشيد رضا على موقف أهل نابلس بقوله: «إن معظم أهل نابلس يريدون مبايعة جلالة الملك حسين وإنما هم يستحسنون التربص في الأمر».[٥] وكان قد وُجد خلاف في مدينة نابلس حول مسألةبيعة الحسين بالخلافة؛ ففريق يريد مبايعة الحسين بدون قيد أو شرط، وفريق

---

(١) فلسطين ٤/٦٦٢، الجمعة ١٤ آذار ١٩٢٤م: ٤؛ المنار: م ٢٥، ج ٥: ٣٩٦ – ٣٩٧؛ Toynbee, p 64

(٢) المنار: المرجع نفسه.

(٣) فلسطين: المرجع نفسه، واستثنت المنار طبريا وبئر السبع من الإشتراك: المرجع نفسه.

(٤) فلسطين: ع ٤/٦٦٢، مرجع سابق: ٢.

(٥) المنار: م ٢٥، ج ٥: ٣٩٨.

يريد أن يضع شرطاً حول قضية فلسطين.[1] فالخلاف لم يكن على البيعة بحد ذاتها.

ثم انعقدت الجلسة الثانية - في الساعة الثالثة بعد الظهر - فأعرب سماحة رئيس المجلس عن اسفه لأن وفد نابلس مُصرّ على عدم الإشتراك ما لم يُعقد مؤتمر إسلامي غير هذا.[2] وبُحث بعد ذلك في أمر البيعة، فقرر المجتمعون بأكثرية الآراء الإقتراح الثاني، المتضمن بيعة الحسين بالخلافة وكتبت صيغة البيعة، وأمضى عليها المجتمعون في نسختين: الأولى، لترفع مع قلمها إلى صاحب الجلالة الحسين. والثانية، لتعلق مع قلمها في المسجد الأقصى كتذكار، وتقرر سفر وفد صباح يوم الثلاثاء إلى الشونة، ليسلم البيعة لأمير المؤمنين الحسين بن علي.[3] ويذكر رشيد رضا أنه خلال الجلسة الثانية، في مؤتمر القدس، وبعد قرار الحضور مبايعة الحسين اقترح شكري افندي التاجي، أن يُكلّف جلالة الحسين بتأليف مجلس من ثلاثين مندوباً، يمثل الأقطار الإسلامية؛ ليستشيره الخليفة في أمور المسلمين، فأيد رأيه سليم أفندي عبد الرحمن ورفيق بك التميمي. واعترض الشيخ محيي الدين أفندي الملاح، قائلاً بعدم جواز البيعة بشروط، فرد عليه مفتي عكا الشيخ عبد الله أفندي الجزار بقوله إنها تجوز بشروط، وتم الاتفاق أخيراً على وضع شروط في مصلحة الأمة.[4]

وجاء في صورة بيعة أهل فلسطين شروط؛ بالإضافة إلى أن يكون الأمر شورى، وجاء فيها: «على أن لا يجري ما يُخالف العامة للمسلمين، وأن لا يكون البت في أمر البلاد الفلسطينية وفي شكل حكومتها ورأسها إلا برأي أهلها...».[5] «وأن لا يعترف بسلطة أجنبية في البلاد العربية عامة وفلسطين

---

(١) فلسطين: ع ٦٦١/٣: ٢؛ Palestine Weekly, p 285, op. cit
(٢) المنار: م ٢٥ ج٥: ٣٩٨.
(٣) فلسطين: ع ٦٦٢/٤: ٢.
(٤) المنار: م ٢٥، ج٥: ٣٩٨.
(٥) المرجع نفسه.

خاصة»[1]. فهذه بيعة مشروطة خاصة حول قضية فلسطين. فلماذا لم يبايع أهل نابلس؟! الأمر الذي يجعل رغبتهم في بيعة الحسين بشرط عقد مؤتمر إسلامي أو الانتظار إلى حين معرفة موقف بقية الأقطار، هو الأرجح، وليس لهم شروط حول القضية الفلسطينية، وهم بذلك يميلون إلى الرأي العام المصري والهندي المعارض لخلافة الحسين، والداعي لعقد مؤتمر لبحث مسألة الخلافة.

وأكدت برقية مرفوعة إلى الملك فيصل في العراق؛ على بيعة أغلبية أهل فلسطين، خاصة القدس، بخلافة الحسين، والمعارضة لها ظهرت من نابلس.[2]

وكان يوم الثلاثاء الموافق ١١ آذار ١٩٢٤م (٥ شعبان ١٣٤٢هـ) يوماً تاريخياً في شرقي الأردن، وَفَدَ فيه على مقر الخليفة في الشونة، نيابة عن البلاد الفلسطينية «جميع رجالاتها من نقباء وأشراف وقضاة ومُفتين وعلماء وزعماء، مع سعادة رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر الفلسطيني العربي موسى كاظم باشا الحسيني، وسماحة مفتي بيت المقدس، ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى الحاج أمين أفندي الحسيني، ورئيس البلدية راغب بك النشاشيبي، وسائر العلماء والأعيان والمفكرين يصحبهم أصحاب الغبطة البطاركة أو نوابهم ورؤساء الأديرة لجميع الطوائف المسيحية. فجرت مراسم بيعة فلسطين الرسمية بالخلافة العظمى والإمامة الكبرى لصاحب الجلالة الهاشمية الحسين بن علي».[3] ثم ألقى السيد أحمد السقاف، رئيس الديوان الهاشمي، منشور الخليفة الأعظم، الذي قوبل بالدعاء، وتلا ذلك حفل خطابي، تخلله بعض الشعر.[4] وبايع أهل فلسطين كل

---

(١) فلسطين: ع ٤/٦٦٢، مرجع سابق: ٢؛ وهذه الإضافة غير موجودة لدى المنار.

(٢) برقية من المندوب السامي في العراق إلى سكرتير الملك فيصل رستم حيدر بتاريخ ٢٤ آذار، مركز الكتب والوثائق - بغداد، رقم ٧٥، و/ص ٣٣/٢٨.

(٣) الشرق العربي: ع ٤٤، الخميس ١٣ آذار ١٩٢٤م: ٢؛ وانظر: القبلة: ع ٧٧١، الخميس ١٣ آذار ١٩٢٤م: ٤؛ الكرمل: ٩٩٣، السبت ١٥ آذار ١٩٢٤م: ٢.

(٤) الشرق العربي: المرجع نفسه: ٢ - ٣؛ القبلة: المرجع نفسه.

بمفرده، وألقى جلالة الخليفة خطاباً خلاصته: «إنني أقبل البيعة على كتاب الله وسُنة رسوله، وأعاهد الله وأعاهدكم بأن الخلافة لم تزدني، في خدمة الإسلام عامة والقضية العربية خاصة، شيئاً لم أكن عليه قبلها، فإني ما زلت ولا أزال شديد التمسك حتى آخر رمق من حياتي بالمبادئ التي قامت عليها النهضة العربية».[1] وتناولت الوفود الغداء على مائدة الخليفة. وعادت في المساء إلى فلسطين، مستبشرة بالخلافة القرشية.[2]

وبايع الحسين بالخلافة في هذه الحفلة، بالإضافة إلى أهل فلسطين، العديد من العرب الذين جاءوا من شرقي الأردن وحوران وجميع مدن الحجاز، وشهد الحفلة كثير من مسلمي مصر بصفة غير رسمية،[3] وشارك في مبايعة الحسين بالخلافة أمير شترال (الهند) شجاع الملك وحاشيته البالغ عددهم اثني عشر شخصاً.[4]

وذهب إلى الشونة وفد يمثل اليهود الأرثوذكس في فلسطين لتهنئة جلالة الحسين بالخلافة، فأحسن جلالته استقبال الوفد، وجاء في حديثه للوفد: «إن من مقتضى وظيفتي كخليفة الحكم بالعدل وستكون أيام خلافتي زمن سلام وإخاء». فسأله رئيس الوفد عن رأي جلالته بالصهيونية، فقال: «إنني أعتبر السياسة الصهيونية اللادينية غير عادلة للمسلمين والمسيحيين واليهود الأرثوذكس. وبصفتي خادم العدل سأقاوم هذه السياسة اللادينية غير العاقلة بواسطة العالم الإسلامي مقاومة شديدة».[5]

---

(١) فلسطين: ع ٦٦٢/٤: ٢.
(٢) الشرق العربي: المرجع نفسه.
(٣) الأهرام: الجمعة ١٤ آذار ١٩٢٤م: ٣.
(٤) الشرق العربي: المرجع نفسه: ٥.
(٥) فلسطين: ع ٦٦٢/٤: ٣.

واستقبل الحسين بالشونة يوم الأربعاء ١٢ آذار ١٩٢٤م، بطريرك الروم الأرثوذكس، ولفيف من المطارنة، وألقى البطريرك خطاباً بين يدي جلالته، رحّب فيه برجوع الخلافة إلى الأمة العربية. وزار جلالته أيضاً وفد من قسس البروتستانت[١] يوم الخميس ١٣ آذار يمثل مجمع الكنيسة الانجيلية الأسقفية الوطني لتهنئة جلالته بالخلافة. وضم الوفد من حضرات القسوس صالح سابا رئيس المجمع، واسعد منصور راعي كنيسة الناصرة، وبطرس ناصر راعي كنيسة يافا، والسيدين متري حنا واسكندر سابا. واستقبلهم جلالته وتحدث إليهم، فقال: «إنّي من البداءة قد وضعت نصب عيني مبدأً ما حدت ولن أحيد عنه مهما كانت التضحية في هذا السبيل، وهو خير أمتي ورقيّها مهما تعددت مذاهبها وتنوعت أجزاؤها. وأن المُلك والخلافة لم يكن لهما أدنى تأثير على ذلك المبدأ؛ إلا بما يجعلها وسيلة أخرى لتأييد ذلك القصد والوصول إلى تلك الغاية».[٢]

بايع أهل قلقيلية الحسين بالخلافة يوم الجمعة ١٤ آذار، في الجامع، بعد خطاب ألقاه السيد حسين هلال، وأنابوا فضيلة الأستاذ عبد الله القلقيلي، برفع مبايعتهم، وطلب أهل قلقيلية من المجلس الإسلامي الأعلى إذاعة منشور يوجب على الأمة الدعاء لأمير المؤمنين على المنابر، حتى يعرف أهل القرى الصغيرة من هو خليفتهم الجديد.[٣]

ويظهر أنه حدث انقسام في صفوف الحزب الوطني الفلسطيني، حول موقفهم من بيعة الحسين بالخلافة. وبعث رئيس الحزب سليمان التاجي الفاروقي، برقية إلى رئيس لجنة الطلبة الأزهريين في مصر، ورئيس جمعية تضامن العلماء.

---

(١) القبلة: ع٧٧٢، الاثنين ١٧ آذار ١٩٢٤م: ١.
(٢) فلسطين: ع ٦/٦٦٤، الجمعة ٢١ آذار ١٩٢٤م: ٢.
(٣) فلسطين: ع ٥/٦٦٣، الثلاثاء ١٨ آذار ١٩٢٤م: ٢.

أكد فيها موافقته لفكرة عقد مؤتمر لبحث مسألة الخلافة.[١] بينما دعت جريدة مرآة الشرق، التي تمثل الحزب الوطني، إلى بيعة صاحب الجلالة الهاشمية بالخلافة. ووصفت عودة الخلافة إلى الحسين، بأنها عودة للحق إلى نصابه. وقوبلت برقية الفاروقي في مصر بالترحيب ونشرتها الجرائد،[٢] وقالت الأهرام: لم يرسل الحزب الأهلي ولا حزب الفلاحين (الوطني والزراع) مندوبين عنهما، ولكنهما أرسلا برقيات (تلغرافات) بالموافقة على بيعة الحسين.[٣] وذُكر أن وفداً يمثل مدينة نابلس حضر إلى الحسين بالشونة لتأكيد البيعة بالخلافة.[٤]

وأرسل كثير من أهل فلسطين برقيات المبايعة بالخلافة الإسلامية للحسين، فبعث السيد سعيد الحسيني مفتي غزّة مبايعاً.[٥] وبعث قاضي الناصرة الشرعي السيد أحمد نحوي مبايعاً، وكذلك بعث عن مدينة الناصرة متروبوليت الروم الأردثوذكس في الناصرة كليوبا، وبعث مبايعاً عن عائلة صلاح في نابلس السيد أمين صلاح.[٦] ورفعت البطريركية اللاتينية بالقدس التهاني والتبريك للحسين بالخلافة، ووقعها برلاسينا.[٧] وبعث السيد جريس العيسى من يافا ببيتين من الشعر للحسين، مؤرخاً بيعته بإمارة المؤمنين، وهما:

حيوا أمير المؤمنين حفيد ساكن طيبة
بالحق وارث جده عاش الحسين خليفتي[٨]

---

(١) فلسطين: ع ٦٦٤/٦: ٢.
(٢) الكرمل: ع ٩٩٥، السبت ٢٢ آذار ١٩٢٤م: ٣.
(٣) الأهرام: الجمعة ١٤ آذار ١٩٢٤م: ٣.
(٤) الشرق العربي: ع ٤٥، الاثنين ١٧ آذار ١٩٢٤م: ٦.
(٥) الشرق العربي: ع ٤٣: ٣.
(٦) الشرق العربي: ع ٤٤: ٥.
(٧) الشرق العربي: ع ٤٣: ٥.
(٨) المرجع نفسه؛ فلسطين: ع ٦٦١/٣: ٣.

وأرسل الطلبة الفلسطينيون في الجامعة السورية في دمشق، برقية مبايعة بالخلافة للحسين طلبوا فيها من الخليفة أن يفكر دائماً بمستقبل فلسطين، ووقّع البرقية خمسة من طلبة الحقوق، هم: بدر الداودي، وزهدي الداودي، وفايز طبري، وفريد شوا، وضياء الدين زعيتر.(١)

ونشرت جريدة البشير البيروتية، خبراً يفيد عدم مبايعة فلسطين للحسين بالخلافة، وأن مسألة خلافة الحسين أحدثت انقساماً شديداً بين الفلسطينيين، وأن الذين بايعوا الملك حسين هم قلة، والمعارضون لخلافته أكثرية.(٢) ونقلت جريدة فلسطين الخبر، وعلقت عليه بالإضافة إلى عدم صحته، وأنه لا يخلو من نوع من الدّعاية السياسية الفرنسية؛ لصرف الناس في بيروت عن مبايعة جلالة الحسين.(٣) وكتب رشيد رضا عن مبايعة الحسين فقال: إن السوريين والفلسطينيين استعجلوا في بيعة الحسين، دون أن يُقيّدوه بأي قيد لإصلاح ما أفسده في السابق.(٤)

وجاء في جريدة الكرمل استعراض لموقف المفكرين في فلسطين من خلافة الحسين، فقِسْم يرى في خلافة الحسين فرصة للضغط على بريطانيا، لتنفيذ وعودها المقطوعة للعرب، حيث أصبح مركز الحسين أقوى، بوصفه خليفة للمسلمين، ولا ترضى بريطانيا بخذله أمامهم، كما أن منصب الحسين الجديد لا يتناسب مع وجود اليهود في فلسطين، وقسم ثانٍ يرى أن بيعة الحسين بالخلافة، ستؤدي إلى تنافس وخلاف حول مسألة الخلافة؛ الأمر الذي سيؤدي إلى ضعف موقف الحسين، واضطراره لمجاراة بريطانيا والصهيونية، لتدعيم مركز خلافته،

---

(١) فلسطين: ع ٦٦٤/٦: ٢.
(٢) البشير: ع ٣١٤٧، السبت ١٥ آذار ١٩٢٤م: ١.
(٣) فلسطين: ع ٦٦٣/٥: ٢.
(٤) المنار: م ٢٥، ج ٣: ٢٣٩.

وعلقت الكرمل على ذلك: «أما نحن فنعتقد أن بريطانيا وغيرها لا تعاون أحداً إلا بمقابلة منافع تتوقع جنيها، فهذه المنافع تقتضي تعزيز مكانة الحسين في نفوس العرب والمسلمين لا تكليفه القيام بأعمال تضعف الثقة بجلالته».(١) وحذّرت الكرمل - في عدد آخر - أمراء العرب والمسلمين من التنازع على الخلافة، ودعت الأمة الإسلامية إلى اجتماع كلمتها على مبايعة الحسين بن علي أميراً للمؤمنين.(٢)

وتلّقى الحسين العديد من برقيات البيعة بالخلافة من المسلمين كانت أكثرها أهمية البرقية التي أرسلها من إيطاليا، السلطان وحيد الدين، والتي حملت تأييده لخلافته، وتنازله للحسين عنها. وخففت هذه البرقية من معارضة خلافة الحسين المحلية، واعتبرت من قبيل انتقام وحيد الدين من أنقرة، وسببت برقية وحيد الدين تحسساً شديداً لدى المعارضين لخلافة الحسين في مصر والهند.(٣) وأرسل أمير كشمير، في الهند - وهو هندوسي - برقية مبايعة بالخلافة للحسين، باسمه وباسم اثني عشر مليوناً من مسلمي إمارته، وكذلك بعث خديوي مصر السابق عباس باشا برقية مبايعة إلى الحسين.(٤) واستمر الخليفة المخلوع عبد المجيد يُعلن تمسكه بالخلافة، ما لم يتّخذ العالم الإسلامي قراراً يخالف ذلك.(٥) وبالرغم من ذلك، فقد أُشيع أن الخليفة عبد المجيد أرسل برقية إلى الحسين، من سويسرا، يهنئه فيها بالخلافة نيابة عن نفسه وعن العائلة السلطانية العثمانية.(٦)

---

(١) الكرمل: ع ٩٩٣: ١.
(٢) الكرمل: ع ٩٩٥: ١.
(٣) الأهرام: الجمعة ١٤ آذار ١٩٢٤م: ٣؛ فلسطين: ٤/٦٦٢: ٢؛ ١٤ آذار ١٩٢٤م و Toynbee, p 65; Palestine Weekly, p 288
(٤) فلسطين: المرجع نفسه.
(٥) Palestine Weekly, p 288, op. cit.
(٦) البيان: ع ١٤٩١، الثلاثاء ١٨ آذار ١٩٢٤م: ٥.

وأبلغت وزارة خارجية الحكومة العربية، دول أوروبا وأمريكا وجمعية الأمم، بأن جلالة الملك حسين سمي خليفة للمسلمين بتاريخ ١١ آذار ١٩٢٤م (٥ شعبان ١٣٤٢هـ).[١]

وقد أجرى مندوب جريدة بريطانية حديثاً مع الخليفة، يوم الخميس ١٣ آذار، في الشونة، حول الوضع السياسي الراهن ومسألة قبوله الخلافة، ووصف الصحفي الذي أجرى اللقاء حالة الخليفة، فقال: «كانت لهجة الحسين كئيبة ومتحذّرة كلهجة من يحمل على كتفيه عبئاً كأنه شاعر بصعوبات ومخاطر مركزه أكثر مما هو شاعر بأمجاده».[٢] وتحدث الخليفة حول الخلافة العثمانية، التي استغلها الأتراك لخدمة مصلحتهم الخاصة لا لخدمة الإسلام وحمايته، وأضاف معلقاً على ما جرى في تركيا: «فلا يقال الآن إن الأتراك مسلمون».[٣] وتحدث عن قبوله الخلافة، فقال: «إنني لم أسع إلى الخلافة ولا رغبت فيها، بل أكرهت على قبولها إكراهاً». وأوضح أنه قبل الخلافة نتيجة لضغط الناس عليه؛ لأنه مؤهل لها ويحكم مملكة عربية مستقلة، ثم قال: «فلو رفضت إجابة هذه الالتماسات لفشلت في واجبي نحو شعبي، ولقاموا هُم عليَّ. إن عرب الحجاز وشرقي الأردن وفلسطين قد نادوا بي خليفة، ولا أعلم ماذا يكون موقف باقي العالم الإسلامي(؟)، ولكنني أسمع إشاعات بأن ملك مصر أو أمير افغانستان أو سلطان مراكش، قد ينادون بأنفسهم خلفاء، هذا لهم ولشعبهم أن يحكموا». وأنكر على هؤلاء هذا السعي لعدم حيازتهم شروط الخلافة. وأوضح جلالته

---

(١) القبلة: ع ٧٧٢: ١؛ فلسطين: ع ٦٦٣/٥: ٣؛ ويروي فيلبي أنه أُبلغ تقلد الحسين الخلافة بواسطة عبد الله يوم ٦ آذار: فيلبي: الذكرى العربية: ١٠٦، وقد يكون هذا الإبلاغ بشكل غير رسمي.

(٢) البيان: ع ١٤٩٠، السبت ١٥ آذار ١٩٢٤م: ١؛ وانظر: Toynbee, p 65

(٣) البيان: المرجع نفسه؛ الأهرام: الجمعة ١٤ آذار ١٩٢٤م: ٣.

وضعه السياسي الحرج في الجزيرة العربية، في ظل عدم التزام بريطانيا بوعودها له. والشعب العربي يُحمِّل الحسين المسؤولية عن موقفه، وختم جلالته الحديث بقوله: «فسأصبر ولكن موقفي حرج، وأنا رجل سيء الطالع».(١) وكان جلالته قد أشار خلال حديثه إلى النفائس التي أخذها الترك قبل الانسحاب من مكة والمدينة، وقال: إن الحلفاء لم يعملوا عملاً ما لاسترجاعها.(٢)

وأجرى المندوب نفسه حديثاً مشابهاً مع سمو الأمير عبد الله. وقال المندوب في وصفه للأمير عبد الله: «إنه لم يظهر شيئاً من اهتمام وانهماك والده وشعوره بالمسؤولية العظمى»،(٣) وقال سمو الأمير في حديثه: إن الأتراك بما عملوه قد خدموا العرب أعظم خدمة، وأنه يشعر كمن يرسل برقية شكر إلى مصطفى كمال، وأشار سموه إلى حق العرب بالخلافة، وبدا سموه متفائلاً بعودة الخلافة إلى العرب.(٤) وأضاف متحدثاً عن بيعة والده بالخلافة، والمعارضين لها: «أما الوهابيون فلن يعترفوا بالخليفة الجديد لأنهم ليسوا من الحنفيين، وكذلك اليمنيون، ولكني أظن أن الهنود سيعترفون به».(٥) ولا أعرف من قصد الأمير عبد الله بالحنفيين؟.

---

(١) البيان: المرجع نفسه؛ الأهرام: المرجع نفسه؛ العمران: ع ٩٥٩، الثلاثاء ١٨ آذار ١٩٢٤م: ٣؛ الكرمل ع ٩٩٥: ٤؛ Toynobee, p 65.

(٢) الكرمل: المرجع نفسه.

(٣) البيان: المرجع نفسه.

(٤) البيان: ع ١٤٩٠: ١؛ الأهرام: الجمعة ١٤ آذار ١٩٢٤م: ٣، العمران، ٩٥٩: ٣، الكرمل: ٩٩٥: ٤؛ Toynbee, p 65

(٥) البيان: المرجع نفسه.

ثانياً: بيعة شرقي الأردن

غادر جلالة الخليفة الشونة قاصداً عمان عاصمة شرقي الأردن، يوم الخميس ١٣ آذار، يصحبه صاحبا السمو علي وعبد االله. وأعلن يوم الجمعة الموافق ١٤ آذار (٨ شعبان) موعداً لانعقاد البيعة العامة في الجامع الحسيني في عمان.[١] وكانت جريدة الشرق العربي قد دعت إلى بيعة جلالة الحسين بالخلافة واستبشرت بها خيراً. وزفت إلى العالم الإسلامي أنباء بيعة الحسين بالخلافة الإسلامية.[٢]

وأصدر قاضي القضاة في شرقي الاردن برقية إلى القضاة والمفتين بشأن مبايعة جلالة الحسين بالخلافة، وتضمنت البرقية أسباب المبايعة المتمثلة بانحلال الخلافة العظمى، ولتوفر شروطها في صاحب الجلالة الهاشمية، التي بايعه أهل الحجاز بها قبل ذلك، وجاء فيها: «وإذا قررتم أخذ البيعة لجلالته بذلك، من كل ذي علم ومكانة من رؤساء القبائل والقرى في منطقتكم بالسرعة الممكنة؛ كي تحضروا إلى عمّان لتبايعوا جلالته عنهم». وأرسل مع البرقية، صورة البيعة. وجاء في أولها: «إني أبايع جلالة سيدي ومولاي الحسين بن علي بن محمد بن عون القرشي الحسني أميراً للمؤمنين يعمل بكتاب الله وسنة رسوله صلى عليه وسلم وأقسم له على ذلك يمين الطاعة والإخلاص سراً وجهراً...»[٣]. وأرسل قاضي قضاة شرقي الاردن، برقية مبايعة بالخلافة إلى جلالة الحسين؛ باسمه وباسم القضاة والمفتين في حكومة شرقي الأردن.[٤]

---

(١) الشرق العربي: ع ٤٤، الخميس ١٣ آذار ١٩٢٤م: ٢.
(٢) الشرق العربي: ع ٤٣: ١.
(٣) الشرق العربي: ع ٤٣: ٢.
(٤) المرجع نفسه.

ثم أخذت البرقيات من العرب والمسلمين ترسل إلى صاحب الجلالة الهاشمية، يبايعونه فيها بالخلافة الإسلامية وأميراً للمؤمنين، وكانت في أغلبها من الحجاز وشرقي الأردن وفلسطين وسوريا والعراق، ومن مختلف مدن هذه البلاد. وبعث بعض الحجاج الهنود وحجاج بنغاله برقيات تتضمن بيعتهم لجلالة الحسين بالخلافة، ووردت بعض برقيات المبايعة من مصر،(١) كانت إحداها من أحمد زكي باشا، بعث بها إلى الشيخ عبد القادر المظفر في عمان، جاء فيها: «من زمان بعيد وأنا أنتظر هذا اليوم السعيد،...، وأنا بكل افتخار أُهنئ الغرب والشرق على رجوع قريش إلى الحياة العملية؛ لإعادة الإسلام سيرته الأولى على يد سيدي ومولاي الخليفة الأعظم الحسين ين علي أيده الله....، وإني أمدّ يدي من وراء البحار بتقبيل يده الكريمة، ومبايعته بالمال والجسم والعقل والروح».(٢)

وأرسل أهالي شرقي الأردن برقيات البيعة بالخلافة إلى جلالة الحسين، وشاركت فيها قطاعات عن مختلف مدن وقرى شرقي الأردن، وكانت إحداها باسم ضباط الجيش العربي.(٣) وشارك فيها زعماء يمثلون الكرك، وهم: دليوان المجالي، ورفيفان المجالي، عطوى المجالي، وعن عشائر الطراونة: الشيخ حسين الطراونة(٤). وبايعه باسم السلط مدير تجهيزها حسن أبو غنيمة، ورئيس بلديتها نمر (الحمود) وأعضاء المجلس البلدي. ووكيل الحاكم الإداري محمد سليم، وبايعه عن مسيحيي طائفة الروم في السلط الخوري أيوب. ونيابة عن الحيارات عليان السالم، وعن العواملة اسماعيل السالم، وعن الجزازية عبد الرحيم الساكت وأحمد رشيد. وبايعه باسم النابلسيين في السلط السيدان: علاء الدين طوقان

---

(١) الشرق العربي: ع ٤٣: ٢ - ٤.
(٢) المرجع نفسه: ٢.
(٣) الشرق العربي: ع ٤٤: ٦.
(٤) المرجع نفسه: ٧، ٩.

وفوزي النابلسي.[1] وبايعه بالخلافة نيابة عن الطفيلة مصطفى المحيسن،[2] وعن إربد مختار إيدون الحاج محمد.[3] ووردت هذه البرقيات إلى الشونة.

وتقرر يوم الجمعة ١٤ آذار، يوم عيد الخلافة الرسمي في الأقطار العربية.[4] فتوجه علماء شرقي الأردن صباح ذلك اليوم، يتقدمهم قاضي القضاة سعيد الكرمي، والقضاة والمفتون، إلى القصر العالي، وعقدوا البيعة الخاصة لجلالة الحسين بالخلافة العظمى «بحضور مندوبي البلدان الأخرى» - دون ذكر تلك البلدان -. فبايع قاضي القضاة جهراً وأيده الحاضرون، وتقدم صالح مريش - مفتي السلط - فتلا دعاءً حاراً، بتأييد هذه الخلافة الإسلامية، ورد جلالة الخليفة على العلماء بحديث أظهر فيه عظم المسؤولية التي يأخذها على عاتقه وهو لها كاره، لولا رغبة العمل بإرادة الأمة، ولأجل توحيد الكلمة الإسلامية. وذكر أن قوته من قوة المسلمين.[5]

ثم خرج الخليفة بموكبه لأداء صلاة الجمعة، يصحبه الأميران علي وعبد الله، والأمير شجاع الملك، أمير شترال، والأشراف، والوزراء. فخطب خطبة الجمعة الشيخ عبد القادر المظفر؛ وشكر فيها الله لرجوع الحق إلى أهله وعودة قريش إلى ميدان العمل وإعادة الإسلام إلى سابق عهده. وتلا خطبة البيعة العامة، بعد الصلاة؛ فأقرت الجماهير تلك البيعة، وهتفت بالدعاء لجلالة الخليفة. وأطلقت المدافع مائة طلقة وطلقة، من القلعة، إيذاناً بإعلان خلافة (الحسين بن علي) أميراً للمؤمنين وخليفة للمسلمين.[6]

---

(١) المرجع نفسه: ٧ - ٨، ١٠.
(٢) المرجع نفسه: ١٠.
(٣) المرجع نفسه: ٧.
(٤) القبلة: ع ٧٧٢، الاثنين ١٧ آذار ١٩٢٤م: ٢.
(٥) الشرق العربي: ع ٤٥، الاثنين ١٧ آذار ١٩٢٤م: ١.
(٦) المرجع نفسه: ٢.

وما لبث أن عاد جلالة الخليفة بموكبه إلى القصر تتبعه وفود المهنئين من رسميين وشعبيين، واجتمع في باحة القصر الألوف من الناس. وتفضل جلالة الخليفة وتحدث إليهم، شاكراً إياهم على سعيهم بصفته أحد أفرادهم ووكيل الأمة، وقال: «إن راحتكم راحتي وعزكم عزي وأنتم عضدي وساعدي...» وجرى حفل خطابي كبير بهذه المناسبة.[1] وتقدم محمد الشريقي، وألقى قصيدة بهذه المناسبة بعنوان «صدى الأمانة» منها:

أطل على الإسلام فجر إمامة لها منبر في كل قلب ومسجد
تعيد لهذا الشرق مجداً مضيعاً وفي كل نفس جمرة الحق توقد
فأنت لها إما دعوت فكلنا مجيب وما منّا فتى يتردد[2]

وألقى قاضي قضاة شرقي الاردن سعيد الكرمي قصيدة بعنوان «بُشرى الخلافة» منها:

بشرى بعود منصب الخلافة لأهلها الغر ذوي الشرافة
وحسبه أن رد حقاً ضائعاً للعرب كان معجزاً أسلافه
جاء سعيد فاله مؤرخاً عادت به لعزها الخلافة[3].

ووصفت جريدة الشرق العربي يوم الجمعة ١٤ آذار بأنه كان يوماً عظيماً (في تاريخ العرب) و (الأمم الإسلامية) حيث (انعقدت البيعة العامة الكبرى بالخلافة العظمى لخادم الحرمين الشريفين الخليفة الأعظم أمير المؤمنين الحسين بن علي) في عمان.[4] وذُكر أن وفود سوريا ولبنان لم تحضر للمشاركة بهذه

(١) الشرق العربي: ع ٤٥.
(٢) المرجع نفسه: ٧.
(٣) الشرق العربي: ع ٤٥: ٧ - ٤٨ عبد الكريم الكرمي، الشيخ سعيد الكرمي : ٢٥٤.
(٤) الشرق العربي: ع ٤٥: ١.

المناسبة. وأُعيد السبب إلى منعهم من قبل السلطات الفرنسية، والتي عملت على إعاقة برقيات التهنئة بخلافة الحسين الصادرة من سوريا ولبنان.[1] وكان اختيار يوم ١٤ آذرا لأنه يوم جمعة فقط.

واحتُفل يوم السبت ١٥ آذار الموافق ٩ شعبان، بعيد النهضة العربية، وكان عيداً مزدوجاً بالنهضة وعودة الخلافة، وجرت احتفالات رسمية بهذه المناسبة في عمان[2] والحجاز، تقبّل التهاني نيابة عن الحسين في الحجاز الشريف عبد الله بن محمد[3]. واعتُبر عيد النهضة العربية لهذه السنة مناسبة سعيدة لاقترانه بعودة الخلافة إلى العرب بشخص الحسين، كما عبّر عن ذلك الخطباء في الحجاز.[4]

واستمرت جريدة الشرق العربي طوال شهر آذار تبحث في أهمية الخلافة الإسلامية بالنسبة للعرب والمسلمين، وتدعو إلى مبايعة الحسين بالخلافة، وهاجمت الجريدة الداعين إلى التخلف عن بيعة الحسين، ودعت المسلمين إلى تعزيز الخلافة القرشية الهاشمية؛ خشية تفرق كلمة الجماعة بسبب دعاة الفرقة «الذين لا يلاحظون الاعتبارات الشرعية والدينية في قضية الخلافة الإسلامية، ولا يقدرون أهمية الأماكن المقدسة الإسلامية حق قدرها، ولا يتطلعون إلى مؤتمر الحج الأكبر، وكيف يستثمره المسلمون في المشارق والمغارب لمصلحة الإسلام؛ إذا ما انتقل مركز الخلافة الإسلامية إلى مكة المكرمة...». ونشرت الشرق العربي ثلاث قصائد قيلت في خلافة الحسين. كانت الأولى لعبد العزيز صبري المصري، مؤرخة في ١١ آذار ١٩٢٤م، منها:

---

(١) ١٤ آذار ١٩٢٤م و Palestine Weekly, p 287

(٢) الشرق العربي: ع ٤٥: ٥ - ٦.

(٣) القبلة: ع ٧٧٢، الاثنين ١٧ آذار ١٩٢٤م: ٢ - ٣.

(٤) القبلة: ع ٧٧٣، الخميس ٢٠ آذار ١٩٢٤م: ١ - ٢.

وشقت على (الترك) الخلافة فانثنوا ليلقوا بها في اليم عتقاً وتحريراً
فأدركها سبط النبي منجيا وكان القرى (جنكين) منهم (تيمورا)
وزفت إلى ابن الأكرمين حسينها وعاد بها بيت النبوة مسرورا
وشكراً أمير المؤمنين لسعيها اليك فهذا السعي أصبح مشكورا[1].

وقال قصيدة ثانية الشيخ سعيد الكرمي، منها:

نعم رجع الحق الصريح لأهله وما لرجوع الحق في أهله نكر
فقد حاطها سبط النبي بيمينه وأسعد في الفوز آثاره الغُر
حسين بن عون منقذ العرب كهْفِهِم وغوثهم الواقي إذا مسهم ضر
وشتّان ما بين امرئ دأبه التقى ومن دأبه نبذ الديانة والسكر

وقال ثالثة محمد نديم الملّاح؛ بعنوان «بضاعتنا ردت إلينا»، منها:

نبايع بالخلافة خير ملك وندعوه أمير المؤمنينا
إلى الملك الحسين لقد عهدنا بها وبحكمه فينا رضينا
ونرجو أن ننال على يديه حياة العز والمجد المكينا.[2]

وأدى إعلان جلالة الحسين خليفة إلى الإسراع في عودته إلى الحجاز.[3] خاصة بعد أن أوفد المندوب السامي في فلسطين رسولاً إلى الحسين (اليك سيث كركبرايد) ليطلب إلى الحسين السفر إلى الحجاز[4]. وتم ذلك في ٢٠ آذار -

---

(١) الشرق العربي: ع ٤٦، الخميس ٢٠ آذار ١٩٢٤م: ٥ - ٦.
(٢) الشرق العربي: ع ٤٧، الاثنين ٢٤ آذار ١٩٢٤م: ٥ - ٦.
(٣) Jarvis, pIII
(٤) الماضي وموسى: ٢٢٨؛ جيمس موريس، الملوك الهاشميون: ٨١؛ Baker, p 188.

كما سيتضح - فأصدر جلالة الخليفة الأعظم أمير المؤمنين منشوراً بمناسبة عزمه على السفر إلى دار الخلافة (مكة)، مؤرخاً في ١٩ آذار ١٩٢٤م. أعلن فيه أن الظرف الحالي يقتضي عودته إلى الحجاز، وأنّ أوّل أعماله ستكون تأليف مجلس شورى للخلافة فيه دائرتان: الأولى، للبحث فيما يتعلق بالشعائر الدينية، والثانية، لاتخاذ ما يقتضي لترقي موارد البلاد الإقتصادية. وقال جلالته عن صفات أعضاء الهيئتين: «بحيث تكون الهيئة الأولى من علمائها واتقيائها، والثانية من المتفننين والمفكرين من أبنائها، وستتخذ الأسباب الفعلية لتشكيلها بصفة رسمية، وتبليغ أنحاء البلاد ببعث مندوبين اليها من كلا الصنفين تقوم الحكومة المركزية بنفقاتهم». وجاء في نهاية منشور الخليفة: «وضرورة الحال تفرض المسارعة بالعودة إلى المركز للمبادرة باتخاذ ما ينبغي من الوسائل المؤدية إنْ شاء الله تعالى إلى رقي البلاد وعمرانها. فإنّ تأسيسنا للمواصلات وتسهيلها جعلنا من نهاية الاطمئنان إلى أنّه يمكننا في خلال أسبوع القدوم إلى أي نقطة أردنا زيارتها في البلاد،...».(١)

وبعث قاضي شرقي الأردن، الشيخ سعيد الكرمي، برقية إلى شيخ الجامع الأزهر، بتاريخ ٣ نيسان ١٩٢٤م، أبدى فيها سروره لقرار علماء الأزهر، بعدم صحة بيعة الخليفة المخلوع عبد المجيد، وعَجِب الكرمي لقرار العلماء عقد مؤتمر إسلامي للخلافة، وأضاف: «وأعجب منه تأجيل عقده إلى سنة، أما فكرة عقد المؤتمر التي هي نبت جديد؛ فلم توجد إلى الآن. وكيف غفلوا عنها إنْ كانت من الدين حين خلع عبد العزيز ومراد، وبيعة عبد الحميد وخلعه، وبيعة رشاد وموته وتولية وحيد الدين وخلعه. أمّا كان الدين يأمر بها إذ ذاك(؟)،...، فما

---

(١) القبلة: ع ٧٧٦، الاثنين ٣١ آذار ١٩٢٤م: ١.

الذي نبّهكم الآن إليه حينما رجع الحق المغصوب إلى أهله. وأُطلقت الألسن من مُعقِّليها وتجاوزت الحد، مع علمهم بأن مَن بويع بالإمارة أقل ما فيه، القرشية والاستقلال، أنه يفهم كلام الله تعالى...، فيا للعجب كيف جاز لهم أنْ يؤخروا ذلك إلى سنة ويبقوا الوقت بلا إمام الذي أجمعت الأئِمة على عدم جوازه، وما حكم صلاة الجمعة كل هذه المدة عند مَن يشترط لها إذن الإمام (؟)»، وطلب الكرمي الجواب على تلك الأسئلة حسب الشريعة الإسلامية.[1]

---

(١) الشرق العربي: ع ٥٠، الاثنين ١٤ نيسان ١٩٢٤م: ٢ - ٣؛ عبد الكريم الكرمي، الشيخ سعيد الكرمي: ٢٠٠ - ٢٠١.

ثالثاً: بيعة الحجاز:

وصلت أخبار بيعة جلالة الحسين بالخلافة، إلى الحجاز ليلة الثلاثاء ويوم الأربعاء الموافي ٥ آذار ١٩٢٤م[١]. ولم يعط الحسين أو غيره أي معلومات للممثلين الأجانب حول تلك المسألة. وكانت الحجاز قبل ٥ آذار - كما ورد في التقرير البريطاني-:«صمّاء عن الأنباء التي تقول إن الملك حسين أصبح أميراً للمؤمنين»، وأنه لما أُتخذ قرار بإعلان خلافة الحسين في عمان؛ أرسل برقية إلى قاضي القضاة في الحجاز، بقبول البيعة نيابة عنه[٢]. وتم التباحث والتشاور بين مختلف طبقات الأمة في مكة، وذهبوا إلى قاضي القضاة عبد الله سِراج؛ وطلبوا منه أنْ يقبل ببيعتهم لجلالة الحسين بالخلافة الإسلامية نيابة عنه. وأجاب سراج في النهاية طلبهم - ربما كان ذلك بعد ورود برقية من عمان بذلك -:«وأخذ البيعة منهم باسم صاحب الجلالة الهاشمية مولانا أمير المؤمنين الحسين بن علي». وتمت البيعة يوم الأربعاء، وجرى احتفال بهذه المناسبة في مكة، وعموم مناطق المملكة الهاشمية، وتمت البيعة الخاصة بعد صلاة ظهر ذلك اليوم، في دار الحكومة بمكة، من أهل الحل والعقد، أخذها نيابة عن جلالة الخليفة نائب رئيس الوكلاء حجة الإسلام قاضي القضاة عبد الله سِراج، وذهبت تلك الهيئة بعد ذلك إلى المسجد الحرام، حيث انعقدت البيعة العلنية العامة.[٣]

ثم ألقى السيد عباس المالكي، أحد علماء المسجد الحرام، خطاباً نيابة عن أهل الحل والعقد الذين انتدبون لإلقائه؛ أعلن فيه بيعتهم لجلالة الحسين بالخلافة،

---

(١) القبلة: ع ٧٦٩: ٢؛ تقرير الفترة من ١ - ٢٩ آذار Jeddah Diaries, p 199,

(٢) Ibid

(٣) القبلة: المرجع نفسه: انظر: الملحق رقم (١٤).

واحتوى الخطاب على مبررات تلك البيعة، والتي جاءت بناءً على انحلال الإمامة الكبرى، وعلى النصوص الشرعية الداعية إلى وجوب تنصيب إمام يقوم بواجباته، وحيث إن الحسين حائز لشروط الإمامة الكبرى، والتي تمّت له قبل ذلك سنة ١٩١٦م، لذلك وجب تأييد تلك البيعة، وإعلانها في هذا اليوم الموافق ٥ آذار ١٩٢٤م، وبناءً على غياب صاحب الجلالة أمير المؤمنين، وحيث إن وكيله في الأمور الشرعية والإدارية قاضي القضاة، بايعه الرؤساء من الأشراف والسادة والعلماء والأعيان من أهل الرأي والتدبير من عموم أهالي الحجاز والمجاورين والوافدين على اختلاف طبقاتهم بالخلافة العظمى. وتلا نص برقية البيعة التي قبلها قاضي القضاة. وألقى بعد ذلك الشيخ عبد القادر الشيبي دعاءً بليغاً «لصاحب الجلالة الهاشمية، أمير المؤمنين وخليفة سيد المرسلين خادم الحرمين الشريفين سيدنا ومولانا الحسين بإمامة المسلمين»، وأمن الناس على ذلك، كانت تلك البيعة العامة العلنية.(١)

وأرسل قاضي القضاة عبد الله سراج برقية إلى الخليفة في عمان، أكد له فيها بيعة جلالته بالخلافة في الحجاز، وأشار في برقيته إلى أن هذه البيعة هي تجديد لبيعته السابقة والتي تمت في ٥ تشرين الثاني ١٩١٦م. وهنأ سراج جلالة الخليفة على ما حازه: «من ثقة الشعب العربي خصوصاً والعالم الإسلامي عموماً بالتفافه حول بيت النبوة».(٢)

وأُرسلت العديد من البرقيات من مكة إلى عمان؛ لتهنئة الحسين بالخلافة، استخدم مرسلوها ألقاباً عدة: «مولاي أمير المؤمنين، وخادم الحرمين الشريفين،

---

(١) القبلة: ع ٧٦٩: ٢؛ وانظر: الملحق رقم (١٤)؛ وانظر: المنار م ٢٥ ج٦: ٤٦٤ – ٤٦٦، والتي هاجمت هذه البيعة واعتبرتها باطلة، واستمرت المنار تهاجم الحسين وخلافته في اعدادها المختلفة، انظر: المرجع نفسه: ٤٦٨.

(٢) القبلة: ع ٧٦٩: ٤؛ الشرق العربي: ع ٤٣: ١.

خليفة رسول رب العالمين، صاحب الجلالة الهاشمية أمير المؤمنين الأعظم»، ومنذ ذلك التاريخ ٥ آذار أصبح الحسين يلقب في جريدة القبلة بمثل هذه الألقاب.[١] وبعث جميع رؤساء البلديات في الحجاز برقيات التهاني لأمير المؤمنين الحسين في اليوم نفسه.[٢]

وتلقى قاضي القضاة في الحجاز جواباً على برقيته من جلالة الخليفة، أرسل خلالها سلامه إلى أهل الحجاز، وتم إلقاء برقية الخليفة في احتفال رسمي يوم الجمعة ٧ آذار. وألقى أحد الشبان جواباً على تلك البرقية، تضمنت الدعاء لجلالة الخليفة بالنصر، وأعلن الجميع تأييدهم[٣]. وكانت تلك الجمعة الموافق تاريخها ٧ آذار، أول جمعة تلا فيها الخطباء الدعاء لصاحب الجلالة الهاشمية، خادم الحرمين الشريفين، بلقب أمير المؤمنين وخليفة سيد المرسلين.[٤]

وأقيمت المهرجانات والاحتفالات في مكة لمدة ثلاثةأيام احتفالاً بعودة الخلافة إلى العرب، تسابق الخطباء في التعبير عن فرحتهم بهذه المناسبة، وَوَضع رئيس كتّاب وكالة المالية محمود شلهوب بيتي شعر أرّخ فيهما بيعة الحسين، وهما:

عرش الخلافة قد سما بجلوس من ... قد حازها إرثاً بعز اقبلا

فهو (الحسين بن علي) العبدلي ... تاريخها (سعد الخلافة هللا)[٥]

وحين وصلت أخبار بيعة مكة إلى جدة، بادر أهلها إلى عقد البيعة لصاحب الجلالة بالخلافة. واشترك فيها عموم الشعب بحضور قائم مقام جدة.

---

(١) القبلة: المرجع نفسه: ٣ - ٤.
(٢) القبلة: ع ٧٧٠، الاثنين ١٠ آذار ١٩٢٤م: ٤.
(٣) القبلة: ع ٧٧٠: ١.
(٤) المرجع نفسه: ٤.
(٥) المرجع نفسه: ٢.

وأخذ البيعة نيابة عن جلالة الخليفة قاضي جدة بعد أن وكله أهلها بذلك. ورفع قائم مقام جدةأمر تلك البيعة إلى قاضي قضاة الحجاز يوم الأربعاء ٥ آذار.(١) وافق إعلان خلافة الحسين في جدة، يوم وصول سفينة بريطانية إلى الميناء، الأمر الذي أدى إلى انتشار إشاعة مفادها أن إعلان خلافة الحسين كان بمعرفة بريطانية مسبقة وبموافقتها.(٢) ويَذكر التقرير البريطاني أن جدة ذُهلت بإعلان خلافة الحسين، وقابلتها من دون حماس وقام أحد السوريين خاطباً في الجمهور، وقال «يعيش الخليفة حسين»، فقوبلت العبارة بصمت. وأبدى شعب جدة استياءه من خلافة الحسين. ويضيف التقرير في وصف موقف أهل جدة: كانوا يرون أن الأتراك سيستعيدون الحجاز عاجلاً أم آجلاً، ويستعيدون الخلافة، وينتهي حكم الحسين.(٣)

وأشارت القبلة إلى أن قنصل ايطاليا في جدة، هنأ قائم مقام جدة بخلافة الحسين،(٤) ويبدو أن ذلك لم يكن صحيحاً، وأنّ ذلك كان مجرد دعاية لخلافة الحسين. وذكر التقرير البريطاني عدم صحة الخبر، وأوضح أن غاية زيارة القنصل كانت بخصوص توقع قدوم سفينة إيطالية حربية مهمتها علمية.(٥)

وأُخذت البيعة بالخلافة الهاشمية في الطائف في اليوم نفسه الأربعاء ٥ آذار، باسم صاحب الجلالة الهاشمية، بدون ذكر من أخذها نيابة عنه. فرفع برقية البيعة قائم مقام الطائف إلى قاضي قضاة الحجاز في مكة.(٦) وبايع أهل ينبع صاحب الجلالة بالخلافة في ٧ آذار، وأرسل قائم مقام ينبع برقية البيعة إلى قاضي

---

(١) القبلة: ع ٧٦٩: ٤.

(٢) Jeddah Diaries, op. cit

(٣) Jeddah Dairies. op, cit؛ وانظر: Troller, p210 - 211

(٤) القبلة: ع ٧٦٩: ٤.

(٥) Jeddah Diaries, op. cit, p199 - 200

(٦) القبلة: المرجع نفسه.

القضاة في مكة. وبايع أهل القنفذة الحسين بالخلافة، في ٩ آذار، وأرسل قائم مقام القنفذة برقية البيعة إلى قاضي القضاة في مكة. ونُقلت الأخبار عن بيعة أهل العقبة في ٨ آذار، وعم الفرح والسرور جميع هذه المناطق، وجرت الاحتفالات بهذه المناسبة.(١)

وتلقى جلالة الخليفة في الشونة برقيات البيعة من أهل الحجاز، فوردت إلى جلالته برقية من الأشراف بفروعهم الثلاثة: ذوي حمود العبادلة، وذوي ناصر، وذوي هزاع، بتاريخ ٦ آذار، وتلقى في اليوم نفسه برقية من زعماء القبائل في الحجاز، وبرقية من السيد ابراهيم السقاف.(٢) ووردت إلى جلالته برقية مبايعة عن أهل جدة بعثها سليمان قابل رئيس البلدية(٣)، وبعث العديد من أهالي وسكان الحجاز برقيات مبايعة بالخلافة إلى الحسين في شرقي الأردن، أو إلى الديوان الهاشمي في الحجاز، وكان من المرسلين: بابا نعمة، أمين حمزة، محمد زبيدي، عبد الله المهروي، محمد سعيد تفاحة، ومزيد وعبد الله غانم، وأمين عاصم، وحسين عبد الله العطاسي، وشرف رضا منصور الزبيدي، وأحمد المشاط، وغيرهم(٤). ووردت إلى جلالة الخليفة برقية من الشيخ محمد صالح الشيبي، فاتح بيت الله الحرام ورئيس مجلس الشيوخ في الدولة الهاشمية، أعلن فيها بيعته إلى جلالة الحسين بالخلافة، ووردت برقية مشابهة من السيد أحمد بناجة وكيل المالية في الحكومة الهاشمية(٥).

واستمرت مدن الحجاز تعلن بيعتها بالخلافة والإمامة العظمى لصاحب الجلالة الهاشمية، ووصلت أخبار بيعة أهل المدينة يوم الخميس ١٣ آذار. وذكرت

---

(١) القبلة: ع ٧٧٠: ٤.
(٢) المرجع نفسه: ٣.
(٣) الشرق العربي: ع٤٣: ٣.
(٤) الشرق العربي: ع ٤٣: ٤.
(٥) المرجع نفسه: ٢.

القبلة أن تأخر وصول أخبار بيعة أهل المدينة عائد إلى سوء الأحوال الجوية، وأرسل وكيل الإمارة بالمدينة، برقية إلى قاضي القضاة في مكة؛ تتضمن انعقاد البيعة العامة لأهل المدينة، «بالإمامة الكبرى والخلافة العظمى لصاحب الجلالة الهاشمية مولانا أمير المؤمنين». وأعلن أهل الوجه بيعتهم لجلالة الحسين بالخلافة يوم الخميس ٦ آذار، وأرسل قائم مقام الوجه إلى قاضي القضاة في مكة خبر انعقاد تلك البيعة العامة، وتُليت خطبة الجمعة ٧ آذار باسم جلالة «أمير المؤمنين» سيدنا «الحسين بن علي»، وأُعلنت مبايعة أهل العلا لجلالة الحسين بالخلافة، وجرى احتفال رسمي بهذه المناسبة، يتضح ذلك من البرقية المرفوعة من قائم مقام الوجه إلى قاضي القضاة بتاريخ ١٠ آذار.[1]

وأرسلت قبائل العويضات، وأشراف جهينة وقبائلها، إلى جلالة الحسين في عمان تعلن بيعتها، وبايع جلالته بالخلافة نيابة عن السوريين المقيمين في مكة، السادة: عمر شاكر، وفوزي الصفدي، وبشير الرومي، وسيف الدين البستاني، وبايعه عن السودانيين في مكة: شيخ البرنو والغلاتة، وشيخ الهوسة والملى، وبايعه عن أهالي ألبانيا في مكة الطبيب رمزي.[2]

ونشرت الجرائد في الحجاز وشرقي الأردن العديد من البرقيات المرفوعة من أهل الحجاز إلى جلالة الخليفة الحسين، ونشرت أيضاً عشرات البرقيات من حجاج العالم الإسلامي على اختلاف بلدانهم؛ يعلنون فيها بيعتهم بالخلافة لجلالة الحسين.[3] وقد جرت أحداث خلافة الحسين في شعبان والحجاج لا يذهبون إلى الحجاز - على الأغلب - إلّا بعد عيد الفطر في شهر شوال، لذلك من الغريب صدور هذه البرقيات من مكة.

---

(١) القبلة: ع ٧٧١، الخميس ١٣ آذار ١٩٢٤م: ٢.

(٢) القبلة: ع ٧٧٥: ٤.

(٣) انظر: القبلة:ع ٧٧٥: ٤؛ وع ٧٧٦: ٤؛ الشرق العربي: ع٤٥: ٩ - ١١.

وجاء في قصيدة نظمها الشيخ عمر الكردي، مفتي الشافعية في المدينة المنورة، بمناسبة إعلان الخلافة الهاشمية، بعنوان «بيعة صدق»:

بك الخلافة قد عادت مكانتها حيث ارتقت لمقام فيه تعتبر
سعت اليك لتسترضيك مسرعة ترجو القبول وتشكو من بها غدروا[1]

وورد في التقرير البريطاني، حول آثار خلافة الحسين على الحجاز: أنه تم إصدار أمر إلى التجار وأصحاب المحلات، وغيرهم، بإرسال برقيات تهنئة إلى الحسين، على أن تحتوي جميع ألقاب الخليفة. وبلغت كلفة البرقية ما بين ١٠ - ٢٠ جنيهاً ذهباً، وعلّق التقرير: بأنه لم ترسل عُشر تلك البرقيات، وأن الهدف من كل ذلك إدخال الجنيهات إلى الخزينة الملكية.[2] وأضاف أن شراء الخلافة عملية باهظة الثمن؛ ولتعويض نفقاتها تجري الآن جهود مخجلة للغاية من أجل انتزاع كل فلس من جيوب الحجاج[3]. ويبدو أن هذه الأمور مبالغ فيها.

---

(١) الشرق العربي: المرجع نفسه: ٨.

(٢) Jeddah Diaries, Op. cit.

(٣) Jeddah Diaries, p 201.

رابعاً: بيعة سوريا:

اعتبر السوريون الحسين خليفة وأميراً للمؤمنين منذ سنة ١٩١٨م، عندما دخل الأمير فيصل سوريا، وأصبح السوريون يعتقدون أن الحسين حل محل الخليفة العثماني[1]. وكان الأمير فيصل قد أخذ البيعة لوالده بالخلافة بعد دخوله دمشق، وإن الملك حسين يحتفظ لديه بصحيفة وقّعها مئات السوريين يعترفون فيها بخلافته منذ سنة ١٩١٨م، وعلق رشيد رضا على تلك الصحيفة فقال: «أخبرنا بعض (ثقات) الدمشقيين أنها مزورة، على أننا نعلم أن ولده فيصل كان قد أخذ له البيعة من كثير من أهل سورية في ذلك العهد». واعتبر رضا تلك البيعة باطلة شرعاً[2]، وقال رضا في مكان آخر خلال حديثه عن أحد دعاة خلافة الحسين، وهو رضا أفندي الصبّان الدمشقي، فقال: «أطلعنا على (ورقة مبايعة) فيها أسماء الكثير من أهل الشام، ودعانا إلى إمضائها مع بعض وجهاء السوريين فأبينا...، وقال لنا بعض فضلاء أهل دمشق الذين اطّلعوا على تلك الورقة أن بعض الأسماء التي فيها قد مات أصحابها، وبعضها لا مسميات لها، وأكثرها أسماء بعض العوام الذين لا يفهمون معنى المبايعة ولا يمتنعون من كتابة أسمائهم، أو أذن الأمي منهم بكتابة اسمه بأدنى استمالة»[3]. الواقع أن السوريين وأهل دمشق بشكل خاص، كانوا على استعداد لمبايعة الحسين بالخلافة دون تردد أو ضغط.

وشاركت سوريا العالمين العربي والإسلامي، في الاهتمام بمسألة الخلافة

(١) المنار: م٢٥ ج٥: ٣٩٢، انظر الفصل الثاني من هذه الدراسة.
(٢) المنار: م ٢٤ ج٨: ٥٩٨.
(٣) المنار: م٢٥ ج٥: ٥٩٢ وما بعدها.

وتطوراتها، ابتداءً من فصل السلطنة عن الخلافة، ومروراً بإعلان الجمهورية التركية، وانتهاءً بإلغاء الخلافة وما تبعها[1]. وأشارت جريدة العمران إلى بيعة جلالة الحسين بالخلافة الإسلامية، والتي تمت بتاريخ ٥ آذار ١٩٢٤م من قبل أهل شرقي الأردن والحجاز والعراق وفلسطين، وقالت: «ومن المنتظر أيضاً أن تتبع الأقطار الإسلامية الأخرى للبلاد العربية في هذه المبايعة الحقة»[2]. وأضافت: أن الأمة الإسلامية بعد «الفعلة الشنعاء التي اجترمها غلاة الترك»، تتجه بأنظارها إلى المسجد الحرام «فتبايع بالخلافة حامي ذماره وتنادي بصاحب الجلالة الهاشمية خليفة على المسلمين...، لذلك فلا تضير العالم الإسلامي فعلة الترك الشنعاء؛ لأن الحق سيعود إلى نصابه، ويعود الدين كما بدأ بعوده إلى السهم الشرعي إلى النزعة والسلام».[3]

وعبرت المدن السورية واللبنانية عن رغبتها في مبايعة الملك حسين بالخلافة، قبل أن تتمكن السلطات الفرنسية من التدخل والتأثير على الحكومات المحلية[4]، فكانت دمشق أولى المدن السورية التي أعلنت بيعتها للحسين بالخلافة وكان ذلك يوم الجمعة ٧ آذار أي قبل إعلان البيعة في الشونة وكانت في ١١ آذار، وقد اجتمع قبيل الصلاة ما يزيد على ثلاثين ألفاً في الجامع الأموي. وقام الشيخ عبد القادر الخطيب، وحضّ الناس على لزوم البيعة بالخلافة الإسلامية لصاحب الجلالة الهاشمية؛ فأعلنت الجماهير تلك البيعة، ووكلت الشيخ عبد القادر بأمرها نيابة عنهم. وألقى الشيخ عبد القادر خطبة الجمعة عن الخلافة

---

(١) انظر: العمران: ع ٩٤٢، ٢٧ شباط ١٩٢٤م: ١ - ٤؛ و ع ٩٥٠ الجمعة ٧ آذار ١٩٢٤م: ١ - ٤؛ وع ٩٥١ السبت ٨ آذار ١٩٢٤م: ٢.

(٢) العمران: ع ٩٥٠: ٣.

(٣) العمران: ع ٩٥١: ١.

(٤) Toynbee, p 65.

الإسلامية عامة، والعثمانية خاصة، وبيّن ضرورة البيعة بالخلافة الإسلامية، في حالة انحلالها؛ لقيام الخليفة بواجبات حماية الدين وإقامة حدوده، وقال: الخلافة في قريش. وجاء في ختام خطبته: «فالآن معشر المسلمين ملك العرب الحسين بن علي، قد توفرت به شروط الخلافة، فإني أبايعه على كتاب الله وسنة رسوله ما استطعت، فهل أنتم تبايعونه على ذلك» «فتعالت الاصوات بايعنا الحسين ين علي بالخلافة»[1]. وذهب عبد القادر الخطيب بعد الصلاة إلى دائرة البرق، وأرسل إلى الملك الحسين مبايعاً ومعلناً بيعة عموم المسلمين في دمشق بالخلافة الإسلامية لجلالته[2]. وخسر الشيخ عبد القادر الخطيب منصبه كإمام ومدرس في الجامع الأموي، ثمناً لعمله السابق الذي قام به دون استشارة السلطات الفرنسية.[3]

وأرسل بعض أفاضل دمشق وأدبائها وتجارها برقية مبايعة بالخلافة الإسلامية إلى الملك الحسين بن علي، وقعها إثنان وثلاثون شخصاً[4]. وكذلك وردت برقية إلى جلالة الخليفة من السيد منير شيخ الأرض[5]. وحذرت جريدة العمران، كغيرها من الجرائد العربية، من التنازع على الخلافة الإسلامية بين المسلمين، ودَعَت إلى بيعة ملك العرب الحسين بن علي بالخلافة[6]. وحذّرت من دور السياسة الغربية في تعدد الخلفاء بقصد تجزئة المسلمين وتفريقهم[7]. وتمنت على زعماء الجزيرة العربية أن يُقدروا المرحلة الصعبة التي تمر بها بلادهم، وأن

---

(١) العمران: ع ٩٥١: ٣؛ وانظر: الشرق العربي: ع ٤٤: ٣؛ التل: ٢٦ - ٢٧؛ فلسطين: ع ٦٦٢/ ٤: ٢؛ الكرمل: ع ٩٩٣: ٢؛ ٢٨ آذار ١٩٢٤م, Palestine Weekly, p 335.

(٢) العمران: المرجع نفسه؛ الشرق العربي: المرجع نفسه؛ التل: ٢٩.

(٣) أنيس صايغ، الهاشميون والثورة العربية: ٢٣٨.

(٤) المنار: م٢٥ ج٥: ٣٩٩؛ انظر الملحق رقم (١٥).

(٥) الشرق العربي: ع ٤٣: ٣؛ التل: ٣٧.

(٦) العمران: ع ٩٥١: ٢.

(٧) العمران: ع ٩٥٣، الثلاثاء ١١ آذار ١٩٢٤م: ١.

تكون خلافة الحسين ومؤتمر الكويت فرصة لجمع كلمتهم وتوحيد شملهم[1].

وخطب الخطباء في حلب يوم الجمعة ٧ آذار باسم صاحب الجلالة الهاشمية أمير المؤمنين، ودعوا له على أعواد المنابر واستبشر أهل حلب بخلافته كل الخير[2]. ثم اجتمع الحلبيون يوم الاثنين ١٠ آذار في الجامع الكبير، جامع سيدنا زكريا عليه السلام، وبعد صلاة العصر؛ اعتلى المنبر الشيخ أحمد الصابوني، وألقى خطبة عن أهمية الخلافة الإسلامية وتنصيب إمام للمسلمين. داعياً فيها إلى بيعة جلالة الحسين بالخلافة لتوافر شروطها فيه. فأعلنت جموع المصلين بيعتها للحسين بالخلافة الإسلامية[3]. ولم يشارك مفتي وقاضي حلب، الجمهور في البيعة، والتزموا الصمت حيال هذه المسألة، ورفع على أثر ذلك العديد من الحلبيين برقيات المبايعة بالخلافة الإسلامية لجلالة الحسين، وكان في مقدمتهم الحاج ربيع بك المنقاري[4]. وقد كانت البيعة حتى الآن - ١٠ آذار - أسبق من البيعة الرسمية في الأردن.

واجتمع العلماء والوجهاء في مدينة حماة بتاريخ ١٠ آذار اجتماعاً كبيراً قرروا فيه مبايعة الحسين بالخلافة الإسلامية بناءً على انحلال منصب الخلافة الإسلامية، ووجوب تنصيب إمام عادل، وتوفر شروط الخلافة بالحسين. وأُبرقت بعد الاجتماع برقيتان إلى الحسين: الأولى من العلماء يُعلنون فيها بيعة جلالته بالخلافة الإسلامية، والثانية: من الوجهاء والأعيان، وأصحاب الحل والعقد اقتداءً بالعلماء[5]. وسبقت هذه البيعة أيضاً البيعة الرسمية في الأردن.

---

(١) العمران: ع ٩٥٤، الاربعاء ١٢ آذار ١٩٢٤م: ١.
(٢) العمران: ع ٩٥٣: ٢.
(٣) العمران: ع ٩٥٦، الجمعة ١٤ آذار: ٢؛ وانظر الشرق العربي: ع ٤٥: ٤.
(٤) العمران: ع ٩٥٧، السبت ١٥ آذار ١٩٢٤م: ٢.
(٥) العمران: ع ٩٥٤، الاربعاء ١٢ آذار ١٩٢٤م: ١.

ورفع أهالي حماة برقيات المبايعة بالخلافة إلى الحسين، على الرغم من أن دائرة البرق في حماة أُخضعت للمراقبة والاطلاع على البرقيات الصادرة إلى عمان والواردة منها. وكانت أول برقية أبرقت إلى جلالة الخليفة من الدكتور توفيق أفندي شيجكلي. وأرسلت الأسرة الكيلانية في حماة مبايعتها إلى الحسين بالخلافة، وأرسلت إليه من حماة برقية من نقابة العمال باسم الحاج محمد أفندي الحبال، وبرقيتان عموميتان بهما آلاف التواقيع من عموم الأهالي؛ الأولى: من جماعة باسم قسم السوق. والثانية: من الأديب الشاب محمد سعيد زعيم،باسم حي الحاضر[١].

ووصلت أخبار بيعة جلالة الحسين بالخلافة، إلى حمص يوم ١١ آذار، فاندفع أهل حمص يعلنون بيعتهم للحسين بالخلافة الإسلامية، وأعلن الخطباء على المنابر اسم الحسين مقروناً بأمير المؤمنين[٢]. وكان آل الجندي في حمص قد رفعوا برقية مبايعة بالخلافة للحسين قبل ١١ آذار[٣]. وبعث أهل حمص - يوم ١١ آذار وبعده - برقيات المبايعة بالخلافة إلى الحسين، كانت أولاها البرقية التي بعثها مفتي حمص محمد طاهر الأتاسي، وبرقية مماثلة من مفتي حمص السابق عبد اللطيف الأتاسي. وأرسل عن آل الأتاسي السيد ابراهيم الأتاسي، وأرسل حسن الرفاعي، نقيب أشراف حمص إلى الحسين مبايعاً. وكذلك عارف الجندي باسم عائلته، وكذلك مصطفى رسلان ورفيق الحسيني ومحي الدروبي. وبرقية أخرى من صاحب الدولة هاشم بك الأتاسي. وبايع الحسين خطيب الجامع الكبير جمال الدين الجمالي. وبايعه عن الأسرة الظبيانية تيسير ظبيان، وغيرهم كثير. وأرسلت برقية من حماة تمثل أطباءها وصيادلتها ومحاميها وصحافييها،

---

(١) العمران: ع ٩٥٥، الخميس ١٣ آذار ١٩٢٤م: ٢؛ وانظر: نص إحدى البرقيات في المرجع نفسه.

(٢) المرجع نفسه: وتذكر العمران أسماء العلماء والأعيان.

(٣) العمران: ع ٩٥٣: ١.

وبرقية من العلماء وقعها ثمانية عشر عالماً، ووقع برقية تُمثل الأعيان تسعة عشر عيناً[1].

ورفع الأمراء الشهابيون في سوريا برقية إلى جلالة الحسين يُبايعونه فيها بالخلافة وقعها عز الدين وبهجت وعبد السلام الشهابي، واعتبر هؤلاء الخلافة العربية هي الخطوة الأولى في سبيل تحقيق القومية[2]. ووصلت برقية مبايعة بالخلافة إلى جلالة الحسين باسم جميع آل الحسامي في حمص ودمشق ومصر، وآل الوفائي، وقعها عنهم «النائب المُوكّل» مصباح الحسامي[3]. ووصلت برقية مشابهة، بالنيابة عن آل السباعي في حمص وحماه ودمشق وطرابلس وحلب وقعها عنهم مظهر نجيب السباعي.[4]

وكان أهل طرابلس قرّروا عقد مجلس يضم العلماء وذوي الرأي فيها؛ لبحث مسألة الخلافة، واجتمعوا في دار صاحب السماحة عبد الحميد أفندي كرامي مفتي طرابلس السابق يوم الثلاثاء ١١ آذار افتتح الجلسة رئيس العلماء محمود أفندي منقارة واتفقت الكلمة، بعد التداول، على مبايعة الحسين بالخلافة؛ لتوفر شروطها بشخصه، ثم أخذ المجتمعون البيعة على أنفسهم بذلك، وفوّضوا لجنة لأخذ تواقيع عموم أهل المدينة[5].

كما أعلن الطرابلسيون بيعتهم بالخلافة للحسين، ووقّعوا المضابط الشرعية لتلك البيعة. وأرسلوا إلى الخليفة برقية، وقعها خمسة أشخاص يمثلون المحامين،

---

(١) العمران: ع ٩٥٥: ٢؛ الشرق العربي: ع ٤٥: ٤ - ٥.
(٢) العمران: المرجع نفسه: ٣.
(٣) الشرق العربي: ع ٤٤: ٥.
(٤) المرجع نفسه: ٦.
(٥) العمران: ع ٩٦١، الخميس ٢٠ آذار ١٩٢٤م: ٢؛ مصطفى التل، الأئمة من قريش: ٣٤ - ٣٥.

والأعيان والتجار، والعلماء، والأطباء، والشباب، وبعث أهل طرابلس العديد من برقيات المبايعة والتهنئة بالخلافة للحسين[1].

وقد سعى بعض الأتراك في بيروت لعقد مؤتمر إسلامي لبحث مسألة الخلافة، وعقدوا اجتماعاً قرروا فيه تأجيل البحث لمدة خمسة عشر يوماً. إلّا أن الفريق الأكثر أعلن البيعة بالخلافة لجلالة الحسين بن علي، وبعثوا إليه برقية باسم مسلمي بيروت يُبايعونه فيه بالخلافة؛ ونظراً لخلو منصب الخلافة ووجوب نصب إمام قرشي؛ ولتوافر شروطها في جلالة الحسين، على أن يقوم باتّباع الشرع الشريف والسنة النبوية، وكانت هذه البرقية غير موقعة بأسماء أشخاص[2]. وذكرت جريدة العمران أنه وقع عليها عشرات الآلاف من مسلمي بيروت[3]. وحدّدت الكرمل العدد بعشرة آلاف[4]. وقالت العمران أنه في مقدمة الموقعين على البرقية الشبيبة الإسلامية[5].

ونشرت جريدة فلسطين نص البرقية، وقالت: إنها تنشرها دون أسماء الموقعين عليها خوفاً عليهم[6]. ووصلت برقية مبايعة بالخلافة العظمى، من بيروت؛ باسم آل درويش وكراش والحسامي واللاذقي وحمادة والعرب وطبّارة ومُنيمنة وقرنفل، بعثها نيابة عنهم المهندس عارف درويش الحسامي[7].

وذُكر أن علماء الديار الشامية، وأهل الرأي فيها، عقدوا اجتماعاً عاماً

---

(١) العمران: ع ٩٥٧: ٣؛ الشرق العربي: ع ٤٦: ٣.
(٢) العمران: ع ٩٥٥: ٣؛ فلسطين: ع ٤/٦٦٢، ص٢؛ المنار: م ٢٥ ج٥: ٣٩٩ - ٤٠٠.
(٣) العمران: ع ٩٥٦: ٢.
(٤) الكرمل: ع ٩٩٣: ٢.
(٥) العمران: المرجع نفسه.
(٦) فلسطين: ع ٥/٦٦٣: ٢.
(٧) الشرق العربي: ع٤٤: ٧.

قرروا فيه بالإجماع مبايعة جلالة الحسين بالخلافة العظمى، ووضعوا صورة البيعة وتسابق الناس إلى امضائها[١].

وأبلغت السلطات الفرنسية في سوريا حكام المناطق، بضرورة تريث المسلمين في بيعة الحسين، ومراسلة الملوك الخارجين، حتى إصدار تعليمات خاصة بهذا الشأن[٢]. ووزّع فضيلة مفتي الشام محمد عطا الكسيم في ١٢ آذار/٦ شعبان بلاغاً، أعلن فيه أن خطبة الجمعة القادمة، ستكون باسم خليفة المسلمين بدون تعيين أحد، وتقرر ذلك أيضاً في حلب وبيروت[٣]. وكان ذلك بناءً على أمر حقي بك العظم حاكم دولة دمشق بإيعاز من السلطة الفرنسية[٤]. وذكر أن الحكومة المحلية في دمشق استدعت خطباء الجوامع، خاصة خطيب الجامع الأموي الشيخ توفيق المنيني، وأوعزت إليهم بعدم ذكر اسم الملك حسين في الخطبة[٥]. وذُكر سعي حاكم دمشق حقي العظم الذي ترأس الاجتماع لهذه الغاية[٦]، وترأس حاكم حلب اجتماعاً مع العلماء قرروا فيه إقامة الصلاة في حلب باسم أمير المؤمنين دون ذكر اسمه[٧].

وأحدث بلاغ مفتي الشام اضطراباً وقلقاً بين الناس في الشام، وامتازت الأنحاء بالسكون[٨]، واحتج أهالي دمشق على عمل السلطات المحلية، فأغلقوا حوانيتهم وتركوا أشغالهم[٩]. واحتشد ألوف المصلّين في الجامع الأموي يوم

---

(١) الشرق العربي: ع ٤٦: ٣.
(٢) العمران: ع ٩٥٥: ٣.
(٣) العمران: ع ٩٥٧: ٣؛ فلسطين ع ٦٦٤/٦: ٢.
(٤) فلسطين: المرجع نفسه.
(٥) الشرق العربي: ع ٤٦: ٤.
(٦) البشير: ع ٣١٥١، الاثنين ٢٤ آذار ١٩٢٤م: ٣.
(٧) العمران: ع ٩٥٦: ٣؛ البشير: ع ٣١٥٠، السبت ٢٢ آذار ١٩٢٤م: ٢.
(٨) العمران: ع ٩٥٧: ٢.
(٩) البشير: ع ٣١٥١: ٣.

الجمعة ١٤ آذار لسماع خطبة الجمعة واسم المدعو له، وألقى خطبة الجمع الشيخ توفيق المنيني، دعا فيها لجلالة الخليفة القرشي الهاشمي أمير المؤمنين الحسين بن علي؛ فارتاح الناس لذلك وغادروا المسجد مسرورين[١].

ولم تنجح مساعي السلطات في منع المسلمين في حمص، من إعلان بيعتهم بالخلافة للحسين، وكان يوم الجمعة ١٤ آذار، في حمص يوماً مشهوداً؛ لأن البيعة كانت عامة على منابر المساجد كافة. وكان خطيب أحد المساجد قد دعا إلى الخليفة، دون ذكر اسمه، فاعترض المصلون عليه، وطالبوه بذكر اسم جلالة الحسين، وهدّدوا باسقاطه عن المنبر، فنزل الخطيب عند إرادتهم فَرِحاً، لأن ذلك يسهّل عليه الاعتذار للسلطات، وكانت مواضيع الخطب كلها عن البيعة، والحض على مبايعة الحسين[٢].

كما كان يوم الجمعة ١٤ آذار، يوماً حافلاً في طرابلس «لم تر مثله في حياتها»، إذ اكتظ الجامع المنصوري الكبير بألوف المصلين، وخطب الجمعة فيه ابراهيم أفندي السندروسي الحسيني، وكانت عن الخلافة الإسلامية، تحدث فيها عن صفات الخليفة الجديد الحسين بن علي، وطلب البيعة له؛ فأعلن الجميع ذلك بكل سرور، ورفع إبراهيم أفندي إلى جلالة الحسين برقية تحمل خبر بيعة الطرابلسيين لجلالته بالخلافة، ورفع أهل طرابلس مزيداً من برقيات المبايعة للحسين[٣].

وتلقى مفتي لواء اللاذقية برقية من الشيخ عبد القادر مظفر، تحمل خبر

---

(١) العمران: ع ٩٥٧: ٢؛ الشرق العربي: ع ٤٦، ص٤: ٤ نيسان ١٩٢٤م Palestine Weekly, p 359.

(٢) العمران: ع ٩٥٩، الثلاثاء ١٨ آذار ١٩٢٤م: ٢؛ انظر نص إحدى خطب الجمعة ١٤ آذار، في حمص، المرجع نفسه.

(٣) العمران: ع ٩٦١: ٢.

مبايعة الحسين بالخلافة، فاجتمع المفتي على أثرها بالعلماء والوجهاء، وتفاوض معهم في مبايعة خليفة يُخطب باسمه فوق المنابر أيام الجُمع وفي صلاة العيدين، فقرروا عقد اجتماع عام لمبايعة من تتفق عليه الكلمة، وأبلغ المفتي الحكومة بنية عقد هذا الإجتماع؛ فأعلمته رئاسة الشعبة السياسية، بأنه لا يُمكن السماح بعقده، لأن هذه المسألة دولية[1].

وأدت محاولة السلطات الفرنسية لمنع أهل سوريا من الاعتراف بخلافة الحسين إلى ازدياد النّقمة على فرنسا، في البلاد التي بايعت الحسين أكثر من أي وقت سابق[2]. وقالت مجلة العرفان عن بيعة أهل سوريا: «لم يخرج عنها إلا بعض المتوقفين والمشايعين للسلطة، التي لا نعلم وجهاً لتدخلها في شؤون تخص المسلمين دون سواهم، ولكن السياسة تأبى إلّا أن تحرك ذنَبها»[3].

وامتدح الشعراء في سوريا خلافة الحسين، فقال فيها بدر الدين الحامد:

تاجُ مجدِ الخلافِة انتظما ... فوقَ رأسِ الخليفةِ العربي

يا حسينُ النفوسُ طامحة ... لعلاءٍ فجدٌّ في الطَلبِ

لك منا وفاؤنا ولنا ... منك فوز بأبعدِ الأربِ

يا بني هاشم خلافتكم ... رنتموها بالحقِ والقضبِ[4]

وقال الشاعر اللبناني محمد كامل شُعيب العاملي، في قصيدة له بعنوان «الخلافة وجلالة الملك الهاشمي»:

---

(١) العمران: ع ٩٥٧: ٢؛ انظر: الشرق العربي: ع ٤٥: ٥.

(٢) مذكرة رفعها السكرتير الأول البريطاني ,C. O 633/67, p 303.

(٣) العرفان: آذار ١٩٢٤م: م٩ ج٦: ٥٦٥.

(٤) بدر الدين الحامد، الديوان، مطبعة الإصلاح، حماه، ١٩٢٨م: ١٤٧ - ١٤٨؛ قدري قلعجي: الثورة العربية: ٤٣١.

إليك مليكَ العربِ مني بيعةٌ مباركةٌ عن أهلِ صيدا وعاملِ

أجلْ بايعتْكَ اليومَ فهدٌ وهاشمٌ وجاراهُما آساد حرب ووائِلِ

أبت أن ترى إلاك للعربِ ملجأً وأعظم حامٍ للخلافة كافلِ[1]

وقدّم الشاعر مصطفى الغلاييني (لبناني توفي ١٩٣٣م) في المناسبة نفسها، قصيدة إلى جلالة الحسين بعنوان (أنين الدّيار)، ذكر له فيها أن أمل العرب معقود عليه[2]، وقال فيها:

أبا الملوك إليك العُربُ ناظرةٌ بطرفِ ذي أملٍ، بالشوقِ ملتهبِ

يَرجون بعد احتمال الضيمِ منقلباً خيراً ينفّس عنهم ظلمة الكُربِ

سياسة لم تدع فينا سوى رَمقٍ من الحياة، إذا لم يُحْمَ يُنتهبِ

إن البلاد، وإن عددت واحدةٌ في النطق والعِرْقِ والأخلاق والأدبِ

إن فرّقتهم ديانات فقد جَمَعَت أهواءهم لُغة الأجداد في سببِ[3]

ويقول وليم الخازن: «وشاعت الفكرة القائلة إن الملك حسين استحق لقب الخلافة، لأنه أنقذ العرب من انسحاقهم تحت النير التركي، وأضفى الشعراء عليه صفة المنقذ في مناسبات عديدة».[4]

وُجد في سوريا حزب برئاسة عائلة الأمير عبد القادر الجزائري، والتي لم تكن راغبة في خلافة الحسين، وفضّلت الخطة المصرية، لذلك أسس هذا الحزب

---

(١) وليم الخازن، الشعر والوطنية في لبنان والبلاد العربية: ٣٢٣؛ وانظر: قدري قلعجي، الثورة العربية: ٤٣١.

(٢) الخازن: المرجع نفسه: ٣٢٤.

(٣) مصطفى الغلاييني، ديوان الغلاييني: ١٠٠ - ١٠٢.

(٤) وليم الخازن، الشعر والوطنية في البلاد العربية: ٣٢٤.

جمعية الخلافة في دمشق لتدعم وجهة نظره[1]، بينما يذكر محمد سعيد الجزائري أنه على أثر ظهور مشكلة إلغاء الخلافة العثمانية، وصعوبة الاتفاق على الخلافة والخليفة، وأنه لما أعلن الخليفة المخلوع عبد المجيد في نداء وجهه للعالم الإسلامي تشبثه بالخلافة، ودعا رؤساء المسلمين في العالم لعقد مؤتمر إسلامي لبحث مسألة الخلافة[2]، ويضيف الجزائري: تشكلت على أثر هذا النداء جمعية الخلافة في سوريا برئاسة الأمير (محمد سعيد) الجزائري، ونقل عنه أن الجمعية ستبحث في مَنْ تصح لهم البيعة[3].

وبعث الأمير (محمد سعيد) إلى الجرائد العربية برقية من بيروت قال فيها: «لمّا كانت الخلافة تقرّر لدى ذوي الحل والعقد تألف مؤتمر للنظر في مسألة الخلافة، فبإسم الإسلامية، ندعو إخواننا المسلمين للتربص بهذا الأمر الجليل وانتظار اجماع المسلمين»[4]. اعترضت جريدة العمران السورية على محتوى هذه البرقية، بعد مبايعة جلالة الحسين بالخلافة في الحجاز وفلسطين وشرقي الأردن وسوريا والعراق، وقالت: إن التريث بعد هذا الاجماع يزيد المشاكل تعقيداً والأمة ارتباكاً. ونشرت «العمران» في المكان نفسه برقية أخرى من بيروت بإمضاء (أحمد) تؤيد دعوة الجزائري، وردّت «العمران» على هذه البرقية أيضاً، ودافعت عن خلافة الحسين[5]. وهاجمت «العمران» في أعدادها دعوة التريث في بيعة الحسين، وأنكرت أهمية مثل هذه الدعوة، ومدى نجاحها، وقالت: إنها ستكون صرخة في وادٍ، لأن العلماء في الأمصار في سوريا وبيروت أجمعت

---

(١) Toynbee: p65

(٢) محمد سعيد الجزائري، مذكراتي عن القضايا العربية: ٢٣٢، انظر: الهدى: ع ١٦ الاربعاء ١٢ آذار ١٩٢٤م: ٤؛ العمران: ع ٩٦١: ٢.

(٣) الجزائري: المرجع نفسه.

(٤) العمران: ع ٩٥٣: ٣؛ الأهرام: ع ١٤٣٠٢، الاثنين ١٠ آذار ١٩٢٤م: ١.

(٥) العمران: المرجع نفسه.

على مبايعة الحسين بالخلافة[1].

ونشرت «جمعية الخلافة» في دمشق بياناً مطولاً عن الأسباب التي أدت إلى تأليفها، ونُشر هذا البيان في جريدة الأحرار البيروتية بتاريخ ٢٠ آذار ١٩٢٤م، وجاء فيه موقف الجمعية من خلافة الحسين، «وأن الجمعية إزاء ما يتقوّله البعض ممن لا ينقادون إلّا للعواطف تُصرح على رؤوس الأشهاد، أنها إذا رأت من المسلمين في المؤتمر ميلاً إلى تنصيب جلالة الحسين بن علي خليفة، فهي أول مَن يُبايعه، ويكون أفرادها له عوناً وظهيراً». ووقّع هذا البيان رئيس جمعية الخلافة في سوريا سعيد الجزائري[2]. ووجّه الجزائري نداءً إلى العالم الإسلامي حول مسألة الخلافة، دعا فيه إلى مساندة مؤتمر الخلافة المنوي عقده، وكذلك إلى مساندة تلك الجمعية التي يرأسها[3].

كان من أعضاء جمعية الجزائري أي (جمعية الخلافة) الأشراف يحيى باشا وشرف باشا وعلي باشا أحفاد شريف مكة وأميرها سابقاً الشريف عبد المطلب، ومفتي الشام عطا الكسيم، وبديع بك المؤيد، وغيرهم. غير أن الجمعية كغيرها من جمعيات الخلافة فشلت في إيجاد خليفة، وسعى محمد سعيد الجزائري إلى تبرير هذا الفشل، فعزا ذلك إلى أهمية مسألة الخلافة وانقسام المسلمين إلى دويلات ذات نُظم حكومية مختلفة[4].

---

(١) العمران: ع ٩٥٥: ١.
(٢) محمد سعيد الجزائري، مذكراتي عن القضايا العربية: ٢٣٢ - ٢٣٤.
(٣) انظر نص النداء: محمد سعيد الجزائري، المرجع نفسه: ٢٣٤ - ٢٣٧؛ المركز الوطني للوثائق - دمشق وثيقة رقم ٢٥/٢٥٠. أوراق سعيد الجزائري.
(٤) محمد سعيد الجزائري، المرجع نفسه: ٢٣٧.

خامساً: بيعة العراق:

كان العراق أحد الأقطار التي أعلنت بيعتها لجلالة الحسين بالخلافة الإسلامية، فأبلغ الأميران علي وعبد الله أخاهم الملك فيصل ملك العراق، بتاريخ ٥ آذار ١٩٢٤م، بوصول برقيات البيعة بالخلافة لجلالة الحسين من: «العلماء والأعلام والوجهاء الكرام في الأقطار الإسلامية». وأُعلنت البيعة في المساجد الثلاثة؛ وأصبح جلالته أميراً للمؤمنين. وتلقى الملك فيصل برقية تهنئة بمناسبة قبول الحسين الخلافة، رفعها السيد كاظم الحسيني، رئيس اللجنة التنفيذية في فلسطين، وعبد القادر المظفر، وصلت البرقيتان بتاريخ ٧ آذار[١]. أي قبل البيعة الرسمية في الشونة وعمان. فجرى تبليغ المندوب السامي في العراق بتاريخ ٨ آذار بوصول البرقيتين السباقتين الذكر، وطلب الملك فيصل في مذكرة التبليغ تلك من المعتمد السامي، إطلاعه على حقيقة ما جرى في القسطنطينية وشرقي الأردن وفلسطين بشأن الخلافة.[٢]

ورفع الملك فيصل برقية تهنئة بالخلافة إلى والده بتاريخ ٩ آذار، وأجاب في اليوم نفسه على برقية الحسيني والمظفر بتهنئتهم بمناسبة عودة الخلافة إلى العرب[٣]. وبعث برقية تهنئة بهذه المناسبة إلى أخويه علي وعبد الله، وبعث الأمير زيد قائد الموصل برقية مشابهة[٤]، ونشرت جريدة الشرق العربي البرقية

---

(١) دار الكتب والوثائق - بغداد، و/ص٦/٦، تحمل برقية علي وعبد الله؛ و/ص ٢٥/٢٩ تحمل برقية كاظم الحسيني والمظفر؛ و/ص ٨/٨ تحمل البرقيتين معاً باللغة العربية، وكانت البرقيات الواردة من شرق الأردن تكتب بالأحرف الانجليزية بلفظ عربي.

(٢) دار الكتب والوثائق - بغداد، و/ص ٧/٧.

(٣) المرجع نفسه، و/ص ٩/١٠.

(٤) المرجع نفسه: و/ص ٩/٩.

التي بعثها الملك فيصل إلى والده بتاريخ ١٣ آذار، ونشرت برقية مشابهة بعثها الأمير زيد إلى والده(١).

وأجاب المعتمد السامي في العراق على طلب الملك فيصل - السابق - في ١١ آذار حول ما جرى في تركيا والمتضمن - بناءً على ما جاء في الإجابة -، خلع الخليفة وإلغاء الخلافة، بعد اندماج وظيفتها في حكومة الجمهورية التركية، وأضاف: أنه في أي وقت يستطيع الأتراك إحياء الخلافة، وفي الوقت نفسه يعترف الأتراك بأنهم بعملهم هذا سلموا الخلافة إلى العالم الإسلامي عامة(٢). وجاء في إجابة المعتمد السامي حول ما جرى في شرقي الأردن وفلسطين بشأن الخلافة، أن الأغلبية أجمعت على الإعتراف بخلافة الحسين، خاصة في القدس وأغلبية المباحثات تفضل الإعتراف بخلافة الحسين، ويظهر الاتجاه المعارض من خلال المباحثات في نابلس(٣).

ذهب علماء العراق يوم ١٢ آذار إلى قصر الملك فيصل، واجتمعوا هناك، وبعد المذاكرة قرّروا بالإجماع مبايعة الحسين بالخلافة، وبعثوا إليه برقية بيعتهم بالخلافة(٤)، وبعث الملك فيصل برقية إلى والده تحمل خبر اجتماع العلماء وقرارهم بمبايعة جلالته بإمارة المؤمنين وخلافة المسلمين، وأنهم أنابوا الملك فيصل بإبلاغ بيعتهم. وأشار فيصل في برقية أخرى إلى السرور الذي عمّ العراق بانعقاد

---

(١) الشرق العربي: ع٤٤، الخميس ١٣ آذار ١٩٢٤م: ٤.

(٢) دار الكتب والوثائق - بغداد، وثيقة رقم: ر.و ٧٤، و/ص ١٢/١١ (باللغة العربية)؛ باللغة الانجليزية و/ص ٣٦/٣١ ,R.O. 74 وهما بتاريخ ١١ آذار.

(٣) المرجع نفسه: وثيقة رقم: R.O. 75 و/ص ٣٣/٢٨ بتاريخ ١٢ آذار، انظر: الملحق رقم (١٦).

(٤) الأهرام: ع ١٤٣١١، الخميس: ٢٠ آذار ١٩٢٤م: ١؛ الكرمل: ع٩٩٦ الأربعاء ٢٦ آذار ١٩٢٤م: ٣؛ وانظر: يوسف عز الدين: الثورة العربية الكبرى وأثرها في الشعر في العراق، بحث غير منشور قُدّم إلى مجمع اللغة العربية الأردني(استخدمت نسخة موجودة لدى الأستاذ عبد الكريم غرايبة): ١٢، نقلاً عن جريدة العراق؛ Toynbee, p 64.

البيعة الشرعية، وتلاوة الخُطب على المنابر باسم الحسين بن علي أمير المؤمنين.[١]

اجتمع نواب المجلس التأسيسي العراقي يوم ١٢ آذار في دار يوسف السويدي، فقرروا إرسال برقية تهنئة بالخلافة لجلالة الحسين، باسم أهل العراق[٢]، وبعث السويدي وأعضاء المجلس الحاضرون تلك البرقية، واجتمع بعد ذلك أعضاء المجلس التأسيسي في القصر الملكي، وعرضوا بيعتهم للحسين بالخلافة، أمام الملك فيصل، ونهض أحمد الشيخ داود، فألقى خطبة ضمّنها الدعاء لجلالة الحسين «مولانا الخليفة الأعظم»[٣]. ثم أدّى الملك فيصل صلاة الجمعة يوم ١٤ آذار في جامع السراي، وتليت الخطبة باسم الخليفة الحسين بن علي[٤].

ويظهر أن جلالة الخليفة، وابنه فيصل في العراق، كانا على اتصال دائم بواسطة البرق، خلال شهر آذار، وإطلاع كل منهما الآخر على ما يستجد حول مسألة الخلافة. إذ أرسل الخليفة إلى ولده ثلاث برقيات: الأولى: بتاريخ ١١ آذار؛ تتضمن الشكر والثناء على فيصل؛ لجهده في مسألة الخلافة[٥]. والثانية: بتاريخ ١٤ آذار، تتضمن شكر الخليفة للملك فيصل وجميع العراقيين، وطلب الحسين من فيصل أن يُبلغ أهل العراق سلامه وتحياته[٦]. والثالثة بتاريخ ١٦ آذار تتضمن المعنى نفسه الوارد في البرقية السابقة[٧]، وغيرها كما سيتضح.

---

(١) القبلة: ع ٧٧٢، الاثنين ١٧ آذار ١٩٢٤م: ٢؛ الشرق العربي: ع٥٤، الاثنين ١٧ آذار ١٩٢٤م: ٣.

(٢) الأهرام: ١، المرجع السابق.

(٣) الشرق العربي: ع٥٤: ٤؛ يوسف عز الدين، الثورة العربية الكبرى: ١٢؛ Toynbee, p 64.

(٤) علي الوردي، لمحات اجتماعية: ٢١٠ - ٢١١.

(٥) دار الكتب والوثائق - بغداد، و/ص ٢٢/٢٢.

(٦) المرجع نفسه: و/ص ٢٢/٢١ (وهي أطول البرقيات).

(٧) المرجع نفسه: و/ص ٢٦/٢٣.

وبعث مفتي بغداد الشيخ يوسف آل عطا برقية تهنئة بالخلافة إلى الحسين، جاءت بناءً على إجماع المفتين والعلماء وأهل الحل العقد[1] وأبلغ مفتي بغداد،مفتي مصر ورئيس الجامع الأزهر؛ بإجماع أهل الحل والعقد في الحجاز على بيعة الحسين بن علي بالخلافة الإسلامية، وتمّت له البيعة في العراق من العلماء لكونه مستجمعاً لشروطها، ولعدم جواز بيعة أكثر من واحد شرعاً. ودعا مفتي بغداد جميع العلماء إلى مبايعة الحسين بالخلافة حِفاظاً على الوحدة الإسلامية[2].

وأصدرت وزارتا الأوقاف والداخلية أمراً إلى مدن العراق يتعلق بكيفية مبايعة الحسين بالخلافة، وتلقى متصرف لواء العمارة تلك التعليمات وأبلغها إلى من يهمهم الأمر من الخطباء والمدرسين وغيرهم، واجتمع العلماء والزعماء بديوان المتصرفية وقرروا مبايعة الحسين بالخلافة. وأبرق الزعماء والنواب في اللواء إلى الملك فيصل لعرض مبايعتهم على الحسين، ورفعت وزارة الداخلية هذه الأنباء إلى الديوان الملكي[3].

وأصدر علماء الموصل بلاغاً بتاريخ ١٤ آذار، قالوا فيه: بناءً على قيام الترك باسقاط الخلافة الإسلامية، وخلع الخليفة، «وقد ثبت عقلاً ونقلاً أن الخلافة الإسلامية، لازمة للمسلمين وأنه لا يجوز تركهم بلا خليفة يُوحد كلمتهم،...، وقد جاء في الصحيح أنه يجب أن يكون الخليفة قرشياً...، وقد تحقق أن أهل الحرمين الشريفين والمسجد الأقصى، وذوي العقد والحل من العلماء والأعلام والأعيان الكرام، في أهم البلاد الإسلامية العربية قد بايعوا جلالة ملك الحجاز

---

(١) الشرق العربي: ع ٤٥: ٣.
(٢) دار الكتب والوثائق - بغداد، و/ص١٣/١٤.
(٣) دار الكتب والوثائق - بغداد، و/ص ٥/٥، فقرات مقتبسة من تقرير متصرفية لواء العمارة لشهر آذار.

سيدنا الشريف حسين بن علي القرشي الهاشمي الحسني، إذ قد تحقق أنه المستوفى لشروط الإمامة والمستجمع لصفاتها اللازمة شرعاً، فهو أحق بها وأهلها، فنحن معاشر علماء الموصل وأعيانها قد بايعنا جلالة الملك المشار إليه سيدنا حسين بن علي على أن يكون خليفة للمسلمين وإماماً للمؤمنين مبايعة على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وقد وضعنا أيدينا بيد سعادة متصرفنا عبد العزيز بك نيابة عن يد جلالة سيدنا الخليفة حسين بن علي بالخلافة العظمى والإمامة الكبرى،...». ووقّع البلاغ خُطباء تسعة جوامع كل باسمه وخاتمه، وشيخ الطريقة الشاذلية، ونقيب أشراف الموصل، وشيخ الطريقة النقشبندية، ووكيل قاضي الموصل[1]. وبعث النقيب عبد الغني إلى الحسين مهنئاً بمناسبة بيعة أهل الموصل[2].

وبعث السيد هبة الدين الحسيني الشهر ستاني، رئيس مجلس التمييز الجعفري، وزير المعارف الأسبق في العراق، إلى جلالة الحسين معترفاً له بالخلافة الإسلامية[3]. وبعث أهل كربلاء العراق برقية مبايعة بالخلافة إلى جلالة الحسين؛ وأفادت البرقية أن أكثر من ثلاثمائة ألف شخص، بايعوا الحسين بالخلافة في ساحة سيدنا الإمام حسين بمناسبة زيارة نصف شعبان(٢٣ آذار). وقع البرقية من وُجهاء العراق: السيد نوري مندوب كربلاء، عبد الواحد مندوب السيد عمران، عمران سيد كاكي مندوب شعلان[4]. ونشرت جريدة العراق برقية بعثها السيد عبد الرزاق الوهاب، تتضمن المعنى نفسه الوارد في البرقية السابقة[5]، وأعلن

---

(١) دار الكتب والوثائق – بغداد، وثيقة رقم: 311/3690، و/ص ٢/٢+٣/٣.
(٢) الشرق العربي: ع٤٥: ٣ – ٤.
(٣) دار الكتب والوثائق – بغداد، و/ص ١٠/١١؛ علي الوردي، لمحات اجتماعية: ٢١١ نقلاً عن جريدة العراق؛ وانظر: الشرق العربي: المرجع نفسه.
(٤) القبلة: ع ٧٧٥، الخميس ٢٧ آذار ١٩٢٤م: ٢؛ وانظر: القبلة ع ٤٧: ٢.
(٥) علي الوردي، لمحات اجتماعية: ٢١١.

الشيخ محمود بن النقيب الكيلاني البيعة بالخلافة للحسين، وهو يضع الحجر الأساس لجامعة آل البيت[1].

وجاء في تعليق الأهرام على بيعة أهل العراق للحسين: «والمهم من الأمر أنّ الطائفة الشيعية في العراق بايعت الملك حسيناً بالخلافة، وأهل الشيعة لم يكونوا يعترفون بالخلافة لأنهم يعدون شروطها الأساسية أن تكون في أهل البيت. وقد عُدّ هذا الحادث أكبر حادث في الإسلام منذ انتهاء خلافة علي بن أبي طالب»[2]. وكانت جريدة العراق قد نشرت خبراً بعنوان: «خلافة الحسين ومبايعة الجعفرية له» جاء فيه: «أن علماء الجعفرية خفُّوا لمبايعة الحسين مع العلم أنهم امتنعوا من قبل عن مبايعة آل عثمان؛ وذلك لأنهم وجدوا الشروط المطلوبة للخلافة متوفرة فيه، فهو عربي قرشي علوي إمامي».[3]

وبعث أهالي لواء الحلة في العراق برقية مبايعة بالخلافة لجلالة الحسين، وقّعها ستة من وجهائها، مُمَثلين بنواب الحلة، ورئيس العشائر، ونائِبَيْه، ورئيس البلدية[4]. وكان لإعلان خلافة جلالة الحسين أثر حسن في قلوب العلماء والسكان في أربيل، وفرح سكان أربيل بعودة الخلافة إلى العرب ممثلة بصاحب الجلالة القرشي الحسين[5]. ودعا مدير مركز الأوقاف في كركوك إلى جلالة الحسين بن علي (بالخلافة). وأصدر أمراً إلى مأموري الأوقاف التابعين له، بأن يدعوا للحسين[6]. وبعث العراقيون - على اختلاف طوائفهم وفئاتهم - برقيات

---

(١) أنيس صايغ، الهاشميون والثورة: ٢٣٨.
(٢) الأهرام: ع ١٤٣١١، الخميس ٢٠ آذار ١٩٢٤م: ١.
(٣) علي الوردي، لمحات اجتماعية: ٢١١، نقلاً عن جريدة العراق.
(٤) القبلة: ع ٧٧٤، الاثنين ٢٤ آذار ١٩٢٤م: ١.
(٥) الكرمل: ع ٩٩٦، الاربعاء ٢٦ آذار ١٩٢٤م: ٣؛ والخبر مؤرخ في ١٤ آذار.
(٦) تقرير متصرفية لواء كركوك للنصف الأول من شهر آذار ١٩٢٤م؛ دار الكتب والوثائق - بغداد، وثيقة رقم ١٨/٧، وزارة الداخلية رقم ٤٤٦٢.

البيعة بالخلافة للحسين[1].

وشاركت الجرائد العراقية الدعوة لخلافة الحسين، وكانت تنشر برقيات البيعة التي ترد إليها[2]. وكان للملك فيصل دور في بيعة أهل العراق لجلالة الحسين[3]. وأصدر الملك فيصل رسالة شكر إلى شعب العراق، على بيعتهم لجلالة الحسين بإمارة المؤمنين وخلافة المسلمين. وأبلغ شعب العراق تحيات جلالة الخليفة[4]. وبعث الملك فيصل إلى جلالة الخليفة برقية بتاريخ ٢٤ آذار، عبرّ فيها عن فرحة شعب العراق بقرار جلالة أمير المؤمنين بدعوة العالم الإسلامي إلى عقد مؤتمر عام، وتأليف مجلس شورى[5]. فأجاب جلالة الخليفة ولده على تلك البرقية. وتمنى في ردّه أن يكون عند حسن الثناء؛ للقيام بواجبه تجاه الجميع[6]، وأرسل جلالة الخليفة إلى الملك فيصل برقية بتاريخ ٢٩ آذار، من جدة يُخبره فيها بوصوله إلى جدة بسلام[7] فقط.

كانت بيعة العراقيين لجلالة الحسين بالخلافة عامة، وليس أدلّ على ذلك من اعتراف كُتّاب العراق أنفسهم، قال الحسني: «فسارع العراقيون إلى الاشتراك في تحقيق هذه الفكرة – خلافة الحسين –، وشرعوا في إرسال برقيات المبايعة لا

(١) المرجع نفسه؛ نموذج لاحدى مبايعات أهل العراق و/ص ١/١ 311. 3690 بتاريخ ٢١ آذار.
(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية: ١/ ١٩٩؛ علي الوردي، لمحات اجتماعية: ٢١٠؛ نقلاً عن الجرائد العراقية.
(٣) يوسف عز الدين، الثورة العربية واثرها في الشعر في العراق: ١٣.
(٤) دار الكتب والوثائق – بغداد: و/ص ١٦/١٥؛ بدون تاريخ، انظر: الملحق رقم (١٧)؛ وانظر يوسف عز الدين، الثورة العربية وأثرها في الشعر في العراق: ١٣.
(٥) دار الكتب والوثائق – بغداد، وثيقة رقم ٨٠، البلاط الملكي – الديوان، و/ص ١٦/١٦.
(٦) المرجع نفسه: و/ص ٢١/٢٤.
(٧) المرجع نفسه: و/ص ٢١/٢٠.

فرق في ذلك بين سُنّيهم وشيعيهم»[1]. وقال الوردي: «ولا حاجة لنا إلى القول إن العراق كان من أكثر الأقطار، إن لم يكن أكثرها، اهتماماً بخلافة الحسين، وتقديم البيعة له»[2].

وشملت الاحتفالات بمبايعة جلالة الحسين بالخلافة جميع المدن العراقية الكبرى، فتحدث الشعراء والكُتّاب في النجف، وأعلنوا بيعتهم للحسين بالخلافة، وكان منهم محمد علي كمال الدين، وصادق كمّونه، وحسين كمال الدين، ويوسف رجيب، ومما جاء في قصيدة ألقاها حسين كمال الدين:

نلت ما رمت من منى ومراد   هاحسين خليفة للهادي

إنما منصب الخلافة إرث   حقه أن يرد للأحفاد

حسبك اليوم بالخلافة فخراً   بايعتك القلوب قبل الأيادي

واعتبر الشاعر الخلافة الهاشمية رمزاً للوحدة العربية، بقوله:

إنما وحدة العروبة أمر   حيوي كالروح للأجساد[3]

وذكرت جريدة الشرق العربي أن الشاعر العراقي عبد المحسن الكاظمي، بعث إلى الأمير عبد الله بعد إلغاء الخلافة العثمانية أبياتاً من الشعر قال فيها:

الصيد حلّ للذي   نصب الحبائل واقتنص

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية: ١/ ١٩٩.
(٢) علي الوردي، لمحات اجتماعية: ٢١٠.
(٣) يوسف عز الدين، الثورة العربية وأثرها في الشعر في العراق: ١٣؛ نقلاً عن جريدة العراق.

فـلـيـغـتـنـم سـاداتـنـا في يومهم خير الفرص[1]

فأجابه الشاعر فؤاد الخطيب:

مـا كـان صـيـدك بـالـذي يـنـجـو وقـد بـدت الـفـرص

هـيـهـات تـفـلـت خـلـسـة سـنـحـت لأربـاب الـقـنـص

إن كـنـت أمـس مـعـمـيـاً فاليوم صرت من القصص[2]

(١) الشرق العربي: ع٤٣، ١٠ آذار ١٩٢٤م: ٣؛ عبد المحسن الكاظمي، ديوان الكاظمي: ١١٢، جاءت هذه الأبيات تحت عنوان نصيحة، كتبها الشاعر الكاظمي إلى الأمير عبد الله عند توليه إمارة شرق الأردن، المرجع نفسه.

(٢) الشرق العربي: ع٤٣: ٣؛ الكاظمي، ديوانه: ١١٢، وجاء في ديوان الكاظمي، أن الذي أجاب الكاظمي هو الأمير عبد الله ولم يذكر فؤاد الخطيب، المرجع نفسه: ١١٢.

عودة الحسين الخليفة إلى الحجاز:

غادر الخليفة عمان بالقطار قاصداً الحجاز، يوم الخميس ٢٠ آذار ١٩٢٤م، يصحبه سمو الأمير علي والحاشية الملكية، وسمو الأمير شجاع الملك وحاشيته. وغادر سمو الأمير عبد الله عمان إلى معان في سيارةخاصة لوداع جلالة الخليفة(١). فوصل الخليفة إلى معان ليلة الجمعة ٢١ آذار واستقبل فيها استقبالاً كبيراً. ثم غادرها جلالته يوم الاثنين صباحاً، الموافق ٢٤ آذار، إلى العقبة حيث وصلها مساءً(٢) وغادر جلالته العقبة مساء الثلاثاء ٢٥ آذار، متوجهاً إلى الوجه قاصداً جدة(٣). وجرت في عاصمة الحجاز ومُدنها استعدادات كبيرة لاستقبال جلالة الخليفة الأعظم أمير المؤمنين(٤).

ووصل جلالته جدة يوم السبت ٢٩ آذار، وكانت شوارع جدةودار حكومتها مزدحمة بالوفود التي حضرت من مكة والطائف وعموم الملحقات، ممثلين بالعلماء والأشراف والأعيان والوجهاء، ورؤساء القبائل وطائفة الحضارم ومشايخ الحارات، بالإضافة إلى موظفي الحكومة الهاشمية، وجرى لجلالته في جدة استقبال مهيب، وحفل خطابي كبير(٥). ويذكر التقرير البريطاني أن السلطات المحلية في جدة حاولت بشتّى الوسائل، أن تحث الهيئات القنصلية على حضور الحفل، والذي كان القصد منه وبشكل واضح جداً، عرض الخلافة، ولكنها لم تنجح، وقام الوكيل البريطاني يرافقه زملاؤه: الفرنسي والايطالي

---

(١) الشرق العربي: ع ٤٦، الخميس ٢٠ آذار ١٩٢٤م: ١، ٥.
(٢) القبلة: ع ٧٧٤، الاثنين ٢٤ آذار ١٩٢٤م: ١، ع٧٧٥ الخميس ٢٧ آذار ١٩٢٤م: ٢.
(٣) القبلة: ع ٧٧٥: ٢.
(٤) القبلة: ع ٧٧٤: ١ - ٢؛ ٧٧٦: ٢.
(٥) القبلة: ع ٧٧٦: ٢.

والهولندي بزيارة الملك في قصره لاحقاً[1]. وأُقيمت في القصر الملكي ليلة الأحد ٣٠ آذار، مأدبة عشاء، برئاسة الأمير عبد الله بن محمد، على شرف جلالة الخليفة، حضرها أعضاء الأسرة المالكة والأشراف ورجال الدولة وعدد من الأعيان والوجهاء، وممثلوا الدول الأجنبية[2].

ليلة الأحد ٣٠ آذار سافر جلالة الخليفة، من جدة قاصداً مكة، فوصلها يوم الاثنين صباحاً، الموافق ٣١ آذار، وكان يوماً تاريخياً مشهوداً في عاصمة دار الخلافة، جرى فيه لجلالته حفل استقبال كبير، تسابق فيه الحضور للترحيب بجلالته، وألقى خلاله خطيب مركز البلدية الشيخ عمر عرب خطاباً باسم الشعب رحّب فيه بصاحب الجلالة الهاشمية، وركن الخلافة الإسلامية، وقال: «يتقدم إليك الشعب وهو يترنم بصوت واحد صوت الإخلاص والولاء:

أتـتـك الخلافـة مـنـقـادة ... إلـيـك تجـرر أذيـالـهـا
فلم تك تصلح إلّا بكم ... ولم تـك تـصـلـح إلّا لـهـا
ولـو رامـهـا أحـد غـيـركـم ... لـزلـزلـت الأرض زلـزالـهـا
ولو لم تطعك بنات القلوب ... لما قَبِل اللـه أعـمـالـهـا[3]★

وقد سافر وفد خاص إلى فلسطين برئاسة الشيخ سعيد الكرمي يرافقه سيف الدين طوقان ناظر المعارف، ومحمد طاهر الجقة الحسيني وأحمد نمر الشهابي؛ لإبلاغ سلام الخلافة العالي إلى أهل فلسطين، وتقرر سفر وفد آخر للعراق للغرض نفسه يتكون من عطوفة رشدي الصفدي، وفضيلة عبد القادر

---

(١) تقرير من ٣٠ آذار - ٣٠ نيسان ١٩٢٤م Jeddah Diaries, p 205,
(٢) القبلة: المرجع نفسه.
(٣) القبلة: ع ٧٧٦: ٢.
★ صاحب هذه الأبيات هو الشاعر العباسي أبو العتاهية المتوفى سنة ٢١١هـ، قالها يمدح الخليفة المهدي المتوفى سنة ١٦٩هـ.

المظفر[1].

وعاد الأمير عبد الله إلى عمان، بعد وداع جلالة الخليفة، مساء يوم الأربعاء ٢٧ آذار، فألقى سموه خطاباً في أركان الحكومة والحضور تضمن تبليغ سلام الخليفة للأمة، وتحدث فيه عن النهضة العربية وأهدافها وعن إمارة شرقي الأردن، وقال في معرض حديثه عنها: «وإنه لمن حق هذه المنطقة العربية أن تفخر بعد أن قدر لها شرف الوساطة، في إعلان الخلافة الإسلامية القرشية حقاً وشرعاً، وتم في ربوعها هذا الانتقال التاريخي السار، الذي سيكون فاتحة خير للعرب والشرق أجمع». وأضاف سموه عن خلافة والده: «ولا ريب أن إجماع العرب وقادة الرأي فيهم على البيعة المباركة؛ لهو دليل الإلهام الالهي واستعداد الأفكار العربية، لاسترجاع كل حق من حقوق العرب المغصوبة». وعلّق سموه على الموقف الرسمي في سوريا، المتمثل بمنع الخطباء ذكر اسم الحسين كخليفة، فقال: «وإني لأرجح أن مثل هذا الأمر لم يصدر من رؤساء مسؤولين بل من موظفين صغار»[2].

وقد أدت خلافة الحسين - كما يقول خيري حماد - إلى تبدل أوضاع شرقي الاردن، فقد أصبح علي، ولي عهد الخلافة، ولم يعد من الممكن تعيينه أميراً على عرش ثانوي كعرش الأردن؛ وهكذا تقرر بقاء عبد الله في الأردن[3]. أو أُجلت فكرة عزل عبد الله عن شرقي الأردن[4]. وأدرك صموئيل - كما يقول فيلبي -: «أن واجبه الأول يقضي بتشديد قبضته على الإمارة فور مغادرة الحسين لها»[5].

---

(١) الشرق العربي: ع ٤٧: ٤٤ عبد الكريم الكرمي، الشيخ سعيد الكرمي: ٣١.
(٢) الشرق العربي: ع٤٨، الاثنين ٣١ آذار ١٩٢٤م: ١ - ٢.
(٣) خيري حماد، أعمدة الاستعمار: ١٣٢.
(٤) سانت جون فيلبي، تاريخ نجد: ٣٣٤.
(٥) خيري حماد، أعمدة الاستعمار: ١٣٢.

التنافس الأجنبي حول الخلافة:

وُصِف إلغاء الخلافة العثمانية ونفي الخليفة عبد المجيد، وآثار ذلك في العالم الإسلامي، ومستعمرات فرنسا وبريطانيا، بأنه «أعضل» ما واجهته الدول بعد الحرب الأولى. وبرز اثنان من زعماء المسلمين يتنافسان على منصب الخلافة: سلطان المغرب (مراكش)، والملك حسين في الحجاز، وقيل إن الأول تدعمه فرنسا وهو تحت حمايتها والثاني بريطانيا، واستبعدت فرنسا ترشيح أمير الأفغان للخلافة، وروّجت لخلافة سلطان المغرب؛ وذلك لمواجهة السياسة البريطانية الرّامية إلى تنصيب الملك حسين. وأبرزت الجرائد الفرنسية أهمية ترشيح سلطان المغرب؛ لأن تنصيب الحسين سيكون ضربة قاسية على فرنسا، وظن بعض الفرنسيين أن مصطفى كمال يطمع في الخلافة. وقُدّم اقتراح فرنسي بتنصيب عبد المجيد الخليفة المخلوع خليفة، لكنه لم يُقبل، وقبلت فرنسا الترحيب بالخليفة المخلوع كضيف وطني فقط، ورأى فرنسيون آخرون إعطاء عبد المجيد ملجأ في تونس وتنصيبه «أميراً للمؤمنين»، لكن ما يهم فرنسا، في حالة تنصيب بريطانيا الحسين خليفة تنصيب خليفة آخر، سواء كان سلطان مراكش أو عبد المجيد في تونس[1].

أُعلنت خلافة الحسين وتوقع مراقبون بريطانيون أن قسماً كبيراً من العالم سيقبل بتوليته هذا المنصب[2]. وقالت جريدة البيان: «وليس من الصدفة كون أحد المرشحين للخلافة تحت حماية فرنسية والثاني تحت حماية بريطانية، وان

---

(١) الهدى: ع ١١، الخميس ٦ آذار ١٩٢٤م: ٤؛ البيان: ع ١٤٨٧، السبت ٨ آذار ١٩٢٤م: ١.
(٢) الهدى: ع ١٣، السبت ٨ آذار ١٩٢٤م: ١.

اختيار فرنسا لسلطان مراكش أمر طبيعي؛ لأن سلطان مراكش ذو سلطان روحي وزمني في بلاده»[1]. وأضافت جريدة العمران: إنّ الأفغان والإيرانيين يؤيدون الخلافة العربية ممثلة بخلافة الحسين؛ لأن خلافة سلطان المغرب غير قابلة للتحقيق، لأنه في الأصل رئيس ديني مستقل[2]. واستبعدت بريطانيا على الرغم من أهمية وجود خليفة للعالم الإسلامي، رؤية أمل صغير جداً بنشوء خليفة جديد معترف به عالمياً، في ظل شروط الخلافة، والتي يأتي على رأسها القوة والقرشية[3].

وقالت إحدى الجرائد الإيطالية إن إيطاليا ترغب باستقبال الخليفة المخلوع في بلادها[4]. وشككت «الطان الفرنسية» في غاية إيطاليا من هذه الدعوة، وانتقدت نداء الخليفة المخلوع، وقالت: إنه لم يراع الجمهورية المدنية التي كان يعيش على حسابها، وأن منشور الخليفة المخلوع لا يؤثر إلّا على الحكومة السويسرية التي استضافته بشرط التزامه والهدوء، وقيل إن الحكومة السويسرية تبحث في كيفية منع الخليفة المخلوع من التدخل في السياسة، وقالت (الطان): «إن احتجاجات الخليفة السابق لن تؤثر على الجمهورية الفرنسوية، ولا على المسلمين الذين هم تحت رايتها»[5]. وأنكرت السلطات الإيطالية رغبتها باستضافة الخليفة المخلوع، ويبدو أن ايطاليا كانت لا ترغب بذلك، حتى لا تختلف مع تركيا، وخاصة أنها تستضيف السلطان محمد وحيد الدين في

---

(١) البيان: ع ١٤٨٧: ٤؛ انظر: العمران: ع ٩٥٣، الثلاثاء ١١ آذار ١٩٢٤م: ١.

(٢) العمران: المرجع نفسه.

(٣) ٧ آذار ١٩٢٤م, Palestine Weekly, p 258.

(٤) الهدى: ع ١٣: ١.

(٥) الهدى: ع ١٧ الخميس ١٣ آذار ١٩٢٤م: ٣؛ الأهرام: الجمعة ١٤ آذار ١٩٢٤م: ٣؛ البيان: ع ١٤٩٠، السبت ١٥ آذار ١٩٢٤م: ٤؛ العمران: ع ٩٥٩، الثلاثاء ١٨ آذار ١٩٢٤م: ٣.

أراضيها (سان ريمو)[1]. واستبدل اسم الخليفة العثماني في ولاية بنغازي التابعة للاستعمار الإيطالي في ليبيا، باسم الملك فكتور عمانوئيل الثالث، وصُرّح إن ذلك جاء نتيجة إجماع الأئمة والوُعاظ المحليين. الأمر الذي أدى إلى احتجاج الجمعية التنفيذية للمؤتمر الإسلامي المنوي عقده بشأن الخلافة، وبعثت باحتجاجها إلى وزارة الخارجية الإيطالية، وأدى الأمر إلى معارضة علماء (بنغازي) في الجرائد المصرية[2].

وذُكر أن بعض الدول الأجنبية تعاضد السنوسي، وبعضها يناصر الإدريسي، وبعضها الآخر يشد أزر الإمام يحيى في اليمن[3]. وقيل إنه لا صحة للرغبة البريطانية بتنصيب الملك فؤاد ملك مصر خليفة[4]. وذُكر أن الخلافة أصبحت مشكلة جديدة لفرنسا؛ لأن المسلمين في مستعمراتها يأبون إسناد الخلافة إلى زعيم مصري أو عربي، هذا في ظل مطالبة الحسين بها، والمسلمون في المغرب (مراكش) يُعارضون خلافة الحسين. واستمرت المساعي الفرنسية، في ظل ترشيح ملك مصر، الذي اعتقد بإمكانية سحب ترشيحه، لتنصيب عبد المجيد خليفة، وسعت فرنسا لحمل سلطان تركيا السابق محمد وحيدالدين على إصدار منشور رسمي يعترف فيه بخلافة عبدالمجيد ويحذر من خلافة العرب وحكامهم الأجانب، الذين يدّعون حماية الحرمين الشريفين، إشارة منها إلى الحسين[5].

واهتمت بريطانيا بترقب موقف البلدان الإسلامية من مسألة الخلافة،

---

(١) فلسطين: ع ٣/٦٦١، ١١ آذار ١٩٢٤م: ٤؛ العمران: ع ٩٥٤، الاربعاء ١٢ آذار ١٩٢٤م: ٣.

(٢) Toynbee, p66

(٣) العمران: ع ٩٥١، الأحد ٩ آذار ١٩٢٤م: ٢.

(٤) البيان: ع ١٤٨٧: ١.

(٥) الهدى: ع ١٤، الاثنين ١٠ آذار ١٩٢٤م: ١.

وصرح رئيس وزراء بريطانيا (مكدونالد) في مجلس العموم بتاريخ ١٠ آذار ١٩٢٤م، بأن حكومته لا تنوي التدخل بأي شكل في انتخاب أمير جديد للمؤمنين، وستحافظ على سياستها النزيهة في مسألة الخليفة[1]. وقال المقرر الفرنسي لمعاهدة لوزان في اجتماع لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الفرنسي، قال عن موقف فرنسا من الخلافة: يجب أن تقف موقف التحفظ، ولا تشترك في أي عمل يرمي إلى عودة الخلافة العليا؛ فالأفضل لفرنسا أن تكون لكل بلد إسلامي خليفته، وأضاف: إن الغاء الخلافة التركية سيسهل العلاقات بين فرنسا ورعاياها المسلمين[2].

وكتبت الجرائد والمجلات حول مشكلة ايجاد خليفة جديد وذكرت أسماء المرشحين لهذا المنصب. جاء في (Palestine Weekly) البريطانية، تحت عنوان «الخليفة الجديد» قولها إن ما حدث في تركيا ليس مفاجئاً، وكان العالم قبل ذلك يبحث عن الخليفة البديل للخليفة العثماني، وهذا ناتج عن توقع سقوط الخلافة العثمانية، وذكرت المجلة أسماء ثمانية مرشحين في الأقطار الإسلامية يطمحون للحصول على الخلافة؛ وهم: الخليفتان المخلوعان وحيد الدين وعبد المجيد، وأمير أفغانستان، وملك مصر، وباي تونس، وكبير طرابلس (السنوسي)، وسلطان المغرب، والملك الحسين ملك الحجاز. والمهم الاعتبارات السياسية التي يتمتع بها كل مرشح منهم. وأشارت المجلة إلى أن أغلبهم ظهر اسمه نتيجة ترشيح أجنبي له. وقالت بالنسبة للمرشح الثامن الملك حسين: إن أمامه فرصة أفضل من بقية المرشحين، فهو حصل على تأييد مسلمي الحجاز والعراق والأردن وفلسطين وسوريا، وبايعه الخليفة السابق محمد وحيد الدين، مع أن عدد الذين بايعوا

---

(١) الهدى: ع ١٥، الثلاثاء ١١ آذار ١٩٢٤م: ٤؛ البيان: ع ١٤٨٩، الخميس ١٣ آذار ١٩٢٤م: ١، الأهرام: الثلاثاء، ١١ آذار ١٩٢٤م: ٣.

(٢) البشير: ع ٣١٥١، الاثنين ٢٤ آذار ١٩٢٤م: ٣؛ الكرمل: ع ٩٩٦، الاربعاء ٢٦ آذار ١٩٢٤م: ٣.

الحسين لا يشكل نسبة عالية بالنسبة للعالم الإسلامي، إلّا أن الحسين يحمل ميزات عن غيره؛ كونه شريف مكة المنحدر من سلالة النبي (عليه السلام)[1].

وكتبت جريدة الهدى مقالاً مفصلاً عن مشكلة الخلافة والخليفة، وذكرت أن أقوى مرشحين لهذا المنصب هما السلطان يوسف سلطان المغرب وتدعمه فرنسا، والملك حسين وتدعمه بريطانيا، وأضافت: أن روسيا تدعم ترشيح أمير الأفغان، ولكن ترشيحه يلقى معارضة بريطانية، لذلك سيوجه طلبه إلى العالم الإسلامي رأساً. والأمر نفسه ينطبق على ملك مصر. وهناك أُمراء يُطالبون بالخلافة، لاعتبارات دينية؛ مثل أئمة اليمن الذين لقبوا أنفسهم سابقاً بلقب الخلافة، بالإضافة إلى نسبهم القرشي، وادعائهم معرفة الغيب والعصمة[2].

وكتبت جريدة العمران مقالاً بعنوان: «الخلافة الإسلامية والسياسة الغربية» عرضت فيه إلى دور بريطانيا وفرنسا خاصة والغرب عامة في تعدد الخلفاء مما زاد عدد المرشحين لمنصب الخلافة، مع أن الخلافة تخص المسلمين وحدهم، وقالت العمران: الأساليب الغربية لم تعد تجوز على العالم الإسلامي. ودعت العمران العالم الإسلامي إلى النظر إلى الإمام الحائز للشروط، الذي يمتلك مفاتيح الحرمين الشريفين، ودعت إلى مبايعة الملك حسين بالخلافة[3].

وتحدثت الجرائد الأمريكية في موضوع الخلافة، واستنكرت إلغاءها، والتي أصبحت مشكلة إسلامية، وفي الوقت نفسه مشكلة تركية[4]. ودعا الفرنسيون بعد إعلان خلافة الحسين إلى مبايعة السلطان يوسف بالخلافة. وتوقّعت جريدة

---

(١) ١٤ آذار ١٩٢٤م: Palestine Weekly, p 281-282,

(٢) الهدى: ع ١٥: ٤ – ٥.

(٣) العمران: ٩٥٣، الثلاثاء ١١ آذار ١٩٢٤م: ١.

(٤) البيان: ع ١٤٨٨، الثلاثاء ١١ آذار ١٩٢٤م: ٢.

الهدى رفض المسلمين خلافة الحسين والسلطان يوسف بسبب التدخل الأجنبي، وإجراء تصويت لانتخاب أمير المؤمنين الجديد[1]. وقالت جريدة بريطانية: إن إعلان خلافة الحسين تدل على بداية نزاع عنيف على الخلافة، خاصة في مصر ومراكش اللتين تُعارضان خلافة الحسين. وأكدت أنه مهما بلغ عدد المتنافسين على الخلافة فإن بريطانيا ستحافظ على حيادها التام[2].

وأعلن لويد جورج، رئيس وزراء بريطانيا الأسبق، رأيه في الخلافة، والمتمثل في أن الخلافة قد تتحول إلى سلطة روحية كالبابوية، وقال حول خلافة الحسين: «وهكذا عادت الخلافة إلى العنصر الذكي، الذي انتشلها من الأتراك الزاحفين من أواسط آسيا». واستفاض لويد جورج في حديثه عن الخلافة مستشهداً برأي الزعيم الهندي محمد علي الذي كان قد صرح به للسيد لويد جورج عندما ترأس محمد علي وفد جمعية الخلافة الهندية التي قابلت الرئيس لويد جورج لما كان في منصبه، فقال لويد جورج نقلاً عن محمد علي: الإسلام له نقطتا جاذبية، الأولى شخصية، تتمثل بالخلافة والخليفة، والثانية موضعية تتمثل في جزيرة العرب، ويأتي على رأس شروط الخلافةالقوة الزمنية، التي يستطيع الخليفة من خلالها حماية المؤمنين، واستبعد لويد جورج أن يشغل ملك عربي مركز الخليفة التركي؛ لذلك فستتجه أنظار المسلمين إلى خليفة ذي سلطة روحية فقط كالبابا، وهذا نفسه اقتراح محمد علي في حديثه مع لويد جورج. ويضيف لويد جورج: إذا تم ذلك، أي انتخاب خليفة روحي فقط، يتعزز الدين الإسلامي، وتسعى الدعوة الإسلامية بجد إلى الانتشار لا بالسيف بل بالحملات التبشيرية[3].

---

(١) الهدى: ع١٥: ٥.

(٢) فلسطين: ع ٨/٦٦٦، الجمعة ٢٨ آذار ١٩٢٤م: ٢.

(٣) البيان: ع ١٤٩١، الثلاثاء ١٨ آذار ١٩٢٤م: ٤؛ الهدى: ع٢٢، الاربعاء ١٩ آذار ١٩٢٤م: ٣ - ٤.

وأعلنت ألمانيا عدم رغبتها في التدخل في الشؤون الإسلامية أي في مسألة الخلافة، وَمَنحت الجرائد الألمانية للعرب والألمان حق التعبير عن آرائهم في مسألة الخلافة، معلنة أن مثل هذه الآراء لا تمثل السياسة الألمانية. فكتب الدكتور منصور رفعت في إحدى الجرائد الألمانية عن الخلافة، منكراً على الاتراك إلغاءهم الخلافة، وقال: إنهم بذلك حققوا ما تسعى إليه بريطانيا وفرنسا؛ لتسهل سيطرتهما على العالم الإسلامي، ودعا منصور رفعت العالم الإسلامي للعمل من أجل قيام خلافة في بلاد إسلامية مستقلة غير تركيا[1].

ونُقل عن ممثل الأفغان في برلين رأيه في إلغاء الخلافة، حيث قال إن الخليفة هو أمير المؤمنين، لا أمير الترك وحدهم. لذلك لا يجوز خلعه، وأضاف إن الغاء الخلافة «مستحيل». وتوقع عقد مؤتمر إسلامي لبحث المسألة، ولم يرشح أحداً للخلافة، ولكنه قال: «الشرع يقضي بأن يُقيم الخليفة في بلاد مستقلة، وهذا ما يحول دون الموافقة على انتخاب الملك حسين ملك الحجاز، أما أمير الأفغان فقد صرّح للترك بأنه لا يطمح إلى الخلافة، وأن القرار النهائي في الأمر لا يمكن أن يصدر إلّا بعد التشاور والاتفاق مع الترك»[2].

---

(١) الأهرام: ع ١٤٣١١، الخميس ٢٠ آذار ١٩٢٤م: ١؛ وانظر عن احتجاج المسلمين في برلين على إلغاء الخلافة، الهدى: ع١٢، الجمعة ٧ آذار ١٩٢٤م: ١؛ البيان: ع ١٤٨٨: ٨.
(٢) الأهرام: المرجع نفسه.

موقف بريطانيا وفرنسا من خلافة الحسين:

قبل الحسين الخلافة دون استشارة بريطانيا[1]. وعلّق (Baker) على ذلك بقوله: قوبلت خلافة الحسين بشك واشتباه قويّ بأنها محاولة بريطانية، من أجل نشر أُلعوبتها إلى أعلى الهرم الإسلامي، وأضاف: إن بريطانيا صُدمت بإعلان خلافة الحسين، لذلك أعلنت حيادها، وقالت إنها مسألة تخص العالم الإسلامي؛ فهو يقرر الاعتراف بخلافة الحسين أو رفضها[2]. وخالف ذلك أنيس صايغ الذي قال: إن موقف بريطانيا الحيادي من خلافة الحسين مجرد إشاعة، واستند في ذلك إلى دعاية فيلبي لبيعة الحسين بالخلافة في عمان[3]. مخالفاً فيلبي بذلك سياسة حكومته، ويُذكر أنه كان يقوم بذلك بصفة غير رسمية بعد استقالته[4]. ولا أعتقد، إنْ تمّ ذلك، دعماً لخلافة الحسين.

سعت بريطانيا، نظراً لاستياء معظم المسلمين من خلافة الحسين - عدا الهلال الخصيب والحجاز - إلى ايضاح ذلك إلى الملك حسين، والتزمت الهدوء تجاه خلافته[5]. وكان الموقف البريطاني في بداية الأمر يُمثل الحيرة. ثم أرسلت إلى جميع موظفيها تحذرهم من الاعتراف بلقب الحسين الجديد[6]. وأخفت بريطانيا معارضتها لخلافة الحسين؛ لأن ذلك سيؤثر على علاقتها مع الحسين والدول الهاشمية في العراق وشرقي الأردن؛ لذلك مارست تعليماتها بسرية إلى

---

(١) محمد السوادي، عند مشرق العروبة: ٤٨.
(٢) Baker, p 188.
(٣) أنيس صايغ، الهاشميون والثورة: ٢٣٩.
(٤) خيري حماد، أعمدة الاستعمار: ١٣٣، ١٣٥.
(٥) Monro, p 135.
(٦) خيري حماد، أعمدة الاستعمار: ١٣٢؛ انظر: طالب محمد وهيم، مملكة الحجاز: ٣٤٥.

مندوبيها في العالم الإسلامي، ليحولوا دون الاعتراف بخلافة الحسين، وساهم ذلك في وقوف مسلمي الهند موقفاً سلبياً من خلافة الحسين[1].

ووقفت فرنسا موقفاً سلبياً من خلافة الحسين، كما يتضح ذلك من خلال الاجراءات التي اتخذتها السلطات الفرنسية في سوريا، والتي سعت لإضعاف خلافة الحسين، ومنع ذكر اسمه في المساجد[2]. وكان لإعلان خلافة الحسين أثر كبير في فرنسا، وطلبت بعض الدوائر الفرنسية من الحكومة دعوة الخليفة المخلوع للنزول بأراضيها، ورشحت اسم تونس[3]. وسعت فرنسا في جرائدها إلى التقليل من أهمية خلافة الحسين. وقالت إنها، أي خلافة الحسين، لا تمثل سوى الحكومات التي يرأسها أنجاله[4]. وساهم التنافس البريطاني الفرنسي على مسألة الخلافة في اشتداد المعارضة الفرنسية لخلافة الحسين، على اعتبار أنه مرشح لهذا المنصب من قبل بريطانيا.

يقول فاسيلييف: أدّى إعلان خلافة الحسين إلىتأزم العلاقات بين الحسين وبريطانيا، التي أصبحت تخشى فقدان سيطرتها على الحسين، الذي كان عائقاً أمام سيطرتها الاستعمارية على الشرق الأوسط[5]. ويقول بيهم: أهابت خلافة الحسين ببريطانيا إلى مواجهته قبل أن تتأصل خلافته في النفوس ويضيف: «ولا غرو فإن انكلترا (بريطانيا) التي عملت على تهديم الخلافة في بني عثمان حرصاً على نفوذها في العالم الإسلامي، كان يُرعبها تقمص هذه الخلافة في شخص رجل عربي يزداد إجلالاً عند المسلمين لاتصال نسبه برسولهم الأعظم». وربط

---

(١) خيري حماد، أعمدة الاستعمار: ١٣٣.

(٢) انظر: موقف سوريا من خلافة الحسين، طالب محمد وهيم، مملكة الحجاز: ٣٤٥.

(٣) فلسطين: ع ٣/٦٦١، الثلاثاء ١١ آذار ١٩٢٤م: ٤؛ البيان: ع ١٤٨٨: ٤؛ الكرمل: ع ٩٩٢، ص٣، العمران: ٩٥٦، الجمعة ١٤ آذار ١٩٢٤م: ٣.

(٤) العمران: ع ٩٥٦: ٣.

(٥) فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية: ٣١١.

بيهم بين خلافة الحسين والغزو السعودي للحجاز وشرقي الأردن[1].

عقد الجنرال (كلايتون) و (اليك كركبرايد) اجتماعاً خاصاً بشأن خلافة الحسين، قررا فيه جعل الحسين يحس أنّ تلقيبه بالخلافة خال من المعنى، وأن بريطانيا توافق على خلافة الحسين، إذا كان لخلافته دور مفيد بالنسبة لرسم خارطتها السياسية، وفي خدمة مصالحها[2]. وكانت خلافة الحسين في آذار ١٩٢٤م، وقطع المعونة عنه ابتداءً من ٣١ آذار، من الشهر نفسه، أدّت إلى التعجيل بسقوط حكمه في الحجاز[3]. وسعت بريطانيا إلى الاسراع في مغادرة الحسين شرقي الأردن إلى الحجاز، كما أسلفت.

---

(١) محمد جميل بيهم، قوافل العروبة ومواكبها، ٢/ ٢٠٦.

(٢) Baker, p 188؛ أنظر: علي الوردي، لمحات اجتماعية: ٢٠٩.

(٣) Clayton, p 40.

صدى خلافة الحسين وآراء الكتّاب حولها

آراء الكتّاب حول خلافة الحسين ونتائجها وفئات المبايعين:

استاء المسلمون في الهند ومصر من ثورة الحسين ضد الأتراك سنة ١٩١٦م، ولذلك قابلوا خلافة الحسين «بالاستياء الشديد»[١]. وأعطى قبول الحسين الخلافة في آذار ١٩٢٤م، إلى ابن سعود والمسلمين في الهند سلاحاً برروا فيه طموحات الحسين الشخصية، وعلّق (Guary) جوري على ذلك قائلاً: كان هذا الاتهام غير حقيقي وغير صحيح لأن الشريف (الخليفة) كان ورعاً تقياً، ولكن قبوله للمنصب بعد تردد أعطى مظهراً حقيقياً لاتهاماتهم[٢]. وقال خيري حماد عن موقف العالم الإسلامي خارج نطاق الأسرة الهاشمية إنه تمثل بالتردد أو المعارضة، «بالرغم من الحقيقة وهي أنه كان أجدر بالخلافة من أي ملك أو حاكم عربي أو إسلامي»[٣]. وقال Baker: خبر خلافة الحسين لم يظهر دهشة في مكة والمدينة ودمشق وبغداد بعكس ما وقع في مصر والهند، وبعض الاقطار الإسلامية لم تظهر اهتماماً حقيقياً بالموضوع. وعلّق على قبول الحسين الخلافة قائلاً: لا يُعرف هل اتجاه الحسين للخلافة هو بقايا غموض في شخصيته، فقد كان صدى الخلافة لدى الحسين عندما عرضها عليه كتشنر سنة ١٩١٤م بسيطاً[٤].

---

(١) حافظ وهبة، جزيرة العرب: ٢٦٦، وانظر بنفس المعنى: صلاح الدين المختار، تاريخ السعودية: ٢٦٩/٢؛ بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية: ٥/٨٠.

(٢) Guary, p 275؛ وشاركه انطونيوس الرأي، انظر: جورج انطونيوس، يقظة العرب: ٤٥٤.

(٣) خيري حماد، أعمدة الاستعمار: ١٣٢.

(٤) Baker, p 186.

بايع الحسين بالخلافة معظم أهل فلسطين وشرقي الأردن والعراق وسوريا والحجاز[1]. يتضح ذلك من خلال استعراض مواقف تلك البلاد من خلافة الحسين، ومع ذلك فقد قال آخرون بغير ذلك، ربما بهدف التقليل من المؤيدين لخلافة الحسين ومن أهميتها، فقال فيلبي: «فلم يلق انصاراً إلّا في شرق الأردن وسوريا والعراق، حيث استطاع أبناؤه أنْ يجمعوا بعض المؤيدين لدعواه وبعض من ارتضوا أن يُبايعوه»[2]. وقال السباعي: نادى شرق الأردن بمبايعته بناءً على طلب المقربين[3]. وقال نصيف: بايع الحسين بعض من أهل عمان وجُل أهل الحجاز والبعض من أهالي الهند وخلافه[4]. وقال الريحاني: بايعه السوريون والفلسطينيون الذين كانوا هناك (في شرقي الأردن)، ورؤساء عرب الأردن، والحجازيون الذين كانوا مع جلالته، وفريق من العراقيين»[5]. وقال خلة: «ردد عرب المشرق البيعة بخلافة الحسين، راضين أو مجاملين أو مرغمين، أما الرأي الإسلامي العام فقد هاجم الحسين وعارضه كما حدث في مصر والهند، أو التزم الحياد واللامبالاة كما حدث في شمالي أفريقيا»[6].

أدى إعلان خلافة الحسين إلى ضياع من بقي من أصدقائه، بعكس ما توقع[7]. وقال كنث وليمز: كان الحسين يُعد في نظر الهنود خائناً للإسلام؛ لأنه حارب الأتراك، فأراد أن يسترد مكانته في قلوب المسلمين، فوافق على أن يكون

---

(١) انظر عبد الكريم غرايبة، مقدمة في تاريخ العرب الحديث: ٣٤٨ - ٣٤٩؛ صلاح الدين المختار، تاريخ السعودية: ٢/٢٦٩؛ خيري حماد، أعمدة الاستعمار: ١٣٢.

(٢) سانت جون فيلبي، الذكرى العربية: ١٠٦.

(٣) أحمد السباعي، تاريخ مكة: ١/٦١٥.

(٤) حسين نصيف، ماضي الحجاز: ٩٩.

(٥) أمين الريحاني، تاريخ نجد: ٣٢٥، وأنظر: سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ٢٥١.

(٦) كامل خله، التطور السياسي لشرق الأردن: ١٤٠.

(٧) جيمس موريس، الملوك الهاشميون: ٨١.

خليفة وهو لا يخفي سروره[1]. وقال فاسيلييف: «كان الحسين يأمل من وراء إعلانه الخلافة تعزيز سلطته وتأكيد مطامعه في أن يكون أميراً لكل العرب، أو على الأقل المقيمين إلى الشرق من السويس»[2]. ويظهر أنّ الحسين لم يستطع أن يحقق ما أراد بإعلانه الخلافة، وجاءت النتائج بالضد.

ووصفت خطوة الحسين بقبوله الخلافة وإعلانها، أوصافاً عدة من الكُتّاب، قال عنها موريس: إن الحسين بتلك الخطوة قرر مصيره بنفسه، وأن تلك الخبطة السياسية أشارت إلى وعورة تفكيره، لأنه سارع بإعلان نفسه خليفة[3]. وأضاف فيلبي عن خلافة الحسين: «فتح الحسين الباب على مصراعيه لنزاع جديد، لا في بلاد العرب فحسب، بل وفي العالم الإسلامي كله،...، فاندفع الملك حسين في جشع ولهفة متشبثاً برداء النبوة، مواجهاً ابن سعود والإسلام والعالم كله بشكل بارز من التحدث لا يُمكن أن يكون محلاً للتناسي أو التغاضي عنه، وربما كان في عود الخلافة في ظروف أُخرى، إلى رجل من بيت الرسول عليه السلام ما ينشرح له صدر المسلمين؛ ولكن الحسين كان يُناصب معظم البلاد الإسلامية العداء بأوهامه الكبيرة وبمعاملته المتكبرة المتغطرسة للحجاج»[4]. ووافق فيلبي رأي موريس بقوله: «فسارع الحسين، الذي كان يتمنى انتزاع هذا اللقب، وأعلن نفسه خليفة»[5] وأشار إلى ذلك أيضاً أحمد طربين[6]. وكذلك بنو أميشان حيث قال: «نادى الملك حسين بنفسه خليفة للمسلمين دون استشارة أحد، فأثار بذلك نقمة عارمة في البلاد العربية، إذ تخطى الحسين كل الحدود، وارتكب

---

(١) كنث وليمز، ابن سعود: ١٣١.
(٢) فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية: ٣١١.
(٣) جيمس موريس، الملوك الهاشميون: ٧٩ - ٨٠.
(٤) سانت جون فيلبي، الذكرى العربية: ١٠٦.
(٥) سانت جون فيلبي، تاريخ نجد: ٣٣٤.
(٦) أحمد طربين، الوحدة العربية: ١٣٥.

الخطأ تلو الخطأ مما أدى به إلى التورط مع الانكليز (بريطانيا) وإلى إثارة نقمة العرب»[1].

قال أنطونيوس في حديثه عن الحسين: «ربما كان أسوأ أخطائه أنه قبل في آذار ١٩٢٤م، توّاً بعد إلغاء الخلافة في تركية، أن تُنادي به الهيئات الإسلامية في الحجاز وفلسطين وسورية والعراق خليفة على المسلمين. وهو عمل عاجل مرتجل لم يتحقق فيه حسين بادي الرأي حين ارتضاه من رأي المسلمين في العالم الإسلامي عامة، ولقي هذا الانتحال لهذا اللقب المقدس استنكاراً إجماعياً من الرأي العام في كل قطر سوى تلك الأقطار»[2]. وقال السباعي: «وكأنّما أراد الحسين أن يعوض ما مُنيت به جهوده من نقص»[3]. وقال نصيف عن موقف الحسين من الذين بايعوه: «وسيّان أكان ذلك عن كره أو رضى منهم، فقد وصل إلى بغيته»[4].

وقال خيري حماد عن أثر خلافة الحسين على مملكته في الحجاز: «لقد حكم على دولته بالزوال بإعلانه الخلافة، فتقرر منذ تلك اللحظة أن يزول عرش الحجاز، إذ أن زواله لا يترك مجالاً للحسين لممارسة سلطانه كخليفة للمسلمين» وكان ابن سعود الرجل المناسب لتولي هذه المهمة[5]. وعلق عبد الكريم غرايبة على خلافة الحسين بقوله: «كانت بيعة الحسين حدثاً معنوياً هاماً في تاريخ الأمة، إذ حمل سلاطين آل عثمان هذا اللقب أربعة قرون تولاها منهم تسعة وعشرون خليفة، وحمل اللقب في المغرب سلاطين السعديين والعلويين، ولكنهم اعترفوا

---

(١) أميشان، ابن سعود: ١٦٩.
(٢) جورج انطونيوس، يقظة العرب: ٤٥٤.
(٣) أحمد السباعي، تاريخ مكة: ٦١٥/١.
(٤) حسين نصيف، ماضي الحجاز وحاضره: ٩٩.
(٥) خيري حماد، أعمدة الاستعمار: ١٣٣ - ١٣٤.

في عهد السلطان العلوي محمد الثالث بالسلطان العثماني أميراً للمؤمنين، ودعا له السلطان العلوي بنفسه على المنبر، وحمل سلطان عُمان لقب إمام وخليفة، كماحمل إمام الزيدية في اليمن كل الألقاب في فترات الضعف العثماني وسمي الأمير السعودي إماماً للمسلمين، ولكنه لم يحمل لقب خليفة، وبقي السلطان العثماني الخليفة الوحيد المعترف له بهذا اللقب في أكثر العالم الإسلامي السني». [١]

وظهر العديد من المقالات التي بحثت في إلغاء الخلافة العثمانية سنة ١٩٢٤م، وكان أول المؤلفات المطبوعة التي ظهرت عقب الغاء الخلافة العثمانية، كتاب بعنوان: «النكير على منكري النعمة من الدين والخلافة والأمة» لصاحبه مصطفى صبري التوقادي، شيخ الإسلام السابق في الدولة العثمانية[٢]. وقد مرّ ذكره في الفصل الثاني من هذه الدراسة، كان من المبعدين من تركيا، على أثر فصل السلطنة عن الخلافة، وأقام خلال سنة ١٩٢٣م، في الحجاز ضيفاً على الحسين، ومصطفى صبري التوقادي من توقاد في الأناضول مات رحمه الله سنة ١٩٥٤م، في مصر[٣].

وانتهى المؤلف من إعداد هذا الكتاب بتاريخ ٧ شباط ١٩٢٤م، وبينما الكتاب تحت الطبع ألغيت الخلافة العثمانية[٤]. وقد جاء الكتاب كما يتضح من منهج مؤلفه؛ للرد على الكماليين وأعمالهم ضد الخلافة والدين الإسلامي. فبدأه المؤلف بذكر موضوع فصل السلطنة عن الخلافة، وما أحدثه من ردود فعل

---

(١) عبد الكريم غرايبة، الثورة العربية: ٢٥٥.
(٢) مصطفى صبري التوقادي، النكير على منكري النعمة من الدين والخلافة والأمة: الغلاف.
(٣) مصطفى حلمي، الأسرار الخفية وراء إلغاء الخلافة العثمانية: ٢١ - ٢٣.
(٤) مصطفى صبري التوقادي، النكير على منكري النعمة من الدين والخلافة والأمة: ١٩٧ - ١٩٨.

متباينة؛ أدت إلى الخلاف في الاجتهاد، وفي وجهات النظر[1]. واعتبر المؤلف فعلة الكماليين بفصلهم الخلافة عن السلطة مخالفة للشرع، أمر بديهي[2]. وأضاف: «ومما يوجب العجب أن الكماليين بعد تبعيد السلطان وحيد الدين، وتوغلهم في تشنيعه، بايعوا عبد المجيد في أمر الخلافة المجردة عن السلطة بكمال الارتياح والاحترام، ثم ما انقضت سنة حتى انتهكوا حرمته، وبدلوا بها الاحتقار والاستهانة،...». وذكر أن غرض الكماليين من وراء هذا السلوك، يتمثل بنقل السلطة من آل عثمان إلى مصطفى كمال، وإلغاء الخلافة وإبطالها على مراحل، وجعل الحكومة في تركيا غير إسلامية[3].

وربط المؤلف تلك النتيجة بما سماه «المصحلة اللادينية» التي بدأت بفصل السلطنة عن الخلافة، وأعاد المؤلف هذه المصلحة إلى الاتحاديين «الذين لا يجوز عد الكماليين غيرهم»، وهؤلاء صعب عليهم التأليف بين الدين المُقيَّد والحرية، حيث أن الحرية عندهم هو الموجود في أوروبا بمحاسنه ومساوئه[4]. وصور غربة الإسلام في عاصمة تركيا منذ سنوات بسبب هؤلاء: «الذين تربوا بلبان المعارف الاوروبية لا سيما بعد تشكلهم في شكل سياسي يرمي إلى هدف معين ظاهرهم الاتحاديون، وباطنهم البناؤون الأحرار». وكانت أولى أعمالهم الجرأة على الدين خلال الحرب العالمية الأولى، وتمثل ذلك في نقل المحاكم الشرعية عن المشيخة الإسلامية إلى وزارة العدلية، ثم فصلهم السلطة عن الخلافة بعد فتح أزمير الأمر الذي اعتبره المؤلف استهانة بالدين وبآل عثمان[5].

---

(١) التوقادي: التكير: ٤ وما بعدها.
(٢) المرجع نفسه: ١٠.
(٣) المرجع نفسه: ١٢.
(٤) المرجع نفسه: ١٣.
(٥) المرجع نفسه: ١٤ – ١٦.

وساق المؤلف الآراء التي أيّدت عمل الكماليين بفصل السلطنة عن الخلافة، وهاجمت المؤلف وجماعته، خلال مرورهم بمصر قاصدين الحجاز، ودافع الشيخ عن رأيه في معارضة الكماليين وعرض حججه، وحذر المسلمين من الكماليين وأفعالهم ضد الدين، كونهم لا يهتمون بالخلافة ولا بتنفيذ الشريعة الإسلامية، وانتقد الكماليين في أكثر من موقع[1].

ثم تحدث المؤلف عن قبول عبد المجيد الخلافة بدون سلطة، بحجة أن الطرفين، أي الخليفة وأصحاب السلطة حلف واحد، فقال: «والذين اطمأنوا بموقف عبد المجيد في مبدأ قبوله الخلافة المجردة عن السلطة بناءً على الوداد والوفاق بينه وبين الحكومة الكمالية وقتئذ أحسبهم أحسوا خطأهم في اطمئنانهم كلما مر يوم عليهم وعلى عبد المجيد والكماليين»[2]. وردّ على الذين يقولون إنه قد تم الفصل بين السلطة والخلافة في التاريخ الإسلامي في عصر الخلفاء الضعفاء بقوله: إن ذلك من قبيل جعل الباطل مقاساً عليه، وشرح الفرق بين ما حدث في الماضي وما حدث أخيراً في تركيا[3].

وذكر المؤلف رأيه في الخلافة والخليفة، فقال: «ن الخلافة ليست عبارة عن صفة تمتاز بها إحدى الحكومات الإسلامية، بل هي عبارة عن كون حكومة ما نائبة مناب رسول الله صلى الله عليه وسلم، في القيام بأحكام الشرع الإسلامي، فلها ركنان حكومة ونيابة، ومتى فُقِدَ أحد الركنين مثل الحكومة بلا نيابة، كما وقع في حكومة أنقرة، أو النيابة بلا حكومة، كما وقع في نيابة عبد المجيد، فُقدت الخلافة، لأنه يكون بمنزلة وجود الكل بدون الجزء، وهو محال»[4].

---

(١) التوقادي، النكير: ١٩ وما بعدها، ٥٣، ٧١، ٨٥.
(٢) المرجع نفسه: ٣٠.
(٣) المرجع نفسه: ٣١ وما بعدها.
(٤) المرجع نفسه: ٣٩.

وردّ المؤلف على الرأي القائل: أن الكماليين جعلوا أمير المؤمنين بآراء المسلمين لا بالوراثة، كون ذلك «كذب فاحش» لأنهم استخلفوا عبد المجيد الذي يلي وحيد الدين على قاعدة الوراثة الجارية في آل عثمان، وأضاف: إنه لا يعترض على الخلافة بشخص عبد المجيد، ولكنه يعترض على تنازله عن السلطة، وامتدح المؤلف موقف السلطان محمد وحيد الدين في التصدي للكماليين[1]

وهاجم المؤلف بشدة الموقف المصري من مسألة الخلافة، وانتقد موقف العلماء في مصر من مسألة الخلافة، عدا رشيد رضا فقال: «فكل من كتب وأفتى في مسألة الخلافة من علماء مصر كان خبطه في تطبيق الحادثة لما أُسندت إليه في الدين أو التاريخ أشد من خبط عشواء..»[2]. وقال عن موقف بعض الجرائد المصرية من الجمهورية التركية: «هو غاية في الغفلة والحماقة، ولا يكاد يصدر مثله عن غير المصريين». ولم يَسْلم أحمد شوقي، الذي امتدح كمال غير مرة، من انتقاد مصطفى صبري[3]. ودافع عن موقف الخليفتين الأخيرين محمد السادس وعبد المجيد وما أشاعه الكماليون ضدهم[4]. وتحدّث المؤلف في الجزء الباقي من الكتاب في أغلبه، عن قضية أزمير وتحريرها بحجة أنها خدمة للأمة الإسلامية، وأفعال الكماليين من أجلها تمثلت بإزهاق أرواح المسلمين دون تحقيق فائدة تُذكر، فأصبحت أزمير خراباً[5].

وختم المؤلف كتابه بجزء عنوانه «قطعت جهينة قول كل خطيب»، أضافه على أثر إلغاء الخلافة العثمانية، قبيل صدور الكتاب، وأكّد الأتراك بعملهم المتمثل

(١) التوقادي، النكير: ٤١ - ٤٢ وما بعدها، ٥٣.
(٢) المرجع نفسه: ٥٤ وما بعدها.
(٣) المرجع نفسه: ٥٩ - ٦٠.
(٤) المرجع نفسه: ١٠٧ وما بعدها.
(٥) المرجع نفسه: ١٢٦ وما بعدها.

بإلغاء الخلافة، صحة الآراء التي تبناها مصطفى صبري التوقادي، وعرضها في الجرائد المصرية، وفي كتابه هذا[1]. وأشار المؤلف في هذا الجزء إلى مواقف الجرائد التركية التي سيطر عليها «اللادينيون»، والتي تحبذ القرارات التي أصدرتها الحكومة التركية بشأن الخلافة والدين الإسلامي، وكتبت تلك الجرائد مقالات تؤيد إلغاء الخلافة، ووزارة الأوقاف، والمحاكم الشرعية، والأوقاف والمدارس الدينية، وعرض المؤلف نصوصاً نشرتها تلك الجرائد، بعد أن ترجمها إلى العربية، وقد استبشرت الجرائد التركية بهذه التحولات ورجت كل الخير لصالح تركيا[2]. وهاجمت الخلافة، وأيدت رفض كمال لها، وقالت إحدى الجرائد أن كمال لا يقبل «المناصب القديمة البالية» وَوَصِفت الخلافة أوصافاً عدة: «أن الخلافة بدعة» و «لحم زائد». وهاجمت أيضاً المؤسسات الدينية التي أصبحت ملغاة، وهاجمت آل عثمان[3].

ولخّص المؤلف النقاط الأساسية التي بحثتها الجرائد التركية، بعد إلغاء الخلافة بأربع نقاط، أنكرها عليها. وهي: ادعاء بعض النواب أن إلغاء الخلافة يعني استغناء الأمة عن الخليفة، وقول بعضهم أن الخلافة من الآن اندمجت مع الحكومة، الأمر الذي اعتبره المؤلف «دسائِس سخيفة ومكائِد ضعيفة». وأنكر المؤلف إبراز دور المجلس الوطني التركي في إلغاء الخلافة وحياد مصطفى كمال: والذي سعت إليه بعض الجرائد، لأن ما حدث في تركيا، كان بإشراف مصطفى كمال وسعياً لإرضائِه. وأخيراً أنكر المؤلف ادّعاء بعض الجرائد أن الحوادث

---

(١) التوقادي، النكير: ١٩٨؛ وأرخ التوقادي هذا الجزء يوم ٢٠ آذار ١٩٢٤م، انظر: المرجع نفسه: ٢٢٣.

(٢) المرجع نفسه: ٢٠٢ وما بعدها.

(٣) المرجع نفسه: ٢٠٤ وما بعدها.

الأخيرة في تركيا، وقعت بإرادة الأُمة، الأمر الذي اعتبره دعوة كاذبة تدل على مقدار وقاحتهم، ورد عليهم متسائِلاً: إذا وقعت تلك التقاليد بإرادة الأمة فما الحاجة إلى تشكيل محاكم الاستقلال في تركيا؟، والتي هدفت إلى إعدام كل من بحث في الخلافة والمحاكم الشرعية، وجعل البحث في هذه الأمور خيانة وطنية[1]. ودعا المؤلف الكُتاب المصريين، في معالجتهم لموضوع الغاء الخلافة، إلى التفريق بين الأُمة وبين حكومة أنقرة[2].

وأشار المؤلف في غير موضع من كتابه إلى الأسباب التي دعته إلى وضع هذا الكتاب منها؛ لإثبات بُطلان افتراق الخلافة عن الحكومة[3]. وأضاف في موضع آخر؛ لإثبات أمرين: «كون الكماليين أعداء الدين، وكونهم أعداء الحرية مستبِدين مضطَهِدين»[4].

وقام مصطفى حلمي بنشر دراسة حول كتاب مصطفى صبري، بعنوان: «الأسرار الخفية وراء إلغاء الخلافة العثمانية»، وقدّم حلمي في بداية الدراسة بعض المعلومات عن الشيخ مصطفى صبري منذ نشأته حتى وفاته سنة ١٩٥٤م[5]. وعرض لآراء الشيخ وتحليلاته حول موضوع الخلافة[6].

وقال حلمي إن الاتحاديين والكماليين من الماسونيين[7]. وأبرز دور مصطفى كمال في القضاء على الخلافة[8]. ودافع عن الخلافة العثمانية، موضحاً دور

---

(١) التوقادي، النكير: ٢٠٨ - ٢١٢.
(٢) المرجع نفسه: ٢٢١.
(٣) المرجع نفسه: ٢٠٩.
(٤) المرجع نفسه: ٢٢٠.
(٥) حلمي، الأسرار الخفية: ٢١ وما بعدها.
(٦) المرجع نفسه: ٧١ وما بعدها.
(٧) المرجع نفسه: ٤٦ وما بعدها.
(٨) المرجع نفسه: ٤٩ وما بعدها.

العداء الأوروبي (الصليبي) واليهودي، للدولة العثمانية؛ بهدف القضاء على الخلافة الإسلامية[1]. ووصل حلمي إلى نتيجة مفادها أن الخلافة العثمانية (الحكم العثماني) ليست استعماراً[2]. ودافع عن السلطان عبد الحميد بوصفه (الخليفة المفترى عليه). ودراسة حلمي تستند إلى آراء الشيخ مصطفى صبري في الخلافة[3]. وتسعى إلى إبراز أهميتها ودقتها وتدعيمها بحجة أنها تستند إلى حقائق تاريخية يسعى آخرون إلى تجاهلها[4].

(١) حلمي، الأسرار الخفية: ٥١ - ٥٨.
(٢) المرجع نفسه: ٦٦ وما بعدها.
(٣) المرجع نفسه: ٩٥ وما بعدها.
(٤) المرجع نفسه: ٥ - ١٠.

الفصل الرابع

خلافة الحسين بن علي في الحجاز
(نيسان - أيلول ١٩٢٤م)

خلافة الحسين بن علي في الحجاز
(نيسان - أيلول ١٩٢٤م)
تتمة بيعة الحسين بالخلافة

أعلن الخليفة الحسين بعد وصوله إلى مكة، في نداء مُوجه إلى العربان والقبائل في الحجاز، الأمان لجميع القبائل من كل ما يخافون، وبقاء الأمور على ما كانت عليه في السابق بالنسبة إليهم. وأعلن رفع الاحتكار عن الأسعار على المواد الواردة إلى البلاد الحجازية، وعدم معارضة المختصين لأي قبيلة. وأصدر جلالته عفواً عن جميع المسجونين باستثناء المحكومين بحقوق الآخرين[1].

أخذت جريدة القبلة تنشر على التوالي أخبار بيعة الحسين بالخلافة. سواءً أكان ذلك من خلال البرقيات، أم الوفود التي تصل إلى الحجاز. لإعلان بيعتها، ونشرت القبلة أحداث وصول الحسين إلى الحجاز عائداً من الأردن،وأخبار الوفود التي كانت في استقباله من الحجاز وخارجه.

وأشارت القبلة من جديد إلى وفود الحجاج الذين بايعوا الحسين بالخلافة، تأكيداً لبيعتهم السابقة التي رفعوها بالبرق[2]. والحجاج عادةً لا يحضرون إلى الحج في هذا الوقت، أي خلال شهري شعبان ورمضان، إلا أنَ التقرير البريطاني يذكر إنّ (٤٠) الف حاج جاوي، و(١٠) آلاف حاج من الشرق الأقصى، كانوا متلهفين لرؤية مكة (البلاد المقدسة): فجاءوا قبل بضعة أشهر لأجل الحج[3].

وقَدِم على الحسين وفود تمثل مناطق الحجاز وملحقاته، شارك فيها الناس على اختلاف طبقاتهم، من أمراء وأشراف وسادة وعلماء وأعيان ووجهاء وتجار.

---

(١) القبلة: ع ٧٧٧، الخميس ٣ نيسان ١٩٢٤م: ٢.

(٢) المرجع نفسه: ص ٢، ٤٤ ع ٧٧٩، الخميس١٠ نيسان ١٩٢٤م: ٢-٣.

(٣) تقرير الفترة من ١-٢٩ أيار ١٩٢٤م. و Jeddah Diaries, p 215-219

وكان من هذه الوفود وفد يمثل مدينة جدة، وآخر مدينة الطائف، ووفود تمثل القبائل الحجازية. وأقيمت لجلالته المآدب التكريمية. ونشرت القبلة الخطب والقصائد التي قيلت بين يدي جلالته في جدة ومكة، والتي تمثّل تهانيهم للحسين بالخلافة. كان من هذه القصائد، قصيدة بالفارسية قالها مرتضى الهندي، وترجمتها القبلة إلى العربية. وألقى الشيخ أحمد النجار قصيدة أمام الحسين في مكة، قال فيها:

فجر المسرّة والاقبال قد ظهرا　　وطالعُ السّعد وافانا بما بَهرا

وافترّ ثغرُ الأمانيّ وازدهت فرحاً　　رباع (مكة) إذ حازت بها القمرا

أعني (الحسين) أمير المؤمنين ومن　　نال الخلافة إذ كانت له قدرا

وقال الشاب عابد بن عبد الحي القزّاز قصيدة بعنوان (يا امير المؤمنين) منها:

صبا نحوك البيتُ الحرامُ وزمزمُ　　وحنَّ للقياك المقامُ المعظّمُ

أقمتَ لنا مجداً وعزّاً ومَنْعَةً　　فأَصْبحَ حوضُ الدين لا يتهدّمُ

جاء إلى الحجاز مبايعاً وفد يمثل مدينة ينبع، مؤلّف من كبار موظفيها ورؤساء أشرافها وأعيانها وأُدبائها ومشايخ قبائلها، خصوصا (جُهينة)، لتأكيد بيعتهم للحسين أميراً للمؤمنين. وتقدم خطيبهم الشاعر الشيخ صالح وصفي، فألقى قصيدة ترحيبية بالحسين مطلعها:

قد رجونا لك الإياب رجاءً　　مثلما بالظمّاء نرجو الماءَ

وأنشد بعدها قصيدة المبايعة بالخلافة للحسين، منها:

المُلكُ فيكم آلَ طه الهادي　　إرثاً عن الآباء والأجدادِ

إني أُبايعك بالخلافة مُعلناً　　بالصوتِ في هذا المُقامِ أُنادي

واعلم بأني مخلص في بيعتي　　والله يعلم ما يَكِنُّ فؤادي

فاقبل مبايعتي لكم عني وعن أعيان ينبع ثم والأفراد
قسما بسورة قاف والاحقاف والرحمن والفرقان ثم بصاد
إن الخلافة في قريش عريقةٌ في آل هاشم صفوة الأمجاد[1]

واستمرت وفود العالمين العربي والإسلامي تصل إلى الحجاز معلنة بيعتها للحسين بالخلافة، فقدم في أول رمضان ١٣٤٢ هـ، ٥ نيسان ١٩٢٤م، إلى مكة بعثة علمية من «شبه جزيرة ملقة»، مؤلفة من شبان متعلمين في تلك البلاد، وهم: الشيخ أحمد بن محمد بن علي منصور، والشيخ الزبير بن الحاج أحمد، والشيخ عبد المجيد سالم بن الحاج حسين، والشيخ علي بن محمد بن على منصور، والشيخ اسحق بن محمد عز الدين. وقابلت البعثة الحسين في القصر يوم الأحد ٦ نيسان، بحضور قاضي القضاة ثم ألقى الشيخ أحمد بن محمد بن علي منصور خطاباً، تحدّث فيه عن بيعة الحسين بالخلافة من أهل سوريا وشرق الأردن وفلسطين والحجاز، وقال: «وما أشد ابتهاجنا بذلك. وحينما تحققنا هذا الأمر في جدّة رأينا من الواجب علينا بصفتنا بعثة موفدة من قبل مسلمي (جاوى) أن نُبايع جلالتكم عن أنفسنا وموفدينا طائعين متعرفين ما في ذلك من المصلحة العامة، ونعطي عن أنفسنا وعن موفدينا محكمات العهود على السمع والطاعة وملازمة السنة والجماعة.... ». قَبل الحسين بيعتهم. وقدّموا إليه الخطاب الذي يحملونه ممّن اوفدهم لجلالته بتوقيع الأُستاذ الذي ترأس الاجتماع السنوي العام في بلادهم[2].

واشتمل الكتاب على رفع آيات الإخلاص والولاء لعرش الحسين

---

(١) القلبة: ع ٧٧٩، الخميس ١٠نيسان ١٩٢٤م: ٤.
(٢) القبلة: ع ٧٧٨، الاثنين ٧ نيسان ١٩٢٤م: ٢.

الهاشمي، وطلب السماح لأعضاء البعثة باتمام دراستهم، لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات في الحجاز، تشتمل على اللغة العربية وتعاليم الإسلام، وأُرِّخَ الكتاب في ١١ شعبان ١٣٤٢هـ/ ١٧ آذار ١٩٢٤م. والذي جاء بناءً على قرارات الإجتماع السنوي العام بحضور الوجهاء وأهل الرأي، في ملقة (الملايو)، والذي عقد في أول شعبان /٧ آذار، لذلك قد لا يكون لهذا الاجتماع علاقة بمسألة الخلافة، وأنّ ما قامت به البعثة من إعلان البيعة لا يمثّل موفديهم. وصرّح الخطيب بذلك عندما قال عن أخبار بيعة الحسين بالخلافة: «سمعنا بذلك ونحن في (فلفلان) ولم نتحققه إلا بعد وصولنا (جدة)»[1]. واعتبر التقرير البريطاني إعلان جريدة القبلة عن بيعة الملايو (ملقة) ممثلة بهذا الوفد، الذي جاء بقصد التعليم، دليلاً على زيف كثير من مبايعات الحسين بالخلافة.[2]

ورفعت مجموعة من زعماء اليمن (الأقطار اليمانية) عقد بيعة بإمارة المؤمنين للحسين بن علي، وقّع عليه عدد من الزعماء والقادة ورؤساء العشائر، والعلماء والسادات. والعقد مختوم بأختامهم، على ما تذكر القبلة. جاء في بدايته: «إلى حضرة سيدنا ومولانا الشريف الحسين بن علي...، أدام ملكه وعرشه العظيم بنصره وعنايته....»، حمَدَ فيه الموقعون الله على عودة الخلافة الإسلامية إلى آل بيت الرسول عليه السلام. «فإنها إرث لكم من جدكم والآن رجعت اليكم». وأعلنوا فيه رضاهم بالحسين «أميراً للمؤمنين»، وخليفة سيد المرسلين وسلطاناً لجميع المسلمين، «فنحن أهل اليمن كافة من حدود لواء (تعز)» و برور «الضالع»، و يافع، و نعوة، و الربوعين، وغيرها قد بايعناك على أن تكون خليفة علينا جميعاً، نحن وكافة إخواننا المسلمين. وهذا عقد بيعتنا المكتوب

---

(١) القبلة: ع ٧٧٨: ٢-٣.

(٢) تقرير الفترة من ٣٠ آذار - ٣٠ نيسان ١٩٢٤م و Jeddah Diaries, p 207

نقدمه إلى عرشكم العظيم، حتى يمنّ الله علينا بالوصول إلى جلالتكم في دار الخلافة». أرّخ العقد في ٢٥ شعبان ١٣٤٢هـ/ ٣١ آذار١٩٢٤م، وأمضى عليه عدد كبير من المشايخ، منهم: الشيخ أحمد بن حسين، والشيخ علي بن محمد، والشيخ ثبتان عامر الشمير، والشيخ عبد الرحمن بن عبد الرزاق، والشريف محمد أبو طالب صاحب لحج، والشيخ علي مانع، والشيخ عمر سيف العبدلي(١).

كتبت جريدة الأهرام المصرية عن دُعاة خلافة الملك الحسين في اليمن، ذاكرةً اسم الشيخ يحيى اليماني الذي ذهب إلى اليمن، لأخذ الخلافة لجلالة الحسين، وعلقت القبلة على ذلك بقولها: إنّ سفر الشيخ يحيى كان قبل إلغاء الخلافة، وإعلان خلافة الحسين. واضافت: جاءت بيعة (بعض) أهل اليمن، بتوقيعهم إلى الحجاز، ولم تكن لمسألة الخلافة علاقة بأسباب ارسال اليماني إلى اليمن، يتضح ذلك من خلال نص الكتاب الذي حمله اليماني إلى أهل اليمن. وهدف الكتاب إلى دعوة أهل اليمن إلى الإتفاق، ووقف الفتن وسفك الدماء. وجاء في الكتاب: «يناشدكم الله التعاون على اصلاح ذات البين، أي لاعادة كل قديم إلى قدمه، واعطاء كل ذي حق حقه، مؤسسين مبعثه وإقدامه اليكم للحصول إن شاء الله على هذه الغاية المقدسة... ». وأوضح الكتاب محاولات الحسين منذ النهضة «بلم شعث البلاد». وخشية نسبة حب الرياسة للحسين جعل الأمر للأيام، ولكن تأزم الوضع في اليمن دعا الحسين إلى بذل جهده لسلامة الإسلام والبلاد وأهلها. وأُرّخ الكتاب في رمضان سنة ١٣٤٢هـ / نيسان ١٩٢٤م(٢). وقد شككت الوثائق البريطانية في ورود مبايعات بخلافة الحسين من اليمن. وقالت: الرسائل التي تضمنت البيعة بخلافة الحسين، كانت تصل من

---

(١) القبلة: ع ٧٨٠، الاثنين ١٤ نيسان ١٩٢٤م: ١.
(٢) القبلة: ع ٧٨٨، الاثنين ١٩ أيار ١٩٢٤م: ٣-٤.

الاجزاء الشمالية لعسير، والتي كانت منذ مدة طويلة جزءاً من المنطقة الادارية للحجاز، وكانت تلك الرسائل تقوم مقام اعتراف أهل اليمن بخلافة الحسين[1]. ولم تذكر الوثائق اسماء المناطق التي تشير اليها بـ «الأجزاء الشمالية لعسير».

ونشرت القبلة برقية مبايعة بالخلافة للحسين، بعثتها الجمعية الإسلامية في «بيونس آيرس» بأمريكا «الجنوبية»، وقّعها رئيس الجمعية محمد مُراد وسكرتيرها سيف الدين الرحال. وأُرّخت البرقية في ٥ نيسان ١٩٢٤م[2]. واستمرت القبلة تدعو إلى مبايعة الحسين بالخلافة، لأنه أحق الزعماء بها، «وخير أهل البيت النبوي، وهم أولو الشأن وأصحاب القيادة العامة في الإسلام...»[3]. واستمرت القبلة تنشر البرقيات حال وصولها.

ورفع بعض أهالي السويس في مصر برقية مبايعة بالخلافة للحسين أُرِّخَتْ في ١٦ نيسان ١٩٢٤م. وقّعها (٩) تسعة من أهالي السويس، منهم: أمين علي النحاس، ومحمد أحمد أنجا، وعبد الله حسن غفير، وحسن القمصاني. ووردت برقية مشابهة في التاريخ نفسه من مسلمي أفريكا (افريقيا). وقّعها عنهم ابو بكر جَنّودة[4]، ويبدو أنّ أحد المصريين اعترض على حقيقة برقية االسويس، وأنكرت القبلة عليه ذلك[5]. ووصلت برقية مبايعة بالخلافة إلى الحسين من الاسكندرية بتاريخ ٢٦ نيسان ١٩٢٤م، وجاء في نهايتها: «لفيف من أهالي الاسكندرية، عنهم: محمد أمين، وتيمور بك ٨٧، وصفيق محمد، ومحمد عبد المحسن، وأحمد حجازي، ومصطفى كامل. ووردت برقية مشابهة من الاسكندرية، بتاريخ ٢٨ نيسان ١٩٢٤م وقّعها: محمد ترانة، وسالم جودة (تاجر)، واسماعيل

---

(١) Jeddah Diaries, p 207, op. cit

(٢) القبلة: ع ٧٨٨: ٣.

(٣) عبد الله السقاف: الخلافة في قريش، القبلة: ع ٧٨٠: ٢.

(٤) القبلة: ع ٧٨١، الخميس ١٧ نيسان ١٩٢٤م: ١.

(٥) القبلة: ع ٧٩٠، الاثنين ٢٦ أيار ١٩٢٤م: ١.

عبد الحميد، ومحمد تروش، ومحمد بك مصطفى[1].

وحضر إلى الحجاز من حضرموت (اليمن) لمبايعة الحسين بالخلافة «حضرة الحسيب النسيب سليل بيت العلم والوجاهه» السيد حسن بن سالم العطاس، وقدّم للحسين «البيعه بالخلافة والامامة الكبرى عن نفسه وعن سادات وعلماء ووجهاء وسائر أهالي بلاده حضرموت وما جاورها». وقبل الحسين البيعة[2].

وقد شكَّكَ التقرير البريطاني من جدة، لشهر نيسان ١٩٢٤م، في كثير من البرقيات التي نشرتها جريدة القبلة، والتي تتضمن مبايعة مزيد من العرب والمسلمين للحسين بالخلافة، خاصة تلك الواردة من بعض أهل الهند واليمن ومصر ومسلمي أفريقيا، وكذلك في بيعة أهل سوريا....[3].

ونشرت القبلة خلال شهر أيار مزيداً من برقيات المبايعة للحسين بالخلافة، كان منها برقيتان من طنطا (مصر). جاءت الاولى عن «نصف تجار طنطا»، وقّعها عشرة تجار منهم: عبد المنعم أحمد، ومحمد الحلاوي، وحسن بدوي الفطاطري، وابراهيم بنوني. ووقع البرقية الثانية اثنان وعشرون رجلا منهم: علي حسن، وتوفيق الأزهري صاحب الرائد، وحسن رستم صاحب الراية، وزكي يوسف عربي محمد، وعبد اللطيف أحمد محمد أبو شادي، ومصطفى الشاطر، وسعيد كامل عوني[4]. ووردت برقية مبايعة للحسين بالخلافة مؤرخه في ١٠ ايار ١٩٢٤م، وقّعها «دلارام خان مهترجان وزير شترال». كان نصها: «انا وعموم أهالي شترال نقدم خالص التهنئه إلى خلافتكم العظمى»[5].

---

(١) القبلة: ع ٧٨٤، الاثنين ٢٨ نيسان ١٩٢٤م: ١.

(٢) المرجع نفسه؛ تقرير الفترة من ١-٢٩ أيار ١٩٢٤م Jeddah Diaries, p 213,

(٣) Jeddah Diaries, p 207, op. cit

(٤) القبلة: ع ٧٨٦، الاثنين ١٢ أيار ١٩٢٤م: ٣.

(٥) القبله: ع ٧٨٦: ٣؛ Jeddah Diaries, p 213, op. cit

وحضرت وفود إسلامية إلى الحجاز لتُعلن بيعتها للحسين بالخلافة. منهم: هندي من كبار وأعيان (مدراس). وآخر من بلاد (بهاليور)، بلغ عدد أفراده اكثر من سبعين شخصا وعلى رأسهم شيخهم «مولدي محمد مرشد»، وحضر وفد ثالث من جزيرة مالي يُمثل أعيان عاصمتها (محل ديب). وهم: الخطيب محمد ديدي بن قاضي القضاة حسين صلاح الدين، والإمام موسى بن حسن تكورفان والوجيه علي بن حسن، والوجيه ابراهيم بن حسن ديدي. وحضر وفد افريقي من تجار وأعيان نيجيريا[1].

وقد جاء في كلمة جريدة القبلة، بمناسبة بداية السنة التاسعة من عمرها في منتصف شوال ١٣٤٢هـ/١٩ أيار ١٩٢٤م: تستقبل الجريدة في سنتها التاسعة عهداً جديداً وهو «عهد الخلافة العربية القرشية الهاشمية العظمى في ظل جلالة الخليفة...» وتعهدت القبلة بمضاعفة جهودها في الدفاع عن حقوق الإسلام والمسلمين وخلافتهم[2].

ونشرت القبلة في أيار برقية بعث بها بعض علماء طنطا، يعلنون فيها بيعتهم للحسين بالخلافة. وأرِّخَتْ البرقية في ٣٠ نيسان، ووقّعها عنهم: محمد محمد ابو الغيث عالم ومدرِّس، ومحمد سلامة عالم بطنطا، ومحمد سلامة العالم بالجامع الأحمدي. وبايع الحسين ايضاً ثمانون حاجاً مصرياً بينهم: أحمد محمد بك، وعلي قنديل رئيس مدرسة سيدي عبد الله الانصاري وثمانية من الأعيان، وغيرهم. وكان ذلك بعد وصولهم إلى الحجاز في ايار[3]. ولم تذكر القبلة أسماء الأعيان الثمانية. وبعثَ بعض علماء وأعيان بلاد (جاوه) خطاباً احتوى على مبايعتهم للحسين بالخلافة العظمى والإمامة الكبرى، منهم: الحاج

---

(١) القبلة: المرجع نفسه.
(٢) القبلة: ع ٧٨٨، الاثنين ١٩ أيار ١٩٢٤م: ١.
(٣) القبلة: ع ٧٨٩، الخميس ٢٢ أيار ١٩٢٤م: ١.

عبد الرزاق كوبان طلحة طوبان، ونور علي بنتن سيدان، والشيخ عبد القادر عبده، وحمزة دوش[1].

ووصلت إلى الحسين برقية مبايعة بالخلافة، مؤرخة في ٢٤ أيار ١٩٢٤م، بعث بها من مدينة ميدي اليمن، محمد وسعيد الهزاز، ابناء المرحوم عبد القادر الهزاز[2]. وعلّق التقرير البريطاني على تلك البيعة بقوله: من المحتمل ان مدينة ميدي الصغيرة، والتي تعد مركزا هاماً لتجارة الرقيق، اعترفت بخلافة الحسين كونه زعيمها في العمل[3] والملاحظ أنّ تقارير جدة البريطانية تسعى دائما للتشكيك في برقيات المبايعة بخلافة الحسين، وإن لم تفعل ذلك، تسعى إلى التقليل من أهميتها، كما يتضح من تعليقها السابق.

ونشرت القبلة آراء الجرائد والكتّاب في إلغاء الخلافة، وموقف الاتراك منها، وقيام الاتراك باستبدال الحروف العربية باللاتينية. وطرحت آراء المؤيدين والمعارضين للجمهورية التركية[4]، فكتب الشيخ مدثر بن ابراهيم من السودان إلى جريدة القبلة مقالاً بعنوان: «كلمة حق لمن يريد الاخاء العام لأهل الإسلام». تحدث فيه عن الخلافة وقال: إنّ الحسين لم يطلبها لنفسه أبداً، وأنّه دعي اليها بعد إلغائها من قبل أهل الحجاز والعراق وفلسطين؛ فقبلها. ودافع عن خلافة الحسين، وأنكر ممارسة الحجاز الضغوط على أحد لإعلان بيعته، وطالب العرب والمسلمين الكف عن الطعن في خلافة الحسين[5].

ونقلت القبلة خبراً يفيد وصول ملك شترال الهند إلى مكة وقنصل دولة

---

(١) القبلة: ع ٧٨٩، الخميس، الاثنين ٢٢ أيار ١٩٢٤م: ١.
(٢) القبلة: ع ٧٩٠، الاثنين ٢٦ أيار ١٩٢٤م: ١.
(٣) تقرير الفترة من ٣٠ أيار – ٢٨ حزيران ١٩٢٤م Jeddah Diaries, p 219,
(٤) القبلة: ع ٧٩١، الخميس ٢٩ أيار ١٩٢٤م: ٣.
(٥) القبلة: ع ٧٩٥، الخميس ١٢ حزيران ١٩٢٤م: ٢.

ايران. ونقلت ايضاً قصيدة بالفارسية بعث بها عبده النعماني، أعلن فيها بيعته للحسين بالخلافة[1]. كان ذلك كله في خلال شهر حزيران. وصدرت إرادة الخليفة في ٥ حزيران ١٩٢٤م، بتعيين ولده زيد مندوباً عنه، «ليزور المناطق العراقية، ويبلّغ أهلها شكر الخليفة الاعظم على تأكيد ثقتهم به بمبايعتهم اياه بالخلافة»[2]. ورفع رئيس المجلس التأسيسي العراقي برقية إلى مقام الخلافة بمكة، تقرر فيها مُلكية الملك فيصل على العراق، وورثته من بعده. وقّع البرقية رئيس المجلس عبد المحسن السعدون، ونائبه ياسين الهاشمي، والنائب الثاني داود الحيدري[3].

ونشرت جريدة القبلة المنشور الذي اذاعه العالم محمد سليمان القاضي الشرعي المصري، الذي ترأس المؤتمر الأول للحج في السنة الماضية، إذ دعا محمد سليمان في منشوره إلى حضور مؤتمر الحج الثاني لهذه السنة ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٤م، والذي سيعقد في مكة. ويكون الاجتماع للراغبين في الاشتراك يوم النحر، وأرّخ المنشور في ١٣ ايار ١٩٢٤م[4]. ونشرت اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر نشرة على المسلمين في ٣ تموز ١٩٢٤م، دعتهم فيها إلى الاشتراك في هذا المؤتمر، والحضور إلى (دار الندوة) بالمسجد الحرام، لعقد مؤتمر تمهيدي يوم ٧ تموز (٤ ذي الحجة). يوضع فيه البرنامج الذي سيُبحث في مؤتمر الحج.[5]

وسافر الأمير عبد الله من الاردن قاصدا الحجاز للحج «وحضور مؤتمر الأمم الإسلامية في (أم القرى) الذي يتوجه اليها المسلمون في المشارق والمغارب

---

(١) القبلة: ع ٧٩٢، الاثنين٢ حزيران ١٩٢٤م: ١.
(٢) القبلة: ع ٧٩٤، الاثنين ٩ حزيران ١٩٢٤م: ١.
(٣) القبلة: ع ٧٩٨، الاثنين ٢٣ حزيران ١٩٢٤م: ١.
(٤) القبلة: ع ٧٩١: ٣، انظر: المقتبس (دمشق) ع ٤٠٠٧، الثلاثاء ٢٤ حزيران ١٩٢٤م: ١.
(٥) القبلة:ع ٨٠١، الخميس ٣ تموز ١٩٢٤م: ٤؛ انظر حول الجلسات التمهيدية للمؤتمر: القبلة ع ٨٠٣، الخميس ١٧تموز ١٩٢٤م: ٢-٣.

ليأتمروا بينهم بمعروف ويشهدوا منافع لهم»[١] . وقال مراسل المقتبس في عمان عن حج هذا العام: سيكون مؤتمراً اسلامياً يُبَتُّ فيه بالخلافة وتتم مبايعة الحسين بها. واعتبر عمر الطيبي -كاتب المقتبس - في هذا الخبر بشارتين، الأولى: إمكان اتفاق المسلمين على مسألة الخلافة، وهي واجبة على المسلمين شرعاً، وأحقية الحسين بالخلافة اعتبرها الطيبي امراً لا حاجة لبحثه.والثانية: أنّ مؤتمر الحج هذا العام سيكون مؤتمراً اسلامياً عاما لا حجّاً بسيطاً. وعَدَّ الطيبي ذلك بداية يقظة المسلمين من غفلتهم[٢]. وأصدرت الحكومة الحجازية بلاغاً رَسمياً بتاريخ ١٩ حزيران ١٩٢٤م، أعلنت فيه عودة «المياه إلى مجاريها بين الحكومتين الهاشمية والمصرية»، بعد الخلاف الذي وقع بينهما حول المحمل المصري[٣].

وقد قدم من السودان إلى الحجاز الشريف يوسف محمد الامين الهندي، «الحسيني اباً العباسي أمّاً، ثالث زعماء السودان ... المربي المصلح الذي عم نفعه واشتهر فضله بين العام والخاص في القطر السوداني»، وقدم مع الشريف يوسف نجله عبد الرحمن وعبد العظيم بك ابن حسين باشا رئيس قبيلة العبابرة في السودان ومصر، ونحو أربعين شخصاً من السودان. وصل الشريف وجماعته مكة مساء يوم الاحد ٢٢ حزيران، وقابل الحسين: «فأدى لجلالته امانة البيعة التي يحملها وبايع جلالته بالامامة الكبرى والخلافة الإسلامية العظمى بالأصالة عن نفسه، وبالنيابة عن زعماء السودان الذين هو ثالثهم، وهما السيد عبد الرحمن المهدي، والسيد علي الميرغني. وسائر أشراف وسادات وعلماء القطر السوداني وكافة خاصته وعامته.. »[٤]. وزار الحسين الشريف يوسف في محل اقامته يوم

---

(١) الشرق العربي:ع٦٠، الإثنين٣٠ حزيران ١٩٢٤م: ١.
(٢) المقتبس:ع ٤٠١٩، الثلاثاء ٨تموز ١٩٢٤م: ١.
(٣) القبلة:ع ٧٩٧، الخميس ١٩حزيران ١٩٢٤م: ١.
(٤) القبلة:ع ٧٩٨: ١؛ تقرير جدة للفترة من ٣٠ أيار-٢٨حزيران ١٩٢٤م Jeddah Diaries p219.

الخميس ٢٦ حزيران ١٩٢٤م، وتبادلا الحديث[١].

وأصدر الشريف يوسف بياناً حول الخلافة الإسلامية، أُرِّخ في ٢٨ حزيران ١٩٢٤م. بعث به إلى جريدة القبلة لنشره، واحتوى البيان على تأكيد ولاء الشريف يوسف واتباعه لخلافة الحسين، وعرض فيه موقف المسلمين من الخلافة العثمانية، منذ زمن، وقد تغيّرت الأحوال الدينية في الدولة العثمانية، وصارت السلطنة اسماً، ومع ذلك بقي المسلمون يدعون على منابرهم باسم السلطان العثماني. واستمر المسلمون بعد خلع السلطان عبد الحميد بتأييد دولة الخلافة. ثم ظهرت الحركة الكمالية باسم الدين، واتجهت انظار المسلمين اليها وساندتها، وحققوا النصر والغوا الخلافة «وبالتدبير الالهي ان جعل الله جلالة الملك (حسين) على أهبة الاستعداد للمدافعة عن الإسلام وأهله بالبلاد العربية إلى أن دعته الأمة في البلاد المقدسة بالخلافة الإسلامية الكبرى، فعرف وجوب الأمر عليه». وقبلها الحسين على الكتاب والسنة، وأضاف الشريف يوسف: إن الحسين أهل للخلافة، ومحل للبيعة، فهو حائز لشروطها، ولذلك «رضينا به وبايعناه عن أهل قطرنا السودان بيعة خالصة»؛ وذلك لخدمة الإسلام، واجتماع كلمة المسلمين[٢].

وذُكر أن الحسين أرسل رجلاً إلى سلطان لحج (Lahaj)، لإقناعه بالاعتراف بخلافة الحسين، وبقي مبعوث الحسين لدى سلطان لحج اكثر من شهر دون جدوى[٣]، وكذلك لم يستطع الحسين إقناع الإمام يحيى في اليمن بالاعتراف به خليفة[٤].

أصدر أهل مكة بياناً إلى العالم الإسلامي حول موقف الحجاز من النهضة

---

(١) القبلة: ع٧٩٩، الخميس ٢٦حزيران ١٩٢٤م: ١.

(٢) القبلة: ع ٨٠٠، الاثنين ٣٠ حزيران ١٩٢٤م: ١.

(٣) Jeddah Diaries, p 213, op.cit

(٤) Ibid, 219

العربية والخلافة الإسلامية، وأرّخ البيان في ٨ أيار ١٩٢٤م، ونشر في القبلة بتاريخ ٣٠ حزيران، ولا أعرف لماذا أُخّر نشره كل هذه الفترة. احتوى البيان على عرض لموقف العرب من الخلافة العثمانية، واعترف البيان بدور الأتراك، فيما مضى، بحفظ الإسلام، وكانوا أشد الامم تمسكاً بالدين وشعائره، وأشار البيان إلى ظهور جماعة من الأتراك «الشباب المتفرنجين» التي نجحت في استلام الحكم، وأصبحت ترى الإسلام عقبة في طريق التقدم، وأخذت تهاجمه بمختلف الوسائل، وكانت قد بدأت الحرب واشترك الأتراك فيها متجاهلين رأي الحسين ومصلحة الحجاز، فوقف العرب مع ذلك إلى جانبهم خدمة لدولة الخلافة والإسلام. وسعى الاتحاديون إلى هدم الدين وحماته من العرب، فأعلن العرب نهضتهم بدافع من غيرتهم على الإسلام، وأعلنوا أنهم لم يخرجوا على مقام الخلافة بل على الاتحاديين. ولكنهم -أي العرب- عجزوا عن اقناع المسلمين بنهضتهم، فظهر لهم سوء نية الاتراك تجاه الإسلام بالغاء الخلافة، وكان ذلك برهاناً على أحقيّة العرب بالقيام على «ملاحدة الترك». «فبناءً على انحلال الإمامة الكبرى وبالنظر لعدم تيسير أخذ رأي كافة المسلمين في الحال، وخشية تفرق الكلمة والانقسام. وعملاً بما نص عليه العلماء المتقدمون من وجوب المبادرة بنصب الإمام الأعظم اقتداء بما فعله السلف الصالح.. »، ورأى العرب عقد اجتماع للمذاكرة، فقرروا بالاجماع بيعة أميرهم الحسين خليفة لجده، للأسباب التالية: أنّ الحجاز مقر الخلافة ومنشأها في صدر الإسلام وعهد الراشدين فيجب على كل مسلم أن يفتدي الحجاز بدمه لاحتوائه على المقدسات الإسلامية، وتتمتع الحجاز بميزات تنفرد بها وهي: إقامة الحدود والأحكام بما أنزل الله، وهي أبعد البلاد الإسلامية عن المطامع الاستعمارية، ويُعقد فيها مؤتمر إسلامي كل عام «مؤتمر الحج» ومحافظتها على استقلالها المعترف به دولياً، وتمتُّع حاكم الحجاز الحسين بأسباب وشروط عديدة تفرد بها، منها:

حيازته بشخصه الصفات المطلوبة شرعا في الخليفة، وهي: أنه عربي

قرشي، واستناداً إلى ما رُوي عن الرسول ﷺ في هذا الأمر، وأنه خادم الحرمين الشريفين. ويضاف إلى ذلك أنه ورع صالح يغار على الإسلام، وملك مستقل في بلاده يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر. وجاء في ختام البيان: إن أهل الحل والعقد في مكة، ولسعيهم لجمع كلمة المسلمين، أذاعوا إلى العالم الإسلامي هذه «الحقائق الثابتة»[1].

قدم إلى الحجاز يوم السبت ٢٨ حزيران ١٩٢٤م، «صاحب السعادة»، (سيدي افاريل)، رئيس الجيش والقبائل الإسلامية في جمهورية (ليبيريا) الافريقية، وقابل الحسين[2] وبايعه باسم جمهوريته بالخلافة الاسلامية[3]. وقال التقرير البريطاني كعادته: تمت المبالغة بإعلان إعتراف (افاريل) بخلافة الحسين[4].

ونشرت جمعية الخلافة في (فيننغ)، خلال أيار ١٩٢٤م، بيانا عن موقف الاقطار الجاوية من الخلافة. جاء البيان بعنوان (الخلافة والخليفة). احتوى على تعريف للخلافة. وذَكر أنّ نصب الخليفة أمر واجب على المسلمين، لذلك يجب على عموم المسلمين في (شبه جزيرة ملقة) و(سومطره) و(جاوا) و(بورنيو) و(سليبس)، وغيرها عقد الاجتماعات لهذه الغاية لتبادل الآراء بين العلماء والمفكرين؛ لانتخاب خليفة. وتألفت الجمعية المذكورة للغاية نفسها، وقد عقَدتْ عدّة جلسات، «تقرر في الجلسة الأخيرة منها بأكثرية اثنين وسبعين ضد ثمانية وعشرين صوتاً في المائة» عدة أمور منها: وجوب نصب خليفة شرعاً ضمن شروط يجب أنْ تتحقق في الخليفة المُنتَخَبْ. «وبعد البحث والتدبير والتدقيق

---

(١) القبلة: ع ٨٠٠: ١-٣.
(٢) المرجع نفسه: ٣.
(٣) القبلة: ع ٨٠١، الخميس ٣ تموز ١٩٢٤م: ٢؛ المقتبس: ع ٤٠٢٤، ١٨ تموز ١٩٢٤م: ٢.
(٤) تقرير جدة للفترة من ٢٩ حزيران -٣٠ تموز ١٩٢٤م Jeddah Diaries, p 255,

المتكرر، تبين أنّ هذه الشروط لا تتحقق إلا في الملك (حسين) الذي يتصرف في الحجاز، لأن غيره من ممالك المسلمين قد ارتبط بالغير ارتباطا يجعل تنفيذ بعض هذه الشروط مستحيلاً عليه فضلاً عن جميعها»، ولأن بلاد الحجاز تحكمها حكومة مستقلة استقلالاً تاماً. ووقّع البيان سكرتير جميعة الخلافة في (فيننغ)[1].

ونشرت جريدة (حضرموت) بمدينة (سورابايا) ببلاد (جاوه)، بيانا اسلامياً حول الخلافة الإسلامية بعنوان «نداء إلى مسلمي جاوه» بتوقيع (عربي مسلم). جاء فيه: تمت مبايعة بعض البلاد العربية، وقسم من البلاد الإسلامية للحسين بالخلافة، واعتبر كاتب البيان ذلك «غَرض عظيم». لأن الحسين الملك الوحيد الذي يحكم بلاداً اسلامية مستقلة، وعَرَض صفات الحسين التي تؤهله للخلافة. وهاجم فيه الرأي القائل بعقد مؤتمر إسلامي، بعد سنة، لبحث مسألة الخلافة، ووصفه بانه «في غير محله». وتساءل: هل سيجد المؤتمر متى عُقد غير هذه الحالة، خصوصاً وأنّ نتائجه ليست أكيدة؟. وعلّقت القبلة على هذا البيان، الصادر من جريدة معروفة بمعارضتها للحجاز، بقولها: يتضح للقارئ من هذا البيان أنّ إسناد الخلافة إلى الحسين «بالبيعة العامة»، كان طبيعيا خاليا من نشر الدعاية لهذا الأمر[2].

وجاء في القبلة تحت عنوان: «بيان إسلامي هام من زعماء الهند الذين أدّوا الحج في هذا العام». مؤرخ في ١٦ تموز ١٩٢٤م، ووقّعه ثلاثة من زعمائهم: أبو خالد رشيد الدين أحمد، يعرف باسم (بادشاه ميا) زعيم البنغال، وقاسم السورتي، من بومبي، ومولوي عبد القدير، من بدايون، أعلنوا فيه كذب ما يشاع في الهند عن إجبار حكومة الحجاز والحسين، والحُجاج على إعلان بيعتهم

---

(١) القبلة: ع ٨٠١: ٢، نقلاً عن جريدة (لمباك ملايو) في أيار ١٩٢٤م.
(٢) القبلة: ع ٨١١، الخميس ١٤ آب ١٩٢٤م: ١.

للحسين بالخلافة. ودافعوا في بيانهم عن استقلال الحجاز وقالوا: إنّ الحجاز في «غاية الاستقلال في جميع أمورها الداخلية والخارجية». ودعوا المسلمين الهنود، إلى مبايعة الحسين بالخلافة وحذّروهم من الدسائس الاجنبية[1]، وذكر التقرير البريطاني أن أبا خالد قال لرعاياه عندما اتهموه ببيع مبادئه، أنه بايع الحسين خوفاً[2].

وبعث مركز الرئاسة الروحية للشيعة في النجف برقية مبايعة للحسين بالخلافة: تأكيداً لبيعته المبرقة سابقاً إلى الحسين في عَمّان، ووقّع هذا الخطاب الميرزا عبد الكريم الزنجاني[3]. كما رفع الشيخ محمود الكيلاني في العراق، برقية إلى الملك فيصل في آب ١٩٢٤م؛ تحدث فيها عن ثبوت خلافة الحسين، ووجوب تلقيبه بالصفات التي تليق بمقامه، «وذلك لأنه في نفس الأمر خادم الحرمين الشريفين المعظمين، فيجب على خطباء الدول الإسلامية حين ارتقائهم على منابر خلفائهم أن يذكروا جلالته بخادم الحرمين الشريفين، فلذا أسترحم أن تصدر جلالتكم الارادة الملوكية لمن يخصه الأمر بإثبات ذلك... »[4].

ثم أصدر الخليفة الأعظم منشوراً بمناسبة عيد البيعة له بالملك. بدخول مملكة الحسين سنتها التاسعة. أعاد فيه عرض ظروف النهضة العربية، والتي جاءت «لدواعي دينية» و«هربا من المسؤولية الدينية أو مسؤولية المطالبة بحق شعبنا المظلوم، وحرمة بلاده الممتازة بتشكلاتها الطبيعية ». بصورة لا تمس حقوق الشعوب الأخرى المجاورة والبعيدة منها، وبيّن جلالته حراجة موقف الذين اتهموا العرب بشق عصا الطاعة عن دولة الخلافة، بعد أن ألغى الأتراك الخلافة، اتضح

---

(١) القبلة: ع ٨٠٣: ٤: Jeddah Diaries, p 255, op. cit

(٢) Jeddah Diaries, Ibid

(٣) القبلة: ع ٨٠٢، الاثنين ٧ تموز ١٩٢٤م: ١.

(٤) دار الكتب والوثائق -بغداد: (بلاط/١١)، ٢٣١٥، وثيقة رقم ١/١.

أن عمل العرب ونهضتهم، كانت خالصة لوجه الله، فشكر الحسين ربه على نعمته عليه، بإسناد «الخلافة الإسلامية بالبيعة العامة» إليه، والتي مازالت تتوارد من كافة الأقطار، ودعا الله أن يُعينه على القيام بواجباته نحو تلك «الوظيفة المقدسة الشريفة». وأضاف الحسين: «ولا شك ان شعور جهابذة بل وعامة من حضر حجنا هذا من أفراد الأمة الإسلامية كافة بمظاهر رضاهم عن البيعة بالخلافة الإسلامية، وتأييدهم وقبولهم لها دليل على اعتقادهم مكانة عملنا ورضاهم عن مبدأنا». وأعلن الحسين تأكيد روابط العرب بالحلفاء، والتفاهم مع بقية الامم لتأييد السلام، واقامة العلاقات مع الدول الإسلامية والشعوب الشرقية، وأشار إلى تبادل العلاقات مع حكومات ايران وروسيا والافغان، وذكر الحسين في منشوره ما تم انجازه في الحجاز، مشيراً إلى عمارة الخط الحديدي الحجازي، وانتظام سيره من المدينة إلى سوريا، وربط العقبة بجدة بواسطة البواخر الهاشمية، واتصال العقبة بمعان بواسطة السيارات، فكان لهذا القطار دور في تسهيل وصول الحجاج إلى الحجاز. وأشار الحسين إلى تأسيس مجلس شورى الخلافة، الذي يضم أفاضل ابناء البلاد الإسلامية، «ليكون كل فرد منهم واسطة بين هذه الهيئة وبين أقوامه، لتبادل ما يقتضي من الآراء والتعاون..، ولا سيما تشكيلهم المدارس الدينية والفنية»، بحسب حاجة البلاد، والتعاون على البر والتقوى وفق أحكام الكتاب والسنة، وصيانة حقوق الشعوب الأخرى التي تجاورهم وتخالطهم[1].

وفي عهد الحسين سنة ١٩٢٤م، تم انتظام سير قطارات السكة الحديدية الحجازية، بين المدينة المنورة والشمال، كما أشار الحسين إلى ذلك في منشوره، وساهمت هذه السكة في نقل الحجاج لسنة ١٣٤٢هـ/١٩٢٤م، إلى الحجاز[2]، وتألفت هيئة إسلامية عُليا في المدينة لإدارة الخط الحجازي بناءً على صدور إرادة

---

(١) القبلة: ٨١٠، الاثنين ١١ آب ١٩٢٤م: ١-٢.
(٢) القبلة: ع ٨١٤، الاثنين ٢٥ آب ١٩٢٤م: ١.

الخليفة بذلك[1]. وتم تعميم تداول النقود الهاشمية بمناسبة عيد البيعة لسنة ١٩٢٤م. وَحُدد سعر النقود الاخرى بالنسبة للدينار الهاشمي، وذكرت القبلة أن ذلك كان له أثر حسن على الحياة الاقتصادية في الحجاز[2].

واستعرض التقرير البريطاني لشهر آب ١٩٢٤م، انجازات الحسين في الحجاز، وطرح السؤال التالي: إذا كان الحسين قد نجح بتقوية علاقاته مع بعض الدول الإسلامية الشرقية كروسيا وايران، فإلى أي مدى استطاع تحقيق تقدم في مجال الاعتراف به كخليفة(؟). يقول التقرير البريطاني: توحي نتائج مؤتمر الحج لهذا العام بالفشل، وألمح كاتب التقرير إلى أنّه ليس مقتنعاً بأنّ الزعماء الهنود الذين بايعوا الحسين بالخلافة، هم معادون له، كما يبدو عليهم. وأضاف: على الهنود أن يُدركوا صعوبة عزل خليفة في البلاد المقدسة عن منصبه، وان يدركوا مدى الفائدة التي يجنوها من خليفة يعيش في بلد لا يطأه شخص غير مسلم، وقد يكون تعصب الحسين ضد الاوروبيين، وكرئيس ديني، يتمتع بسمعة دعائية تدل على قسوته مع بريطانيا وصعوبة اتفاقها معه. لذلك يكون طبيعيا على الهنود -الذين بايعوا الحسين- أن يستشعروا الرأي العام الهندي في هذه المسألة، وقد يكون زعيم البنغال المشهور (بادشاه ميا) الذي عاد إلى بلاده مؤيداً لخلافة الحسين إحدى وسائل الاستشعار، وهو لديه تأثير على أهل بلاده. ولم يستغرب كاتب التقرير اتحاد الحسين مع زعماء الهند بعد سنة او سنتين، فيظن الحسين أنه إذا حصل على الدعم الهندي فيكون مؤهلاً لقطع علاقاته مع بريطانيا لا سيما أنّ الحسين يتمسك بالقدس كبلد مقدس، ضمن الدولة العربية، وهذا مقبول لدى العالم الإسلامي. وبذلك تنقطع المفاوضات حول المعاهدة. ويرغب الحسين ان يكون ملك البلاد العربية وخليفة الإسلام. واستبعد التقرير تحقيق طموح الحسين في هذا المجال، وأشار التقرير إلى رد الحسين على الاشاعات التي تقول

---

(١) القبلة: ع ٨١٥، الخميس ٢٨ آب ١٩٢٤م: ١، تذكر القبلة أسماء ووظائف الهيئة التي شُكلت برئاسة الأمير علي بن الحسين، المرجع نفسه.

(٢) القبلة: ع ٨١٠: ٣.

باقتطاع العقبة ومعان من الحجاز وضمهما إلى شرقي الاردن، ان الأمير عبد الله يدير شرقي الاردن نيابة عن حكومة الحجاز، أي عن والده[1].

وكانت آخر مبايعات الحسين بالخلافة التي نشرتها جريدة القبلة، وبعث بها محمد حسين، وهي صيغة مبايعة بالنيابة عن فريق من أهل الهند، أُرّخت في اول محرم ١٣٤٣هـ/ ٢ آب ١٩٢٤م. وجاء فيها: استنكار عمل الكماليين بالغائهم الخلافة، وإساءتهم إلى الإسلام والعائلة العثمانية. والاستبشار بتسلم الحسين الخلافة الإسلامية، وكانت أخبار الحسين تصل إلى مدن الهند مشوّهة، خصوصاً على أيدي «بعض أصحاب الجرائد الهندية، التي تكتب حسبما يوحى اليها من (جمیعة الخلافة الهندية) ورؤسائها المشهورين مثل (شوكت علي) و (محمد علي)، وأضرابهم الذين تذرعوا بهذا الاسم لجر المغانم وسلب الدراهم... ». ولذلك كانت المدن والقرى الهندية البعيدة عن المدن الكبيرة لا تعرف حقيقة الحسين، وأضاف: أنّه بعد حضوره إلى (بومباي) واطلاعه على الأخبار من مصادرها، أدرك أنّ الحسين أقدر مَن يقوم بالخلافة الإسلامية. وذلك لمكانته بين المسلمين، واخلاصه للإسلام وللأمة الإسلامية، فكان هذا «هو الذي حدانا ويحدو من بقي إن شاء الله من المتخلفين إلى مد أيدينا باعتبار جلالتكم رجل الإسلام ومنقذه الوحيد، فنتقدم -هكذا في الأصل- إلى جلالتكم مبايعا عن نفسي بالاصالة وعن فريق كبير من مسلمي الهند بالنيابة إلى البيعة لجلالتكم على الحكم بما انزل الله...»[2].

وكان آخر أعداد جريدة القبلة قد صدر بتاريخ ٢٥ أيلول ١٩٢٤م[3]، واهتمت القبلة خلال شهر أيلول بنشر أخبار الحرب النجدية الحجازية، وقلّ اهتمامها بمسألة الخلافة.

---

(١) تقرير الفترة من ٣١ تموز - ٣٠ آب ١٩٢٤م، Jeddah Diaries, p 232-233

(٢) القبلة: ع ٨٢٠، الاثنين ١٥ أيلول ١٩٢٤م: ١.

(٣) القبلة: ع ٨٢٣، الخميس ٢٥ أيلول ١٩٢٤م.

مجلس شورى الخلافة

شرع الخليفة منذ وصوله، إلى عاصمة دولة الخلافة مكة، بتأسيس مجلس شورى الخلافة، بعد أن كان قد أعلن عنه في عَمان قبيل مغادرته لها، فدعت الحكومة الحجازية يوم ٢ نيسان ١٩٢٤م، مجموعة من العلماء، وعددهم يقارب السبعين، «من أبناء الحرمين الشريفين والمجاورين بهما؛ فاجتمعوا يوم الأربعاء في القصر العالي في نحو الساعة الرابعة. وكانوا يمثلون: الحجاز، وسورية، والمغرب، والسودان، وتركيا، وبخارى (بما فيها تشقر وطاشقند وسمرقند وتمنقان وغيرها)، والتركستان والهند (على اختلاف مقاطعاته»، وجاوة (على اختلاف مناطقها)، والداغستان، وغيرها من الأقطار الإسلامية). وقد ألقى الحسين عليهم خطاباً، ركّز فيه على ما جاء في منشوره الذي أذاعه في عمان، بشأن تأسيس هذا المجلس وقال: إنه جمع هؤلاء العلماء لينتخبوا من بينهم أعضاء مجلس الشورى الذي ستكون له، «الحرية التامة والصلاحية الكاملة في كل ما يتعلق بالمصالح الإسلامية العامة، بل وبشؤوننا الخاصة، فتكون هيئة هذا المجلس الموقر هي الوحيدة المختصة المنفردة بصفة الاستشارة والرأي، في عموم الشؤون والمؤسسات ونحو ذلك، ولهذا المجلس الحقُّ في أنْ يُخابر مَن يراه من عقلاء واتقياء عموم الأقطار الإسلامية للحضور إلى هذا المركز... ». وأضاف جلالته: تتحمل الحكومة نفقات حضور وذهاب أعضاء المجلس، ودعا إلى الإسراع في انتخاب الهيئة العلمية الدينية، ويتم بعد ذلك في أقرب وقت انتخاب الهيئة الفنية من الاختصاصيين في الأقطار العربية، ورجا جلالته المجتمعين انتخاب مَن يرونه مناسبا لهذا المجلس بعد مرور ثلاثة أيام، وأكدّ ضرورة حضور العلماء من خارج الحجاز، الراغبين في الاشتراك بالمجلس ليستفيد الجميع من علمهم[1].

---

(١) القبلة: ع ٧٧٧، الخميس ٣ نيسان ١٩٢٤م: ١.

غادر الخليفة مقر الاجتماع وعقدت الجلسة الأولى برئاسة العلاّمة الشيخ محمد عبد الله زيدان الشنقيطي، وقرر المجتمعون بعد التداول، أنْ تكون الجلسة الثانية في اليوم التالي، على أنْ يأتي أعضاء الهيئة بأسماء مرشحيهم لعضوية المجلس، وما يقتضي تسجيله من مواد مبادئ المجلس، وعيّنت مقراً مؤقتاً للمجلس، أمام بابي السلام في المشعر الحرام[1].

اجتمعت الطوائف الإسلامية التي تسكن الحجاز، بناءً على القرار السابق: لانتخاب أعضاء مجلس شورى الخلافة، ثم تمت عملية الانتخاب، وقدمت أوراقها إلى قاضي قضاة الحجاز، وكان المُنْتَخبُون كلهم من العلماء. وكانوا موزعين على النحو التالي: السادة (الاشراف) تسعة أعضاء. أهل مكة، أربعة أعضاء، أهل المدينة، عضو واحد، أهل الطائف عضوان، السوريون عضو واحد (الداغستانيون) عضو واحد، (البخاريون) عضوان، الهنود ثلاثة أعضاء، (الاتراك) عضو واحد، (الافغان) عضو واحد، (الجاويون) عضوان، (السودانيون) ثلاثة اعضاء، المغاربة عضو واحد[2]، يكون عددهم واحداً وثلاثين عضواً.

انتقد حسين نصيف طريقة انتخاب اعضاء المجلس بقوله: «إن نسبة الأعضاء إلى كل بلد لا يوافق مجموعه، إذ إن الطائف مثلاً، لها عضوان على صغرها. والمدينة لها عضو واحد، وهي أكبر من الطائف، هكذا ومع ذلك، فالانتخاب لم يكن على الطريقة القانونية»[3]. واعتُبرتُ إنشاء المجلس عملاً محموداً، بالنسبة للذين يؤيدون خلافة الحسين، لأنه يأتي ترسيخاً لقاعدة الشورى الإسلامية، واتّباعاً لنهج الرسول عليه السلام، ولم يسلم المجلس من

---

(١) القبلة: ع ٧٧٧: ١.

(٢) القبلة: ع ٧٧٨، الاثنين ٧ نيسان ١٩٢٤م: ٤؛ تقرير الفترة من ٣٠ آذار - ٣٠ نيسان ١٩٢٤م, Jeddah Diaries, p 206

(٣) حسين نصيف، ماضي الحجاز: ١٠٠.

الانتقاد، بحجة تأسيسه لأول مرة، فلم يأت على الآمال المرجوّة منه. ولم يعترض عمر الطيبي، كاتب المُقتبس الدمشقية، على تعيين أعضاء المجلس مؤقتاً، حتى يتفق المسلمون حول مسألة الخلافة، بشرط مراعاة النسبة العددية. واقترح ايضا ان يتم انتخاب اعضائه في أول فرصة، على أن يكون الممثل لاي بلد حائزاً العلم الشرعي، ومن خيار قومه مطاعاً بينهم. ويكون للمجلس كُتّاب ذوو اختصاص. ويعقد المجلس دورة أو دورتين خلال السنة. واقترح أيضاً وجود جمعية للخلافة في كل بلد إسلامي يرأسها أحد أعضاء المجلس. هذا بالنسبة لانتخاب أعضاء المجلس، واقترح بالنسبة لصلاحياته عدة أمور منها: نشر فلسفة الإسلام بإصدار مجلة ونشرات تقوم عليها لجنة خاصة، وإعادة النظر في المعاملات الشرعية المقررة، وفْق ما يقتضي العصر، خاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة والأُسرة، واستخدام الأحكام الشرعية المطابقة لروح العصر ونشرها. وجعل المجلس المرجع الأول في حل الخلافات بين المسلمين وفق القرآن والسنة، ومحاربة البدَع، ووضْع قانون خاص يوضح صورة انتخاب الخليفة في المُستقبل، بشرط أن لا تكون على قاعدة الوراثة. واقترح أخيراً، تأليف لجان خاصة لتحقيق الأمور السابقة الذكر(١).

وهاجمت جريدة القبلة، بعد انشاء مجلس شورى الخلافة، الداعين إلى عقد مؤتمر إسلامي، لبحث مسألة الخلافة، التي أُقرّت، كما ترى القبلة، حسب الشرع الإسلامي، ونقلت القبلة رد جريدة الفيحاء الدمشقية، على الداعين لمؤتمر الخلافة، المعارضين لخلافة الحسين، والتي قسّمت مواقف الناس من الخلافة إلى ثلاث فئات: الأولى: غير المسلمين، الذين لا يجوز لهم التدخل في مسألة الخلافة الإسلامية. والثانية: الداعون إلى عقد مؤتمر إسلامي لبحث الخلافة

---

(١) عمر الطيبي، مجلس شورى الخلافة، المقتبس (دمشق)، ع ٤٠٠٩، الخميس ٢٤ حزيران ١٩٢٤م: ١.

ومصيرها، واعتبرتهم الفيحاء فئة قليلة. والثالثة: التي ترددت في بيعة الحسين بالخلافة بسبب الحقد على الأشخاص، ولم يراعوا المصلحة العامة للمسلمين[1].

ثم عَقَدت الهيئة التأسيسية لمجلس شورى الخلافة اجتماعاً في القصر الملكي ليلة الثلاثاء ٨ نيسان ١٩٢٤م، بحضور قاضي القضاة، وجاء الاجتماع بدعوةٍ من الخليفة، الذي ألقى عليهم خطاباً ركّز فيه على ضرورة السرعة في تأليف المجلس ومباشرة أعماله المتضمّنة إقامة الشعائر الإسلامية، وشكرهم الحسين على عملهم، ودعاهم إلى مزيد من العمل وعقد الجلسات، وأشار الخليفة في خطابه إلى البعثة العلمية، التي حضرت إلى الحجاز من (شبه جزيرة ملقة)، والتي تمثّل خمسة ملايين مسلم يستنجدون بالحجاز، لدفع الجهل، ونشر تعاليم الإسلام الصحيحة، واعتبر الحسين هذه البعثة إشارة إلى أهمية تأليف المجلس، والذي من مهامه تلبية رغبات هؤلاء المسلمين[2]. وتمّ في هذه الجلسة تعيين قاضي قضاة الحجاز عبد الله سراج رئيساً لمجلس شورى الخلافة، لأنه قاضي القضاة وشيخ العلماء. وتقرّر أنْ يتم فيما بعد تعيين وكيل أول ووكيل ثان للرئيس. وستنتخب أيضا هيئة الكتبة اللازمين للمجلس. ويبدأ المجلس جلساته ليلة الاحد المقبل، ١٣ نيسان، في الدائرة المخصصة للقيام بواجباته المختلفة، وتقرير ما يجب عمله بسرعة نحو البعثة العلمية، استجابةً لرغبة خمسة ملايين مسلم في (شبه جزيرة ملقة)[3].

وبعث الأمين العام لمجلس شورى الخلافة إلى جريدة القبلة التي لم تذكر اسمه، بالقرارات التي وضعها المجلس، بعد عدة جلسات، ووصفها بأنها «قرارات خطيرة» انتهت بتصويت عام. منها: «الهيئة الرئيسية»، الرئيس الحقيقي الأعلى للمجلس هو الخليفة الحسين، وينوب عنه في حضور الجلسات حجة الإسلام،

---

(١) القبلة: ع ٧٨٧: ١.
(٢) القبلة: ع ٧٧٩، الخميس ١٠ نيسان ١٩٢٤م: ١.
(٣) المرجع نفسه.

وله وكيلان: أول وثان، وجرى انتخابهما. لم يتم ذكر اسم أي من الوكيلين. «اللجنة الادارية» جرى انتخابها، والتي وضعت نظام المجلس، مشتملاً على جميع تشكيلاته، وتعيين وظائف أعضائه، واختصاصات دوائره ولجانه. وتقرر بالاجماع أنّ نظام المجلس لا يخرج عن تعاليم الكتاب والسنة والشورى الراشدية، وتم تأليف لجنة منتخبة بالتصويت لوضع منشور عام، يوجّه به المجلس خطاباته، لتوضيح المواد (الاعمال) التي يقوم بها المجلس، إلى مَن يجب إبلاغه[1].

وجاء في مقابلة أجرتها القبلة، مع أمين مجلس شورى الخلافة، قوله: يُسمح لكل من أراد حضور جلسات المجلس العامة، ما عدا السيدات. وتحدث عن أوّليات مشاريع المجلس الهامة، والتي منها: تأسيس كلية إسلامية كبرى في مكة، لتدريس الفنون والعلوم الإسلامية، يقوم بالتدريس بها كبار الأساتذة، وسيكون حجر الكلية الأساسي، وضع الصف الأول فيها من البعثة العلمية التي أوفدتها (شبه جزيرة ملقة)، بالإضافة إلى نخبة من شباب الحجاز، وقال: «هذه الكلية هي خلاف التدريسات الجارية في المسجد الحرام والمدرسة الراقية بالعاصمة»[2].

وعقد مجلس شورى الخلافة اثنتي عشرة جلسة حتى تاريخ ١٩ حزيران ١٩٢٤م، اتخذت خلالها قرارات هامة، وكانت الجلسة الأخيرة أكثرها أهمية، والتي حضرها وفد من الهند، مؤلف من العلماء: الاستاذ المرشد مولوي عبد القدير البدايوني، والمفكّر محمد قاسم السرتي، واشتركوا مع المجلس في مناقشاته. «وقرروا أنّ كل فاضل من أفاضل المسلمين له صفة الحضور في جلساته والمشاركة في أعماله»، أي المجلس. وتم في هذه الجلسة فحص منشورين، قرر

---

(١) القبلة: ع ٧٨١، الخميس ١٧ نيسان ١٩٢٤م: ١.
(٢) القبلة: ع ٧٨١: ١.

المجلس وضعهما، وعهد بذلك إلى لجنتين مؤلفتين من أعضاء المجلس «كل منهما مخصوص بمؤداه». كما وافق المجلس على المنشورين، وعهد بترجمتهما إلى اللغات الإسلامية الكبرى للجنة الترجمة. ثم يطبعان ويوزعان بلغة المجلس الرسمية، وهي العربية، مع التراجم. وتقرر ان يتم نشرهما باللغة العربية منفردة في أول عدد يصدر من القبلة، حتى تتم ترجمتهما[1].

جاء المنشور الأول بعنوان «منشور إسلامي عام من مجلس شورى الخلافة العظمى بدار الخلافة» مؤرّخ في ٢٢ نيسان ١٩٢٤م، ونُشر في القبلة بتاريخ ١٩ حزيران ١٩٢٤م، وقد احتوى المنشور عدة أمور منها: اعلان انعقاد البيعة بالخلافة العظمى، حسب الأصول الشرعية، لملك العرب الحسين بن علي، من قبل أهل الحل والعقد في بلاده، وغيرها من البلاد الإسلامية، لانه أحق ملوك المسلمين بها، ومستجمعاً لشرائطها، وأهمها العمل بكتاب الله وسنة رسوله. وأصدر الخليفة إرادته بتشكيل مجلس إسلامي عام يُسمى «مجلس شورى الخلافة» حائزاً لدى مقام الخلافة صفة الاستشارة وإبداء الرأي، ويلتزم المكلّفون به العمل بالشريعة الإسلامية، وتكون وظيفته العامة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وتقديم النصح للمسلمين، لتصح أعمالهم بمقتضى الإسلام، وليتّحدوا على الكتاب والسُنة، وذلك لسعادتهم أينما وجدوا. وجرى تشكيل هذا المجلس، امتثالا لرغبة أميرالمؤمنين، الداعية لاحياء سيرة السلف، بحيث تكون من أعضاء حائزين للصفات اللائقة بالمجلس ليحقق غاياته.وجرى انتخاب اعضائه انتخاباً، وأصبح ممثلا فيه جميع العناصر الإسلامية على اختلافها، ويقبل المجلس كل مَنْ يريد الإنضمام اليه من أفاضل البلاد الإسلامية. وعُقدَتْ أُولى جلساته في ١٣ نيسان، ويوالي أعماله وجلساته[2].

---

(١) القبلة: ع ٧٩٧، الخميس ١٩ حزيران ١٩٢٤م: ١.
(٢) القبلة: ع ٧٩٧: ١، انظر: نص المنشور في الملحق رقم (١٨).

ونبّه المجلس دعاة «المؤتمرات الشائعة في بعض الاقطار» أن يهتموا بإلزام أبناء بلادهم باجتناب الكبائر والفواحش، ودعاهم إلى إحياء شعائر الدين الإسلامي، الذي به ينالون رضى الله، وعدم الاهتمام بتلك «السفسطائيات والتلفيقات». وجاء في المنشور انّ المجلس قرر، في جلسته الثانية، نشر دعوته للعالم الإسلامي، ليشترك مَنْ يريد منْ تلقاء نفسه، أو ينتدبه قومه سواء أكان فرداً أم جماعة، ونفقة ذهابهم وإيابهم على حكومة الخليفة. وقد تكون مشاركتهم بتشكيل شُعَب عندهم، مُرتبطة بالمجلس، وتخاطبه بحاجات المسلمين في كل شعبة في أمر دينهم، وقرر المجلس الاستجابة لنداء جزر (جاوه). وتكون تلك الاستجابة بالنصيحة باتباع الكتاب والسنة وتعاليمهم. وهذه النصيحة واجبة عى كل المسلمين المكلفين «وما يترتب عليه الدين الواجب وهو اشتراك المسلمين الافاضل في كافة الاقطار الإسلامية، بهذا المجلس دين واجب ايضا». ويوالي المجلس أداء مهماته «لنُصح الامة، أولاً في هذه البلاد المقدسة، وثانياً في سائر الأقطار الإسلامية»[1].

وصدر المنشور الثاني عن هيئة المجلس بتاريخ ٩ حزيران ١٩٢٤م. ونُشر في القبلة مع المنشور الأول، أي في ١٩ حزيران، ووُجّه المنشور إلى المسلمين في العالم. واكّد اهتمام أمير المؤمنين بشؤون المسلمين. ولذلك شُكلت تلك الهيئة «المجلس» من «أفاضل البلاد»: لتأزره بما تُلْزمهم بها صفة شورى الخلافة، بالإضافة إلى النصيحة لكل المسلمين، ونبّه المنشور المسلمين إلى ما يُراد بهم وبدينهم، الذي يحفظه الله. وتمثّل هذا التنبيه بما تقوله بعض الجرائد الاجنبية، وتتبجح به جرائد «كماليي انقرة وزعمائهم» من ضرورة الغاء فريضة الحج، وأورد المنشور بعض أقوال تلك الجرائد، والتي تُبدي استياءها من ذهاب الجاويين للحج، وانفاق

(١) القبلة: ع ٧٩٧: ١-٢، انظر: الملحق رقم (١٨).

الكثير من الاموال للحصول على لَقب حاج. وجحود أنقرة للدين الإسلامي وتعاليمه. ورد المنشور على مزاعم هؤلاء وغيرهم، وحذّر المسلمين من مثل هذه الدعوات، التي تهدف إلى ابعادهم عن شريعتهم، ونصحهم المنشور بعدم الالتفات إلى تلك المبتدعات والاقاويل لأنها «مدحوضة»، ويعتبر القائمون عليها «متشدقين لا يدركون حقائق الشريعة الإسلامية». ودعا المنشور أفاضل المسلمين إلى صيانة عقيدتهم وشريعتهم من مثل هذه «الهذيانات»[١].

وامتدح عبد العزيز صبري المصري تأسيس مجلس شورى الخلافة في الحجاز، الذي اعتبره «أول حجر في بناء صرح المجد الإسلامي الجديد»، وأشاد صبري بأعضاء المجلس وأعمالهم ورأى فيه دليلاً على العودة بالإسلام إلى عهد الخلفاء الراشدين، وإلى الآداب الإسلامية العالية، حيث محاسن الشورى[٢].

وذكرت جريدة المقتبس أن لجنةً من مجلس شورى الخلافة، تعمل على إعداد وتوزيع نشرات للرد على النشرات التي كان يُوزعها محمد عبده المتوفى سنة ١٩٠٥م، ورشيد رضا على بعض بلاد جاوه. جاء هذا بناءً على طلب الحجاج الجاويين بمكة، لتوحيد كلمة أهل جاوه.[٣] ويبدو أن الجاويين يرفضون أنْ تكون الخلافة في مصر، وهم متشائمون من عقد مؤتمر الخلافة في مصر، «وأكثر الجاويين القُح يودون أنْ يكون الخليفة بمكة»[٤].

---

(١) القبلة: ع ٧٩٧: ٢-٣، انظر: نص المنشور في الملحق رقم (١٨).
(٢) عبد العزيز صبري، مجلس شورى الخلافة، القبلة: ع ٨٠٢، الاثنين ٧ تموز ١٩٢٤م: ٣.
(٣) المقتبس: ع ٤٠٠٧، الثلاثاء ٢٤ حزيران ١٩٢٤م: ١.
(٤) شكيب أرسلان، رشيد رضا: ٣٥٢، رسالة من رشيد رضا الى شكيب أرسلان بتاريخ كانون الثاني ١٩٢٥م.

معالجة جريدة القبلة لمسألة الخلافة في بعض الأقطار

أولاً: مصر:

تمثّل الموقف المصري من خلافة الحسين بالمعارضة والهجوم في معظمه، ودعت مصر إلى عقد مؤتمر لبحث مسألة الخلافة واختيار خليفة، ومع ذلك استنكرت بعض الجرائد المصرية ذلك الموقف المصري، ودعت إلى تأييد خلافة الحسين ومنها: جريدة الرائد العثماني، والكمال، والممتاز، والضحوك. ونشرت الممتاز مقالاً أنكرت فيه تجاهل الموقف المصري لخلافة الحسين العربية، والتي أيّدها كثير من الشعوب العربية والإسلامية، وقالت الممتاز: إنّ مسألة الخلافة، بعد إعلان خلافة الحسين، لم تعد موضع بحث ونقاش، وهاجمت بشدة أعضاء الخلافة في مصر، الذين لا يهدفون إلا لشهرتهم رياءً ونفاقا. وقالت: «إنهم أفراد قلائل يعبثون بجهالة بمركز الخلافة الإسلامية، بما يحاولونه من إفساد الضمائر وتشويه الحقائق، والنيل من كرامة أمير المؤمنين -الحسين بن علي- والحط من كرامته السامية. ولكن سيدرك هؤلاء الجهلاء الحقيقة، ويعلمون أنهم في ضلال مبين... »، وتساءلت الممتاز: كيف يُؤجلون عقد المؤتمر الذي سيحل مشكلة الخلافة سنة كاملة، مع إنكارهم خلافة الحسين، على الرغم من حيازته لشروطها. ويأبى الإسلام بقاء المسلمين، دون خليفة، لمدة ثلاثة ايام، واتهمت هؤلاء بالجهل في الدين الإسلامي، ولقبتهم بالخوارج، وأشارت الممتاز إلى بيعة أحمد زكي باشا «العالم الكبير، اللغوي الشهير» للحسين بالخلافة، وانه سيشرع ببث الدعوة لخلافة الحسين في بعض الجهات مع بعض أعضاء الرابطة الشرقية، التي يرأسها سماحة عبد الحميد كرامي. وامتدحت القبلة مواقف الجرائد المصرية التي أيّدت

خلافة الحسين، وهاجمت بعض المعارضين لها ولموقف الحجاز ممثلاً بالحسين، منهم: الشيخ محمد بخيت مفتي مصر السابق، والشيخ محمد شاكر(1).

وكتب الشيخ محمد شاكر، وكيل الأزهر سابقاً، مقالا بعنوان: «ماذا يفعل المسلمون» قال فيه: إنّ مسألة الخلافة أبرزت ضعف المسلمين، وحراجة موقفهم وعجزهم عن الإتفاق عليها. ودافع شاكر عن موقف الأتراك. وأنكر على المسلمين محاربة دولة الخلافة أثناء الحرب الأولى، ولم يعتبر شاكر الخلافة العثمانية في أواخر عهدها خلافة اسلامية بل وهمية. ودعا المسلمين إلى وجوب اختيار خليفة، لتبرأ ذمتهم أمام الله، ويرفع العالم الإسلامي، «علم الخلافة الحقيقية» ليست كتلك التي دمّرتها حكومة المجلس الوطني التركي، وأيّد شاكر الدعوة لعقد مؤتمر للخلافة، واعتبرها إرادة العالم الإسلامي. وتعرّض شاكر في مقاله إلى الحسين وخلافته. حيث قال: «لسنا معاشر المسلمين في حاجة إلى مَنْ يحمل لقب (أمير المؤمنين وخليفة المسلمين) ويداه مغلولتان إلى عنقه في شؤون بلاده فضلاً عن الشؤون الإسلامية العامة دينية كانت أم دنيوية. فلا كانت هذه الألقاب الوهمية، ولا شقي الإسلام بما يُلقيه على عاتقه حاملوها». واعتبر شاكر انّ خلافة الحسين الوهمية تقطع الطريق على العالم الإسلامي في وضع أساس الجامعة الإسلامية، وهو -الحسين- «المدين لوزارة المستعمرات البريطانية بتاجه في الحجاز وتيجان بنيه في العراق وشرقي الاردن». ويرى شاكر ان العالم الإسلامي لا يقبل أنْ يكون خليفته صنيعة دولة مسيحية، «وتاج الخلافة العظمى أعز على العالم الإسلامي من أنْ يوضع على تلك الرؤوس»(2).

وردّت القبلة على محمد شاكر (شيخ انقرة) بمقال تحت عنوان: «اذا لم

---

(1) القبلة: ع ٧٨٤، الاثنين ٢٨ نيسان ١٩٢٤م: ٣-٤، نقلاً عن جريدة الممتاز المصرية، ع ١٠٦.
(2) الكرمل: ع١٠١١، الأربعاء ٢١ أيار ١٩٢٤م: ٣-٤.

تستحح فاصنع ما شئت»، أبرزت فيه التناقض في مقال شاكر، بالنسبة لتعظيمه الخلافة العثمانية ثم وصفها بالخلافة الوهمية، وعلقت القبلة على ذم شاكر لجلالة الحسين بقولها: «اذا أخذ ما أوهب أسقط ما أوجب». وهاجمت (شيخ أنقرة) وأصحابه ومواقفهم المتذبذبة. ودعته وأمثاله إلى مراجعة موقف النهضة العربية في منشوراتها من الخلافة العثمانية[1].

ونقلت القبلة في حزيران عن جريدة الممتاز المصرية دفاعها عن خلافة الحسين والاقطار التي أيّدتها، ودعت الممتاز المصريين إلى مراعاة حرمة الحجاز وقدْسيتها، كونها دار الخلافة الإسلامية. ووصفت بيعة الحسين بالخلافة بأنها بيعة شرعية، وهاجمت الممتاز جريدة المحروسة، التي سعت إلى التقليل من أهمية خلافة الحسين ومؤيديها في العالم الإسلامي، ودعت الممتاز دعاة المؤتمر الإسلامي للخلافة إلى ترك هذه الدعوة، والاعتراف بخلافة الحسين ودعمها، وهاجمت الداعين إلى العدول عن فريضة الحج لهذه السنة -١٩٢٤م-، وعلقت على موقف هؤلاء: خاب فألهم لأن المسلمين في مصر فوّتوا عليهم سياسة القضاء على الدين، وارتفع عدد حجاج مصر لهذه السنة. واشارت إلى اغلاق وزارة الداخلية المصرية قبول طلبات الحجاج بعد نهاية ايار ١٩٢٤م. وختمت الممتاز كلامها بالقول: «رضوا أو لمْ يرضوا فإن المسلمين لا يرضون بغير الحسين خليفة لهم وبمكة المكرمة داراً للخلافة، وليعلمن نبأه بعد حين»[2].

ثم نشرت القبلة آراء بعض الكُتاب، الذين يؤيدون خلافة الحسين، ويعارضون مؤتمر الخلافة، إذ كتب عبد العزيز صبري المصري مقالاً هاجم فيه فكرة عقد مؤتمر للخلافة بعد انعقاد بيعة الحسين بالخلافة، واستنكر انقسام الناس

---

(١) القبلة: ع ٧٩٠، الاثنين ٢٦ أيار ١٩٢٤م: ٢.
(٢) القبلة: ع ٧٩٥، الخميس ١٢ حزيران ١٩٢٤م: ٢-٣.

في مصر خاصة والعالم الإسلامي عامة، حول مسألة الخلافة، لكثرة ما كتب فيها، حتى أصبح الناس لا يعرفون الحقيقة من كثرة «الضجيج». وأصبحت هناك عدة آراء: فريق يدعو إلى المحافظة على بيعة عبد المجيد، وآخرون خلعوه ودعوا إلى المؤتمر، وفريق ثالث يجمع الاموال لدعم الخليفة المخلوع. ووصف صبري المؤتمر بـ «المؤتمر الموهوم». وتساءل عن المكان المناسب لعقد المؤتمر دون تأثير القوى الأجنبية بريطانية وفرنسية؟ وقال: لا يوجد بلد مستقل يصلح لعقد المؤتمر فيه. وأضاف: فكرة المؤتمر بدعة سيئة في الإسلام، وأشار إلى أثر هذه «البدعة الممقوتة...المدسوسة» على الإسلام والمسلمين، ونبّه إلى ضرورة مقاومتها، واعتبر صبري خلافة الحسين شرعية؛ لتوفر شروط الخلافة بالحسين، وأنّه ليس هناك من هو أحق منه فيها[1].

وكتب صبري في عدد آخر من القبلة حول مؤتمر الخلافة «الموهوم » وبدأ حديثه بقوله: «تحت جنح الظلمة يتسلل أولئك المأجورون من ذوي العمائم الكبيرة والجبب الفضفاضة، أدعياء العلم الزائف إلى زوايا مؤامراتهم الخفية، فيجتمعون برسل السوء الذين أُرسلوا لتنظيم الخطط التي يعمل عليها هؤلاء المأجورون لتضليل البسطاء، بما يكيلونه جزافاً على صفحات جرائدهم المنحوسة في مسألة الخلافة الإسلامية، مما مجته أذواق العقلاء ونبت عنه أسماعهم وأبصارهم». وقال عن دعاة المؤتمر «عُمّال وحي الاستعمار» الذين يسعون لاختلاف المسلمين حول الخلافة متجاهلين خلافة الحسين بن علي». وأبرز صبري أثر الدعوة لمؤتمر الخلافة على الناس في مصر، الأمر الذي أدى إلى حجب بيعتهم عن الحسين، على الرغم منْ اعتقاد معظم العالم الإسلامي بأن الحسين

---

(١) عبد العزيز صبري، مسألة الخلافة، إلى أي طريق نحن مسروقون، القبلة: ع ٧٩٨، الاثنين ٢٣ حزيران ١٩٢٤م: ٢.

أحق الناس بالخلافة. وأشار صبري إلى قيام المسلمين في الهند ضد جمعية الخلافة الهندية، التي سَلبت منهم الاموال لدعم دولة الخلافة السابقة (تركيا). واستثنى صبري بعض علماء الهند أمثال مولوي عبد القدير البدايوني، ونظام الدين القادري البدايوني، وأمشير حسين، ومولوي عبد الباري، الذين تبرأوا من مؤتمر الخلافة المنوي عقده. وتمنى على المسلمين في الهند اعلان بيعتهم للحسين في القريب العاجل، ودعا صبري المسلمين إلى حضور المؤتمر السنوي للحج في مكة. ليروا عاصمة الخلافة ومجلس شورى الخلافة[1].

وقد أعلنت جريدة القبلة استياءها من الموقف المصري حول الخلافة، ومظاهر التفرقة بين المسلمين خصوصا الهيئات العلمية المصرية واختلافها «المحزن» حول الخلافة، الأمر الذي أساءَ إلى سمعة الإسلام والمسلمين[2].

---

(١) عبد العزيز صبري، مسألة الخلافة، حول المؤتمر الموهوم، القبلة: ع ٧٩٩، الخميس ٢٧ حزيران ١٩٢٤م: ١-٢.

(٢) القبلة: ع ٨٠١، الخميس ٣ تموز ١٩٢٤م: ١.

ثانياً: الهند:

عَقد مؤتمر الخلافة في الهند اجتماعاً عاماً في (كلكتا) لبحث مسألة الخلافة، واصدر قرارات بهذا الشأن، كان منها: دعوة المسلمين في العالم لمساندة مسلمي الهند للضغط على تركيا، وحملها على الرجوع عن قرارها؛ لأنها الدولة الوحيدة التي تتوافر فيها المزايا الإسلامية أكثر من غيرها. وأبدى المؤتمر قلقه لمبايعة أهل فلسطين للحسين بالخلافة. واعترض المسلمون في الهند على خلافة الحسين[1]. كما بعث رئيس جمعية الخلافة المركزية في الهند، إلى مصطفى كمال يرجو جواباً على برقيتهم السابقة المرسلة في ١٢ اذار، حول موقف تركيا النهائي من مسألة الخلافة. ودعت الجمعية مصطفى كمال إلى إعادة الخلافة لتركيا لأنها أجدر الدول الإسلامية بها[2].

وانتشرت أخبار سعي علماء الأزهر لجعل الملك فؤاد خليفة، فوجّه مسلمو الهند نداءً إلى المسلمين حثّوا فيه المصريين على محاولة إعادة الخلافة إلى تركيا، وعدم قيامهم بعمل مُتسرع نحو الخلافة مثل عمل الشريف حسين، وقالوا في ندائهم: إذا لم يلبِ الأتراك دعوة المسلمين لإعادة الخلافة، فيجب ترك مسألة الخلافة إلى المؤتمر الإسلامي. وقد وقّع النداء، شوكت علي رئيس جميعة الخلافة، وكفاية الله، رئيس جميعة العلماء[3].

ونشرت القبلة اخباراً عن الجرائد الهندية والعربية تُصور الموقف من الخلافة الإسلامية عامة وخلافة الحسين بشكل خاص. وقد أجملت الجرائد الموقف الهندي من الخلافة العثمانية قبل إلغائها بالتأييد والدعم، ثم تغيّر الموقف الهندي من الخلافة بعد إلغائها. وأنكرت تعرض الأتراك لمقام الخلافة. وذكرت الجرائد

---

(١) فلسطين: ع ١٢/٦٧٠، الجمعة ١١ نيسان ١٩٢٤م: ٢.
(٢) البشير: ٣١٦٢، السبت ١٩ نيسان ١٩٢٤م: ٣.
(٣) الكرمل: ع ٩٩٩، السبت ٥ نيسان ١٩٢٤م: ٤.

الهندية أنّ زُعماء الانقلابات الإسلامية السابقة لم يتجاسروا علىالتعرض لمقام الخلافة «حتى أن نفس الشريف حسين حينما استقل في الحجاز لم يتعرض للخلافة في أوقاته الحرجة ». وانقسمت الجرائد الهندية حول خلافة الحسين بين مؤيد ومعارض[1].

وأرسل قاضي قضاة الحجاز إلى رئيس جمعية الخلافة في الهند، برقية بتاريخ ٧ نيسان ١٩٢٤م. دعا فيها الجمعية إلى الاهتمام، بدلا من المؤتمرات، برد الأمانات الشريفة التي «اغتصبها» الأتراك من الحجرة النبوية، بالاضافة إلى الخط الحديدي الحجازي من محطة نصيب إلى نهايتها بكافة أدواته وحساباته. وأبلغه بسير الخط الحديدي من نصيب إلى الحجاز. وجاء في ختام البرقية: «...فإن الخلافة قد تأسست بتوفيقه تعالى طبق شروطها الشرعية الدينية الأساسية المعلومة.. »[2].

وكتب عدد من المفكرين حول الخلافة الإسلامية وقد أيّد «العلامة المحقق خادم الحقائق الإسلاميه، نظام الدين القادري» خلافة الحسين، ودعا الهنود إلى مبايعته. جاء ذلك خلال المنشور، الذي وضعه بعنوان «فرائض المسلمين في انتخاب خليفة المؤمنين»، أنكر فيه قيام الأتراك بالغاء الخلافة، وطرد آل عثمان من تركيا، وابتعاد تركيا عن الإسلام. وهاجم القادري بعض زعماء الهند الذين استمروا يؤيدون تركيا حتى بعد الغاء الخلافة، مثل: «أبو الكلام آزاد». وأشار إلى فشل وفد «الهلال الاحمر الهندي»، الذي ذهب إلى تركيا لاقناع مصطفى كمال بالعدول عن الغاء الخلافة[3].

---

(١) القبلة: ع ٧٨١، الخميس ١٧ نيسان ١٩٢٤م: ٣-٤.

(٢) القبلة: ع ٧٨٢، الاثنين ٢١ نيسان ١٩٢٤م: ٤؛ تقرير الفترة من ٣٠ آذار - ٣٠ نيسان ١٩٢٤م, Jeddah Diaries, p 206.

(٣) القبلة: ع ٧٨٨، الاثنين ١٩ أيار ١٩٢٤م: ١.

وكانت معارضة المسلمين في الهند لخلافة الحسين عائدة إلى ثورته على الأتراك سنة ١٩١٦م، ودافع القادري عن العرب وحقهم بالثورة والاستقلال، لما رأوه من خروج الأتراك على الدين. واعتبر ذلك من «حقوقهم الفطرية » وأشار القادري إلى السيد «امشير حسين» الذي أعلن تأييده لخلافة الحسين. وهاجم القادري مجلة «الجامعة الهندية » و «جريدة الخلافة»، لسعيهما في معارضة خلافة الحسين، واختلاف المسلمين حول مسألة الخلافة في الهند. وأرسل شيخ الإسلام عبد الباري إلى الحسين مهنئاً بالخلافة، ومعلناً صداقته للعرب وللحسين. وأعلن عبد الباري أيضاً أنه يتبع رأي السواد الأعظم في مسالة الخلافة. فاشتد انقسام الهنود حول خلافة الحسين. وبدا الموقف الهندي يأخذ طابع التعقل والهدوء لانتخاب خليفة جديد للمسلمين. قال «محمد علي» عن موقف عبد الباري من خلافة الحسين: «وإن لم يُسلم بخلافة الشريف إلى الآن. لكن هو يجوزها» وأعلن القادري مخالفة محمد علي في مسألة الخلافة، وقال القادري: يجب أن لا تُقدم الخلافة «ولا تبقى إلا في الحجاز». مشيراً بذلك إلى موقف الهنود الذين سَعوا إلى التحالف مع بريطانيا، ولكنهم قاموا عليها لما رأوا عدم احترامها للعهود، وغفر الله لهم: «فلماذا لا يقيسون كذلك للعرب وأنهم قد اختلفوا مع الأتراك لاستقلالهم، بعدما رأوا من الاتراك ما رأوا من مخالفة دين الإسلام والتشدد، والحقارة من العمال والحكام». وأنكر القادري مناداة البعض بعدم الحج هذه السنة. وامتدحت القبلة مواقف بعض الهنود أمثال القادري و«أمشير حسين » و «مولوي عبد الباري »[1].

ويظهر أن اتجاه الموقف الهندي من خلافة الحسين والنهضة العربية قد أخذ في الاعتدال، خاصة من أصحاب القلم والرأي، ووصفت القبلة ذلك بأنه «انقلاب افكار الهند تجاه الحجاز خاصة والعرب عامة». وبعث العديد من الهنود إلى مجلة «الجامعة الهندية» التي يرأس تحريرها «أبو الكلام». حملوه فيها على سحب ما يُنشر في هذه المجلة ضد الحجاز والعرب. وكتب «أبو الكلام » اعتذاراً

---

(١) القبلة: ع ٧٨٨، الاثنين ١٩ أيار ١٩٢٤م: ٢-٣.

للعرب في المجلة نفسها. وقالت جريدة الخلافة الهندية عن موقف «أبو الكلام»، ونشره الرسائل، واعتذاره للعرب: إن ذلك دليل على اعتدال مجلة «الجامعة الهندية»[1].

ونقلت القبلة ما نقلته جريدة الكمال المصرية عن جريدة (الدايلي ميرور)، بإمضاء محمدي، قال المحمدي: إن أكثرية الهنود يؤيدون رجوع الخلافة إلى العرب بعدما أصبح متعذراً إرجاع الخليفة التركي إلى منصبه. وأيد «المحمدي» أهلية الحسين لمنصب الخلافة، كونه قرشياً وخادم الحرمين ويحكم قبلة المسلمين المستقلة عن المطامع الاستعمارية[2].

وكتب أحد الهنود مقالاً بتاريخ ٢٩ أيار ١٩٢٤م. بعثَ به إلى القبلة، أبدى فيه استياءه من تخلّف كثير من المسلمين عامة، وأهل الهند خاصة عن بيعة الحسين بالخلافة بعد إلغائها من تركيا. وأشار الكاتب إلى ضرورة اقامة الخليفة شرعاً عملاً بتولية أبي بكر رضي الله عنه، قبل دفن رسول الله ﷺ وقال: الحجاز أولى البلاد الإسلامية بالخلافة. وأقرّ انتخاب الحجازيين الحسين خليفة. بوصف ذلك عملاً بالشرع الشريف، حيث وضعوا الخلافة في قريش، في شخص «أعظم زعيم للمسلمين سيد البطحاء وعظيم قريش» الحسين؛ كونه حائزاً لشروط الخلافة. ودعا الكاتب إخوانه الهنود إلى المسارعة في بيعة الملك حسين بالخلافة الإسلامية، لوحدة كلمة الإسلام والمسلمين. واستفاض الكاتب في الحديث عن ميزات الحجاز وحاكمه الحسين. وحذّر المسلمين عامة والهنود خاصة من أحاديث المغرضين، الذين يسعون لايجاد سوء التفاهم بين الحجاز والعالم الإسلامي[3].

---

(١) القبلة: ع ٧٨٩، الخميس ٢٢ أيار ١٩٢٤م: ١.

(٢) القبلة: ع ٧٩٠، الاثنين ٢٦ أيار ١٩٢٤م: ٣؛ نقلاً عن الكمال، ع ٦٦.

(٣) عبد الستار الميمني: «ومن يتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى»: القبلة: ع ٨٠٠، الاثنين ٣٠ حزيران ١٩٢٤م: ٤.

ثالثاً: سوريا:

أشارت القبلة إلى الخلاف القائم حول خلافة الحسين بين الشعب والسلطة في سوريا، فالشعب يُصر على الدعوة باسم الحسين بن علي، في خطبة الجمعة، وتسعى السلطة إلى منع ذلك بكل قوتها. ولم تؤاخذ جريدة «فتى الشرق» السورية، موقف الحكومة الفرنسية في سوريا والذي يوافق سياستها العالمية قبل سياستها الداخلية في سوريا. وأضافت: «لذلك لن نؤاخذها قدر ما نؤاخذ بعض المارقين من الدين الذين يُكيفون الفتاوى حسب أهوائهم ورغائبهم الدنيوية»[1].

واستمرت السلطات الفرنسية تمارس الضغط على السكان في سوريا. ومنعهم من ذكر اسم الحسين كخليفة للمسلمين أيام الجمعة. وقبضت السلطة في طرابلس على فضيلة مفتيها سماحة عبد الحميد كرامي، وأرسلته إلى بيروت، وذلك بسبب دعوته أهل طرابلس لمبايعة الحسين بالخلافة. وعزلت السلطة في دمشق الاستاذ أبا اليسر عابدين، خطيب جامع الورد في دمشق لمخالفته الأوامر. واستفاضت القبلة في وصف محاولات السلطات في سوريا معارضة خلافة الحسين، خاصة في حمص. ونقلت المعلومات حول حمص عن جريدة «فتى الشرق» الحمصية، إذ قالت: إنّ متصرف اللواء دعا عدداً من رجالات حمص، منهم: مصطفى أفندي رسلان، ومحب الدين بك الدروبي، وعارف أفندي الجندي، وطاهر الاتاسي مفتي اللواء، وغيرهم، وأبلغهم بوجوب قراءة الخطبة باسم أمير المؤمنين دون ذكر اسم الحسين. وذُكر أن المتصرف لم يتمكن من اقناع المدعوين، فأوعز قاضي لواء حمص إلى الخطباء بما أمر به المتصرف، وإلى غير ذلك من محاولات السلطات للحيلولة دون ذكر اسم الحسين كخليفة، ولكن جميع جهودهم باءت بالفشل[2].

---

(١) القبلة: ع٧٨٠، الاثنين ١٤ نيسان ١٩٢٤م: ٢-٣.
(٢) القبلة: ع ٧٨١، الخميس ١٧ نيسان ١٩٢٤م: ٤.

وأيدت القبلة جريدة الفلاح الحجازية، فيما نقلته حول سعيد الجزائري، وجمعية الخلافة التي يرأسها. وأنكرت جرائد الحجاز، وجود جمعية للخلافة في سوريا. وهاجمت الجزائري، واتهمته بالعمالة لفرنسا، وتساءلت: «فمَنْ كانت هذه صفته، وهذا مسلكه، كيف يتصور حكم اسلاميته، فضلاً عن أنْ يتجرأ على انتحال لقب رئيس جمعية الخلافة الخيالية لنفسه(؟)»[1].

وقيل إنّ السلطات في دمشق أرسلت مندوبين عنها إلى حمص وحماة، لاقناع المسلمين هناك، بعدم ذكر اسم الحسين كخليفة يوم الجمعة إلى أنْ يتم إعلان قرار المؤتمر الإسلامي بشأن الخلافة. وقيل إنّ المسلمين اقتنعوا بذلك[2]. ونشرت القبلة في الوقت نفسه خبر وصول «صكوك» بيعة أهل حماة للحسين بالخلافة. وذكرت القبلة أن هذه الصكوك خرجت من سوريا، بالرغم من الرقابة الشديدة التي أقامتها السلطة الفرنسية، واستغربت الضغوط التي تمارسها السلطات في سوريا على الحرية الدينية[3]. ونقلت القبلة أخبار الجرائد السورية، التي دافعت عن خلافة الحسين، واعتبرت بيعته شرعية، لعدم جواز بقاء الامة أكثر من ثلاثة أيام دون خليفة. واستنكرت الجرائد السورية موقف اخوانهم المصريين المعارض لخلافة الحسين، الذي لم يطلب البيعة لنفسه، والذي تتوافر فيه شروط الخلافة. واستغربت كذلك سعي بعض المسلمين، المعارضين لخلافة الحسين لدى تركيا، ترجو مصطفى كمال أن يعيد الخلافة اليها، بعد أن أعلن الاتراك حكومتهم لا دينية. واستغربت أيضا ميل المصريين العرب إلى الاتراك الاعاجم، وابتعادهم عن إخوانهم في الجزيرة العربية[4]. وكان التقرير البريطاني

---

(١) القبلة: ع ٧٨٢، الاثنين ٢١ نيسان ١٩٢٤م: ٢-٣.

(٢) ٢ أيار ١٩٢٤م Palestine Weekly, p 432,

(٣) القبلة: ع ٧٩٠، الاثنين ٢٦ أيار ١٩٢٤م: ١.

(٤) القبلة: ع ٧٩٣، الخميس ٥ حزيران ١٩٢٤م: ٣-٤ : نقلاً عن العمران والمقتبس.

الصادر من جدة قد شكّك في مبايعة كثير من الجرائد السورية للحسين بالخلافة، وقال انها تمت بعد حصولها على مبالغ ضخمة من الاموال، ولم يشر إلى أسماء تلك الجرائد[1].

ونشرت القبلة في أيلول ١٩٢٤م، برقية وردت من «حزب الأحزاب السورية بدمشق» إلى الخليفة الحسين: طالبت فيها، نظراً لما آلت اليه سوريا من الخراب، باعطاء البلاد السورية استقلالها، وتشكيل حكومة نيابية ملكية يرأسها الأمير علي بن الحسين. وأجاب الخليفة على البرقية بما يلي: «ما أشرتم إليه هو مسلكنا الاساسي الذي يستحيل التحول عنه». ورفعت وكالة الخارجية الهاشمية البرقية والجواب عليها إلى عصبة الامم[2]. ولا يعرف ما المقصود بعبارة «حزب الأحزاب».

---

(١) تقرير الفترة من ٣٠ آذار - ٣٠ نيسان ١٩٢٤م، Jeddah Diaries, p 257

(٢) القبلة: ع ٨١٩، الخميس ١٢ أيلول ١٩٢٤م: ٢.

صدى الغاء الخلافة العثمانية، واعلان خلافة الحسين بن علي

الاتجاه المعارض لخلافة الحسين:

تمثلت ردة الفعل على الغاء الخلافة العثمانية، في بعض الاقطار العربية بتأييد خلافة الحسين بن علي -كما ذكرت سابقا- ولكن ذلك لا يعني عدم وجود معارضة لخلافة الحسين في كثير من الاقطار العربية والإسلامية. ولدى الدول الأجنبية التي اهتمت بمسألة الخلافة. وكانت ردود الفعل على إلغاء الخلافة لدى الاتجاه المعارض لخلافة الحسين متباينة. وتداخلت ردة الفعل على إلغاء الخلافة مع الموقف من إعلان خلافة الحسين، وفيما يلي بعض ردود الفعل الناتجة عن إلغاء الخلافة العثمانية وإعلان خلافة الحسين والتي تهدف إلى إبراز الجانب المعارض لخلافة الحسين. والظروف والأسباب التي كانت وراء تلك المعارضة المتشددة في بعض الأقطار.

أولاً: في تركيا:

جرت مناقشات بين النواب في المجلس الوطني التركي، بعد إلغاء الخلافة، الذي تم رغم وجود معارضين له في المجلس، بسبب رغبة بعض النواب الاحتفاظ بالخلافة في تركيا. إلا أنّ الاتجاه المعارض لبقاء الخلافة في تركيا، والذي تدعمه الحكومة كان أقوى. وأخذت القرارات التي أصدرها المجلس الوطني التركي، بشأن المؤسسات الدينية، ومنح رئيس الجمهورية صلاحيات تعيين المسؤولين على المصالح الدينية للمسلمين، صفة الاستعجال، وذلك للتخفيف من حدة مناقشة الأمور الدينية في المجلس فيما بعد[١].

---

(١) ١٤ آذار ١٩٢٤م، Palestine Weekly, p 288,

ونُقل عن مصطفى كمال قوله: إن الخلافة سيتولاها المجلس الوطني التركي من الآن فصاعدا -أي بعد الغائها وطرد الخليفة من تركيا-، لذلك توقع بعض البريطانيين أن مصطفى كمال يسعى للخلافة[1]. ونُسب إلغاء الخلافة إلى مصطفى كمال، لا إلى الشعب التركي المسلم[2]. ومُنع الخطباء في تركيا، من ذكر الخليفة في صلاة الجمعة واستبدل به ذكر «الجمهورية التركية»[3]. واحتج الأتراك المسلمون في قبرص على إلغاء الخلافة العثمانية. جاء ذلك في اجتماع عُقدَ في مسجد (أياصوفيا) حضره ما يقارب خمسة آلاف رجل، قرروا فيه عدم الاعتراف بالجمهورية التركية. وأعلن الإمام خروج مصطفى كمال عن الإسلام[4].

وجاء في تصريحات مصطفى كمال لمندوبي الجرائد العالمية، بشأن الخلافة أنها كانت مصدر خطر على تركيا، وتهجّم على موقف عامة العرب المسلمين، والمصريين خاصة من دولة الخلافة خلال الحرب العالمية الاولى[5]. وقال مصطفى كمال: لا بدّ من إلغاء الخلافة لنصير أُمة عصرية، وقد كان وجودها غلطة تاريخية عاقت تركيا عن التقدم. ونفى مصطفى كمال رغبته في تقلد منصب الخلافة. وأضاف إن أي محاولة لمزج الدين بالسياسة خيانة للوطن. وتحدث مصطفى كمال عن رغبته في إلغاء البطريركيات، التي كان لها امتيازات خارج نطاق سلطاتها الأصلية، وقال: إن الخلافة والمعاهد الدينية والبطريركيات كانت عقبة في طريق اصلاح تركيا. أما الآن فقد أصبحت هذه المؤسسات مجلبة للشر. واعلن مصطفى كمال انه لا يعترض على قيام خلافة إسلامية خارج

---

(١) الهدى: ع ١٥، الثلاثاء ١١ آذار ١٩٢٤م: ١.
(٢) البشير: ع ٣١٤٥، الثلاثاء ١١ آذار ١٩٢٤م: ٣.
(٣) البيان: ع ١٤٨٨، الثلاثاء ١١ آذار ١٩٢٤م: ١.
(٤) البشير: ع ٣١٤٦، الخميس ١٣ آذار ١٩٢٤م: ٣.
(٥) الكرمل: ع ٩٩٥، السبت ٢٢ آذار ١٩٢٤م: ٤.

تركيا[1]. وكان مصطفى كمال قبل إلغاء الخلافة يرى أنّ فكرة الخليفة وسلطته الروحية على الامم الإسلامية ليست حقيقة بل هي فكرة مقتبسة من الكتب. وهاجمت الجرائد العربية تصريحات مصطفى كمال بشأن الخلافة. ووصفتها بأنها تنم عن جهله بالتاريخ الإسلامي[2]. ونقلت الجرائد تفاصيل الطريقة التي خلع بها الخليفة. وسعى عصمت باشا رئيس الوزارة التركية إلى شرح مقاصد الحكومة التركية من إلغاء الخلافة. وقال: إن إلغاء الخلافة لن يؤثر على تركيا بشيء[3].

وأذاعت الحكومة التركية بياناً رسمياً، بتاريخ ٣ آذار، إلى الاتراك الذين يرغبون بالحج لهذا العام، نصحتهم فيه بتأجيله: لأنهم سيتعرضون لأخطار عظيمة في الحجاز[4]. فكذّبت الحكومة الهاشمية الحجازية هذا البيان، ببلاغ رسمي مشابه، أشارت فيه إلى انتشار الامن في الحجاز في ظل خادم الحرمين الشريفين الحسين بن علي أمير المؤمنين[5]. واستمرت جريدة القبلة تنشر نص البلاغ الهاشمي تباعاً[6]. وفَسّرت بعض الجرائد صدور البلاغ التركي، على أنه عائد إلى خوف الحكومة التركية أن يثير الحج الشعور الديني ضد العلمانيين. وأنه إذا ذهب الاتراك إلى الحجاز، فقد يعودون منادين بجعل الخلافة في الحجاز[7]. وربما هناك صلة بين البلاغ التركي، ومطالبة الحجاز المستمرة بالأمانات المقدسة،

---

(١) الهدى: ع ١٦، الاثنين ٢٤ آذار ١٩٢٤م: ٤؛ البيان: ع ١٤٩٥، الخميس ٢٧ آذار ١٩٢٤م: ١.

(٢) العمران: ع ٩٤٢، الاربعاء ٢٧ شباط ١٩٢٤م: ١-٢.

(٣) الهدى: ع ١٠، الاربعاء ٥ آذار ١٩٢٤م: ١.

(٤) القبلة: ع ٧٧٢، الاثنين ١٧ آذار ١٩٢٤م: ٤؛ انظر: الكرمل: ع ٩٩١، السبت ٨ آذار ١٩٢٤م: ٣؛ الهدى: ع ١٣، السبت ١٨ آذار ١٩٢٤م: ١.

(٥) القبلة: ع ٧٧٢: ٢.

(٦) القبلة: الأعداد: ٧٧٣ - ٧٧٦.

(٧) الكرمل: ع ٩٩١: ٣.

التي أخذها الأتراك من قبر النبي خلال الحرب، والتي كان الحجاز قد طالب تركيا بها خلال مؤتمر لوزان، وأعاد ذلك الطلب على اثر إلغاء الخلافة. ولم تستجب الحكومة التركية للرغبة الحجازية[1].

ثانياً: مصر:

وصلت أنباء الخلافة وتطوراتها إلى مصر. فبرزت العديد من المقالات في الجرائد والمجلات تبحث في هذا الموضوع. ودعت بعض الجرائد المصرية إلى خلافة الحسين صراحة أو ضمنا. جاء في مقال نشرته المقطم في ٥ آذار، حول إلغاء الخلافة وأثرها في العالم الإسلامي، بعد أن تساءل كاتبه عن مصير الخلافة ورأي العالم الإسلامي فيها. وأشار إلى تطلع الأنظار إلى الحجاز، حيث قال: «والحجاز أول قطر اسلامي تتجه إليه الأنظار في الآونة الحاضرة، لأنه بطبيعته جامع لمعظم الشروط المطلوبة في الخليفة، ولا سيما بعدما أظهر أهل الشام والعراق والحجاز رغبة في مبايعة جلالة الملك (حسين) بالخلافة. وقد كاد ذلك يتم لولا معارضته شخصيا في الامر تجنبا لما تجره المبايعة لخليفتين من النتائج في الإسلام»[2]. ودعت جريدة الرائد المصرية إلى مبايعة الملك حسين بالخلافة. وكتبت مقالاً بعنوان: «لقد وجبت مبايعة الحسين ما دامت خلافة الاتراك قد انحلّت فإنه يعمل للدين والدنيا معا». وتحدث المقال عن أهمية الخلافة للعالم الإسلامي كسلطة روحية. وأضاف: «وليس أليق بها من صاحب الجلالة الهاشمية صاحب الحجاز وملك العرب، الذي رفض قبولها حتى يُجمع على اختياره المسلمون. وقد جرى في ذلك على ما اشتهر به من الصراحة وحرية الضمير.. ». وأشارت الجريدة إلى زيارة الحسين إلى شرقي الاردن: بهدف تأليف

---

(١) انظر: الأهرام ع ١٤٣٠٨، الاثنين ١٧ آذار ١٩٢٤م: ١.
(٢) القبلة: ع ٧٧١: ٣: نقلاً عن المقطم المصرية بتاريخ ٥ آذار ١٩٢٤م.

رابطة عربية قومية. ورأت الرائد العثماني أنّ موسم الحج القادم فرصة مناسبة لمبايعة الحسين بالخلافة[1].

وكتب السيد محمد حسنين - وكيل الأزهر والمعاهد الدينية سابقا - مقالاً عن الخلافة الإسلامية جاء فيه: أنه توقّع ما حدث للخلافة منذ إعلان الجمهورية التركية. وقال: الخلافة أصبحت في ذمة التاريخ بعد أن أهمل الترك إحياء ذلك المنصب، واستهانوا بعواطف المسلمين. كما أبرز محمد حسنين الحزن الذي أصاب المسلمين نتيجة لعمل الاتراك بالخلافة، لما لها من قدسية لدى المسلمين، وكونها سياج الدين. وقال: إن المسلمين جميعا متعلقون بالخلافة الإسلامية على اختلاف بلدانهم. واضاف: «لقد أخطأ الترك إذْ ظنّوا أنّ الخلافة عقبة في سبيل ما يريدون من أنظمة الحكم... » وأعلن حسنين استمرار خلافة عبد المجيد بقوله: إن بيعة الخليفة المخلوع لا تزال في أعناق المسلمين، مادام لم يتنحَ عن الخلافة. واذا اعتزل لعدم كفايته تنحل بيعته، ويجب على المسلمين إسناد الخلافة لمن هو أهل لها. وركّز حسنين على دور مصر في هذه المسألة حيث قال: «وأولى الناس بالقيام بهذا الواجب الديني الخطير: الامة المصرية »؛ وذلك لتوافر العلماء فيها أكثر من غيرها، ولمكانتها في العالم الإسلامي[2].

وكتبت الجرائد المصرية العديد من المقالات التي تبحث في «الانقلاب» الذي حدث في تركيا، فهاجمت معظمها مصطفى كمال وحكومته، وأنكرت أعمالهم ضد الخلافة والإسلام[3]. وتضاربت الآراء في مصر حول مسألة

---

(١) القبلة: ع ٧٧٣: ٣: نقلاً عن جريدة الرائد المصرية، ع ٨٤٤.

(٢) محمد حسنين، الخلافة الاسلامية: الاهرام: ع ١٤٣٠٠، الجمعة ٧ آذار ١٩٢٤م: ٤؛ العمران: ع ٩٥٤، الاربعاء ١٢ آذار ١٩٢٤م: ٢.

(٣) انظر: ثلاث مقالات في المنار: الأولى، لعبد العزيز شاويش. والثانية لمحمد شاكر. والثالثة لأمين بك الرافعي: المنار، م ٢٥ ج٤: ٢٨٩-٢٩٩؛ وانظر: القبلة: ع ٧٧١: ٣-٤، نقلاً عن الجرائد المصرية.

الخلافة، إذ جاء في نداء موجّه إلى الأمة المصرية من الشيخ حسن محمود علم الدين، القاضي بمحكمة أسيوط الشرعية، ما يلي: الخلافة أساس مجد المسلمين، وهي ليست حقا خاصا للأمة التركية، بل هي لجميع المسلمين، يقوم بها أقواهم وأقدرهم عليها. ودعا الشيخ إلى بيعة ملك مصر بالخلافة، وطلب من المسلمين أن يرجو الملك فؤاد في قبولها. واسقط بيعة المسلمين لعبد المجيد بالخلافة. وقال في نهاية ندائه: «ولا نرضى بالخلافة بعد الأتراك الا لمصر، وأن مصر لا تزال قلب العالم الإسلامي. وقديماً كانت الخلافة لمصر»[1].

وجاء في بلاغ للمسلمين نشره علماء قسم التخصص في الازهر، وصف المصاب (الجلل) الذي أصاب العالم الإسلامي، بخلع الخليفة العثماني وعدم تنصيب غيره. الأمر الذي تنكره الشريعة الإسلامية كون الخلافة في الدين لازمة. ودعا البلاغ إلى عقد مؤتمر في مصر لبحث مسألة الخلافة واختيار خليفة. وحذّر البلاغ من خلافة الملك حسين ووصف المنادين بها بالخونة. بقوله محذراً من العبث بالخلافة والانخداع: «بنداءات الخونة المارقين الذين ينادون ببيعة الملك حسين بن علي صنيعة الانجليز». وحذر البيان من تعدد الخلفاء[2].

وأعلن ستة وخمسون عالماً من علماء مصر في نداءٍ إلى المسلمين، لزوم وجوب الخليفة بالنسبة للمسلمين لزوم الروح للجسد. وأن بيعة الخليفة عبد المجيد بيعة شرعية أقرّها العالم الإسلامي، وأن خلعه لا يعتد به. ودعا العلماء على أثر خروج الخليفة عبد المجيد من الآستانة إلى عقد مؤتمر اسلامي للبحث في أمر الخلافة. وحذر العلماء من تعدد الخلفاء، وأضافوا: «وبما أن بيعة الخليفة عبد المجيد خان صحيحة ولا تزال باقية لغاية الآن، فلا يجوز للمسلمين مبايعة خليفة

---

(١) الأهرام: ع ١٤٣٠٢، الاثنين ١٠ آذار ١٩٢٤م: ١.

(٢) المرجع نفسه، انظر: الملحق رقم (١٩).

آخر غيره». وأذكر من هؤلاء العلماء الذين وقعوا البيان السابق: علي أحمد الجرجاوي، واسماعيل سيد متولي، وعبد الكريم جار الله، وأحمد ابو اليسر، ومحمد خليفة مسعود. ولم يشر النداء إلى الحسين[1]. وأبرق شيخ وعلماء مسجد اسيوط الديني والقضاة الشرعيون بأسيوط إلى جلالة الملك حسين في عمان، يناشدونه بالتريّث في قبول البيعة حتى يجمع المسلمون على خليفة واحد، كي لا يتفرقوا[2].

وكتب محمد لبيب البتنوني مقالاً عن الخلافة الإسلامية، صوّر فيه عمل الكماليين الفظيع بخلعهم الخليفة وإلغاء الخلافة. وقال: إن الكماليين بعملهم هذا يهدمون أساس ملكهم وقاعدة رفاهتهم، وهم لا يشعرون، وصور البتنوني حالة المسلمين وتحولهم عن الكماليين نتيجة «هذه الجريمة التي اقترفوها على الإسلام والمسلمين». ومدح اهتمام العالم الإسلامي، باستضافة الخليفة المخلوع، وكذلك الدول الاوروبية. وأيد البتنوني الدعوة إلى مؤتمر اسلامي يجتمع في مصر، لبحث مسألة الخلافة والخليفة، حفاظاً على الخلافة الإسلامية، وعلى اتحاد العالم الإسلامي، وحتى لا يتعدد الخلفاء في البلاد الإسلامية[3]. ورفع العديد من المصريين برقيات الاحتجاج على إلغاء الخلافة، إلى مصطفى كمال. واعتبروا هذا العمل «جريمة شنعاء ضد الدين الحنيف»[4].

ونشرت جمعية تضامن العلماء في مصر، بعد انعقاد مجلس ادارتها برئاسة الشيخ محمد فراج الميناوي منشوراً؛ أنكرت فيه عمل الأتراك، وأضاف المنشور: إن هذا العمل لا يمثل إلا رأي أعضاء المجلس الوطني التركي، ولا يمثل الشعوب

---

(١) الأهرام: ع ١٤٣٠٢، الاثنين ١٠ آذار ١٩٢٤م:١، وتذكر الأهرام أسماء الموقعين كلهم.
(٢) المرجع نفسه، انظر الملحق رقم (١٩).
(٣) محمد لبيب البتنوني: الخلافة الإسلامية: الأهرام: ع ١٤٣٠٤، الأربعاء ١٢ آذار ١٩٢٤م: ١.
(٤) العمران: ع ٩٥٤: ٢.

الإسلامية ما دام لم يستند هذا القرار إلى فتوى شرعية، وما دام الخليفة لم يعتزل الخلافة. وجاء في المنشور: «فالبيعة لازمة باقية في اعناق من بايعوا أمير المؤمنين بالقوة أو بالفعل». وحذّر المنشور من فرقة المسلمين، وتدخل الذين يهدفون إلى تعدد الخلفاء، وعَرض المنشور أهمية الخلافة بوصفها سياج الإسلام المتين. ونادى بتمسك المسلمين ببيعة الخليفة عبد المجيد. وعبّر المنشور عن رأيه في المؤتمر الإسلامي بقوله: «فإذا اجتمع مؤتمر إسلامي، فلا يباح له أن يبايع خليفة آخر، وإلاّ فرّق كلمة المسلمين ومزق جامعتهم»، ويفتحون بذلك باباً لتدخل الاجانب في هذه المسألة، «والذي يجب أن تنصرف له همم المخلصين هو الاحتفاظ بعرش الخلافة الحاضرة، والتفاهم مع الغازي مصطفى كمال.. »، وقّع المنشور رئيس الجمعية، والوكيل قطب سليمان، والسكرتير أحمد السيد عرفان، والسادة الأعضاء وعددهم (٩٧)سبعة وتسعون[١].

كما كتب أمين واصف عن الخلافة، وهاجم حكومة أنقرة، واستنكر أعمالها ضد الخلافة، وقال: «لم تكن الخلافة عقبة في سبيل الرقي والحضارة. ولم يكن الغاؤها خير سبيل لاستقرار العدل والحرية بتركيا اليوم. وقد كانت إحدى ولايات آل عثمان الضخمة بالامس». وأضاف: إن الذين «تجرّموا» على الخلافة العثمانية، فرّقوا المسلمين، وارتكبوا أكبر الآثام. وقال: «إن أكبر الأمال المعلقة على الخلافة ومجلسها، هو ايجاد قوة معنوية إلى جانب عصبة الأمم الأوروبية لمعاونتها، ولتكون واسطة بينها وبين الأمم الشرقية في تفهم اساليب السياسة الحديثة...، أمّا واجب العالم الإسلامي اليوم تلقاء هذه الكارثة، فهو القيام بشد أزر الأمّة التركية ضد حكومة (أنقرة) البلشفية، والعمل باستمرار على تحقيق أمانيها، واسترجاع الخلافة في مقرها التاريخي، بالحملة عليها ومقاطعتها بكافة الوسائل»[٢].

---

(١) الكرمل: ع ٩٩٤، الاربعاء ١٦ آذار ١٩٢٤م: ٣.

(٢) أمين واصف، بلاشفة أنقرة والخلافة: الأهرام: ع ١٤٣٠٨، الاثنين ١٧ آذار ١٩٢٤م: ١.

واستغرب كاتب آخر موقف المسلمين من الخلافة، وكأنها كل شيء في الدنيا والآخره. وأضاف متسائلا: «ماذا فعلنا في سبيل الدولة او الخلافة، حتى نغضب اليوم لخلع الخليفة، ...وهل مجرّد ذكر اسمه في خطبة صلاة الجمعة يجعله جزءاً من الدين الإسلامي، أو يجعله كما يقول السادة العلماء لازماً لزوم العقل للانسان والروح للجسد»، وأجاب الكاتب نفسه على سؤاله: «كلا إنّ منصبه مدني سواء عزل أم لَم يعزل». ودعا الناس إلى الحديث عن الله، بدلا من الحديث عن الخلافة والخليفة[١].

ورفع الأمير عمر طوسون في ١٥-٣-١٩٢٤م، خطاباً إلى رئيس الوزارة المصرية سعد زغلول، يستوضح فيه عن موقف الحكومة من عقد مؤتمر اسلامي في مصر، لبحث مسألة الخلافة. فأجابه زغلول: «...ردّاً لخطاب سموكم المؤرخ في ١٥ الجاري، اتشرف بان أُبدي أني عرضته على جلالة الملك، لاختصاصه بمسألة الخلافة، التي لها علاقة بشخصه الكريم. وسأبلغ سموكم ما اتلقاه من جلالته في هذا الشأن»[٢]. وهذا يفسر رغبة الملك فؤاد بالخلافة، وسعيه لتقلدها. وقررت لجنة الازهر بتاريخ ٢٣ آذار، رفع التماس إلى جلالة الملك فؤاد، تؤيد فيه طلب سمو الأمير عمر طوسون. وقررت أيضاً ارسال كتاب شكر وتأييد للامير طوسون[٣].

وكتب الشيخ محمد بخيت -مفتي مصر السابق- عن الخلافة، وقال إنّ قرار تركيا، إلغاء الخلافة، وخلع الخليفة قرار باطل، غير نافذ شرعاً. ودعا الامم الإسلامية إلى الاتحاد والنظر في تأديب العصاة الاتراك، في أمر الخلافة[٤]. وأفتى

---

(١) أحمد الصاوي محمد، الله. لا خليفة. ولا خلافة: الأهرام: ع ١٤٣١٠، الاربعاء ١٩ آذار ١٩٢٤م: ٣.
(٢) الأهرام: ع ١٤٣١١، ، الخميس ٢٠ آذار ١٩٢٤م: ١.
(٣) الكرمل: ع ٩٩٧، السبت ٢٩ آذار ١٩٢٤م: ٢.
(٤) البشير: ع ٣١٤٩، الخميس ٢٠ آذار ١٩٢٤م: ٢.

الشيخ رشيد رضا، بأن الخلافة لم تعقد لعبد المجيد في الأصل، وأفتى ببطلان بيعة من بايعه، لأنهم ليسوا من أهل الحل والعقد[1]. وأفتى رضا بان مبايعة الملك حسين التي تمت لا تجعله اماما للمسلمين، فهي غير صحيحة لعدة أسباب منها: وجود خليفة ولي الخلافة قبل سنين كثيرة، وهو مستجمع للشروط، وأراد رشيد رضا بذلك الامام يحيى. هذا بالإضافة إلى كون الحسين غير حائز لشروط الخلافة، التي ذكرها رضا، وكون الإمام يحيى حائزا لها: كالاجتهاد والعلم بالقرآن والسنة. وذكر رشيد رضا أسباباً أخرى مثل: فقدان الحسين للعلم الشرعي اجتهادا وتقليدا، وفقدانه العلم بالسياسة العامة وشؤون الدول والامم، وفقده للعدالة، وللشوكة والقوة المالية والجندية. هذا بالاضافة إلى أن الذين بايعوا الحسين ليسوا أهلاً لأن يبايعوا، كما أنه هو ليس أهلاً لأن يُبايَع. وفسر رشيد رضا بيعة الذين بايعوا الحسين بأنها، لخدمة مصالحهم فقط. وفصّل رشيد رضا القول في ضرر مبايعة الحسين، الذي سعى إلى الخلافة والملك[2].

ثم استمرت الجرائد المصرية تهاجم مصطفى كمال وحكومته وتنكر عليهم فعلتهم بالخلافة واتجاههم نحو العلمنة، وأنكرت أقوال بعض الأتراك بأن الخلافة كانت عبئا على الدولة العثمانية. وشرحت الأهرام فوائد الخلافة للدولة العثمانية، وكيف كانت مصدر قوتها وثباتها[3]. وظهر في مصر مَن دافع عن مصطفى كمال والجمهورية التركية، وأنكر على أوروبا مقارنتها بالحركة البلشفية اللادينية، ودافع عن التغيير الذي حدث في تركيا، التي ما زالت تعتبر الإسلام الدين الرسمي للدولة[4].

---

(١) المنار: م ٢٥، ج٤: ٢٥٨-٢٥٩.

(٢) المنار: م٢٥، ج٤: ٢٦٠-٢٦٦.

(٣) القبلة: ع ٧٧٣: ٢-٣، نقلاً عن الجرائد المصرية: وع ٧٧٤: ٣-٤، نقلاً عن الأهرام ع ١٤٣٠١

(٤) الأهرام: ع ١٤٣١٦، ٢٥ آذار ١٩٢٤م: ٢.

وكتبت الأهرام عن موقف مصر من الخلافة، وأشارت إلى تعدد الاراء في مصر حول هذه المسألة. وقالت: ولكن هناك إجماع على عدم التسليم لجلالة ملك الحجاز بالخلافة. والاجماع على الدعوة لمؤتمر اسلامي يعقد في القاهرة لبحث مسألة الخلافة. ودعت الأهرام إلى إقامة الخلافة في مصر، لأن لديها ميزات أكثر من بقية الأقطار العربية والإسلامية، وأنكرت ما قاله الكماليون بشأن الخلافة وعدم استفادتهم منها، وعلقت على ذلك: بأن مركز الخلافة في تركيا لعب دوراً كبيراً في إخراج الحلفاء منها بعد الحرب[1]. ووُجدت حركة في مصر غايتها جعل ملك مصر خليفة، وأخذ رجال القصر المصري يسعون لذلك؛ فاوعزوا إلى المشايخ والكتّاب بمحاربة الحسين والطعن فيه[2]. فتباين الخطباء في ذكر الخليفة في خطبة صلاة الجمعة: فبعضهم استمر يدعو للخليفة عبد المجيد والبعض الآخر أخذ يدعو للملك فؤاد كخليفة. وأصدرت وزارة الاوقاف المصرية بلاغاً، جاء فيه: يصبح الدعاء في الخُطب باسم الملك فؤاد كملك لمصر لا كخليفة[3]. وذُكر انّ أغلب العلماء في مصر يرغبون في مبايعة الملك فؤاد بالخلافة، وكذلك أغلب الشعب المصري. ولكن لم يتخذ قرار بهذا الشأن[4].

وذكر أمين سعيد أن سعد زغلول رئيس الوزراء المصري، عرض الخلافة على الملك فؤاد، واستعد لبذل جهوده في هذا المجال، وكان ذلك فور إلغاء الخلافة العثمانية، وقبل أنْ يقرر عقد مؤتمر للخلافة في مصر. لكن الملك فؤاد رفض ذلك بحجة تعارض مسألة الخلافة مع مستقبل مصر والقضية المصرية من

---

(١) الأهرام: ع ١٤٣١٢، الجمعة ٢١ آذار ١٩٢٤م: ١.
(٢) البشير: ع ٣١٥١، الاثنين ٢٤ آذار ١٩٢٤م: ٣.
(٣) الهدى: ع ٢٥، السبت ٢٢ آذار ١٩٢٤م: ٤؛ البشير: ع ٣١٥٢، الخميس ٢٧ آذار ١٩٢٤م: ٣؛ انظر: ع ٣١٥٥، الخميس ٣ نيسان ١٩٢٤م: ٣.
(٤) الهدى: ع ٢٥، السبب ٢٢ آذار ١٩٢٤م: ١.

الناحية السياسية[1]. واعتُبر رفض الملك فؤاد للخلافة رسمياً جداً. وبدأ نشاط مكثف من مؤيديه لجعل الخلافة في مصر. وذُكر أنّهُ اجتمع عدد من العلماء في بيت محمد سعيد باشا، رئيس الوزراء السابق في مصر، لبحث مسألة الخلافة؛ واقترح أحدهم جعل ملك مصر خليفة، وقال: ما علينا سوى تجميع علماء مصر وسوف ينتخبونه خليفة. ونُقلَ عن أحمد شفيق باشا أن الملك فؤاد رفض هذا الاقتراح[2].

وبَرزت الدعوة في مصر إلى عقد مؤتمر اسلامي لبحث مسألة الخلافة، واجتمع العلماء برئاسة شيخ الازهر، ونشروا بياناً في ٢٥ آذار ١٩٢٤م، أَفتوا فيه ببطلان بيعة الخليفة عبد المجيد، الذي نصَّبَه الكماليون بدون سلطة، لأن الإسلام لا يعرف الخلافة بهذا المعنى. وقرروا الدعوة إلى مؤتمر اسلامي يحضره ممثلون لجميع الامم الإسلامية؛ وذلك للبحث في مَنْ يَجب أن تسند اليه الخلافة الإسلامية، وحدّدوا شهر آذار من السنة التالية موعداً لانعقاد هذا المؤتمر[3]. ووضع علماء الاسكندرية بياناً في ٢ نيسان ١٩٢٤م، موافقاً للبيان الذي أصدره علماء الأزهر، وسعى بيان الاسكندرية إلى تبرير بيعة المسلمين للخليفة عبد المجيد، بسبب الظروف السياسية التي كانت سائدة[4].

وأدّت تلك البيانات التي أصدرها العلماء إلى حدوث الفوضى والاضطراب حول موقف مصر من مسألة الخلافة. وأخذ العلماء يناقضون

---

(١) أمين سعيد، ملوك المسلمين: ١/ ٢٠، وانظر: Kedourie, p 183

(٢) Ibid

(٣) المنار: م ٢٥، ج٥: ٣٦٧-٣٧٠ (النص كاملاً)؛ انظر: محمد حسين، الاتجاهات الوطنية: ٢/ ٤٥، أنور الجندي، العالم الإسلامي والاستعمار: ٢١٠؛ مديحة درويش، الخلافة وإحياؤها في القرن العشرين: ١٠ وما بعدها: Kedourie, p 183

(٤) انظر نص البيان: المنار م٢٥/ج٥: ٣٧٠-٣٧٢.

بعضهم بعضا، وتعددت الآراء في الامور المتعلقة بالخلافة[1]. وأصبحت مصر تنظر إلى هذه الظروف التي حدثت بالنسبة للخلافة، وأنها قد تعيد الخلافة الإسلامية إلى مصر، والتي خرجت منها منذ سنة ١٥١٧م؛ لذلك سعت مصر إلى تبني فكرة عقد مؤتمر اسلامي للخلافة[2].

وهاجمت جماعة المؤتمر الإسلامي في القاهرة الملك حسين وخلافته خلال سنتي ١٩٢٤-١٩٢٥م. ويبدو أنّ رشيد رضا اهتم بمسألة الخلافة، وكان مُطّلعا على تطوراتها، فقام بدورٍ للسعي من أجل جعل الملك فؤاد خليفة. وساق (Kedourie) أكثر من دليل على سعي الملك فؤاد نفسه لارتقاء عرش الخلافة[3]. ويُذكر أن الملك فؤاد سعى للحصول على الخلافة خفية عن سعد زغلول[4].

ونشرت لجنة مؤتمر الخلافة برقية في كانون الثاني ١٩٢٥م. قررت فيها تأجيل عقد اجتماع مؤتمر الخلافة في القاهرة للسنة التالية، وذلك للأسباب التالية: رغبة اللجنة في ايفاد مندوبين عنها إلى بلدان العالم الإسلامي لتوضيح أغراض المؤتمر وتحديد زمانه، بسبب قيام الحرب النجدية الحجازية، وانشغال مصر، الدولة المنظمة للمؤتمر، بالانتخابات البرلمانية[5]. وذُكر - نقلاً عن جريدة بريطانية - أنّ المؤتمر أُجّل بسبب رغبة الشعوب الإسلامية، غير مصر، معرفة أغراض المؤتمر الحقيقية، لأن الداعين اليه (لجنة الأزهر). هم مُعيّنون من وزارة الأوقاف المصرية، أي موظفين في الحكومة المصرية. وطالبت لجنة الخلافة الهندية أن يكون التمثيل في مؤتمر الخلافة حسب عدد السكان المسلمين في كل بلد، وفضلت عقد المؤتمر في مكة بدلا من القاهرة. وخشيت بريطانيا سيطرة لجنة

---

(١) المنار: م ٢٥: ٥/٣٦٧-٣٧٠.

(٢) Toynbee; p 66

(٣) Kedourie; 183-186

(٤) محمد حسين، الاتجاهات الوطنية: ٢/ ٤٧.

(٥) جريدة أم القرى (مكة) ع ١٢، الجمعة ٢٧ شباط ١٩٢٥م: ٢.

الخلافة الهندية على المؤتمر، اذا صحت فكرة التمثيل هذه، لأنها تمثل ستين مليون مسلم في الهند[١]. وكان من أسباب التأجيل ايضاً تنافس الطامعين في الخلافة خاصة ملك مصر فؤاد، وملك الافغان امان الله خان. وكان سعد زغلول رئيس وزراء مصر معارضا للجامعة الإسلامية وللملك فؤاد[٢].

وكانت معارضة الملك فؤاد قد بدأت من الأزهر؛ الأمر الذي ادى إلى انقسام علماء الازهر إلى قسمين: الاول، علماء الأزهر الرسميين، تُؤازر الملك فؤاد، وتلْقى الدعم من القصر الملكي. والثاني: جماعة الخلافة الإسلامية، لا تؤازر الملك فؤاد، كون مصر لا تصلح داراً للخلافة، ولا حتى لعقد مؤتمر الخلافة، ونادت بوجوب عقده في مكة. فتدخل القصر الملكي المصري في المسألة عن طريق لجنة المؤتمر الإسلامي وتأجل عقد المؤتمر إلى شهر ايار سنة ١٩٢٦م[٣].و لعبت مسألة الخلافة دوراً بارزاً في السياسة المصرية ما بين سنتي ١٩٢٤-١٩٢٧م[٤]. وكان سعد زغلول راغباً في إظهار منافسين للملك فؤاد على الخلافة، من أجل السيطرة على طموح الملك فؤاد في هذا المجال. وتزعم حزب الوفد المعارضة للخلافة المصرية. ولم يكن هو الحزب الوحيد، بل كان أيضا الحزب الليبرالي الدستوري (الأحرار الدستوريين) معارضا لها. هذا بالاضافة إلى المعارضة الخارجية من قبل العالم الإسلامي في خارج مصر[٥].

وزاد مسألة الخلافة تعقيداً في مصر ظُهور كِتاب «الإسلام وأُصول الحكم»

---

(١) الكرمل: ع ١٠٩١، السبت ١٧ آذار ١٩٢٥م: ٣.

(٢) عبد الكريم غرايبة، تاريخ افريقيا: ١٢-١٣/م.

(٣) محمد حسين، الاتجاهات الوطنية: ٢/٤٦-٤٩: انظر: مديحة درويش، الخلافة واحياؤها في القرن العشرين: ٩: .Toynbee, p 81-82

(٤) Kedourie, p 186-187.

(٥) مديحة درويش، المرجع السابق: ٩-١٠: .Ibid, p 189-190

لمؤلفه الشيخ علي عبد الرازق، الذي كان من عُلماء الجامع الازهر وقضاة المحاكم الشرعية. حيث ظهر الكتاب سنة ١٩٢٥م، وربما كان ذلك في نيسان كما يتضح من المقدمة[١]. ويبحث الكتاب فكرة هدم الخلافة من النظام الإسلامي والدين[٢]. جاء في مقدمة الكتاب: «وأساس كل حكم في الإسلام هو الخلافة والامامة العظمى – على ما يقولون- فكان لا بد من بحثها»؛ فالمؤلف لا يقول بالخلافة في الإسلام. وأضاف المؤلف: إنه بدأ بإعداد هذا الكتاب «منذ بضع سنين»[٣].

بحث الشيخ علي في كتابه حول الخلافة وطبيعتها في الإسلام، كما قال علماء الشرع. واستند الشيخ إلى قول ابن خلدون: إن الأمر بعد علي رضي الله عنه صار مُلكاً، وبقي يحمل معاني الخلافة. وأنكر الشيخ اهمال المسلمين البحث في مصدر قوة وسلطة الخليفة المزعومة. هذا بالاضافة إلى اهمالهم مباحث السياسة المختلفة[٤]. وأنكر الشيخ علي وجود دليل واحد في الكتاب او السنة على وجوب الخلافة في الإسلام[٥]. وقال: كانت الخلافة تقوم دائما على الغلبة والقوة القاهرة[٦]. وكان خضوع الرعايا لغير الله أي للخلفاء او الملوك هو خضوع للقوة وحُكم السيف[٧]. وقال الشيخ: الخلافة والحكومة شيء واحد. واضاف: ان شعائر الله تعالى ومظاهر دينه الكريم، «لا تتوقف على ذلك النوع من الحكومة، الذي يُسميه الفقهاء خلافة. ولا على أولئك الذين يُلقبهم الناس خلفاء. والواقع أيضا أنّ صلاح المسلمين في دنياهم لا يتوقف على شيء من

---

(١) علي عبد الرازق: الإسلام وأُصول الحكم: المقدمة.
(٢) محمد حسين، المرجع السابق: ٨٢.
(٣) علي عبد الرازق: مرجع سابق، المقدمة: ف-ص.
(٤) علي عبد الرزاق، الإسلام وأصول الحكم: ٨-١٠.
(٥) المرجع نفسه: ١٢-١٥.
(٦) المرجع نفسه: ٢٤-٢٦.
(٧) المرجع نفسه: ٢٧-٢٨.

ذلك. فليس بنا من حاجة إلى تلك الخلافة لأمور ديننا ولا لأمور دنيانا. ولو شئنا لقلنا أكثر من ذلك، فإنما كانت الخلافة ولم تزل نكبة على الإسلام وعلى المسلمين، وينبوع شر وفساد »[١].

واعتبر هذا الكتاب من أخطر ما كتب عن الخلافة بعد الحرب، ولا يعود ذلك لدقّته في البحث، ولا للمنهج العلمي. ولكن إلى الظروف التي أحاطت بظهوره وجُرأته في مصادمة عواطف الناس. وظهر الكتاب بعد إلغاء الخلافة، وطمع الملك فؤاد فيها. ووجود دعوة أزهرية إلى مؤتمر الخلافة في مصر. وزاد الأمور تعقيداً أنّ مؤلف الكتاب من أسرة كانت تعتبر من أركان حزب الأحرار الدستوريين، المشارك في الحكم آنذاك مع حزب الاتحاد الذي انشأه القصر[٢].

كما أدّى ظهور الكتاب إلى وقوف رجال الدين وغيرهم ضد الشيخ علي، وانتقد كثيرون الشيخ وما آتاه في كتابه. ولم يؤيد الشيخ علي من علماء الأزهر غير الشيخ عبد الوهاب خلاف، الذي سرعان ما أبعده القصر عن هذا التأييد. ووقفت صحيفة السياسة الناطقة باسم الاحرار الدستوريين، إلى جانب الشيخ علي، وهاجمت مؤتمر الخلافة. وأيدتها صحف الوفد، وبعض كتّاب السياسة امثال: طه حسين، وحسين هيكل، الذين دافعوا عن حرية الفكر. وهاجمت صحيفة الاخبار لسان حال الحزب الوطني الشيخ علي[٣]. وانقسمت الصحافة المصرية في قضية الخلافة ومؤتمرها[٤].

وأوعز القصر إلى الأزهر بمحاكمة الشيخ علي بصفته أحد علمائه.

---

(١) علي عبد الرازق: الإسلام وأُصول الحكم: المقدمة.: ٣٥-٣٦.

(٢) محمد حسين، الاتجاهات الوطنية: ٢/٨٠-٨٢: انظر: نقد المنار للكتاب: المنار م ٢٦، ج٣: ٢٣٠-٢٣٢؛ أحمد شفيق باشا، أعمالي بعد مذكراتي: ١٨٢-١٨٤.

(٣) عبد الكريم غرايبة، أفريقيا: ١٥-١٦ / م.

(٤) محمد حسين، الاتجاهات الوطنية: ٢/٤٩؛ أحمد شفيق باشا، أعمالي: ١٨٥-١٨٦.

واجتمعت هيئة العلماء وقررت أنّ كتاب الشيخ علي كُفر والحاد وخروج على الدين. وأصدرت حُكمها في آب ١٩٢٥م، باخراج الشيخ علي من زمرة العلماء، لانه أتى أُموراً تخالف إجماع الأمة[١].

ويَذْكر حافظ وهبة مبعوث سلطان نجد إلى الملك فؤاد في كانون الأول ١٩٢٥م، أنّه أبلغ الملك فؤاد موافقة ابن سعود على مبايعة الملك فؤاد بالخلافة، إذا وافق المسلمون عليه: «فارتاح الملك فؤاد لذلك، وقال اني لا ارغب بالخلافة فقد عرضها علي سعد باشا، ولكني رفضت». وأشار الملك فؤاد إلى ما يعيب جميع ملوك وسلاطين المسلمين، ويبعدهم عن الخلافة. ويعلق وهبة على ذلك بقوله: «فكان ذلك إشارة خفية إلى أنّه أحق الملوك المسلمين بالخلافة »[٢].

وتقرر عقد المؤتمر في أول ذي القعدة سنة ١٣٤٤هـ/ ١٣ آيار ١٩٢٦م. وأرسلت مصر الدعوات لحضور هذا المؤتمر، وكان يوقّعها شيخ الجامع الأزهر، بصفته رئيس المؤتمر[٣]. وأخيراً انعقد المؤتمر في موعده المقرر، برئاسة أبي الفضل الجيزاوي شيخ الأزهر. وحضر المؤتمر ما يزيد على ثلاثين مندوباً؛ يمثلون مصر وليبيا وتونس ومراكش وجنوب افريقيا والملايو والهند واليمن والحجاز وفلسطين والعراق وبولونيا. وغابت عن التمثيل في المؤتمر تركيا ونجد وايران وافغانستان والاتحاد السوفييتي وسوريا[٤]★. وانتهى المؤتمر دون تحقيق الهدف الذي عُقد من

---

(١) محمد حسين، المرجع نفسه: ٨١؛ أحمد شفيق باشا، المرجع نفسه: ١٨٤؛ عبد الكريم غرايبة، أفريقيا: ١٧/م، انظر: تفاصيل قرارات هيئة العلماء: المنار م ٢٦، ج٣: ٣٨٨-٣٩١، وانظر نص الفتوى الأزهرية بارتداد الشيخ علي عن الإسلام: المرجع نفسه: ٣٩٢.

(٢) حافظ وهبة، خمسون عاماً في جزيرة العرب: ١٣١-١٣٢.

(٣) الكرمل: ع ١١٧٢، الأحد ٢١ شباط ١٩٢٦م: ٦: انظر: نص الدعوة الرسمية لحضور المؤتمر وفيها عرض لمسيرة المؤتمر، وأسباب تأجيل عقده أكثر من مرة: المنار: م٢٦ ج ١٠: ٧٩٢-٧٩٤.

(٤) عبد الكريم غرايبة، أفريقيا: ١٨/م.

★ أستبعد مشاركة الحجاز بصفة رسمية في المؤتمر لخضوعها لابن سعود آنذاك، الذي لم يُرسل مندوباً عنه الى المؤتمر. وإن تمّت مشاركة حجازية، فقد تكون بصفة شخصية.

أجله، وهو اختيار شخص لمنصب الخلافة[1]. وقرر المؤتمر في نهاية جلساته أنّ الخلافة ممكنة في كل وقت، وعلى المسلمين الاستعداد لتحقيقها بكافة الوسائل الممكنة، في مؤتمر آخر يمثل الشعوب الإسلامية تمثيلا صحيحا، يعقد في مصر[2]. كان الاتجاه في المؤتمر تهيئة الجو لمبايعة الملك فؤاد بالخلافة، ولكن ذلك وجد معارضة من بعض «عقلاء مصر» وزعماء المسلمين من الأقطار الاخرى[3]. وكان الحسين وقت انعقاد المؤتمر يقيم في قبرص. وخرج ابنه علي من الحجاز ليقيم عند أخيه فيصل في العراق. وكان الحجاز قد أصبح تحت حكم ابن سعود.

وساعدت عدة عوامل على فشل المؤتمر في ترشيح شخص لمنصب الخلافة، أهمها: التنافس على منصب الخلافة، بالاضافة إلى ترشيح الملك فؤاد نفسه لهذا المنصب، في الوقت الذي كان كثير من مندوبي الدول الإسلامية، يسعون إلى إحباط ذلك الترشيح، وكان الحسين قد بويع بالخلافة في شرقي الأردن. هذا بالاضافة إلى دور بريطانيا الخفي في معارضة ومنع ظهور الخلافة الإسلامية بكافة الوسائل[4].

بكى الشعراء في مصر الخلافة العثمانية التي ألغاها الأتراك «وخَذلها الملك حسين بن علي وجماعته» وتعزّى بذلك الشعراء[5]. وأكتفي بنموذج على ذلك ما قاله أمير الشعراء أحمد شوقي، الذي نَظَم قصيدة بعنوان «خلافة الإسلام»، صَوّر فيها الحزن الذي أصاب العالم الإسلامي بإلغاء الخلافة، ومطلعها:

---

(١) محمد حسين، الاتجاهات الوطنية: ٢/٤٦، ٤٩.

(٢) أم القرى: ع ٧٣، الجمعة ٢٨ أيار ١٩٢٦م: ٢-٣؛ الكرمل: ع ١١٨٦، الأحد ٣٠ أيار ١٩٢٦م: ٢.

(٣) حافظ وهبة، خمسون عاماً: ١٣٩؛ انظر: الكرمل، المرجع نفسه: ٢-٣.

(٤) محمد حسين، المرجع نفسه: ٤٦-٤٧.

(٥) محمد حسين، الاتجاهات الوطنية: ٣٦.

عادت أغاني العرس رَجْعَ نواحِ ونُعيتِ بين معالم الأفراح

وقال فيها:

ضجّت عليك مآذنٌ، ومنابر وبكت عليك ممالكٌ، ونواح

الهند والهةٌ، ومصر حزينة تبكي عليك بمدمع سَحّاح

والشام تسأل، والعراق، وفارس امّحا من الأرض الخلافة ماح؟

ودعا شوقي العالم الإسلامي إلى نُصح مصطفى كمال لعله يرجع عن فعله، بقوله:

أدوا إلى الغازي النصيحة ينتصح إنّ الجواد يثوب بعد جماح

وحذر شوقي المسلمين من إعطاء الخلافة للحسين بقوله:

لا تبذلوا بُرد النبي لعاجزٍ عزل يُدافع دونه بالراح

بالأمس أوهى المسلمين جراحة واليوم مدّ لهم يد الجرّاح[1].

وكانت ردة فعل الحجاز على شوقي وتعريضه بالحسين، أن أعادَت نشر القصيدة التي بعث بها شوقي، مع الدكتور محجوب ثابت، مندوب مجلس الصحة في الحجاز لموسم الحج سنة ١٩١١م، إلى أمير مكة الحسين بن علي ونشرتها جريدة الفيحاء الدمشقية بعنوان «حسينية شوقي» منها:

ان الحسين ابن (الحسين) امير (مكة) و(الايالة)

(١) أحمد شوقي،: الشوقيات: ١/ ١٠٥-١٠٩.

قمر الحجيج اذا بدا دار الحجيج عليه هالة
يا ابن الملوك الراشديـ ـن الصالحين اولي العدالة[1].

ثالثاً: الهند:

استاء المسلمون في الهند من إلغاء الخلافة العثمانية. واحتج الزعيم الهندي امير علي بشدة على ذلك. ونُشر تصريح له في جريدة التايمز اللندنية، مؤداه أنّ إلغاء الخلافة سيكون نكبة للإسلام والمدنية، وشكك في صلاحية المجلس الوطني التركي لإلغاء المنصب الروحي للمسلمين[2]. وصرّح أحد الزعماء الدينيين في البنغال بتمنيه أن يتصدى الملك حسين أو ابنه الملك فيصل للخلافة[3]. وذُكر أن المسلمين في كلكتا اعترضوا على إلغاء الخلافة «وهم ينتظرون من الملك حسين المنحدر من سلالة النبي أن يصون كرامة الخلافة»[4]. واعتبر بعض الهنود عمل مصطفى كمال والأتراك بالخلافة دون استشارة المسلمين في الهند، استخفافا وتجاهلا لهم في مسألة هامة[5].

وعارض معظم المسلمين الهنود خلافة الحسين، واتهموه بالخيانة[6]. وأعرب مؤتمر الخلافة في البنغال عن أسفه لتقلد الملك حسين منصب الخلافة. والبنغال تعارض أي عمل في مسألة الخلافة دون استشارتها[7].

---

(١) القبلة: ع ٧٩٤، الاثنين ٩ حزيران ١٩٢٤م: ٤؛ أحمد شوقي، الشوقيات: ج٢: ٨٤-٨٥، وترد هذه القصيدة في الشوقيات بعنوان «وداع» قالها شوقي بوداع صديقه محجوب ثابت وهو مسافر الى الحجاز: المرجع نفسه.

(٢) الهدى: ع ١٠: ٤؛ البيان: ع ١٤٨٧، السبت ١٨ آذار ١٩٢٤م: ١.

(٣) البيان: المرجع نفسه.

(٤) فلسطين: ع ٣/٦٦١، الثلاثاء ١١ آذار ١٩٢٤م: ٢؛ العمران: ع ٩٥٤، ٢: البشير: ع ٣١٤٦: ٣.

(٥) الهدى: ع ١٦، الاربعاء ١٢ آذار ١٩٢٤م: ١.

(٦) محمد السوادي، عند مشرق العروبة: ٤٨.

(٧) فلسطين: ع ٧/٦٦٥، الثلاثاء ٢٥ آذار ١٩٢٤م: ٣؛ البشير: ع ٣١٥٢، الخميس ٢٧ آذار ١٩٢٤م: ٣.

وكان الخليفة المخلوع عبد المجيد يتابع باهتمام موقف الهنود من مسألة الخلافة. بعث الزعيم الهندي محمد علي برقية إلى عبد المجيد، أبدى فيها تصميم الهنود على بقاء الخلافة الإسلامية، ورفض منحها للملك حسين. وأيّد محمد علي الاقتراح المصري، لعقد مؤتمر اسلامي عام لانتخاب خليفة، وقال: إن هذا الاقتراح لقي قبولا في بلاد الهند[1]. وصرّح أمير علي - شقيق محمد علي- لاحدى الجرائد البريطانية أنّ الملك حسين استعجل في قبوله الخلافة في هذه الظروف التي نُفي فيها الخليفة عبد المجيد، الذي لم يخالف الدين، ولم يخلع بقرار عام، من العلماء السنيين، أو مؤتمر رسمي، لذلك فهو الخليفة الشرعي حتى الان[2]. كما وافق مؤتمر الخلافة في كلكتا على قرار يجيز فيه بقاء الخلافة في تركيا[3]. ويبدو أنّ الهنود حبّذوا عقد مؤتمر لبحث مسالة الخلافة في مصر[4]. وكانت جميعة الخلافة الهندية قد عارضت خلافة الحسين[5].

ووردت إلى جلالة الحسين بعض برقيات تبايعه بالخلافة من الهند، كانت إحداها من بومباي ممثلة بعائلة آل ابراهيم، وأُخرى من نقيب الجاوه محمد نور جوخندار. وثالثة من حجاج بلدة سنشورة الجاوية[6]. وتروي ارسكين - شاهدة عيان- أنّ اثنين من الهنود جاءا من اقصى الهند ليسلما بالخلافة على الملك حسين، ولتقبيل يد الخليفة[7].

وُصف تدخل المسلمين في الهند في قضية الخلافة عامة وخلافة الحسين

---

(١) الهدى: ع ١٦: ١: البيان: ع ١٤٨٩، الخميس ١٣ آذار ١٩٢٤م: ١.
(٢) العمران: ع ٩٦١: ٣؛ البشير: ع ٣١٤٩: ١.
(٣) فلسطين: ع ٧/٦٥٦: ٣.
(٤) مديحة درويش، الخلافة واحياؤها في القرن العشرين: ٩.
(٥) طالب وهيم، مملكة الحجاز: ٣٤٤.
(٦) الشرق العربي: ع ٤٤: ٥، ٨-٩.
(٧) ستورث أرسكين، فيصل ملك العراق: ٢٠١.

خاصة، بأنهم غالوا في تدخلهم بمسألة الخلافة، الأمر الذي أثّر على الموقف البريطاني منها، الذي أثّر هو الآخر على الموقف المصري من خلافة الحسين(١).

رابعاً: المغرب العربي:

أمّا المغاربة فعارضوا خلافة الحسين ورفضتها أقطار المغرب العربي، لأن الحسين في نظرهم، تحالف مع بريطانيا وخرج عن طاعة الخليفة، وخائن، ولا يحوز شروط الخلافة، وحتى الذين بايعوه بها ليسوا من أهل الحل والعقد(٢). فقد هاجمت الجرائد التونسية الحسين وخلافته، ولم تتوان عن شتمه، ونعته بأقبح الصفات مثل «المُخرب الاعظم». ورفضت الجرائد خلافة الحسين، وبرزت الكتابات التي تُشهّر بالحسين وسياسته تجاه الخلافة، وبلغ حد مهاجمة الحسين، درجة أنْ أنكر أحد الجزائريين شرط القرشية فيه(٣). وأيّدت جرائد ليبيا علماء مصر الذين قالوا بعدم أهلية الحسين لمنصب الخلافة، وقالت: إنّ خلافة الحسين جاءت بدعم بريطاني. واعتبرت المغرب الشريف حسين صنيعة بريطانية، ولم تهتم بخلافته(٤).

وهنا يظهر تطابق موقف البلدان المغربية مع الموقف الفرنسي تجاه خلافة الحسين. إذ كانت فرنسا تُفضل أن تبقى الخلافة في تركيا على أنْ تصبح في مكة أو في مصر. ويذكر أنّ باي تونس محمد الحبيب (١٩٢٢-١٩٢٩م) كان يتطلع إلى الخلافة(٥). بالاضافة إلى سلطان المغرب وملك مصر وغيرهم.

---

(١) طالب وهيم، مملكة الحجاز: ٣٤٦.
(٢) محمد الشعبوني، موقف البلدان المغاربية من مسألة الخلافة: ٢٠٠.
(٣) المرجع نفسه: ٢٠٠-٢٠٢
(٤) المرجع نفسه: ٢٠٣-٢٠٤.
(٥) المرجع نفسه: ٢٠٥-٢٠٧.

خامساً: في فلسطين:

ذهب الوفد المُكلف بابلاغ سلام الخليفة الحسين إلى أهل فلسطين وترأس الوفد قاضي قضاة شرقي الاردن الشيخ سعيد الكرمي، واستُقبل الوفد بحفاوة في جميع المدن الفلسطينية التي زارها[1]. وأصدرت اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني السادس، احتجاجاً على الحكومة الفرنسية في سوريا لتدخلها في مسألة الخلافة، وفرنسا تتغنى بالتمدن، وأنكرت سعي فرنسا لحمل السوريين الذين أجمعوا على مبايعة الحسين بن علي بالخلافة، على نقض تلك البيعة: وذلك بإرسال قوات الشرطة إلى المساجد ليمنعوا الخطباء من ذكر اسم الحسين «خليفتهم الشرعي». وكذلك بتهديد أهل الحل والعقد، واحتجت اللجنة على نفي عبد الحميد كرامي مفتي طرابلس، والدكتور سامح الفاخوري، أحد وجهاء بيروت إلى خارج سوريا ظُلْماً، واعتبرت هذا التدخل غير مشروع في حقوق الإسلام الدينية المقدسة، الأمر الذي قد يؤدي إلى فتنة دينية في الشرق، وتكون فرنسا هي المسؤولة عنها، أمام العالمين الإسلامي والمسيحي. وطالبت اللجنة العالم أن يؤيد هذا الاحتجاج «خدمة للانسانية ومصالح البشرية العامة»: ووقّع الاحتجاج رئيس اللجنة موسى كاظم الحسيني[2].

وعابت مجلة «الجامعة الهندية» على أهل فلسطين مبايعتهم للحسين بالخلافة، وقالت: «...إنْ هُمْ فعلوا ذلك فليس لنا الا ان نيأس من مستقبلهم واستقلالهم»، وعلّقت الكرمل الفلسطينية على ذلك بقولها: الذين بايعوا الحسين

---

(١) انظر حول تفاصيل وجود الوفد في فلسطين: الشرق العربي: الأعداد، ٤٩-٥٣، الصادرة خلال شهري نيسان وأيار ١٩٢٤م.

(٢) الشرق العربي: ع ٤٩، الاثنين ٧ نيسان ١٩٢٤م؛ ٥: البيان: ع ١٥١٣، الخميس ٨ أيار ١٩٢٤م: ٦؛ دار الكتب والوثائق - بغداد، رقم الوثيقة و/ص ٣/٣، النسخة المرسلة الى الملك فيصل بتاريخ ٤ نيسان ١٩٢٤م.

هُم موظفو المجلس الإسلامي، وبعض رجال التنفيذ لأغراض سياسية. أما كثيرون من علماء فلسطين وعقلائها، فلم يرضوا بهذه المبايعة، وأشارت الكرمل إلى معارضة الشيخ أسعد الشقيري لخلافة الحسين[١]. وكتب الشيخ محمد فرّاج الميناوي، رئيس جمعية تضامن العلماء في مصر: تعليقاً على ما ذكرته الكرمل فقال: «من هذه الحقائق يتبين المسلمون قيمة البيعة الحجازية التي لم يعترف بها من أهالي فلسطين الا جماعات قليلة، ودوائر رسمية او شبه رسمية لاعتبارات سياسية لا يصح أنْ تكون شفيعاً للخروج على إجماع المسلمين»[٢]. وذُكر أن بيعة فلسطين للحسين كانت ذات اثر سلبي على تبرع الهنود لعمارة المسجد الأقصى[٣].

وأُشيع خلال شهر حزيران ١٩٢٤م، أنّ مشروع المعاهدة البريطانية الحجازية، الذي حمله ناجي الاصيل إلى الحجاز، يحتوي على استقلال الحجاز التام، وحل مرضٍ للجميع بالنسبة لمسألة فلسطين. وفُسِّر ذلك بأنهُ تقوية لمركز الحسين، ويستطيع على أثره التساهل في مسألة فلسطين وشرقي الاردن، إذا صح مضمون ما نُقل. ولم تعتقد الكرمل هذا الاعتقاد، أي التساهل، لان مركز الحسين الحالي، بوصفه خليفة للمسلمين، لا يسمح له بالاعتراف بوعد بلفور، حتى ولو كان شرطاً لعقد المعاهدة مع بريطانيا، لانه لا يجوز للخليفة أن يتنازل عن أراضي المسلمين، وهو المسؤول عن حمايتها. وأضافت الكرمل: الحسين يعلم أنّ العالم الإسلامي يسعى لجعل الخلافة ليست رابطة دينية بل رابطة شرقية، «وجلالته والحالة هذه على ما نعتقد ينتظر عقد مؤتمر الخلافة الإسلامي، وينزل على رغبته، ويتعهد بالقيام بشروط الخلافة، ليكتسب ثقة مسلمي العالم وعضد

---

(١) الكرمل: ع ١٠١١، الاربعاء ٢١ أيار ١٩٢٤م: ٣.
(٢) الكرمل: ع ١٠١٤،السبت ٣١ أيار ١٩٢٤م: ٣.
(٣) الكرمل: ع ١٠١٩، الاربعاء ١٨ حزيران ١٩٢٤م: ٣.

الشرقيين كلهم. ونعتقد أنّ شروط الخلافة تقضي بحماية المقدسات قبل كل شيء»؛ ولذلك ينتظر الحسين نتيجة مؤتمر الخلافة، الذي يُقرّه عليها، وبعدها يبدأ بالمفاوضة مع بريطانيا حول المعاهدة(١). وقد أنكر أهل فلسطين قبول المعاهدة التي تنص على الاعتراف بوعد بلفور، وأبدت الجرائد والاحزاب والهيئات الرسمية معارضتها لهذه المعاهدة(٢).

وطلب المجلس الإسلامي الفلسطيني مساعدة الحسين لاكمال عمارة المسجد الاقصى، بعد فشل جهودهم في الاقطار الإسلامية الاخرى(٣). فطلب الحسين برقيّاً من المجلس الإسلامي إجراء كشف بحضور الأمير عبد الله، لمعرفة ما يحتاج اليه المسجد الاقصى من العمارة، لدفع الخطر عنه. وطلب جلالته ارسال وفد من فلسطين إلى الحجاز لهذه الغاية(٤): فأوفد المجلس الإسلامي في موسم الحج وفداً يضم عضو المجلس سعيد افندي الشوا، والشيخ محمد افندي تفاحة من نابلس، والشيخ عبد الرحمن أفندي العلمي من القدس، وسافر الوفد بتاريخ ٢٣ حزيران ١٩٢٤م(٥).

وقالت الكرمل إذا وافق الحسين على الاعتراف بوعد بلفور، وَجَبَ على أهل فلسطين نكث بيعتهم له بالخلافة، لأنّه أخل بشروطها، وهاجمت الكرمل الحسين في أعدادها المتفرقة، وربطت نيّة الحسين في استكمال المال الذي يحتاج اليه المسجد الاقصى بغرض سياسي(٦). وكانت الكرمل نفسها قد قللت من قيمة بيعة أهل فلسطين. كما أشرت سابقا.

---

(١) الكرمل: ع ١٠٢١، الاربعاء ٢٥ حزيران ١٩٢٤م: ١-٢.
(٢) الكرمل: ع ١٠٢٧، السبت ١٩ تموز ١٩٢٤م: ١.
(٣) القبلة: ع ٨٠٦، الاثنين ٢٨ تموز ١٩٢٤م: ١.
(٤) المرجع نفسه؛ الكرمل: و ع١٠١٩: ٣.
(٥) الكرمل: ع ١٠٢٣، الاربعاء ٣ تموز ١٩٢٤م: ١.
(٦) الكرمل: ع ١٠٢٧: ٤؛ و ع ١٠٢٨، السبت ٢٦ تموز ١٩٢٤م: ٣-٤.

وتباحث الحسين مع الوفد الفلسطيني حول تعمير المسجد الاقصى، وارسل الحسين إلى المجلس بانه تقرر عودة الوفد مع الأمير عبد الله حاملاً المبلغ اللازم، وقدره خمسة عشر ألف جنيه ذهباً، على أن يوضع المبلغ في مصرف، ويُنفق منه حسب التعليمات[1]. وقام الأمير عبد الله بزيارة القدس في ٢٤ آب ١٩٢٤م، حاملاً المبلغ الذي تبرع به الخليفة[2]. وأبدى الحسين عناية كبيرة في تعمير المسجد الاقصى. وتم وضع المبلغ الذي أُحضر لهذه الغاية في البنك العثماني في القدس. وحضر الأمير عبد الله، وعدد من العلماء، والسنيد كلايتون، وضع حجر الأساس لعمارة المسجد، وتبادل الأمير عبد الله مع والده البرقيات حول كيفية الصرف على الإعمار[3].

أرسل سليمان التاجي الفاروقي كتاباً إلى كل من الشيخ حسين والي، سكرتير مؤتمر الخلافة، والشيخ محمد فرّاج الميناوي، رئيس جمعية تضامن العلماء. تعرض فيه إلى مسألة الخلافة، ومؤتمرها، الذي نهض العلماء بالدعوة اليه على أثر إلغاء الخلافة، وقال: «إنا والله معكم لن نعدل بكم نهجا للحق واتباعا لسوي الرأي». وأشار الفاروقي إلى الحسين، وقال: إنه كتب اليه إنّ الخلافة شورى، ولكنه -أي الحسين- لم يصغ اليه، وقال الفاروقي عن الذين بايعوا الحسين: «لم يَخفّ لبيعته فيمن خَفّ، إلا من لم يثقل وزنه، ولم ينهه علمه أو سنه، فطار بها إخفاء الاحلام يضللون الناس والناس بهم عالمون» وأضاف: إنّ ما يكتبه ليس رأيه وحده، وإنما رأي «جمهور بلادي وجماعة أهل الحل والعقد، فاذا عبأتم الصفوف فافسحوا لنا مجالا لنغنم الأجر معكم... »، وأُرّخ الكتاب في

---

(١) القبلة: ع ٨٠٦، الاثنين ٢٨ تموز ١٩٢٤م: ١.
(٢) الشرق العربي: ع ٦٨، الاثنين ١ أيلول ١٩٢٤م: ١.
(٣) القبلة: ع ٨١٥، الخميس ٢٨ آب ١٩٢٤م: ١.

٢٣ محرم ١٣٢٣هـ / آب ١٩٢٤م[1].

وقد انتُخب عن أهل فلسطين لمؤتمر الخلافة في القاهرة السيدان: سليمان الفاروقي، واسعد الشقيري، وقد انتخبهم أعضاء الحزب الوطني، وحزب الزُرّاع الفلسطيني، وجميعة تعاون القرى، وجمعية الشبيبة الإسلامية في حيفا، وفرع الحزب الوطني في عكا، وقالت الكرمل: هذه الجمعيات والاحزاب أصابت في هذا الانتخاب، وعلى مندوبي فلسطين اغتنام الفرصة لعرض المسألة الفلسطينية امام العالم الإسلامي. ولم تتعرض الكرمل إلى تأثير تمثيل فلسطين في المؤتمر على حل مسألة الخلافة[2].

وأصدر الشيخ أسعد الشقيري بياناً للأمة، في ٢٠ تشرين اول ١٩٢٤م، بحث فيه عن علاقة العرب بالترك. وأشار إلى نهضة الحسين سنة ١٩١٦م، وإلى الفتوى التي أصدرها علماء سوريا وفلسطين، بخروج الحسين على المسلمين ولزوم محاربته، وَذَكر أسماء الموقعين على هذه الفتوى من فلسطين: رئيس العائلة الحسينية الشيخ كامل الحسيني، مفتي القدس، والشيخ محمد مراد، مفتي حيفا، وقَدّم هذه الفتوى لاجل الامضاء وجيه الايوبي الدمشقي، ولم يوقع الشقيري عليها مع أنّه كان مفتياً في الجيش العثماني، ولم يجبره على ذلك القائد العام - جمال باشا-، وصل الشقيري في بيانه إلى إعلان خلافة الحسين فبايعه بها أهل فلسطين غير مبالين برأي المسلمين فنقم عليهم العالم، وأدّت الخلافة إلى نزول الحسين عن عرشه وترك بلاده[3].

---

(١) الكرمل: ع ١٠٤١، السبت ٦ أيلول ١٩٢٤م: ١.
(٢) الكرمل: ع ١٠٦٣، السبت ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٤م: ٢.
(٣) الكرمل: ملحق ع ١٠٥٥، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٤م؛ مرآة الشرق، ع ٣٥٤، الاربعاء ٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٤م: ١-٢.

الحرب النجدية الحجازية:

لم تبدأ فكرة غزو عبد العزيز آل سعود الحجاز على أثر معركة تربة – سنة ١٩١٩م– قبل سنة ١٩٢٤م، وذلك بسبب عدم تأكد ابن سعود من موقف بريطانيا، ومن قدرته على مواجهة الحسين[١]. ونُشر في كانون الثاني ١٩٢٤م، حديث للحسين عن القضية العربية والاتحاد العربي، أشار فيه إلى موقف سلطان نجد المعارض للوحدة العربية، فأصدرت نجد رسالة بتاريخ ١٩آذار، إلى الصحافة، بتوقيع فيصل بن عبد العزيز آل سعود، ردّت فيها على اقوال الحسين الخاصة بعبد العزيز، ودافعت عن موقفه من الوحدة العربية، وهاجمت الحسين[٢].

وأثّرت خلافة الحسين في علاقته مع ابن سعود وظهرت استعدادات ابن سعود للحرب وأغار بعض رجاله على الحدود العراقية. واضافت خلافة الحسين احباطا جديدا إلى ابن سعود ورعاياه[٣]. وكان الحسين يمثل زعيم أعداء ابن سعود[٤]؛ فهاجمت نجد خلافة الحسين، التي اعتبرتها تحديا لمشاعر الاخوان الدينية، ولابن سعود[٥].

وكانت أول ردة فعل رسمية لحكومة نجد على خلافة الحسين، إصدار بيان إلى العالم الإسلامي والشعب العربي، بتوقيع فيصل بن عبد العزيز آل سعود، بتاريخ ١ حزيران ١٩٢٤م/ ٢٨ شوال ١٣٤٢هـ، ودعا هذا البيان العرب إلى

---

(١) حافظ وهبة، جزيرة العرب: ٢٦٦.
(٢) المنار: م ٢٥ ج٦: ٤٥٠–٤٥١.
(٣) Troller, p 209-210
(٤) Armstrong, p163
(٥) محمد السوادى، عند مشرق العروبة: ٤٤٨؛ فاسيلييف، السعودية: ٣١١.

النهضة من أجل استقلالهم ومنع الوصاية عليهم، وجاء فيه عن الخلافة: «وليست الخلافة من الوظائف الروحية التي يقصد بها مجرد التبرك، ولكنها وظيفة سامية لجميع المسلمين حق النظر فيها، فليس لجماعة او شعب حق البت فيها بدون أخذ رأي باقي الشعوب الاخرى. ولذلك أنكرنا على الحسين بن علي عجلته والحط من شأنها بقبول هذا المنصب الذي لا يليق له، والذي حق البت فيه راجع إلى جميع الشعوب الإسلامية. وأنّ أهل نجد يوافقون اخوانهم أهل مصر والهند في وجوب عرض المسألة على مؤتمر يمثل الشعوب الإسلامية تمثيلا صحيحا، وهنا لا يسعني إلا أن أشكر اخواننا مسلمي الهند الحاملين علم الجهاد لاستقلال جزيرة العرب، وحفظ الخلافة من عبث العابثين...»[1].

وعقد عبد الرحمن آل سعود والد عبد العزيز، اجتماعاً في الرياض، خلال شهر حزيران ١٩٢٤م، حضره العلماء والأعيان ورؤساء الاجناد. وتحدث فيه عبد الرحمن آل سعود حول الكتب التي وصلته من أهل نجد يطلبون فيها «الغزو والحج»، وأرسلها عبد الرحمن بدوره إلى ولده السلطان، عبد العزيز، الذي يحضر الاجتماع، وطلب عبد الرحمن من الحاضرين توضيح مطالبهم لعبد العزيز، فطلب الحاضرون من عبد العزيز السماح لهم بالحج، ولأن ملك الحجاز يمنعهم منه، فلا بد من غزو الحجاز، وتأخير فريضة الحج لهذه السنة. أعاد السلطان عبد العزيز البحث في مسألة الحج، وتحدث عن الحسين، وأنكر عليه «ادعاءه الزعامة على العرب، مع أنّه اضعفهم، بل قام بتلقيب نفسه بإمارة المؤمنين مع انه يعلم ان الاقطار الإسلامية كلها تبغضه، وأن علماءكم قد ارسلوا التلغرافات إلى مصر والهند ينكرون عليه هذه الدعوى التي لا نراه كفؤاً لها، ولا

---

(١) الكرمل:ع١٠٢٢، السبت ٢١ حزيران ١٩٢٤م: ٢-٣؛ المنار: م٢٥، ج٦: ٤٥٥-٤٥٧؛ رشيد رضا، الوهابيون والحجاز: ٣٠.

بد من وضع حد لاكاذيبه وافساداته»، ونصح عبد العزيز الحاضرين بالعدول عن الحج لهذه السنة، خشية حدوث فتنة، لأنّ البلاد المقدسة ملك لكل المسلمين، «وما دمنا لم نضع خطة بالاشتراك مع المسلمين، فأنا لا أُجيز لكم الاستيلاء على إحدى المدن المقدسة»[1].

ونُشر خطاب عبد العزيز هذا في ٨ آب ١٩٢٤م، في جريدة الاخبار المصرية. وأحدث أثراً كبيرا في الهند. فارسلت جميعة الخلافة الهندية كتابا إلى السلطان عبد العزيز، حمدت فيه موقفه من العرب والمسلمين، وتمنّوا لاعماله النجاح، لينقذ البلاد من جهل الحسين واولاده. جاء في كتاب جمعية الخلافة عن موقفها من العلاقات النجدية الحجازية: «والهند ترى التريث ضرورياً ريثما يرد الحسين على الجواب الذي ارسلته اليه قبل تاريخه بعشرة ايام. فاذا انقاد للانضمام إلى الحلف العربي، ووقع معكم ومع جيرانه محالفات دفاعية هجومية ضد كل عدو اجنبي، فلا حاجة لسفك الدماء، ولا ضرورة تُسيغ احتلال بلاده، ... وإذا رفض الحسين اقتراحاتنا جميعها فنرى مهاجمته واحتلال بلاده لازمّين..»[2].

وكسب ابن سعود بتأييد الموقف الهندي تأييد بريطانيا. الامر الذي جعله يسعى لفتح الحجاز[3]. ويرى ابن سعود أنَّ الحسين بالإضافة إلى أنه لا يمتلك

---

(١) المنار: م ٢٥ ج ٦: ٤٥٧-٤٦٠؛ رشيد رضا، الوهابيون والحجاز: ٣٨-٣٩؛ انظر: أمين سعيد، الدولة السعودية، ٢/ ١٤٨؛ أمين الريحاني، تاريخ نجد: ٣٢٦-٣٢٧؛ خير الدين الزركلي، جزيرة العرب: ١/ ٣٢٩؛ صلاح الدين المختار، تاريخ السعودية: ٢/ ٢٨٩-٢٩٠؛ الأمير سعود هذلول، ملوك آل سعود: ١٥٠-١٥١، وليمز، ابن سعود: ١٣٣-١٣٤.

(٢) المنار: م ٢٥، ج٦/ ٤٦٠-٤٦٢؛ المقتبس: ع ٤٠٧٣، الأحد ١٤ أيلول١٩٢٤م: ١؛ فلسطين: ع٧١٢/٥٤، الثلاثاء ١٦ ايلول ١٩٢٤م: ١: الكرمل: ع ١٠٤٤، الاربعاء ١٧ ايلول ١٩٢٤م: ١-٢.

(١) محمد السوادى، عند مشرق العروبة: ٤٨؛ انظر: Armstrong, p 159

مؤهلات الخلافة الإسلامية: لا يستحق أن يكون حامياً للأماكن المقدسة[١].
وقيل إنّ إعلان خلافة الحسين أعطى الوهابيين (السعوديين) الدافع الديني للجهاد، لأنه لا يمكن لوهابي (سعودي) أن يقبل بخلافة الحسين.[٢] وكتب رشيد رضا في الاسباب العامة لزحف آل سعود على الحجاز، فجعل العاشر منها ادّعاء الحسين الخلافة الإسلامية.[٣] واعتُبرت الخلافة السبب الذي كان يبحث عنه ابن سعود لغزو الحجاز في ظل الخلاف النجدي الحجازي حول مسألة الحج.[٤]

ويعود اكتساب ابن سعود تأييد المسلمين، إلى اتصاله بالهيئات الإسلامية المؤيدة لفكرة مؤتمر الخلافة، وكذلك لأنه قوّى صلته بمصر بموافقته لرأيها في مسألة الخلافة؛ فأصبح لابن سعود قوة أدبية في مصر[٥]، وكذلك في الهند، جاء ذلك في ظل توتر علاقة الحسين مع المصريين والهنود[٦] بالإضافة إلى ادراك ابن سعود لتوتر علاقة الحسين مع بريطانيا[٧]. وهناك عوامل أُخرى غير مسألة الخلافة ساعدت السعوديين على تبرير غزوهم للحجاز سنة ١٩٢٤م، كان منها: تسمية الحسين للسعوديين بالكفرة ومهاجمتهم في جريدته،[٨] ومنعه لهم من الحج[٩].
وقد بدأ الحسين منذ سنة ١٩١٩م، بعد معركة تربة، بعدم السماح لأهل نجد

---

(١) Armstrong, p 159.

(٢) Sir Gilbert Clayton: An Arabian Diary, University of California Press, Berkely and Loss Angeles, 1969, p40-41.

(٣) محمد رشيد رضا، الوهابيون والحجاز: ٢٧.

(٤) ارسكين، فيصل ملك العراق: ٢٠٢.

(٥) حافظ وهبة، جزيرة العرب: ٢٢٦.

(٦) جيمس موريس، الملوك الهاشميون: ٨٢-٨٣

(٧) محمد رفيع، مكة في القرن الرابع عشر: ٢٧٩.

(٨) جيمس موريس، المرجع السابق: ٨٣.

(٩) خير الدين الزركلي، جزير العرب: ٣٢٩/١؛ وليمز، ابن سعود: ١٣٢.

بالحج. وسعت بريطانيا لإقناع الحسين بالعدول عن ذلك، فكان الحسين يسمح لأهل نجد بالحج في بعض السنوات، مع تحديد العدد المسموح له بالحج.[1] وساعد فشل مؤتمر الكويت في آذار ١٩٢٤م في جعل ابن سعود يُفكر في غزو الحجاز.[2] وقال وليمز: «كان الباعث على الحملة للحجاز مزدوجاً: إبعاد العائلة الهاشمية عن الحجاز. وأن تطهير الأماكن المقدسة مما دخل عليها من البدع»[3].

وذكر حافظ وهبه أنّه هو الذي اقنع السلطان عبد العزيز بغزو الحجاز؛ وذلك استغلالاً للوضع السياسي الملائم، والذي تمثّل بخلافة الحسين، التي اغضبت المسلمين في الهند ومصر واكثرية العالم الإسلامي، وعدم رضى بريطانيا عن الحسين بسبب موقفه من فلسطين، ويضيف وهبه: كان ابن سعود يخشى تدخل بريطانيا كما حدث سنة ١٩١٩م «وكان متهيباً أكثر منه متردداً، وانا استحثه على انتهاز هذه الفرصة، والفرص لا يجود بها الزمن أكثر من مرّة. إنّه لم يكن يصدق أنه سيستولي على الحجاز، ولم يكن يصدق ان الملك حسيناً ضعيف بالدرجة التي كنت أُصَوّرها له، ولكنه اقتنع اخيراً بأن يهجم على الطائف، فإذا استولى عليها جعلها نقطة مساومة بينه وبين الملك حسين». وكان وهبه يكتب المنشورات التي كانت تصدر باسم فيصل بن عبد العزيز آل سعود، والتي حمل فيها على الحسين لإعلانه الخلافة. وحث المسلمين على القيام بوجه الحسين لأن الخلافة لكل المسلمين.[4]

وأشارت جريدة القبلة في شهر نيسان ١٩٢٤م، إلى فشل مؤتمر الكويت بسبب رفض مندوب نجد اقتراحات بقية المندوبين. واستعادت القبلة موقف

---

(١) أمين سعيد، أسرار الثورة العربية: ٣٦٦-٣٦٨

(٢) المقتبس: ع٤٠٧٩، ٢١ ايلول ١٩٢٤م: ٢.

(٣) وليمز، ابن سعود: ١٣٤.

(٤) حافظ وهبة، جزيرة العرب: ٥٥-٥٦.

الخليفة في الحجاز من المؤتمر، الذي وافق على حضوره، بشرط عودة أُمراء الجزيرة إلى حدودهم، التي كانوا عليها قبل الحرب. وعلّقت القبلة على فشل المؤتمر بقولها: «ولا شك أنه سيحدث بعد هذا امراً».(١)

أثار ابن سعود موضوع غزو الحجاز أثناء وجود (رؤساء الاخوان) في الرياض لتهنئته بالعيد: فأعلنوا تأييدهم لهذا الغزو، واختار ابن سعود الحجاز- دون العراق وشرقي الاردن- لأنه لا توجد فيه قوات بريطانية.(٢) وتعتيماً على خطته هذه، ارسل ثلاث حملات إلى البلاد الهاشمية: بعث الاولى إلى شرق الاردن، والثانية إلى العراق، والثالثة إلى الحجاز. فأصابت الهزيمة القوات السعودية في العراق والاردن، ونجحت في الحجاز.(٣) كما سيتضح، وقيل إن غاية الحملتين على الاردن والعراق قطع طريق المواصلات بالخط الحجازي.(٤) وذكر جون فيلبي إن الغاية من الحملة السعودية على العراق، لم تكن أكثر من حملة استطلاعية؛ أراد منها ابن سعود منع الملك فيصل بن الحسين من القيام بأي عمل من جانبه(٥). ويبدو أنّ الغاية من الحملتين على الاردن والعراق الحيلوله دون مساعدة عبد الله وفيصل لوالدهم.(٦)

وهاجمت القوات السعودية شرقي الاردن يوم الخميس ١٤ آب ١٩٢٤م. وكان الأمير عبد الله في العقبة قادماً من الحجاز. فتصدّى الجيش النظامي وقبائل شرق الاردن للقوات السعودية، وشاركت المصفحات والطائرات البريطانية،

---

(١) القبلة: ع ٧٨٣، الخميس ٢٤ نيسان ١٩٢٤م: ١.
(٢) أمين سعيد، اسرار الثورة العربية: ٣٧١-٣٧٢.
(٣) فلسطين ع٧١٢/٥٤ الثلاثاء ١٦ أيلول ١٩٢٤م: ٤؛ انظر: أمين سعيد، الدولة السعودية ٢/ ١٥١؛ كنث وليمز، ابن سعود: ١٣٤-١٣٥؛ سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ٢٥٤.
(٤) ارسكين، فيصل ملك العراق: ٢٠٢.
(٥) فيلبي: تاريخ نجد: ٣٥٣.
(٦) Clayton, p41.

ونجحت جميعها في صدّ القوات السعودية، وقُتل من السعوديين ما يقارب ثلاثمائة شخص، بالإضافة إلى العديد من الاسرى.(١) وذكرت جريدة المقتبس أنه عُثر مع الأسرى السعوديين على منشورات تتهم الحسين بإعلان نفسه خليفة بوجود أُمراء عرب أحقّ منه(٢).

وكانت إمارة شرقي الاردن قد تعرضت لغزو السعوديين في ٢٥ آب سنة ١٩٢٢م،(٣) وسبق محاولة السعوديين الاخيرة، التي تمّت في آب ١٩٢٤م، محاولات عدةّ قبلها بشهر، تمثلت بالهجوم على معان. وفُسرت غاية هذه المحاولات بأنها لا تتعدى السلب والنهب وتعكير الامن.(٤) وأشار الأمير عبد الله في خطابه الذي وجهه للحكومة والشعب في عمان، بعد عودته من الحجاز، إلى ما يؤكد مساعدة القوات البريطانية، وكذلك المصفحات والطائرات البريطانية في صّد السعوديين. واضاف عن موسم الحج قوله: أقبل الحجاج من سائر البلاد الإسلامية على بيعة جلالة الحسين بالخلافة.(٥)

سارت الحملة النجدية على الحجاز بقيادة سلطان بن بجاد، الشهير بلقب (سلطان الدين) والشريف خالد بن منصور، أمير الخُرمة، ووصلت قرية الحُوية في أول أيلول ١٩٢٤م(٦)، ونجحت في الاستيلاء على مخفري كلاخ والأُخيضر،

---

(١) القبلة: ع٨١٢ ، الاثنين ١٨ آب ١٩٢٤م: ٢؛ و ع٨١٤، الاثنين ٢٥ آب ١٩٢٤م: ١-٢، انظر: فيلبي، تاريخ نجد: ٣٣٥.

(٢) المقتبس: ع ٤٠٧٩: ٢.

(٣) الشرق العربي: ع٦٦، الاثنين ١٨ آب ١٩٢٤م: ١-٢: و ع ٦٧ الاثنين ٢٥ آب ١٩٢٤م: ٣؛ القبلة ع٨١٧، الخميس ٥ أيلول ١٩٢٤م: ١.

(٤) القبلة: ع ٨١٧: ١.

(٥) الشرق العربي ع٦٧: ١.

(٦) أمين الريحاني، تاريخ نجد: ٣٣١؛ خير الدين الزركلي، جزيرة العرب: ١/ ٣٣١؛ صلاح الدين المختار، تاريخ السعودية: ٢/ ٢٩٧.

وهي من المخافر الأمامية الحجازية من جهة نجد، وتقدمت القوات السعودية باتجاه الطائف[1]، ويذكر البعض ان اول صدام بين القوات النجدية والحجازية، كان في قرية الحوية، مفتاح الطريق إلى الطائف؛ وذلك لأن الحكومة الحجازية علمت بتقدم القوات النجدية؛ فأرسل وزير الحربية، صبري باشا العزّواي، اربعمائة جندي، مُزودين بالمدافع والرشاشات إلى الحوية، وانتصرت القوات النجدية، وانسحب الجنود الحجازيون إلى الطائف.[2] وقال الزركلي: إن تلك القوة الحجازية كانت بقيادة العّزاوي.[3]

وصلت أنباء تقدم القوات النجدية نحو الحجاز، إلى الحسين في مكة. فأمر الحسين ابنه علياً بالتوجه على رأس قوة إلى الطائف.[4] وكان علي قد قدم من المدينة إلى مكة حاجاً مع قواته.[5] وأمر الحسين ولده بسلوك طريق (ربع التبنه)، وهو أقرب من الطريق السلطاني (كرى)، ولكنه أوعر؛ أدّى ذلك إلى تأخر وصول القوات الحجازية عن موعدها، لان المدافع والرشاشات كانت محملة على الإبل التي يصعب سيرها في الجبال، وتأخر جزء من قوة الأمير علي مع ذخائرها عن الوصول. وقد يكون إرسال الأمير علي جاء عقب حديث هاتفي، جرى بين الحسين والشريف عبد الله بن محمد، الذي كان يصطاف وعائلته في الطائف، واخبر خلاله الشريف عبد الله الملك حسين، بسوء الوضع في الطائف؛

---

(١) أمين سعيد، الثورة العربية: ٣/١٨٢؛ والمؤلف نفسه، أسرار الثورة العربية: ٣٧٢؛ والمؤلف نفسه، الدولة السعودية: ٢/ ١٥٣؛ عبد الحميد الخطيب، الامام العادل: ١/٤٥.

(٢) أمين الريحاني، تاريخ نجد: ٣٣١؛ خير الدين الزركلي، جزيرة العرب: ١/ ٣٣١؛ صلاح الدين المختار، تاريخ السعودية: ٢/ ٢٩٧.

(٣) خير الدين الزركلي، المرجع نفسه.

(٤) أمين سعيد، الثورة العربية: ٣/ ١٨٢؛ والدولة السعودية: ٢/ ١٥٣؛ عبد الحميد الخطيب، الإمام العادل: ١/ ٤٥.

(٥) أمين سعيد، الثورة العربية: ٣/ ١٨٢-١٨٣.

بسبب نقص الذخائر من المخازن، وأمره الحسين بالمقاومة.[1]

غادر علي مكة يوم ٢ ايلول.[2] ووصل الطائف ليله ٤ أيلول، وكان لوصوله أثر على تراجع القوات النجدية، وفرح به أهل الطائف وما حولها.[3] شدّد النجديون الحصار، فسقطت الطائف يوم ٥ أيلول.[4] وقيل وصل علي الطائف يوم ٦ أيلول، وخرج منها في اليوم التالي إلى الهَدا،[5] تاركاً امر الدفاع عن الطائف إلى حامية صغيرة؛ فدخلتها القوات النجدية ليلة ٧ أيلول، فكان انسحاب علي من الطائف قبل سقوطها[6].

واحتل السعوديون الطائف، وأحدثوا في أهلها القتل، ونُهبت المدينة وحرقت منازلها، وأصدر المسلمون في مكة بياناً إلى العالم الإسلامي، بتاريخ ١١ أيلول؛ أعربوا فيه عن سخطهم على أعمال السعوديين «المتوحشة» في الطائف، ودعا البيان عصبة الأمم «باسم الانسانية والمدنية والعدل» إلى التدُّخل؛ لوضع حدٍ لهذه الأعمال، ورفعوا احتجاجهم هذا إلى «نائب رئيس الوكلاء حجة الإسلام قاضي القضاة» عبد الله سراج، وأبلغوه قرارهم برفع احتجاجهم إلى قناصل الدول في جدة وعصبة الأمم، ووزراء خارجيات دول أوروبا وأميركا وآسيا وأفريقيا، وإلى ملوك المسلمين وأمرائهم وزعمائهم، وإلى الهيئات الإسلامية الكبرى، وإلى جرائد العالم. ووضع البيان ووقعه لجنة خاصة من المسلمين المقيمين في مكة، بلغ عددها تسعة وعشرين شخصاً، منهم: عبد الغفار المدني، والطيب

---

(١) أمين سعيد، أسرار الثورة: ٣٧٣.

(٢) أمين سعيد، الثورة العربية: ٣/ ١٨٣.

(٣) القبلة، ع٨١٧، الخميس ٥ ايلول ١٩٢٤م: ١، ويذكر سعيد انه وصل يوم ٥ أيلول، أمين سعيد: أسرار الثورة العربية: ٣٧٣.

(٤) أمين سعيد: المرجع نفسه.

(٥) أمين الريحاني، تاريخ نجد: ٢٣٢؛ صلاح الدين المختار، تاريخ السعودية: ٢/ ٢٩٧-٢٩٨.

(٦) خير الدين الزركلي، جزيرة العرب: ٣٣١/١؛ صلاح الدين المختار: المرجع نفسه.

المراكشي، ومحمد المختار، ومحمد شيخ، وعباس نظام الدولة[1]. ورفعت اللجنة احتجاجها إلى قناصل الدول بجدة بتاريخ ١٢ أيلول. وأجاب القناصل إجابة موحدة، أعربوا فيها عن أسفهم لما يقع في البلاد المقدسة، وقالوا: إن مبادئهم لا تُبيح لهم التدخل في مسألة تخص المسلمين وحدهم، ووعدوا في جوابهم، بإبلاغ حكوماتهم بما يجري في الحجاز[2].

أعادت القبلة توضيح موقف الحسين من الحجاز، القائم على استعداده للتنازل عن العرش أي «المُلك»؛ لأجل راحة البلاد، وإذا بدا منه أي تقصير[3]. وبعثت جمعية العلماء في بومبي الهند، برقية إلى جريدة القبلة، جاء فيها: إنّ ما يحدث من القتال بين نجد والحجاز في الأراضي المقدسة مُناف للإسلام، ويجب وقف القتال؛ فأجابت القبلة بتاريخ ٢٢ أيلول، بأن الحجاز يُدافع عن أراضيه؛ ويهدف منع حدوث كوارث فيها[4]. وأرسلت جمعية الخلافة في الهند، في الوقت نفسه، إلى سلطان نجد برقية تؤيد فيها أعماله وتُطالبه بإخضاع الحجاز، وتهجمت في برقيتها على الحسين[5].

وكُتب الكثير حول كيفية سقوط الطائف، فيقول فيلبي: واصفاً سقوط الطائف بعد مذبحة شاملة؛ على الرغم من المُبالغة الحجازية في وصف سقوط الطائف، «إلا أنّها كانت تستند إلى شيء من الواقع»[6]. ووصف الزركلي الأمر

---

(١) القبلة: ع ٨١٩، الخميس ١٢ ايلول ١٩٢٤م: ١-٢، انظر: ع ٨٢٣، الخميس ٢٥ أيلول ١٩٢٤م: ٤؛ الشرق العربي: ع ٧٠، الاثنين ١٥ أيلول ١٩٢٤م: ١.

(٢) القبلة: ع ٨٢٠، الاثنين ١٥ أيلول ١٩٢٤م: ١-٢.

(٣) القبلة: ع ٨٢١، الخميس ١٨ ايلول ١٩٢٤م: ١.

(٤) القبلة ع ٨٢٢، الاثنين ٢٢ ايلول ١٩٢٤م: ١.

(٥) الكرمل: ع ١٠٤٦، الاربعاء ٢٤ أيلول ١٩٢٤م: ٤؛ المقتبس: ع ٤٠٨٣، الخميس ٢٥ أيلول ١٩٢٤م: ص٢.

(٦) فيلبي، تاريخ نجد: ٣٣٥.

فقال: «وانطلق الأعراب يقتلون وينهبون على عادتهم في ذلك العهد، وبئس العادة»[1].

انسحب الأمير علي بقواته إلى الهَدا[2]، وأشار سعيد إلى انضمام الكثير من العربان، وبعض أشراف الحرث، إلى السعوديين، وكان لذلك تأثير سيء على الحجازيين، وأخذ أشراف الحرث يُهددون طريق جدّة مكة[3]. وذكرت القبلة قيام القوات الحجازية بقيادة الأمير علي بزحف عام على الطائف من الهدا، وتقدمت طلائعه بقيادة الشريف هزاع إلى (وادي محرم)، على بعد ساعة من الطائف[4]. وبدأت المناوشات بين الفريقين ليلة ٢٤ أيلول، وتجمعت القبائل الحجازية والأشراف؛ للاشتراك في القتال[5]. تمكنت القوات النجدية من الانتصار على قوات الأمير علي في الهَدَا (الهَدَه). وكانت المعركة الفاصلة ٢٥/ ٢٦ ايلول/ ٢٦/٢٧ صفر، واستولى السعوديون على معسكر الأمير علي واستباحوه: وانهزم الحجازيون[6].

جمع الحسين الأشراف بعد هزيمة الهَدَا، وقرروا بعد التشاور الانسحاب إلى جدة، وبدأوا بإرسال النساء والأطفال وبينهم عائلة الحسين[7]. وأعلن الحسين عن عزمه البقاء في مكة، واستمرّ يستنهض حماس من حوله، ولم يكن يتوقع بقاء السعوديين في الحجاز[8].

---

(١) خير الدين الزركلي، جزيرة العرب: ١/ ٣٣١.
(٢) عبد الحميد الخطيب، الإمام العادل: ١/ ٤٦؛ سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ٢٥٥.
(٣) أمين سعيد، الثورة العربية: ٣/ ١٨٥.
(٤) القبلة: ع ٨٢٢: ١.
(٥) القبلة: ع ٨٢٣، الخميس ٢٥ أيلول ٩٢٤: ١.
(٦) خير الدين الزركلي، جزيرة العرب: ١/ ٣٣١-٣٣٢.
(٧) أمين سعيد، الثورة العربية: ٣/ ١٨٥.
(٨) أمين الريحاني، تاريخ نجد: ٣٣٦؛ أحمد السباعي، تاريخ مكة: ١/ ٦٣٠؛ فيلبي، تاريخ نجد: ٣٣٦.

لم يتحقق العرب من غاية ابن سعود من احتلال الطائف، وقيل إنها أحد أمرين: القضاء على مملكة الحجاز، او انتظار رأي العالم الإسلامي حول مكة وحكمها، وقيل أيضاً لم يبق مانع يحول بين دخول ابن سعود مكة؛ لأن الطائف، وهي مستودع أسلحة الحجاز ومركز جيشه لم تصمد؛ فكيف مكة، وأغلب سكانها غُرباء عنها؟ وكانت علاقات الحسين سيئة مع جيرانه في الجزيرة، فلا تُرجى منهم مساعدته ضد ابن سعود، وكذلك الأمر مع مصر وبريطانيا[1]. وذكر عبد الحميد الخطيب، شقيق عبدالملك الخطيب، الذي كان معتمد الحسين في مصر، وكان عبدالملك اثناء سقوط الطائف يُفاوض حكومة مصر لأجل الخلاف الذي وقع بين الحكومتين الحجازية والمصرية، بسبب «انتزاع اسم الملك فؤاد من كسوة الكعبة، وقد توصل إلى حل مع الحكومة المصرية، أن تحصل على وعد من الملك حسين، بأن لا يُعارض في بقاء الاسم في العام القادم فأبى» واستفسر المعتمد الحجازي عن حقيقة سقوط الطائف، فأجابه الحسين: نعم كذلك ستسمع ما يسرّك[2].

وأصدر ابن سعود أوامره إلى قادة جيشه، بالتوقف في الطائف، وعدم دخول المُدن المقدسة[3]. وأعلن ابن سعود بأنه لا ينوي مهاجمة المُدن المقدسة، إلاّ إذا رضي العالم الإسلامي، وانتظر تأثير الحركة السابقة على المسلمين، وعلى العالم الأجنبي ذي العلاقة بالحجاز[4].

---

(١) المقتبس: ع ٤٠٧٦، ١٧ أيلول ١٩٢٤م: ١، نقلاً عن الأهرام.

(٢) عبد الحميد الخطيب، الإمام العادل: ١/ ٤٧.

(٣) أمين الريحاني، تاريخ نجد: ٣٣٦؛ أحمد السباعي، المرجع السابق: ١/ ٦٣٠؛ فيلبي، تاريخ نجد: ٣٣٦.

(٤) الكرمل: ع ١٠٤٥، السبت ٢٠ ايلول ١٩٢٤م: ٣؛

Documents Saudi Arabia, VI, p 167; Clayton, p 42.

وسعت الكثير من الهيئات الإسلامية في عدد من الأقطار، خاصة في الهند وفلسطين؛ للتوسط في الصلح بين نجد والحجاز، ونصحت بحل الخلافات بالمفاوضات، وناشدت الجرائد العربية الزعماء والهيئات، ببذل الجهود لوقف القتال في الحجاز[1]. فبعث المجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين إلى كثير من الشخصيات الإسلامية طالباً منها السعي للصلح بين المتحاربين في الحجاز، وأبرق لأجل ذلك إلى زعماء الجزيرة العربية، بما فيهم الحسين وابن سعود[2].

وانتشرت أخبار مذبحة الطائف في الحجاز، وانسحب الناس من مكة إلى جدّة خوفاً من السعوديين، ودبّ الرعب بين سكان الحجاز، خاصة مكة، وأصبحت الطريق إلى مكة ممهدة أمام السعوديين[3]. وتحدّث البعض عن تفوق القوة النجدية على الحجازية؛ ولذلك أصبحت مكة محاصرة من السعوديين، ونُسب ضعف القوة الحجازية إلى سياسة الحسين، وعدم اهتمامه بتسليح الحجاز، وانفاق الأموال الكافية لهذه الغاية[4].

أبدت بريطانيا وفرنسا حيادها تجاه الحرب النجدية الحجازية، وأعلنت بريطانيا رغبتها فقط، بحماية رعاياها في الحجاز[5]. ويذكر عبدالله الخطيب: أنه بعد هزيمة الجيش الحجازي في الهدا، اتّصل به الحسين للاستنجاد ببريطانيا، التي أعلنت حيادها[6]. وكانت باخرة بريطانية وصلت إلى جدة لحماية مصالحها هناك، وأعلن المستر مكدونالد في مجلس النواب البريطاني، أن الحكومة

---

(١) فلسطين: ع ٥٤/٧١٢، الجمعة ٢٦ أيلول ١٩٢٤م: ٢.

(٢) فلسطين: ع ٦١/٧١٩، الجمعة ١٠ تشرين الأول ١٩٢٤م: ١.

(٣) فلسطين: ع ٥٩/٧١٧، الجمعة ٣ تشرين الأول ١٩٢٤م: ٢؛ أحمد السباعي، تاريخ مكة: ١/ ٦٣٠؛ فيلبي، تاريخ نجد: ٣٣٦؛ Documents Saudi Arabia, VI, p 167.

(٤) فلسطين: ع ٦٠/٦١٨، الثلاثاء ٧ تشرين الأول ١٩٢٤م: ١-٢.

(٥) المقتبس: ع ٤٠٧٩، ٢١ أيلول ١٩٢٤م: ١؛ انظر: تقرير الفترة لشهر أيلول Jeddah Diaries, p 243,

(٦) عبد الحميد الخطيب، الإمام العادل: ١/ ٤٨.

البريطانية، لا تتدخل في الحرب النجدية الحجازية؛ الا إذا طلب الفريقان منها. جاء هذا التصريح على أثر طلب الحسين المساعدة من بريطانيا، وقيل على لسان ناجي الأصيل، مندوب الحسين في لندن، إن توقيع المعاهدة العربية البريطانية اصبح قريباً[1]، وأن اعتراض الحسين على المعاهدة قد زال. وتوقّعت جريدة فلسطين أن الحرب في الحجاز نتيجة لذلك ستتوقف، وستكون فلسطين هي الضحية، وقالت: يعتمد أمر الحرب على موقف بريطانيا؛ فإذا استمرت على حيادها فيحتل ابن سعود الحجاز، وإذا تدخلت لصالح الحسين فيبقى الحسين في الحجاز، ويُوقّع على المعاهدة[2].

وكانت بريطانيا غير راضية عن الحسين، فلم تتدخل في الحرب؛ واصفة النزاع بأنه: «قضية مذهبية غايتها تسوية بعض الخلافات الناجمة عن انتقال الخلافة، وأنهم (عملاً بالتقاليد البريطانية) لن يتدخلوا في نزاع من هذا النوع»[3]، إلاّ بطلب الفريقين، ولم يكن ابن سعود يطلب ذلك وهو متأكد من النصر[4]. وذُكر أن الحسين طلب مساعدة بريطانيا في الرابع والسادس من تشرين لأول، ولكن بريطانيا أعلنت حيادها[5]. وبعث قناصل الدول الأجنبية في جدة إلى أميري جيش ابن سعود في ٤ تشرين الثاني ١٩٢٤م. معلنين حياد حكوماتهم تجاه الحرب النجدية الحجازية، وأن ما يهمهم فقط سلامة رعاياهم في الحجاز[6]. وكانت المفاوضات حول المعاهدة البريطانية الحجازية على حالها منذ أربع سنوات، ويبدو ذلك سبباً في إعلان الحياد البريطاني[7].

---

(١) فلسطين: ع ٥٩/٧١٧: ٤؛ مرآة الشرق: ع ٣٤٩، السبت ٤ تشرين الأول ١٩٢٤م: ١-٢.
(٢) فلسطين: ع ٥٩/٧١٧: ١.
(٣) أميشان، ابن سعود: ١٧٣. انظر: Gaury, p 275; Clayton, p 41 .
(٤) Guary, p 275-276.
(٥) عبد الكريم غرايبة: مقدمة في تاريخ العرب الحديث: ٣٤٩.
(٦) أم القرى (مكة المكرمة) ع٢، الجمعة ١٩ كانون الأول ١٩٢٤م: ١.
(٧) Clayton, p 42.

تنازل الحسين عن المُلك:

توقفت القوات النجدية عند الطائف في أيلول ١٩٢٤م، واستمر الحسين في مكة، وذكر امين سعيد أنه اجتمع الشريف عبدالله بن محمد، والشيخ عبدالله سراج، قاضي القضاة، وأحمد السقاف، رئيس الديوان العالي، كان ذلك في نهاية أيلول وفي مكتب السقاف، وقرروا إرسال برقية إلى الحكومة البريطانية، تتضمن طلب النجدة، وكُتبت البرقية، ولكن الحسين أوقفها[1]. ويروي انطونيوس رأياً آخر بقوله: حثّ الحسين بريطانيا على التدخل لوقف ابن سعود، ولكن بريطانيا أعلنت حيادها، بحجة أنها ترى النزاع دينياً، ولا تتدخل إلاّ بطلب من الفريقين؛ ولن يطلب ابن سعود المنتصر تدخل بريطانيا[2].

ويشير التقرير البريطاني لشهر أيلول أنّ الحرب اعتبرت نزاعاً شخصياً بين الحسين وابن سعود ولم يُبد أهل الحجاز روحاً وطنية. واعتبر بعض الحجازيين الحرب فرصة للتخلص من الحسين، ونُقل عن سكان مكة قولهم: لولا المذابح لخلعوا الحسين. وشكّك كاتب التقرير في أن تصل شجاعتهم إلى هذا الحد[3].

فاجتمع أعيان الحجاز المقيمون في جدّة، وتباحثوا في الوضع القائم في الحجاز. ورأوا أنَّ الوسيلة لجعل ابن سعود يرجع عن الحجاز هي حمل الحسين على التنازل عن العرش فيُرضوا بذلك ابن سعود، الذي كان يُنادي بأنه جاء لقتال الحسين وانقاذ الحجاز، ويتخلصون بذلك من حُكم الحسين، ويُرضون

---

(١) أمين سعيد، الثورة العربية : ١٨٦/٣.

(٢) جورج انطونيوس، يقظة العرب: ٤٥٥.

(٣) Jeddah Diaries, p 243, op. cit.

المسلمين الناقمين على الحسين لإعلانه الخلافة الإسلامية[1]. دعا المجتمعون الأمير علي للحضور إليهم من مكة. فوصل علي جده يوم ٣ تشرين الأول ١٩٢٤م/ ٤ ربيع الأول ١٣٤٣هـ. وأبلغوه قرارهم بخلع والده، ومبايعته بالملك حقناً للدماء[2]؛ فأرسلوا برقية إلى الحسين، في اليوم نفسه؛ شرحوا في مقدمتها الفوضى التي تسود الحجاز، وعدم قدرة الجيش على الدفاع عن أهل الحجاز. وعليه «قررت الأمة نهائياً تنازل الشريف حسين، وتنصيب ابنه الأمير علي ملكاً على الحجاز فقط، مقيداً بالدستور، شريطة أنه ينزل على رأي المسلمين وأهل الحجاز في تحقيق آمالهم ورغائبهم، في إصلاح شؤون البلاد المادية والمعنوية، وأنْ يكون للبلاد مجلسان: أحدهما نيابي وطني لإدارة الأمور الداخلية، والآخر شوري... »[3]، ولم تشر البرقية كون التنازل شمل الخلافة إلى جانب المُلك، ووقّع البرقية مئة وأربعون شخصاً (١٤٠)، يُمثلون الأعيان والتجار والعلماء الموجودين في جدة، وكان منهم: عبد الله علي رضا، سلمان قابل، محمد طويل، مصطفى سلام، ناصر بن شُكر، شرف بن راجح[4].

وعلّق الريحاني على اجتماع جدة بقوله: باسم الأمة جاء يوم الحجاز وكان المقدمة ليوم ابن سعود[5]. وقال الزركلي عن رفض علي المُلك أول الأمر:

---

(١) أمين سعيد، أسرار الثورة العربية: ٣٧٤؛ والثورة العربية: ٣/ ١٨٧؛ صلاح الدين المختار، تاريخ السعودية: ٢/٣٠٠؛ حسين نصيف، ماضي الحجاز: ١٢٠.

(٢) أمين سعيد، الثورة: ١٨٧/٣؛ صلاح الدين المختار، المرجع السابق؛ نصيف: المرجع السابق.

(٣) أمين الريحاني، تاريخ نجد: ٣٣٦؛ أمين سعيد، الثورة العربية: ١٨٧/٣؛ حسين نصيف، ماضي الحجاز: ١٢٠؛ أنظر للمزيد: عبد الحميد الخطيب، الإمام العادل: ١/ ٤٩؛ محمد رفيع، مكة في القرن الرابع عشر: ٢٨١-٢٨٢؛ أحمد عبد الغفور عطار، صقر الجزيرة: ٢/ ٢٩٤؛ صلاح الدين المختار، تاريخ السعودية: ٣٠١/٢؛ سليمان موسى، الحسين بن علي: ٢٥٦.

(٤) أمين الريحاني: المرجع نفسه، أمين سعيد، الدولة السعودية: ٢/ ١٥٧؛ عبد الحميد الخطيب: المرجع نفسه؛ عطار: المرجع نفسه؛ المختار: المرجع نفسه.

(٥) أمين الريحاني، المرجع نفسه: ٣٣٧.

«ولا أشك في أن هذا كان مما اتفق عليه الأب والإبن في مكة»[1]. ونفى أحمد عبد الغفور عطار قول الزركلي، مستنداً إلى أقوال بعض المشاركين في اجتماع جده، وهم: محمد طاهر الدباغ، عبد الرؤوف الصبان، الطيب الساسي، الذين اكّدوا عدم علم الحسين باجتماعهم، وأنه فوجيء به[2].

أجاب الحسين بالموافقة على رغبة الحجازيين. ولكنه طلب تنصيب رجل غير ابنه علي[3]. ثم جرت بعد ذلك اتصالات هاتفية بين أعضاء الهيئة والحسين. وجاء في حديث الحسين لمحمد الدباغ: «أنا وابني واحد...، لا يهمني في أمر المُلك في أي شخص كان، ولكن لا أتنازل لولدي علي أبداً». وأصّر الحسين على رأيه مقترحاً بدلاً من علي؛ الشريف علي أمير مكة السابق، أو الشريف ناصر بن علي، شقيق الحسين، أو خديوي مصر عباس حلمي، أو أحد الأشراف، وجميعهم موجودون في جدة. المهم أن لا يكون علي؛ فاستأذنه الدباغ بإبلاغ الهيئة رغبته[4]. وأجابت الهيئة الحسين؛ بحراجة الوضع. وقالت: «نسترحم بلسان الإنسانية أن تنازلوا جلالتكم حتى تتمكن الأمة من تشكيل حكومة مؤقتة». وذلك حفظاً لدماء المسلمين، وألقت الهيئة مسؤولية ما يحدث على الحسين؛ إذا ما تأخر عن التنازل[5]. وكانت هيئة جدة تُرسل نتائج مباحثاتها مع

---

(١) خير الدين الزركلي، جزيرة العرب: ١/٣٣٢.

(٢) أحمد عبد الغفور عطار، صقر الجزيرة: ٢/٢٩٤.

(٣) أمين الريحاني، تاريخ نجد: ٣٣٧؛ أمين سعيد، الثورة العربية: ٣/ ١٨٨؛ والدولة السعودية: ٢/ ١٢٧؛ أحمد عبد الغفور عطار، المرجع نفسه: ٢/٢٩٤-٢٩٥؛ سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ٢٥٦.

(٤) أمين الريحاني، تاريخ نجد: ٢٣٧؛ حسين نصيف، ماضي الحجاز: ١٢٢.

(٥) أمين الريحاني، المرجع نفسه: ٣٣٨؛ عبد الحميد الخطيب، الإمام العادل: ١/ ٥٦؛ سعيد، الثورة العربية: ٣/ ١٨٨؛ والدولة السعودية: ٢/ ١٥٧؛ أحمد عبد الغفور عطار، صقر الجزيرة: ٢/ ٢٩٩؛ اصلاح الدين لمختار، تاريخ السعودية: ٢/ ٣٠١؛ حسين نصيف، ماضي الحجاز: ١٢١؛ الأمير سعود هذلول، ملوك آل سعود: ١٥٢.

الحسين، أولاً بأول، إلى قناصل الدول الموجودين في جدة. وجاء في أول رسالة من الهيئة قرار الأمة بتنازل الحسين، ورفض الحسين ذلك ، وعليه يتحمل الحسين مسؤولية الأحداث. وكانت تلك الرسالة في يوم الاجتماع، ٣ تشرين الأول، ووقّعها باسم الهيئة: هاشم بن سلطان، سليمان قابل، بكري قزاز، محمود شلهوب، صالح بن بكر شطّا(١).

ثم وافق الحسين على التنازل، بعد تردد، وطلب إرسال من يستلم البلاد منه بسرعة، وقال في موافقته «إذا قبل الأمير علي الأمر فعيّنوه وأرسلوه»(٢). وأرسلت الهيئة موافقة الحسين إلى القناصل، وعلّقت إحدى الرسائل من الهيئة إلى القناصل على تنازل الحسين بقولها: «ومنها-أي من أجوبة الحسين- يتضح لسعادتكم تنازله تنازلاً باتاً عن سلطته المادية والمعنوية»(٣). واعتبر نصيف طلب الأمة تنازل الحسين شاملاً الخلافة والمُلك معاً(٤).

وقامت هيئة جدة، قبل بيعة علي بالمُلك، بتأسيس الحزب الوطني الحجازي، الذي جاء نتيجة اجتماع انعقد في بيت محمد نصيف بجدة، دُعي الأهالي إلى الإجتماع لينتخبوا حزباً يُمثلهم. وتّم انتخاب اثني عشر شخصاً بالأغلبية. منهم، حسب ترتيب الأصوات: محمد طويل، ناظر الجمارك رئيساً، محمد طاهر الدباغ، رئيس المالية، سكرتيراً عاماً، سليمان قابل، قاسم زينل، محمد نصيف، صالح شطا(٥). وربط نصيف تأسيس الحزب، بأنه جاء على أثر

(١) حسين نصيف، ماضي الحجاز: ١٢٦-١٢٧

(٢) عبد الحميد الخطيب: المرجع نفسه؛ أمين الريحاني، تاريخ نجد: ٣٣٨-٣٣٩؛ أمين سعيد، الثورة العربية: ٣/ ١٨٨؛ والدولة السعودية: ١٥٧/٢؛ أحمد عبد الغفور عطار: المرجع السابق؛ صلاح الدين المختار، المرجع السابق؛ حسين نصيف، المرجع السابق.

(٣) حسين نصيف، ماضي الحجاز وحاضره: ١٢٨.

(٤) نفسه: ١٢٣.

(٥) أمين سعيد، الثورة العربية: ٣/ ١٩١؛ حسين نصيف، ماضي الحجاز وحاضره: ١٣٠.

امتناع علي عن قبول المُلك[1]. ولم يربط أمين سعيد بين امتناع علي عن المُلك وإنشاء الحزب الوطني، وحدّد سعيد تاريخ تأسيسه في ١ تشرين الأول/ ٢ ربيع الأول[2]، وأضاف نصيف: أخبر رئيس الحزب الحجازي أعضاء الحزب بقبول علي المُلك وذهب أعضاء الحزب خشية للفوضى، إلى دار الحكومة بجدة، وبايعوا الملك علي[3].

واجتمع الناس في دار الحكومة بجدة، بحضور الأمير علي. وجرت مبايعته بالملك يوم ٤ تشرين الأول ١٩٢٤م/ ٥ ربيع الأول ١٣٤٣هـ، وألقى محمد طاهر الدباغ خطبة جاء فيها: تنازل الحسين عن المُلك بناءً على طلب الأمة يوم ٣ تشرين أول، وقرار الأمة البيعه لعلي ملكاً دستورياً على الحجاز فقط، وأن يكون للبلاد مجلس نيابي وطني. ولضيق الوقت عن تشكيل المجلس شُكلت هيئة لمراقبة أعمال الحكومة، ولا يمكن اتخاذ أي إجراء بدون موافقة الهيئة وتصديقها عليه[4].

ثم أرسل الدباغ برقية إلى الحسين، بعد إعلان مبايعة الملك علي، اخبره فيها ببيعة ولده بالمُلك، وعيّن الملك الجديد من يستلم مكة من الحسين، «فالمنتظر من مولاي مبارحة البلاد بكل احترام تهدئة للأحوال»[5]. أجاب الحسين بالموافقة، وقيل إنه طلب تعيين غير علي بعد هذه الموافقة[6]. واحتج الحسين على

---

(١) حسين نصيف، المرجع نفسه.
(٢) أمين سعيد، الثورة العربية: ٣/ ١٩١.
(٣) حسين نصيف، المرجع السابق.
(٤) أحمد السباعي، تاريخ مكة: ١/٦٣٢؛ أمين سعيد، الثورة العربية: ٣/ ١٨٩؛ والدولة السعودية: ١٥٨/٢.
(٥) أمين الريحاني، تاريخ نجد: ٣٣٩؛ أمين سعيد، الثورة العربية: ٣/ ١٨٩؛ أحمد عبد الغفور عطار، صقر الجزيرة: ٢/ ٣٠٠؛ حسين نصيف، ماضي الحجاز: ١٢٣.
(٦) أحمد السباعي، تاريخ مكة: ١/٦٣٣؛ أمين سعيد، الثورة العربية: ٣/ ١٩٠؛ أحمد عبد الغفور عطار، صقر الجزيرة: ٢/ ٢٩٩.

كتاب البيعة لعلي، وحصر البيعة فيه بالحجاز (تحديد نفوذ الحجاز)، وجعل حكومة الحجاز دستورية، وإبدال العمل بكتاب الله وسنة رسوله[1]. وسجّل الحسين الاحتجاج رسمياً بعد وصوله إلى جدة، ونشرته الجرائد كما سيتضح. وأثّر خبر تنازل الحسين على أهالي الحجاز، فاضطرب الناس، ويقول أحمد عبد الغفور عطار: إن الحزب الوطني أخطأ في طلب التنازل من الحسين[2].

عاد الملك علي إلى مكة يوم ٦ تشرين الأوّل، وبقي إلى جانب والده، حتى غادر الحسين مكة يوم الخميس ٩ تشرين الأوّل، قاصداً جدة، ومعه عائلته ومدير الشرطة، عثمان بك التركي[3]. وقيل إن الحسين نقل خزينته مع حرمه إلى جدة قبل تنازله عن المُلك[4].

وصل الحسين جدة يوم ٩ تشرين الأول، ورفض خلال إقامته فيها أن يقابل أحداً[5]، ونزل الحسين جدة ولم يُقابله أحد من الأشراف، ولم يحتفل أو يهتم بحضوره أحد. وذُكر أنه لم يلتق إلاّ بوزير ماليته السابق محمد الطويل «الذي يُقال إنه كان العامل الرئيسي في قلب عرش الحسين». ورفضت البلدان المجاورة استقبال الحسين. وقيل إنه سيذهب إلى شرقي الأردن، وقد يضطر إلى الذهاب إلى سويسرا[6]. وكان اليخت الملكي المُسمى (الرقمتين) جاهزاً للسفر[7].

---

(١) أمين سعيد، الثورة العربية: ٣/١٩٠.

(٢) أحمد عبد الغفور عطار، المرجع السابق: ٢/٢٩٩، ٣٠٤.

(٣) أمين الريحاني، تاريخ نجد: ٣٤٠؛ أمين سعيد، الثورة العربية: ٣/ ١٩٥.

(٤) مرآة الشرق ع ٣٤٩، السبت ٤ تشرين الأول ١٩٢٤: ١.

(٥) خير الدين الزركلي، جزيرة العرب: ١/ ٣٣٢؛ صلاح الدين المختار، تاريخ السعودية: ٢/٣٠٦؛ طالب محمد وهيم، مملكة الحجاز: ٣٥٢.

(٦) فلسطين: ع ٧٢١/ ٦٣، الجمعة ١٧ تشرين الأول ١٩٢٤: ٢؛ البيان: ع ١٥٧٦، السبت ١٨ تشرين الأول ١٩٢٤: ١.

(٧) فلسطين: المرجع نفسه.

وصلت القافلة التي تحمل أمتعة الحسين مساء ٩ تشرين الأوّل إلى جدة. وقيل الكثير فيما تَحمل من أموال؛ فقال الريحاني: «فيها عشرون جملاً تحمل أربعين صفيحة من صفائح البترول مملوؤة ذهباً. وقد قدَّر هذه الأحمال أحد العاملين بالتخزين، بمئة وستين ألف ليرة»[١]. ونقلت المقتبس عن جريدة بريطانية، أن الحسين حمل معه إلى جدة أموالاً كثيرة، تبلغ «١٢ صفيحة بترولية في كل منها ٢٠ ألف جنيه بريطاني» وقيل ليس ذلك كل ثروة الحسين؛ فله كثير من الأموال مودعة في مصر وفلسطين[٢].

بقي الحسين في جدة معتزلاً عن الناس، حتى صباح يوم الثلاثاء ١٤ تشرين أول[٣]، وقبل مغادرته جدة أصدر بلاغاً (احتجاجاً)، بعث به إلى رئيس وكلاء الحجاز عبدالله سراج، يوم ١٤ تشرين الأول ١٩٢٤م/ ١٥ ربيع الأول ١٣٤٣هـ، جاء هذا الاحتجاج بعد إطلاع الحسين على بلاغ الحكومة الحجازية، الصادر بتاريخ ٤ تشرين أول ١٩٢٤م، والمتضمن رغبة هيئة جدة باعتزال الحسين، وتوجيه أمر الحكومة الجديدة إلى الملك علي بن الحسين بشرطين: حصر نفوذ الحجاز بالحجاز فقط، وتكوين حكومة دستورية في الحجاز؛ فاحتج الحسين على هذين الشرطين؛ وذلك لأن النهضة العربية أُسّست علىاستقلال البلاد العربية بحدودها، وليس الحجازية فقط، ويجب أن يكون العمل في الحجاز بالكتاب والسنة لا بدستور. وتعرض الحسين في احتجاجه إلى جهود ابن سعود بالتوسع في الجزيرة العربية على حساب جيرانه، وقال الحسين في ختام احتجاجه: «وعليه تُبلغوا هيئة الجمعية الموقرة المذكورة وكل من يقتضي إبلاغه احتجاجي القطعي؛ أوّلاً على تحديد نفوذ الحجاز كما ذُكر لما ينشأ من قطيعة

---

(١) أمين الريحاني، تاريخ نجد: ٣٤٠، انظر سعود هذلول، تاريخ ملوك آل سعود: ١٥٥.
(٢) المقتبس: ع ٤٠٦٩، الاربعاء ١٥ تشرين الأول ١٩٢٤م: ١.
(٣) فلسطين: ع ٧٢١: ٢.

العرب وحرمانهم من حقوقهم الحياتية الأساسية. الثاني: ما في إبدال العمل بكتاب الله والشريعة. ولذا فإني أحفظ حقوق اعتراضي وانكاري بالمادة والمعنى بكل ما ذُكر ولذا تحرر»[1]. وقيل إن الحسين اتصل بولده عبدالله من جدة؛ فوعده عبدالله بتقديم كل ما يستطيع من الدعم لأخيه علي[2].

وغادر الحسين جدة يوم ١٥ تشرين الأول ١٩٢٤م، قاصداً العقبة، وكان في وداعه أحمد السقاف، رئيس ديوانه السابق، والشيخ محمد طويل، ناظر الجمارك. وذُكر على لسان أحد الذين اشتروا للحجاز السفينة أو اليخت الذي نقل الحسين من جدة إلى العقبة، قوله: «عندما وصلنا إلى جدة نزل جلالة الملك ليفحص اليخت (الذي سمّاه بعدئذ الرقمتين) فقال معجباً به: «ستسافر فيه يوماً من الأيام سفرة بعيدة». وعلّق الريحاني على ذلك بقوله: «سفرة بعيدة! إذا كان البُعد في الأسفار يُقاس بمدة الرجوع؛: فهذه السفرة الأخيرة من الحجاز، هي التي نظر إليها الشريف حسين بعين الغيب»[3]. وأعلن الحسين قبل سفره من جدة أنه لم يستنجد ببريطانيا[4]. وذُكر آنذاك سعي رشدي باشا لدى الملك فؤاد ملك مصر، ورئيس وزرائها سعد زغلول؛ للسماح للحسين بالإقامة في مصر، فرفضا خشية حدوث ما لا تُحمد عقباه[5]. ولم يُودع الملك علي والده[6]، ربما لوجوده آنذاك في مكة.

---

(١) الكرمل: ع ١٠٥٥، السبت ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٤م:٣؛ مرآة الشرق: ع ٣٥٤، الاربعاء ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٤م: ٢؛ انظر: عبد الحميد الخطيب، الإمام العادل: ١/ ٦١-٦٢؛ أمين الريحاني، تاريخ نجد: ٣٤٠؛ تُرجم احتجاج الحسين هذا في الملحق رقم (أ): تقرير تشرين الأول .Jeddah Diaries, p 252-253,

(٢) صلاح الدين المختار، تاريخ السعودية: ٢/ ٣٠٧-٣٠٨.

(٣) أمين الريحاني، تاريخ نجد: ٣٤١.

(٤) أمين سعيد، الثورة العربية: ٣/ ١٩٥؛ سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ٢٥٧.

(٥) أم القرى: ع ٩، الجمعة ٦ شباط ١٩٢٥م: ٢؛ أحمد عبد الغفور عطار، صقر الجزيرة: ٢/٣٠٢.

(٦) مرآة الشرق: ع ٣٥٣، الأحد ٢٦ تشرين الأول ١٩٢٤م: ١.

وقال خير الدين الزركلي قصيدة على أثر خروج الحسين من الحجاز، في تشرين الأول ١٩٢٤م، بعنوان (جبّار زمزم) مطلعها:

صبْرَ العظيم على العظيمِ ... بجبّار زَمْزمُ والحَطيم

إن القضاءَ إذا تسلّـ ... ـط ضاع فيه حجى الحكيم

وقال فيها عن الخلافة:

عجباً لمن طلب الخلا ... فَةَ والخلافةُ في النجومِ

أين الخلافةُ، لا خلا ... فَةَ في الحديث ولا القديمِ

تلك التي ذهبت مع الأ ... يّام قَبلَ ذوي «سليم»

ومنها:

من كالحسين إذ نظر ... تَ إلى الجبابرة القُرومِ

الجامعِ المتناقضا ... تِ من الغرائز والفُهومِ

الغافلِ اليقظِ الحريـ ... ـصِ الباذلِ، العاتي الرحيمِ[1]

---

(١) خير الدين الزركلي، الديوان: ٧٦ - ٧٩.

الملك علي وابن سعود:

طالب الحجازيون الحسين بالتنازل عن العرش لابنه علي؛ لأن علياً محبوب من أهل الحجاز، ويؤدي ذلك إلى إضعاف السعوديين، وبالتالي رجوعهم عن الحجاز. وذُكر أن الحسين سينتقل إلى سويسرا حيث يعيش آخر خليفتين من آل عثمان. وكان ذلك بسبب عدم تدخل بريطانيا، هذا بالإضافة إلى اقتراب السعوديين من مكة[1]. وجاء طلبهم هذا من الحسين؛ لاعتقادهم بأنه قد يُنهي الأزمة[2].

ونَشر الحزب الوطني الحجازي برقية بتاريخ ٤ تشرين الأول، أعلن فيها تنازل الحسين وبيعة علي بالمُلك، وقيام الحزب بالمفاوضات مع ابن سعود لوقف القتال، وحمّل العالم الإسلامي مسؤولية ما يحدث في الحجاز إذا لم يسرع لوقف السعوديين، وطالب المسلمين التدخل لإجراء الصلح وحفظ البلاد. ووقّع البرقية عن الحزب محمد طاهر الدباغ[3].

وكتبت جريدة فلسطين عن تنازل الحسين مقالاً بعنوان «ثورة الحجاز». وبحثت في العوامل الداخلية التي أدت إلى التنازل، ولم تعزُ ذلك لأسباب خارجية، كما يرى البعض، بل قالت: إن الحجازيين سئموا تلك الأساليب الحميدية الحُسينية؛ فاستغلوا الفرصة، خاصة في ظل تدخل بعض «أحرار السوريين» الموجودين في جدة مثل الأمير عادل أرسلان ونبيه العظمة. وأضافت: إن فلسطين أصبحت في حل من مبايعتها للحسين بالخلافة[4]. وقال كاتب

---

(١) فلسطين: ع ٧١٨/٦٠، الثلاثاء ٧ تشرين الأول ١٩٢٤م: ٣؛ البيان: ع ١٥٧٢، الثلاثاء ٧ تشرين الأول ١٩٢٤م: ١.

(٢) عبد الكريم غرايبة، مقدمة في تاريخ العرب الحديث: ٣٤٩/١.

(٣) المقتبس: ع ٤٩٢، الاثنين ٦ تشرين الأول ١٩٢٤م: ٣؛ أمين سعيد، الثورة العربية: م٣/ ١٩٢.

(٤) فلسطين: ع ٧١٩/٦١، الجمعة ١٠ تشرين الأول ١٩٢٤م: ١.

المقتبس: إن عمل الحسين جاء براً بوعد قطعه على نفسه، وهو التنازل عن المُلك إذا كان في مصلحة العرب، وشبه تنازل الحسين اليوم حقناً للدماء بتنازل الحسين بن علي بن أبي طالب عن الخلافة لمعاوية رضي الله عنهم، وتمنى كاتب المقتبس اجتماع كلمة العرب والمسلمين على مبايعة الملك علي بالخلافة الإسلامية وإمارة المؤمنين، وحَمَد موقف الحسين(١).

وقيل إن هجوم ابن سعود على الحجاز، لم يتم الاّ بعد أن فوضت جمعيات الخلافة الهندية الأمر إليه. وسكت المسلمون على هذا التفويض، وأُعيدت أسبابه إلى تصلب الحسين خاصة في مسألة الخلافة، هذا بالإضافة إلى تولية علي ملكاً دستورياً على الحجاز فقط، على أن ينزل على إرادة العالم الإسلامي في مسألة الخلافة، كل هذا يجعل الواجب على ابن سعود أنه يقبل بالصلح الذي يطلبه الحجازيون(٢). وكانت قد وردت إلى ابن سعود برقية من جمعية الخلافة في الهند مؤرخة في ٨ تشرين الأول ١٩٢٤م، طالبت فيها بتأسيس حكومة ديمقراطية في الحجاز، ورفضت فيها توليه الحسين أو أحد أولاده أمر الحجاز(٣). وأرسل شوكت علي، رئيس لجنة الخلافة في الهند كتاباً باسم اللجنة إلى الحكومة البريطانية في الهند، طالب فيه بريطانيا بعدم التدخل في الحرب النجدية الحجازية، وأيّد خطتها المحايدة تجاه هذه المسألة(٤).

وقد تضاربت الآراء حول تنازل الحسين؛ بين مختارٍ له ومُجبَرٍ عليه، وقيل إن الحجازيين قيّدوا علياً بالنزول على رأي المسلمين في مصير الحجاز ومسألة الخلافة، «قيّدوه بعد أن كان والده طلقاً، ولم يُبايعوه بالخلافة حذراً من أن يقع له

---

(١) عمر الطيبي، حول عرش الحجاز، المقتبس: ع ٤٠٩٣، الثلاثاء ٧ تشرين الأول ١٩٢٤م: ١.
(٢) عمر الطيبي: بعد التنازل أو الانزال، المقتبس: ع ٤٠٩٤، الأربعاء ٨ تشرين الأول ١٩٢٤م: ١.
(٣) أم القرى: ع٥، الجمعة ٩ كانون الثاني ١٩٢٤م: ٢.
(٤) أم القرى: ع٦، الجمعة ١٦ كانون الثاني ١٩٢٥م: ٤.

ما وقع لوالده...»، ولام كاتب المقتبس تجاهل السوريين لعطف العالم الإسلامي على الخلافة العربية، وتجاهلهم موقف الهند ومصر عند مبايعتهم للحسين بالخلافة، وأضاف: بعد ما حدث يجب على السوريين «دماغ الأمة العربية» مشاركة المسلمين الرأي كما فعل الحجازيون؛ وذلك بانتخاب جمعية للخلافة في كل مدينة سورية، وتُوفد هذه الجمعيات مندوبيها إلى مؤتمر الخلافة، الذي سيعقد في القاهرة، وشكك في جمعية الخلافة القائمة في سوريا، وكونها لا تمثل الرأي العام الإسلامي فيها[١].

وقيل الكثير في أسباب تنازل الحسين بعد ضعف مركزه وبرزت مسألة الخلافة، وسعي الحسين إليها بدون اعتبار لرأي العالم الإسلامي، كأحد الأسباب الرئيسة وراء تنازله، وهناك أسباب أُخرى منها: إفراطه بالثقة في بريطانيا، واستئثاره بالسلطة والرأي، وعدم بناء مُلكه على الأُسس الحديثة؛ كتعزيز الجيش والإنفاق عليه، بالإضافة إلى عدم مرونته السياسية وقيامه بالثورة سنة ١٩١٦م، التي اوجبت نقمة كثير من المسلمين عليه[٢]. وقيل إن الحسين تنازل عن الخلافة والمُلك، ويرجو الحسين من مؤتمر الخلافة الذي سيعقد في القاهرة انتخابه للخلافة[٣].

وتضاربت الآراء حول مصير الحجاز، حسب الأهواء والمصالح[٤]. واستحسن البعض إعلان ملكية علي على الحجاز دون الخلافة، وعلّقت جريدة

---

(١) عمر الطيبي: الخلافة الإسلامية في العهد الجديد، المقتبس: ع ٤٠٩٥، الخميس ٩ تشرين الأول ١٩٢٤م: ١.

(٢) مرآة الشرق: ع ٣٥٠، السبت ١١ تشرين الأول ١٩٢٤م: ١؛ فلسطين: ع ٦٢/٧٢٠، الثلاثاء ١٤ تشرين الأول ١٩٢٤م: ١.

(٣) البيان: ع ١٥٧٢، الثلاثاء ٧ تشرين الأول ١٩٢٤م: ١.

(٤) عمر الطيبي، مصير الحجاز، المقتبس: ع ٤٠٩٨، الثلاثاء ١٤ تشرين الأول ١٩٢٤م: ١.

فلسطين على ذلك: لأن المُلك حق خاص والخلافة حق عام، وتمنّت من مؤتمر الخلافة اختيارالشخص الذي تتوافر فيه اكثر شروط الخلافة؛ لصعوبة توافرها كاملة، وأن يتدخل المؤتمر في مسألتي: الجزيرة العربية والتوفيق بين أُمرائها، ومسألة فلسطين[1]. وكان الملك علي قد أكّد نزوله على رأي العالم الإسلامي في الخلافة؛ جاء ذلك في الخطبة التي القاها قبل مغادرته جدة إلى مكة[2].

ثم أخذ أعضاء حكومة الملك علي، يسعون للصلح مع ابن سعود، وأرسلوا الرُسُل لهذه الغاية[3]، وطلبت لجنة الخلافة المصرية من ابن سعود، عدم دخول الأراضي المقدسة بجيشه، وأبدت بريطانيا وفرنسا ارتياحها لتسلم علي المُلك في الحجاز[4]. ولم ترض جمعية الخلافة الهندية بملكية علي، وطالبت أن تكون الحجاز جمهورية، ولم يُصرح ابن سعود بأي موقف من الحكومة الجديدة، واعتمدت الحكومة المصرية خطة الحياد[5]. وقيل إنّ الملك علي غير مرغوب فيه من ابن سعود؛ لذلك سيواصل الضغط عليه حتى يُلحقه بوالده[6]

واضطربت الأوضاع في مكة على أثر خروج الحسين منها، وأخذت قوات ابن سعود تتقدم باتجاه مكة، ولم تكن القوة الحجازية فيها قادرة على الدفاع، فارتأى الحزب الوطني الحجازي سحب الجيش من مكة حتى لا تراق بها الدماء، ووافق الملك علي على ذلك، وانسحب بقواته يوم ١٣ تشرين الأول إلى جدة[7]. وقبل أن تتأكد المفاوضات بين علي وابن سعود، حاصرت قوّات ابن

---

(١) فلسطين: ع ٦٢/٧٢٠: ١.
(٢) المقتبس: ع ٤١٠٠، الخميس ١٦ تشرين الأول ١٩٢٤م: ٢.
(٣) فلسطين: ع ٦١/٧١٩، الجمعة ١٠ تشرين الأول ١٩٢٤م: ٢؛ البيان: ع ١٥٧٢: ١.
(٤) البيان: المرجع نفسه، وانظر: ع ١٥٧٣، الخميس ٩ تشرين الأول ١٩٢٤م: ١.
(٥) البيان: ع ١٥٧٣: ٤؛ الكرمل: ع ١٠٦٠، الاربعاء ١٢ تشرين الثاني، ١٩٢٤م: ٤.
(٦) البيان: ع ١٥٧٤، السبت ١١ تشرين الأول ١٩٢٤م: ٣.
(٧) أمين سعيد، الثورة العربية: ٣/ ١٩٥-١٩٦؛ المقتبس: ع ٤١٠٠: ٢.

سعود مكة[١]، ودخلتها في ١٣ تشرين الأول ١٩٢٤م[٢]، دون حدوث قتل أو تأثير سيء[٣]. وقيل إن ابن سعود سينقل مقاليد الحجاز من آل عون إلى آل زيد، والمرشح لذلك الشريف علي حيدر، ونظراً لحسن علاقة حيدر بتركيا، فقد تقترح تركيا علىالعالم الإسلامي مبايعته بالخلافة، وربط البعض ذلك، باتفاق ابن سعود مع تركيا على غزو الحجاز[٤]. وتروي ابنة علي حيدر أنه بعد دخول ابن سعود مكة، أعلن للسكان رغبته في إعادة علي حيدر لشرافة مكة، ولكنه عدل عن رأيه بتأثير الشريف شرف باشا، ابن عم علي حيدر[٥]، ويبدو أن تلك مجرد إشاعات لأغراض سياسية تخدم ابن سعود.

وكان الحزب الوطني الحجازي، قد أرسل كتاباً إلى ابن سعود، بتاريخ ٥ تشرين الأول ١٩٢٤م، طلب فيه الصلح، ووقف الزحف النجدي باتجاه الحجاز، معلناً استعداد الأمة لقبول شروط ابن سعود، ولم يرد ابن سعود على هذا الكتاب؛ فبعث الحزب برقية أُخرى أكّدت ما ورد في الكتاب السابق. فأجابهم ابن سعود، بتاريخ ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٤م. وقال في جوابه: إنّ الكتاب لم يصله، أما البرقية فوصلت، وأضاف: لا يمكن أن يعم السلام الجزيرة العربية ما دام الحسين وأولاده حكام الحجاز، وأعلن ترك أمر الحجاز للعالم الإسلامي، وأمّن أهل الحجاز بخروج الحسين وأولاده، وأنه أرسل بذلك إلى رؤساء جيشه[٦]. فأحرج جواب ابن سعود موقف الملك علي، الذي اصبح أمام أحد أمرين: محاربة ابن سعود اوالتنازل عن العرش، جاء هذا في وقت كثُر فيه وسطاء الصلح

---

(١) المقتبس: المرجع نفسه: ٢.

(٢) جورج انطونيوس، يقظة العرب: ٤٥٥؛ Gaury, p 276.

(٣) البيان: ع ١٥٧٦، ١٨ تشرين الأول ١٩٢٤م: ١.

(٤) المقتبس: ع ٤١٠٠: ٢؛ انظر: فلسطين: ع ٦٥/٧٢٣، ٢٤ تشرين الأول ١٩٢٤م: ٢.

(٥) Haidar, p 234.

(٦) أمين سعيد، الثورة العربية: م٣/ ١٩٣-١٩٤.

أمثال أمين الريحاني وجون فيلبي، وغيرهم[1]. وأصدر الملك علي منشوراً إلى أهالي مكة، في كانون الأول ١٩٢٤م، اعتذر فيه عن سقوط عاصمته، وطلب منهم الصبر والثبات، وعدم مؤاخذته لقطع الأرزاق عنهم لأسباب حربية، ووعدهم بقرب ساعة الخلاص[2].

لم تنجح نداءات الحزب الحجازي في جدة للعالم الإسلامي، ولا محاولاته المتكررة، في عقد الصلح مع ابن سعود، على الرغم من محاولات أطراف خارجية كثيرة التوسط بين الفريقين خاصة من المجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين، وإيران. ودخل ابن سعود مكة في ٤ كانون الأول ١٩٢٤م، وكان في انتظاره هناك وسطاء الصلح، ومنهم: طالب النقيب، وفيلبي، وأمين الريحاني. ولم تُفلح جهودهم أيضا[3]. وأصبحت جدة في نهاية سنة ١٩٢٤م، في حالة دفاعية. وكان الملك علي ينتظر وصول النجدات العسكرية من العقبة[4].

ثم عادت القوات النجدية إلى القتال في بداية سنة ١٩٢٥م، وأخذت تُحاصر جدة والمدينة واحتلت القنفدة، والليث، ورابغ من موانيء الحجاز[5]. وأصدر الملك علي منشوراً في شباط ١٩٢٥م، دعا فيه أهالي جدة إلى مواصلة الجهود في الدفاع عن الحجاز[6]. ونشر ابن سعود في ٢٥ شباط ١٩٢٥م، نداءً

---

(١) الكرمل: ع ١٠٦٠، الاربعاء ١٢ تشرين الثاني ١٩٢٤م: ٣. انظر حول مراسلات الريحاني مع ابن سعود، أم القرى: ع٥: ٢.

(٢) مديرية الوثائق التاريخية -دمشق، القسم الخاص، مجموعة الحركة العربية، وثيقة رقم (٥٢)، ٥٢/٧١.

(٣) أمين سعيد، الثورة العربية: ٣/ ١٩٦-٢٠٦، انظر: مرآة الشرق: ع ٣٥٣، الأحد ٢٦ تشرين الأول ١٩٢٤: ٢.

(٤) فلسطين: ع ٧٢٦، الثلاثاء ٤ تشرين الثاني ١٩٢٤م: ٢.

(٥) أمين سعيد، الثورة العربية: ٣/ ٢٠٧.

(٦) مديرية الوثائق التاريخية -دمشق: مرجع سابق، وثيقة رقم (٥١)، ٥١/٧٠.

عاماً إلى جميع المسلمين. أعلن فيه محاصرته للملك علي في جدة، وأن جميع الطرق سالكة لتأدية فريضة الحج لهذه السنة، ويُرحب بقدوم الحجاج ويعد بحمايتهم وتسهيل سفرهم[١].

سعى الملك فؤاد ملك مصر للتوسط بين الطرفين. وأرسل محمد المراغي، رئيس المحكمة الشرعية بمصر، لهذه الغاية، فغادر المراغي مصر في ١٠ أيلول ١٩٢٥م، ومعه عبد الوهاب طلعت من موظفي ديوان الملك فؤاد، ولكن جهودهم لم تُفلح مع ابن سعود. وسعى الإمام يحيى، إمام اليمن في تشرين الثاني ١٩٢٥م، إلى التوسط بين الطرفين، وكان ذلك بعد مرور أكثر من سنة على بداية الحرب النجدية الحجازية، وأرسل الإمام كتابين إلى كل من الملك علي وابن سعود. واقترح الإمام في كتبه إرسال وفد من طرفه لغاية الصلح، فوافق الملك علي، ورفض ابن سعود، وطلب من الإمام عدم إرسال الوفد[٢].

وفشل علي في الدفاع عن مُلكه في الحجاز، ولم تكن الحجاز قادرة على الدفاع أمام ابن سعود، «وتوقع علي مساعدة الشعوب العربية التي ضحى والده من أجلها، ولكن الأحوال كانت قد ساءت إلى حد كبير، فقد جاء توقيت الغزو السعودي موافقاً لقيام الثورة السورية... »[٣]. وبقي الملك علي يُدافع عن الحجاز من جدة حتى تنازل عن المُلك في كانون الأول ١٩٢٥م، وغادر الحجاز إلى بغداد في كانون الثاني ١٩٢٦م، ونودي بابن سعود رسمياً ملكاً على الحجاز بإجماع سكان المدن الكبرى[٤] في ٨ كانون الثاني ١٩٢٦م،[٥].

---

(١) أم القرى: ع ١٢، الجمعة، ٢٧ شباط ١٩٢٥م: ٢.

(٢) أمين سعيد، الثورة العربية: ٣/٢٠٦-٢٠٧. انظر الكتب المُرسلة من الملك فؤاد والردود عليها: المنار: م٢٦/ ج٥: ٣٩٧-٤٠٠.

(٣) عبد الكريم غرايبة، الثورة العربية: ٢٥٧.

(٤) جورج انطونيوس، يقظة العرب، ٤٥٥، ٤٥٦، انظر: وثائق التسليم: أم القرى: ع ٥١، الجمعة ١٨ كانون الأول ١٩٢٥م: ٤؛ المنار: م ٢٦/ج٩: ٦٧٣-٦٩٠.

(٥) خير الدين الزركلي، جزيرة العرب ٢/ ٦٦٣؛ أمين سعيد، الثورة العربية: ٣/٢٢٠.

كان ابن سعود قد نشر بلاغاً بعد دخوله مكة مؤرخاً في ٩ كانون الأول ١٩٢٤م، أعلن فيه أنه سيقوم بطرد الحسين وأولاده من الحجاز، وأن الحكم في الحجاز سيصبح شورى بين المسلمين. ودعا ابن سعود إلى عقد مؤتمر إسلامي عام، يُعقد في مكة، ويقرر شكل الحكومة الصالحة لحكم البلاد المقدسة (الحجاز)[١]. وأخذت جريدة أم القرى الناطقة باسم ابن سعود تبحث في أمر المؤتمر الإسلامي المنوي عقده في مكة؛ فأعلنت في كانون الثاني ١٩٢٥م، عدم صلة مؤتمر مكة بمسألة الخلافة. وأنه للبحث فقط في أمر الحجاز وإدارتها، وأمر الحُجاج[٢]. وأشارت أم القرى إلى أن مجلس الأوقاف الأعلى في سوريا قرر انتخاب وفد يُمثله في مؤتمر مكة[٣]. ولمّا أخذت الجرائد تبحث في أمر مؤتمر مكة، وأنه قد يكون بديلاً عن مؤتمر القاهرة؛ صرحت أم القرى بأن غاية مؤتمر مكة تختلف عن مؤتمر القاهرة، ونفت أنه تكون غاية مؤتمر مكة بحث مسألة الخلافة، التي سيعقد مؤتمر القاهرة لبحثها[٤].

وجدّد ابن سعود في تموز ١٩٢٥م، الدعوة إلى مؤتمر مكة، وذلك في بلاغ عام نشره بتاريخ ٢٠ تموز، وتعهد فيه بالمحافظة على استقلال الحجاز، وتطبيق الشريعة الإسلامية فيها[٥]. ودعت جريدة أم القرى المسلمين لإرسال مندوبين عنهم إلى مؤتمر مكة[٦]، فلبت جمعيات الخلافة في الهند وجاوه الدعوة[٧]. واشادت الجرائد الهندية بهذه الدعوة، وطلبت من زعماء المسلمين

---

(١) أم القرى: ع١، الجمعة ١٢ كانون الأول ١٩٢٤م: ١.
(٢) المرجع نفسه: ع٨، الجمعة ٣٠ كانون الثاني ١٩٢٥م: ١.
(٣) المرجع نفسه: ع ١٠، الجمعة ١٠ شباط ١٩٢٥م: ٢.
(٤) المرجع نفسه: ٤.
(٥) المرجع نفسه: ع ٣٠، الجمعة ٢٤ تموز ١٩٢٥م: ١.
(٦) المرجع نفسه: ع ٤٨، الجمعة ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٥م: ١.
(٧) المرجع نفسه: ع ٦٧، الجمعة ٩ نيسان ١٩٢٦م: ١.

المشاركة في المؤتمر[١]. وندبت ايران قنصلها في دمشق لحضور مؤتمر مكة، وبعثت فلسطين وفداً برئاسة رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، الحاج أمين الحسيني[٢]، وانتدبت تركيا مندوبها في مؤتمر القاهرة للمشاركة في مؤتمر مكة، ومثّل روسيا في المؤتمر مندوبها في جدة[٣].

اتجهت أنظار المسلمين على أثر فشل مؤتمر الخلافة في مصر، إلى المؤتمر الإسلامي الحجازي، الذي أُعلن أن غايته توحيد آراء المسلمين والبحث في أمر الحجاز، وقيل إن هذا المؤتمر سيكون أعظم شأناً من مؤتمر الخلافة؛ خاصة أن اليمن وإيران وتركيا أرسلت وفودها اليه. ونُقل عن ابن سعود عدم رغبته في الخلافة، أو في التمهيد اليها خلال هذا المؤتمر[٤]. ويقول حافظ وهبه: كان ابن سعود قد عدل عن فكرة المؤتمر، ولكنه بتأثير الكتب، التي كانت ترد اليه، رضي بعقد المؤتمر في مكة، في وقت الحج، خاصة بعد انتهاء مؤتمر مصر. ويضيف وهبه: لبّى الجميع الدعوة لحضور مؤتمر مكة إلاّ مصر، «ظناً من الملك فؤاد أن مؤتمر مكة سيعالج ما أخفق فيه مؤتمر القاهرة» ثم عَدلت مصر عن ذلك، وأرسلت مندوباً إلى المؤتمر[٥]. وعُقد مؤتمر مكة في ٣ حزيران ١٩٢٦م، ٢٠ ذي القعدة ١٣٤٤هـ[٦]. وانتهى إلى لا شيء كمؤتمر القاهرة، ولم يأت بنتيجة تُذكر[٧].

---

(١) أم القرى: ع ٧٠، الجمعة ٧ أيار ١٩٢٦م: ١-٢.
(٢) أم القرى: ع ٧٣، الجمعة ٢٨ ايار ١٩٢٦م: ٣: الكرمل: ع ١١٨٥، الأحد ٢٣ أيار ١٩٢٦م: ٩؛ و ع ١١٨٦، الأحد ٣٠ أيار ١٩٢٦م: ٣.
(٣) الكرمل: ع ١١٨٦: ٣.
(٤) الكرمل: ع ١١٨٧، الأحد ٦ حزيران ١٩٢٦م: ٣.
(٥) حافظ وهبه، خمسون عاماً: ١٣٩-١٤٠.
(٦) خير الدين الزركلي، جزيرة العرب: ٦٦٣/٢.
(٧) المرجع نفسه؛ حافظ وهبة، خمسون عاما: ١٤٤.

الحسين حتى وفاته / النهاية:

وصل الحسين إلى العقبة في ١٧ تشرين الأول ١٩٢٤م، وبقي فيها حتى ١٨ حزيران ١٩٢٥م[١]، واتخذ الحسين خلال تلك الفترة العقبة مقراً له. وأخذ يُقدم ما يستطيع من مساعدة إلى ولده علي في جدة. وأنفق في سبيل ذلك الأموال؛ خاصة على تجنيد المتطوعين وإرسالهم إلى جدة[٢].

وكان الحسين خلال إقامته في العقبة على اتصال بولده عبدالله، الذي كان يزور والده باستمرار، واخذا يبذلان كل مساعدة ممكنة للملك علي في جدة[٣]. وحضر الأمير عبدالله على رأس وفد في تشرين الأول ١٩٢٤م، إلى العقبة؛ للسلام على الحسين، وعرض ضيافة شرق الأردن عليه. وقيل إن هناك فريقاً يُعارض إقامة الحسين في شرقي الأردن، ومنهم علي رضا باشا الركابي، رئيس النظار؛ لأن إقامة الحسين تُشكل خطراً على المنطقة؛ لذلك رُجح سفر الحسين إلى البصرة في العراق، على أن لا يتدخل بالسياسة[٤]. وذُكر أن العراق تنوي تجهيز قصري آل قرطاس في البصرة، إذا قرر الحسين الإقامة في العراق[٥].

وقالت مجلة العرفان عن إقامة الحسين في العقبة: «لا شك أن مُكث جلالة الحسين في العقبة هذه المدة المديدة، وعدم تحوله عنها، كان القصد منها تهيئة المتطوعين وإرسالهم إلى الحجاز، لأن هذا الشيخ الجليل ما زال كله آمال حيّة في

---

(١) عبد الكريم غرايبة، الثورة العربية: ٢٥٥؛ انظر: جورج صالح الخوري، حديث الذكريات، عن إجبار الحسين على الخروج من العقبة: الرأي (جريدة) عمان، الأحد ١٩٨٠/١/٢٧م: ١١.
(٢) أمين سعيد، الثورة العربية: ٣/ ٢٠٨؛ الأمير سعود هذلول، تاريخ ملوك آل سعود: ١٧٧.
(٣) أمين سعيد، أسرار الثورة العربية: ٣٧٦.
(٤) فلسطين: ع ٢٨/٧٢٤ تشرين الأول ١٩٢٤م: ٥.
(٥) فلسطين: ع ٧٢٦، الثلاثاء ٤ تشرين الثاني ١٩٢٤م: ٢.

العودة إلى مكة. وهو يجود بالأموال، التي لو أخرج أعناقها وهو في مكة لما آل أمره إلى ما آل اليه الآن»[1]. وذكرت جريدة فلسطين في كانون الأول ١٩٢٤م؛ أن من المؤكد مغادرة الحسين العقبة إلى جدة لتحسن مركز الملك علي[2]. ثم نشرت في الشهر نفسه خبراً قالت فيه: إن الحسين «صمم» على البقاء في العقبة رغم الجهود المبذولة لإخراجه منها، ويقول الحسين: إنه يفضل البقاء حين يموت في أرض الحجاز[3]، وقيل إن فكرة سفر الحسين إلىالبصرة مجرد إشاعة[4].

أعلن الحسين أثناء اقامته في العقبة أن ما أصابه كان بسبب عدم مصادقته على المعاهدة البريطانية، وأكّد الحسين أنه: «دافع عن قضية فلسطين دفاعاً مجيداً، وكان يعمل لحمل بريطانيا على إلغاء وعد بلفور، وإنشاء حكومة عربية مستقلة في فلسطين، ولكنه لم يصل إلى نتيجة في مساعيه». ووُصف الحسين بأنه صابر، واثق بقوة ولده، وصرح الحسين بتفضيله الاحتلال السعودي للحجاز، على أي احتلال اجنبي، وقال: «ابن سعود منّا فلا جناح عليه إذا أقام في مكة، وإني لأفضل ألف مرة أن تكون العرب جمعاء تحت سيطرته علىأن يكونوا صنائع للأجانب»[5].

وقد أدت مساعدة الحسين لولده علي، إلى إطالة مدة حصار جدة؛ وبالتالي إطالةالحرب النجدية الحجازية، الأمر الذي لم يكن يُرضي ابن سعود[6]. ولما

---

(١) العرفان: (كانون الأول ١٩٢٤)، م١٠ ج٣: ٣٠١.
(٢) فلسطين: ع ٧٢٦، ٩ كانون الأول ١٩٢٤م: ٣.
(٣) فلسطين: ع ٧٣٩، ١٩ كانون الأول ١٩٢٤م: ٢: البشير: ع ٣٢٦٥، السبت ٢٠ كانون الأول ٩٢٤م: ١.
(٤) البشير: المرجع نفسه.
(٥) فلسطين: ع ٧٣٠، ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٤م: ٢.
(٦) محمد رفيع، مكة في القرن الرابع عشر الهجري: ٢٩٠؛ أمين سعيد، أسرار الثورة العربية: ٣٢٦.

كانت شرقي الأردن تحت الحماية البريطانية، طلب ابن سعود من بريطانيا، التي أعلنت حيادها من الحرب في الحجاز، منع الأمير عبدالله من التدخل في النزاع، وطلب ايضاً إخراج الحسين من العقبة، وعدم اتخاذها قاعدة لمقاومته. وهدد بمهاجمة العقبة؛ فرأت بريطانيا في طلب ابن سعود فرصة لإخراج الحسين من العقبة[١].

وآنذاك كانت العقبة مدينة حجازية، وإن كانت إدارتها تابعة للأمير عبدالله، فأوعزت بريطانيا إلى عبدالله أن يطلبها وبلدة معان من أخيه الملك علي، الذي كان في وضع حرج في جدة؛ فوافق علي على طلب أخيه في ٥ حزيران ١٩٢٥م[٢]. وكانت بريطانيا تضغط على الحسين لمغادرة العقبة بحجة طلب ابن سعود، ولمّا رفض الحسين أصرت عليه بوجوب مغادرتها[٣]، كما سيتضح.

ثم انعقدت المعاهدة المتضمنة تنازل الملك علي عن العقبة ومعان إلى اخيه عبدالله، في جدة بتاريخ ٥ حزيران ١٩٢٥م. وجاء في أحد بنودها: «عدم ازعاج الخليفة الأعظم نظراً لمقامه في العالم العربي والإسلامي، أي انه لا يجري التسليم الا بعد تشريف جلالته لجدة». وأُلحقت هذه المنطقة رسمياً بشرق الأردن في ١٦تموز ١٩٢٥م، في احتفال رسمي حضره الأمير عبد الله[٤].

---

(١) أمين سعيد، المرجع نفسه؛ والثورة العربية: ٣/ ٢٠٨؛ سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ٢٥٩-٢٦٠؛ سعود هذلول، ملوك آل سعود: ١٧٨.

(٢) محمد رفيع، مكة في القرن الرابع عشر: ٢٩٠؛ أمين سعيد، الثورة العربية: ٣/ ٢٤؛ سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ٢٦٠.

(٣) جورج انطونيوس، يقظة العرب: ٤٥٦؛ عبد الكريم غرايبة، مقدمة في تاريخ العرب الحديث: ١/ ٣٤٩؛ سليمان موسى، المرجع نفسه.

(٤) أمين سعيد، الثورة العربية: ٣/ ٢٤-٢٥؛ وأسرار الثورة العربية: ٣٧٧؛ حسين نصيف، ماضي الحجاز: ١٨٣-١٨٥؛ انظر: المنار: م ٢٦/ج٣: ٢٣٧؛ أم القرى: ع ٣٥، الجمعة ٢٨ آب ١٩٢٥م: ١-٢.

وأصرت بريطانيا على إخراج الحسين من العقبة؛ إجابة لطلب ابن سعود، وتمهيداً لضم العقبة ومعان إلى شرق الأردن[1]. ويعلق المختار على ذلك قائلاً: لأن العقبة ومعان تحت الانتداب البريطاني وبريطانيا ستضمهما إلى شرق الأردن[2]. وكانت بريطانيا تُفكر في احتلال معان والعقبة، وكان ابن سعود قد سيّر حملة من حائل إلى العقبة، ثم أمرها بالتوقف[3].

ثم أرسلت بريطانيا بارجة حربية إلى العقبة، وقدم قائدها انذاراً إلى الحسين بتاريخ ٢٨ أيار ١٩٢٥م، بوجوب مغادرته العقبة خلال ثلاثة أسابيع، بحجة تجهيز ابن سعود حملة لغزو العقبة؛ لوجود الحسين فيها، وكون الحكومة البريطانية مسؤولة عن الأمن في فلسطين وشرق الأردن مع معان التي تقع تحت انتدابها: «فعندما أتيتُم إلى العقبة كلّفت -بريطانيا- حكومة جلالة الملك علي والأمير عبدالله بتعيين الحدود الفاصلة بين الحجاز والشرق العربي»، ولا تسمح حكومة بريطانيا بدوام الوضع الحالي في العقبة[4]. امتنع الحسين عن مغادرة العقبة، مذكراً القائد البريطاني بوعود بريطانيا له قبل الثورة، وطلب أن يُرسل إلى المريخ لعل هناك مَن يفي بالوعود، فأعلم قائد البارجة البريطانية حكومته برفض الحسين[5]؛ فأرسلت بريطانيا بارجة أُخرى إلى العقبة، وأوعزت إلى عبدالله بضرورة اقناع والده بترك العقبة، وحضر الأمير عبدالله لهذه الغاية، مانع الحسين

---

(١) عيسى السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية: ١٠٠.

(٢) صلاح الدين المختار، تاريخ السعودية: ٢/٣١٤.

(٣) أمين الريحاني، تاريخ نجد: ٤١٨؛ خير الدين الزركلي، جزيرة العرب: ١/ ٣٤٥.

(٤) أمين سعيد، الثورة العربية: ٣/ ٢٠٨؛ صلاح الدين المختار، تاريخ السعودية: ٢/٣١٤؛ سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ٢٦٠-٢٦١. أنظر نص الإنذار: أمين سعيد: المرجع نفسه؛ فلسطين: ع ٢٩/٨٨٦، الجمعة ١٩ حزيران ١٩٢٥م: ٤؛ المنار: م ٢٦/ ج٣: ٢٣٦.

(٥) صلاح الدين المختار، المرجع نفسه؛ سعود هذلول، تاريخ ملوك آل سعود: ١٧٩-١٨١، انظر نص رد الحسين: سعيد، المرجع نفسه: ٢٠٩-٢١١؛ أم القرى: ع ٣٤، الجمعة ٢٣ آب ١٩٢٥م: ٣-٤.

بداية ثم قبل[1]. ووافق على السفر إلى قبرص، فغادر العقبة في ١٨ حزيران ١٩٢٥م، علىالبارجة (دلهي) قاصداً قُبرص[2]. وذكرت جريدة الشرق العربي: أن الأمير عبدالله سافر من عمان إلى العقبة، يوم الأحد ١٤ حزيران لوداع والده الذي سيغادر إلى جدة في ١٧ منه[3]. وقيل إن الحسين طلب الإقامة في يافا اوحيفا، فأبرق القائد البريطاني إلى حكومته بذلك، فأجيب بالرفض وبضرورة سفر الحسين إلى قبرص، ولما وافق الحسين على ذلك، وطلب إمهاله يومين لم يوافق القائد البريطاني وأجبره على السفر، رافضاً طلب الحسين الأخير منه بركوب باخرته الرقمتين، وكان مع الحسين في سفره حرمه وابنتيه منها، وكاتب وطاهٍ. واللواء جميل باشا الراوي[4].

واعتبر الريحاني مغادرة الحسين العقبة أهم نصر سياسي لابن سعود في صيف سنة ١٩٢٥م، حيث بسفره انقطع المورد الذي كان يعتمد عليه الملك علي، واشتدت الأزمة المالية في جدة، وأضاف الريحاني: سهّل سفر الحسين إقناع عبدالله لأخيه بالموافقة على ضم العقبة ومعان إلى شرق الأردن[5]، أي أن موافقة علي على الضم تمّت بعد مغادرة الحسين العقبة، وهكذا تكون إقامة الحسين في العقبة قاربت ثمانية شهور.

غادر الحسين العقبة إلى قبرص ماراً بالسويس، حيث قابله بالسويس معتمده في مصر، وأخوه، وحبيب لطف الله، واسكندر بك طراد، وكيل اطيان

---

(١) خير الدين الزركلي، جزيرة العرب: ١/ ٣٤٦؛ أمين سعيد، المرجع نفسه؛ سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ٢٦٣؛ والحركة العربية: ٦٣٣.

(٢) أمين سعيد، المرجع نفسه؛ عيسى السفري: فلسطين العربية: ١٠٠؛ عبد الكريم غرايبة، مقدمة في تاريخ العرب الحديث: ٣٤٩/١؛ سليمان موسى، الحركة العربية: ٦٣٣-٦٣٤.

(٣) الشرق العربي: ع ١٠٧، الاثنين ١٥ حزيران ١٩٢٥م: ١٦.

(٤) عبد الحميد الخطيب الإمام العادل: ١٠٦/١؛ أمين سعيد، المرجع نفسه.

(٥) أمين الريحاني، تاريخ نجد: ٤١٥-٤١٦.

الحسين في مصر، وكان أول ما قاله الحسين لهم:

مشيناها خطىً كتبت علينا ومن كتبت عليه خطىً مشاها

وتحدث الحسين عن بريطانيا، التي لم تف بوعودها له؛ بسبب عدم قبوله بالمعاهدة ووعد بلفور،وقال الحسين: «لأن أضحي بالتاج خير لي من أن يُسجل التاريخ تفريطي في شيء من حقوق العرب واعترافي بالوطن القومي لليهود في فلسطين، ولكن لا يظن أصحابك -الحديث موجه إلى عبدالملك الخطيب- أن ما رفضته أنا سيقبله عربي واحد في الوجود»، وأكد الحسين لهم: «ان التساهل في الحقوق سبب ضياعها»[1]. وقال عبدالملك الخطيب للحسين: «لقد كانت الخلافة يا مولاي شؤماً علينا، لأنها أثارت الراي العام الإسلامي ضدنا، فلم تجد بريطانيا من مصلحتها تأييدنا، بعد أن اتهمت بأنها تُريد ذلك، فأجابه الحسين: ألا تعلم أنني لم أطلب الخلافة، وإنما العرب في شرقي الأردن وسوريا هم الذين اختاروني لها، وعبدالله هو الذي ألح عليّ بقبولها، وقال (عبد الله): إنها تعزز مركزنا وتحمل بريطانيا على الوفاء بتعهداتها لنا والإذعان لمقررات النهضة؛ فقبولي لها ما كان إلاّ لخدمة القضية العربية وفي سبيل نجاحها»[2].

وروت الجرائد عن الحسين، أثناء مروره بالسويس قوله: «إنه لم يطلب الخلافة ولم يرغب فيها وأن أُناساً خدعوه وحملوه على قبولها، وأنه تنازل عنها ولم يعد يطمع فيها»[3]. وقالت الكرمل: إن تصريح الحسين هذا يدل على أن مبايعة الحسين بالخلافة، وما جلبته علىالهاشميين من مساوىء؛ ألقاها الحسين علىمن خدعوه وحملوه على قبولها[4]. ونقلت بعض الجرائد عن الحسين قوله:

---

(١) عبد الحميد الخطيب، الإمام العادل: ١/ ١٠٦-١٠٧؛ وانظر: الشرق العربي: ع ١٠٨، الاربعاء ١ تموز ١٩٢٥م: ١٣: أم القرى: ع ٣٠، الجمعة ٢٤ تموز ١٩٢٥م: ٤.

(٢) عبد الحميد الخطيب، الإمام العادل: ١/ ١٠٧-١٠٨.

(٣) الكرمل: ع ١١٢١، السبت ١١ تموز ١٩٢٥م: ١: أم القرى: ع ٣٠: ٤ نقلاً عن المقطم.

(٤) الكرمل: المرجع نفسه.

«ولمّا جئت العقبة، ودخلت جامعها للصلاة سمعت الخطيب يخطب باسمي فمنعته من ذلك وقلت له: يجب أن تخطب للمسلمين لا لي»[١]. وتناول ضيوف الحسين ومعهم قائد البارجة البريطانية الغداء على مائدة الحسين، وتحدث البريطاني عن تقدير بريطانيا لموقف الحسين منها خلال الحرب، ولقبوله السفر إلى المكان التي اختارته له. ولذلك سيكون موضع احترام في أي بلد يُقيم[٢].

وكان نزول الحسين في قبرص بمدينة نيقوسيا في ٢٢ حزيران ١٩٢٥م[٣]، معه بالإضافة إلى حاشيته ولده زيد[٤]. وأرسل عبدالله ولده الأكبر طلال، ليقوم على خدمة جده[٥]. وشاع في الجرائد أن الحسين أسير حرب لدى الحكومة البريطانية، فأرسل الحسين في ٢٢ آب ١٩٢٥م، كتاباً إلى رئيس وزراء بريطانيا (بلدوين)؛ تذمر فيه من تلك الإشاعة وما تحدثه من قلق له ولذويه، واتهم بريطانيا في كتابه بمساعدة ابن سعود على غزو الحجاز. وتلقى الرد على كتابه بعد اكثر من شهرين بتاريخ ٢٧ تشرين الأول ١٩٢٥م، وأعاد (بلدوين) في رده مصدر تلك الإشاعة إلى الجرائد المصرية، ونفى صحتها، وأضاف: كان قبول الحسين الإقامة في قبرص خدمة لبريطانيا؛ وخاصة أن العقبة ومعان استخدمت لتجهيز القوات ضد ابن سعود، وأكد الجواب عدم موافقة ابن سعود على توسط بريطانيا بين نجد والحجاز[٦].

---

(١) أم القرى: ع ٣٠: ٤ نقلاً عن المقطم.

(٢) عبد الحميد الخطيب، الإمام العادل: ١/ ١٠٨؛ انظر: ام القرى: المرجع نفسه.

(٣) عبد الحميد الخطيب، الإمام العادل: ١/ ١٠٨؛ جورج الخوري: حديث الذكريات: ١١؛ أمين سعيد، الثورة العربية: م٣/ ٢١١.

(٤) جيسم موريس، الملوك الهاشميون: ٨٥.

(٥) عبد الحميد الخطيب، الإمام العادل: ١٠٨/١؛ أمين سعيد، المرجع نفسه، جيمس موريس، المرجع نفسه؛ وليمز، ابن سعود: ١٤٤.

(٦) أمين سعيد، الثورة العربية: ٢١١/٣؛ سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ٢٦٣-٢٦٤.

واقام الحسين في نيقوسيا في فندق يملكه نجم الخوري، وأراد الحسين، بعد مدة، ترك الفندق والانتقال إلى بيت تتبعه حديقة، وكان ذلك قبل انقضاء مدة العقد بين الحسين وصاحب الفندق، فرفع صاحب الفندق، قضية في المحكمة على الحسين، يطالب فيها بتعويض يُقارب الألفي جنيه، وكسب القضية، ويضيف صالح الخوري على لسان محامي الحسين ميشال مراد الخوري، الذي كسب القضية السابقة ضد الحسين؛ أنه بدأت علاقة صداقة بين المحامي ميشال والحسين منذ ذلك التاريخ. وطُلب الحسين سنة ١٩٢٩م، مرة أخرى إلى المحكمة في ليماسول كشاهد في قضية حقوقية رُفعت ضد أحد أفراد حاشيته، وقال محامي الحسين عن سبب اختيار ليماسول لذهاب الحسين اليها وليس نيقوسيا: كان القصد الوحيد من وراء ذلك إرهاق وإزعاج الحسين بالانتقال من مدينة إلى أخرى في تلك الأيام، مع أنه كان شاهداً لا خصماً في تلك القضية[1].

أرسل الحسين في تشرين ثاني ١٩٢٦م، كتاباً إلى رئيس عصبة الامم في جنيف، وإلى الدول العظمى؛ ابتدأه بقوله: «انني الموقع أدناه الملك حسين بن علي ملك الحجاز وعضو مؤسس في جمعية الأمم وحليف الحلفاء في الحرب الكبرى». وركز الحسين في كتابه على الغاية التي شُكّلت من أجلها عصبة الأمم وهي: منع تعدي دولة مستقلة على دولة مستقلة أُخرى، وقال: لم تقم العصبة بدورها تجاه الحرب النجدية الحجازية، وطالب الحسين بتسجيل احتجاجه على عدم التزام العصبة بقانونها الأساسي، وطالب بإخراج ابن سعود من الحجاز، وذكر الحسين في كتابه بمنع بريطانيا لابن سعود، من دخول الكويت، قبل دخوله الحجاز، وكذلك مساهمة بريطانيا في صد الهجمات النجدية عن الأردن. واضاف الحسين: لم تحترم دول العصبة استقلال الحجاز، ولم تحمه دول الحلفاء

---

(١) جورج صالح الخوري، حديث الذكريات: ١١.

بل أوعزت هذه الدول جميعها الى ابن سعود بدخول الحجاز. واعتبر الحسين الموقف البريطاني من الحرب النجدية الحجازية طعنة من الخلف لحليفها الحسين، وعلّق الحسين الأمل على الشعب البريطاني، الذي سيرفض سياسة بريطانيا تجاهه عند افتتاح البرلمان، وطالب الحسين الدول المتحالفة التدخل في مسألة الحجاز ومساعدته لاستعادة مُلكه وإخراج ابن سعود من الحجاز[1].

وكان الأمير عبدالله والملك فيصل يزوران والدهما في قبرص باستمرار، فزاره عبدالله في تشرين ثاني ١٩٢٦م[2]. وذُكر سعي عبدالله وفيصل سنة ١٩٢٧م، لنقل الحسين من قبرص ليقيم في بلد إسلامي يختاره، فصرح الأمير عبدالله إنه عرض على والده الانتقال من قبرص، فما أجابه الحسين بشيء، وقال عبدالله: إن والده يقيم في قبرص باختياره، وأنه حر يختار لإقامته أي بلد يشاء[3]. وزار الملك فيصل والده خلال شهر آب ١٩٢٧م، والتقى هناك مع أحمد شفيق باشا الذي كان يصطاف في قبرص[4]. وزار أحمد شفيق الحسين يوم ٢٧ آب ١٩٢٧م، وقال على لسان الحسين إنه عندما طلبت بريطانيا مغادرة الحسين العقبة فطلب الحسين منها أن تختار له بلداً غير مصر وتركيا وأوروبا، فاختارت له قبرص[5].

جرت مراسلات بين الحاج محمد أمين الحسيني والحسين سنة ١٩٢٩م، جاءت بطلب من الحاج الحسيني، الذي بعث إلى الحسين طالباً إرسال ما لديه

---

(١) أمين سعيد، الثورة العربية: ٣/ ٢١٣-٢١٤؛ واسرار الثورة العربية: ٣٨٧؛ سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة: ٢٦٥-٢٦٩؛ انظر: عبد الحميد الخطيب، الإمام العادل : ١/ ١١٣-١١٥؛ أم القرى: ع ٤٢، الجمعة ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٥م: ٢.

(٢) الشرق العربي: ع ١٤٢، الاثنين ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٦م: ١.

(٣) السياسة الأسبوعية (القاهرة) ع ٦٤، السبت ٢٨ أيار ١٩٢٧م: ١.

(٤) أحمد شفيق باشا، أعمالي بعد مذكراتي: ١٥٤، ٢٩١.

(٥) المرجع نفسه: ٢٩١.

من عهود وَوثائق تنفع أهل فلسطين أمام لجنة التحقيق البريطانية، فأجاب الحسين على طلب الحاج الحسيني؛ وأرفق اجابته بكتاب كان قد بعثه اليه اللورد بلفور، وحمله إلى الحسين الكولونيل باست سنة ١٩١٨م، وكتب الحاج الحسيني مرة ثانية إلى الحسين، في كانون أول ١٩٢٩م، فأجابه الحسين بعد ثمانية أيام، وأرفق بجوابه صور مراسلاته مع مكماهون[١].

وزار محمد جميل بيهم الحسين في كانون الثاني ١٩٣٠م، وحدّث الحسين بيهم عن مفاوضاته مع بريطانيا. وطلب بيهم من الحسين أن يتولى تنسيق الوثائق العظيمة المكدسة لدى الحسين، في كيس، وإخراجها على شكل مذكرات، فأجابه الحسين «أُتركها على بركات الله». وقال بيهم عن تلك الزيارة: أصبح الحسين غريباً عن تطورات السياسة، فكان ما يزال يتحدث عن الوسائل التي تستقيم بها أحوال الجزيرة العربية، وكان مُغيباً عن تحسن العلاقات بين أبنائه وابن سعود، ونفى بيهم أن يكون لدى الحسين أموال وكنوز، وكان الناس يُبالغون في وصفها، وقال بيهم: اضطر الحسين إلى ترك قصره الذي نزل به أول قدومه، واستأجر أرخص منه مراعاة لوضعه المادي المتواضع[٢].

وذُكر أن أولاد الحسين علي وعبدالله وفيصل عقدوا اجتماعاً مع والدهم في قبرص بتدبير بريطاني للضغط على ابن سعود، فكان جواب الحسين لأبنائه: «إياكم يا أولادي من الوقوع في شرك الانكليز مرة أخرى، لا يُلدغ المؤمن من جحر مرتين، عليكم بالإتفاق مع ابن سعود، إنه خير لكم من الانجليز. أوليس أنّه عربي مثلكم، دمه دمكم، ولحمه لحمكم ولغته لغتكم. إني أوثر أن يظل ابن سعود مسيطراً على الحجاز، بل على البلاد العربية كلها من أن أرى الانكليز مسيطرين عليها». واعتبر عيسى السفري هذه الوصية إحدى حسنات الحسين

---

(١) محمد أمين الحسيني: حقائق عن قضية فلسطين: ١٣٢-١٣٤.

(٢) محمد جميل بيهم، قوافل العروبة: ٢/ ٢٠٦-٢٠٧.

بالإضافة إلى إعلانه الثورة، ورفضه وعد بلفور وتضحيته بمُلكه لأجل فلسطين[1].

وبقي الحسين في قبرص حتى سنة ١٩٣١م، وقد اشتد عليه المرض، فنُقل في أواخر أيار ١٩٣١م إلى عمان[2]. وقال محمد جميل بيهم إن بريطانيا لم تسمح للحسين بمغادرة قبرص الا بعد أن أشرف على الموت[3]. وأيّد انطونيوس ذلك حيث قال: بعد اشتداد المرض على الحسين، «أُذن له أن يذهب إلى عمان، ليقضي أيامه الأخيرة بين أبنائه»[4]. وبقي الحسين مريضاً في عمان، حتى انتقل إلى رحمة الله ليلة الخميس ٤ حزيران ١٩٣١م، ودفن نهار ذلك اليوم بجوار الحرم الشريف في القدس[5]، خارج ساحة الحرم القدسي[6]. وَذكر محمد رفيع، معتمداً على ذاكرته، أن الحسين دُفن في إحدى الغرف في صحن الجامع، وكُتب على شباك الغرفة: «هذا قبر أمير المؤمنين الحسين بن علي»[7].

وكانت الجرائد العربية تنشر أخبار صحةالحسين باهتمام، والتي بدا منها أن جلالة الحسين كان في وضع صحي سيء جداً منذ حضوره الى عمان، وحتى

---

(١) عيسى السفري، فلسطين العربية: ١٠٠.

(٢) المرجع نفسه؛ أمين سعيد، اسرار الثورة العربية: ٣٩٢؛ عبد الكريم غرايبة، الثورة العربية: ٢٥٥-٢٥٦؛ صلاح الدين المختار، تاريخ السعودية: ٢/ ٣١٦؛ سليمان موسى، الحركة العربية: ٦٣٤.

(٣) محمد جميل بيهم، قوافل العروبة: ٢/ ٢٠٧.

(٤) جورج انطونيوس، يقظة العرب: ٤٥٦، و بنفس المعنى: كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية: ٥/ ٨١؛ أمين سعيد، اسرار الثورة العربية: ٣٩٢.

(٥) الجامعة العربية (جريدة) القدس، ع ٦٠٠، الخميس ٤ حزيران ١٩٣١م: ٢؛ فلسطين ع ٦٥/ ١٥٣٢، ٣ حزيران ١٩٣١م: ٥، انظر: عيسى السفري، فلسطين العربية: ١٠٠؛ صلاح الدين المختار، تاريخ السعودية، ٢/ ٣١٦.

(٦) عبد الكريم غرايبة، الثورة العربية: ٢٥٦.

(٧) محمد رفيع، مكة في القرن الرابع عشر الهجري: ٢٩١.

وفاته الساعة الثالثة والنصف قبيل فجر نهار الخميس ٤ حزيران ١٩٣١م[١]. وكتبت الجرائد والمجلات واصفة المُصاب الجلل بوفاة فقيد العرب الحسين، وأعادت عرضاً لسيرته. وذكرت مجلة العرفان في عرضها لسيرة الحسين ان وفاته كانت يوم الخميس ٤ حزيران. وعُجّل كثيرا في دفنه، كما أرادت بريطانيا، «ولم يكن حاضرو الدفن اكثر من ثلاثين الفا.. »[٢].

وشبّهت جريدة فلسطين موكب جنازة الحسين، بموكب مشابه قبل ست سنوات على طريق عمان–الغور، حيث قدمت وفود من دمشق وبيروت وحمص وحلب وفلسطين، وحتى مصر لتُبايع الحسين بالخلافة[٣]. وسار موكب جنازة الحسين من عمان إلى القدس مروراً بالشونة فأريحا. وأُقيم للحسين حفل تأبين كبير في القدس، شارك فيه الخطباء والشعراء، وعبروا في كلماتهم وقصائدهم عن مناقب الحسين، وكان أول المتحدثين في حفل التأبين سماحة المفتي محمد أمين الحسيني، وتلاه عبد القادر المظفر، والأستاذ اسعاف النشاشيبي، والدكتور خالد الخطيب، ومحمد الشريقي، وصبحي الخضرا[٤]. وكانت خطبة الجمعة ٥ حزيران في المسجد الأقصى وحيفا عن الحسين[٥].

---

(١) فلسطين: ع ٦٤/ ١٧٣١، ٣١ أيار ١٩٣١م: ٤؛ وع ١٥٣٢/٦٥: ٥؛ وانظر: الجامعةالعربية: ع ٦٠٠: ٢.

(٢) العرفان: ١٩٣١م: م٢٢ ج٢: ١٣٨–١٥٢، وانظر: فلسطين، ع ١٧٣٣/٦٦، الخميس، ٤ حزيران ١٩٣١م: ١.

(٣) فلسطين: ع ٦٧/ ١٧٣٤، الجمعة ٥ حزيران ١٩٣١م: ١.

(٤) الجامعة العربية: ع ٦٠١، الأحد ٧ حزيران ١٩٣١م: ٢، انظر نص كلمات الحسيني وأبو خضرا: المرجع نفسه، وانظر خطبة النشاشيبي: الجامعة العربية: ع ٦٠٢، الاثنين ٨ حزيران ١٩٣١م: ٢، وانظر نصوص بعض الخطب: فلسطين: ع ١٧٣٤/٦٧: ٤–٥.

(٥) فلسطين: ع ١٧٣٧/٧٠، ١١ حزيران ١٩٣١م: ٤؛ الجامعة العربية: ع ٦٠٤، الخميس ١١ حزيران ١٩٣١م: ٢.

قال الشعراء القصائد في الحسين. فقال الشريقي قصيدة منها:

لا اليأسُ أسلَمهُ ولا أحزانُه وهو الذي بَهرَ النُهى ايمانُه

قدرٌ أطافَ بأمةٍ عربيةٍ ضمّت هدى تاريخها اكفانُه

ومضى شهيدُ المجد حياً خالداً يُفنَى الزمان ولا يزولُ زمانُه

تبكي الدياناتُ الثلاث مغيثَها وَلقُدسها تمشي به «عمانُه»[1]

وقال أحمد شوقي على أثر وفاة الحسين قصيدة مشهورة بعنوان «الملك حسين» مطلعها:

لك في الأرض والسماء مآتم قام فيها أبو الملائك هاشم

قعد الآل للعزاء، وقامت باكياتٍ على الحسين الفواطم[2]

وقال الشاعر الأردني مصطفى وهبي التل (عرار) قصيدة بعنوان «براً بالحسين»، مطلعها:

لانت قناتُكَ للمنو نِ وقلما كانت تلين

فعفا الحمى ممن أعزَّ وغادرَ الأَسَدُ العرين

وقال فيها:

علمتنا كيف الفنا ءُ بحب أمّتنا يكون

وأعز ما ملكت يدا نِ وما يُعَزُّ المالكينْ

أأصبت أم أخطأت في مسعاك نهج المحسنين

.... شأنان لن يُغنى بمثلهما مُؤرّخك الرصين

---

(١) فلسطين: ع ٦٨/ ١٧٣٥، ٩ حزيران ١٩٣١م: ٤.

(٢) أحمد شوقي، الشوقيات: ٣/ ١٥٠-١٥٣.

يكفيه انك كنت (م) عفُّ النفس وضّاح الجبين
لم تَشْرِ، إذ بلفورُ سامك موطناً، دنيا بدين
.... أين الذين بخلوانك بالعشي يرابطون
وهتافهم ما رنَّ أصفرك الأغرُ له رنين
لو قلتُ إنك ربُّهم لرأيتَهم بك مؤمنينْ
والتاج أضيعُ ما يكو ن مُؤَيَّداً بمنافقينْ
.... حتى إذا انقلبَ الزما نُ عليك آضو خارجينْ
... عذراً إذا رحلَ الحسينُ إليهمُ في المسرعينْ
.... إن الحسينَ لفكرةٌ صدرُ البقاءِ بها ضنينْ
لا بالغٌ كرُهُ الردى منها ولا فرُهُ السنينْ.[1]

---

(١) مصطفى وهبي التل (عرار)، عشيات وادي اليابس: ٨١-٨٨.

الخاتمة

قام الحسين بن علي (١٨٥٣-١٩٣١م) بدور مهم في تاريخ العرب الحديث في مرحلة تاريخية حاسمة، وجاءت هذه الدراسة لتوضيح جانب من حياته تتمثّل في علاقته بالخليفة العثماني وموقفه من الخلافة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

كان الحسين منذ تعيينه أميراً على مكة سنة ١٩٠٨م، موضع ثقة الدولة العثمانية، ممثلة آنذاك بالسلطان عبد الحميد الثاني، وقد كان الحسين يحترم الخلافة والخليفة، وبذل ما يستطيع من أجل تدعيمها وحمايتها، حتى انه قاتل العرب بالعرب سنة ١٩١١م، من أجل الدولةالعثمانية وباسم الخليفة.

وجاءت الثورة العربية لأسباب عدة، كان أهمها: سيطرة الاتحاديين على السلطة في الدولة العثمانية، وتجاهلهم للعرب وللدين الإسلامي وللخليفة العثماني. ولم يكن من ضمن أسباب الثورة العربية أي رغبة للحسين بالحصول على منصب الخلافة، وأعلن أن الثورة العربية جاءت ضد الاتحاديين، ولحماية الخلافة العثمانية، واعترف بدور العثمانيين، بالدفاع عن الدين الإسلامي.

وبالرغم من قطع الحسين لذكر اسم السلطان العثماني من الخطبة في الحجاز؛ فإنه أعلن لزوم تجنب تلقيبه بألقاب الخليفة العثماني، ولم يسع لإعلان نفسه خليفة بوجود الخلافة العثمانية، مع ما أصابها من ضعف وتراجع حتى أُلغيت في ٣ آذار ١٩٢٤م.

وقد جاء إعلان خلافة الحسين في شرقي الأردن بتاريخ ١١/٣/١٩٢٤م، وقد زار الأردن في كانون الثاني ١٩٢٤م، ولم يكن قد خطط لذلك، وليس لزيارته أي علاقة بمسألة الخلافة، وجاءت خلافة الحسين على أثر إلغاء الخلافة

العثمانية في توقيت غير مناسب فعارضتها مصر والهند والدول الأجنبية، وأيدتها سوريا والعراق والحجاز والأردن وفلسطين.

وجاءت خلافة الحسين في وقت كانت فيه علاقة الحسين سيئة ببريطانيا الدولة التي تحالفت معه في الحرب، وذلك لموقفه المتشدد من مشروع المعاهدة العربية البريطانية، خاصة المتعلق منها بقضية فلسطين ووعد بلفور، وأدت خلافة الحسين إلى توتر علاقته مع مصر ونجد، ولم يكن ابن سعود على وفاق مع الحسين، فاتخذ خلافة الحسين حجة لتسويغ هجومه على الحجاز.

وأعلنت بريطانيا حيادها تجاه الحرب النجدية الحجازية، التي كانت إشعاراً بقرب نهاية المملكة الهاشمية في الحجاز، وبخروج الحسين ليس من الحجاز فحسب، بل من كل الأرض العربية، وقد تبنّت بريطانيا هذه العملية، محتجة بما يلوح لها من الحجج، فانتهى الأمر بالحسين ليعيش ما يقارب خمس سنوات في أواخر حياته منفياً في جزيرة قبرص، بعيداً عن السياسة، حتى توفاه الله، بعد نقله مريضاً إلى عمان في أيار ١٩٣١م، فمات رحمه الله في ٤ حزيران ١٩٣١م.

ثبت المصادر والمراجع



أولا: (أ) الوثائق الأجنبية المنشورة:

- The Arab Bulletin, the Bulletin of the Arab Bureau in Cairo, V4-1919.
- Documents on the History of Saudi Arabia, VI-1909-1925, Edited by Ibrahim Al- Rashid, N.C. 1975, Printed in America.
- Jedda Diaries, Compiled with an introduction by Robert. L. Jarman, Archive Editions-1990. (1922-1924)

(ب) الوثائق غير المنشورة:

١. العربية:

- مديرية الوثائق التاريخية- دمشق، القسم الخاص، مجموعة الحركة العربية.
- مركز الكتب والوثائق- بغداد.

٢. الأجنبية: وهي وثائق بريطانية موجودة في مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الاردنية.

أ. وثائق المستعمرات البريطانية Colonial Office C.O. -

C.O 733/63

C.O 733/64

C.O 733/66

C.O 733/67

C.O 633/68

ب. وثائق وزارة الخارجية البريطانية Foreign Office - F.O.

F.O 882/12.

F.O 882/12, Not I

F.O 882/13

F.O 882/13 No. 1472

- Palestine Weekly, English weekly edition of the Hebrew Daily (Doar Hayom), Published by Hassolel Ltd. Registered as a newspaper Enterprising in its methods and super in the expression of its views-Sir Herbert Samuel. (January-May-1924)

ثانياً: الرسائل العلمية:

- الشعبوني، (محمد): **موقف البلدان المغاربية من مسألة الخلافة ١٩١٤-١٩٢٦م**، رسالة دكتوراة (غير منشورة)، جامعة تونس الأولى، قسم التاريخ - ١٩٩١-١٩٩٢م.

ثالثا: المصادر والمراجع:

١. العربية والمعرّبة:

أحمد ومراد (إبراهيم خليل، وخليل علي):

- **إيران وتركيا**، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل- ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

أرسكين (ستورث):

- **فيصل ملك العراق**، نقله عن الإنجليزية عمر ابو النصر، مزين بعدة رسوم فريدة، وفيه كلمة للمارشال اللنبي، وأخرى لجعفر باشا العسكري، بيروت- ١٩٣٤م.

أرسلان، (الأمير شكيب):

- **الإرتسامات اللطاف في خاطر الحاج إلى قدس المطاف**، وهي الرحلة الحجازية لأمير البيان ونادرة الزمان، وقف على تصحيحها وعلق على بعض حواشيها السيد محمد رشيد رضا، منشئ مجلة المنار، ط١، مصر- القاهرة ١٣٥٠هـ/١٩٣٢م.

- **السيد رشيد رضا، أو إخاء أربعين سنة**، ط١، مطبعة ابن زيدون، دمشق-١٩٣٧م.

أنطونيوس (جورج):

- **يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية**، قدم له نبيه أمين فارس، ترجمه: ناصر الدين الأسد، وإحسان عباس، ط٦، دار العلم للملايين، نشر بالاشتراك مع مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت-نيويورك ١٩٨٠م.

أنيس، (محمد):

- **الدولة العثمانية والشرق العربي ١٥١٤-١٩١٦م**، مكتبة الأنجلو المصرية، دار الجيل للطباعة، قصر اللؤلؤة، الفجالة، القاهرة، -١٩٦م.

باوزير (الاستاذ سعيد عوض):

- **معالم تاريخ الجزيرة العربية**، ط١، توزيع مكتبة الثقافة بباب السلام- مكة المكرمة ومطابع دار الكتاب العربي بمصر، محمد حلمي المنياوي، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.

البركاتي (شرف بن عبد المحسن، أحد اشراف مكة رحمه الله):

- **الرحلة اليمانية لصاحب الدولة أمير مكة المكرمة الشريف حسين باشا واعمالها في محاربة الأدريسي**، تعليق حسين ناصيف، ط٢، بيروت- ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

بروكلمان، (كارل):

- **تاريخ الشعوب الإسلامية** (ج٥) الدول الإسلامية بعد الحرب العالمية الأولى، نقله إلى العربية الدكتور نبيه امين فارس ومنير البعلبكي، ط٣، دار العلم للملايين، بيروت- ايلول ١٩٦٢م.

بنو أميشان:

- **عبد العزيز آل سعود، سيرة بطل ومولد مملكة**، نقله إلى العربية عبد الفتاح ياسين، دار الكتاب العربي، محرم ١٣٨٥هـ/ايار١٩٦٥م.

بونداريفسكي:

- **سياستان إزاء العالم العربي**، ترجمة خيري الضامن، دار التقدم - موسكو- ١٩٧٥م.

بيهم (محمد جميل):

- **فلسفة التاريخ العثماني**، (بدون طبعة)، بيروت- ١٩٥٤م.
- **قوافل العروبة ومواكبها، الجزء الثاني**، ط١، مطابع دار الكشاف، بيروت-١٩٥٠م.

التل، (مصطفى وهبي):

- **الأئمة من قريش**، ط٢، (دون مكان نشر)- ١٩٣٩م.
- **عشيات وادي اليابس (ديوان شاعر الأردن)**، (بدون طبعة)، مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية، عمان- ١٩٧٣م.

التوقادي (مصطفى صبري):

- **النكير على منكري النعمة من الدين والخلافة والأمة**، المطبعة العباسية، بيروت- ١٣٤٢هـ/١٩٢٤م.

الجاسم (نجاة عبد القادر):

- **العثمانيون والحجاز في القرن التاسع عشر**، بحث ضمن كتاب: (الذكرى والتاريخ)، إشراف الدكتور شاكر مصطفى، الكويت- ١٩٧٨م.

الجزائري (محمد سعيد):
- **مذكراتي عن القضايا العربية والعالم الإسلامي**، ط٢، مكتبة الشركة الجزائرية للتأليف والطباعة والنشر، الجزائر- ١٩٦٨م.

جمال باشا:
- **مذكرات**، مكتبة الهلال، القاهرة- ١٣٤١هـ/ ١٩٢٣م.

الجميل (سيّار):
- **تكوين العرب الحديث**، ط١، دار الكتاب للطباعة والنشر، الموصل- ١٩٩١م.
- **العثمانيون وتكوين العرب الحديث**، ط١، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت-١٩٨٩م.

الجندي (أنور):
- **العالم الإسلامي والاستعمار السياسي والاجتماعي والثقافي**، ط١، دار المعرفة، القاهرة- ١٩٧٠م.

الحامد (بدر الدين):
- **الديوان**، مطبعة الإصلاح، حماه- ١٩٢٨م.

حرّاز (السيد رجب):
- **الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب**، (١٨٤٠-١٩٠٩م)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة- ١٩٧٠م.

الحسني (عبد الرزاق):
- **تأريخ الوزارات العراقية، الجزء الأول**، ط٧، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد- ١٩٨٨م.

حسين (محمد محمد):

- **الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر**، الجزء الثاني، المركز الإسلامي للطباعة والنشر، مصر- ١٩٥٦م.

الحسيني (محمد أمين):

- **حقائق عن قضية فلسطين**، صّرح بها سماحة محمد أمين الحسيني مفتي فلسطين، وكشف الستار عن بعض المؤامرات الدولية اليهودية التي كانت من أهم أسباب كارثة فلسطين، أصدره مكتب الهيئة العربية العليا لفلسطين، القاهرة- ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.

الحصري (ساطع):

- **البلاد العربية والدولة العثمانية**، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت- ١٩٦٠م.

حقي وجارشلي (إسماعيل وأوزون):

- **أمراء مكة المكرمة في العهد العثماني**، ترجمه عن اللغة التركية الدكتور خليل علي مراد، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة- شُعبة دراسة العلوم الاجتماعية - ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.

حلمي (مصطفى):

- **الأسرار الخفيّة وراء إلغاء الخلافة العثمانية**، دراسة حول كتاب مصطفى صبري، ط٢، دار الدعوة، الإسكندرية - ١٩٧٩م.

حمّاد (خيري):

- **أعمدة الإستعمار البريطاني في الوطن العربي**، الحلقة الأولى: عبد الله فيلبي، ط٢، برار للطباعة والنشر القاهرة - ١٩٦٥م.

حمزة (فؤاد):

- **قلب جزيرة العرب ١٣٥٢هـ-١٩٣٣م**، ط١، المطبعة السلفية لصاحبها محب الدين الخطيب- ١٩٣٣م.

الخازن (وليم):

- **الشعر والوطنية في لبنان والبلاد العربية في مطلع النهضة العربية إلى عام ١٩٣٩م**، دار المشرق بيروت- ١٩٧٨م.

الخربوطلي (علي):

- **غروب الخلافة الإسلامية** (بدون طبعة) ملتزم النشر مؤسسة المطبوعات الحديثة، القاهرة (بدون تاريخ).

الخطيب (السيد عبد الحميد الوزير المفوّض والمندوب فوق العادة للمملكة العربية السعودية لدى حكومة باكستان):

- **الإمام العادل صاحب الجلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود، سيرته، بطولته، سر عظمته**، الجزء الأول، ط١، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر-١٣٧٠هـ/١٩٥١م.

خير الله (خير الله):

- معضلة الشرق، جريدة الحقيقة، بيروت (بدون طبعة وتاريخ نشر).

- **الخلافة وسلطة الأمة**، (مؤلف مجهول)

- نُقل من التركية بقلم عبد الغني سني بك، مطبعة الهلال- مصر- ١٩٢٤م.

خلة (كامل):

- التطور السياسي لشرق الأردن (١٩٢١-١٩٤٨) ط١، طربلس، ليبيا- ١٩٨٣م.

داغر (اسعد):

- **مذكرات على هامش القضية العربية**، (بدون طبعة) دار القاهرة للطباعة، القاهرة- (بدون تاريخ).

الداود (محمود علي):

- **عوامل الوحدة والتجزئة في الجزيرة العربية**، ضمن كتاب: (التجارب الوحدوية العربية المتحدة: دولة الإمارات العربية المتحدة). مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان-بيروت- اكتوبر ١٩٨١م.

دحلان (احمد بن زيني)

- **امراء البلد الحرام**، ط٢، الدار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٨١م.
- **تاريخ الدّول الإسلامية بالجداول المرضيّة**، المطبعة البهية، القاهرة- ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٩م.

دروزة (محمد عزة):

- **حول الحركة العربية الحديثة**، الجزء الأول، المطبعة العصرية، صيدا- ١٩٥٠م.

الرجل الصنم:

- **تأليف ضابط تركي سابق**، ترجمة عبد الله عبد الرحمن، ط٤، مؤسسة الرسالة -بيروت- ١٩٩٢م.

رضا (محمد رشيد):

- **الخلافة**، الزهراء للاعلام العربي، القاهرة- ١٩٨٨م.
- **الوهابيون والحجاز**، ط١، مطبعة المنار- مصر ١٣٤٤هـ.

رفيع (محمد عمر):

- **مكة في القرن الرابع عشر الهجري**، ط١، منشورات نادي مكة الثقافي -مكة المكرمة- ١٤٠١هـ/ ١٩٨٠م.

الريحاني (أمين):

- **تاريخ نجد الحديث وملحقاته**، أشرف على تصحيحه وطبعه البرت الريحاني شقيق المؤلف، ط١، عنيت بنشره وطبعه دار الريحاني للطباعة والنشر- بيروت- ١٩٢٧م.
- **ملوك العرب**، او رحلة في البلاد العربية، الجزء الأول، المطبعة العلمية ليوسف صادر، بيروت- ١٩٢٤م.

الريماوي (سهيلة):

- **الاتجاهات الفكرية للثورة العربية الكبرى من خلال جريدة القبلة**، منشورات لجنة تاريخ الأردن، سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة، عمان- ١٩٩٢م.

الزركلي (خير الدين):

- **الأعلام**، تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ط٩، دار العلم للملايين، بيروت- ١٩٩٠م.
- **ديوان الزركلي**، (الأعمال الشعرية الكاملة)، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت- ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- **شبه جزيرة العرب في عهد الملك عبد العزيز**، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت- ايار ١٩٩٠م.
- **ما رأيت وما سمعت**، المطبعة العربية، مصر، ١٩٢٣م.

زلّوم (عبد القديم):

- **كيف هُدمت الخلافة**، ط٣، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

زين (نور الدين):

- **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**، ط٢، دار النهار للنشر والتوزيع، بيروت- ١٩٨٧م.

سالم (عبد الرشيد):

- **دولة الخلافة وشعر الوطنية من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩٣٦م**، ط١، وكالة المطبوعات، الكويت- ١٩٨٣م.

السباعي (أحمد):

- **تاريخ مكة**، دراسات في السياسة والعلم والاجتماع والعمران، ج١، ط٦، طبع على نفقة مطبوعات نادي مكة الثقافي، مكة المكرمة- ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

ستودارد لوثروب:

- **حاضر العالم الإسلامي**. تعليق شكيب أرسلان، ترجمة عجاج نويهض، مكتبة ومطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة- ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م.

سعيد (أمين):

- **أسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الشريف حسين**، دار الكاتب العربي، بيروت (بدون تاريخ).

- **تاريخ الدولة السعودية**، ٢م دار الكاتب العربي، بيروت- (بدون تاريخ) ٢م.

- **الثورة العربية الكبرى**، ٣م، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر- (بدون تاريخ).
- **ملوك المسلمين المعاصرون ودُولهم**، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر- ١٣٥٢هـ/١٩٣٣م.

السفري (عيسى):

- **فلسطين العربية بين الإنتداب والصهيونية**، كتابان في مجلد واحد، ط١، مطبعة مكتبة فلسطين الجديدة، يافا، ١٩٣٧م.

سلطان (علي):

- **تاريخ سوريا، ١٩٠٨-١٩١٨م**، ط١، دار طلاس للنشر، دمشق- ١٩٨٧م.

السوادي (محمد):

- **عند مشرق العروبة**، الناشر العربي، القاهرة- (بدون طبعة وتاريخ نشر).

شبيكة (مكي):

- **العرب والسياسة البريطانية في الحرب العالمية الأولى**، دار الثقافة، بيروت- ١٩٧٠م.

شفيق باشا (أحمد):

- **أعمالي بعد مذكراتي**، مطبعة مصر- القاهرة- ١٩٤١م.

شقير (نعوم بك):

- **تاريخ سينا القديم والحديث وجغرافيتها مع خلاصة تاريخ مصر والشام والعراق وجزيرة العرب وما كان بينهما من العلايق التجارية والحربية وغيرها عن طريق سينا**، تقديم الدكتور محمد ابراهيم ابو سليم، دار الجيل، بيروت- ١٩٩١م.

شوقي (أحمد):

- **الشوقيات**، ج١، مطابع دار الكاتب العربي، بيروت (بدون تاريخ).

الشهابي (الأمير مصطفى):

- **محاضرات في الإستعمار (٢)**، ألقاها الأمير مصطفى الشهابي على طلبة معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية- ١٩٥٦-١٩٥٧م.

صايغ (أنيس):

- **الهاشميون والثورة العربية الكبرى**، ط١، منشورات دار الطليعة، بيروت- أيار ١٩٦٦م.

صبري بك، (الحاج عبد العزيز):

- **تذكار الحجاز**، (خطرات ومشاهدات في الحج)، المطبعة السلفية، لصاحبها محب الدين الخطيب، وعبد الفتاح قتلان، مصر ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٤م.

طربين (أحمد):

- **الوحدة العربية بين (١٩١٦-١٩٤٥)**، بحث في تاريخ العرب الحديث منذ قيام الثورة العربية الكبرى حتى نشؤ جامعة الدول العربية، جامعة الدول العربية- معهد الدراسات العربية العالية- ١٩٥٧م.

طلس (محمد أسعد):

- **تاريخ الأمة العربية، عصر الإنبعاث**، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت- ١٩٦٣م.

عازوري (نجيب):

- **يقظة الأمة العربية**، تعريب وتقديم الدكتور أحمد ابو ملحم، (بدون طبعة)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر- بيروت (بدون تاريخ)، (صدر

الكتاب بالفرنسية سنة ١٩٠٥م.)
عبد الله (الملك):
- **الآثار الكاملة**، ط٢، الدار المتحدة للنشر، بيروت- ١٩٧٩م.
عبد الرازق (علي):
- **الإسلام وأصول الحكم**، ط٢، مطبعة مصر، القاهرة- ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٥م.
عبد الغني (عارف):
- **تاريخ أمراء مكة** (٨هـ-١٣٤٤هـ)، دار البشائر ١٩٩٢م.
عبده (ابراهيم):
- **سيرة من الحرمين**، مؤسسة سجل العرب، القاهرة- ١٩٦١م.
- **انسان الجزيرة**، (بدون طبعة)، مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية- ١٩٥٤م.
العبيدي (محمد حبيب الموصلي):
- **حبل الاعتصام ووجوب الخلافة في دين الإسلام**، المطبعة العلمية- بيروت ١٣٣٤هـ/١٩١٦م.
عطار (أحمد عبد الغفور):
- **صقر الجزيرة**، ٣ج، ط٢، مطابع المؤسسة العربية، جدة- ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
عضو جمعية عربية سرّية:
- **ثورة العرب الكبرى ١٩١٦**، ط٢، منشورات وزارة الثقافة، عمّان- ١٩٩١م.

غرايبة (عبد الكريم):

- **تاريخ العرب الحديث**، ط٢، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت- ١٩٨٧م.
- **دراسات تاريخ أفريقيا العربية**، ط١، مطبعة جامعة دمشق- ١٩٦٠م.
- **مقدمة في تاريخ العرب الحديث ١٥٠٠-١٩١٩م**، الجزء الأول، العراق والجزيرة العربية، مطبعة جامعة دمشق، ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م.
- **الثورة العربية**، بحث ضمن كتاب (بحوث ودراسات في التاريخ العربي مهداة إلى الأستاذ نور الدين الحاطوم بمناسبة بلوغه السبعين من عمره المديد). تحرير ناظم كلاس- دمشق- ١٩٩٢م.

الغصين (فائز):

- **مذكراتي عن الثورة العربية**، مطبعة الترقي، دمشق- ١٣٧٦هـ/١٩٥٦م.

الغلاييني (مصطفى):

- **ديوان الغلاييني**، المطبعة العباسية، حيفا- ١٩٢٥م.

فاسيلييف:

- **تاريخ العربية السعودية**، ترجمة خيري الضامن، (المقدمة والجزء الأول)، وجلال الماشطة (الجزء الثاني والخاتمة)، دار التقدم، موسكو- ١٩٨٦م.

فريحات (حكمت):

- **الثورة العربية الكبرى وقضايا العرب المعاصرة**، ط١، مكتبة دار الثقافة- عمّان- ١٩٩٠م.

فؤاد (علي):

- **الحملة المصرية**، أو من باريس إلى صحراء التيه، نقله إلى العربية نجيب الارمنازي، مطبعة حماه- ١٣٤٠هـ/١٩٢٢م.

فيضي (سليمان):

- **مذكرات سليمان فيضي في غمرة النضال**، ط٢، دار القلم بيروت- ١٩٧٤م.

فيلبي (سانت جون):

- **تاريخ نجد ودعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (السلفية)**، تعريب عمر الديراوي، (دون طبعة)، منشورات المكتبة الأهلية- بيروت، (دون تاريخ).
- **الذكرى العربية الذهبية**، ترجمة مصطفى كمال فايد، ملتزم الطبع والنشر مطبعة الإعتماد -القاهرة- ١٩٥٣م.

قاسمية (خيرية):

- **الحكومة العربية في دمشق (١٩١٨-١٩٢٠م)**، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت- ١٩٨٤م.

قدري (أحمد):

- **مذكراتي عن الثورة العربية**، مطابع ابن زيدون، دمشق- ١٩٥٦م.

قلعجي (قدري):

- **الثورة العربية الكبرى ١٩١٦-١٩٢٥م.** ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت- ١٩٩٣م.

الكاظمي (عبد المحسن):

- **ديوان الكاظمي**، المجموعة الثالثة والرابعة، جمع رباب الكاظمي، منشورات وزارة الثقافة والفنون، العراق، دار الحرية للطباعة، بغداد- ١٩٧٨م.

كامل (مصطفى):

- المسألة الشرقية،الجزء الأول، ط٢، مطبعة اللواء، مصر- ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٩م.

الكرمي (عبد الكريم أبو سلمى):

- الشيخ سعيد الكرمي، المطبعة التعاونية، دمشق- ١٩٧٣م.

كمال (مصطفى):

- مذكرات، تعريب عبد العزيز الخانجي، مطبعة النهضة، مصر-١٩٢٦م.

الكواكبي (عبد الرحمن):

- أم القرى، ط٤، دار الشرق، بيروت- ١٩٩١م.

لورنس (ت.أ):

- أعمدة الحكمة السبعة، ط٢، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر- لبنان، بيروت- ١٩٦٥م.

الماضي وموسى (منيب وسليمان):

- تاريخ الاردن في القرن العشرين، ط٢، مكتبة المحتسب، عمّان- ١٩٨٨م.

محافظة (علي):

- الفكر السياسي في الأردن، م١، ط١، مركز الكتب الأردني- عمّان- ١٩٩٠م.

المختار (صلاح الدين):

- تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها، ج٢، منشورات دار ومكتبة الحياة، بيروت- ١٩٥٧م.

بني المرجة (موفق):

- **صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية،** مؤسسة صقر الخليج، الكويت- ١٩٨٤م.

مصطفى (أحمد عبد الرحيم):

- **في أصول التاريخ العثماني،** ط٢، دار الشروق، بيروت- القاهرة- ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

موريس (جيمس):

- **الملوك الهاشميون،** منشورات المكتب العالمي للتأليف والترجمة- بيروت (بدون تاريخ).

الموسى (سليمان):

- **الثورة العربية الكبرى وثائق وأسانيد،** دائرة الثقافة والفنون، عمّان- ١٩٦٦م.
- **الحركة العربية،** سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة ١٩٠٨- ١٩٢٤م، ط٢، دار النهار للنشر- بيروت- ١٩٧٧م.
- **الحسين بن علي والثورة العربية الكبرى،** ط٢، منشورات لجنة تاريخ الأردن، مطبعة جمعية عمال المطابع التعاونية، عمّان- ١٩٩٢م.
- **لورنس العرب،** ط٢، منشورات وزارة الثقافة عمّان- ١٩٩٢م.
- **المراسلات التاريخية،** م١، ط١، عمّان- ١٩٧٣م.

الموصلي (محمد طاهر العمري):

- **تأريخ مُقَدرات العراق السياسية،** ٣مجلدات، المجلدان الأول والثاني طبع المكتبة العصرية ومطبعة الفلاح، بغداد- ١٣٤٣هـ/١٩٢٥م.

نصيف (حسين بن محمد):

- **ماضي الحجاز وحاضره**، الحسين بن علي، الجزء الأول، ط١، ١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م.

النمر (عبد المنعم):

- **أبو الكلام آزاد**، (بدون طبعة وتاريخ نشر)، وزارة الأوقاف- مصر.

هذلول (سمو الأمير سعود):

- **تاريخ ملوك آل سعود**، قدّم له وأشرف على طبعه الأستاذ محمد العبدوي، ط١، مطابع الرياض، ١٣٨٠هـ، ١٩٦١م.
- **الوثائق والمعاهدات في بلاد العرب**، كتاب أصدرته جريدة الأيام: مطبعة جريدة الأيام، دمشق- ١٩٣٦م.

الوردي (علي):

- **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ملحق الجزء السادس، (قصة الأشراف وابن سعود)، مطبعة المعارف، بغداد- ١٩٧٩م.

وليمز (كنث):

- **ابن سعود سيد نجد وملك الحجاز**، تعريب كامل صموئيل مسيحه، المطبعة الأدبية، بيروت، ١٩٣٤م.

وليمز (م.ف.سيتون):

- **بريطانيا والدول العربية**، عرض للعلاقات الانجليزية العربية (١٩٢٠- ١٩٤٨م)، ترجمة وتعليق أحمد عبد الرحيم مصطفى، مراجعة الدكتور أحمد عزت عبد الكريم، مكتبة الانجلو مصرية- القاهرة، (مقدمة المترجم ١٩٥٢م).

وهبة (حافظ):

- **جزيرة العرب في القرن العشرين**، ط٥، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.
- **خمسون عاماً في جزيرة العرب**، ط١، شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م.

وهيم (طالب محمد):

- **مملكة الحجاز ١٩١٦-١٩٢٥م**، دراسة في الأوضاع السياسية، ط١، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة (٦١)- ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

يعقوب (هارولدف ك.س.آي):

- **ملوك شبه الجزيرة العربية**، ترجمة أحمد المضواحي، مركز الدراسات والبحوث اليمنية- صنعاء، دار العودة، بيروت- ١٩٨٣م.

٢. المراجع الأجنبية:

Al-Amr (Saleh Muhammad):

- The Hijaz under Ottman Rule, 1869-1914. Ottoman vali, the Sharif of Mecca, and the Growth of British Influence, Riyad University Puplications- 1974.

Armstrong (H.C):

- Lord of Arabia, IBN SAUD, Khayat's, Beirut- 1966.

Baker (Randel):

- King Hussain and the Kingdom of Hejaz, Oleander Press, Cambridge- 1979

Clayton (Sir Gilbert):

- An Arabian Diary, Univesity of California Press, Berkley and Los Angeles/1969.

Correspondence of Sir Henry Macmahon, His Majesty's High Commissioner at Cairo, and the Sharif of Mecca, July 1915- March 1916, Miscellaneous No 3. London,1939.

Dawn, (Ernest):

- From Ottomanism to Arabism. Essay on the Origins of Arab Nationalism- Urbana, University of Illinois- 1937.

Gaury (Gerald de):

- Rulers of Mecca, first published- London, 1973.

Haidar, Princess Musbah:

- Arabesque, Second impression, Hutchinson co. (publishers), Ltd, London: NewYork, Melbourne: Sydney- 1944.

Hogarth, (David George):

- A History of Arabia, Oxford University Press, London- 1921.
- Hejaz before Worldwar I, تقديم Bidwell, Cambridge, 1978.

Jarvis, C.S:

- Arab Command, Second Impression, London- 1943.

Kedourie, (Elie):

- The Chathama House Version and other Middle Eastern Studies, Weanfeld and Nicolson, London- 1970.

Monro, (Elizabeth):

- Philby of Arabia, First Published, London, 1973.

Philby (John. H. st):

- Saudi Arabia, Librairie du Liban. Riad Solh Square, Beirut, New Impression- 1966.

Storrs, (Sir Ronald):

- The Memories of, Arno press, New York Times Company- 1972.

Toynbee, (Arnold Joseph):

- Survey of International Affairs, published under the auspisces of the British Insitute of International Affairs. London, H. Milford, Oxford u.p.- 1925.

Troller (Cary):

- The Birth of Saudi Arabia, House of Sa'ud, Frank Cass, London.

رابعاً: الدوريات:

(أ) الجرائد:

الإتحاد العثماني:

جريدة قومية سياسية أدبية اجتماعية عمرانية، طبعت في المطبعة الأهلية، صاحبها أحمد حسن طبارة، بيروت. **السنوات المستخدمة في الدراسة: ١٩٠٨-١٩١٠م.**

ألف باء:

جريدة سورية تبحث في السياسة والأخلاق، تصدر من دمشق. **السنوات: ١٩٢٢-١٩٢٣م.**

أم القرى:

جريدة تصدر مرة في الأسبوع من مكة المكرمة، المدير المسؤول يوسف ياسين. **السنوات: ١٩٢٥-١٩٢٦م.**

الأهرام:

جريدة تأسست سنة ١٨٧٥م في القاهرة. **اعداد متفرقة في السنوات: ١٩٢٢-١٩٢٤م.**

البشير:

جريدة كاثوليكية دينية اخبارية، تصدر ثلاث مرات في الأسبوع من بيروت. **السنوات: ١٩٢٢-١٩٢٥م.**

البيان:

جريدة سياسة أدبية حرة شعارها الوطنية والحقيقة، تصدر ثلاث مرات في الأسبوع من نيورك. **السنوات: ١٩٢٠-١٩٢٥م.**

الجامعة العربية:

جريدة سياسية علمية اجتماعية اقتصادية، تصدر من القدس الشريف، صاحب الإمتياز ورئيس التحرير منيف الحسيني. **أعداد شهري: أيار وحزيران-١٩٣١م.**

الرأي: جريد يومية اردنية:

الخوري، (جورج صالح): حديث الذكريات «البارجتان البريطانيتان (فورن فلان) و(دلهي) في العقبة صيف ١٩٢٥م والتهديد باستعمال القوة لاجبار (ملك العرب) على الابتعاد عن فلسطين»، **الأحد، ١٩٨٠/١٠/٢٧م.**

السياسة الأسبوعية:

جريدة سياسية مستقلة (القاهرة)، ع ٦٤، **السبت ٢٨/أيار/١٩٢٧م.**

الشرق العربي:

الجريدة الرسمية لحكومة شرقي الاردن، تصدر من عمان. **السنوات: ١٩٢٣-١٩٢٧م**

العمران:

صحيفة يومية جامعة، تصدر من دمشق. **سنة: ١٩٢٤م.**

الفلاح:

جريدة عربية جامعة تخدم العرب والعربية، تصدر مرتين في الأسبوع من مكة المكرمة، صاحبها عمر شاكر. **أعداد شهر: تشرين الأول-١٩٢٠م.**

فلسطين:

جريدة عربية تصدر من يافا. **السنوات: ١٩٢٢-١٩٢٥م.**

القبلة:

جريدة دينية سياسية اجتماعية تصدر مرتين في الاسبوع لخدمة الإسلام والعرب من مكة المكرمة. **السنوات: ١٩١٦-١٩٢٤م.**

الكرمل:

جريدة يومية تصدر مؤقتاً مرتين في الاسبوع من حيفا. **السنوات: ١٩٢٢-١٩٣١م.**

مرآة الشرق:

جريدة عربية سياسية حرة تصدر مرتين في الاسبوع من القدس. **السنوات: ١٩٢٢-١٩٢٤م.**

المفيد:

جريدة يومية وطنية سياسية اجتماعية، تصدر من بيروت، لصاحبها عبد الغني العريسي، **السنة: ١٩١٠م.**

المقتبس:

جريدة دينية سياسية اقتصادية اجتماعية تصدر من دمشق. **الأعداد: من حزيران-تشرين الأول١٩٢٤م.**

المؤيد:

جريدة يومية سياسية تجارية، تصدر من مصر. **السنوات: ١٩٠٨-١٩١٤م.**

الهدى:

جريدة يومية تصدر من نيويورك. **السنوات: ١٩٢٢-١٩٢٤م.**

(ب) المجلّات:

مجلة البيان:

أسست أول كانون الثاني ١٩٢٣م، صاحبها بطرس البستاني وفؤاد صعب، مطبعة الأحوال، بيروت.

ع٥٤، الثلاثاء ٢٩/كانون الثاني/١٩٢٤م.

البستاني (بطرس): **الخلافة في قريش**، ع٥٤، الثلاثاء ٢٩/كانون ثاني/١٩٢٤م.

المجلة التاريخية المغاربية:

تونس، مديرها ورئيس تحريرها عبد الجليل التميمي مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل.

التميمي (عبد الجليل): **سياسة الاتحاديين بلاد الشام والثورة العربية سنة ١٩١٦**، العددان ٦٥و٦٦، السنة التاسعة عشرة، تونس-١٩٩٢م.

مجلة الدارة:

مجلة فصلية تعنى بتراث وفكر المملكة العربية السعودية والجزيرة العربية، دارة الملك عبد العزيز- الرياض.

درويش (مديحة): **الخلافة واحياؤها في القرن العشرين**، بحث منشور باللغة

الانكليزية، م١، السنة السابعة - ١٩٨١م.

مجلة دراسات تاريخية:

مجلة علمية فصلية محكّمة تعنى بالدراسات حول تاريخ العرب تصدر من جامعة دمشق.

رافق (عبد الكريم): **من تاريخ سوريا الحديث (العلاقات السورية التركية ١٩١٨ - ١٩٢٦م.)** العددان التاسع عشر والعشرون نيسان-تموز-١٩٨٥م.

مجلة دراسات تركية:

الجميل (سيار): **اتاتورك، الكاريزما والتكوين من العثمنة نحو العلمنة**، م١،ع١، الموصل-١٩٩٠م.

مجلة الزهراء:

مجلة علمية أدبية اجتماعية شهرية، تعنى بوجه خاص بالابحاث العربية والإسلامية والشرقية، لمنشئها محب الدين الخطيب، تنشرها ادارة المطبعة السلفية ومكتبتها، الناشر محمد أمين دمج، بيروت- لبنان.

الحسين بن علي، كما رأيته في ثلاث سنوات، كيف اعتلى، ولماذا فشل؟ من مشاهداتي بين شوال ١٣٣٤-وشعبان ١٣٣٧هـ، م١، ج٣، بيروت، ربيع الأول ١٣٤٣هـ.

مجلة العرفان:

مجلة علمية أدبية شهرية ذات مباحث عامة، لصاحبها ومديرها المسؤول أحمد عارف، تصدر في صيدا وسوريا.

م٨، ج٢، تشرين الثاني ١٩٢٢م.

برنو (موريس): **مصطفى كمال في الأناضول**، ترجمه عن الفرنسية أديب

التقي البغدادي، م٩، ج١، تشرين الأول-١٩٢٣م.

م٩، ج٤، كانون الثاني ١٩٢٤م.

م٩، ج٥، شباط ١٩٢٤م.

م٩، ج٦، آذار ١٩٢٤م.

كيف تنازل السلطان حسين عن عرش الحجاز، معرّبة عن الفرنسية، تعريب فؤاد منيف عسيران، م١١، ج٨ و٩ نيسان- آذار ١٩٢٦م.

مات الملك حسين، م٢٢، ج٢، ١٩٣١م.

مجلة الفكر العربي:

مجلة الانماء العربي للعلوم الانسانية، تصدر عن معهد الانماء العربي، المركز الرئيسي-طرابلس- الجماهيرية العربية الليبية.

محمد (عبد العاطي): **تطور الفكرة العربية في مصر**، السنة الأولى، العددان الرابع والخامس، ١٥أيلول-١٥تشرين الثاني-١٩٧٨م.

مجلة المقتطف:

مجلة علمية صناعية زراعية لمنشئيها يعقوب صروف وفارس نمر، تصدر من مصر.

م٦١،ج٥، كانون الأول،١٩٢٢م.

مجلة المنار:

مجلة شهرية منشئها محمد رشيد رضا، تصدر من مصر

علي فهمي: **الخلافة الإسلامية والجامعة العثمانية**، حلقات في المجلة، م١٣،ج٩-١٢، ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م.

م٢٣-٢٦، ١٩٢٢-١٩٢٦م.

مجلة الهلال:

مجلة علمية تاريخية صحيحة أدبية، تصدر مرتين في الشهر، مطبعة الهلال- الفجالة- مصر.

الشريف (حسن): **تركيا المسلمة**، عدد خاص، نيسان ١٩٣٩م.

عبد الله (الأمير): **الملك حسين والنهضة العربية**، عدد خاص، نيسان/ابريل ١٩٣٩م.

(ج) الأبحاث العربية غير المنشورة:

الجميل (سيار):

اشراف مكة، نسخة موجودة في مكتبة الدكتور عبد الكريم غرايبة.

عز الدين (يوسف):

الثورة العربية الكبرى وأثرها في الشعر في العراق، بحث مقدم لمجمع اللغة العربية الأردني، نسخة موجودة في مكتبة الدكتور عبد الكريم غرايبة.

(د) الأبحاث الأجنبية المنشورة:

Eldar (Dan):

- French Policy towards Hussayn, Sharif of Mecca, Middle Eastern Studies, Published by Frank Cass, London, Volume 26-July 1990, Number3.

Inalcik, (Halil):

- The Caliphate and Ataturk's Inkilap, Turkish Review, Ankara, Quarterly Digest Spring-1987.

المــلاحق

ملحق رقم (١)

الصورة المنيفة لفرمان الامارة العالي

أنه اما تجلي صاحب القدرة الازلية القائل سبحانه للشيء كن فكان ناظم أمور الكون والمكان. تحيرت عن ادراك اسرار حكمته عقول الخلائق والأذهان الذي جعل عتبة مرحمتنا مرجع المحتاجين وباب خلافة سلطتنامتكأ لاصحاب العز والشان وزين طغراء مناشير اجلالنا الهمايوني بوجوب الطاعة والانقياد لاجل أحكام الشرع المتين ودوام معالم الدين المبين ومكن الحق المعين أوامرنا العلية غاية التمكين وجعل مناقب دولتنا العلية ومفاخر سلطتنا السنية حماية للدين المبين واعلاء للواء شرع سيد المرسلين ولا سيما بالخدمة الشريفة للبلدين المنيفتين منزل انوار الوحي المبين ومهبط جناب جبريل الامين المتضمنة الآية الكريمة بسم الله الرحمن الرحيم (واتاكم مالم يؤت أحداً من العالمين وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم) فشكرا لهذه النعم تحتم على إحسان مكرمتنا الشاهانية أناله أماني وآمال كافة رعية سلطتنا الملوكانية وخصوصا تلطيف وتسير الأشراف الكرام والسادة ذوي الاحترام المتصل نسبهم الي العرق الاطهر الحائزين على المناقب والمفاخر وبناء على ذلك ولوقوع انفصال أمير مكة الشريف علي باشا اقتضيي الحال إلى احالة الامارة الشريفة المذكورة لذات من الأشراف ذوى الاحترام ومن حيث أن وزيري سمير السيادة الحائز النيشان العثماني والمجيدي المرصعين رافع توقيع الشان الملوكاني وناقل أمري بليغ الامال السلطاني جناب أمارة مآب سعادة اكتساب سيادة انتساب ذوي النسب الطاهر والحسب الظاهر مستجمع جميع المعالى والمفاخر كابرا عن كابر جمال السلالة الهاشمية وفرع الشجرة الزكية النبوية

طراز العصابة العلوية المصطفوية عمدة آل الرسول قرة عين الزهراء البتول المحفوف بصنوف عواطف الملك الاعلى الشريف حسين باشا أدام اللّه تعالي إجلاله وادام سعده واقباله. علم لدينا أنه اتصف بالاوصاف الحسنة الممدوحه وابرز روابط خالص وجدانه لطرف خلافتنا واستحق لياقة للامارة الشريفة المذكوره تلالأت أمواج بحر مكرمتنا الذى ليس له نهاية نحو ذاته الهاشمية فأحلنا وفوضنا الأمارة الشريفة المذكوره الى عهدة أهليته وأعطيناه منشورنا فائض السرور المشتمل على كمال البهجة والحبور وحسب شرائط الامارة وبموجب رضائنا ونخبة أفكارنا الشاهانية أمرنا المشار اليه أن يستقبل الحجاج ذوى الابتهاج المتوجهين من سائر ممالكنا الشاهانية ويوصلهم إلى مكة المكرمة سالمين آمنين وبعد أدائهم مناسك الحج الشريف على الوجه اللائق أيضا يشيعهم ويستكمل أسباب عزيمتهم بكل اعتناء ودقة الي الشام وان يكون الناظر على توزيع وتقسيم الصرة الهمايونية المرسلة من طرف سلطتنا السنية إلى أربابها بواسطة المأمورين بموجب الدفاتر الموجودة وأن يستجلب من العموم الدعوات الخيرية لجانبنا الشاهاني وان يهتم في توفيق الأمور والمصالح الواقعة والجارية بالعدل والحقانية متحدا مع وزيرنا سمير المعالي الحامل للنيشان المرصع العثماني والمرصع المجيدى أحد ياوراتنا الكرام الشاهانية والي ولاية الحجاز وقومندان فرقتنا الهمايونية كاظم باشا أدام اللّه تعالى اجلاله ويشمر عن ساعد الجد في حسن ايفائها وتسويتها وان لا يمن تعدي فرد من الافراد على أحد بما يخالف الشرع الشريف وأن تكون حركته دائما وفق الشرع القويمه فيلزم على كل من الاشراف الكرام والسادات ذوى الاحترام والعلماء والصلحاء والأئمة والخطباء وسائر من يأتي من كل فج عميق لزيارة البيت العتيق والاهالي الصغير والكبير والوضيع والرفيع أن يعرفو أن سيادة الشريف المشار اليه هو أمير مكة المكرمة وان يحترموه ويوقروه وأيضا يلزم على سيادة المشار اليه أن يعتني مزيد الاعتناء

لرعاية اصحاب السداد والصواب بحسب درجاتهم وان يداوم في الغد والاصال بالدعاء لدوام عمر دولتنا العلية وارتقاء شوكتنا الملوكانية فأعلموا هذا وأعتمدوا على علامتنا الشريفة تحريرا في اليوم السادس من شهر شوال المكرم لسنة ستة وعشرين وثلاثمائة والف. أنتهى

المرجع: حسين محمد (نصيف): ماضي الحجاز وحاضره، ص ١٤ – ١٦.

ملحق رقم (٢)

نص الكتاب الذي أرسله النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني سنة ١٩١٣م، إلى الشريف الحسين؛ يقرونه فيه على إدارة مكة، ويبايعونه زعيماً دينياً على الأمة العربية، وهذا نصه:

«نحن نواب العرب في مجلس المبعوثان نُقرّك على إمارة مكة ونعترف لك دون سواك بالرئاسة الدينية على جميع الأقطار العربية لأنك الآن خلاصة بيت الرسول صلى اللّه عليه وسلم. واجماعنا هذا هو بالنيابة عن أهل بلادنا نجهر به عند الحاجة. والله يحفظك لأمتك ويساعدك لدفع الشر عن دينك».

المرجع: ثورة العرب الكبرى ١٩١٦م: عضو جمعية عربية سرية، ط٢، حاشية ص ٣٧.

ملحق رقم (٣)

جزء من رسالة الشريف الحسين إلى السلطان محمد رشاد ينصحه بعدم الاشتراك في الحرب

تعلمون جلالتكم ان الحرب البلقانية قد انتهت على ما انتهت عليه، وان الدولة الآن في حاجة إلى تجهيزات واستكمالات حربية لم تتم إلى الآن، وانه في الدخول إلى جانب المانيا الخطر العظيم، حيث اسلحة الدولة كلها من المانيا وكذلك عتاد هذه الاسلحة، وان المعامل العثمانية لا تكفي لامداد الجيوش بالعتاد اللازم، ولا تستطيع امداده بما يمكن ان تخسره من مدافع وانواع الاسلحة الاخرى. ثم ان الاقطار المترامية إلى الجنوب من جسم الدولة كالبصرة واليمن والحجاز، محوطة من كل ناحية بقوات مستعدة من الدول المعادية البحرية، وستصبح في احرج المواقف. وربما اتكلت الدولة في الدفاع على حمية اهلها وهم ليسوا منظمين ولا مسلحين بالشكل الذي يستطيعون معه مقابلة جيوش اوروبا المنظمة.

وعليه فانني استحلف جلالتكم بالله ان لا تدخلوا الحرب، وان تعلموا بأنني اعتقد في كل من يرى الحرب إلى جانب الالمان عدم التمييز أو الخيانة الكبرى.

المرجع: عبد الله (الملك): الآثار الكاملة، ص ١٠٩

ملحق رقم (٤)

وثيقة تتضمن مبايعة اثنين من العرب للشريف الحسين بالخلافة، بتاريخ ١٨ كانون الثاني ١٩١٦م.

ومما يدل على أهتمام المرحوم شريف افندي العمري بتنشيط رجال العرب للقيام بالنهضة هو ان المومى اليه بعد ان وصل القاهرة وشرع بالمخابرة مع سيادة الشريف حسين باشا اخذ يحتك ببعض منورى العرب ويدخلهم في حزبه وذلك يبان من الورقة المندرجة ادناه التي اخذها المرحوم من اصحاب التواقيع وهذا نصها:

«القاهرة ١٢ ربيع الأول ١٣٣٤ يوم مولد الهادي صلى اللّه عليه وسلم.

نحن الواضعان اسمينا ادناه جميل محمد الرافعي ورؤوف قاسم عبد الهادي ننفض ايادينا من خلافة السلطان رشاد ونبايع بالخلافة الاسلامية الجليلة حضرة شريف مكة الحالي الشريف حسين وندخل عن طيب خاطر في «جمعية الفتاة العربية» التي ترمي إلى تأسيس دولة عربية تحت رئاسة حضرة الشريف ونتعهد بالاطاعة لها والمحافظة على كل قوانينها بدون شرط وان خرجنا من الجمعية أوْ بحنا باسرارها او خنا شؤنها نكون جديرين بمعاملة من هم بلاشرف.

١. جميل الرافعي   ٢. رؤوف عبد الهادي

ويمكننا ان نعتبر ان هذان السيدان اول من بايع جلالة ملك الحجاز بالخلافة والملوكية فلاجل ان تبقى كتذكار في تاريخنا درجنا الوثيقة المذكورة اعلاه.

المرجع: محمد طاهر العمري الموصلي تاريخ مُقدّرات العراق السياسية م١، ص٢٣٧.

ملحق رقم (٥)
وثيقة حول آراء الميرغني بالخلافة، وتتضمن ترشيحه للشريف حسين لهذ المنصب، بتاريخ: ٦/أيار/١٩١٥م.

MEMORANDUM.

It Is obvious and most important that Great Britain should publish an official declaration stating her views and intentions with regard to the Mohammedan Khalifate. Such a declaration and public announcement would tend to suppress and dispel the fears and misgivings which may have crept into the minds of many Mohammedans in regard to this question.

It would be most necessary to give as much publicity as possible to such proclamation and to take steps to have it circulated in Arabia. Arrangements should also be made to have it sent to the chiefs and leading men among the Arabs. If this could be done I am sure it would produce a most satisfactory effect.

The seat of the Mohammedan Khalifate should be in Arabia, which comprises Hedjaz, Syria, El Irak (Mesopotemia), Yemen and other places. Arabia is the best and most suitable place for the new Khalifate on account of its religious and political importance to the Mohammedans. Perhaps Bagdad and Damascus are the most convenient places, owing to their historical importance in the old days of the national history of the Mohammedans.

It is very true that Egypt is a Mohammedan and Arabian country, and is well known to be the richest and most prosperous country of the Mohammedan world, but, owing to certain most important considerations, it is unsuitable to become the seat of the coming Khalif. There are other Mohammedan countries besides

Egypt, but all of them are looked upon as unsuitable under the circumstances to be the headquarters of the Khalif. Hence Arabia is the most suitable place for the Arabian Khalifate.

The man who would be entitled to take over the reins of authority and become the Arabian Khalif, ought to be both strong and capable. In Arabia there are many Arab chiefs and recognised leaders - many of them are "Ashraf" and belong to the tribe of the Prophet - perhaps more than one of them aspires to grasp the reins of authority and become the acknowledged Khalif of the Moslems.

I believe that the present Sherif or Emir of Mecca is the most suitable man for this dignified position, owing to his religious importance in the Hedjaz which comprises the "Haramein El Sherifein" (the Holy places) so much venerated and respected by all Moslems throughout the world. We may add that the Sherif or Emir of Mecca is a man very closely rēlated to the Prophet and highly honoured by all Mohammedans, a fact which should give him the necessary precedence due to the honour of the position.

I have already explained that the Emir of Mecca may be the most suitable man to fill the responsible and most distinguished post among the Mohammedans. Yet it is most important and essential that he should be assisted both morally and materially and thus be qualified to fulfil the duties and hopes of the Mohammedans. A Khalif must be powerful enough to justify the responsibility thrown upon his shoulders by his post. It is beyond doubt that Great Britain is the most competent power to render to the Khalif this assistance and support. Such assistance, however, should be rendered secretly or behind a very thick veil in accordance with conditions and circumstances, and to do this Great Britain could utilise the services of some of the Mohammedan Emirs, Sultans and Chiefs who are under her control and protection and whom she could trust. Such assistance, if it comes directly from such Chiefs to the Great Emir (Khalif) will be of very great advantage. Of course it will be necessary to employ the best and most advantageous methods in making use of

the assistance that may be thus offered.

If the Emir becomes strong enough in the Hedjaz and other Arabian countries which will eventually come under his rule or are likely to be under his authority, this great edifice will then become complete. The new Emir will then be acknowledged by the Moslems of Egypt, India, the Sudan, the western parts, such as Algeria and Tunisia, and other parts of the world. In case some Arab Chiefs in the Arabian Peninsula at first hesitate to acknowledge the new Khalif, they will undoubtedly do so when he becomes sufficiently powerful and strong and when all the Moslems of the world have agreed to consider him as the Khalif. It may happen that a few of the Mohammedan places outside Arabia may refuse to acknowledge the new Khalif, but this would be of no great importance as long as he is acknowledged by the majority of the Mohammedans. A general and universal acknowledgement of the Khalif may not be forthcoming, but it is sufficient to obtain the consent of the majority of the Mohammedans.

There is no doubt that such an act on the part of Great Britain would cause all the Mohammedan world to love and esteem her when her benevolent and kind work for the good of Islam afterwards appears, especially when it becomes known to the Moslems that Great Britain has worked unpretentiously and independently to uphold the glory and authority of Islam.

Khartoum.

6th May, 1915. (Sd) Ali Morghani.

المرجع: *F.O 882/13, p 349 - 351*

ملحق رقم (٦)

من الشريف إلى السلطان محمد رشاد[1]

F.O. 882/19

برقية (مترجم) ١٢ تموز ١٩١٦م

ان هذه البلاد باعلانها الثورة والاستقلال. لاتتنكر للاعمال العظيمة والعناية الخاصة التي خصتها بها البلاد الاسلامية عموماً والتي قام بها اسلافكم من عظماء السلاطين. ولكن هذه البلاد ترغب في الجهر بعدائها ضد الاتحاديين المتآمرين الذين حاولوا الغاء العلاقة الدينية المذكورة في المنشور العام، وايضاً الغاء الامتيازات والحقوق التي اعلنها اسلافكم العظماء منذ ستمائة سنة. والله يعلم مدى احترامنا وعظيم تقديرنا لشخصكم الهمايوني السامي وللسلطنة العثمانية.

شريف مكة واميرها

(الحسين)

المرجع: سليمان موسى: المراسلات التاريخية، م١، ص٧٩.

---

(١) ارسل الشريف هذه البرقية إلى مكماهون بواسطة السفيلة (دفرين) والبرقية موجهة ضمن برقية إلى رئيس الولايات المتحدة الاميركية (التي كانت ما تزال على الحياد في الحرب) وقد رجاه ايصالها إلى السلطان العثماني.

ملحق رقم (٧)

نص منشور الحسين بتاريخ ٤ آذار ١٩١٧م، ويحتوي على تهديده برفع اسم السلطان العثماني من الخطبة في الحجاز

منشور شريف

من حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

بسم الله الرحمن الرحيم

وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الارض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذى ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا يعبدونني لا يشركون بى شيئاً

الحمد لله وليّ الحق ونصيره، ومبيد الباطل ومميزه. منزل السكينة على قلوب عباده المتقين، والآخذ بنواصي اعدائه المارقين. وصلى الله على سيدنا محمد مطلع شموس الهداية، ومزيل حنادس الغواية. وعلى آله واصحابه وسلم.

أما بعد فاننا لا نرتاب – والثناء للبارى جل شأنه – بأن منشوراتنا السابقة قد أتت بمنه تعالى وتيسيره بالغاية المقصودة من نشرها، فعلم من اردنا اعلامه من البشر عموماً والمسلمين خصوصاً أسباب نهضتنا ومسوغاتها العقلية والنقلية. ومع هذا فتيمّناً بمشيئته تعالى واتباعاً لحكمة ما أراده الله بقوله عزّ من قائل (ليزداد الذين آمنو ايماناً ولا يرتاب الذين أوتو الكتاب والمؤمنون – الى قوله تعالى – كذلك يضل الله من يشاء ويهدى من يشاء – وقوله جلّ اسمه – كلا والقمر والليل إذا أدبر والصبح اذا اسفر انها لاحدى الكبر) هذا ومن جهة أخرى ليزداد الذين آمنو ايماناً بما قلناه ويتيقنوا ما نشرناه نورد لهم نبأ جناية أغرار المتغلبة التورانية في هذه المرة على

الاموات والاحياء من أفراد العالم الاسلامي وهو مما تسكنه صدورهم للشريعة الاسلامية المطهرة كما قلنا في السطر الخامس والعشرين من منشورنا الاول الا وهو نهبهم كل ما تحتويه حجرة نبيهم عليه الصلاة والسلام من هداياهم وتبركاتهم التي أرادوا بها تكريم ساحاته الطاهرة زادها اللّه تعظيما وتكريماً. فان هذه الحادثة ليست احدى الكبر بل هي كل الكبر. اجل كيف لا نقول انها كل الكبر واعظمها وقد أمرنا اللّه تبارك وتعالى باحترام ذلك المقام الأقدس بما هو أقل من ذلك بقوله جل من قائل (يا أيها الذين آمنو الا ترفعوا اصوتكم فوق صوت النبي) وقوله عز وجل (ان الذين يغضون اصواتهم عند رسول اللّه اولئك الذين امتحن اللّه قلوبهم للتقوى) فاين هذه المرتبة من الاحترام التي أمرنا بها اللّه تبارك وتعالى لمقام النبوة الارفع مما فعله متغلبة التورانيين من سلب تلك الساحات الطاهرة. اننا نترك الحكم في هذا إلى العالم الاسلامي كما تركنا لهم أمثال هذه الاحكام الصريحة في منشوراتنا السابقة غير اننا نريد هنا ذكر قوله تعالى (ان الذين يؤذون اللّه ورسوله لعنهم اللّه في الدنيا والآخرة وأعدّ لهم عذاباً مهينا). ومع ايرادنا لهذه الآية الكريمة نقول انه صلوات اللّه عليه وسلامه في غنى عن هذه الدنيا وما فيها. ولكننا نلفت انظار العالم الاسلامي إلى التأمل في نهيه عز وجل عن رفع الصوت في تلك الحضرة الشريفة وثنائه على الذين يغضون أصواتهم هناك لينكشف لهم الامر عما في هذه الجناية الجدية الجديدة من الاستخفاف الصريح المعلوم حكمه في كتب مذاهب ائمة الدين عامة واذا كان أحد من المسلمين في ريب من هذا النبأ العظيم فعليه أن يبعث من يأتمنه ليستعلم عن هذه الحقيقة من مئات الملتجئين إلى (ينبع) و (رابغ) من جيرانه صلوات اللّه عليه وآله وسلامه. أما نحن فلا نستغرب هذا الحادث العظيم من تلك الفئة بعد وصفها لسيرته صلوات اللّه عليه وسلامه بانها شر السير (والعياذ باللّه تعالى) كما أشرنا إلى ذلك في منشورنا الاول. ولكننا نسوق الحديث إلى اخواننا المسلمين في مشارق الارض ومغاربها ليروا رأيهم في هذه الفضيحة التي غشيهم ذلها وعارها من فوقهم ومن تحتهم ومن بين ايديهم ومن خلفهم. والا فنحن على أقصى درجات اليقين بأن اللّه تعالى عندما اقتضت حكمته خزيهم والانتقام منهم خصنا وشرفنا باجرائه على أيدينا. فهذه أسيافنا تقطر من دمائهم

وبيوتنا غاصة بأسراهم

فآتوا بالنهاب وبالسبايا وانا بالملوك مصفدينا

فمن تأمل في وقاحة الفئة التورانية المغرورة يوم خلعهم للسلطان عبد الحميد من نهب داره وحلي ازواجه وبناته حتى اخرجوا الخرصان من آذانهن بالصورة التي يعلمها كل فرد من ساكني الاستانة وسلبهم كل ما في تلك الدار التي لا بدّ لهم ان يعترفوا بانها حسب دعواهم دار خليفة ويفترض على المسلمين احترام دور خلفائهم، وفيما اتوه أيضاً منذ ذاك من الجرأة على ما يمس بالاحكام الاسلامية كما سبق بيانه في منشوراتنا مختصراً يرى أنهم كانوا يسبرون غور الحس الاسلامي، فما علموا عدم اكتراثه حتى بمعاتبته لهم ولو على لسان احدى الصحف الاسلامية الصادرة في خارج المملكة التركية تجرّأوا اليوم على هذه الجناية العظمى والجرم الفظيع والحادث المريع. فليحذر العالم الاسلامي من أن يفجعوه بما هو أعظم من هذا، وليس وراء ذلك من الشر ما هو ادهى وأمر (اعاذنا اللّه تعالى من ذلك).

وعليه فإننا نعلن لمن بقي من مسلمي الممالك التركية خصوصاً جيشها وقواده بانهم اذا لم ينهضوا لاسقاط حكومة هؤلاء الاغرار التورانيين ويعلنوا براءتهم منهم فانا نقطع آخر أمل لنا بعودة رونق الاسلام لتلك المملكة ورابطته بأهلها، وتكون فاتحة براءتنا منها طى اسم سلطانها من خطب الجمعة التي ابقينا اسمه فيها حتى الآن حرمة لآثار أسلافه واملاً بقيام من يُنقذ بلاده من افراد الفئة التورانية المتغلبة عليها وللّه الامر من قبل ومن بعد

مكة المكرمة في ١٠ جمادى الاولى سنة ١٣٣٥هـ

الحسين بن علي

المرجع: القبلة: ع ٥٨، الاثنين ١١ جمادي الأولى ١٣٣٥، ص ١.

ملحق رقم (٨)

نص الأمر الملكي من الحسين برفع اسم السلطان العثماني من الخطبة في الحجاز

أمر عالي

بلاغ سامي

جاءنا من فخامة نائب رئيس الوكلاء وقاضي القضاة هذا البلاغ التالي:

اتانا من الديوان الهاشمي الملوكى امر عالى بما يأتي:

طبقاً للمنشور العالى الذي هذا نصه:

(اننا نعلن لمن بقى من مسلمي الممالك التركية خصوصاً جيشها وقوادته بأنهم اذا لم ينهضوا لاسقاط حكومة هؤلاء الاغرار التورانيين ويعلنوا براءتهم منهم فأنا نقطع آخر امل لنا بعودة رونق الاسلام لتلك المملكة ورابطته بأهلها وتكون فاتحة براءتنا منها طى اسم سلطانها من خطب الجمعة التي ابقينا اسمه فيها حتى الآن حرمة لآثار اسلافه واملاً بقيام من ينقذ بلاده من افراد الفئة التورانية المتغلبة عليها ولله الامر من قبل ومن بعد).

ولتضاعف مرور مدة الاجل المضروب لهم صدر الامر العالى الهاشمي بتاريخه - انجازاً لذلك الوعد - برفع اسم سلطانهم من الخطبة الشريفة اعتباراً من اول جمعة ترد من تاريخه ولابلاغ اقبالكم من يقتضى تبليغه بذلك تحرر.

واننا قد بلّغنا بهذا الامر الملوكي العالى كل من يلزم تبليغه لتنفيذ مضمونه الشريف

فلاحاطة علم العموم بذلك يقتضى نشر بلاغنا هذا بأول عدد يصدر من جريدة (القبلة الغراء)

المرجع: القبلة: ع ١٤٧، الخميس ٤ ربيع الثاني ١٣٣٦هـ، ص ١.

ملحق رقم (٩)
نص الدعاء في الخطبة في الحجاز
بعد رفع اسم السلطان العثماني

الدعاء في خطبة الجمعة

اطلعنا على العبارة التي تقرر الدعاء بها في خطبة الجمعة بعد الترضية عن الآل والصحب فرأينا ان نوافي القرّاء نصها وهذا هو:

اللهم وقدس ارواح الأئمة المجتهدين، الذين قضوا بالحق وبه كانوا عاملين، اللهم ادم نصرك وعونك، وأيد حفظك وصوتك، لعبدك، وابن عبدك، الخاضع لجلالك ومجدك، حامي بلدك الامين، ومدينة جدّه سيد المرسلين، شريف مكة واميرها وملك البلاد العربية قرة كل عين، سيدنا ومولانا الشريف الحسين بن سيدنا المرحوم الشريف علي بن محمد بن عبد المعين بن عون، وكن له حافظاً وامينا، وناصراً ومعينا، ووفقه اللهم لما فيه صلاح البلاد، والعباد، وشؤون من في برّك وبحرك من امة سيدنا محمد اجمعين ، على ما تحبه وترضاه اللهم اصلح جميع ولاة المسلمين، واهلك الكفرة والمبتدعة وكل من أراد السوء بعبادك المؤمنين، في مشارق الارض ومغاربها آمين يارب العالمين اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات الى آخر الدعاء المعروف.

المرجع: القبلة، ع ١٤٨، الاثنين ٨ ربيع الثاني ١٣٣٦هـ، ص ٢.

ملحق رقم (١٠)
رأي الحسين بالخلافة سنة ١٩١٧م

أنحن فرطنا أم هم المفرطون
جواب ملوكي عال

أسعفنا الحظ بالحصول على صورة جواب عال صدر من الحضرة الملوكية ردّاً على كتاب ارسله بعض افاضل المسلمين فرأينا أن ندرج هذا الجواب العالي تشريفاً للقبلة بتزيين صفحاتها بمآله الكريم.

أما الكتاب الوارد من الفاضل المشار اليه فزبدته مندرجة في الجواب الشريف التالي. وهذا نصه بعد مقدمة التحية:

وتضاعف بنائي للبارى جل وعلا بحظوتي به، ومن الأخرى اعتنائكم وتكلف شهامة هممكم العالية الاسلامية بما صرحتم ولمحتم به من الشؤون والمواضيع الجليلة، فجزاكم اللّه عن ذلك بسعادة الدارين، وضاعفه بنعيم أعلى عليين، وانى لأود أن أبحث لفضلكم بالجمل الآتية قبل الكلام على مقاصدكم الكريمة، آملا في حصول زيادة الايضاح (وانما الاعمال بالنيات): عزيزنا تعلمون ان نهضتنا ابتدأت في أثناء اخلاء الدردنيل وحادث (كوت الامارة) ونقل الحكومة الفرنساوية مقرها إلى (نيس) ويتظاهر من هذا صراحة بأنا متّكلون على القدرة الاحدية والعزة الازلية غير ملتفتين لحادثات العالم ومظاهره التي اعجز أرباب السياسة والرياسة ايقافهم لتيارها، وما لا نحتاج منه لاطالة الشرح على صفاء السريرة (بمنه وكرمه) كقولنا بانا وجدنا فرصاً لنهضتنا اقل مؤونة، وأهون كلفة ومشقة، واقرب نتيجة، أبان حرب ايطاليا، ثم حرب البلقان، ولتكن بقية الامل

الذى كنا نجده في الطاف حكمته، بدفع تغلب اصحابنا عن الامة السارية من كل مزية جليلة، كما يعلم من استرسالها في ايديهم يقودونها إلى مهاوى الهلكة المادية والمعنوية كما تقاد الخرفان إلى المجازر، يقودونها لتلك المهالك التي لا ينكرها الا منكر الليل والنهار.

ولعمري يا حضرة الفاضل اني كنت منتظراً ظهور ذلك الامل والرجاء في مبادىء – حتى جربنا الحاضر – بأن زعماء القوم وسراتهم من عموم تركيا بلاتفريق خاصة والمسلمين عامة، يهبّون في وجه اولئك المتغلبة لينقذوا ذلك الجزء الذي لم يرتكب امام مجموعه البشري ما يوجب اهماله من حقوق البشرية. وخصوصاً اخواننا المسلمين اللذين كانوا أحق بهذا كما يبلغنا انهم ينسبون نهضتنا اليه ويرموننا به.

كنا ننتظر ذلك الامل والرجاء ونتوقع رجوع السلطنة العثمانية كما كانت عليه قبل من المزية التي يزعمها من ليس في العير ولا في النفير. ونكتفي الشر الذي بعضه أهون من بعض. ولكن عندما بلغ السيل الزبى بما هو معلوم اذ ذاك. وتجلى الآن للأعمى والبصير. وابى اللّه الا ما يريده لم يكن لنا بد من الاستماته في سبيل شهامتنا الدينية والقومية بما كانت نتيجته بقدرة المعز المذل ما نحن فيه فمتى علم هذا ففي ظني انه يتضح، بأنا ولا شيء مهما كانت الدوائر في العالم الا فيما يختص بالبلاد المعروفة بالعرب، والعرب معروفون بها، كما صرحنا به غير مرة، شافعاً ظنى هذا بأني ممن يقول، يرحم اللّه الخلافة واحسن المولى عزاء المسلمين فيها. فإن عظم شأنها وما هو مخصوص ومعلوم من وقعها المادى والمعنوى يلجئني ايضاً ان اتحاشا من جعلها العوبة للسياسة العمومية والخصوصية كما جعلها الآن، انور، وطلعت، باعلانهم ما سموه الجهاد الا كبر في سبيل مطامع المانيا ليستولوا على (مصر) وكل (افريقيا) إلى المحيط الهندي، وفارس وما وراءها مما يسكنه المسلمون من الاقاليم مما كانت ثمرته سحق تركيا، وخلافتها المزعومة، وعليه فأني يا حضرة الشهم الفاضل ارجوك ان تتامل ما في هذا وتحلله ولو تحليلا بسيطاً فانك

تجد به (ان شاء اللّه تعالى) ما يغني عن الاطالة. فمن علم هذا اعتقد ان كمالات مزاياكم لا تستغرب الاتيان على ما ألم بى من الحيرة واليأس، من تحملنا مسؤلية عدم طلبنا للخلافة كما يفهم من قولكم (ولكن المسلمون أمة واحدة سئمت حال الدولة الطؤرانية، وهم يخشون – ان ابقت الحرب على شيء من املاكها – ان تظلوا على إباءكم في عدم التعرض الحيوي للمسلمين، فتكون الخلافة آلة حادة لتقطيع اوصال المسلمين تستعملها الفئة الطورانية والهمجية الالمانية في اغراضها الشنيعة ومصلحة المسلمين تتطلب البحث في هذا الموضوع الكبير من الآن قبل فوات الفرصة) لأني أولاً لا ادري من المقصود بالمسلمين أهم من سيبقى تحت الحاكمية التورانية – ان بقيت لها بقية – أم باقي المسلمين فأن كانوا منكودي الحظ؛ اخواننا مسلمى الانضول فبصرف النظر عن البحث في اساس ما هية تشكل ذلك المقام الرفيع وشرائطه، وما يجب له وعليه، – حتى لو ما كان منها في الدرجة الثالثة – مما هو معلوم لدى امثالكم من الافاضل أمام من يتولى شؤونهم ومصالحهم من العناصر والجماعات بلا تفريق، حتى يكون ذلك المقام الرفيع آلة حادة لتقطيع أوصال المسلمين. فمن الضروري ان الامر ينحصر تقريباً في علمائهم وفقهاءهم يبدأ بالشيخ موسى كاظم الذى لعله اليوم هو شيخ العلماء، فنحلته المذهبية اشهر من ان يبحث عنها، الثاني الشيخ خيري المتولي ايضاً مشيخة العلماء ونظارة الاوقاف، فحضرته هو المفتي في مبادىء حربنا الحاضر على من كان بالحجاز من الجند بان يفطر رمضان لأنه على زعمه في حكم اخوانه الجنود الذين يقاتلون في (غالينا) في سبيل الالمان، ولولا خشية زيادة الخروج عن الصدد لأتينا بأمثال حضرتهما.

ومن بقي منهم فلا شك انه من المستضعفين الذين لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا ممن استصرخنا المسلمين غير مرة لانقاذهم ولو لم يكونوا كذلك لاستعانوا باللّه ودفعوا عن انفسهم هذه الطاغية ولكن خشيوا الموت في سبيل شهامتهم فوقعوا في اضعافه من الشر والهلكة – ولكن في سبيل انور، وطلعت –

ومن يكن هذا حظه وموقعه المادي والمعنوي في المجتمع الاسلامي فتأثير صوته – ان كان في الموضوع الذي اشرتم اليه او في ما سواه – لا يحتاج إلى بيان ولذا فالارجح بالمسلمين قبل كل شيء ان لا يدعوا هذه الطاغية تحكم في دماء واموال وانفس حثالة من بقي من اولئك العجزة واخوانهم بعد ما ألقو بهم في مهاوى الهلكات المشهودة. وأنه الاولى في ظني والارجح بهم عن كل ما سواه.

وان كان باقي المسلمين فمرور هذه الاعصر والقرون قد عينت شكل ومقدار نفعهم منها او عكسه، وفائدتها منهم وعدمها، وهذا – في ظني – لا يبقى مقالا لقائل في الموضوع اللهم الا إنْ كان من جهة الحسيات المعنوية فلا ارى فيما اعلم ان هناك مانعا من ان يسموا من يرونه اهلا لذلك بخليفة. واني لأول معترف به. فأن الارض للّه يورثها عباده الصالحين. وان هذا لصريح ايضاً بأنه لم يبق وجه يصح معه يا حضرة الفاضل ان تحملونا تبعه ما في قولكم (فمصلحة المسلمين تطلب البحث في هذا الامر الكبير من الآن قبل فوات الفرصة) – افله – وكمالات اخلاصكم على مرءى ومسمع مما ينسبنا اليه بعض اخواننا المسلمين كما اشرنا اليه في صدر هذا ونحن ننشر المنشورات، ونذيع البلاغات، بمقاصدنا المقصورة، وحقوقنا المشروعة المقررة. فكيف لو خرجنا عن هذه الخطة التي ليس ....»

المرجع: القبلة: ع ١٤٨، الاثنين ٨ ربيع الثاني ١٣٣٦هـ، ص ١.

ملحق رقم (١١)

«نص منشور الحسين بخصوص مخاطبته بلقب ملك البلاد العربية، وليس لقب أمير المؤمنين».

منشور عال كريم

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم ونشكرك ونصلى ونسلم على عبدك ونبيك سيدنا محمد صلى اللّه عليه وآله وسلم. لكثرة توارد المحررات في هذه الايام الاخيرة معنونة بلقب أمير المؤمنين ولا نشك ان هذا من بعض شعور حسيات اقوامي السامية ومن هو في حكمهم وحيث أن ذلك العنوان واللقب هو رديف عنوان الخلافة التي سبقت ابحاثها غير مرة في منشوراتنا المعلومة وادرجته صحيفة القبلة في اعدادها اذ ذاك لذا فالملتمس من كمالات مداركهم النجيبة أن يحرروا عنوان رسائلهم من بعد الآن باللقب الذى سمتنى به البلاد ولقبتنى به اساساً وأيدته بيعة أقوامي السوريين والحلبيين ووفود عربان العراق واليمنيين وعلى كل حال فالرجاء في منه العميم أن يحقق آمالهم فينا وأن يتولانا وإياهم بالعناية والتوفيق فإنه الكريم الجواد.

المرجع: القبلة: ع ٣٧، الاثنين ٥ ربيع الأول ١٣٣٧هـ، ص ١.

ملحق رقم (١٢)

نص بلاغ حكومي عن رئاسة الديوان الملكي الهاشمي، بشأن الخلافة بتاريخ ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٤م

بلاغ عمومي

من

رياسة الديوان الملكي الهاشمي

- ١ -

بناء على كثرة لغط الصحف واقاويل الكتّاب بشأن الخلافة ومباحثهم في مادياتها ومعنوياتها بالشكل والصورة المعلومة لدى العموم ولكون أن حقيقة الخلافة وقواعد تعيينها وكيفية انتخابها والاساسات المقصودة بها موضحة بكل صراحة وتفصيل في قواعد من تلقينا عنهم اصول الدين وقد اشارت جريدة القبلة غير مرة إلى كل ما يتعلق بتلك الأصول والقواعد المقدسة وصرحت بما صرحت به بان الحجاز لا يخرج عما يجمع عليه المسلمون بشأنها وأتت بما أتت به في موضوع الخلافة المقدسة قبل المصارحات والمقررات الاخيرة التي لا تزال تعلنها الصحف عن رواتها ومخابريها وتتناقلها عن المصادر المختلفة مما ظهر للعالم اليوم من المباحث المعلومة ماهيتها وعليه فالمهم اليوم هو حصول العرب على الاساسات التي تقررت مع حلفائهم لقضية استقلالهم المطلق ودوام الثبات على التوسل بالاسباب المؤدية لنيل المواد التي قامت عليها نهضتهم مما تعد به حلفاؤهم ولا يزالون يؤملون في شرف وشهامة حلفائهم الوفاء بها كما يظهر من مطالبة واصرار مندوبي العرب ووفودهم عند قدومهم على جلالة مولاي بعمّان وكما يفهم حتى من البرقيات

والرسائل الواردة على جلالته من اهالي المناطق المعلومة الذين حالت العوارض دون وصولهم بالذات كباقي اخوانهم اهالي كافة أقطار البلاد وانحائها بالصورة المعلومة التي حتمت على جلالة مولاي ان يصرح لهم بمضاعفة ثباته ومثابرته بقدرته جل شأنه على مطالبة احلافه بكل ما تعهدوا به للعرب كما ذكر بعالية وانه لا تثني عزائمة بعناية اللّه الحوادث والطواريء عن تلك الغاية المقدسة وكما انه صرح للعرب بهذه الجمل نصرح انه لهدوء اضطراب سائر المسلمين ستبذل كل استطاعة لتعيين الخلافة وصيانة القواعد والحقوق التي اسستها الاسلامية لها على المسلمين وعليها للمسلمين كما سيثبته المستقبل انشاء اللّه تعالى وان جلالته أيده اللّه وادامه يشكر جميع ابناء قومه على ما أعربوا عنه لجلالته من الثقة والولاء والثبات والاخلاص لمبدائهم القومي الاسمى الذي خاض جلالته من اجله الحرب وتأسست علية دعائم النهضة العربية واللّه المستعان ومنه التوفيق.

١٩ جمادى الثانية ١٣٤٢ هجرية

المرجع: الشرق العربي: السبت ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٤، ص ١.

ملحق رقم (١٣)

نص منشور الحسين بمناسبة إعلان خلافته في ١١ آذار ١٩٢٤م

منشور

الخليفة الاعظم جلالة أمير المؤمنين

الحسين بن علي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين اياك نعبد واياك نستعين اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد عبده ورسوله أفضل الصلاة والتسليم، وعلى آله وصحبه وكافة أنبيائه ورسله صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

أما بعد فاني أسأله الرأفة والرحمة بعباده والهداية والتوفيق لهم، وان يجعلنا هادين مهتدين، غير ضالين ولا مضلين، فإنه هو البر الرحيم والمنان الكريم، ثم انه لما كانت الامامة الكبرى والخلافة العظمى نظام عقد الامة وسند قوام الملة، وكان أمر صيرورتها وكيفيتها وما جرى فيها مدونا ومنقولا عمن تلقينا عنهم ديننا القويم، وكان كل ما جرى من بعد عهدهم السعيد في كيفية حقوقها وصلاحيتها وسائر معاملاتها الى يومنا هذا موضحا في تواريخ العالم الاسلامي وسيره المعتبرة، فاقدام حكومة انقرة بما اقدمت عليه على ذلك المقام المكرم كيفما كان شكله – جعل اولى الرأى والحل والعقد من علماء الدين المبين في الحرمين الشريفين والمسجد الاقصى وما جاورها من البلدان والامصار يفاجئوننا ويلزموننا ببيعتهم بالامامة

الكبرى والخلافة العظمى حرصا على اقامة شعائر الدين وصيانة الشرع المبين، أبسطه لعدم جواز بقاء المسلمين اكثر من ثلاثة ايام بلا امام كما يفهم صراحة من توصية الفاروق الاكرم رضي الله عنه لأهل شورى البيعة بعده كيفما كانت صيغة تلك الامامة وأشكالها الى الان.

وعليه ولما كانت المملكة الهاشمية والقطمة المباركة الحجازية مهد الاسلام ومحل ظهوره ومطلع نوره وكانت مصونة بعنايته تعالى من كل شائبة في حالتيها السابقة والحاضرة ولا سيما العمل فيها باحكام كتاب الله وسنة رسوله بجميع خصوصياته وعمومياته وانطباق حكم البيعة المشروعة من المبايع والمبايع له انطباقاً لا يتصور حصوله في أي مملكة اخرى في الوقت الحاضر - كان حقا علينا اجابة ذلك الطلب الديني المشروع بعد الاتكال على الله سبحانه واستمداد روحانية نبيه صلى الله عليه وسلم لذلك قبلنا البيعة متوكلين عليه عز وجل مستمدين منه الغوث والعون والتوفيق لما يحبه ويرضاه، واننا نرجوه سبحانه وتعالى ان يكون هذا الامر الذي قضى به في حكمته الازلية وقدرته الصمدانية وأظهر حكمة قوله تعالى:«ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم» مضاعفا الهاماتنا باتباع مسالك السلف الصالح.

نعم إنا لم نتعرض البحث في شؤون ذلك المقام الجليل إبان نهضتنا. وبل إلى قبيل جرأة أنقرة على كرامته كيفما كانت وضعيته وذلك حذراً من توسع شقة الاختلاف لئلا يتخذه اعداء الاسلام وسيلة للتعريض بمكانته ولا نكلف سوانا بمالا يراه عملا بقوله تعالى:«قل كل يعمل على شاكلته فربك اعلم بمن هو اهدى سبيلا»، ومع هذا فهو المسؤول ان يجعل هذه البيعة مدار ألفة للمسلمين تضم قاصيهم ودانيهم وتسوقهم الى حسن التآلف مع مجاوريهم من ابناء دينهم وسكان بلدانهم من اهل الكتب السماوية وسائر مواطنيهم بما القته اليهم الشريعة الاسلامية وتطبيق ما فرض في أمر:«لهم ما لنا وعليهم ما علينا» وكل ما أوجبه الشرع الشريف من الرفق بالبشرية وخدمة الانسانية وتجنب الشرور والامر بالمعروف

والنهي عن المنكر مؤملين منهم حسن القيام بكل ما هو في معنى هذا مما أوجبه الله عليهم فرداً فرداً وجماعة جماعة وبالخص العلماء الاعلام في اقطار الاسلام كافة.

وانه لما كانت العائلة العثمانية ممن سبقت لها خدمات لا تنكر ومفاخر لا تستحقر للإسلام والمسلمين، ولما كان الحكم الاخير عليهم مما تتفتت له الاكباد وتنفطر منه المهج رأينا من واجب اخوة الاسلام ان نهيىء لها ما يساعدها بما يقوم باودها ويدفع عنها الغائلة في امر معاشها، ومن احب الاشتراك في هذه المثوبة العظمى من سائر أرباب الشهامة فعليه ان يشعر رئاسة وكلائنا بمكة المكرمة بما يريده.

والله جل شأنه وتعالت قدرة سلطانه يعلم ان غايتي الوحيدة هي خدمة الاسلام وأقوامى ابناء الجزيرة خصوصا والمسلمين عموما، فهو المسؤل وحده لا شريك له ان يجعل لنا واياهم يمنه وعنايته من لدنه وليا ويجعل لنا من لدنه نصيراً وهو المستعان وهو ولي التوفيق ولا حول ولا قوة الا به والصلاة والسلام على خيرة خلقه وآله وصحبه أجمعين.

حرر – ٥ شعبان سنة ١٣٤٢ هجريه

المرجع: القبلة: ع ٧٧٥، الخميس ٢٧ آذار ١٩٢٤، ص ١.

ملحق رقم (١٤)

كيفية انعقاد البيعتين العامة والخاصة للحسين بالخلافة في مكة، كما أوردتها جريدة القبلة

[.................. التي وصلت الى حد بعد السكوت عنه جريمة اسلامية، ولم تكد هذه الانباء تصل الى هذه العاصمة المقدسة في الليلة التي قبل البارحة الا وسرت في كافة طبقات الامة سريان الكهرباء وأخذت منهم الحماسة الدينية كل مأخذ فتوالت الاجتماعات وكثرت المذكرات في هذا الشأن واخيراً اجتمع أهل الحل والعقد وجميع الهيئات التمثيلية وتوجهوا الى صاحب الجاه والاقبال نائب رئيس الوكلاء حجة الاسلام مولانا قاضي القضاة فبثوا اليه ما تكنه جوانحهم من الشعور الاسلامي والغيرة الدينية على هذا المنصب الخطير الذي هم اولى الناس بحفظه سيما ومعلوم ما لأهل الحرمين الشريفين من المقام الاول في اعتبار انعقاده، وكفى بقضية سيدنا «عبد الله بن الزبير» شاهداً على ذلك وطلبوا من فخامته بالحاح واصرار أن يأخذ منهم (نيابة من صاحب الجلالة الهاشمية) البيعة بالخلافة لجلالته تأكيداً لبيعتهم السابقة التي عقدوها لجلالته منذ النهضة، فلم يجد فخامة حجة الاسلام مولانا قاضي القضاة بدأ من اجابة طلبهم وأخذ البيعة منهم باسم صاحب الجلالة الهاشمية مولانا أمير المؤمنين وخليفة سيد المرسلين ملك العرب المعظم سيدنا (الحسين بن علي) وفعلا وقع ذلك وانعقدت البيعة لجلالته بالخلافة في يوم أمس باحتفال رسمي أطلق فيه مائة مدفع ومدفع، وقد جرى مثل ذلك في جدة والطائف والمدينة المنورة وسائر الاقطار الحجازية وعموم مناطق المملكة الهاشمية، فكان يوم أمس يوم سرور عام وتقرر أن تقيم البلدة معالم الاحتفالات والزينات ثلاثة أيام بلياليها كما نرى ذلك مفصلا في غير هذا المكان

من هذا العدد.

ومما تقدم يتضح أن مبايعة الامة العربية لصاحب الجلالة الهاشمية بالخلافة ليست بالامر الجديد وانما كانت تأكيداً للبيعة السابقة: ونحن (بل كل عاقل متدين في العالم الاسلامي) نرى أن صاحب الجلالة الهاشمية بعد هذا أصبح مكلفا شرعا بقبول هذه البيعة وواجبا عليه القيام بأعبائها حفظا لكيان الخلافة من العبث حيث استجمع شرائطها واستكمل موجبات قبولها سيما وهو لم يتطلبها بل اتت اليه منقادة وألقت مقاليدها بين يديه فكان بذلك مصداق قول الشاعر العربي:

أتته الخلافة منقادة
اليه تجرر أذيالها
فلم تك تصلح الا له
ولم يك يصلح الا لها

«فالقبلة» ترفع أخلص التهاني وواجبات التبريك الى سدة الخلافة الهاشمية العظمى بثقة الامة بها كما ترفع تهانئها الى اعضاء الاسرة المالكة والعرب خاصة والاسلام عامة سائلة من اللّه أن يعود للاسلام مجده في ظل صاحب الجلالة الهاشمية ملك العرب المعظم مولانا أمير المؤمنين وخليفة سيد المرسلين سيدنا «الحسين بن علي» أيده اللّه وأمده بتوفيقه وعنايته.

اليوم التاريخي المشهود
في (العاصمة)
انعقاد البيعة بالامامة الكبرى
لصاحب الجلالة الهاشمية

كان يوم أمس (الاربعاء) يوما تاريخيا مشهوداً في «العاصمة» حيث كانت

البلاد مائجة بجماهير الشعب على اختلاف طبقاته والاعلام العربية مرفوعة في كل مكان رسمي وغير رسمي، وأبناء المدارس سائرون بمواكبهم حاملين الاعلام العربية مترنمين بالأناشيد الحماسية الوطنية والكل مبتهجون فرحون مسرورون متهللون جذلا وحبوراً بانعقاد البيعة بالامامة الكبرى لصاحب الجلالة الهاشمية ملك العرب المعظم مولانا أمير المؤمنين وخليفة سيد المرسلين سيدنا (الحسين بن علي) أيده الله وأمده بتوفيقه وعنايته.

البيعة الخاصة من أهل الحل والعقد
في دار الحكومة

عقب صلاة الظهر من يوم أمس كانت دار الحكومة مزدانة بالاعلام العربية والجند مصطف بنظامه البديع على أحد جانبيها، وعلى الجانب الاخر قسم الموسيقي يصدح بالحانه الشجية وابناء المدارس مصطفون حول دار الحكومة حاملين الرايات العربية مترنمين بالاناشيد الحماسية الوطنية، وفي خلال ذلك جرت البيعة من اعضاء الاسرة المالكة في القصر الملوكي العالي بصورة خاصة بخلافة صاحب الجلالة الهاشمية لصاحب الجاه والاقبال نائب رئيس الوكلاء حجة الاسلام مولانا قاضي القضاة بصفته نائبا عن جلالته، وعقب ذلك شرف فخافته الى غرفه الرسمية الخاصة بدار الحكومة وقد كانت هذه الغرفة اذ ذاك غاصة باركان الدولة الوكلاء وأعضاء مجلس الشيوخ الموقر ورؤساء البلديات وأعضائها وكبار دوائر الحكومة وأهل الحل والعقد: الاشراف والسادة والعلماء والائمة والخطباء والاعيان والوجهاء والتجار ورؤساء الاحياء وأماثل الامة ورؤساء القبائل والعشائر وأعيان المجاورين على اختلاف أجناسهم، وعقب ذلك شرف المجلس حضرة صاحب السمو الامير «عبد الله بن محمد» أحد أعضاء الأسرة المالكة وكيل صاحب الجلالة الهاشمية، وبمعيته بقية أعضاء الأسرة المالكة، وحينما شرف سموه ومن معه استقبل الاستقبال اللائق بسموه، وعقب ذلك اكد اعضاء الاسرة المالكة مبايعتهم لصاحب الجلالة الهاشمية بالخلافة على يد مولانا قاضي القضاه بصورة علنية امام عموم اهل الحل والعقد المجتمعين هنالك، وبعد ذلك أخذ مولانا قاض القضاة البيعة الخاصة من أهل والعقد فبايعه الجميع نيابة عن جلالة المنقذ بخلافة جلالته مبايعة الامامة الكبرى وقبل فخامته البيعة منهم وأول من بايعه الفهامة المحقق فضيلة قاضي «العاصمة»، وبعده صاحب الكمال قائم مقام القصر العالى الشريف محسن بن منصور وعلى اثره

بايعه بقية الاشراف على اختلاف بطونهم، ومن بعدهم بايعة السادة على اختلاف طبقاتهم يتقدمهم صاحب الاقبال الفهامة المحقق شيخ السادة، ومن بعدهم بايعه العلماء، ثم بايعه الائمة والخطباء، ثم بايعه رؤساء القبائل والاحياء ثم بائعه التجار والاعيان والوجهاء، ثم بايعه بقية الاماثل من الاهالي والمجاورين، ثم بايعه رؤساء الجند وأمراؤه، ثم بايعه اركان الدولة ورجال الحكومة وموظفوا الدوائر. وبذلك انتهت المبايعة الخاصة من اهل الحل والعقد في دار الحكومة.

انعقاد البيعة العلنية العامة

في المسجد الحرام

وبعد انتهاء البيعة الخاصة في دار الحكومة خفت تلك الهيئة الموقرة الى المسجد فدخلوا جميعا من باب الصفا واجتمعوا قربه في الرواق الذي يلي المدرسة الهاشمية الملوكية فوقف حجة الاسلام مولانا قاضي القضاة مستقبلا الكعبة وعلى يمينه أعضاء الاسرة المالكة، وعلى يساره وكلاء الدولة وأركان الحكومة، وأمامه الأشراف والسادة والعلماء والاعيان والوجهاء ورؤساء العشائر والاحياء وبقية أهل الحل ومن خلفهم الجماهير المجتمعة من الالوف المؤلفة التي غص بها المسجد الحرام على رحبه من الأهالي والمجاورين والحجاج على اختلاف أجناسهم، وحينئذ صعد المنبر المنصوب هنالك السيد عباس مالكي أحد أئمة وخطباء وعلماء المسجد الحرام فالقى خطابا اعلنت به بيعة أهل الحل والعقد الذين انتدبوه ان يلقيه اعلانا لبيعتهم وهذا نص ذلك الخطاب:

الخطاب الذي اعلنت فيه بيعة أهل الحل والعقد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله، الحمد لله الذي وفق أهل الحل والعقد والتدبير، لتنصيب امام يقوم بمصالح افراد المسلمين الكبير منهم والصغير، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المرسل رحمه وبشيراً ونذيراً، والقائل ارشاداً لامته «أمّروا عليكم أميراً» وعلى آله واصحابه وسلم تسليما كثيراً، وبعد فبناء على انحلال الامامة الكبرى منذ زمن بعيد وقد نص الشارع صلى الله عليه وسلم على تنصيب المسلمين اماماً لهم بقوله «أمّروا عليكم أميراً ذاك أميراً أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم» وقوله صلى االله عليه وسلم «من مات

ولم يعرف امام زمانه مات ميتة جاهلية»، ونص العلماء على انه لا بد شرعا للمسلمين من امام يقوم بتنفيذ أحكامهم واقامة حدودهم وسد ثغورهم وتجهيز جيوشهم وحماية بيضتهم وقطع مادة شرور المنغلبة والمتلصصة وقطاع الطريق واقامة الجمع والاعياد وآخذ العشور والزكاة وقطع المنازعات وقبول الشهادات وتزويج الصغار الذين لا أولياء لهم وقسمة الغنائم، لوجهين: الوجه الاول انه نواتر اجماع المسلمين في الصدر الاول بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم على امتناع خلو الوقت من خليفة .... الخ

المرجع: القبلة: ع ٧٦٩، الخميس ٦ آذار ١٩٢٤م، ص ٢،

ملحق رقم (١٥)
صورة بيعة أفاضل دمشق وأدبائها وتجارها للحسين بالخلافة
(البيعة في دمشق)

«أرسل بعض أفاضل دمشق وادبائها وتجارها البرقية الآتية:

عمان: أمير المؤمنين وخليفة المسلمين الحسين بن علي نصره الله وأبقاه

«نحيي جلالتكم بتحية الخلافة ونبايعكم البيعة الشرعية على السمع والطاعة عاقدين ناصيتكم الغراء الآمال بمعزة الاسلام ومجد العرب.

عثمان الشراباتي. الحاج ياسين دياب. سعيد الباني. محمد علي دياب. شكري الشربجي. عبد الغني العسلي. موفق الحسيبي. محمد صائب العظم. درويش البكري. شفيق دياب. عبد القادر راضي. زكي الركابي. فهمي قزما. حمد المنجد. محمد سعيد عبيد. اكرم الركابي. حمدي الشبندر. توفيق القباني. محمد الامام. وجيه المالكي. نسيب شهاب. منير العيطه. اديب الصفدي. ثابت القباني. عبد الوهاب أبو السعود. عبد الوهاب مغربية. حسام الدين الكزبري. احسان العابد. ياسين الخانجي. رشدي الدقر. جميل الموره لي. فوزي الدقر.

«واتصل بالصحف ان وفدا كبيرا يتألف من علماء دمشق ومفكريها يبرحها قريبا إلى عمان يحمل مضبطة موقعة من العلماء والاعيان وهيئات الطبقات الاجتماعية لمبايعة جلالته وتقديم التهاني باسم السوريين لعودة الامامة الكبرى إلى أصحابها».

المرجع: المنار، م٢٥ ج٥ ص ٣٩٩.

ملحق رقم (١٦)

جواب المعتمد السامي في العراق إلى الملك فيصل حول أنباء الخلافة في شرق الأردن وفلسطين

CONFIDENTIAL.

SECRETARIAT OF H. H. THE HIGH

COMMISSIONER FOR 'IRAQ.

D. O. NO. N.O. 75 BAGHDAD, /24 MARCH 1924.

I am desired by the High Commissioner to write to you for the information of His Majesty that he has received a telegram from the High Commissioner at Jerusalem to the effect that meetings to consider the question of the recognition as Khalif of His Majesty King Hussein I are being held under the auspices of a Supreme Council of Moslems at Jerusalem. It appears probable that a majority of the delegates will be in favour of the recognition of His Majesty King Hussein but opposition is being shown by the delegates from Nablus.

RUSTAM BEY HAIDAR,
PRIVATE SECRETARY TO
HIS MAJESTY KING FAISAL,
BAGHDAD.

المرجع: دار الكتب والوثائق
– بغداد – و/ص ٣٣/٢٨

ملحق رقم (١٧)
من جلالة الملك إلى الشعب العراقي
إلى شعبي المحبوب

يفيض قلبي ابتهاجا لما يبديه شعبي المحبوب في كل مظهر عام من دلائل الاخلاص وصدق الوطنية والتضامن القومي واني اشكر للسادة والرؤساء والاعيان وسائر الطبقات تهانيهم وتبريكاتهم ببيعة جلالة والدى الملك حسين بامارة المؤمنين وخلافة المسلمين وافتخر بأن ابلغهم جميعا تحياته وأدعيته واسال الله تعالى أن يقر أعين العرب والمسلمين بعهدهم الجديد ويجعله لهم فاتحة خير وعز.

فيصل

المرجع: دار الكتب والوثائق - بغداد، و/ص ١٥/١٦

ملحق رقم (١٨)

نص المنشورين اللذين أصدرهما مجلس شورى الخلافة إلى العالم الإسلامي

مجلس شورى الخلافة العظمى

تبلغنا رسميا من الأمين العام لمجلس شورى الخلافة الإسلامية العظمى بدار الخلافة (مكة المكرمة): أن هذا المجلس المحترم مواصل أعماله وموال جلساته التي بلغت حتى الآن اثنا عشرة جلسة قرر في خلالها قرارات هامة ونظر في مسائل خطيرة وأن لجانه وهيئاته مجدة فيما عهد إليها من الأعمال وقد كانت جلسته الأخيرة هامة جدا وقد حضرها وفد من الهند مؤلف من حضرات الأفاضل الأجلاء مولانا القدوة الفهامة المحقق العلامة نصير الإسلام وعلم الاعلام الأستاذ المرشد مولوي عبد القدير البدايوني، والفاضل الشيخ عبد الرحيم البدايوني وحضرة المفكر المصلح الكاتب القدير خادم الملة والدين مولانا محمد قاسم السرتي وقد اشتركوا مع المجلس فيما دار فيه من المباحث والمنقاشات الخادمة لمصلحة الإسلام العامة المؤسسة على كتاب الله وسنة رسوله وهي القاعدة التي تأسس عليها المجلس وقرر أن كل فاضل من أفاضل المسلمين له صفة الحضور في جلساته والمشاركة في أعماله، ومما دار في هذه الجلسة الأخيرة فحص المنشورين الآتيين اللذين قرر المجلس وضعهما وعهد بذلك إلى لجنتين مؤلفتين من أعضائه كل منهما قسم مخصوص بمؤداه وقد وافق المجلس عليهما وعهد بترجمتهما إلى لغات الأمم الإسلامية الكبرى للجنة الترجمة وبعد إنجازهما يطبعان في شكل رسالة بلغة المجلس الرسمية وهي العربية مع التراجم ويوزعان لكي ينتشرا في العالم الإسلامي ليقف على مؤداهما ولتعم فائدة النصيحة للمسلمين كافة، وبما أن المنشورين الآن تحت الترجمة تقرر في الجلسة الأخيرة أن يبادر بنشرهما بلغة المجلس الرسمية وهي العربية مفردة في

أول عدد يصدر من «القبلة» ريثما تتم الترجمة وحينذاك يطبع الجميع في شكل رسالة بالعربية التي هي لغة المجلس الرسمية مع الترجمة كما ذكر وهذا نص المنشور الأول:

منشور إسلامي عام من مجلس شورى البلاغة العظمى بدار الخلافة (مكة المكرمة)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الدين النصيحة لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم والصلاة والسلام على سيدنا (محمد) القائل: «أمتي كالبنيان يشد بعضه بعضا»، وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان في بذل النصيحة وجمع كلمة المسلمين.

أما بعد فليعلم كل من يقف على هذا المنشور من اخواننا المسلمين في كافة أنحاء المعمور أنه بعد انعقاد البيعة بالخلافة العظمى والإمامة الكبرى على مقتضى الأصول الشرعية، وقواعد أحكامها الشريفة المرعية، لعميد البيت الهاشمي الأكمل صاحب الجلالة الهاشمية «ملك العرب سيدنا مولانا الشريف حسين بن علي» من أهل الحل والعقد في بلاده وغيرها من الأقطار الإسلامية لرؤيتهم أنه أحق ملوك المسلمين بها لاستجماع كل شروطها واساساتها الشرعية فيه وفي بلاده المنحصر فيها الشرط الأعظم للخلافة وهو العمل بكتاب الله وسنة رسوله - بعد ذلك حين تشريف جلالته بالعودة إلى دار الخلافة (مكة المكرمة) في أواخر شعبان المكرم من عامنا هذا صدرت ارادته السنية بتشكيل مجلس اسلامي عام يسمى (مجلس شورى الخلافة) حائزا لدى مقام الخلافة العظمى صفة الاستشارة وإبداء الرأي فيما يؤكد على المكلفين سواء من أهل البلاد أو خارجها من اخواننا المسلمين العمل بالكتاب والسنة وكل ما تكون نتيجته الحرص على الأمر بالمعروف والنهي عن البدع والمنكر ونحوه مما فيه الفلاح والصلاح عملا بقوله تعالى (وشاورهم في الأمر) وقوله جل شأنه (وأمرهم شورى بينهم) وتكون وظيفته العامة معنى ومادة -

ما في قوله تعالى (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون)، وبذل النصيحة لجميع مسلمي المعمورة لتكون أعمالهم الذاتية بمقتضى أحكام الكتاب والسنة - الأمر الذي لا ريب في أنه هو أساس سعادتهم في الدنيا والآخرة سيما أمر الاتحاد والاتفاق على أحكام الكتاب والسنة وترك التنابذ والتنازع والشقاق عملا بقوله تعالى: «واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا» وقوله تعالى «ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم» فامتثالا لإرادة جلالة أمير المؤمنين الداعية لإحياء عهد السلف وإزالة ما هو مشهود من التساهل في كثير من واجبات أداء ما يفترض أداؤه من الأعمال التعبدية واجتناب ما يجب اجتنابه من كل ما تساهل في أمره الخلف - جرى تشكيل هذاالمجلس من أعضاء حائزين للصفات اللائقة بمقام هذا المجلس للحصول ان شاء الله على تلك الغايات التي نتائجها سعادة أبناء هذه البلاد المقدسة والمجاورين بها من سائر الأقطار الإسلامية وبقية اخواننا المسلمين في بلدانهم الشاسعة، وأصبح هذا المجلس (الذي جرى انتخاب أعضائه انتخابا عاما حرا) ممثلاً فيه جميع العناصر الاسلامية على اختلاف أجناسها ولغاتها من حجازيين وسوريين وغيرهم من العرب وهنديين وتركيين وبخاريين وجاويين وداغستانيين وأفريقيين ومغربيين وسائر من وجد بهذه البلاد من العناصر الإسلامية الحائزين لمزية ذلك الاقتدار. والمجلس يقبل كل من يريد الانضمام إليه من أفاضل سائر البلاد التي أتيت بذكرها أعلاه أفرادا وجماعة، وقد افتتح وعقد أولى جلساته في التاسع من شهرنا هذا (رمضان المبارك) وباشر أعماله بجد ونشاط موالين عقد الجلسات. غير أن الذي يهمه بكل شعور وحس خالص النية أن مسألة المؤتمرات الشائعة في بعض الأقطار ينبغي أن يهتم دعاتها اولا بالزام أبناء بلادهم باجتناب كبائر الاثم والفواحش التي قضت عليهم بها أحوال الزمان وطوارئ الشيوخ والشبان مما يشاهدونه عن ايمانهم وعن شمائلهم من الكبائر والمنكرات، فإن هذا أساس السعادة، يصرح بذلك قوله تعالى: «ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم» فترك هذا الأساس الثابت الذي لا يحتاج إلى دليل

والاشتغال بما لم ينزل به سلطان مما لا حاجة لبيانه - لا ينطبق على الفضائل الجليلة. فهلموا يا اخوان لأحياء شعائر دينكم المبين والعمل بتطبيق أحكامه لإزالة تلك الكبائر بل ما تطرق إليه الكثير من الأفراد بل هو فوقها ولو لم يكن في هذا تدارك الناشئة من أن يقولوا: (وجدنا آباءنا) الخ لكفى - فإن ما وراء هذه المساعي من أنواع السعادة ليست فوقه سعادة كيف لا يناشدكم الله على ما ذكر وهو جل شأنه يقول لنا: «إن تنصروا الله ينصركم» فماذا عسانا أن نقول أمام هذه الصراحة إن كنا نؤمن برسالة محمد صلى الله عليه وسلم وبما أنزل على محمد. تتركون انقاذ أبناء بلادكم بالأمر البسيط وهو نصرة الله باتباع أوامره واجتناب نواهيه - المسألة البسيطة المؤدية لنصرته جل وعلا لنا المشتملة على كل سعادة وكل مبتغيات البشر، وتدعونهم عاكفين على ما هم عاكفون عليه مما نشمئز عن ذكره أمام هذا النص الصريح النتيجة وتشتغلون بتلك السفسطائات والتلفيقات.

هذا وقد قرر المجلس في جلسته الثانية اجراء للصلاح العام ودفعا للسلام أن يباشر بنشر دعوته للعالم الاسلامي موضحا مهمته التي أنيطت به ليشترك في هذا المجلس كل من يريد الاشتراك فيه من المسلمين الأفاضل في كافة الأقطار الإسلامية اما بحضور من يرى ذلك من تلقاء نفسه أو يوفده أو ينتدبه قومه سواء كان فردا أو جماعة، ونفقة ذهابهم وإيابهم ومدة اقامتهم على حكومة الخلافة العظمى كما توضح في منشور جلالة أمير المؤمنين وخطابه في المجلس بهذا الشأن، وأما بتشكيل شعب عندهم ترتبط بهذا المجلس وتخاطبه بكل ما يحتاجه مسلمو بلاد كل شعبة من النصيحة بما يصلح حالهم وعقائدهم في أمر دينهم وكل ما يتعلق بذلك من المقترحات والآراء. ها هو مستصرخ جزر جاوه ينادي بالويل والثبور من دسائس خدمة إغراض الدنيا بما أدخلوه من الشبه على ذلك الشعب الصافي السريرة التقي النقي الطوية فهل يا اخوان لنا مندوحة عن اجابة هذا المستصرخ وهو صلوات الله عليه وسلامه يصارحنا بأن (الدين النصيحة) وكررها ثلاث مرات قالو لمن يا رسول الله قال (لله ولكتابه ولرسوله ولائمة المسلمين وعامتهم). فجعله صلى الله عليه

وسلم النصيحة لمن ذكر وهي الدين الذي يلزم التدين به كل مسلم التزاماً منه صلى الله عليه وسلم لكل من يدين بدين الاسلام أن يقوم بذلك وقد بين العلماء الأئمة الأعلام رحمهم الله (النصح لله) بقولهم: هو وصفه بما هو أهله وتنزيهه عما ليس بأهل له عقدا وقولا والقيام بتنظيمه والخضوع له ظاهرا وباطنا والرغبة في التباعد عن مساخطه وموالاة من أطاعة ومعاداة من عصاه والجهاد في رد العصاة إلى طاعته قولا وفعلا وارادة وبث جميع ما ذكر في عباده، و (النصيحة لكتابه): اقامته في التلاوة وتحسينه عند القراءة وتفهم ما فيه والعمل به والذب عنه بدفع تأويل المجرمين وطعن الطاعنين وتعليم ما فيه للخلائق أجمعين قال الله تعالى: (كتاب أنزلناه إليك مبارك ليتدبروا آياته وليذكر أولو الألباب)، و (النصيحة للرسول صلى الله عليه وسلم): مؤازرته ونصرته واحياء سنته واقتفاء طريقته في بث الدعوة وتأليف الكلمة والتخلق بالأخلاق الطاهرة والنصيحة (لائمة المسلمين) معاونتهم على ما تكلفوا القيام به وتنبيههم عند الغفلة وارشادهم عند الهفوة وتعليمهم ما جهلوا وتحذيرهم ممن يريد السوء بهم واعلامهم بأخلاق عمالهم وسيرهم في الرعية وسد خلتهم عند الحاجة ونصرتهم في جمع الكلمة عليهم ورد القلوب النافرة إليهم. و (النصح لجماعة المسلمين): هو الشفقة عليهم وتوقير كبيرهم والرحمة بصغيرهم وتفريج كربهم ودعوتهم إلى ما يسعدهم وتوفير ما يشغل خواطرهم ويفتح باب الوساوس عليهم.

فكل جمل هذا الحديث دين واجب على كل فرد من أفراد المسلمين المكلفين في أقطار جميع المعمورة، وما يترتب عليه الدين الواجب وهو اشتراك المسلمين الأفاضل في كافة الأقطار الاسلامية بهذا المجلس دين واجب أيضا وفقنا الله وسائر المسلمين لما يحبه ويرضاه ورزقنا أجمعين مغفرته ورضاه.

هذا ومجلسنا قائم بأعماله على الاسس الآنفة البيان مشمرا عن ساعد الجد ومواليا عقد جلساته لنصح الأمة أولا في هذه البلاد المقدسة وثانيا في سائر الأقطاء الاسلامية الأخرى، نسأله سبحانه بجاه نبيه الأسمى وأسمائه الحسنى أن يقرن

أعمال هذا المجلس بالتوفيق والصلاح وأن يوفقه وجميع اخواننا المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها إلى ما فيه السعادة والنجاح والفلاح.

(دار الخلافة - مكة المكرمة)

وهذا نص المنشور الثاني

هذا منشورنا نحن هيئة مجلس شورى الخلافة

إلى كافة اخواننا مسلمي مشارق الأرض ومغاربها نحمد الله به إليهم ونصلي ونسلم على نبيه وآله وصاحبه وسائر أنبيائه ورسله صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، ثم نحيط أفضالهم باعتناء مولانا أمير المؤمنين وامام المسلمين (جلالة الحسين بن علي) وحرصه وشفقته على الاسلامية وعلى شؤون معتنقيها اخوانه في الدين حتم عليه تشكيل هيئتنا المؤلفة من أفاضل البلاد وأتقيائها والمجاورين بها من أجلاء سائر البلاد الإسلامية بلا تفريق لتوازره وتعاضده على القيام بكل ما تقضي به الحالة المشهودة مادياتها ومعنوياتها. وعليه وعلى ما تلزمنا به صفته ولقب شورى الخلافة علاوة على فريضة النصيحة المحتمة على كل فرد من المسلمين لله ولرسوله ولاخوانه أبناء دينه بماله وبدنه وعمله - رأيت ايقاظ اخواننا مسلمي المعمورة بما يراد بهم وبدينهم الذين قضت حكمة قدرته الأزلية وأبت إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون، يتمثل هذا عندما نتأمل توالي ما يقوله كثير من صحف الأجانب من ضرورة لغو فريضة الحج أحد أركان الدين الخمس وتتبجح به صحف كماليي أنقرة وزعمائهم ومن هم على رأيهم وهذا خلاصة ما تقوله احدى الصحف الأجنبية: (طالما أبدينا استياءنا من ذهاب الجاويين إلى مكة للحج واستصحابهم نقودا وافرة. وهل بذل الأموال الطائلة خارج البلاد مما يسوغ أن يعد قياما بحق الانسانية، كلا فإن من يرتكب هذا الصنيع انما يؤثر فقط خاصة نفسه ليتحصل على لقب حاج). وتقول احدى الصحف الأجنبية أيضا: (جاء ابان الحج وبدأ الناس يهرعون إلى البلاد المقدسة يشيعهم إلى الموانئ الجم الغفير من أصحابهم

وقربائهم كل هذا لينالوا لقب حاج وان الواحد من هؤلاء الذاهبين يستصحب على الأقل ألف روبية هولندية من الفضة الصافية. فلأي شيء كل هذا، نرى كثيرا من هؤلاء يكنزون من المبالغ الجسيمة ما يكفيهم أن يكونوا حجاجا وهم وان لم يكونوا كلهم من ذوي الأموال ولكنهم بالاشتراك يمكنهم أن ينشروا فكرتهم ويسدوا حاجة المحتاجين منهم فإنهم يستطيعون ذلك بالدراهم التي يبددونها في الحج».
وهذه تبجحات زعماء الكماليين ومن على شاكلتهم بقولهم: (ان جحودنا للدين الاسلامي هو أمر خاص بنا نحن الأتراك دون سوانا فقد أصبحنا الآن على تمام اليقين بأن هذا الدين لم يخلق لنا ولم نخلق لاعتناقه نحن نعيش في أوروبا نعيش في منطقة شديدة البرودة فقهرنادعاة هذا الدين منذ قرون على التزام الطهارة والوضوء وغشيان المساجد خمس مرات في اليوم الواحد لأداء فريضة الصلاة والصيام فكانت تحصدنا الأمراض الناجمة عن استخدام الماء البارد والتعرض لفتك البرد عند ارتياد المساجد ومعاناة شر المخمصة ابان الصيام وناهيك بتحريم شرب الخمر الذي لا حياة بدونه لسكان المناطق الباردة) انتهى.

هذا ما يقوله القوم ولا حاجة لبيان ما وراء هذه المبادئ المجردة من كل حقيقة، وإنا لنجل ونكبر ايراد أدنى دليل ديني على صحة مبادئ الدين الاسلامي أمام من يجهل حتى ما في قوله تعالى: (وما جعل عليكم في الدين حرج) وكيف لا نقول باجلال واكبار أبسط حرف من أبسط نص ديني للرد على تلك الهذيانات والتلفيقات واربابها وزعمائها الذين يجهلون الشمس المشرقة الناطقة ببطلان مزاعمهم واثبات أغراضهم ألا وهي الحرب الكبرى المنصرمة فإن قول الصحف الأجنبية بالاقتصاديات فيما يلزم الحجاج من المصاريف ولاسيما قولهم بأن الأجدر بالحجاج أن يبذلوا مصاريف الحد فيما يسد حاجة المحتاجين ويخدم الانسانية في بلادهم يظهر بطلانه بأدنى تأمل فيما أنفقه العالم في الحرب الماضية فإنا إذا اعتبرنا مصرف عموم الحجاج من حين مفروضية الحج إلى اليوم لا نجده يوازي واحدا من

مائة ألف. هذا من جهة ومن الأخرى يكفيهم ما في قوله تعالى: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) فإن فيه من النزاهة ورفع الحرج ما يدفع كل ما يقال عن الدين وعن الحج خاصة من الوجهة الاقتصادية. أما خوارج أنقرة ومن على شاكلتهم فنستشهد على رد مزاعمهم بالحرب المنصرمة فإن من أهلكته وأعدمته هذه الحرب هل كان ذلك من آثار الصلاة والصيام وغشيان المساجد. ومع ذلك فنقول لهم أن احصاءات من أهلكتهم تلك الحرب تدل على أنه لا تكون ضحايا مساجدكم ونحوها بالنسبة لها واحدا من عشرات الألوف. وهذا دليل بسيط كاف واف لما ينبغي أن يقال عن تلك المزاعم. ومع هذا فانا تلقينا مبتدعاتهم بكل ايناس لتكون بصيرة منيرة لمن استسرسل في مبادئ دينه وتقاليد أقوامه وركن إلى تقاليد من أعماهم الجهل والشهوات عن أن يدركوا حتى ما في هذه المقايسه البسيطة فإن رزء ذلك ومصابه في العالم هو من آثار مدارك الخلاصة من أبناء مدينتكم الحاضرة لذا فلا يهمنا ما في تلك الأقاويل لأنها مدحوضة بهذا المثال البسيط وإنما الذي يهمنا هو تحذير اخواننا المسلمين من الاسترسال والتمادي فيما يسرع بوقوعهم فيما يراد بهم وبدينهم من آثار الأخذ بالتقاليد والاسترسال في اللذات والأهواء التي لا يكون وراءها إلا ما يشاهدونه في كثير من اخوانهم. إننا لا نريد المنع عن اكتساب الفضائل والمنافع الحقيقية التي تكسب بلادنا وأبناءها الرقي والتقدم الحقيقي وفقا لما تقضي به تشكلات بلادنا وعاداتها ومبادئها وتقاليدها كما لا نريد أن تخرج بهم إلى ما يمس حقوق الغير أو يعكس القضية. ولكن لا نريد أن تكون عاداتنا وتقاليدنا وعقائدنا وشريعتنا مضغة في أفواه الجهلة المتشدقين فإن عقائدنا وشريعتنا هي أكبر من أن يدرك حقائقها أمثال أولئك كما يعلم من اعتراف كثير من أفاضل الأمم قدر تلك العقائد هذا هو الأساس وهو الحرص على ما يؤدي إلى صيانتنا وصيانة ديننا من أمثال تلك الهذيانات. وان في غيرة الأفاضل من أبناء

ديننا في كافة أنحاء المعمورة ما يسهل لنا معاشر المسلمين نيل الاغتباط والتنعم بتلك النتائج الشريفة راجين من فضائلهم أن يتبادل كل منا مع أخيه ما يؤمن من حصولنا على هذه المصلحة المقدسة. هذا على وجه الاختصار ولنا بعده مباحث أخرى وهو حسبنا ونعم الوكيل ومن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى ما هاجر إليه.

دار الخلافة (مكة المكرمة)   ٦ ذي القعدة ١٣٤٢ هجرية

المرجع: القبلة: ع ٧٩٧، الخميس ١٩ حزيران ١٩٢٤م، ص ١ – ٣.

ملحق رقم (١٩)

نص البلاغ الذي نشره علماء قسم التخصص في الأزهر، حول الخلافة، وبرقية علماء اسيوط للحسين

بلاغ للمسلمين

الان وقد اهتزت اعصاب العالم الاسلامي لهذا النبأ الاليم وفجع المسلمون على حين غرة بهذا الخطب الجسيم الذي جرح قلوبهم. وادمى افئدتهم. واسكب الدمع الثخين من آماقهم حزناً على صدع خلية الاسلام التي كانت تجمع قومية المسلمين في مشارق الارض ومغاربها واسى على وحدة تمزق شملها. وخلافة ثل عرشها. حتى اصبحوا يهيمون على وجوههم يحسبهم الرائى سكارى وما هم بسكارى ولكن السهم المملوء بالسم الزعاف الذي سدد الى أعز شيء لديهم في انفسهم وفي دينهم هو الذي طار بصوابهم وذهب برشادهم.. الان وقد شيّعت يد الظلم جنازة الخلافة الاسلامية ووارتها الرمس غير مقدرة للشريعة حسابا. ولا للمسلمين شعورا. وغير آبهة بعطف العالم الاسلامي زاعمة انه لا يزيدها قوة. ولا يكسبها نصرا.

الان وقد كان ذلك كله فلا يسعنا نحن علماء قسم التخصص بالازهر الا ان نعلن للمسلمين في جميع انحاء العالم ان هذا عمل تنكره الشريعة السمحة. ويأباه الدين الحنيف وان الخلافة لازمة للمسلمين لزوم الرأس للجسد. والضوء للبصر. وكما ان الخليفة لا يُولّى الخلافة الا باجماع المسلمين فكذلك لا يعزل عنها الا بإجماعهم. وليتهم إذ عزلوا الخليفة عن الخلافة اقاموا غيره مكانه. ولكنهم ضلوا السبيل. وتنكبوا الطريق وطرفت عينهم أبهة الملك. واعمت بصائرهم نشوة الظفر الذي ما احرزوه الا بعطف العالم الاسلامي وامداداته. فاجتثوا الخلافة من اصولها.

وجعلوها كأن لم تكن شيئا مذكورا.

فنناشدكم اللّه ايها المسلمون ان تحزموا امركم. وتجمعوا كلمتكم على عقد مؤتمر اسلامي يكون مقره في مصر للتشاور في من هو احق بالخلافة بعد البحث مع العابثين بالخلافة عن سبب عبثهم بها. واياكم أن تخدعوا بنداءات الخونة المارقين الذين ينادون ببيعة الملك حسين بن علي صنيعة الانجليز ومانع حجاج بيت اللّه الحرام عن القيام بهذه الفريضة المقدسة في العام الفائت واياكم وان تهافت كل مملكة على جعل الخليفة فيها. فانكم ان فعلتم ذلك تعددت خلفاؤكم وذهبت ريحكم وتفرقت كلمتكم وضربت عليكم الذلة والمسكنة الى يوم الدين.

علماء قسم التخصص بالازهر

اسيوط في ٩ مارس – ابرقنا الى جلالة ملك الحجاز بما يأتي:

حضرة صاحب الجلالة ملك الحجاز بعمان:

شيخ وعلماء معهد اسيوط الديني والقضاء الشرعيون باسيوط يناشدونكم الله كما يناشدون كل مرشح للخلافة الاسلامية ان يتريثوا في قبول البيعة حتى يتكون رأي عام اسلامي لجمع كافة المسلمين على خليفة واحد يقيهم غائلة التفرق وجلالتك أعلم الناس بمضماره وفق اللّه المسلمين الى صلاح دينهم ودنياهم.

المرجع: الأهرام، ع ١٤٣٠٢، الاثنين ١٠/ اذار/ ١٩٢٤م، ص ١.

كشاف الأعلام

(أ)

(ب)

(ح)

(د)

(ر)

(ق)

(ن)

كشاف الأمكنة

(أ)

(ب)

(ت)

(ج)

(ش)

(ص)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(ي)

المحتويات

منشورات
لجنة تاريخ الأردن
رقم (٥٤)
ربيع الآخر ١٤١٧هـ
أيلول (سبتمبر) ١٩٩٦م

لجنة تاريخ الأردن

بواسطة

المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية

(مؤسسة آل البيت)

العنوان البريدي	: ص.ب (٩٥٠٣٦١) ١١١٩٥ - عمّان
العنوان البرقي	: آل البيت - عمّان
التلكس	: 22363 Albait Jo, Amman - Jordan
الفاكس	: ٨٢٦٤٧١ - ٦ - ٩٦٢
الهاتف	: ٨٥٩٤٧١ (٦ - ٩٦٢)

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(١٩٩٦/٤/٥٣٣)

منشورات اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن

التسلسل	الكتاب	المؤلف	الثمن (بالدينار الأردني)
	أولاً: سلسلة الكتاب الأم في تاريخ الأردن:		
١	الأردن في العصور الحجرية (الطبعة الثانية)	الأستاذ الدكتور زيدان كفافي	٤,٠٠٠
٢	جنوبي بلاد الشام: تاريخه وآثاره في العصور البرونزية	الأستاذ الدكتور خير نمر ياسين	٤,٠٠٠
٣	تاريخ الأردن منذ الفتح الاسلامي حتى نهاية القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي	الأستاذ الدكتور محمد خريسات	٢,٥٠٠
٤	قضاء عجلون في عصر التنظيمات العثمانية	السيد عليان الجالودي والأستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت	١,٥٠٠
٥	النشر والمطابع والمكتبات	الدكتور فاروق منصور	١,٠٠٠
٦	الأردن: دراسة جغرافية (الطبعة الثانية)	الأستاذ الدكتور صلاح الدين البحيري	١,٠٠٠
٧	التعليم العام في الأردن	الأستاذ الدكتور أحمد يوسف التل	١,٥٠٠
٨	برامج تعليم الكبار ومحو الأمية في الأردن	السيد عبد الكريم المومني	١,٠٠٠
٩	التعليم المهني في الأردن	الدكتور المهندس منذر واصف المصري	٣,٥٠٠
١٠	تطور وسائط النقل في الأردن (١٩٠٠-١٩٨٨م)	الأستاذ الدكتور يوسف صيام	١,٥٠٠
١١	القصة القصيرة في الأردن	الأستاذ الدكتور عبد الرحمن ياغي	٣,٠٠٠
١٢	الإسكان في الأردن	المهندس حمد الله النابلسي	١,٠٠٠

التسلسل	الكتاب	المؤلف	الثمن (بالدينار الأردني)
١٣	الحياة النيابية في الأردن (١٩٢٠ - ١٩٩٣م)	السيد هاني خير	٢,٥٠٠
١٤	تطور التجارة الخارجية في الأردن (١٩٢١ - ١٩٩١م)	الدكتور منذر الشرع	١,٠٠٠
١٥	منطقة البلقاء والكرك ومعان ١٢٨١ - ١٣٣٧هـ/ ١٨٦٤ - ١٩١٨م	السيد محمد سالم الطراونة والأستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت	١,٥٠٠
١٦	العمل التطوعي ورعاية المعوقين في الأردن	الدكتور عبد الله الخطيب	٠,٥٠٠
١٧	البيئة السياسية وتطور أعمال البريد في الأردن	الدكتور سعد أبو دية	١,٠٠٠
١٨	الصحة في الأردن	الدكتور عادل زيادات	٢,٠٠٠
١٩	الشعر في الأردن	الدكتور سمير قطامي	١,٠٠٠
٢٠	المسرح في الأردن	الدكتور مفيد حوامدة	١,٠٠٠
٢١	القضاء النظامي في الأردن	الدكتور مفلح القضاة	١,٥٠٠
٢٢	التطور التاريخي للجهاز المصرفي والمالي في الأردن	الدكتور محمد سعيد النابلسي	١,٠٠٠
٢٣	مسيرة الثورة العربية على الساحة الأردنية	الدكتور ممدوح الروسان	١,٠٠٠
٢٤	من تاريخنا الحديث:		
	١ - الثورة العربية : الأسباب والمبادئ والأهداف		
	٢ - شرقي الأردن: قبل تأسيس الامارة	السيد سليمان موسى	١,٥٠٠
٢٥	الأرض وملكيتها في الأردن	السيد بدري الملقي	١,٠٠٠
٢٦	الشباب في الأردن	الدكتور علي الزغل	٢,٠٠٠

التسلسل	الكتاب	المؤلف	الثمن (بالدينار الأردني)
٢٧	الثروات الطبيعية والطاقة والمياه في الأردن	الدكتور إبراهيم بدران	١,٥٠٠
٢٨	السياحة والاستجمام في الأردن	الدكتور حابس سماوي	١,٥٠٠
٢٩	القضاء الشرعي في الأردن	الشيخ محمد محيلان	١,٠٠٠
٣٠	النظام الإداري في الأردن	الدكتور خالد الزعبي	١,٥٠٠
٣١	الرواية في الأردن	الأستاذ الدكتور إبراهيم السعافين	٤,٥٠٠
٣٢	الفن التشكيلي في الأردن	الدكتور محمود صادق	٣,٠٠٠

ثانياً: سلسلة كتب المطالعة:

التسلسل	الكتاب	المؤلف	الثمن (بالدينار الأردني)
٣٣	إمارة شرقي الأردن: نشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١ - ١٩٤٦م	السيد سليمان موسى	٤,٥٠٠
٣٤	تاريخ الأردن السياسي المعاصر ما بين عامي ١٩٥٢ - ١٩٦٧م (الطبعة الثانية)	الدكتور حازم نسيبة	٣,٥٠٠
٣٥	السكان والحياة الاجتماعية	الدكتور أحمد الربايعة والدكتور أحمد حمودة	٢,٠٠٠
٣٦	الحسين بن علي والثورة العربية الكبرى	السيد سليمان موسى	٤,٠٠٠
٣٧	ملامح عامة للحياة الثقافية في الأردن ١٩٥٣ - ١٩٩٣م	السيد أحمد المصلح	٦,٠٠٠

التسلسل	الكتاب	المؤلف	الثمن (بالدينار الأردني)

ثالثاً: سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة:

التسلسل	الكتاب	المؤلف	الثمن (بالدينار الأردني)
٣٨	التجربة الحزبية في الأردن (الطبعة الثانية)	الدكتور عبدالله نقرش	٢,٠٠٠
٣٩	الأردن ومؤتمرات القمة	الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم فضة	١,٥٠٠
٤٠	التعاون الأردني الخليجي في ميادين التنمية	الدكتور صالح خصاونة	١,٥٠٠
٤١	الأوقاف والمساجد وتطور التعليم الديني	الدكتور محمد راكان الدغمي والدكتور صالح ذياب الهندي	٢,٥٠٠
٤٢	الاتجاهات الفكرية للثورة العربية الكبرى من خلال جريدة القبلة	الدكتورة سهيلة الريماوي	١,٥٠٠
٤٣	العمل والعمال في الأردن	الدكتور منصور العتوم	١,٠٠٠
٤٤	القضاء العشائري في الأردن	الدكتور محمد أبو حسان	٢,٠٠٠
٤٥	الأردن والمنظمات الدولية	الدكتور وليد السعدي والسيدة اعتماد قرماوي	١,٠٠٠
٤٦	الوسطية بين الكلمة والفعل في التجربة الأردنية	الدكتور صبحي العتيبي	١,٥٠٠
٤٧	القضية الفلسطينية والقادة الهاشميون	الدكتورة خيرية قاسمية	٣,٠٠٠
٤٨	الشريف الحسين بن علي والخلافة	السيد نضال داود المومني	٧,٠٠٠

التسلسل	الكتاب	المؤلف	الثمن (بالدينار الأردني)
	رابعاً: سلسلة المصادر والمراجع:		
٤٩	فهرس الرسائل الجامعية عن تاريخ الأردن	باشراف الدكتور فاروق منصور	٢,٠٠٠
٥٠	فهرس المصادر والمراجع عن الثورة العربية الكبرى	السيد محمد الصويركي	٣,٥٠٠

مطبعة الصفدي - عمان